مركز دراسات الوحدة العربية

الحرب الإسرائيلية على لبنان

التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية

أحمد يوسف أحمد
حسن نافعة
خير الدين حسيب
زياد الحافظ
عبد الإله بلقزيز
عزمي بشارة
محمد نور الدين
معن بشور
نيفين مسعد

الحرب الإسرائيلية على لبنان

التداعيات اللبنانية والإسرائيلية
وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/ أحمد يوسف أحمد... [وآخ.].

٤٥٦ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-096-1

١. الحرب الإسرائيلية على لبنان (تموز/ يوليو ٢٠٠٦). ٢. حزب اللّه (لبنان). أ. أحمد، أحمد يوسف. ب. مركز دراسات الوحدة العربية. ج. ندوة الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية (٢٠٠٦: بيروت).

956.92047

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

مقدمـــة ..... عبد الإله بلقزيز ٧

كلمتـا الافتتـاح : (١) ..... خير الدين حسيب ١١

(٢) ..... سليم الحص ١٥

المشاركـــون ٢١

الفصل الأول : **حول الحرب الإسرائيلية على لبنان: ورقة خلفية** ..... خير الدين حسيب ٢٥

الفصل الثاني : **التداعيات على لبنان**

(١) ..... معن بشور ٥١

(٢) ..... زياد الحافظ ٨٣

المناقشات ١١٨

الفصل الثالث : **التداعيات على إسرائيل** ..... عزمي بشارة ١٦٩

تعقيب: (١) ..... حلمي موسى ٢٠٤

(٢) ..... الياس حنا ٢٠٩

المناقشات ٢١٧

الفصل الرابع : **التداعيات العربية** ..... أحمد يوسف أحمد ٢٤٣
تعقيب : (١) ..... عبد الخالق عبد اللّه ٢٦٧
(٢) ..... معن بشور ٢٧٢
المناقشات ٢٧٩

الفصل الخامس : **التداعيات الإقليمية : إيران** ..... نيفين مسعد ٢٩٩
تعقيب ..... طلال عتريسي ٣٢٣
المناقشات ٣٢٨

الفصل السادس : **التداعيات إلإقليمية : تركيا** ..... محمد نور الدين ٣٥٣
تعقيب ..... سعد محيو ٣٧٢
المناقشات ٣٧٥

الفصل السابع : **التداعيات الدولية** ..... حسن نافعة ٣٧٩
تعقيب : (١) ..... بول سالم ٣٩٩
(٢) ..... سعد محيو ٤٠٤
المناقشات ٤١١

كلمتا الختام : (١) ..... نيفين مسعد ٤٢٩
(٢) ..... خير الدين حسيب ٤٣٣

البرنامج النهائي للندوة ٤٣٥

فهرس ٤٣٩

مقدمـــــة

عبد الإله بلقزيز(*)

لم يكن حدث العدوان الإسرائيلي على لبنان، الممتد زمناً على مدى ثلاثةٍ وثلاثين يوماً (١٢ تموز/ يوليو ـ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، حدثاً عسكريّاً وسياسيّاً عادياً في مجرى يوميات الصراع في المنطقة. كان حرباً مدمّرةً، ولكن لا كالحروب السابقات في النتائج وإن شابهتْها في الأهوال وفي حجم الخسائر الإنسانية والدمار الذي أصاب البنى التحتية والاقتصاد. ففي النتائج، بدتْ حرباً عاليةَ الكلفة بالنسبة إلى إسرائيل. كلَّفَتْها خسائر بشرية في جُندها والمستوطنين لم تكن قد أَلِفَتْها في حروبها السابقة مع العرب أجمعين. وكلَّفَتْها هيبَةَ عسكريَّتِهَا التي مرَّغَها أبطالُ المقاومة الأشاوس في «بنت جْبَيْل» و«عيتا الشعب» و«مارون الراس» و«عيترون» و«كفركلا» و«الْخيام» و«العديسة» وفي سائر ثغور الجنوب التي كانوا لها حماةً مُرابطين. وكلَّفَتْهَا «أمنَها القومي» الذي استباحتْهُ صواريخُ المقاومة وهزَّتْهُ بعمقٍ فرضَ على رُبُع سكانها الفرار من المستعمرات الشمالية أو النزول إلى ملاجئ لأسابيع عديدة. وكلَّفتْها استقرارَهَا السياسي الذي هزَّتْهُ هزيمتُها في الحرب وأَطْلَقَت فيه موجة من التناقضات بين السياسيين والعكسريين، بين الحكومة والمعارضة، داخل الحكومة وداخل الجيش. ثم أفقدتْها مكانتها التقليدية في الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية كأداة وظيفية ضاربة.

وفَقَدَ لبنان كثيراً في العدوان: قرابة الألف وثلاثمئة شهيد، وأصابه دمار المساكن والبُنى والمقدَّرات، وتهجَّر قسريّاً حوالى مليون لبنانيٍّ من أبناء الجنوب والبقاع والضاحية، وفُرِضَ عليه قرارٌ دوليّ مجحف (القرار ١٧٠١) لم يترجم ما حقَّقتْه المقاومة من نصرٍ في الميدان، بل أعطى إسرائيل سياسيّاً بعض ما لم تَقْوَ على انتزاعه عسكريّاً،

(*) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء.

وأعفاها من مسؤولية العدوان، ولو مؤقتاً، ليضعها على المقاومة. . . إلخ. لكن لبنان غَنمَ مكسبين عظيمين: كرَّس قدرته على الرَّدع وعلى تدفيع إسرائيل ثمن أي عدوان جديد عليه من أمنها واقتصادها وجنودها وسكانها، ثم فَرَضَ الاعتراف الدولي بمشروعية مطلبه باستعادة مزارع شبعا المحتلة بعد أن تجاهله رسْمُ الأمم المتحدة «الخطَّ الأزرق» في العام ٢٠٠٠.

لكن حدودَ الحرب مَا بَقِيَتْ محصورة بين طرفيْها المباشريْن: إسرائيل من جهة والمقاومة ولبنان من جهة ثانية، بل تجاوزت معطياتُها ونتائجُها نطاقَ ميدان المعركة إلى المحيطيْنْ الإقليميّ والعربيّ وإلى الساحة الدولية برمّتها. وستتزايد تأثيراتُ تلك النتائج، مع كرور الأيام، لِتَطَالَ مجمل الأوضاع في هذه الدوائر والساحات. النتائج الفورية الملحوظة حتى الآن تتوزَّع بين نظام عربيّ متهالكٍ مَرْعُوبٍ وبين شارعٍ شعبيٍّ يغلي حراكُه كالمرجل وتندفع فكرة مقاومة الهزيمة والخنوع إلى أعماق أعماقً شعوره وهو يعاين ملحمة أولئك الفِتْيَةِ الأبطال الذين انتقموا في جنوب لبنان لكرامته القومية المهدورة؛ وتتوزع بين نظام عالميٍّ مُخْتَطَفٍ من نخبةٍ سياسية أمريكية عقيدتُها الحرب وشريعتُها انتهاك القوانين والأعراف وبين حركةِ تمايُزٍ سياسيّ محتشمةٍ من قبل دول وقوى كبرى أنهكها الامتثال لمشيئة السياسة الأمريكية ودفعتْ منها غرامات باهظةً؛ ثم تتوزَّع بين جارٍ تركيٍّ بدأ يكتشف أواصرَ انتمائه إلى دائرتنا الحضارية وشكلاً من الطلب العربيّ على دوره الإقليميّ وبين جارٍ إيرانيّ يُرْهقنا في العراق ويكفّر عن سياسته في لبنان وفلسطين وحركتي المقاومة فيهما.

هذه مجرّد بدايات الارتدادات الأولى لزلزال تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، وبعد حينٍ من الزمن، ستتغير معالم الجغرافيا السياسية للمنطقة وسيُعاد تشكيلُها ولكن، هذه المرة، بعيداً عن الهندسة السياسية الكولونيالية المتجددة التي استهلكت سيناريوهيْنْ فاشلين منذ «مؤتمر مدريد» (الشرق الأوسط الجديد، والشرق الأوسط الأوسع)، وسقط جنينُها الثالث في رحم الحرب بعد أوجاع مخاض ولادةٍ أتت كوندوليزا رايس تُشرف عليها قبل أن تعود سريعاً محمولةً على الخيبة. . .

❊ ❊ ❊

ما كان لمركز دراسات الوحدة العربية أن يَدَعَ حَدَثاً سياسيّاً جَلَلاً مثل حدث الحرب الإسرائيلية على لبنان يَمُرّ من دون أن يتناوله بالدراسة والتحليل والاستشراف. وقبل أن تضع الحرب أوزارها، كان مديرُه العام د. خير الدين حسيب يعيش آلام مخاض فكرة الندوة. وما إن توقف القتال حتى كان قد وَضَعَ مخطط الندوة وحدَّد أسماء المشاركين. وفي أقل من أسبوع، كان المركز قد أنهى الاتصالات والتكليفات

وباشر في الإعداد للندوة. أما الباحثون، فما تَرَكَ لهم إصرار المدير العام على عقد الندوة في اليوم الأخير من شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٦ تَرَفَ «المساومة» على وقتٍ أطول لإعداد بحوثهم. كان عليهم أن يكتبوا فكتبوا في أسبوعٍ بلا حَوْلٍ ولا قوَّة. ومن حسن حظ المركز، ومن حسن ظَنِّه بهؤلاء الباحثين وبِحِسِّ الواجب العلميّ والقومي الذي ارتفع معدَّلُهُ لديهم في مثل هذه اللحظة، فقد أتى ما كتبوه لائقاً بأن يكون مادةَ مناقشةٍ مستفيضة على نحو ما سيَلْحَظ القارئ في التعقيبات وفي وقائع المناقشات.

جرتْ هندسةُ الندوة على نحوٍ تتناول فيه بحوثُها وجلساتها نتائج الحرب وتداعياتها على الصُّعُد اللبنانية والإسرائيلية والعربية والإقليمية (الإيرانية والتركية) والدولية على الرغم من أن التداخُلَ والتضافر قائمٌ بقوةِ الأشياء بين هذه الصُّعد والساحات وإن كانت الضرورة العلمية والمنهجية تقتضي عزلاً إجرائيّاً بينها. وعند إعداد مادة الندوة للنشر (أيضاً بعد تحريرها في أقل من أسبوعين على تاريخ انعقادها)، ارتأى المركز أن تُضَمَّ إلى الندوة دراسةٌ أعدَّها د. خير الدين حسيب حول الحرب (بعد توقُّف القتال وقبل انعقاد الندوة) ووُزِّعَتْ ـ منشورة في عدد أيلول/ سبتمبر من **المستقبل العربي ـ** على المشاركين[١] أما ضمُّها إلى الندوة، فمرَدُّهُ إلى كونها دراسة تجمع بين كل المستويات التي تناولتْها البحوث متفرقة، وتُطِلُّ على التداعيات بنَفَسٍ استشرافي.

كان الحدثُ استثنائيّاً، وكان على الندوة ـ إذن ـ أن تكون استثنائية.

بيروت، ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

---

(١) انظر: خير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٢٦. وهذه الدراسة هي الفصل الأول من هذا الكتاب.

كلمــة الافتتــاح الأولــى

خير الدين حسيب(*)

الأخوات والأخوة

أرحب بكم وأتوجه إليكم بشكر خاص من اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية ومني على تلبيتكم دعوة المركز إلى هذه الندوة، فهي استجابة ـ أُصدِقكم القول ـ تجاوزت كل توقعات المركز. إنّها استجابة اعتادها المركز من أصدقائه، لكن يجب أن أضيف أن بعضكم الذي شملته دعوة المركز للمرة الأولى قد أظهر تجاه المركز وتجاه الندوة اهتماماً نعتز به، ونتطلع إلى أن تكون هذه بداية رحلة تعاون طويلة مثمرة وغنية بالأفكار والآراء.

أستطيع أن أقول بلا تردد إن هذه الندوة ليست ككل الندوات التي نظمها المركز من قبل. الموضوع على درجة قصوى من الأهمية والسخونة. الفترة الزمنية الفاصلة بين الحدث والتنادي إلى بحثه ومناقشته قياسية في سرعتها، ولم يكن هذا أسلوب المركز ولا نمط عمله في ندواته الكبيرة في السابق.

ربما ساورنا قدر من الخشية من تأثيرات الإسراع إلى الدعوة إلى هذه الندوة وإلى التخطيط لها، وإلى وضع قوائم المدعوين في ضوء هذا المخطط وفي ضوء الحاجة الموضوعية ـ أكاد أقول العلمية ـ إلى تحقيق أوسع نطاق ممكن من الشمول للاتجاهات والآراء تنوعاً واختلافاً وتداخلاً. والمعتاد في ندواتنا الكبيرة أن يستغرق التخطيط والإعداد والدعوة لها شهوراً عديدة، وبالنسبة إلى ندوتكم هذه اختلف الأمر. ليس لأن أحداً أراد ذلك.. إنما لأن الموضوع بأبعاده المتعددة

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

فرض نفسه وفرض ساعة انطلاقه وربما فرض حتى محاوره وتقسيماته.

لهذا فإن المهلة الزمنية التي أُتيحت للباحثين راوحت بين سبعة وعشرة أيام لا أكثر! . . الأمر الذي يدعوني إلى أن أتوجه برجاءٍ إلى المشاركين أن يأخذوا هذا بعين الاعتبار في تعقيباتهم ومناقشاتهم؛ وأن أتوجه بشكر مضاعف إلى الباحثين والمعقبين الذين احتملوا هذا الإطار الزمني الضيق للغاية. وعلى الرغم من ذلك كله استطاع المركز أن يوفر جميع أبحاث الندوة للمشاركين فيها قبل ابتدائها.

وكما أشرت فإن موضوع هذه الندوة أتاح للمركز ـ ولا أقول فرض ـ أن يوسع دائرة دعواته إلى المشاركين فيها لتشمل باحثين ومعقبين ومناقشين لم يسبق لهم أن شاركوا في ندوات المركز السابقة. وإنه لمن دواعي سروري، بل من دواعي فخر المركز، أن أدى هذا إلى إضافة أسماء على درجة عالية من الأهمية الفكرية والسياسية. مع ذلك أؤكد أن المركز لم يدعُ كل من تمنى أن يدعوهم . . . ولم يكن ذلك إلا لاعتبارات عملية ومالية بحتة، لا سياسية ولا فكرية ولا عقائدية.

ذلك أن التزام المركز ـ كما عرفتموه دائماً ـ هو بحرية التعبير . . وهذه المرة ـ أكثر من غيرها ـ فإن حرية التعبير تعني أول ما تعني التنوع والتعدد. إن الرأي الواحد ليس معادلاً أبداً لحرية الرأي، وكذلك ليس وعاء لحرية التعبير. ولعل الدعوة إلى هذه الندوة، والتخطيط لها ووضع هذه القائمة التي نفخر بها من المشاركين أدلّة على أن الحرص على حرية الرأي وحرية التعبير يبقى بالنسبة إلينا قائماً في أشد الظروف قسوة ووعورة. هذه طبيعة موضوع هذه الندوة . . وهذه هي المناسبة القصوى لقياس قدرتنا على احترام حرية التعبير حيث قد تكون المسافة شاسعة بين الآراء. ولعل الملمح الأول في هذه المحاولة يتمثل في حرص المركز على تمثيل الأطياف المتباينة للمشاركين . . . الأمر الذي يتمثل أيضاً في التقسيم الموضوعي ـ المنطقي ـ لمحاور الندوة وأبحاثها. ويقيني أنكم ستلمسون نتيجة ذلك في المضمون البحثي للأوراق والتعقيبات جميعاً.

لكن الأمر المؤكد أن انطلاق مناقشاتكم نحو غاياتها الموضوعية يعطي لهذه الندوة وموضوعها الزخم الحقيقي لموضوع هو أكثر تأثراً وتأثيراً بالمعاني الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

إن السبب الحقيقي والمباشر لاهتمام المركز بالموضوع هو نفسه سبب اهتمام كل واحد منكم ومنا، كل واحد من أبناء هذا الوطن الفريد ـ لبنان ـ في تكوينه وقدراته ورسالته، كل واحد من أبناء الأمة العربية الفريدة أيضاً في تكوينها وقدراتها ورسالتها، . . . وامتداداً إلى اهتمام كل إنسان دعته إنسانيته إلى اتخاذ موقف مما جرى للبنان فاستجاب في مظاهرة أو مقالة أو حديث أو خطاب . . . أو حتى في قلبه.

كما رأينا ـ وكما سنتعلم من هذه الندوة ـ فإنَّ تداعيات ما جرى لم تكن على لبنان وحده، وإن تكن للتداعيات على لبنان أوليتها وأولويتها. هناك التداعيات على العدو الإسرائيلي ـ ولها هذه المرة نوعيتها الخاصة ومغزاها ـ وعلى المقاومة في فلسطين والعراق، وعلى المقاومات الكامنة في كل مكان في وطننا العربي، وعلى العالم على اتساع فضائه، على أوروبا المترددة بين استقلاليتها وتبعيتها الأطلسية، وعلى أمريكا التي تتلقى درساً مباشراً آخر بعد درس العراق في المنطقة ذاتها التي اخترعت لها تسمية الشرق الأوسط، بأنه ليس كل ما تريده الاستراتيجية الأمريكية تدركه أو أنه حتى ممكن التحقيق.

ربما يفوق هذا ـ من حيث القيمة الإنسانية ـ معنى التداعيات كما تبرزه تجربة الإنسان العربي في هذه اللحظة التاريخية.. حيث أكد أنه، بالعقل والتخطيط العقلي، على النحو الذي أدته المقاومة اللبنانية وبرعت في أدائه ـ منذ عام ٢٠٠٠ على الأقل وبشكل خاص ـ يمكن أن يبرهن الإنسان العربي قدراته الحقيقية مقدماً أمام العالم وأمام التاريخ نموذجاً أخفقت نماذج النظم العربية في أن ترتفع إليه في مواجهة التحديات.

هذا الإنجاز الرائع للمقاومة يُبرز أهمية التمييز القاطع بين طريق معظم النخب الحاكمة التي اعتادت على أن تتلقن من الخارج وأن تلقن الداخل، وبين طريق المقاومين الذين يرتبطون عضوياً بشعوبهم، بجماهيرهم ويحتمون بها ويحمونها في آن معاً ويحمون آمالها وكرامتها وطموحاتها وقيمها الوطنية والقومية، وقيمها الدينية والروحية.

إننا ـ في حقيقة الأمر ـ بصدد تجربة مكثّفة للإنسان العربي ربما عزّ مثيلها في تاريخه الحديث كله. لقد استطاعت معارك ثلاثة وثلاثين يوماً بين قوات واحد من أقوى وأشرس جيوش العالم وقوى مقاومة فتية أن تدفع التاريخ العربي كله باتجاه جديد.. تخرجه من ركود الأنظمة، بل تجبر معظم الأنظمة في غضون أيام قليلة على الانتقال من مواقع الاتفاق مع رؤية واشنطن أو السكوت عنها، إلى موقع نراها فيه مجبرة على دفع «غرامة» عن خطإها بحق المقاومة وبحق جماهير الأمة.

نحن بصدد تجربة عربية تلغي من حسابها الخوف من قوة إسرائيل العسكرية، وتدخل في حسابات العدو الخوف من دروس انتصار المقاومة، وما قد تأتي به من تيارات الوعي والثقة الذاتية والتماسك بوجه إسرائيل والصهيونية العالمية معاً.

هذه هي المعاني التي غمرت عقول اللبنانيين وأفئدتهم وهم يقاتلون ويقاومون ويصمدون، معان عبرت المسافات القصيرة والطويلة بين المحيط والخليج لتخلق

أمواجاً من الاقتناع الصادق واليقيني بأن هذا هو الطريق إلى الخروج من اليأس والانهزام المسبق.

ختاماً تبقى إشارة واجبة. اليوم نبدأ ندوتنا التي تختصر موضوعها كلمةٌ واحدة هي «المقاومة». . . وثمة مصادفة تفوق في نبالتها أي تدبير. لعل أقلية بينكم تعرف أن اليوم يصادف يوم عيد ميلاد الرجل الذي ترتبط باسمه وفعله وخصاله المقاومةُ ـ اللبنانية. . . ونَعَم المقاومةُ العربية باعتبار ما عبرت عنه جماهير الأمة. اليوم هو عيد ميلاد السيد حسن نصر اللّه.

ولا أظنني أستطيع ـ ولا يستطيع أحد في مكاني هذا ـ أن يدع هذه الفرصة/ الصدفة تمر عابرة. . إنني باسمكم، وباسم مركز دراسات الوحدة العربية، وباسم الأفكار الكبيرة والمشاعر الفياضة التي ملأَنَا بها على مدى الشهرين الماضيين، أتوجه إليه بالتهنئة متمنياً له حياة مديدة موفقة رغم أنف المتربصين بهذه الحياة، والذين يعلنون هذا التربص الإجرامي بلا حياء في وجه مكانة الرجل بين رجاله ووطنه وأمته. .

ربما لولا هؤلاء المتربّصون لكان السيد حسن نصر اللّه بيننا اليوم مشاركاً بفكره وتجربته وطيبته.

على أي حال فإنه حاضر معنا بالموضوع، بالقضية، بالتداعيات بأبعادها كلها. . ولعل حضوره أكثف في التنوع والتعدد، وفي حرية الرأي وحرية التعبير.

فلتكن تهنئة بالنصر للجميع مهما اختلفت الرؤى.

ولكي نبدأ من هنا، يسعدني أن أوجه الكلمة إلى الأخ الدكتور سليم الحص، الأب الروحي لهذا المركز، بل الأب الروحي لكل من يتبنى الأفكار القومية والمشاعر النبيلة والأمينة في هذا الوطن المقاوم ـ لبنان.

كلمــة الافتتــاح الثانيــة

سليم الحص(*)

ـ ١ ـ

الحرب الإسرائيلية الهوجاء على لبنان كانت مفصلاً تاريخياً في سياق الصراع العربي الإسرائيلي. لم تكن المرّة الأولى التي يسجل العرب فيها رفضهم الهزيمة لا بل إصرارهم على الانتصار، والانتصار يكون بحفظ حقوقهم وتحقيق مطالبهم.

كان **الدرس الأول** على هذا الصعيد في صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته، فبعد ٥٨ سنة على أول حرب عربية إسرائيلية شاملة عام ١٩٤٨، وهو عام إعلان قيام الدولة العبرية على الأرض العربية، ما زال الشعب الفلسطيني يقاوم العدو الإسرائيلي في عقر داره، ولا عجب، فعقر دار العدو الصهيوني هو عقر دار الشعب الفلسطيني. وما زالت حركات المقاومة تنشط، فهذه حماس وحركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وخلافها من التنظيمات المقاوِمة لم تستسلم، ونستطيع أن نقطع بأنها لن تستسلِم ما دام الحقّ العربي في فلسطين ضائعاً.

وكان **الدرس الثاني** في انتصار المقاومة اللبنانية في عام ٢٠٠٠، يوم طُردت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى خارج الأرض اللبنانية فتحرر معظم الجنوب اللبناني، ولم يبقَ منه سوى بقعة من الأرض تحت الاحتلال هي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا نظراً لملابسات تأتت من كون تلك البقعة لم تقع تحت الاحتلال في عام ١٩٧٨، فلم تخضع إذاً للقرار الدولي ٤٢٥ الخاص بلبنان، بل كانت قد تعرضت للاحتلال بعد عام ١٩٦٧ فخضعت في نظر الأمم المتحدة للقرار ٢٤٢ الذي لم يزل عالقاً. والإنجاز

(*) رئيس الوزراء اللبناني الأسبق.

التاريخي أن جلاء الإسرائيلي عن أرض لبنان عام ٢٠٠٠ تم من دون قيد أو شرط: فلا وقّع اللبناني على صك يُسمّى صلحاً منفرداً أو سلاماً كما فعلت مصر في كامب دايفيد وكما فعلت الأردن في وادي عربة، ولا اعترف بالكيان الصهيوني، ولا فرّط في أي حق من الحقوق الفلسطينية أو العربية في فلسطين.

و**الدرس الثالث** والفاصل حملته حرب إسرائيل الأخيرة الماحقة على لبنان عبر ٣٣ يوماً من العُنف المُفرط. لعلها كانت أطول حرب عربية إسرائيلية، وقف فيها حزب في بلد صغير في مواجهة أعتى قوة في الشرق الأوسط ومن ورائها أعظم قوة في العالم. وجدنا أنفسنا في حرب ضارية ليس مع إسرائيل وحدها وإنما مع إسرائيل وأمريكا معاً، فكان صمود المقاومة في وجه القوتين الفائقتين هو الانتصار بعينه. وكان اليوم الأخير من الحرب من أعنف أيام القتال، وكان القتال يومها يدور على تخوم القرى والبلدات الحدودية، أي إن الحرب انتهت بعد ٣٣ يوماً حيث بدأت، عند الحدود. لم تستطع القوة الغاشمة اختراق العمق اللبناني إلا بالقصف الجوي والبحري.

ـ ٢ ـ

كان الانتصار تاريخياً له أبعاده اللبنانية والعربية والإسرائيلية، حتى ليمكن القول إن لبنان لن يكون بعد الحرب كما كان قبلها، والعالم العربي لن يكون بعد الحرب كما كان قبلها، وكذلك إسرائيل فهي لن تكون بعد الحرب كما كانت قبلها.

لبنان سيكون له مقام خاص في المجتمع العربي، وسيكون للأفكار والمواقف التي تصدر عنه وقعها وأصداؤها في الأجواء السياسية في سائر الأقطار العربية، وسيكون لحزب اللّه دور خاص في صياغة وتطوير الموقف العربي العام في الصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضايا المرتبطة به أو المنبثقة منه، ولسوف تتنامى ثقافة المقاومة في المجتمعات العربية في طول الوطن العربي وعرضه، وستكون للشعوب العربية كلمتها بعد أن تحدث شعوب المنطقة حكّامها فتظاهرت انتصاراً للبنان حتى في الأقطار التي لم تكن مواقف حكامها محابية للبنان أو متضامنة معه في بداية الحرب.

لقد أظهرت الحرب على لبنان صوابية منطق المقاومة في مقابل عقم منطق الحرب التقليدية في محاربة الكيان العنصري الصهيوني. وكانت قد أظهرت المقاومة اللبنانية هذه الحقيقة في انتصارها عام ٢٠٠٠، وقبل ذلك مقاومة الشعب الفلسطيني

وصموده العنيد منذ قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، فلا غروَ إن عمّت ثقافة المقاومة بعد اليوم وتنامت في المجتمع العربي عموماً. والمقصود المقاومة بمعناها الأوسع، فقد تكون المقاومة مسلّحة أو تكون مدنية غير مسلّحة، وكانت مقاومة المهاتما غاندي في الهند مدنية غير مسلّحة. وستكون مقاومة للعدوان الصهيوني على الأمة العربية بطبيعة الحال، ولكنها قد لا تقتصر على تلك الجبهة، فقد تتحرّك المقاومة المدنية على جبهات داخل المجتمعات العربية في محاربة الاستبداد والقهر والقمع في مسعى لحماية الحريات العامة والديمقراطية وسائر حقوق الإنسان، وكذلك في مكافحة الجهل والتخلّف والفقر في مسعى إلى سلوك طريق التنمية بأوسع معانيها والتحديث في وجوهه الإيجابية الحضارية.

ومن يراقب تطور الأوضاع داخل الكيان الصهيوني منذ توقف العمليات الحربية لا يفوته إدراك عمق التداعيات التي كانت لفشل إسرائيل في حربها ضد لبنان على شتى معطيات الحياة العامة. لقد انفجرت خلافات حادّة بين المسؤولين الإسرائيليين تخللها حملات تبادل للملامات والاتهامات، وكانت مطالبات بإجراء تحقيقات رسمية في المسؤوليات عن الخذلان الذي منيت به القوة التي لا تقهر وسقطت فكرة التفوق الإسرائيلي ومعها الاطمئنان إلى منعة الكيان الصهيوني عسكرياً، ولا بد من أن يكون لكل ذلك انعكاسات سلبية على حركة الهجرة من إسرائيل وإليها وبالتالي على رؤية مستقبل المجتمع الإسرائيلي، وكذلك على حركة الرساميل والاستثمارات وبالتالي على عافية الاقتصاد الإسرائيلي.

ـ ٣ ـ

لا بد أن يكون أيضاً من أن يكون لحصيلة الحرب الإسرائيلية على لبنان انعكاس سلبي على نظرة الدولة العبرية إلى دورها الأمني في المنطقة، وكذلك على المفهوم الأمريكي لهذا الدور.

والمعروف أن إسرائيل كانت تقوم بدور العصا التي تهدد أمريكا بها وتضرب بها في إطار إدارة سياستها في منطقة الشرق الأوسط. وفي حمأة السجال الساخن بين الدولة العظمى وإيران حول سياسة طهران في تطوير الطاقة النووية، كانت وسائل الإعلام تتحدث عن احتمال ضربة توجهها أمريكا إلى إيران، وكان الترجيح أن تتولى إسرائيل تنفيذ الضربة. وإلى كل ذلك، ربّما تكون حصيلة الحرب الإسرائيلية على لبنان قد سجّلت بداية النهاية للمشروع الأمريكي الإسرائيلي للمنطقة الذي يعرف أحياناً بالشرق الأوسط الكبير وأحياناً أخرى بالشرق الأوسط الجديد. والمعروف أن هذا المشروع إنما يرمي إلى القضاء نهائياً على العروبة فكرة وتياراً وإلى تسليط الكيان

الصهيوني على المنطقة. وأخطر من المشروع هو الطريق إليه، المسمى «**الفوضى البناءة أو الخلاقة**». وهذا ما ينفذ في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي وبسببه. ولم يعد خافياً أن مشروع الفتنة الذي ينفّذ في العراق إنما هو من صنع يد الاحتلال، فالانقسامات التي تتفجر اليوم في الشارع العربي لم يكن لها وجود قبل الاحتلال، ففيما كانت العروبة تجمع بين العراقيين على اختلاف مشاربهم، أضحت المذهبية تفرق بينهم. وليس في الأمر مصادفة.

وفي الآونة الأخيرة بدا وكأن لبنان وقع إلى حد ملحوظ تحت المظلّة الأمريكية، فبدأ اللبنانيون يشهدون تنابتاً غير معهود في التمايز المذهبي والطائفي، وأخذت العصبيات الفئوية تتصادم على وجه متزايد، وبدأ يلوح في الأفق شبح الفتنة الفئوية. ولا يمكن أن تكون هذه الظاهرة مجرد مصادفة.

وفي فلسطين كذلك. كان هناك من يزرع بذور التفرقة بين الفصائل الفلسطينية فبلغ التوتّر بينها مبلغاً مثيراً للقلق الشديد، وقد اتخذت إسرائيل، ومن ورائها أمريكا، من الانتخابات التشريعية في فلسطين مطية لتحقيق أغراضها واستغلّت انسحابها من قطاع غزّة لشد الخناق على الشعب الفلسطيني.

الهدف واحد في لبنان والعراق وفلسطين: شرذمة الشعب وإشعال الفتن بين فئاته ونشر ألوية الفوضى «**البناءة والخلاقة**» وصولاً إلى تفتيت المنطقة برمّتها كيانات صغيرة تسهل معها إعادة لملمتها في هيكلة جديدة تسمى الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، لا يكون للعروبة فيها مكان، وتكون السطوة على المنطقة في يد الصهيونية ومن ورائها أمريكا.

كانت الحرب على لبنان مبيّتة ومعدة سلفاً بين الإدارة الأمريكية والسلطة الإسرائيلية. ولو لم تنشب الحرب في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ تحت ذريعة أسر الجنديين الإسرائيليين، لنشبت بعد حين بذريعة أخرى ما كانت إسرائيل لتعدم وسيلَة لاختلاقها.

ـ ٤ ـ

الحرب على لبنان ترمي إلى بسط هيمنة إسرائيل على لبنان، وانطلاقاً منه على المنطقة بأسرها في إطار تحقيق المشروع المشؤوم، مشروع الشرق الأوسط الجديد، فيكون العراق في وضعه الزري الراهن، كما فلسطين، لقمة سائغة لهذا المشروع في مرحلة أولى، يليها مراحل تفضي إلى ضم سائر أقطار المشرق العربية وغير العربية إلى المشروع.

ولسوف تظهر الأيام أن المواجهة بين أمريكا وإيران حول مشروع التطوير النووي ستكون حصيلتها المحكّ الأخير لمشروع الشرق الأوسط الجديد. ولا يفسر ترك إيران وحدها في هذه المعركة سوى جهل دول المنطقة ما يرسم لها من مصير في المطابخ الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ الغربية، علماً بأن بعض دول الغرب يبدو حكامها بمثابة الأدوات الطيّعة في يد الإدارة الأمريكية.

الحرب على لبنان لم تنتهِ ولو أن العمليات الحربية توقّفت بموجب قرار دولي، وحرب الشرق الأوسط الجديد مستمرة في العراق وفلسطين.

ما أحرانا بالتبصر في ما تعرض له لبنان من حرب هوجاء، فنستخلص الدروس والعبر، عسى أن يكون في ذلك ما يعيننا على التحسّب لما ينتظرنا في الأفق المنظور، ليس في لبنان فحسب وإنما في المنطقة بأسرها. ليس مصير لبنان الوطني وحده في الميزان، بل كذلك هو المصير القومي للأمة العربية جمعاء.

المشاركـــــون

أحمد عبيدات	(الأردن)
أحمد يوسف أحمد	(مصر)
إدمون صعب	(لبنان)
أسامة سعد	(لبنان)
الياس حنا	(لبنان)
الياس مطران	(لبنان)
أمين حطيط	(لبنان)
بشارة مرهج	(لبنان)
بول سالم	(لبنان)
توفيق الهندي	(لبنان)
جان عزيز	(لبنان)
جبران باسيل	(لبنان)
جهاد كرم	(لبنان)
جواد الحمد	(الأردن)
جوزيف سماحة	(لبنان)
حسن الشريف	(لبنان)
حسن نافعة	(مصر)
حلمي موسى	(فلسطين/ لبنان)

خالد حدادة	(لبنان)
خالد السفياني	(المغرب)
خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
رياض الريس	(سوريا/ لبنان)
زياد الحافظ	(لبنان/ أمريكا) (لم يحضر)
سعد محيو	(لبنان) (لم يحضر)
سعد ناجي جواد	(العراق)
سليم الحص	(لبنان)
سمير كرم	(مصر/ لبنان)
شفيق الحوت	(فلسطين/ لبنان)
صباح ياسين	(العراق/ لبنان)
الطاهر لبيب	(تونس/ لبنان)
طلال عتريسي	(لبنان)
عاطف قبرصي	(لبنان)
عبد الإله بلقزيز	(المغرب)
عبد الحميد مهري	(الجزائر)
عبد الخالق عبد الله	(الإمارات)
عبد الرحيم مراد	(لبنان)
عبد الغني عماد	(لبنان)
عبد الملك المخلافي	(اليمن)
عدنان عمران	(سوريا)
عزمي بشارة	(فلسطين) (لم يحضر)
عصام نعمان	(لبنان)
علي فياض	(لبنان)
غسان بن جدو	(تونس/ لبنان)

فيصل المولوي	(لبنان)
كريم بقرادوني	(لبنان)
محمد حسب الرسول	(السودان)
محمد صفوت الزيات	(مصر/ الإمارات)
محمد فايق	(مصر)
محمد قباني	(لبنان)
محمد المجذوب	(لبنان)
محمد المسفر	(قطر)
محمد المصري	(الأردن)
محمد مواعدة	(تونس)
محمد نور الدين	(لبنان)
مصطفى حمارنة	(الأردن)
معن بشور	(لبنان)
منير الصياد	(لبنان)
نهاد المشنوق	(لبنان)
نيفين مسعد	(مصر)
يوسف مكي	(السعودية)

الفصل الأول

حــول الحــرب الإسرائيليــة على لبنـــان: ورقـــة خلفيـــة(*)

خير الدين حسيب

(*) نشرت هذه الدراسة في **المستقبل العربي**. انظر: خير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٢٦.

ثمة حاجة اليوم، بعد توقف «**الأعمال الحربية**»، إلى التفكير في ما حمله هذا العدوان من تداعيات على مختلف الصعُد وعلى مختلف الأطراف المباشرة والفاعلة والمعنية على طرفي الصراع: حزب اللَّه ومقاومته ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وتداعياتها العربية، مع تأكيد التأثيرات المستقبلية في كل ذلك.

* * *

أما بالنسبة إلى **لبنان** ككل، فهناك تداعيات لهذه الحرب على الوضع السياسي الداخلي، بما فيه الوحدة الوطنية؛ وعلى الأوضاع الاقتصادية فيه؛ وعلى الأمن الوطني اللبناني ومستقبل المقاومة؛ وعلى العلاقات اللبنانية ـ العربية؛ والعلاقات اللبنانية ـ السورية؛ واللبنانية ـ الإيرانية؛ والعلاقات اللبنانية ـ الأمريكية؛ واللبنانية ـ الأوروبية.

ـ ١ ـ

أما بالنسبة إلى **حزب اللَّه ومقاومته**، فهو أمر يستحق ويجب الوقوف أمامه طويلاً لما له من تأثيرات آنية ومستقبلية تتجاوز حدود لبنان إلى الكيان الصهيوني، وإلى المحيط العربي لفلسطين ١٩٤٨، وإلى الأوضاع الإقليمية والدولية، ويمكن تلخيص كل ذلك، وبتركيز شديد، كما يلي:

١ ـ لقد **حققت المقاومة** الوطنية في لبنان فعلاً «**نصراً استراتيجياً وتاريخياً**»، كما قال السيد حسن نصر اللَّه في خطابه الذي تَلاَ مباشرةً إعلان «**وقف العمليات الحربية**»، وكما اعترفت بذلك أطراف كثيرة في إسرائيل وفي الغرب. في المقابل، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها من هذه الحرب.

كان هدف المقاومة الوطنية **تحرير مزارع شبعا، وتبادل الأسرى، والحصول من إسرائيل على خريطة الألغام في لبنان، وإثبات قدرة المقاومة اللبنانية على «ردع» إسرائيل ضد أي اعتداء لها على لبنان**. وإذا ما قيل إن القرار رقم ١٧٠١ لم يحسم موضوع **مزارع شبعا**، فإن الذي حصل أن الأمم المتحدة التي كانت تعتبر مزارع شبعا

خارج نطاق القرار رقم ٤٢٥ الخاص بانسحاب إسرائيل من لبنان بعد اجتياحها لبنان في «عملية الليطاني» عام ١٩٧٨، وأنها مشمولة بالقرار رقم ٢٤٢ الخاص بالأراضي المحتلة من إسرائيل عام ١٩٦٧، عادت الآن لتضع مزارع شبعا على جدول أعمال الأمم المتحدة، وطلب مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٠١ من الأمين العام تقديم تقرير حول مشاوراته مع الأطراف المعنية حول الحدود اللبنانية ـ السورية بما فيها مزارع شبعا خلال مدة شهر. وحالت الولايات المتحدة في المفاوضات الأخيرة حول القرار رقم ١٧٠١ دون إقرار صيغة أوضح لمزارع شبعا في القرار حتى لا تعطي انطباعاً عن نصر واضح للمقاومة وحزب اللّه في لبنان، ولكن ذلك لم يغيّر شيئاً من وضع هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس الأمن من جديد. ولا شك في أن النتيجة ستكون لصالح إعادة مزارع شبعا إلى لبنان بعد أن اعترفت سوريا أكثر من مرة بأنها لبنانية، وبعد أن **صرح وزير خارجية سوريا**، السيد وليد المعلم، في مقابلة مع جريدة **الأخبار** اللبنانية، ورداً على سؤال موجّه اليه بأنه «إذا طلب لبنان من سوريا توقيع وثيقة تؤكد لبنانية المزارع، فهل تفعلون ذلك؟ فأجاب بقوله: «**لقد أرسلنا إلى الأمم المتحدة مذكرة رسمية تؤكد ذلك وهي موجودة في وثائق الأمم المتحدة.** هم يريدون التوقيع على خرائط، وهذا لا يحصل في ظل الاحتلال. الموضوع واضح جداً. . .»[1].

أما **تبادل الأسرى**، حيث أُشير إليه في ديباجة القرار رقم ١٧٠١ (الفقرات التمهيدية) وليس في الفقرات التنفيذية (موضوع إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين إلى موضوع الأسرى اللبنانيين)، فإن عملية تبادل الأسرى هي تحصيل حاصل، لأن القرار رقم ١٧٠١ متخذ تحت الفصل السادس، وليس تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك ليس لدى الأمم المتحدة ما تستطيع به أن تجبر لبنان، من خلال المقاومة، على تسليم الأسيرين الإسرائيليين من دون مبادلتهما بأسرى لبنانيين، وربما أسرى آخرين من غير اللبنانيين، وهي مبادلة يُنْتَظَرُ أن تتم قريباً بسبب حاجة إسرائيل إلى إطلاق سراح أسراها .هذا مع العلم أن هناك خمسة عسكريين إسرائيليين أعلنت إسرائيل أنهم «**مفقودون**»، وربما كانوا لدى المقاومة اللبنانية أحياء أو موتى، وهو ما سيزيد من حاجة إسرائيل إلى الإسراع في تبادل الأسرى.

أما **خريطة الألغام الإسرائيلية في لبنان**، فقد تم تسليمها فعلاً إلى الأمم المتحدة بعد وقف العمليات العسكرية.

---

(١) انظر: **الأخبار** (لبنان)، ١٥/٨/٢٠٠٦.

وأما موضوع **القدرة على ردع إسرائيل** ضد أي اعتداء منها على لبنان، فهو أمر قد أثبتته المقاومة اللبنانية فعلاً.

ولذلك كله حققت المقاومة اللبنانية، أو ستحقق قريباً، أهدافها كاملة. وإذا لم يكن هذا كلُّه نصراً، فكيف يكون النصر؟

مقابل ذلك **فشلت إسرائيل في تحقيق أي من أهدافها الرئيسة التي أعلنتها** عند بدء الحرب، كما سأشير إلى ذلك لاحقاً.

٢ ـ أدار حزب اللّه مقاومته بمستوى عالٍ جداً ومتميز من التخطيط والتنفيذ، على نحوٍ يجعل منه «**قدوة حسنة**» على المستوى العربي. لقد تبيّن أن المقاومة اللبنانية كانت تستعد وتخطط وتُعِدّ لمواجهة قادمة مع إسرائيل[٢] لتحرير شبعا وفرض تبادل الأسرى والحصول على الخرائط الإسرائيلية للألغام المزروعة في الأراضي اللبنانية ولإثبات قدرتها على ردع إسرائيل من انتهاك حرمة الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية.

لقد أذهلت المقاومة اللبنانية الإسرائيليين في أثناء الحرب، ليس بمستوى تخطيطها واستعدادها فقط، ولكن أيضاً بمستواها القتالي العالي الفني والمعنوي[٣]. ويفسر هذا الإنجاز من قبل المقاومة بـِ «**تزاوج العقل مع الإيمان**» الذي وفر للمقاوم اللبناني ما أنجزه العقل من تدريب على مستوى عالٍ، وما أنجزه الإيمان من استبسال في القتال حتى الشهادة، وكان ذلك مصدر تفوق على المقاتل الإسرائيلي. وهي أمور اعترف بها العدو بمرارة.

كما صنعت المقاومة اللبنانية **إنجازاً مماثلاً في الإعلام**، وأثبتت أنها على معرفة واضحة بأن «**الإعلام الناجح هو نصف الانتصار في الحرب**». لقد أدارت إعلامها بكفاءة عالية شهد لها بها الأعداء[٤]. كما زادت **صدقيتها** في أثناء الحرب على ما كان لقيادتها من صدقية موجودة سلفاً، وهذا ما دعم إعلامها وساعدها على ردع العدو الذي أخذ كلامها وتهديداتها مأخذ الجد والذي حسّن من قدرتها على الردع.

---

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: Robert Fisk, «Hizbollah's Response Reveals Months of Planning,» *Independent*, 16/7/2006.

(٣) ولم يكن أحد يتصور أن المقاومة اللبنانية قد بنت شبكة أنفاق تحت الأرض، مجهزة بالكهرباء والتكييف على مدى الـ ٢٤ ساعة وتتصل ببعضها، وبعمق لا تصله القذائف الإسرائيلية الكبيرة الحجم، بما فيها تلك التي أرسلتها لها أمريكا في أثناء الحرب. انظر: Edward Cody and Molly Moore, «The Best Guerilla Force in the World,» *Washington Post*, 14/8/2006, p. A 01.

(٤) انظر على سبيل المثال لا الحصر: ايشمار آيخر، «سلاح الإعلام السري لحزب اللّه،» **يديعوت احرونوت**، ١٨/٨/٢٠٠٦. (ترجمة «المصدر» عطا القميري ـ القدس).

كما أثبتت المقاومة اللبنانية أنها لم تُمكّن أجهزة المخابرات الإسرائيلية من اختراقها، واستطاعت قيادة حزب اللّه أن تستمر في إدارة المعركة مع إسرائيل من دون أن تفقد أيّاً من قياداتها، واستمرت قيادة المقاومة وغرفة عملياتها تدير المعركة مع إسرائيل حتى آخر يوم من القتال.

٣ ـ ما زاد من تأييد المقاومة اللبنانية لبنانياً وعربياً أن «**حزب الله**» «**تحرك تحت راية القومية العربية والإسلامية**» **حيال إسرائيل والغرب، وكان خطابه** «**خطاباً عربياً ـ إسلامياً**»[٥].

٤ ـ من الصعب فهم إنجاز المقاومة اللبنانية من دون فهم طبيعة الحزب الذي يقف وراءها، أي «حزب الله».

وفي حدود المعلومات المتاحة، المنشورة وغير المنشورة، يمكن القول بقدر من الثقة، إنه على مستوى التنظيم والعمل والديمقراطية داخل الحزب، فإن حزب اللّه هو الأفضل تنظيماً والأكثر ديمقراطية بين الأحزاب العربية كافة، وإنه يعمل على مستوى عالٍ مستفيداً من التقانة الحديثة والمعلوماتية وتطبيقاتها المختلفة، وإنه الأكثر رصداً على المستوى العربي لما يتم في إسرائيل[٦].

يصفُ أحد علماء الاجتماع العراقيين حزب اللّه فيقول: إن «حزب اللّه فكرة، وحزب اللّه أيديولوجيا، وهو حزب **سياسي**، بل هو أيضاً حركة اجتماعية (أوسع من حزب سياسي). وهو تنظيم اجتماعي (متداخل بالطائفة الشيعية)، وهو مؤسسات رفاه (خدمات) اجتماعية، وهو ميليشيا شبه نظامية، وأخيراً هو جزء من جبهة إقليمية واسعة. هذه المستويات المتراكبة تجعله في وضع فريد لجهة استمراره». ويختم رأيه قائلاً: «لا يمكن تدمير «حزب الله» إلا بحل جنوني: تدمير كامل للطائفة الشيعية، ومحق سوريا وإيران، أو تدمير الإرادة السياسية فيهما!»[٧].

٥ ـ من الصعب الحديث عن «**حزب الله**» **ومقاومته**، من دون الحديث عن دور أمينه العام وقائد مقاومته، السيد حسن نصر اللّه.

---

(٥) فالح عبد الجبار، «أوراق الجنون وآلام ذاكرة لبنانية ـ عراقية (٢ ـ ٣)،» **النهار**، ٢٠/٨/٢٠٠٦، ص ١٣.

(٦) ولمزيد من المعلومات عن «حزب الله»، انظر: عبد الإله بلقزيز، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب اللّه من الحوزة العلمية إلى الجبهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، و«من هو حزب الله؟ ما أهدافه؟ (٢ من ٢): مؤسسات تعليمية وإعلامية واجتماعية ودينية جعلته الأقوى بامتياز على الساحة الشيعية،» تحقيق مارلين خليفة، **النهار**، ١٣/٨/٢٠٠٦.

(٧) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ١٥.

إن الأمين العام **السيد حسن نصر الله** ينهض بدورٍ متميزٍ في الحزب والمقاومة على الرغم من القيادة الجماعية في الحزب، فهو إلى جانب **الشخصية الكارزمية** التي يتمتع بها والتي لا تكفي ليؤدي الدور الذي يؤديه، يجمع بين الفكر والسياسة والقدرة التنظيمية، إضافة إلى كونه يحمل لقب «السيد»، أي إنه من السلالة النبوية. وقليلون هم الذين يعرفون الخلفية الفكرية للسيد حسن نصر اللّه، الا أن السيرة الذاتية له، وبلسانه[٨]، تنير هذا الجانب، والقادة الذين جمعوا بين الفكر والعمل السياسي هم الذين تركوا بصماتهم على التاريخ. هكذا كان لينين، وهكذا كان نهرو، وجمال عبد الناصر، ونيلسون مانديلا.

إن الذين يطلعون على سيرته الذاتية وعلى خلفية نشأته، والمراحل الدراسية التي أنجزها، والخبرات التنظيمية التي اكتسبها، من ممارسة بدأت من القاعدة وتدرجت حتى تم اختياره كأمين عام للحزب، والذين تابعوه خلال هذه الحرب من خلال إطلالاته على التلفاز، لاحظوا مدى هدوئه، وتواضعه؛ وأدركوا الطابع الحضاري لخطابه. وهو أول قائد عربي يخاطب مقاتليه «بتقبيل أيديهم وأرجلهم». كما خلت خطاباته من الحشو أو التكرار، وضم كل منها رسائل إلى الداخل والخارج، بنسب مختلفة بحسب فترات الحرب، زاد من أهميتها الصدقية التي تمتع بها بين محبيه وأعدائه. وهنا، وإضافة إلى «**الحزب النموذج**»، ثمة أيضاً «**القائد النموذج**».

٦ ـ يبقى أنه إذا كان «حزب الله» قد استطاع بقناعة وبنجاح «**تعريب**» **مقاومته**، فإلى أي حد سيستطيع، إن كان راغباً في ذلك، **أن يحوّل حزبه إلى حزب وطني لبناني يتجاوز طائفته** إلى الأفق الوطني اللبناني الواسع؟ وإلى أي مدى يستطيع أن يطوّر أيديولوجية لهذا الغرض إذا كان راغباً في هذا التحوّل؟ وهو ما يحتاج اليه لبنان للخروج من «الطائفة ـ الحزب»؟ ذلك تحدّ يحتاج إلى وقت ليس بالقصير لأنه سيكون بحاجة إلى «**تربية حزبية**» **مختلفة** لأعضائه وتياره، ستمكنه إن استطاع الإقدام عليها أن «**يدخل التاريخ**» من بابه الواسع، وسيكون لها آثار تتجاوز حدود لبنان إلى نطاق عربي أوسع.

٧ ـ ستكون لهذه «المقاومة القدوة» التي قادها حزب اللّه آثار إيجابية في المقاومة الفلسطينية والمقاومة العراقية. وعلى رغم اختلاف الظروف والإمكانيات، وحرية العمل والإمكانات المالية التي توفرت للمقاومة في لبنان خلال السنوات الست الأخيرة، إلا أنه لا شك في أن تجربة المقاومة اللبنانية ستستفيد منها المقاومة في

---

(٨) «حول العدوان على لبنان (ملف): السيد حسن نصر الله: السيرة الذاتية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١١٣ ـ ١١٨.

فلسطين والعراق، على رغم اختلاف الظروف، ولكنها بحاجة جميعها إلى «**التنسيق وتبادل الخبرة والتدريب بقدر معقول من التواضع**».

وإذا كانت المقاومة في فلسطين والعراق في حاجة إلى الاستفادة تخطيطاً وتنفيذاً، من خبرة المقاومة الوطنية في لبنان، ومن تأثير استعمال **الصواريخ المضادة للدروع الإسرائيلية (ميركافا بأنواعها المختلفة)، التي تعتبرها إسرائيل إحدى مفاخرها العسكرية**[٩]، **فإن المقاومة اللبنانية بحاجة إلى الاستفادة من تجربة المقاومة العراقية في تطوير العبوات المتفجرة على جانبي الطرق** (Road Side Bombs)، أو كما تسمى عسكرياً «آي. إي. دي» (IED)) وهي مختصر (Improvised Explosive Devices)، وهي موضوع سباق تكنولوجي بين البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) والمقاومة العراقية، لأن نصف القتلى الأمريكيين في العراق، وحوالى ٧٠ في المئة من جرحاهم، سقطوا نتيجة تلك «العبوات المتفجرة على جانبي الطريق»[١٠].

ولذلك، فإن **المقاومة في كل من لبنان وفلسطين والعراق بحاجة إلى «التنسيق وتبادل الخبرة والتدريب»**، وإلى قدر معقول من التواضع يتيح الاستفادة الفعلية من خبرة بعضها البعض.

٨ ـ تبقى هناك أمور مهمة تتعلق بحزب اللّه ومقاومته ومسؤولياته في الحرب، وفي مقدمتها **مدى مسؤولية حزب اللّه عن نشوب هذه الحرب**، وعن هذا العدوان الإسرائيلي على لبنان.

ـ السؤال الأول: هل يمثل خطف جنديين إسرائيليين من داخل إسرائيل وما

---

(٩) انظر: زئيف شيف، «مفاجأة الحرب،» **هآرتس**، ١٨/٨/٢٠٠٦، حيث يشير في مقالته إلى أن «مفاجأة الحرب الثانية في لبنان كانت السلاح المضاد للدروع والطريقة التي استخدمه بها حزب اللّه. هذه بالضبط كانت مفاجأة الجيش الإسرائيلي». ثم يمضي قائلاً «إن معظم إصابات الجيش الإسرائيلي في الحرب هذه المرة كانت من السلاح المضاد للدبابات...».

(١٠) لقد اضطر البنتاغون بسبب تلك الضحايا إلى إنشاء قسم خاص لتطوير وسائل لمكافحة هذا السلاح، وقد فشلت كل محاولاته السابقة في ذلك، وخصص لهذا الغرض ميزانية تفوق الثلاثة مليارات دولار (٣,٣ مليارات) لتطوير وسائل لمعالجته، ولم يصل إلى نتيجة حتى الآن، واضطر نتيجة ذلك إلى تفادي استعمال الطرق البرية في العراق قدر المستطاع والاستعاضة عنها بنقل معظم قواته ومعداته وسلاحه وتموينه جواً مع كل الكلفة المترتبة على ذلك. انظر: Joseph L. Galloway, «Supply Lines, and Iraq War Effort, at Risk,» *Detroit Free Press*, 4/8/2006; Michael R. Gordon, Mark Mazzetti and Thom Shanker, «Insurgent Bombs Directed at G.I.'s Increase in Iraq,» *New York Times*, 17/8/2006; Renae Merle, «Fighting Roadside Bombs: Low-Tech, High-Tech, Toy Box: Pentagon Seeks New Approach to a Deadly Problem in Iraq,» *Washington Post,* 29/7/2006; Eric Schmilt, «Pentagon Widens Program to Foil Bombings in Iraq,» *New York Times,* 6/2/2006, and David Charter, «U. S. Blames New Bombs for Rising Death Toll,» *Times,* 27/10/2001.

ترتب عليه من قتل ثمانية جنود إسرائيليين اعتداءً على إسرائيل يعطيها حق الدفاع عن النفس؟

بالرجوع إلى «المادة ٥١» من ميثاق الأمم المتحدة حول حق الدفاع عن النفس نجدها تنص على أنه:

«ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تُبلَّغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في قرارات المجلس، في ما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم، والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

يعتقد بعض خبراء القانون الدولي أن مثل هذه الأعمال كثيراً ما تحدث بين الدول المتجاورة، ولذلك فهي لا تمثل اعتداءً مسلحاً على إسرائيل، ويستندون في ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية نفسها في هذا المجال. لقد مارست إسرائيل نفسها عمليات خطف واغتيال عدد من قيادات حزب الله[١١]، من دون أن يعتبر مجلس الأمن ذلك اعتداءً مسلحاً على لبنان أو يتخذ قراراً يدين إسرائيل ويحمّلها المسؤولية.

ـ السؤال الثاني هو مدى حقيقة أن الحرب الإسرائيلية الهمجية على لبنان كانت

---

(١١) قامت اسرائيل باغتيال الشيخ راغب حرب عام ١٩٨٤ وبخطف الشيخ عبد الكريم عبيد عام ١٩٨٩، ثم اغتالت عام ١٩٩٢ السيد عباس الموسوي الذي كان حينذاك أميناً عاماً لحزب اللّه، كما خطفت السيد مصطفى الديراني (أبو علي) عام ١٩٩٤؛ وكلهم قيادات في حزب اللّه. وقد تمت عمليات الخطف من قبل إسرائيل في داخل لبنان. ثم اغتالت بسيارات مفخخة السادة جهاد جبريل (عام ٢٠٠٢) وعلي صالح (عام ٢٠٠٣) وغالب عوالي (عام ٢٠٠٤). فلماذا يحق لإسرائيل أن تخطف وتغتال وتفجر قيادات وأعضاء في حزب اللّه، ولا يعتبر ذلك اعتداءً مسلحاً، في حين يعتبر خطف حزب اللّه جنديين إسرائيليين اعتداء يعطي إسرائيل حق الدفاع عن النفس والقيام بعمليات بربرية جوية، تركت وراءها أعداداً كبيرة من القتلى المدنيين تجاوز الألف، ودمرت البنى التحتية اللبنانية من جسور وطرق وغيرها لا يمكن تبريرها؟

هذا من دون أن نشير إلى الخطف الذي تقوم به السلطات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية في فلسطين المحتلة، حيث قامت باختطاف أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني وعدد من وزراء السلطة الذين وصلوا جميعاً إلى مواقعهم من خلال انتخابات ديمقراطية، اعترفت بها الولايات المتحدة وإسرائيل نفسها، من دون أن تصدر أية إدانة لها من مجلس الأمن على رغم مخالفة هذه الأعمال لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وما جاء فيها حول مسؤوليات الاحتلال.

نتيجة خطف حزب اللّه جنديين إسرائيليين، وأنها لم تكن مخططة بغض النظر عن عملية الخطف؟ لقد توفرت معلومات كثيرة تبيّن أن حرب إسرائيل على لبنان كانت مخططة ومتفقاً عليها بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأن عملية الخطف أحرجت إسرائيل وقامت بتنفيذ حربها على لبنان قبل موعد الحرب المقررة، وأن الحرب كانت ستتم، سواء تمت عملية الخطف أم لا[١٢].

وفي ما إذا كان حزب اللّه على معرفة أو تقدير بأن عملية الخطف ستؤدي إلى شن إسرائيل حرباً واسعة على لبنان، فإنَّ من الواضح من المؤتمر الصحافي الذي عقده السيد حسن نصر اللّه مساء يوم خطف الجنديين الإسرائيليين في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦[١٣] من أنه كان على استعداد لمبادلة الأسيرين الإسرائيليين مقابل الأسرى اللبنانيين من خلال مفاوضات غير مباشرة، وأنه لم يكن على معرفة أو توقع رد الفعل الإسرائيلي الذي حدث في ما بعد، وأنه وما كان ليعقد ندوة صحافية معلنة لو كان يعلم أن إسرائيل ستشن حرباً على لبنان، كما يتضح أيضاً من إطلالة السيد حسن نصر اللّه الرابعة التي تم بثها مسجلة من خلال فضائية «المنار» يوم ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ (بعد منتصف الليل) أن حزب اللّه لم يكن على معرفة بالخطة الإسرائيلية ـ الأمريكية للحرب على لبنان إلا بعد قيام الحرب، حيث قال في خطابه:

«عندما قامت عملية الأسر، فإن **المقاومة من حيث لا تعلم** أحبطت الخطة الأخطر والسيناريو الأسوأ للحرب على لبنان، وعلى المقاومة في لبنان، وعلى الشعب في لبنان. هذه العملية التي توصلنا إليها من خلال عملية الأسر وجد العدو الصهيوني نفسه أنه في حالة إذلال لا يمكن أن يتحمل هذه الضربة، **فاستعجل الحرب التي كان يعد لها . . .**»[١٤].

وإضافة إلى ذلك، وما يؤيد أن حزب اللّه لم يكن يتوقع مثل تلك الحرب على لبنان نتيجة خطف الجنديين، أنه سبق لحزب اللّه أن أَسَرَ بعد التحرير عام ٢٠٠٠ في شبعا جنوداً إسرائيليين، ولم تقم إسرائيل بمهاجمة لبنان عسكرياً، بل تم عام ٢٠٠٤

---

(١٢) انظر: Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War,» *New Yorker* (14 August 2006); Matthew Kalman, «Israel Set War Plan More than a Year Ago: Strategy Was Put in Motion as Hezbollah Began Increasing Its Military Strength,» *San Francisco Chronicle*, 21/7/2006, and Wayne Madsen, «Lebanon and Gaza Invasions Planned Last Month in USA Meetings with Top Israeli Officials,» (26 July 2006), <https://israel.indymedia.org/newswire/display/4983/index.php>.

(١٣) انظر: **السفير**، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١٤) انظر نص الخطاب في: **السفير**، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ٧.

تبادل الأسرى الإسرائيليين لدى حزب اللّه، بمن فيهم الضابط الإسرائيلي الذي تم استدراجه إلى لبنان وأسره، بعدد كبير من الأسرى اللبنانيين بمن فيهم من خطفتهم إسرائيل من لبنان، والذين أشير إليهم سابقاً.

وأما **عن تحميل حزب اللّه والمقاومة مسؤولية الخسائر التي لحقت بلبنان**، من قتلى مدنيين وتدمير كثير من البنى التحتية إضافة إلى خسائر أخرى[١٥]، فبالنسبة إلى **الخسائر المادية**، فإن ما تبرعت به بعض الحكومات العربية نقداً حتى الآن بلغ ما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار، ويتوقع أن تغطي التبرعات العربية عموماً ـ **للتكفير عن مواقف البعض منها بالتواطؤ العلني، والتواطؤ غير المعلن للبعض الآخر، وسكوت آخرين وخوفهم، إضافة إلى المساعدات الدولية** ـ كلّها مجموع خسائر لبنان التي قدرت بحوالى سبعة مليارات دولار[١٦]، وسيكون لبنان القادر بالدفاع عن نفسه ضد إسرائيل أكثر إغراءً للاستثمارات العربية والأجنبية مما كان قبل انتصار المقاومة ولبنان على إسرائيل. وقد بدأت فعلاً عملية عودة النازحين، وقدّم حزب اللّه برنامجاً عملياً وسريعاً في اليوم الأول لوقف العمليات العسكرية لمعالجة موضوع المساكن المهدمة كلياً أو جزئياً، كما تقدم عدد كبير من الشخصيات اللبنانية وبعض المؤسسات الخاصة بالتكفل بإعادة إصلاح وإعمار معظم الجسور.

أما **الخسائر البشرية**، فهي الثمن الذي يدفعه كل بلد من أجل ردّ العدوان والمحافظة على استقلاله، ويكفي أن نعلم أن عدد القتلى في العراق خلال تموز/ يوليو ٢٠٠٦، أي لشهر واحد كان ٣٤٣٨ قتيلاً، وهو أكثر من مرتين من عدد قتلى لبنان وفلسطين خلال الفترة نفسها[١٧]. ولم تكن عملية التحرر من الاحتلال يوماً من دون تضحيات بشرية. وسنشير في قسم تالٍ إلى مدى خسائر إسرائيل نفسها.

---

(١٥) مروان اسكندر، «النهضة غداً وبعد غد،» **النهار**، ٢٠/٨/٢٠٠٦، ص ١ و١٢، حيث قدَّرَ خسائر هذه الحرب المادية والمالية بحوالى سبعة مليارات دولار، والتي شملت «كلفة الربح الغائب المتمثلة في انكفاء النمو والتي قدرت بـ ١,٤ ـ ١,٥ مليار دولار، كما قدَّرَ كلفة الخسارة من أضرار البنية التحتية بحوالى ١,٢ مليار دولار، وقدَّرَ خسائر تهديم المنازل بحوالى ٢,٢٥ مليار دولار، وقدَّرَ خسائر مالية الدولة من الرسوم والضرائب وزيادة التكاليف الطارئة وإقفال المطار والمرفأ وانحسار عائدات الضريبة عن القيمة المضافة بأنها لن تقل عن ٦٠٠ مليون دولار. كما قدّر خسائر الدخل الغائب من انطفاء موسم السياحة وانحسار الاستثمار بحوالى ١,٥ مليار دولار.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) انظر: جهاد الخازن، «عيون وآذان،» **الحياة**، ١٩/٨/٢٠٠٦، ص ٢٠، و «Iraq: The Options Narrow,» *Guardian*, 19/8/2006.

٩ ـ يبقى موضوع **علاقة المقاومة بالدولة اللبنانية وسيادتها، ومدى الحاجة إلى استمرارها**[١٨]**؟ وهل هي «مقاومة» أو «مليشيا»؟**

يمكن في هذا المجال إيراد الملاحظات التالية:

ـ لقد جاء في «**البيان الوزاري**» للحكومة اللبنانية الحالية الذي بموجبه حصلت على ثقة مجلس النواب اللبناني ما نصه:

«إن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية»[١٩].

ـ هل هناك أوضح من تخويل المقاومة اللبنانية ما قامت به من الدفاع عن كرامة لبنان في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية وتحرير أرضه؟

ـ وهل استطاعت الدولة اللبنانية من خلال إمكاناتها الذاتية، أو من خلال مجلس الأمن، إيقاف اختراقات إسرائيل المتكررة لأجواء لبنان ومياهه الإقليمية ولـ «الخط الأزرق» أحياناً؟

ـ وهل هناك وسيلة أخرى لتحرير شبعا واستعادة الأسرى وخرائط الألغام ومواجهة الاعتداء الإسرائيلي من خلال أسلوبٍ آخر غير المقاومة؟

ـ وهل استطاعت الدولة بإمكاناتها الحالية، وما هو متاحٌ لجيشها الحالي، أن تحقق تلك الأهداف على رغم عشرات السنين على ذلك؟

١٠ ـ أما عن **مدى التأييد الشعبي واللبناني للمقاومة اللبنانية، فيمكننا أن نسجل ما يلي:**

حدث في بداية الحرب، ولفترة قصيرة جداً، ارتفاع قدر من الأصوات المعارضة لانفراد حزب اللَّه بأسر الجنديين الإسرائيليين وما تلاه من حرب إسرائيلية على لبنان، إلا أن ذلك الاعتراض لم يستمر سوى بضعة أيام أولى من الحرب، وما لبث أن تشكل شبه إجماع وطني على تأييد المقاومة أنتجَ قدراً كبيراً من وحدة وطنية لم يشهدها لبنان سابقاً، واستمرت حتى نهاية الحرب. ولكن إلى أي مدى سيستمر هذا الـ «شبه الإجماع الوطني» بعد وقف «العمليات العسكرية»، فهو أمر لا يمكن الحديث عنه بدرجة عالية

---

(١٨) انظر حول هذا الموضوع، وعلى سبيل المثال لا الحصر، المواقف المتميزة المتكررة للرئيس سليم الحص حول الموضوع، وكذلك المقالة المتميزة للمطران جورج خضر. انظر: جورج خضر، «المقاومة ولبنان الآتي،» **النهار**، ١٢/٨/٢٠٠٦.

(١٩) انظر البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الحالية على موقع: <http://www.pcm.gov.lb>.

من اليقين. وما زاد في ترسيخ هذه الوحدة الوطنية، ذلك النزوح من الجنوب والضاحية والبقاع إلى بقية المناطق في لبنان، والاستقبال والاحتضان الشعبي اللبناني بكل طوائفه وتكويناته للنازحين، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم، وهو أول لقاء شعبي على هذا النطاق يحصل، وقد ساهم في تدعيم الوحدة الوطنية اللبنانية.

وليس أدل على ذلك من **نتائج الاستطلاع الذي تم في محاولةٍ لمعرفة المزاج الشعبي** خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ بعد حوالى أسبوعين من الاعتداء الإسرائيلي، والذي قام به «مركز بيروت للأبحاث والمعلومات» عن رأي العيّنة المستطلعة حول الجوانب المختلفة للحرب[٢٠]، إذ تبيّن بصورة عامة، مع بعض الاختلاف بين إجابات الطوائف المختلفة المحددة التي لم تؤثر في الاتجاه العام، ما يلي:

● في ما يتعلق بالإجابة عن السؤال: «**هل تؤيد خطوة المقاومة بأسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لدى إسرائيل؟**»، أجاب بالإيجاب ما يزيد قليلاً على ٧٠ في المئة، أي ما يزيد على الثلثين. وفي ما عدا طائفة واحدة، فقد أجابت غالبية جميع الطوائف بالإيجاب، وإن بنسب مختلفة من التأييد.

● وبالإجابة عن السؤال: «**هل تؤيد المواجهة التي قامت بها المقاومة ضد الاعتداء الإسرائيلي على لبنان؟**»، أجاب حوالى ٨٧ في المئة بالإيجاب، وكان ذلك رأي الأغلبية في جميع الطوائف.

● وحول السؤال: «**هل تعتقد أن إسرائيل ستهزم المقاومة؟**» أجاب ما يزيد على ٦٣ في المئة بالنفي، أي حوالى الثلثين.

● وعن السؤال: «**هل تعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستنجحان في فرض شروطهما للوصول إلى وقف إطلاق النار؟**»، أجاب حوالى ٦٧ في المئة من جميع المستطلعين، أي ما يزيد على الثلثين، بالنفي، ما عدا طائفتين.

● وحول السؤال: «**هل تعتقد أن الولايات المتحدة تؤدي دور وسيط أمين في هذه الحرب؟**»، أجاب بالنفي حوالى ٩٠ في المئة من المُسْتَطْلَعَةِ آراؤُهم، وكان ذلك رأي الأغلبية أيضاً في جميع الطوائف.

● وحول السؤال: «**هل تعتقد بأن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً إيجابياً بالنسبة إلى لبنان في هذه الحرب**»، أجابت بالنفي أغلبية كاسحة بلغت حوالى ٨٦ في المئة، وتبنّت الأغلبية في جميع الطوائف الموقف نفسه.

---

(٢٠) انظر: «Poll Finds Support for Hizbullah's Retaliation,» *Daily Star*, 9/7/2006.

● وحول السؤال: «**هل تعتقد أن تحرُّك الحكومة اللبنانية السياسي والدبلوماسي كافٍ لمواجهة هذا الاعتداء؟**»، أجابت أغلبية العيِّنَة بما يزيد على ٦٤ في المئة، أي حوالى الثلثين بالنفي، وكان ذلك أيضاً رأي جميع الفئات.

● وكان السؤال الأخير: «**هل تعتقد أن الحكومة قامت بواجبها لإسعاف النازحين؟**»، أجابت الأغلبية البسيطة للجميع بنسبة ٥٤ في المئة بالنفي، ولكن الإجابة اختلفت بين الطوائف.

وتعكس هذه الإجابات، حتى مع احتساب عامل الخطأ في مثل هذه الاستطلاعات مدى الإجماع الوطني الذي تحقق وراء مقاومته.

١١ ـ أما في ما يتعلق **بمستقبل المقاومة اللبنانية** بعد تحرير مزارع شبعا وتبادل الأسرى، وبعد أن استعاد لبنان فعلاً من خلال الأمم المتحدة خريطة الألغام في لبنان نتيجة أحد الفقرات التنفيذية للقرار رقم ١٧٠١، فإن الموضوع الأساسي الذي سيبقى هو كيفية الدفاع عن لبنان تجاه أية اعتداءات إسرائيلية في المستقبل. وهذا أمر يحتاج إلى تفاهُم على وضع «**استراتيجية دفاع وطني**» عن لبنان، وأن يتم بتوافق وطني، وعلى أساس تلك الاستراتيجية الوطنية يتحدد مدى الحاجة والصيغة الممكنة لدور المقاومة في هذه الاستراتيجية بحسب ما يتم التوافق عليه. بعبارة أخرى، **إنه عند انتهاء الدور التحريري للمقاومة، فإن دورها الدفاعي يتم في إطار توافق حول إطار استراتيجية دفاع وطني.**

١٢ ـ يبقى من المفيد الإشارة إلى أنه في ما يتعلق **بالهواجس حول استخدام حزب اللّه مقاومته في الداخل**، فإنه منذ قيام حزب اللّه عام ١٩٨٢ وحتى الآن، لم يستخدِم حزب اللّه في أية مرة مقاومته لأغراض داخلية، بل انحصر استخدامها في التحرير والدفاع فقط.

١٣ ـ أما عن **علاقة المقاومة اللبنانية بالقوى الإقليمية**، وعلى الأخص سوريا وإيران، فهناك تقارير موثوقة من مراكز دراسات استراتيجية أمريكية وغيرها تؤكد عدم «تبعية» مقاومة حزب اللّه لأي من تلك القوى الإقليمية، من دون أن يمنع ذلك من استفادتها من التسليح والخبرة من تلك القوى[٢١]، ومن دون أن يمنع ذلك من

---

(٢١) هذا أيضاً ما ذهب إليه الباحث المصري نصر حامد أبو زيد حين كتب «الذين يقولون إن «حزب الله» ورَّط لبنان في حرب لصالح أطراف أخرى خارجية ـ إيران وسوريا تحديداً ـ يجب أن يراجعوا مواقفهم؛ فالفارق واضحٌ بين قبول المساعدات و«التبعية»، «والتبعية لا تحقق انتصاراً أبداً»». انظر: نصر حامد أبو زيد، «من أجل المستقبل: لا تحوّلوا بالسياسة النصر إلى هزيمة،» **السفير**، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦.

استفادة تلك القوى من نتائج المقاومة اللبنانية في لبنان. إن «منطلقات المقاومة» لبنانية، ولكن نتائج تلك المنطلقات قد تتعدى لبنان إلى مناطق إقليمية، وهو أمر لا يضير المقاومة اللبنانية[٢٢].

ـ ٢ ـ

أما بالنسبة إلى **تأثيرات هذه الحرب في إسرائيل**، فيمكن إيراد الملاحظات التالية:

١ ـ إن إسرائيل، باعتراف مراقبين مهمين في داخلها، **فشلت في تحقيق أهدافها** التي تقلصت وتواضعت تدريجياً مع وتيرة فشلها في المعركة مع المقاومة. وانطلاقاً من المقابلات التي أجراها أنتوني كوردسمان، فقد لخص له مسؤول رسمي كبير **الأهداف الخمسة التي ذهبت إسرائيل من أجلها إلى الحرب**[٢٣]:

- تحطيم «القيادة الإيرانية الغربية»[٢٤] قبل أن تصبح إيران نووية.

---

(٢٢) انظر على سبيل المثال: مقابلة السيد حسن نصر اللّه مع جريدة حزب العمل التركي **إفرنسل** *(Evrensel)* بتاريخ ١٢-١٣/ ٨/ ٢٠٠٦، ونشرت من قبل خدمة (Counterpunch New Service) يوم ١٧/ ٨/ ٢٠٠٦، والتي نفى فيها أن يكون حزب اللّه يوجه من طهران، وإنها «كذبة كبيرة، وأنه منظمة لبنانية مستقلة، وأنهم لا يأخذون أوامر من أي أحد». انظر أيضاً: Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War,» and Anthony H. Cordesman: «Lebanese Security and the Hezbollah,» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Revised Working Draft, 14 July 2006, <http://www.csis.org/media/csis/pubs/060714_lebanese_security.pdf>, and «Iran's Support of the Hezbollah in Lebanon,» CSIS, 15 July 2006, <http://www.csis.org/media/csis/pubs/060715_hezbollah.pdf>.

وانظر كذلك التقرير المهم الذي أعده أنطوني كوردسمان حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، والذي اعتمد فيه على المعلومات الإعلامية، وعلى المعلومات التي زودته بها مراكز المعلومات والدراسات الإسرائيلية والعربية، وزيارته إسرائيل لإسناد الحرب نفسها، وزيارته الجبهة والحديث إلى عدد من كبار الضباط والخبراء الإسرائيليين: Anthony H. Cordesman, «Preliminary «Lessons» of the Israeli - Hezbollah War,» CSIS, Revised Working Draft, 17 August 2006, pp. 15-16, <http://www.csis.org/media/csis/pubs/060817_isr_hez_lessons.pdf>.

إذ يشير فيه بأنه «**لم يشعر أي مسؤول إسرائيلي في الخدمة، أو ضابط مخابرات، أو أي ضابط عسكري، أن حزب اللّه قد تصرف [في هذه الحرب] تحت توجيه من إيران أو سوريا**». أما مسألة من كان يستعمل الآخر، فكانت الإجابات التي حصل عليها بأن «جميع الأطراف ـ حزب اللّه، وإيران، وسوريا ـ كانوا في منتهى السرور بأن يستفيدوا من بعضهم البعض». وقد نشرت **المستقبل العربي** التقرير نفسه مترجماً. انظر: أنتوني كوردسمان، «حول العدوان على لبنان (ملف): «دروس أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب اللّه،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١١٩ ـ ١٣٨.

(٢٣) Cordesman, «Preliminary «Lessons» of the Israeli - Hezbollah War,» p. 2.

(٢٤) المقصود حزب اللّه وسوريا.

● استعادة صدقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام ٢٠٠٠، ومن غزة عام ٢٠٠٥، ومواجهة الانطباع بأن إسرائيل كانت ضعيفة وأُجبرت على المغادرة.

● إجبار لبنان على أن يصبح ويتصرف كدولة مسؤولة، وإنهاء وضع حزب اللّه كدولة داخل دولة.

● إضرار أو تحطيم حزب اللّه، مع الإدراك بأنه قد لا يمكن تدميره كقوة عسكرية، وأنه سيستمر كقوة سياسية رئيسة في لبنان.

● استعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب اللّه حيّين من دون تبادل كبير مع الأسرى الموجودين في إسرائيل ـ وليس الآلاف المطالب بهم من قبل نصر اللّه وحزب اللّه.

وقد أجمع عدد كبير من المراقبين والمسؤولين والعسكريين الإسرائيليين على فشل إسرائيل في تحقيق كل أو معظم أهدافها الرئيسة(٢٥).

٢ ـ لقد عكست نتائج الحرب الإسرائيلية تأثيراً بالغ الأهمية على «استراتيجية الدفاع الإسرائيلي». إن هذه أول حرب **تحارب فيها إسرائيل داخلها أيضاً**، وكانت جميع حروب إسرائيل السابقة تتم خارج حدود إسرائيل. كما إن جميع مناطق إسرائيل أصبحت في متناول صواريخ المقاومة اللبنانية، وقبلها صواريخ القسام في فلسطين، وصواريخ العراق على حيفا وتل أبيب عام ١٩٩١. وكان تأثير صواريخ المقاومة اللبنانية هو الأكثر فعلاً وتدميراً، ولم تعد الجغرافيا كافية لحماية أمن إسرائيل، ولا الجدار العازل.

٣ ـ كان من آثار الحرب على إسرائيل واستراتيجيتها **تخليها عن سياسة الانطواء (الانسحاب المنفرد)**، إذ صرح رئيس الوزراء، بعد توقف الأعمال العسكرية، لوزرائه أنه «في أعقاب الحرب في لبنان والضرر الشديد الذي لحق بسكان الشمال

---

(٢٥) انظر: أليكسي فيشمان، «لماذا لم ننتصر،» **يديعوت احرونوت**، ١٨/٨/٢٠٠٦؛ زئيف شيف: «مفاجأة الحرب؟» «الحرب على لبنان: إدارة استراتيجية فاشلة،» **هآرتس**، ١/٨/٢٠٠٦، و«الحرب في لبنان: الزمن المتبقي،» **هآرتس**، ٣/٨/٢٠٠٦؛ عكيفا الدار، «هكذا وقعنا في المصيدة الإيرانية،» **هآرتس**، ٢٠/٧/٢٠٠٦؛ Stratfor, «Special Report: The Battle Joined,» 21 July 2006, <http://www.stratfor.com/products/premium/read_article.php?id=270065>; Guy Chazan, Karby Leggett and Neil King, «Why Israel's Plans to Curb Hezbollah Went So Poorly,» *Wall Street Journal*, 19/8/2006, p 1, and Uri Avnery, «From Mania to Depression,» 16 August 2006, <http://zope.gush-shalom.org/home/en/channels/avnery/1155756075>.

ومنطقة الشمال، فإن خطته لـ «الانطواء» لم تعد على رأس جدول أعمال حكومته. . .»، وهو عكس ما صرح به في حينه من أن إنجازات الجيش الإسرائيلي في الحرب ستساعد على تطبيق الانطواء[٢٦].

٤ ـ بدأت تتداول أفكار حول مفاوضات محتملة مع سوريا، ويقول عكيفا إلدار: «إن وزيرة الخارجية تسيبي لفني عينت قبل أسبوع يعقوب (ياكي) ديان الذي شغل حتى وقت أخير منصب رئيس القيادة السياسية في مكتب وزير الخارجية، كـ «مسؤول مشروع» خاص لموضوع المفاوضات السلمية مع سوريا. وطُلب من ديان أن يعرض على لفني وقيادة الوزارة وثيقة شاملة يعرض فيها فرص استئناف المسيرة السياسية مع سوريا في ضوء مواقف الأطراف الأساس، كالحدود، والأمن والتطبيع، وفي المراحل المختلفة من المفاوضات». ويضيف قائلاً: «مقربو وزير الدفاع بيريتس يقولون إنه اقتنع بشأن الحاجة إلى فحص نيات الأسد، وإنه يرى فيه عاملاً مركزياً في الجهود لمنع اشتعال متجدد على الحدود الشمالية، وفرض حظر السلاح على لبنان». ولكن عكيفا إلدار يضيف قائلاً إن «رئيس الوزراء إيهود أولمرت يعارض كل انحراف عن سياسة مقاطعة سوريا. . . إلخ»[٢٧].

ومهما كان تضارب الآراء في داخل إسرائيل، فإن هذا الباب قد فُتِحَ بعد أن كان مسدوداً تماماً قبل الحرب الأخيرة على لبنان.

٥ ـ بدأت تظهر أصوات تقول إن **على إسرائيل أن تتصرف كجزء من المنطقة وليس وكيلاً للولايات المتحدة**[٢٨].

٦ ـ وللمرة الثانية، بعد قصف تل أبيب بصواريخ العراق عام ١٩٩١، يلجأ أكثر من مليون إسرائيلي إلى النزوح إلى خارج مناطقهم جنوباً، وتضطر أعداد كبيرة أخرى إلى الاختفاء في الملاجئ في مدن رئيسيّة، مع كل ما أحدثه ذلك من إرباك وآثار نفسية على سكان إسرائيل وموقفهم من الحرب.

٧ ـ بلغت خسائر إسرائيل التي اعترفت بها خلال هذه الحرب كما يلي:

---

(٢٦) انظر: يوسي فيرتر، «آثار الحرب في لبنان: رئيس الوزراء للوزراء: الانطواء لم يعد على جدول الأعمال،» **هآرتس**، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٢٧) انظر: عكيفا الدار، «ما بعد حرب لبنان: لفني تعين مسؤولاً لمفاوضات محتملة مع سوريا،» **هآرتس**، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٢٨) Martin Jacques, «American Support May no Longer be Enough: Israel's Long-term Future Lies in Connecting with Its Arab Neighbours, not a Western Superpower Thousands of Miles Away,» *Guardian*, 14/8/2006.

الجدول رقم (١ ـ ١)
إحصاءات من الحرب الإسرائيلية على لبنان

١٥٦	قتيلاً
٢٥	مليار شيكل خسائر
٣٣	يوماً من القتال
٣٩٧٠	صاروخاً (موجهاً إلى إسرائيل)
١١٧	جندياً قتيلاً
٣٩	مدنياً قتيلاً
٥٠٠٠	جريح
٣١١	نزيل مستشفى
١٢٠٠٠	منزل مهدم
٧٥٠٠٠٠	شجرة محروقة
٥٠٠	مخرب قتيل (قتلى المقاومة)
٣٠٠٠٠	جندي شارك في القتال
١٥٠٠٠	غارة جوية (قامت بها إسرائيل على لبنان)
٨٠٠	ساعة إبحار للسفن
٧٠٠٠	هدف تعرض للهجوم (أهداف لبنانية)
١٢٦	منصة صواريخ دمرت (لبنانية)
٤	مروحيات وطائرات تحطمت (إسرائيلية)
١	مروحية أسقطت (إسرائيلية)
٧٠٠٠٠٠	وجبة غذاء وزعت على المقاتلين (الإسرائيليين)
٧٨٠٠٠٠	رغيف خبز أكل الجنود (الإسرائيليون)

ملاحظة: الدولار الواحد يساوي ٤,٣٥١٥ شيكل.

المصدر: غاد ليثور [وآخرون]، «الحرب في أرقام،» **يديعوت احرونوت**، ١٥/٨/٢٠٠٦. التوضيحات بين قوسين من عندنا.

وبحسب معطيات اتحاد أرباب الصناعة، يقدر الضرر المالي للجهاز الاقتصادي نتيجة القتال (في مجالات الصناعة، والسياحة، والزراعة، والتجارة في الشمال) بحوالى ١١,٥ مليار شيكل، اي ١,٩ في المئة من الناتج الوطني. وحدث ضرر مالي

يقدر بـ ٤,٧ مليار شيكل للقطاع الصناعي في الشمال. وتقدر جهات اقتصادية أن كلفة إعادة بناء جميع المصالح والمصانع في الشمال ستكلف ١١ مليار شيكل[٢٩].

٨ ـ وعلى عكس تميز إعلام المقاومة اللبنانية، فإن أداء الإعلام الإسرائيلي كان متخلفاً. ويقول جاكي حوجي: «أصبح في الإمكان الآن أن نحدد أنه في جبهة الإعلام نحو لبنان والعالم العربي تصاب إسرائيل بهزيمة صارخة. إنها صارخة لأن الدولة لا تستطيع أن تُخرب دولة مجاورة، من دون أن تقول لمواطني الدولة المجاورة ما هو المنطق الذي يقف وراء ذلك...»[٣٠].

٩ ـ وفي ما يتعلق بتأثيرات الحرب على الرأي العام الإسرائيلي، يكشف استطلاعٌ للرأي جرى في إسرائيل مؤخراً[٣١] عن اتجاهات الرأي العام حيال نتائج الحرب. وما يسترعي الانتباه في معطيات هذا الاستطلاع:

أ ـ حول السؤال عن مدى رضا الإسرائيليين عن أداء أولمرت وبيريتس وحلوتس، تراجع تأييد المستطلَعين لأولمرت من ٧٨ في المئة في ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦ إلى ٤٠ في المئة في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦؛ وتراجع تأييدهم لوزير الدفاع من ٦١ في المئة في ١٩/ ٧/ ٢٠٠٦ إلى ٢٨ في المئة في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦؛ كما تراجع تأييدهم لرئيس الأركان إلى ٤٤ في المئة.

الاستنتاج: يعبّر هذا التراجع عن خيبة أمل الجمهور الإسرائيلي من قادته السياسيين والعسكريين.

ب ـ حول السؤال عمّن يتحمل مسؤولية الإخفاق العسكري، حمَّل ٤٠ في المئة المسؤولية لرئيس الأركان (حلوتس)، و٤١ في المئة لوزير الدفاع (بيريتس)، و٤٩ في المئة لرئيس الوزراء (أولمرت).

الاستنتاج: الرأي العام الإسرائيلي يحمّل المسؤولية للمؤسسة السياسية في المقام الأول.

ج ـ حول السؤال عن تصويت الناخب الإسرائيلي في حال جرت انتخابات الكنيست اليوم، مُنِحَ حزب «كاديما» في الاستطلاع ٢٩ مقعداً (وله اليوم عدد

---

(٢٩) رونيت مورغنشيترن، «كلفة إعادة البناء ١١ مليار شيكل،» **معاريف**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٣٠) انظر: جاكي حوجي، «إخفاق الإعلام،» **معاريف**، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦، و Jonathan Cook, «Lebanese Deaths, and Israeli War Crimes, Kept off the Balance Sheet,» Information Clearing House, 16 August 2006, <http://www.informationclearinghouse.info/article14582.htm>.

(٣١) نشر في: **معاريف**، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦.

المقاعد نفسها)، ومُنِحَ «حزب العمل» ١٥ مقعداً (وله اليوم ١٩ مقعداً، أي إنه فَقَدَ أربعة مقاعد في الاستطلاع)، ومنح تكتل «ليكود» ٢٠ مقعداً (وله اليوم ١٢ مقعداً، أي إنه كسب ثمانية مقاعد في الاستطلاع).

الاستنتاج: الاستطلاع يعاقب حزبيْ الائتلاف الحاكم («كاديما» و«حزب العمل») ويرجّع كفة المعارضة اليمينية «ليكود» (واستطراداً «المفدال» و«يهود هتوراه»).

د ـ وحول السؤال عمّا إذا كان ينبغي لإسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النار من دون إعادة الجنديَّين الأسيريْن، أجاب ٧٠ في المئة بأنه ما كان على إسرائيل أن توافق على ذلك من دون عودة الأسيرين (مقابل ٢٧ في المئة وافقوا على ذلك).

الاستنتاج: يعتقد ٧٠ في المئة من الإسرائيليين أن إسرائيل لم تحقّق هدفها من الحرب (إعادة الجنديين الأسيريْن).

هـ ـ وحول السؤال: من انتصر في الحرب؟ أجاب ٣٠ في المئة بأن إسرائيل هي المنتصر، وأجاب ٣٠ في المئة بأن حزب اللّه هو المنتصر.

الاستنتاج: (١) لم يعد الإسرائيليون يعتقدون أن دولتهم تنتصر دائماً في حروبها.

(٢) لم تنجح الدعاوة الإسرائيلية الرسمية في إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن جيشه انتصر.

ـ ٣ ـ

أما في ما يتعلق **بالتداعيات والآثار العربية لهذه الحرب**، فيمكن إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ هناك **تأثيرات معنوية بالغة على المستويين الشعبي والرسمي** في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني، فقد استطاعت مقاومة يديرها حزب في لبنان أن تردع إسرائيل التي تقف وراءها الولايات المتحدة، وأن تحول دون احتلال لبنان، وأن تكبدها خسائر كثيرة في الجنوب وفي داخل إسرائيل نفسها، كما أشير إلى ذلك سابقاً، وأن تجبر إسرائيل على إعادة النظر في استراتيجيتها الدفاعية. وإذا كانت هذه المقاومة اللبنانية قد استطاعت وحدها أن تحقق ذلك، فماذا سيكون الحال لو تعاونت المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق؟ وماذا لو تبنّت الأنظمة العربية سياسة مواجهة وضغط على إسرائيل بدلاً من سياسات الاستسلام التي تنهجها تجاه أمريكا

وإسرائيل؟[٣٢] إن الإنجاز الكبير للمقاومة اللبنانية سيفرض على العرب، شعوباً وحكومات، إعادة النظر في استراتيجية التعامل مع إسرائيل وتحقيق المطالب العادلة للشعب الفلسطيني وللعرب جميعاً، ولن تستطيع الأنظمة العربية الاستمرار في تبرير سياساتها الحالية.

٢ ـ لقد أحدث الإنجاز الذي حققته المقاومة اللبنانية تأثيراً كبيراً في الشعوب العربية، نفسياً ومعنوياً، فقد ساعد ذلك في **إخراج هذه الشعوب العربية من حالة الإحباط واليأس والعجز**، وساعد في عودة التفاؤل إليها وإخراجها من سباتها السابق، وقد تجلى ذلك، إضافة إلى أمور أخرى، في التظاهرات الصاخبة في معظم العواصم العربية، على الرغم من منع بعض الأنظمة العربية بعض تلك التظاهرات.

٣ ـ لقد **فرضت المقاومة اللبنانية على الأنظمة العربية إعادة النظر في مواقف بعض هذه الأنظمة مما حصل في لبنان**، فبعد اتهام بعض هذه الأنظمة المقاومة اللبنانية بـ «المغامرة» و«تحميلها مسؤولية الدمار الحاصل في لبنان وتهديد السلام في المنطقة»[٣٣]، عادت بعد أربعة أيام إلى عقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وبعد أن بانت آثار القصف الجوي الإسرائيلي من ضحايا مدنية وتدمير البنية التحتية، صدر بيان سكتت فيه عن «المغامرين» و«تهديد السلم في المنطقة»، واكتفت بقرارات تدعم فيها موقف الحكومة اللبنانية،

---

(٣٢) انظر: David Hirst, «Hizbullah Has Achieved What Arab States only Dreamed of,» *Guardian*, 17/8/2006.

(٣٣) كان ـ مسؤول سعودي قد صرح يوم ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦ بأن «المملكة تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، من دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها ومن دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية».

ثم صدر بعد ذلك بيان مشترك إثر زيارة الملك عبد اللّه الثاني يوم ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ إلى مصر واجتماعه مع الرئيس حسني مبارك حذّرا فيه من «خطورة انزلاق منطقة الشرق الأوسط نحو إجراء حرب تقوّض فرص السلام، وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها». كما أدان البيان «العمليات العسكرية الواسعة للقوات الإسرائيلية في لبنان والأراضي الفلسطينية.. إلخ»، وأكدا على «ضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطر الراهن على الجبهة اللبنانية والفلسطينية، بما يتيح **إطلاق سراح الأسرى** كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور الراهن». وشدد البيان على «ضرورة التزام جميع الأطراف الإقليمية بأقصى قدر من ضبط النفس والمسؤولية، وعدم القيام بأية **أعمال تصعيدية غير مسؤولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة، وتورطها في مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها**». كما أكدا على «أهمية الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، والحيلولة دون تفاقم الوضع بصورة يصعب تداركها». وحذّر الزعيمان من «**انجراف المنطقة** إلى مغامرات لا تخدم المصالح والقضايا العربية، وعبرا عن دعمهما الكامل للحكومة اللبنانية.... وبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني». انظر: «حاكما مصر والأردن يلتحقان بموقف السعودية: مغامرات المقاومة لا تخدم المصالح العربية،» **السفير**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، نقلاً عن: وكالات الأنباء.

ولكنها تجاهلت الإشارة إلى المقاومة كلياً[٣٤]. وأدى نجاح المقاومة اللبنانية وصمودها إلى تغيير الخطاب الإعلامي للأنظمة العربية، واضطرت إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في بيروت يوم ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، أيد فيه النقاط السبع التي طرحها رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في مؤتمر روما وتبنتها الحكومة اللبنانية، ولكنه أغفل تأييد المقاومة اللبنانية بالاسم، وأشار بعبارات عامة إلى تأييد الشعب اللبناني ومقاومته حيث أشار، ضمن أشياء أخرى، إلى أنه «يعبّر عن **رفضه الكامل كل المشاريع التي تسعى إلى تحويل لبنان مسرح مواجهة مفتوحة لتحقيق أهداف إقليمية أو دولية على حساب المصالح الوطنية للشعب اللبناني وأمنه واستقراره**». كما عبّر عن «**دعمه الكامل لصمود الموقف اللبناني، حكومة وشعباً، إزاء العدوان الإسرائيلي ويحيي مقاومة لبنان لهذا العدوان** في مواجهة سياسة الدمار والتخريب التي تتبعها إسرائيل لتدمير البنية التحتية والإنسانية للبنان»[٣٥].

٤ ـ كشفت هذه الحرب من جديد، وبخاصة في الأسبوع الأول، ونتيجة حسابات خاطئة، على أساس أن إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، ستكتسح جنوب لبنان وتقضي على المقاومة وحزب اللّه، الهوية الحقيقية لبعض الإعلاميين والمثقفين العرب «المتعاطفين» و«الضالعين» في المخطط الإعلامي الأمريكي لتسويق وجهة نظرها في الحرب. ولم يفد تراجعهم بعد ذلك، بعد صمود المقاومة وبعد

---

(٣٤) قرر مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ ما يلي:

«١ ـ إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان، والذي يتعارض مع كل القرارات والقوانين والأعراف الدولية ويحيي أرواح الشهداء وصمود اللبنانيين وحرصهم على تضامنهم ووحدتهم التي تعتبر العامل الأساسي في مواجهة العدوان.

٢ ـ التضامن المطلق مع لبنان ودعم صموده في مواجهة هذا الاعتداء الغاشم الذي يتعرض له المدنيون، ويودي بالأرواح البريئة ويوقع خسائر مادية واقتصادية جسيمة.

٣ ـ التأكيد على الدعم الكامل للشكوى اللبنانية أمام مجلس الأمن، ويطالب بدوره مجلس الأمن باتخاذ قرار فوري بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلي عن لبنان.

٤ ـ تأييده لما عبر عنه لبنان من التزامه احترام قرارات الشرعية الدولية واحترامه الخط الأزرق.

٥ ـ التأكيد على المساندة الكاملة للحكومة اللبنانية في تصميمها على ممارسة مسؤولياتها في حماية لبنان واللبنانيين، والمحافظة على أمنهم وسلامتهم، وتأكيد حقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل أراضيها، وممارسة سيادتها في الداخل والخارج.

٦ ـ اعتبار استمرار عمليات التدمير والقتل التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب اللبناني يزيد المشكلة الراهنة صعوبة وتعقيداً، ويؤول إلى زعزعة الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة.

٧ ـ تحميل إسرائيل مسؤولية التعويض عن الخسائر والدمار الذي نجم عن عدوانها على الأراضي اللبنانية».

(٣٥) انظر نص البيان الختامي، في: **النهار**، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ٥.

فوات الأوان، إذ كانت الصورة الحقيقية لهويتهم قد اتضحت.

٥ ـ ساعد فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها في حربها على لبنان وصمود المقاومة في **تخفيف الضغوط الأمريكية على سوريا**، على رغم أن ذلك لم يكن هدفاً مقصوداً بحد ذاته في المواجهة التي تمت بين المقاومة وإسرائيل في لبنان.

٦ ـ ما لا شك فيه أن خروج إسرائيل مهزومة في لبنان سيساهم في إعطاء دفع معنوي **للمقاومة في فلسطين**. وتشير المعلومات، كما ذكرنا سابقاً، إلى اتجاه الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى التخلّي عن «سياسة الانطواء»، أي الانسحاب المنفرد من القطاع والضفة الغربية في الحدود التي كانت قد أعلنت عنها. ويعني ذلك أنها ستضطر إلى التفتيش هي أو من سيخلفها عن سياسة أخرى لها تجاه القضية الفلسطينية. كما سيكون من المفيد أن تدرس المقاومة الفلسطينية بفصائلها المختلفة، كيف أمكن لحزب اللّه أن يمنع اختراق إسرائيل وعملائها صفوفه، بل اخترق هو إسرائيل وحصل على معلومات كثيرة عن أسلحتها، في حين استطاعت إسرائيل أن تخترق صفوف كل فصائل المقاومة الفلسطينية وتصفي الكثير من قياداتها، وبخاصة قيادات حماس العليا، وهو أمر في غاية الخطورة.

٧ ـ كما لا شك في أن النتائج التي حققتها المقاومة اللبنانية في الحرب، سيكون لها **تأثيرات معنوية وفعلية إيجابية في المقاومة في العراق**، للأسباب التالية:

أ ـ إثبات المقاومة اللبنانية في لبنان لِصحَّةِ مقولة إن «المقاومة هي وسيلة التحرير» وإنه مهما كانت قوة المحتل، فإن المقاومة قادرة، إذا أُحسِنَ التخطيط والتنفيذ، وإذا استطاعت «المزج بين العقل والإيمان»، أن تجترح المعجزات.

ب ـ إن المقاومة العراقية يمكنها الاستفادة من الدعم المعنوي ومن بعض خبرات المقاومة اللبنانية. وأما في ما يتعلق بالجانب المعنوي، فقد حصل تطور مهم في موقف قيادة المقاومة اللبنانية من المقاومة في العراق، وتجلى ذلك في خطاب السيد حسن نصر اللّه في الجلسة الافتتاحية «للمؤتمر العربي الرابع لدعم المقاومة» الذي عقد في بيروت يوم ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٦، حيث أشار في خطابه، ضمن أشياء أخرى، إلى موضوع المقاومة العراقية بما يلي[٣٦]:

«وعن الموضوع العراقي: إيماننا أن الخيار الصحيح والحقيقي الذي يمكن أن ينهي الاحتلال الأمريكي للعراق هو خيار المقاومة المسلحة. نحن كمقاومين من موقعنا

(٣٦) انظر النص الكامل لخطاب السيد حسن نصر اللّه، في: **الأنوار**، ٣١/ ٣/ ٢٠٠٦.

الثقافي والفكري والميداني نؤمن بذلك ونجاهر بتأييدنا للمقاومة العراقية، وعلينا مساندتها والوقوف إلى جانبها. ولكن، في الوقت نفسه، علينا أن نحصنها لأن أخطر ما يواجهها في العراق هو الاقتتال الداخلي. المقاومة في لبنان لم تتورط في أي قتال داخلي، كذلك المقاومة في فلسطين، **لكنني لا أستطيع أن أتصور أن اليد التي تقاتل المحتل الأمريكي في العراق تقتل عراقياً**. لدينا معلومات أكيدة أن بعض مجموعات القتل تعمل على قتل السنّة والشيعة هي مجموعات تتم إدارتها مباشرة من قبل الأمريكيين والصهاينة والبريطانيين، ولكن لا يخلو الأمر من مجرمين وقتلة. **يجب تحصين المقاومة في العراق، وأن يتركز خطابها ضد قوات الاحتلال. يمكن عند ذاك أن تنتصر عليها، وألا تتجه نحو حسابات داخلية لا على المستوى المذهبي ولا غير ذلك. إنهم يسعون في العراق إلى إحداث فتنة مذهبية، ويجب تنزيه المقاومة بعدم خلط دم المحتلين بدم الأبرياء. إن الدخول إلى العملية السياسية يكون مقبولاً بشرطين**:

ـ عدم قطع الطريق على استخدام المقاومة.

ـ تقييد أيدي الاحتلال بوضع جدول زمني لإخراجه.»

وكانت هذه أول مرّة يشير فيها السيد حسن نصر اللّه، الأمين العام لحزب اللّه، وبهذا الوضوح، إلى دعمه المقاومة العراقية.

ج ـ كما إن الوحدة الوطنية التي تحققت وراء المقاومة اللبنانية وعدم قيام خلافات طائفية هامة أثناءها، يمكن أن تفيد في تهدئة الخلافات الطائفية والمذهبية الحالية في العراق، وتشجع أطرافاً عراقيين غير منخرطين حالياً في المقاومة على الانخراط فيها.

د ـ كما إن **فشل الولايات المتحدة** التي كانت داعمة لحرب إسرائيل على لبنان في تحقيق هدفها من الحرب، كما أشير إلى ذلك سابقاً، والتي كانت تهدف إلى تصفية المقاومة اللبنانية ونزع سلاحها، دفعها إلى التنازل التدريجي عن مواقفها ومطالبها من لبنان، ابتداء من بيان قمة الثماني في روسيا المتشدد والذي طالب، ضمن مطالبه الأخرى، إلى «الإطلاق الفوري للأسيرين الإسرائيليين من قبل حزب الله»، إلى مؤتمر روما، ثم إلى المسودة الأولى للمشروع الأمريكي ـ الفرنسي المقدم إلى مجلس الأمن، والذي اضطرت أمريكا نتيجة **ميزان القوى على الأرض اللبنانية بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل**، إلى القبول بتعديلات جوهرية عليها انتهت إلى إقرار صيغة القرار رقم ١٧٠١، وهو أحسن من مسوَّدة القرار الأولي، وإن كانت التعديلات الواردة فيه غير كافية، وهي تعديلات ما كان يمكن أن تتم لولا التغيّر الذي حصل في ميزان القوى على الأرض اللبنانية. وهكذا تثبت المقاومة اللبنانية أن إنجازاتها الميدانية

وقصفها إسرائيل بحوالى أربعة آلاف صاروخ يمكن أن يجبر الولايات المتحدة على تغيير سياساتها، وهذا ما يؤكد ظاهرة «البراغماتية الأمريكية»، وهي خاصية مهمة في سياساتها. وهكذا يمكن أن تستفيد المقاومة العراقية من هذا الدرس الذي قدّمته المقاومة اللبنانية، ومفاده أن ما تستطيع المقاومة العراقية إنجازه على ساحة المعركة يمكن أن يفرض تغييرات أساسية على السياسة الأمريكية في العراق ويفرض عليها انسحاباً منه.

هـ ـ كما أثبتت هذه التجربة أن القوى الأخرى الرئيسة في العالم، من المجموعة الأوروبية والصين وروسيا، التي سايرت الولايات المتحدة في توجهاتها في البيان الذي صدر عن قمة الثماني في اجتماعها في روسيا، والتي تجلت أولاً في المسودة الأولى لمشروع القرار الأمريكي ـ الفرنسي الذي وافقت عليه الدول الخمس الكبرى، ما لبثت أن غيّرت موقفها وقبلت بالتعديلات التي أُدخلت على المسودة الأولى لمشروع القرار. وما كان ذلك ليحصل من دون التغييرات التي حصلت على ميزان القوى بين المقاومة وإسرائيل على الأرض اللبنانية. والدرس الذي يمكن أن تخرج به المقاومة العراقية هو أنها لا تستطيع الاعتماد على المواقف المبدئية والأخلاقية للدول الرئيسة في العالم، وأن الإنجاز على الأرض والمصالح هو وحده العامل الرئيسي الذي يمكن أن يغيّر في مواقف تلك الدول.

* * *

ونخلص من هذا كله في مطالعتنا تأثيرات نتائج هذه الحرب في المقاومة اللبنانية وحزب اللّه، وفي إسرائيل، وفي الأوضاع العربية، إلى تسجيل استنتاجيْن:

١ ـ **إذا توفرت الإرادة وإذا امتزج العقل مع الإيمان بالقضية، فإنه يمكن تحقيق النصر**، مهما كانت العقبات.

٢ ـ إننا على **أعتاب زلزال عربي يمكن** أن يغيّر أشياء كثيرة كنا عاجزين حتى الآن عن تحقيقها، وأن الطريق سالك للمؤمنين بقضاياهم والمستعدين للتضحية من أجلها.

الفصل الثاني

التداعيـــات على لبنـــان

التداعيـــــات على لبنـــان (١)(*)

معن بشور(**)

لا يستقيم الحديث عن تداعيات العدوان الصهيوني على الداخل اللبناني من دون الأخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات التالية:

أول هذه الملاحظات، أنه من الصعب فصل تداعيات هذه الحرب على لبنان عن تداعياتها على الواقع العربي والإقليمي والدولي، فما جرى في لبنان انعكس حتماً على هذا الواقع بمستوياته الثلاثة وآثار هذا الانعكاس سنراها حتماً على الواقع اللبناني، ومن هنا فعزل «التداعيات على لبنان» عن بقية التداعيات هو عمل نظري بحت يجوز لغاية التحليل ولا يفضي بالضرورة إلى توقعات صحيحة يقوم على جملة من الافتراضات والافتراضات المعاكسة، وبالتالي قد يقود إلى عدة التباسات تشوش الصورة بدلاً من أن توضحها.

ثاني هذه الملاحظات، أن في لبنان ثنائية عاشها عبر الزمن، وهي أسست وما زالت لما يشبه الانقسام الدائم الذي يتوالى على احتلال ضفتيه طوائف ومذاهب وشرائح اجتماعية مختلفة، بحيث لا نجد قضية، مهما كانت سامية، تستطيع أن تلقي «بظلال توحيدية» على المواقع والمواقف اللبنانية المتعددة، بل على العكس من ذلك، كثيراً ما نجد أن كل قضية تجد أنصاراً لها في طرف أو أطراف تواجه بالضرورة طرفاً أو أطرافاً تأخذ منها موقفاً سلبياً، وفي كثير من الأحيان تتبدل هذه الأطراف والأدوار من دون أن تكلف نفسها عناء تفسير موقفها الجديد أو تبريره.

(*) نشرت هذه الدراسة ضمن ملف: «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها» تحت عنوان «التداعيات على لبنان،» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٦- ٣٢.

(**) رئيس المنتدى القومي العربي.

ثالث هذه الملاحظات، أن الاجتماع اللبناني منقسم طائفياً منذ تأسيس دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وحتى قبل التأسيس (وقد ساهمت في تعزيز هذا الانقسام دول وحكومات وقناصل وبعثات تبشيرية ولا تزال)، وبدلاً من أن يكون قيام الدولة المستقلة بعد عام ١٩٤٣ فرصة لتجاوز هذا الانقسام باتجاه المواطنة والمساواة والاندماج الوطني، بحسب نص الدستور ذاته، أدّت ممارسات الطبقة السياسية، الموروثة من عصور الانتداب والوصاية الأجنبية، إلى تعميق الشرخ الطائفي ولا سيما عام ١٩٥٨، وكذلك في الحرب اللبنانية التي استمرت منذ أواسط السبعينيات حتى أوائل التسعينيات، بل لقد جرت مأسسة هذا الانقسام الطائفي بعد توقف الحرب وبروز اتفاق الطائف، وذلك عبر نظام محاصصة طائفية حجّم بممارساته دور كل الجماعات والقوى الوطنية والقومية العابرة للحواجز الطائفية والمذهبية، بل مهّد لأن تصبح قضية إجماع وطني بكل المقاييس، كقضية مقاومة الاحتلال، مثارَ جدل بين الطوائف ومحتكري تمثيلها.

رابع هذه الملاحظات، إن الصمود الأسطوري الذي حققه رجال المقاومة على مدى ثلاثة وثلاثين يوماً، ونجاحهم في البر والبحر والجو، في إفشال الهجوم الصهيوني بالرغم من الفارق الهائل في موازين القوى، هو نصر تاريخي واستراتيجي ـ كما قال أمين عام حزب اللّه السيد حسن نصر اللّه ـ وبالتالي فإن تداعياته في الزمان، كما في المكان، تحتاج إلى زمن غير قصير لكي تتضح أبعادها واتجاهاتها الحقيقية، بعيداً عن تجاذبات اللحظة الراهنة وتعقيداتها ومحاولات اختطافها محلياً وإقليمياً ودولياً على نحو مجافٍ لحقيقة نتائجها الفعلية والتطورات المرتبطة بها.

إذاً يبدو من الضروري الإشارة إلى هذه الملاحظات في غمرة الحديث عن التداعيات اللبنانية الداخلية لهذه الحرب، حتى نفهم أن هناك **تداعيات آنية قصيرة** المدى تظللها علاقات المرحلة السابقة للعدوان، بل تحاول مصادرتها، **وتداعيات بعيدة المدى** لا بد من أن تفرض نفسها على لبنان والمنطقة، بل على مستقبل الصراع بأسره.

أولاً: التداعيات الآنيّة على الصعيد الداخلي

في الظاهر يبدو لنا أن المشهد الداخلي اللبناني لم يتأثر كثيراً بالانتصار التاريخي الذي حققته المقاومة والتي واكبها صمود شعبي نادر في بيئتها، وتضامن وطني وإنساني عميق على مستوى المجتمع الوطني بأسره.

المشككون في جدوى سلاح المقاومة، والداعون إلى نزعه، ما زالوا هم هم، يرون في ما جرى ما بين ١٢ تموز/ يوليو ـ ١٤ آب/ أغسطس تأكيد وجهة نظرهم،

وتثبيت صحة رؤيتهم، فكلفة الحرب كانت عالية جداً، وهي تفوق ما تحقق من انتصار، فالشهداء تجاوزوا الألف والثلاثمائة، وعدد الجرحى تجاوز أضعاف عدد الشهداء، والدمار لحق بأكثر من ٣٠ ألف وحدة سكنية و١٥٤ جسراً وعدداً كبيراً من المرافق والمصانع والمؤسسات، ناهيك بالنتائج السلبية الكبيرة على الاقتصاد اللبناني الذي كان يمنّي النفس بموسم سياحي رائد.

ويضيف هؤلاء، (وهم بالتحديد أغلبية فريق الرابع عشر من آذار أو فريق «الرابع عشر من شباط» كما يحلو لمعارضيهم تسميتهم، بعد خروج التيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون عنهم)، أو ـ بحسب الحسابات السياسية ـ في (فريق الأكثرية الوزارية والأغلبية النيابية)، أن أراضيَ لبنانية جديدة قد وقعت تحت الاحتلال، وأن حصاراً جوياً وبحرياً بات مضروباً على لبنان ولا أحد يعرف متى يتوقف، وأن رقابة دولية قد فرضت على موانئ لبنان الجوية والبحرية، ما ينتقص من السيادة اللبنانية.

ويستنتج هؤلاء من ذلك كله أن نظرية «الرعب المتوازن» التي كانت تعتمدها المقاومة في رؤيتها إلى ردع العدوان الصهيوني، قد سقطت في هذه الحرب بسبب أن نتائج الرعب الإسرائيلي في لبنان قد فاقت بكثير نتائج رعب المقاومة في الكيان الصهيوني.

غير أن المنطق الآخر الذي تحمله المقاومة وحلفاؤها في لبنان يرى العكس في ما جرى تماماً. ويستند بشكل خاص إلى اعترافات صهيونية وعربية بفداحة هذه الهزيمة، إلى درجة أن مجلة بريطانية محافظة ومتعاطفة مع الكيان الصهيوني مثل **الإيكونوميست** *(Economist)* قد أفردت غلافها لصورة أمين عام حزب اللّه وكتبت فوقها «حسن نصر اللّه ربح الحرب»[١].

ويستطرد هذا المنطق قائلاً إن الآلام والتضحيات والدمار التي واجهها اللبنانيون، أو فريق رئيسي منهم، لم تكن بهذا الحجم أساساً لولا العجز الصهيوني عن تحقيق أي إنجاز عسكري ملموس، بل عن أي هدف من أهداف تل أبيب من المعركة (والتي كانت أهدافاً متحركة تتغير بين يوم وآخر)، بدءاً من تدمير حزب اللّه، إلى تفكيك قوته الصاروخية، إلى تفكيك بنيته العسكرية، إلى دفعه إلى شمالي الليطاني، إلى استعادة الجنديين الأسيرين فوراً.

وبالتالي فإن الهزيمة هي التي كانت تقف وراء هذه الجريمة الصهيونية الكبرى بحق المدنيين والأطفال والشيوخ والبيوت والجسور والبنى التحتية اللبنانية، الأمر

(١) «Nasrallah Wins the War,» *Economist* (19 August 2006).

الذي يسمح للبنان واللبنانيين أن يتصرفوا على أساس أن العدو سيفكر بعد الآن ألف مرة قبل أن يشن عدواناً جديداً على لبنان، وهذا بحد ذاته مصدر استقرار مديد للبنان، وهو استقرار سيقود حتماً إلى إعمار وازدهار وأمن.

يضيف أصحاب هذا المنطق أن نهج العدوان هو جزء رئيس من تكوين العدو العقائدي والنفسي والاستراتيجي، وبالتالي فالحرب على لبنان، وربما بخسائر تفوق الخسائر الحالية، كانت ستقع في ظروف لاحقة، لافتين النظر إلى معلومات نشرتها صحف أمريكية معروفة، ومعلقون أمريكيون كبار، تشير إلى أن الحرب كانت معدة قبل خطف الجنديين، وأن الإعداد لها بدأ منذ اندحار الجيش الصهيوني عن أراضي لبنان الجنوبية عام ٢٠٠٠، وأن ضابطاً صهيونياً رفيعاً، قد حمل خطتها وتوقيتها إلى واشنطن قبل عام تماماً، بحسب صحيفة **سان فرنسيسكو كرونيكل** *(San Francisco Chronicle)* في عددها الصادر بعد أيام على اندلاع الحرب، وأن أولمرت نفسه في زيارته الأخيرة إلى واشنطن قد نال الموافقة الأمريكية عليها.

ويرى هؤلاء أيضاً أن التصدع الكبير الذي أحدثته بطولات المقاومة في الميدان في صفوف الجيش الصهيوني الذي هو عماد المشروع الصهيوني، والأمن الصهيوني، والدولة الصهيونية، سيترك آثاراً كبيرة في هذا المشروع الذي سيقتنع أصحابه أن عصر الجيش الذي لا يقهر قد سقط تماماً في لبنان، ما سيمهد لاحقاً إلى سقوطه وبشكل خاص في فلسطين، وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى ولا سيما الجولان، كما سيمهد في الوقت ذاته إلى سقوط هيمنة حلفائه في العراق وأفغانستان، بعد أن اتضح أن نهج المقاومة هو وحده القادر على دحر المحتل، وأن تكامل المقاومات هو الأسلوب الأنجع والأسرع في تحرير الأرض، وفي إسقاط المخططات والمشاريع المعادية وفي مقدمها المشروع الشرق الأوسطي، بعناوينه المتعددة، وهو مشروع هيمنة استعمارية وافدة من الخارج وتفتيت عرقي وطائفي ومذهبي متحرك في داخل الكيانات العربية.

أما مسألة انتهاك السيادة بالحصار، وبقاء قوات الاحتلال في نقاط لبنانية جديدة داخل الخط الأزرق، ففي رأي هؤلاء أن ذلك سيزول سريعاً، لأن الحصار سيربك العدو أكثر مما يفيده، خصوصاً أنه مخالف بصراحة القرار الدولي رقم ١٧٠١، أما قوات الاحتلال فمضطرة إلى الخروج لأن بقاءها سيسمح للمقاومة بالتصدي لها في زمن آت، كما إنّ بقاءها يشكل إرباكاً لقوات الطوارئ الدولية التي تطمح تل أبيب إلى أن تكون سياجاً أمنياً لها ولمستعمراتها الشمالية تحديداً.

ويستعيد أهل المقاومة وحلفاؤها الفروق الواضحة بين المشروع الأمريكي ـ

الفرنسي لوقف إطلاق النار وبين القرار رقم ١٧٠١، فيرون أن نقطتين بالغتي الخطورة تميّزان القرار الدولي عن المشروع السابق، **أولاهما**، سقوط مسألة نشر قوات متعددة الجنسية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما يمنحها قوة ردع ويضعها في حال اشتباك دائم مع المقاومة اللبنانية، واعتماد قوات اليونيفيل التي مهمتها الوحيدة هي دعم الجيش اللبناني، و**ثانيتهما**، ربط تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ بمسألة مزارع شبعا في التقرير المطلوب من الأمين العام للأمم المتحدة بعد ثلاثين يوماً من وقف العمليات العدائية، وهو ربط لم يكن موجوداً في أي قرار سابق لمجلس الأمن، ما يضع مسألة تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا (ووضعهما تحت سلطة الأمم المتحدة) على نارٍ حامية.

ويعتبر أصحاب هذا المنطق أن التزام تل أبيب موعد وقف النار صبيحة الاثنين في ١٤ آب/ أغسطس هو تأكيد على أن قرار وقف العمليات الحربية ما كان ليصدر أساساً لولا أن الكيان الصهيوني بات يخشى من نتائج كارثية عليه، وعلى جيشه وهيبته من جراء استمرار المعارك، وأنه بات يائساً من إمكانية تحقيق أي إنجاز، وبخاصة أن الأيام الثلاثة الأخيرة، وما رافقها من هجوم بري ضخم، كانت أياماً مكلفة جداً للجيش الصهيوني، سواء على مستوى المدرعات، أو «الميركافا»، أو على مستوى الجنود.

تبقى مشكلة إعادة إعمار البيوت والمؤسسات والجسور والبنى التحتية المدمرة، وهي المسألة الأكثر إيلاماً بالنسبة إلى المقاومة، والأكثر استغلالاً من مناوئيها (بالرغم من أنهم الأقل تعرضاً لهذا الدمار) ولقد كان رد المقاومة على هذه المسألة سياسياً وعملياً.

سياسياً، أبدت الغالبية الساحقة من اللبنانيين المستهدفين من هذا العدوان بهدف فك ارتباطهم بالمقاومة عن عمق تمسكهم بها، نهجاً ورجالاً وقائداً، وبحماسة أثارت دهشة الكثيرين واستغراب كل الدوائر الأجنبية التي حاولت بشكل سري إجراء استطلاع بين جموع النازحين، فجاءتها الأجوبة صارخة معبرة عن هذا الموقف المتمسك بالمقاومة.

أما **عملياً**، ففي صباح وقف إطلاق النار (الاثنين ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦) عاد مئات الآلاف من النازحين إلى بيوتهم وقراهم في عملية مذهلة على كل المستويات، متحدّين كل المخاطر، مؤكدين تمسكهم بالأرض، ضاربين عرض الحائط بكل الإشاعات التي كانت تتحدث عن بقائهم حيث هم بهدف خلق نزاعات بينهم وبين مضيفيهم.

أما في مساء اليوم ذاته، فقد أعلن أمين عام حزب اللّه في «خطاب الانتصار»،

استعداد الحزب لإعادة بناء كل ما تهدم، على أن يمنح كل من هدم بيته سلفة فورية لكي يستأجر شقة لمدة عام، مع مبلغ يتمكن معه من شراء أثاث لائق.

وهكذا انتقل الفريق الذي ينتقد المقاومة من تحريض الناس بذريعة أن مصيرهم بات مجهولاً، وأرزاقهم قد ذهبت من دون تعويض، إلى انتقاد مبادرة «الإيواء» التي أطلقتها المقاومة، بأنها عمل ينبغي أن يترك للدولة، فجاء جواب المقاومة سريعاً ومع المسؤولين في الحكومة، «نحن سنباشر وسندعم الدولة في جهدها لإعادة الإعمار، لكننا أيضاً سنكمل المهمة إذا جرى أي تقصير».

وعلى الرغم من صعوبة خروج هذا النقاش القديم ـ الجديد حول نتائج الحرب وآثارها على سقف المؤسسات الدستورية والحوارية الحالية (مجلس الوزراء، مجلس النواب، هيئة الحوار في المدى المنظور)، إلا أنه من المتوقع أن يرافق هذا النقاش حول قضية سلاح حزب اللّه، جدل سياسي وإعلامي، قد يصل إلى حدود عنيفة أحياناً حول قضايا سياسية داخلية كاستقالة الحكومة وتشكيل حكومة اتحاد وطني بديلاً منها، وكقضية معالجة موقع رئاسة الجمهورية، وكالعلاقة اللبنانية ـ السورية، وكمسألة تطبيق **اتفاق الطائف** «تطبيقاً» كاملاً، وكإجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون انتخاب جديد، وقد يصل الأمر إلى تسيير مظاهرات شعبية كبرى تحمل هذا المطلب أو ذاك.

من الصعب التكهن بالمدى الذي قد يصل إليه هذا الجدل الذي بدأ عشية العدوان، وتراجع قليلاً خلاله، ليعود ويحتدم عشية وقف العمليات العسكرية، حيث انبرى البعض داخل الحكومة وخارجها يطالب بنزع سلاح المقاومة فوراً، فيما طيران العدو الحربي يواصل قصفه الأعنف على مختلف المناطق اللبنانية، والشهداء لم يجرِ دفنهم بعد، والمقاومون يخوضون أعنف المعارك على الخطوط الأمامية، وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ ذاته ربط في فقرته التنفيذية رقم ٩ بين جملة قضايا ترك تقدير معالجتها للأمين العام للأمم المتحدة، ليتضمنها تقريره الذي سيقدمه بعد ثلاثين يوماً إلى مجلس الأمن.

ولأن هذا الجدل لا تحركه العوامل اللبنانية وحدها، بل ستسعى إلى إذكائه أو التخفيف من حدّته جهات دولية وإقليمية متعددة، كل بحسب مصالحها، فمن المؤكد أن تل أبيب وواشنطن، والعواصم المرتبطة بهما، ستسعى إلى إذكاء هذا الجدل كشكل من أشكال الحصار السياسي للمقاومة، لمنعها من استثمار انتصارها أو حتى الاحتفاء به وتحويله إلى انتصار لبناني جامع، تماماً كما تسعى هذه الجهات إلى القيام بجملة تحركات كالرقابة الدولية على الموانئ، وطرح مشروع الرقابة الدولية على الحدود البرية

بين لبنان وسوريا، من أجل «تبهيت» صورة الانتصار الذي حققته المقاومة، وإضعاف وهجه في المنطقة والعالم.

وسيكون أخطر مظاهر إذكاء هذا الجدل هو في إيجاد «حواضن» طائفية ومذهبية له، بحيث يتحول من صراع حول حق المقاومة في مقاومة المحتل وردع العدوان، إلى صراع بين الطوائف والاتجاهات حوله، وحول مَنْ ستكون له الغلبة في المرحلة المقبلة.

هنا ينبغي لنا أن نتوقع المزيد من الشحن الإعلامي الهادف إلى صرف الأنظار عن الانتصار اللبناني في الميدان لصالح التوتر الطائفي والمذهبي الداخلي، وأن نتوقع تفجيرات واغتيالات غامضة من شأنها أن تساعد على تحقيق هذه المهمة، ناهيك بما يمكن أن تثيره من توترات، تطورات التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري مع صدور تقرير المحقق الدولي سيرج براميرتس (Serge Brammertz) الذي تتوقع الأوساط المناوئة لدمشق وحلفائها في بيروت، أن يتضمن إشارات اتهامية إلى بعض المسؤولين السوريين.

في هذا المجال، أستبعد شخصياً وقوع عنف أهلي في الزمن المنظور، أو ما يشبه الحرب الطائفية أو المذهبية على غرار ما شهده لبنان في ظروف سابقة، أو ما تشهده بلدان عربية وإسلامية في الزمن الراهن ولا سيما العراق، وذلك لعدة أسباب:

أولّها، وجود وعي شعبي لبناني واسع بخطورة الانزلاق إلى هذه الحرب لانعكاساتها السلبية على جميع الأفرقاء، وعلى لبنان ذاته، وبخاصة أن الغالبية الساحقة من اللبنانيين قد تعلمت بكلفة عالية دروس حرب ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠.

ثانيها، وجود حجم كبير من الاستثمارات اللبنانية والعربية، سواء في سندات الخزينة، حيث الفائدة مرتفعة قياساً ببلدان أخرى، أو في العقارات، ما يجعل أصحاب هذه الاستثمارات، وجلهم صاحب نفوذ في السياسة اللبنانية، أكثر تحفظاً عن الانزلاق إلى حرب لن تخلصهم من المقاومة بعد أن فشل الكيان الصهيوني في ذلك، بل ستهدد استثماراتهم.

ثالثها، وجود قرار حازم عند طرف رئيسي من الأطراف اللبنانية، وهو حزب اللّه، في أن لا يسمح لأحد بجرّه إلى لعبة الزواريب الداخلية اللبنانية، كما جرى الأمر مع المقاومة الفلسطينية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وبالتالي فالحرب، كرقصة التانغو، تحتاج إلى راقصين اثنين يبدو أن أحدهما على الأقل يرفض النزول إلى حلبة الرقص.

رابعها، إن خارطة توزُّع القوى السياسية اللبنانية على المعسكرين المتعارضين لا تسمح بفرز طائفي أو مذهبي يؤسس لمثل هذه الحرب الطائفية.

فحلفاء المقاومة والداعمون لها موزعون على كل الطوائف والمذاهب اللبنانية، بدءاً من زعامة الأكثرية المسيحية المتمثلة بالعماد ميشال عون والوزير السابق سليمان فرنجية، وصولاً إلى زعامات وطنية وإسلامية موزعة بين بيروت، مثل الرئيس د. سليم الحص ومنبر الوحدة الوطنية، والعديد من الهيئات والقوى والتجمعات الشعبية الوطنية والقومية والإسلامية البيروتية؛ وطرابلس، حيث الرئيس عمر كرامي بكل ما يمثله من ثقل آل كرامي المعروف والذي يترأس أيضاً اللقاء الوطني اللبناني وبين أعضائه حوالى ثلاثين شخصية لبنانية من كل المناطق والطوائف، وأغلبيتهم الساحقة كانوا وزراء ونواباً سابقين، وحيث هيئة العمل الإسلامي برئاسة الداعية الإسلامي المعروف والنائب السابق الدكتور فتحي يكن والتي تضم في صفوفها العديد من الهيئات الإسلامية ذات الطابع السنيّ، وحيث الجماعة الإسلامية التي يرأسها الشيخ د. فيصل المولوي والتي وإن كانت تتميز عن حلفاء المقاومة في بعض المواقف لكنها واضحة في تمسكها بسلاح المقاومة وهي موجودة بقوة في طرابلس وفي كل المناطق اللبنانية، وصيدا حيث نفوذ قوي للنائب أسامة سعد رئيس التنظيم الشعبي الناصري، والدكتور عبد الرحمن البزري رئيس بلدية صيدا، والبقاع الغربي، حيث يتمتع الوزير السابق عبد الرحيم مراد بنفوذ فاعل يزداد مع الوقت، خصوصاً أنه كان ممكناً له أن يكون عضواً في المجلس النيابي الحالي لولا التحالف الانتخابي الرباعي بين حزب اللّه وأمل من جهة، وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة أخرى.

أما في الجبل، فينبغي عدم التقليل من نفوذ الأمير طلال أرسلان الذي كان من الممكن أن يكون نائباً في البرلمان الحالي لولا «التحالف الرباعي» الآنف الذكر.

وبالإضافة إلى هذه الزعامات والقيادات، ينبغي أن لا ننسى دور لقاء الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية الذي يضم أحزاباً ذات وزن تاريخي كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وتجمعات وهيئات وتنظيمات وشخصيات قومية وناصرية وإسلامية، وأبرزها تجمع اللجان والروابط الشعبية؛ المؤتمر الشعبي اللبناني (يرأسه كمال شاتيلا)؛ حزب الاتحاد؛ حركة الشعب (يرأسها نجاح واكيم)؛ حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي (يرأسه د. عبد المجيد الرافعي)؛ جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية، المرابطون، وتنظيمات ناصرية أخرى، إضافة إلى الحزب الشيوعي اللبناني الذي يصرّ على أداء مستقل عن كل هذه التجمعات، وإن كان يعتبر نفسه في المعسكر الداعم لحزب اللّه والرافض لسياسة الانصياع للهيمنة الأمريكية.

في مواجهة هذا التجمع العريض، يمكن الحديث عن قوى الأغلبية النيابية أو قوى الأكثرية الوزارية أو «تجمع ١٤ آذار» التي تضم قوى رئيسة كتيّار المستقبل ذي النفوذ الفاعل في المدن الرئيسة والريف السنيّ من عكار إلى البقاع، والحزب التقدمي الاشتراكي وجبهته النيابية اللقاء الديمقراطي، وهو موجود بقوة في ما يسمى بجبل لبنان الجنوبي الذي يفصله طريق الشام عن جبل لبنان الشمالي، حيثُ النفوذ واسع لتيّار العماد عون بحسب الانتخابات النيابية الأخيرة عام ٢٠٠٥.

بالإضافة إلى هذين التيارين الفاعلين، هناك القوات اللبنانية بقيادة د. سمير جعجع التي تسعى إلى استعادة نفوذها الشعبي المسيحي من العماد عون، كما تسعى إلى تجاوز الاهتزازات التنظيمية الناجمة عن خروج (أو إخراج) عدد من القيادات والكوادر العسكرية من جسمها.

كذلك يضم هذا التجمع بعض الشخصيات المسيحية من وزراء ونواب حاليين وسابقين الذين واجهوا أزمة حقيقية في الانتخابات الأخيرة، حيثُ فشل بعضهم، وحيث لم يكن ممكناً لأكثرهم الفوز من دون أصوات تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي (وكلاهما قوى غير مسيحية)، بل ما كان ممكناً لأحدهم الفوز أصلاً من دون تأييد اللحظة الأخيرة من العماد عون.

وإذا تذكرنا أيضاً الحلف الوثيق بين حزب اللّه وحركة أمل الممثل للأغلبية الساحقة من أبناء الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية، نستطيع أن نلاحظ أن التيارين السياسيين المتنافسين في لبنان لهما وجود في كُلّ الجماعات والمناطق اللبنانية، وأن تداخل وجودهما يحول دون الانزلاق إلى عنف جماعي يقود إلى حرب أهلية، خصوصاً أن الجيش اللبناني الحالي، بعقيدته وتركيبته وقيادته، مؤهل لمنع أي انزلاق في هذا الاتجاه.

وهنا أيضاً لا بُدَّ من الاستدراك بأن داخل كُلّ معسكر من المعسكرين هناك تباينات في بعض المواقف والرؤى والتحليلات والخطاب السياسي وأساليب المجابهة، فبعض الأطراف أكثر حدّة في خطابها والأهداف، فيما تميلُ أطراف أخرى إلى الاعتدال والتمايز عن الآخرين الذين قد يشتركون معهم في بعض الأهداف والثوابت، لكن يخالفونهم أحياناً في أولويات القضايا وأساليب التعامل مع الفريق الآخر.

أما المحاور التي يمكن أن يحتدم الصراع السياسي حولها، والتي قد ترافقها بعض التفجيرات الأمنية هنا أو هناك (كما حصل في محاولة اغتيال نائب رئيس جهاز المعلومات في قوى الأمن الداخلي المقدم سمير شحادة)، والتي غالباً ما يكون مصدرَها

«خارج» ما، مصرّ على إبقاء الأجواء الداخلية مشحونة ومتوترة لتحقيق أغراضه، كالموساد الصهيوني مثلاً أو أجهزة استخبارات أجنبية، أو ترافقه تظاهرات ومسيرات شعبية ضاغطة وحملات إعلامية مشحونة، فيمكن تعدادها على الوجه التالي رغم تأكيد التداخل الواسع بينها جميعاً، والتأثيرات المتبادلة بين المحور والمحور الآخر:

١ ـ تنفيذ القرار رقم ١٧٠١.

٢ ـ تطبيق الطائف.

٣ ـ محاور متداخلة (حكومة وفاق وطني، إقالة رئيس الجمهورية، انتخابات نيابية مبكرة).

٤ ـ العلاقة اللبنانية ـ السورية.

٥ ـ العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية.

٦ ـ التداعيات على الاقتصاد اللبناني.

المحور الأول: القرار رقم ١٧٠١

سيشكل القرار رقم ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن، محور مجادلات ومناقشات واسعة لبنانياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، لأنه بصياغته الراهنة «حمّال أوجه» يسمح لكُلّ جهة أن تجد ما يناسبها ويدعم وجهة نظرها، ولا سيما أن المقاومة اللبنانية قد ربطت موافقتها على هذا القرار بجملة تحفظات، ورأت، على لسان قائدها، أنّه متحيّز وغير منصف.

إذاً، المسار الذي سيأخذه تنفيذ هذا القرار والتفسير الذي يعطى لبعض بنوده، مرتبطان إلى حدّ كبير بموازين القوى السياسية والميدانية في لبنان والمنطقة والعالم.

والقراءة المتأنية لهذا القرار تظهر أن فقراته التمهيدية العشر هي أكثر انحيازاً إلى الجانب الإسرائيلي، بل هي، كما يقول البعض، نسخة مكررة عن الفقرات التمهيدية لمشروع القرار الأمريكي ـ الفرنسي الذي أجريت عليه تعديلات جوهرية ولا سيّما في ما يتعلق باستبعاد الفصل السابع، وبصرف النظر عن تشكيل قوات دولية رادعة بديلاً من «قوات الطوارئ الدولية» ـ اليونيفيل ذات المهام المحددة والمرتبطة أساساً بدعم الجيش اللبناني.

القضيتان المركزيتان اللتان سيدور النقاش، وربما ما هو أكثر من النقاش، حولهما، هما المتعلقتان بنزع الأسلحة غير التابعة للدولة اللبنانية بحسب «الفقرة التنفيذية رقم (٣) والفقرة التنفيذية رقم (٨)»، وبإنشاء ـ بين الخطّ الأزرق ونهر

الليطاني ـ منطقة خالية من الأشخاص المسلحين والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان واليونيفيل.

وفي معظم فقرات القرار هناك عودة إلى اتفاق الطائف والقرار رقم ١٥٥٩، وكلاهما ينصّ على نزع سلاح الميليشيات وغير الميليشيات.

هنا سيطرح من جديد سؤال: هل المقاومة ميليشيا لينطبق عليها هذا التوصيف الوارد في اتفاق الطائف والقرار رقم ١٥٥٩ اللذين يشكلان المرتكز السياسي والقانوني للقرار رقم ١٧٠١؟

ثُمّ، كيف يمكن اعتبار المقاومة ميليشيا ما دامت الأرض ما زالت محتلة (مزارع شبعا وكفرشوبا بالذات)؟

ثُمّ، إذا كان القرار الدولي في فقرته التنفيذية رقم (٥) «يجدّد أيضاً دعم مجلس الأمن القوي» ـ كما ذكر في جميع قراراته ذات الصلة ـ «سلامة لبنان واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، كما هو منصوص عليه في اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩»، ألا يعني هذا أن مزارع شبعا وكفرشوبا تأتي ضمن الحدود الدولية المعترف بها للبنان، وبالتالي أليس هناك فرق بين «الخطّ الأزرق» الذي وضعته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ وبين خطّ الهدنة؟

ثُمّ، في الفقرة التنفيذية العاشرة، نقطة بالغة الأهمية وهي «تكليف الأمين العام بأن يطور مع فاعلين دوليين أساسيين والأطراف المحلية اقتراحات لتطبيق بنود الطائف ذات الصلة، والقرارين رقمي ١٥٥٩ و١٦٨٠ اللذين يتضمنان نزع السلاح وترسيم حدود لبنان الدولية، خصوصاً في تلك المناطق حيثُ هناك نزاع أو التباس، بما في ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا، وتقديم الاقتراحات إلى مجلس الأمن في غضون ٣٠ يوماً».

ماذا تقول هذه الفقرة إذاً؟

إنّها باختصار تعكس إدراك مجلس الأمن الدولي وجود صعوبات في تنفيذ البنود الأُخرى، ما يتطلب اتصالات من الأمين العام مع الجهات الفاعلة والمعنية لوضع اقتراحات تقدم إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يوماً.

كما إنَّ هذه الفقرة تربط بوضوح بين اقتراحات نزع السلاح، وبين تلك المتعلقة بمعالجة مسألة مزارع شبعا، وتترك الأمر بعد ذلك لمجلس الأمن لاتّخاذ قرارات جديدة.

ثُمّ في هذه الفقرة تناقض مع الفقرة المتعلقة بالحدود الدولية، كما أقرتها اتفاقية

الهدنة، والتي تشمل مزارع شبعا وكفرشوبا، فأيهما المعتمد إذاً خطّ الحدود الدولية، خطّ الهدنة، أم الخطّ الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة؟

هذه الأسئلة جميعها هي عيّنة من السجال الذي سيعم الساحة اللبنانية، وربما ساحات إقليمية ودولية حول قضايا ملتبسة ينصّ عليها القرار رقم ١٧٠١.

أما في الفقرة التنفيذية ما قبل الأخيرة، فيشدد مجلس الأمن على الأهمية والحاجة إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس كُلّ قراراته السابقة رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣)، فهل يعني هذا التشديد على اعتبار الحرب الأخيرة على لبنان مدخلاً «لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط» وسبباً لإعادة ربط الحلّ في لبنان بهذا الحلّ العادل والدائم (وهو ربط منطقي وسليم).

وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الترجمة السياسية والعملية لهذا الربط؟

هذه جميعها أسئلة ستثار في غمرة النقاش حول هذا القرار الذي ستتسبب الالتباسات المحيطة بتفسيراته بكثير من الإشكالات في زمن التطبيق، خصوصاً بعد أن استمعنا إلى تصريحات متضاربة حوله، كتأكيد الأمين العام للأمم المتحدة أن نزع سلاح المقاومة غير وارد في الوقت الحاضر، أو أنه متروك للاتفاق الوطني اللبناني، وأن نشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وسوريا ليس مطروحاً، بالرغم من أن بعض الفقرات تلامس هذا الموضوع وأن كانت تتركه للحكومة اللبنانية.

في القرار رقم ١٧٠١، إذاً، أمور كثيرة متروكة لطلب الحكومة اللبنانية أو لقرارها، وربما هذا ما يفسر احتدام النقاش الدائر اليوم بين بقاء الحكومة بشكلها الراهن، أو تشكيل حكومة اتحاد وطني تكون أكثر تمثيلاً وأكثر توازناً لكي تتمكن من تحمّل المسؤوليات الضخمة التي تنتظرها.

كُلّ هذه القضايا عيّنات من الإشكالات التي سترافق تفسير القرار رقم ١٧٠١ وتنفيذه، ذلك أن القرار المذكور واضح في فقراته التمهيدية ولكنه غامض في فقراته التنفيذية، الأمر الذي سيضع صعوبات جمّة أمام تطبيقه، وسيخضع تفسيره للتطورات المحلية والإقليمية والدولية ولموازين القوى السياسية والميدانية التي ستفرزها.

المحور الثاني: اتفاق الطائف

تحاول الأطراف الرئيسة في الأغلبية النيابية الراهنة أن تشدد على التطبيق الكامل لاتفاق الطائف (خصوصاً تيار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي)، معتبرة أنّه الإطار المحوري لقيام الدولة القوية الباسطة سلطاتها على كامل الأراضي اللبنانية، بحيث لا يكون هناك أي سلاح لميليشيات لبنانية أو غير لبنانية، بما فيها بالطبع

«سلاح حزب الله» الذي يعتبر بقاؤه بنظر هؤلاء مظهراً لقيام دولة داخل دولة، ولتقوية فريق معين على أفرقاء آخرين.

وفي **المقاصد الضمنية** من هذا التشديد على اتفاق الطائف، هو تأكيد تراجع صلاحيات رئيس الجمهورية بالنسبة إلى صلاحيات مجلس الوزراء مجتمعاً، وصلاحيات رئيسه بالتحديد، وهو أمر يحمل إشكالات واسعة في نظام طائفي كلبنان اختار لكُلّ طائفة موقعاً رئاسياً.

وعلى الرغم من أن فريق الأغلبية النيابية لا يركز كثيراً على الجانب «الصلاحياتي» من اتفاق الطائف لصالح التركيز على بسط سلطة الدولة ونزع سلاح حزب اللَّه، لأنه يدرك أن قضية الصلاحيات تحرج قواه المسيحية، ويؤكد الاتهام الذي يوجهه إليهم تيار العماد عون بأنهم «مهمشون» و«ذيليون» لتحالف الحريري ـ جنبلاط، كما إنّه قد يثير حفيظة بعضهم الذي كان يطالب علناً بتعديل هذا الاتفاق لأن الظروف التي أنجبته قد تغيرت (بحسب خطاب الرئيس السابق أمين الجميل في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، أي عشية اغتيال الرئيس الحريري، والذي كانت آخر كلماته قبل أن يواجه قدره الأليم هو اعتراضه على خطاب الجميل بالذات[٢].

ويأخذ هذا الفريق على وثيقة التفاهم التي أعلنها حزب اللَّه والتيار الوطني الحرّ في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، أنّها لم تأتِ على ذكر اتفاق الطائف مسايرة للجنرال عون الذي كان أبرز ضحايا هذا الاتفاق بعد صدوره في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩.

في مقابل هذا المنطق، يرى حزب اللَّه وحلفاؤه أن **المقاومة ليست ميليشيا** لكي ينطبق عليها ما ورد في اتفاق الطائف والقرار رقم ١٥٥٩، وهو أمر أكده أيضاً البيان الوزاري للحكومة الحالية، وأعاد تأكيده رئيس مجلس الوزراء السيد فؤاد السنيورة في خطاب شهير، أنهى أزمة اعتكاف وزراء حزب اللَّه وحركة أمل عن حضور جلسات مجلس الوزراء عدَّة أسابيع.

ويضيف هؤلاء أن اتفاق الطائف الذي بات دستوراً للبنان منذُ عام ١٩٩١، يدعو في البند «ج» من الفصل الثالث تحت عنوان «تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي»، إلى **اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي من الاحتلال الإسرائيلي**، أي بما فيها المقاومة المسلحة التي حررت بالفعل معظم الأراضي اللبنانية في ٢٥ أيار/ مايو سنة ٢٠٠٠.

---

(٢) انظر: **السفير**، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥، **والحياة**، ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥.

ويرى هؤلاء أن ما يؤكّد تمييز اتفاق الطائف للمقاومة من بقية الميليشيات، هو ما ورد في الفصل الثاني من الوثيقة تحت عنوان «ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية»، حيثُ يقول في بنده الأول: ١ ـ الإعلان عن حّل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة الاتحاد الوطني وإقرار الإصلاحات الدستورية بصورة دستورية».

فلو كانت المقاومة وسلاحها معنِيّين بالفعل بهذا البند، فلماذا لم يطرح هذا الأمر إلا مؤخراً على الرغم من مرور أكثر من ١٥ عاماً على إقرار الطائف والإجراءات الأُخرى!؟

ويرى هؤلاء أيضاً وجود «انتقائية» واضحة في النظرة إلى «بنود اتفاق الطائف»، فيتم التركيز على بند أو اثنين وتجاهل بنود عديدة، داخلية وغير داخلية، في هذا الاتفاق.

في هذا الاتفاق (الفصل الثاني، أي **ثانياً**) تشديد على ضرورة قيام حكومة الوفاق الوطني كأمر محوري يقود إلى تنفيذ كُلّ البنود الأُخرى، وهو أمر غير مطبق حالياً في الحكومة الحالية، حيثُ ما زال خارجها فريق رئيسي من الأفرقاء اللبنانيين (وهو فريق العماد عون بالإضافة إلى شخصيات وأحزاب فاعلة أخرى)، وهو الفريق الذي أثبت في الانتخابات الأخيرة تمثيله لأكثر من ٧٥ في المئة من المسيحيين اللبنانيين.

فلماذا لا تقوم، بحسب هؤلاء وفي مقدمهم حزب اللّه، حكومة الوفاق الوطني لكي تشرف بذاتها، وبما يطمئن كُلّ اللبنانيين، على تنفيذ «خطة بسط الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية»، كما جاء في اتفاق الطائف؟

وفي اتفاق الطائف أيضاً فصل خاص بالعلاقات اللبنانية ـ السورية (**رابعاً**: العلاقات اللبنانية ـ السورية) وهو فصل يشّدد على عروبة لبنان، انتماءً وهوية، وعلى علاقات مميزة بينه وبين سوريا، «تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين، وسوف تجسده اتفاقات بينهما بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كُلّ منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان، في أي حال من الأحوال. وعليه، فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن

سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته».

ولم يكتفِ اتفاق الطائف بتأكيد هذه المبادئ التي ترسم العلاقات بين البلدين، وبالتمهيد لمعاهدات واتفاقات قامت بالفعل بين اللبنانيين والسوريين، ولا يزال مصيرها معلّقاً حتّى الآن، «كمعاهدة الأخوّة والتنسيق والتعاون» التي صادق عليها المجلس النيابي في أوائل التسعينيات، بل إنّه في الفصل الثاني المتعلق «ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية» ينصّ بكل وضوح على ما يلي:

«وحيث إنَّ هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعيّة اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ظهر البيدر حتّى خطّ حمانا ـ المديرج ـ عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين، يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».

هنا يفرض سؤال نفسه: إذا كان اتفاق الطائف واضحاً كُلّ هذا الوضوح بشأن العلاقات اللبنانية ـ السورية، فأين تطبيقه هذه الأيام؟ حيث تحول ضغوط داخلية وخارجية حتّى دون زيارة رئيس الحكومة إلى دمشق، كما كان مقرراً ومتوقعاً، ولا سيما بعد أن أجمع اللبنانيون في هيئة الحوار الوطني على ضرورة «فصل العلاقات بين البلدين عن مسألة التحقيق والمحاكمة بجريمة اغتيال الرئيس الحريري».

لن نغوص في مسألة «العلاقات اللبنانية ـ السورية» فلها مجال آخر في هذا البحث، لكن شدة حضورها في اتفاق الطائف، وشدة غيابها، حتّى لا نقول أكثر، في خطاب الأغلبية النيابية المتمسكة باتفاق الطائف، يوحي باعتماد انتقائية غير مفهومة لدى الفريق المعارض لهذه الأكثرية في التعامل مع ذلك الاتفاق الذي يعتبر «وثيقة وفاق وطني» بين اللبنانيين.

في اتفاق الطائف أيضاً اتجاه واضح لتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية تسمح بالوصول إلى «إلغاء الطائفية» التي اعتبرها «الطائف» كما الدستور اللبناني نفسه، هدفاً ينبغي الوصول إليه، ومقترحاً في البند (ز) من فقرة «الإصلاحات السياسية»، وتحت عنوان «إلغاء الطائفية السياسية»، «تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، وتكون مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذها».

أين أصبح مصير هذا البند الواضح من اتفاق الطائف إذاً؟ ولماذا لم يجرِ تشكيل هذه الهيئة على مدى ١٥ سنة كانت فيها قوى الأغلبية النيابية هي ذاتها الممسكة بزمام الحكومة والمجلس النيابي؟ بل لماذا لم ينفذ البند (٥) من الفقرة (هـ) الخاص «بالتربية والتعليم»، والذي يدعو إلى إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية؟ ولماذا لم تنفذ الفقرة (ج) من العنوان الثالث «الإصلاحات الأُخرى» ومن الفصل الأول «المبادئ العامة والإصلاحات» التي «تدعو إلى قانون انتخاب جديد على أساس المحافظة يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين، وتؤمّن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب، وفعالية ذلك التمثيل بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات».

هنا قد يسمع اللبنانيون جواباً مختصراً من فريق «الأغلبية النيابية» وهو أن «الوصاية السورية» حالت دون تطبيق هذه البنود كلها، وأنها بشكل خاص كانت «تفصّل» قوانين الانتخاب في دورات عام ١٩٩٢، وعام ١٩٩٦، وعام ٢٠٠٠ على قياسها ولمصلحة إبقاء هيمنتها.

ولكن هذه الإجابات تطرح عند الفريق الآخر تساؤلات جديدة: من الذي استفاد من هذه القوانين في زمن «الوصاية السورية»؟ بل من الذي أصّر على إجراء الانتخابات النيابية بعد خروج القوات السورية وفق قانون عام ٢٠٠٠ الذي وضعته ـ بحسب قول هؤلاء ـ المخابرات السورية؟ ثُمّ لماذا لم تتحرك الأغلبية النيابية، وقد باتت أكثرية في مجلس الوزراء، لتنفيذ هذه البنود بعد تسلمها مقاليد السلطة؟ بل لماذا لا تستعجل إقرار قانون انتخابي ينسجم مع الطائف وتدعو إلى انتخابات مبكرة في ضوئه، ولا سيما أن «الهيئة الوطنية لإعداد مشروع الانتخابات» قد أعدته منذُ أشهر ووضعته بتصرف المراجع المعنية.

وإذا كنت هنا لن أدخل في الجدل الدائر حول الانتخابات النيابية المبكرة، وأتركه لمجالٍ آخر في هذه الورقة، إلاّ أنني أردت من خلال إثارة هذه النقاط كلها أن أُشير إلى أن الانتقائية في اختيار بنود معينة من اتفاق الطائف، والقفز فوق غيرها، إضافة إلى إعطاء تفسيرات وحيدة الاتجاه لهذه البنود، ستكون أيضاً أحد أكثر موضوعات الجدل السياسي الداخلي حماوة.

وفي الإطار ذاته، سيدور جدل كبير حول مسألة «منع التوطين» في لبنان، بكل أبعاده وتداخلاته مع قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، وإذا كنت لن أغوص هنا في العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية تاركاً إياها لمبحث آخر من هذه الورقة، لكن السؤال يبقى: كيف يمكن تطبيق مقدمة الدستور والطائف التي تنص بوضوح على رفض توطين الفلسطينيين في لبنان، المرتبط بوضوح برفض تقسيم لبنان، وبخاصة أننا سمعنا من أكثر من مسؤول لبناني بما فيهم رئيس الرابطة المارونية الوزير السابق ميشال إده، أن اللوبي اللبناني في واشنطن المتعاون مع المحافظين الجدد، واللوبي الصهيوني، استغربا إصرار اللبنانيين على رفض التوطين معتبرين أن إقرار التوطين ـ وهو مطلب صهيوني دائم ـ هو الطريق الوحيد لحصول التقسيم في لبنان، الذي هو في نظر هؤلاء مصلحة مسيحية بامتياز؟

هنا تطرح قضية «منع التوطين» ثلاثة احتمالات، أولها، الضغط بكل الوسائل، بما في ذلك المقاومة، لإعادة اللاجئين إلى بلادهم، أو العمل على تهجير الفلسطينيين من لبنان بكل الوسائل بما فيها حرمانهم من أبسط حقوقهم المدنية، والسماح للعدو الصهيوني أو غيره بارتكاب مجازر بحقهم بهدف تهجيرهم مرة أخرى (علماً أن في مخططات العدو تهجير أعداد كبيرة من فلسطينيي الداخل إلى الدول المجاورة وفي مقدمها لبنان)، أو التعايش معهم في إطار الواقع الراهن ما يؤدي عملياً إلى توطينهم ولكن بظروف بائسة.

إن هذه البنود جميعها تطرح ذاتها بقوة في مجال تطبيق اتفاق الطائف الذي يتطلب بالتالي حواراً فتماسكاً فوحدة وطنية للانكباب على تطبيق هذه البنود كلها من دون استخدامها في عمليات التراشق السياسي والفئوي والطائفي والمذهبي السائدة حالياً.

المحور الثالث: محاور متداخلة (حكومة اتحاد وطني، إقالة رئيس الجمهورية، انتخابات نيابية مبكرة)

أشاع انتصار المقاومة وحلفائها في مواجهة العدوان الصهيوني، شعوراً بالثقة لدى القوى المتحالفة مع حزب اللّه، فاندفع بعضهم منذُ اللحظة الأولى إلى الدعوة إلى إسقاط الحكومة، واتهام أدائها بأنّه كان يشجع العدوان ويسايره، ورأوا أن التطور

المنطقي الوحيد لما جرى هو استقالة حكومة عجزت عن مواجهة التحديات، والإتيان بحكومة اتحاد وطني، أوسع تمثيلاً، لكي تتصدى لتحديات ما بعد العدوان.

لكن حزب اللّه اختار، في الأيام الأولى التي تلت الانتصار في ١٤ آب/ أغسطس، خطاباً أكثر هدوءاً، فقد حرص (وهو الذي يشارك بوزيرين في الحكومة، والذي يشارك بخمسة وزراء مع حليفته حركة أمل برئاسة رئيس مجلس النواب الأُستاذ نبيه بري، الذي يلعب دوراً محورياً في الواقع السياسي، ويقود الإدارة السياسية لمعركة المقاومة)، على الدعوة إلى حكومة اتحاد وطني، لا من موقع إدانة الحكومة الحالية التي أقّر لها بدور في المعركة الدبلوماسية، بل من موقع الحرص على توسيع التمثيل الحكومي ليكون قادراً على مواجهة المعركة الإعمارية والسياسية القاسية التي تنتظر لبنان.

فريق الأغلبية النيابية الذي شهد أداؤه ارتباكاً خلال أيام العدوان، وهو ارتباك يقال إنّه أزعج حلفاءه الخارجيين، ولا سيما الأمريكيون منهم، بسبب عدم قيام هذا الفريق بما كان ينتظر منه خلال العدوان من توظيف الهجوم الصهيوني في خدمة المشروع الداخلي، شعر أن هناك، في المقابل، في الداخل والخارج من يريد أن يوظف انتصار المقاومة للإجهاز عليه، فتداعى إلى جمع صفوفه وتوحيد قواه للانطلاق في الهجوم المضاد.

لم يكن سهلاً على الفريق أن يتهرب من مسألة حكومة اتحاد وطني لأنها «نصّ دستوري» ومثبث في الطائف، ولأن حال «التهميش» المسيحي داخل الحكومة الحالية لا يمكن إخفاؤها، ولكنه وضع لحكومة الاتحاد الوطني أحد شرطين: **أولهما**، استقالة رئيس الجمهورية؛ و**ثانيهما**، نتائج التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري.

وإذا كانت قضية كشف الحقيقة في قضية اغتيال الرئيس الحريري ستطول بحسب ما هو واضح، لأن هناك مراحل عديدة، وهي التحقيق وتشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي، ثُمّ المحاكمة (التي قد تكون على درجتين)، فإن التركيز سيتوجه إلى رئيس الجمهورية الذي يعتبر أن نتائج العدوان وانتصار المقاومة قد جاءت لصالح نهجه وخطه الاستراتيجي الذي لم يتغير على مدى السنوات التي كان فيها قائداً للجيش (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨) ورئيساً للجمهورية (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٦)، وأنه إذا فشل هؤلاء في إسقاطه في أصعب الظروف التي مرّ بها، فكيف يفكرون بإسقاطه وهو الخارج من هذا العدوان منتصراً برأيه ونهجه وتحالفاته.

لا بل يرى الرئيس لحود أنّه إذا كان المطالبون باستقالته يرتكزون في طلبهم على

أنّه بقي في الرئاسة بموجب «تمديد قسري» فرضه السوريون بالقوة على النواب اللبنانيين، فهو أيضاً يعتبر أن المجلس النيابي الحالي هو وليد قانون عام ٢٠٠٠ الذي فرضته أجهزة «الوصاية السورية» بالقوة، وبالتالي فإن مجلس النواب ليس شرعياً، بل يعتبر أنّه لو سمح «للمجلس الدستوري» بالنظر في الطعون المقدمة إليه بحقّ بعض النواب الفائزين (ولا سيّما في قضائَي بعبدا ـ عاليه)، لانقلبت الأغلبية إلى أقلية والأقلية إلى أغلبية.

هنا تقدمت أطراف لبنانية لا تعتبر نفسها جزءاً من الصراع الدائر بين الأغلبية ورئيس الجمهورية، وفي مقدمها الرئيس د. سليم الحص قبل أشهر بمبادرة تقضي بإجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون جديد، وتشكيل حكومة جديدة في ضوئها، ثُمّ استقالة رئيس الجمهورية.

إلا أن هذه المبادرة لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ لعدم موافقة الأطراف المعنية عليها.

الرافضون لفكرة انتخابات نيابية مبكرة من أهل الأغلبية النيابية يعزون رفضهم إلى أنّه لم يمرّ سوى عام على الانتخابات النيابية، وأن قانوناً جديداً للانتخاب لم يقرّ بعد لكي تجري الانتخابات، ويعتبرون «ضمناً» أن مثل هذه الانتخابات ربما ستؤدي إلى انقلاب سياسي كامل لصالح عودة نظام «الوصاية السورية».

لا شكّ في أن منطق الأغلبية النيابية هنا هو منطق ضعيف، فإذا كانت تعتبر نفسها أغلبية شعبية حقيقية، وإذا كانت تعتبر أن التركيبة الحالية لمجلس النواب، وبالتالي لمجلس الوزراء، تعوق تنفيذ برنامجها السياسي ومشروعها التكاملي بما فيه إقالة رئيس الجمهورية، فليكن الاحتكام مجدداً للناخب، وفق قانون انتخاب «لبناني» غير مطعون فيه، وبحسب ما يجري في الدول الديمقراطية الراقية.

وفي المقابل تعتبر قوى الأقلية النيابية أن أي انتخابات وفق أي قانون جديد أكثر عدالة وتمثيلاً، ستؤدي إلى تغيير جذري في خارطة القوى في المجلس النيابي، فالعديد من نواب الأغلبية الذين حملتهم إلى المقاعد النيابية لوائح تعتمد على قوى حلفاء لهم، وليس على قواهم الذاتية، سيجدون أنفسهم خارج المقعد النيابي هذه الدورة، وربما خارج أي دور سياسي في المستقبل.

لذلك من المتوقع أن تشهد الساحة السياسية اللبنانية جدلاً صاخباً يدور حول هذه المحاور الثلاثة، سيشكل صدى لجدل أكثر جدية وخطورة وهو الجدل المتعلق بسلاح المقاومة والذي لن يبقى جدلاً لبنانياً داخلياً، بل ستتداخل فيه بقوة أطراف إقليمية ودولية.

ولا يخفي بعض المطلعين أن يرافق هذا الجدل تطورات دراماتيكية كاستقالة نواب الأقلية كلهم، من المجلس النيابي، وعددهم لا يقل عن ٥٧ نائباً من أصل ١٢٨، وكذلك استقالة بعض الوزراء في عملية تعتبرها أوساط الأغلبية بأنها انقلاب سياسي ذُو بعد عربي وإقليمي بامتياز.

كما إنَّ هذا الجدل سيأخذ شكل تحركات شعبية ضخمة، كما يهدد العماد عون، يحاول فيها مع القوى المتناغمة معه من سياسيين وأحزاب وهيئات، أن يكرر تجربة تظاهرة ١٤ آذار/ مارس الضخمة، التي أدت إلى إسقاط حكومة الرئيس عمر كرامي (والتي لم تؤدِ بالمناسبة كما هو شائع إلى انسحاب القوات السورية التي أعلن الرئيس بشّار الأسد عن سحبها يوم السادس من آذار/ مارس ٢٠٠٥) ولكن باتجاه معاكس.

لكن الأرجح هو أن يبقى الجدل في إطار سياسي سقفه المؤسسات القائمة (مجلس النواب، مجلس الوزراء، هيئة الحوار)، وبخاصة أن سياسة حزب اللَّه تتسم هنا بالحكمة وتجنّب الانزلاق إلى معارك داخلية (إلا إذا فرض عليه ذلك)، كما إنَّ وجود السيد نبيه بري رئيس مجلس النواب الموثوق من حزب اللَّه، والمقبول من فريق الأغلبية، سيبقى صمّام أمان، وضابط إيقاع، لكُلّ المنازعات القائمة وبخاصة بعد دوره في توحيد الموقف السياسي من الحصار الإسرائيلي الجوي والبحري، عبر الاعتصام النيابي الذي جمع في مجلس النواب كُلّ الكتل النيابية في موقف واحد من دون استثناء.

لكن بري نفسه، ناهيك بحزب اللَّه، لن يتمكنا من ضبط الأمور، إذا اشتدّ الضغط الخارجي ضدّ المقاومة، ووجد هذا الضغط تجاوباً «عملياً» من فريق الأغلبية، فحينها نتوقع دخول لبنان بأسره، وربما المنطقة في المجهول.

المحور الرابع: العلاقات اللبنانية ـ السورية

اعتبرت القيادة السورية منذ اللحظة الأولى لوقف العمليات العدائية، بأنها شريكة المقاومة اللبنانية في انتصارها ليس فقط بسبب موقفها الداعم والثابت من هذه المقاومة منذ انطلاقتها، ولرفضها المساومة على حساب وجودها إلى درجة أن الرئيس السوري بشّار الأسد ـ بحسب كلام قاله السيد حسن نصر اللَّه ـ فضّل الخروج من لبنان على المشاركة بتصفية المقاومة، ولا لمجرد أنّها قدمت مساعدات جلى للبنان والمقاومة، إبّان المعركة سواء على المستوى الاجتماعي والإنساني، عبر احتضان مميز لأكثر من ربع مليون لبناني اضطروا إلى النزوح بسبب الحرب، أو على المستوى العسكري، حيثُ كشف العدو الصهيوني عن صواريخ سورية حمل بعضها اسم قائد الكتيبة السوري

واسمه الرامي، كدليل على طابع العجلة التي تمّ بها نقل هذه الصواريخ إلى المقاومة، بل أيضاً لأن انتصار حزب اللّه في لبنان وفوز حماس بالانتخابات الفلسطينية، وارتباك قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، جعلت من الرئيس بشّار الأسد يعتبر أن رهاناته كلها قد أصابت، وأن صموده بوجه الضغوط الأمريكية والصهيونية للتراجع عن موقفه من القضايا الثلاث قد أثمر (ولنتذكر هنا شروط وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول التي حملها إلى دمشق بعد أسابيع من احتلال العراق).

لكن الأهم من ذلك كُلّه، أن هذا الانتصار شكّل نوعاً من الثأر لسوريا بعد الطريقة التي انسحب بها جيشها من لبنان، وبعد الحملات الإعلامية الشديدة التي انطلقت ضدها من لبنان، وهو ما يفسر الحدة التي تحدث بها الرئيس الأسد في خطابه أمام الصحافيين السوريين في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦ متهماً فريقاً لبنانياً بأسره بأنّه «منتج إسرائيلي» وهو ما أحرج العديد من الساسة اللبنانيين الأصدقاء لسوريا والحريصين على العلاقة بها، والذين كانوا يتمنون أن لا ينزلق الرئيس السوري إلى هذا الهجوم الذي سيستغله حتماً هذا الفريق من أجل توحيد صفوفه واستنفار جماعاته، واستعادة مفردات الهجوم والاتهام ضدّ القيادة السورية وضدّ حلفائها.

والشعور السوري بالانتصار ناجم أيضاً عن شعور دمشق بانفكاك العزلة الأوروبية والأممية عنها، ولا سيما بعد أن زارها أكثر من مسؤول أوروبي، واتصل برئيسها أيضاً أكثر من مسؤول، فيما اعتبرها أمين عام الأمم المتحدة السيد كوفي أنان إحدى المحطات الرئيسة في جولته الشرق أوسطية، بعد أن صرح مراراً بضرورة إشراك دمشق وطهران في أي حلّ لمشكلة لبنان، بل ضرورة إيجاد حل شامل وعادل لأزمة الشرق الأوسط بما فيها أزمة الأراضي العربية المحتلة.

إلا أن هذا الشعور السوري بالانتصار ليس كافياً لإحداث التغيير في المعادلات الضرورية في لبنان وفي المنطقة، فالحصار على شعب فلسطين وحكومته المنتخبة وحركة حماس، لم يسمح للانتصار الانتخابي أن يعطي كل مفاعيله، وكذلك تصاعد المقاومة العراقية لم يصل إلى الحد الذي يضع فيه حداً للاحتلال والفتنة على حدّ سواء، كما إنَّ انتصار المقاومة في لبنان ما زال محاصراً بضغوط من الداخل والخارج لمنعه من استكمال كُلّ نتائجه.

أما الفريق اللبناني الذي اختار الاستمرار في سياسة العداء لسوريا ونظامها، فهو ما زال أسير الضغوط الأمريكية والصهيونية التي تريد أن تحوّل الخروج العسكري السوري من لبنان، إلى خروج لبنان من انتمائه العربي، ومن موقعه الحالي في الصراع مع العدو الصهيوني إلى الموقع المقابل.

ولقد عبّر هذا الفريق عن موقفه هذا، بانخراط بعض قواه الرئيسة في تحالفات مع قوى سورية معارضة للنظام بهدف إسقاطه، وذلك في تناقض صريح بين رفض هذه الجهات اللبنانية للتدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية، وبين تدخلها المعلن في الشؤون الداخلية السورية عبر الدعوة إلى إسقاط النظام.

ولقد زاد الطين بلة، أن بعض الدول العربية الرئيسة كالسعودية ومصر، اللتين كانتا تحاولان رأب الصدع بين هذا الفريق اللبناني والقيادة السورية عبر مبادرة عربية اعترض عليها هذا الفريق وأسقطها في حينها، أبدت انزعاجها من غمز الرئيس السوري من قناة قادتها في خطابه الشهير في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، فسعت إلى الردّ عليه عبر السماح لأقنية فضائية موالية لها ببثّ مقابلات مع معارضين سوريين للقيادة السورية، بعد أن كان ذلك محظوراً عليهم.

إن هذه التفاعلات ستؤدي حتماً إلى تصعيد بين فريق الأغلبية اللبنانية الحاكمة وبين القيادة السورية، وهو ما سينعكس حتماً على العلاقة اللبنانية ـ اللبنانية، بين الفريق المعادي لسوريا، وبين الفريق المتحالف معها وبخاصة أن هذا الفريق قد استعاد أنفاسه التي كاد أن يفقدها بعد الهجمة القوية عليه التي رافقت اغتيال الرئيس الحريري.

وإذا أضفنا إلى هذه التطورات، ما يمكن أن يأتي به تقرير المحقق الدولي براميرتز من مفاجآت، قد يكون بعضها غير سار بالنسبة إلى سوريا، بحسب ما يشيع فريق الأغلبية النيابية، نستطيع أن نتصور استمرار الأزمة بين سوريا وهذا الفريق وحلفائه الإقليميين والدوليين.

لكن ما يفتح طاقات في الأفق شبه المسدود، هو أن موازين القوى المحلية في لبنان قد تحولت جزئياً لصالح حلفاء سوريا بعد الفشل الإسرائيلي في تحقيق الأهداف المطلوبة من عدوانه على لبنان، وكذلك حاجة القوى الدولية، وربما الكيان الصهيوني ذاته، إلى فسحة هدوء لإعادة الحسابات وترتيب الموازين، وهو أمر يتطلب تفاهماً سورياً أو هدنة على الأقل، حتّى يمكن التأسيس لحالة من الهدوء النسبي في لبنان لصعوبة قيام حرب إسرائيلية جديدة عليه في المدى المنظور.

وبهذا المعنى، فإن سوريا التي اجتمعت واشنطن وتل أبيب ودول غربية وعربية على إخراجها من لبنان في ربيع ٢٠٠٥، ستجد نفسها محط اهتمام العديد من هذه القوى ذاتها التي ستطلب منها دوراً إيجابياً في لبنان، ناهيك بمحاولات محمومة لإغرائها بفك التحالف مع إيران (وهو أمر من غير المرجح أن تقبل القيادة السورية به) أو للتوسط مع الجمهورية الإسلاميّة لصالح دول خليجية وأجنبية عدة (وهو المرجح).

في ظلّ هذا التحول، إذا حصل فعلاً، سنرى أطرافاً لبنانية عديدة ستلجأ إلى مواقف أكثر اعتدالاً تجاه دمشق، وستحاول تبرئة ذاتها من الخطاب الاتهامي الانفعالي، وصولاً إلى إعادة بناء مستوى من العلاقات يضمن لهذه الأطراف «خطّ الرجعة»، كما يقال في لبنان.

وليس مستبعداً في الوقت ذاته أن يلحق هذا التحول بعض نواب الأكثرية ذاتها، الذين باتوا لأسباب متعددة، يبدون تململاً من السياسة المعتمدة لقادتهم والارتباك الحاصل في أدائهم، والذهاب بعيداً في الرهان على واشنطن وعواصم الغرب وصولاً إلى تل أبيب نفسها.

غير أن المسار الإيجابي للتحول في العلاقة بين لبنان وسوريا، يحتاج أيضاً إلى إدراك قاعدتين أساسيتين لهذه العلاقة، سبق لي أن أشرت إليهما في دراسة أعددتها لندوة مماثلة دعا إليها أيضاً مركز دراسات الوحدة العربية في خريف ١٩٩٠، أي بعد انتهاء الحرب اللبنانية بعدة أسابيع، وقلت آنذاك: إن مستقبل العلاقة اللبنانية ـ السورية مرهون بأمرين: **أولهما**، إدراك سوريا الخصوصيات والحساسيات اللبنانية واحترامها، ولا سيما الحرية والديمقراطية، و**ثانيهما**، إدراك لبناني للوزن الكبير الذي تمثله سوريا في الحياة اللبنانية والذي عبّر عن نفسه في كُلّ المواثيق الوفاقية اللبنانية بدءاً من الميثاق الوطني عام ١٩٤٣؛ إلى تفاهم الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس جمال عبد الناصر في خيمة شتورة عام ١٩٥٨ (كان ناصر آنذاك رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التي كانت سوريا طرفاً فيها)؛ إلى اتفاق الطائف ١٩٨٩[٣].

كما يحتاج هذا المسار الإيجابي إلى حرص سوري على تجنب أي موقف أو تصريح أو تصرف يحرج حلفاء سوريا الوطنيين في لبنان، والذين أثبتوا بشكل ملموس، قدرتهم ليس فقط على جبه القوى الداخلية المعادية لسوريا، بل على جبه العدو الصهيوني ذاته.

وفي مقدمة المطلوب هنا من سوريا هو أن تفتح صدرها وذراعيها لعلاقة سليمة مع لبنان من دولة إلى دولة، وبالتالي أن تسقط الذرائع أمام كلّ من يحاول الاختباء وراء هذا التفصيل أو ذاك، لمنع قيام حوار بين الحكومتين لما فيه تحقيق المصالح المشتركة للبلدين، ولما فيه من تعزيز روابط متعددة بين الشعبين والبلدين.

---

(٣) انظر: معن بشور، «مستقبل العلاقات اللبنانية-السورية،» ورقة قدمت إلى: **لبنان وآفاق المستقبل: أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١)، ص ١٤١.

إن المشهد النموذجي للعلاقة بين لبنان وسوريا الذي يريده أعداء البلدين هو قيام سياج أمني أجنبي فاصل بين البلدين، ومنع أي اتصال بين الحكومتين، واستخدام لبنان منصة للضغط على سوريا كي لا نقول للتآمر عليها.

أما المشهد النموذجي لهذه العلاقة كما يريدها أغلب اللبنانيين، فهو كما ورد في اتفاق الطائف من نصّ واضح على العلاقة المميزة بين البلدين، وبين حوار صادق متكافئ بين الحكومتين لا تحول دونه عوائق أو حواجز، بل ربما حوار سوري هادئ مثمر مع كُلّ الأفرقاء اللبنانيين، ولا سيما أطراف هيئة الحوار الوطني اللبناني، كي لا يشعر أي طرف بأنّه مستبعد عن العلاقة مع دمشق، أو أن طرفاً آخر يستقوي عليه بهذه العلاقة.

المحور الخامس: العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية

تجنّب الصهاينة في عدوانهم هذه المرة المخيمات الفلسطينية بشكل عام، التي تحوّلت هي الأُخرى إلى أحد مراكز استقبال النازحين اللبنانيين في مفارقة غريبة، وهي أن لاجئين فلسطينيين إلى لبنان يستقبلون نازحين لبنانيين في مخيماتهم.

وعلى الرغم من أن القصف الصهيوني استهدف غير مرة مواقع فلسطينية مسلّحة في البقاع وحارة الناعمة (جنوب لبنان)، كما استهدف أطراف المخيمات الفلسطينية في الجنوب والشمال، وأوقع بها إصابات، إلا أنّه من الواضح أن استراتيجية العدو كانت تريد أن تصبّ جام غضبها على فئة لبنانية محددة هي حزب اللّه، والبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، في محاولة لفك الارتباط بين الحزب وجمهوره.

وقد تكون هناك اعتبارات محلية إقليمية ودولية حالت دون التركيز على المخيمات الفلسطينية، لكن هذا لن يقلل من أهمية التوقف أمام العلاقة اللبنانية ـ الفلسطينية بعد الحرب، بل تحليل تداعيات الحرب عليها.

نزع السلاح الفلسطيني كان أحد البنود الرئيسة على طاولة الحوار اللبناني ـ اللبناني، باعتباره جزءاً من متطلبات تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ واتفاق الطائف، وكلاهما بات متضمّناً في القرار رقم ١٧٠١.

لكن العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية لا تنحصر بمسألة السلاح داخل المخيمات وخارجها، بل إنّها تتصل بالحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ناهيك بالمسألة التي تشكل جوهر هذه القضية، وهي مسألة منع التوطين كما نصّ عليه الدستور اللبناني واتفاق الطائف.

لقد وصل الحوار الوطني اللبناني إلى قرار بنزع السلاح الفلسطيني خارج

المخيمات، وحدّد لذلك أسلوب الحوار الذي لا يجوز أن يزيد على ستة أشهر، وذلك تحت ذريعة انتفاء الحاجة إلى هذا السلاح.

بعد العدوان الصهيوني على لبنان، عادت حجة أصحاب السلاح خارج المخيمات أقوى وأصواتهم أعلى، لأن الصراع ما زال مستمراً، والعدوان ما زال قائماً؛ لكن في الوقت ذاته مع ترتيبات انتشار الجيش في كُلّ المناطق اللبنانية واختفاء سلاح المقاومة اللبنانية عن الظهور في منطقة شمال الليطاني سيضع المنظمات الموجودة خارج المخيمات في وضع أكثر حَرَجاً، ويضطرها إلى الانكفاء، الأمر الذي يدعوها في المقابل إلى التمسك بانتزاع حقوق مدنية وإنسانية للشعب الفلسطيني كشرط لنزع سلاحها، وبخاصة أن هذه المنظمات على علاقات تحالفية مع دمشق وحزب اللّه، وبالتالي فهي ليست ضعيفة إلى حدّ تراجعها الكامل عن مطالبها.

إذاً، فإن تسويةً ما، تنتظر ملف السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، فيما يبدو السلاح داخل المخيمات مؤجلاً على قاعدة ضبطه ذاتياً من قبل المنظمات نفسها ولا سيما أن غالبية مخيمات الجنوب تخضع لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وبالتالي تعتبر في أزمة مع السلطة اللبنانية لكي تستعجل أمر نزع سلاحها، مع العلم أن هذه السلطة لم تمنح حتّى الآن مكتب منظمة التحرير في لبنان الوضع القانوني والدبلوماسي لسفارة فلسطينية، كما هو الحال في العديد من دول المنطقة والعالم، رغم الوعود المتعددة.

يبقى السؤال الأهم: كيف سيتعاطى لبنان مع مسألة توطين الفلسطينيين؟ هل سيرضخ للأمر الواقع ويقبل بالتوطين تلبية لضغوط خارجية وبشكل مخالف للدستور؟ أم سيسعى مع الفلسطينيين بكل الوسائل، بما فيها المقاومة، إلى الضغط على الكيان الصهيوني لتطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤ الذي ينصّ على حقّ العودة والتعويض؟ أم سيلجأ إلى سياسة تهجير الفلسطينيين من لبنان بكل ما يعنيه ذلك من المزيد من حرمانهم من حقوقهم الإنسانية أو جعل حياتهم مستحيلة العيش؟ أو السماح بارتكاب مجازر صهيونية أو غير صهيونية بحقهم، كما رأينا في ظروف سابقة وتحت سمع وبصر القوات الدولية (مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢)، لكي يتركوا البلاد؟ أم يبقونهم على حالتهم الراهنة على نحو يحوّل تجمعاتهم الممتلئة بالبؤس والفقر والحرمان، إلى بؤر تفجير خطيرة ضدّ أهلها وضدّ اللبنانيين.

بهذا المعنى فإن مسألة منع التوطين وحق العودة ستبقى حتّى بعد تحرير الأرض اللبنانية والأسرى، عنصراً يحول دون أية محاولة ناجحة لإخراج لبنان من الصراع

العربي ـ الإسرائيلي، وبالتالي سيبقى لبنان في قلب هذا الصراع حتّى حلّ مشكلة اللاجئين فيه.

المحور السادس: الاقتصادي

الرقم الاقتصادي في لبنان هو وجهة نظر، كما يقول العديد من الخبراء والباحثين، فهو يرتفع وينخفض بحسب الجهة التي تعلنه، أو الفريق الذي يستخدمه.

وفي البحث عن حجم الأضرار الاقتصادية الحقيقية، تتفاوت الأرقام بحسب مصادرها (٥ مليارات إلى ١٥ مليار دولار أمريكي)، فهناك قطاعات اقتصادية تضخّم الأرقام لتستفيد من التعويضات، وهناك جهات سياسية تضخّم الأرقام لكي تضخم حجم الدمار الذي لحق بلبنان، وبالتالي حجم كلفة خيار المقاومة في إطار المشروع الرامي إلى نزع سلاح المقاومة أو إسقاط خيارها.

ومن هنا فإن الدراسة الوافية لتداعيات الحرب على الاقتصاد اللبناني تحتاج إلى ندوة خاصة، كما تحتاج إلى بعض الوقت من أجل استكمال كُلّ جوانب هذه التداعيات السلبي منها وحتى الإيجابي.

لكن لا بُدَّ من ملاحظات سريعة في هذا الإطار:

أولاً، لقد ارتفع الحديث كثيراً عن أن هذا العدوان قد عطّل على لبنان نمواً اقتصادياً غير اعتيادي كان في طور التحقيق، بينما يتذكر كُلّ اللبنانيين أن الحديث السائد في لبنان على لسان مختلف الأوساط اللبنانية كان يشير إلى وضع كارثي ينتظر الاقتصاد اللبناني، بسبب الصراعات السياسية والعراقيل المتبادلة التي يضعها أهل السلطة بعضهم في وجه بعض.

وهذه المفارقة هي نموذج آخر لاستغلال الشأن الاقتصادي في الصراع السياسي.

ثانياً، على الرغم من أن قطاعين مهمين كالسياحة وكالتجارة الداخلية قد تأثرا بسبب هذا العدوان، واضطرار السياح إلى المغادرة قبل انتهاء موسم الصيف، لكن في المقابل شهد قطاع الفنادق والشقق المفروشة، كما قطاع التجارة الداخلية، نشاطاً ملحوظاً ما يمكن تسميته «بالسياحة الداخلية»، أي ملء النازحين الفنادق والشقق وبأسعار مضاعفة، ناهيك بإفراغ العديد من مخازن السلع من محتوياتها بسبب الطلب الكثيف عليها سواء من النازحين أو من الجمعيات العاملة في إطار الإغاثة.

ومن هنا فإن دراسة حجم الخسائر في هذا القطاع يجب أن يرافقها دراسة في

حجم الأرباح التي تحققت بفعل ما أسميناه بـ «السياحة الداخلية»، وإن كانت سياحة «اضطرارية».

ثالثاً، إن إعادة إعمار المنازل التي تهدمت كلياً أو جزئياً، والبنى التحتية التي دمرها القصف الإسرائيلي، والتي بدأت فعلاً، أطلقت وستطلق نشاطاً في قطاع «البناء والتشييد» والمعروف بأن العامل المضاعِف (Multiplier Effect) معه أعلى من أي قطاع آخر والذي سيساهم في تنشيط قطاعات اقتصادية أخرى، وهو ما كان سيحدث بالدرجة نفسها في الظروف العادية.

رابعاً، لقد أثبتت الليرة اللبنانية، بالرغم من الضغط الكثيف عليها أنّها قوية، كما أثبت الجهاز المصرفي اللبناني، بالرغم من التحويلات إلى الخارج، أنّه أيضاً جهاز قوي، وثبت كذلك أن لليرة اللبنانية والجهاز المصرفي «ملاكاً حارساً» من دول ومستثمرين كبار يجدون في سندات الخزينة اللبنانية خير استثمار لهم بسبب ارتفاع سعر الفائدة في لبنان، وبالتالي فهم يحرصون عبر «الودائع» في مصرف لبنان أن يحموا الليرة اللبنانية وسندات الخزينة.

خامساً، على الرغم من الوعود التي أطلقها العديد من الدول الغربية، التي تعتبر نفسها صديقة لبنان، فإن مجموع المبالغ التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ودول قمة الثماني، ما زالت محدودة جداً، وهي لا تتعدى مئات الملايين من الدولارات، وهو ما كشف عنه مؤتمر استوكهولم الذي توجه إليه رئيس حكومة لبنان وعاد بنتائج باهتة، بالرغم من البهرجة الإعلامية التي رافقت المؤتمر.

أما المبالغ الأكبر التي أبدت دول خليجية عربية استعدادها لدفعها إلى لبنان، فهي لا تشكل فقط نسبة متدنية من الأضرار اللبنانية، بل هي أقل بكثير من مساهمات هذه الدول النفطية في كوارث طبيعية كإعصار كاترينا في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بلغت أضعاف ما تمّ تقديمه إلى لبنان.

وما يزيد من حدّة هذه المفارقة أن العدوان على لبنان، وقبله على قطاع غزة، قد تسبب في ارتفاع أسعار برميل النفط. فيما لم يحصل لبنان، ولا فلسطين، على الزيادة من هذه العائدات(*) التي دفع كل منهما من دم أبنائه مقابلها.

(*) ارتفع معدل سعر البرميل الواحد من النفط الخام (خام برنت القياس) من (٧٣,١٨) دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد يوم ١١/ ٧/ ٢٠٠٦ (اليوم السابق لبدء الحرب يوم ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ وهو المعدل نفسه لسعر البرميل خلال الأسبوع السابق لتاريخ بدء الحرب ٧٣,١٧ دولاراً أمريكياً) إلى معدل ٧٥,٠٧ دولاراً للبرميل =

تبقى الدول النفطية العربية والإسلاميّة، غير الخليجية، مدعوة هي الأخرى إلى المساهمة بجدية في إعادة إعمار لبنان.

سادساً، إن إحدى أهم الذرائع التي يتذرع بها الممولون، دولاً أو منظمات أو أشخاصاً، لامتناعهم عن التبرع للبنان، يعود إلى اقتناع راسخ باتساع ظاهرة الفساد والهدر والمحاصصة في الإدارة اللبنانية، لذلك نرى بعضهم يعمد إلى تنفيذ مشاريعه مباشرة، سواء كان فرداً أو دولة، خوفاً من أن يضيع جزء كبير من تبرعه في زواريب الفساد اللبناني.

من هنا رأى البعض ضرورة تشكيل صندوق عربي ودولي للإعمار وإعادة البناء، ويشرف على أعماله مجلس إدارة يضم شخصيات موثوقة ومجربة في نزاهتها وشفافيتها ومن أصحاب السمعة الحسنة والشفافية العالية الذين جربهم اللبنانيون في عدة مسؤوليات.

سابعاً، لن تخلو إعادة الإعمار من تجاذب سياسي بين المقاومة الحريصة على إعادة النازحين إلى بيوتهم بعد إعادة بنائها بأسرع وقت ممكن، وبين الذين يحاولون عرقلة عمل المقاومة بذريعة أن الإعمار هو مهمة الدولة.

إذا كان حزب اللَّه قد حلّ هذه المسألة على قاعدة: سنستمر في خطتنا للإيواء المؤقت، وسنرى ماذا ستفعل الدولة، فإذا قامت بما عليها فسندعمها، وإذا تلكأت فنستمر بالعمل.

قد يبدو السجال هنا شكلياً في مظهره، لكنه يختزن في داخله مشروع عرقلة لمبادرة المقاومة بالتعويض السريع على المتضررين، كما يختزن بداخله أيضاً مصالح شركات ومؤسسات كانت تُمنّي نفسها بالحصول على جزء كبير من كعكة الإعمار، مكررة ما جرى في مرحلة التسعينيات.

ومن هنا ينبغي أن لا نستبعد وجود خلاف على حصة ما في كعكة الإعمار وراء بعض التصعيد السياسي الذي نسمعه من هذا الطرف أو ذاك.

= الواحد خلال فترة الحرب (١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ ـ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦)، أي بمعدل ١,٨٩ دولار للبرميل الواحد. ولما كان معدل صادرات البلدان العربية من النفط حوالى ٢٠ مليون برميل يومياً، وعلى أساس أن فترة الحرب استمرت ٣٣ يوماً، لذلك تكون قيمة الزيادة في النفط المصدّر من البلدان العربية نتيجة الحرب قد بلغت ١٢٤٩ مليون دولار، وأن نصفها تحقق للسعودية التي تصدّر نصف الكمية، أي ٦٢٥ مليون دولار، وهو أكثر مما ساهمت به لدعم إعادة إعمار لبنان ٥٠٠ مليون دولار. (مصدر أسعار النفط خلال الفترة موضع البحث أُخذ من أوبك).

ثانياً: التداعيات البعيدة الأمد

لا يمكن الحديث عن تداعيات لبنانية لهذه الحرب على المدى البعيد، من دون الحديث عن مصير الصراع في المنطقة بأسرها وعليها.

فغلبة نهج المقاومة وحلفائها في لبنان، لا يتحقق إذا لم يواكبه فشل للمشروع الأمريكي ـ الصهيوني في المنطقة، وبالتالي فمصير المقاومة في لبنان يتحدد إلى حدّ كبير بصمود إيران في مواجهتها حول برنامجها النووي السلمي، وصمود سوريا في مواجهتها الضغوط المتصاعدة عليها، ونجاح العراق ومقاومته في دحر المحتل واستعادة الوحدة ووأد الفتنة، وثبات المقاومة والانتفاضة في فلسطين موحدة بوجه العدو، ونجاح المقاومة في أفغانستان في هزيمة القوات الأمريكية والأطلسية المحتلة.

والعكس صحيح أيضاً، فإن انتصار المقاومة في لبنان سيترك تفاعلاته على تلك الجبهات جميعاً، كما سيشكل قدوة للجماهير العربية للتصدي لواقع الاستبداد والفساد والقهر والتخلف الذي يرزح على صدرها.

ومن هنا فمستقبل لبنان بالذات مرهون بجملة عوامل تشكل في مجملها برنامج النهوض الجماعي في الأمة.

١ ـ نجاح المقاومة وحلفائها في عدم الانزلاق إلى صراعات داخلية تسمح للقوى الأجنبية أن تفرض «بالتدويل» ما عجزت عنه تل أبيب بالاحتلال.

وعلى الرغم من الصعوبات التي ستواجهها المقاومة في هذا الشأن، ولا سيما بسبب خضوع بعض القوى المحلية لضغوط خارجية من أجل تصعيد الموقف الداخلي، فإن لدى قيادة حزب اللّه من الحكمة والحنكة والقوة ما يمكّنها من تفويت الفرصة أمام هؤلاء، تارة باللين والمرونة، وطوراً بالحزم والمواجهة.

٢ ـ نجاح المقاومة في تفويت الفرصة أمام مشروع نقل الفتنة المذهبية بين السنّة والشيعة إلى لبنان، وهو أمر لا ينبغي معالجته في الداخل اللبناني وحده، بل بمساهمة المقاومة اللبنانية بما لديها من مكانة وتأثير معنويين في الحدّ من هذه الفتنة في ساحات أخرى ولا سيما في العراق، حيثُ مصير المقاومتين اللبنانية والعراقية، ومعهما الفلسطينية والأفغانية، مصير مترابط على الرغم من كُلّ التباينات والحساسيات.

ولم يكن من قبيل المصادفة أبداً أن يتضمن الخطاب الأول للسيد حسن نصر اللّه في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ (أي يوم بدء المعركة)، نداء للعراقيين من أجل توحيد صفوفهم ونبذ الفتنة التي يقف وراءها الاحتلال.

٣ ـ نجاح حزب اللّه، باعتباره قطب الرحى في المواجهة مع أصحاب المشروع الأمريكي في لبنان، في أن يبتكر صيغ عمل جامعة لا تبقي المقاومة أو مؤسساتها أمراً محصوراً بجماعة معينة أو طائفة معينة، بما في ذلك فتح المؤسسات الإعلامية والاجتماعية والتربوية وحتى العسكرية للمقاومة، أمام طاقات من كُلّ لبنان.

إن حزب اللّه بتركيبته هو حزب لبناني شيعي، لكنه بدوره ومهماته هو حزب وطني وقومي وإسلامي وأممي، ما يتطلب السعي إلى ترجمة هذه الأبعاد المهمة التي اكتسبها الحزب خلال تجربته المديدة، من أجل قطع الطريق أمام المنطق الذي يدعو إلى نزع سلاح المقاومة، لأنه سلاح فئة لبنانية فيما الفئات الأُخرى غير مسلحة.

٤ ـ نجاح التحالف العربي والإقليمي الذي تشكل المقاومة اللبنانية جزءاً مهماً منه في وضع استراتيجية شاملة لمجابهة المشروع الأمريكي ـ الصهيوني في عموم المنطقة، بحيث لا يبدو وكأن لبنان ساحة المجابهة الوحيدة، وبحيث تنخرط أوسع القوى في هذه الاستراتيجية التي تمتلك العديد من مقومات الانتصار، خصوصاً مع القراءة الموضوعية للتطورات الإقليمية والدولية التي تشير إلى زلزال عنيف يهز الكيان الصهيوني، وإلى فشل مخيف يحاصر إدارة الرئيس بوش ومحافظيه الجدد، وهنا تبرز بشكل خاص مسألة إحياء المقاومة في الجولان السوري، ومسألة فتح الحدود أمام كُلّ أشكال العون للمقاومة في فلسطين.

٥ ـ الاتجاه الذي ستسلكه التطورات على المستويين الإقليمي والدولي، ولا سيما في فلسطين حيثُ ستشتد المجابهة على الأرجح، وستزداد ضعضعة الكيان الصهيوني و«جيشه» الذي اهتزت «هيكلياته» و«يقينياته» إلى حدّ كبير في العدوان الفاشل على لبنان كما في الولايات المتحدة، حيثُ ينتظر الجميع نتائج الانتخابات النصفية وتأثيرها على وضع بوش الرئاسي، وفي بريطانيا التي حسم فيها مصير توني بلير وبقي الخلاف على توقيت رحيله.

إن زوال هذه الطبقة من سياسيّي العالم ولا سيما في واشنطن ولندن وتل أبيب لا يعني مجيء حكام أفضل، بل هو درس للجميع بأن الحروب على بلادنا هي «مغامرات غير محسوبة» بالفعل، على الجميع أن يتجنبها في مرات قادمة.

ومثل هذا الدرس، من شأنه أن يوفر لمنطقتنا، بما في ذلك لبنان بالطبع، درجة عالية من الاستقرار والأمن والسلام.

٦ ـ إدراك الأطراف اللبنانية كافة، ولا سيما الراضخون منهم لضغوط خارجية، أن الاستمرار في سياسة التصعيد الإعلامي والسياسي، قد يُخرج الأُمور من تحت سيطرة الحكماء من قادة وزعماء في الفريق الآخر، ويؤدي إلى انفجار يدفع لبنان ثمنه غالياً، وأن تجنب هذا التصعيد هو الضمانة الرئيسة لكي نخرج لبنان من أن يكون ساحة لأية صراعات خارجية، بل أن يستفيد كُلّ لبناني من علاقاته الخارجية لخدمة لبنان، لا أن يكون أداة لهذه القوى الخارجية على حساب لبنان.

٧ ـ نجاح اللبنانيين بالاستفادة من هذه المعركة الوطنية الكبرى التي فرضت عليهم من أجل الانكباب على تحقيق إصلاح سياسي واقتصادي وإداري وتربوي شامل، هو الضمانة الكبرى للتماسك اللبناني القادر على إغلاق الأبواب أمام كُلّ التدخلات الخارجية.

٨ ـ إدراك اللبنانيين جميعاً بأن الصراع العربي ـ الصهيوني هو قدر هذه المنطقة حتّى سقوط المشروع الصهيوني، وبالتالي فإن كُلّ محاولة لتحييد لبنان عن هذا الصراع هي محاولة لا تدرك الطبيعة العنصرية التوسعية الفاشية للعدو الصهيوني، وبالتالي فهي ستؤدي بالنهاية إلى الانتقال بلبنان من موقع المقاوم إلى الموقع المعاكس أي الملتحق بهذا المشروع، وهو موقع يشكل خطراً على استقلال لبنان وسيادته وعروبته، كما على أمنه واستقراره ووحدته الداخلية.

٩ ـ إدراك اللبنانيين جميعاً بأن عروبة لبنان التي نصّ عليها الدستور ليست شعاراً جميلاً يرفع في المناسبات والاحتفالات، بل إنّها حقيقة تتصل بالانتماء والخيار والأولويات، وإن دور لبنان في هذه العروبة هو دور الرائد في الفكر والقدوة في المقاومة، وبالتالي هو شريك فيها لا تابع، مؤسس فيها لا ملتحق، نِدِّيّ في علاقاته مع إخوانه العرب لا هامشي.

وبهذا المعنى، فعلاقة لبنان بسوريا، بوابته إلى ديار العروبة، وشقيقته التوأم، يجب أن تتجاوز كُلّ الحساسيات والأخطاء والخطايا، وأن تستمر وتستقر وتتطور على قاعدة الاحترام المتبادل للسيادة والمصالح، وعلى قاعدة التكافؤ والتكامل الذي دعا إليه العروبيون اللبنانيون منذُ أكثر من عشرين عاماً، بما في ذلك في ندوة **لبنان وآفاق المستقبل** التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠[٤].

---

(٤) لبنان وآفاق المستقبل: أوراق ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

١٠ ـ إدراك جميع اللبنانيين أنّه إذا كانت علاقات لبنان السليمة والمستقلة بدول الغرب هي ضرورة له ولإخوانه العرب، فإن سقف هذه العلاقة يجب أن يكون استقلال لبنان وانتماءه العربي، وإلا فإن لبنان سيتحول مقراً لهذه الدول وممراً لها إلى أشقائه العرب، وهو ما رفضه اللبنانيون عشية استقلالهم في البيان الوزاري لحكومة الاستقلال برئاسة الرئيس الراحل رياض الصلح عام ١٩٤٣.

إن أي تفكير باستقواء فريق لبناني بهذه الجهة الدولية أو تلك، أو بهذه القوات الدولية أو تلك، على فريق لبناني آخر؛ بل أي تفكير من هذه الجهات الدولية باستخدام هذا الفريق اللبناني لخدمة برامجها الخاصة، سيأتي بالوبال على هذه الجهات والقوات، كما على المستقوين بها، فهذه القوات أتت برضا اللبنانيين أو على الأقل بتسهيل من قواهم الفاعلة، وبالتالي فهي مدعوة لأن تحرص على استمرار هذا الرضا وأن تلتزم بالمهمات الموكولة إليها، وإلا فإنها ستضع نفسها أمام تجارب مرت بها قوات مماثلة في لبنان وغير لبنان.

التداعيـــــات على لبنـــان (٢)

زياد الحافظ(*)

أبدأ ببعض الملاحظات الأولية حول «الحرب» على لبنان و«المقاومة» قبل الدخول في أساس الموضوع، أي تداعيات الحرب.

الملاحظة **الأولى** هي أن الصمود الأسطوري للمقاومة فاجأ فقط التحالف الأمريكي ـ الصهيوني واتباعه الدوليين والإقليميين وأرباب ثقافة الهزيمة في الوطن العربي ولبنان، فالغرور والغطرسة عند القوى الفاعلة والجهل عند الأتباع وقلة الثقة بالنفس عند أصحاب ثقافة الهزيمة ساهمت في عدم فهم كل منهم الوقائع وفي إساءة التقدير من قبلهم، وارتكابهم الأخطاء والخطايا المتنوعة.

الملاحظة **الثانية**، إن النجاح الكبير للمقاومة لم يأت من الفراغ، بل هو نتيجة ثقافة عريقة تعود إلى فترة النهضة العربية في القرن التاسع عشر، مروراً بحقبة التحرير الوطني من الاستعمار الغربي الذي عمّ معظم الأقطار العربية بعد الحرب العالمية الأولى، التي تجلّت بالمد القومي في الخمسينيات والستينيات. كما إنَّ التجارب العديدة والمريرة التي مرّت بها المنطقة العربية كوّنت معرفة خاصة بشكل تراكمي أثمرت نشوء حركات مقاومة شعبية في كُلّ من فلسطين المحتلة والعراق ولبنان. والمقاومة في لبنان هي الوريث الروحي والمادي لما مثلته الثورة الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات مستفيدة من سلبيات ونجاحات تلك التجربة.

(*) باحث عربي من لبنان مقيم في الولايات المتحدة. ألقى البحث نيابة عنه الأستاذ سمير كرم.

الملاحظة **الثالثة**، إن غياب الدولة في لبنان بمفهومها الحقيقي، وبخاصة لجهة المسؤولية عن حماية الوطن والمواطن وتقديم خدمات أساسية للمواطن وتلزيمها مسألة التحرر من الاحتلال ساهم في حتمية المقاومة والدور الذي مثلته عند شرائح واسعة من اللبنانيين. إن تلك الظاهرة هي التطور الطبيعي لتمرد شعب ضدّ الظلم المتراكم الذي لحق به سواء على يد العدو الصهيوني، أو نتيجة التركيبة السياسية الفاسدة للنظام الطائفي المعطلة لدور الدولة[1].

الملاحظة **الرابعة**، إن نجاح حزب اللّه في الصمود، وبالتالي في تحقيق الانتصار مرتين ضدّ العدو الصهيوني وحلفائه الدوليين وأتباعهم إقليمياً ومحلياً هو محصّلة عدة عناصر ستفرض واقعها على الساحة اللبنانية والعربية في المستقبل. تلك العناصر تتلخص بوجود قيادة صاحبة رؤيا واضحة وتتمتع بمناقبية وسلوك نادرين وبكاريزماتية متكاملة شكلاً ومضموناً، مكّنت من إنشاء تنظيم شديد التماسك منضبط إلى أبعد الحدود، تنظيم التفّت حوله قاعدة شعبية واسعة وحظي بتقدير لدى كثير من القوى الأخرى وبالاحترام لدى الخصوم، وبالهيبة تجاههم. وقد فاضت هذه المناقبية وكثير من الصفات الأخرى على القيادات السياسية والميدانية وعلى مختلف مستويات الكوادر، وتجسدت في تعبير صريح وشفاف لمواقفها، وبانضباطية في عدم الانجرار إلى المعارك الجانبية والهامشية.

الملاحظة **الخامسة**، وأخيراً، فإن جوهر مشروع المقاومة في لبنان، وما تتحلّى به قياداته من مناقبية وعقلانية في السلوك والثبات في الالتزام، يؤهله لأن يكون الوجه الحالي والمستقبلي للمشروع العربي النهضوي الوحدوي.

أعود إلى الموضوع الأساسي، أي «تداعيات الحرب على لبنان»، وأبدأ بملاحظات أولية عامة، من شقين:

ـ «أعتقد أنه من المبكر إعطاء صورة كاملة وواضحة عن جميع التداعيات في وقت ما زال غبار الحرب يلوّث ويحجب المشهد اللبناني والإقليمي والدولي. وليس أدلَ على ذلك من اهتمام حزب اللّه بأولوية تمكين النازحين من العودة وإيوائهم على حساب أي مساجلات أو معركة إعلامية أياً كان مصدرها ومحورها. لذلك، فإن ما يمكن إيراده اليوم من بحث في الموضوع معرّض أصلاً لأن يكون ناقصاً. فالمرحلة السياسية الحالية هي مرحلة انتقالية بامتياز، بانتظار حسم الوضع اللبناني الداخلي

(١) انظر: محاضرة داوود خير اللّه حول «ظاهرة حزب الله» ألقيت في مركز واشنطن للتواصل الدولي في ٢٠٠٦/٨/١٩.

وتوضيح ملامح التطورات الإقليمية المرتقبة، واكتمال تراجع المشروع الإمبراطوري الأمريكي في المنطقة أو التحضير لجولة ثانية بسبب عدم رضا التحالف الأمريكي ـ الصهيوني عن النتائج الميدانية للحرب.

ـ إن الأفكار المطروحة في هذا البحث هي محصلة نقاشات عديدة مع نخبة مثقفين من لبنان والوطن العربي، ذلك أني أؤمن أن العمل السياسي والاقتصادي والثقافي لا بد من أن يكون نتيجة عمل جماعي تتوافر فيه التجارب والتراكم المعرفي الذي يشكل أساس المعرفة[٢].

أولاً: المشهد السياسي اللبناني

يمكن أن يكون الموضوع الأبرز في تداعيات الحرب على لبنان من زاوية المشهد الداخلي هو مدى تأثيرها في الوحدة الوطنية، أي في الركيزة الأساسية للصمود تجاه العدوان. إن المنهجية المتبعة في هذا البحث ستعالج المكونات الأساسية التي تؤثر في تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ عليها، أي بمعنى آخر، سيتم التركيز ليس على إمكانيات صمود الوحدة الوطنية أو انهيارها (علماً أنني مؤمن بأنها ستصمد مهما حاولت القوى الخارجية المتربصة بلبنان النيل منها)، بل على ما يمكن أن يشكل موضوعاً للوحدة الوطنية أو انهيارها. لذلك سأتناول في تحليل المشهد السياسي اللبناني الخطاب السياسي الدائر لدى كل من القوى السياسية اللبنانية، وذلك على قاعدة رؤية خاصة بالواقع اللبناني موضوعياً وتاريخياً، أي بمعنى آخر، إن خلفية سياسية اقتصادية وثقافية محددة تتحكم بتشخيص الواقع اللبناني وتاريخه من دون أن يعفيني ذلك من واجب الموضوعية المستندة إلى وقائع موثقة، وليس إلى رغبات وأمنيات. وأشير إلى أني تعمدت أن لا أتناول الموضوع من زاوية أسباب الحرب على لبنان والأهداف المعلنة لها، وأهداف المقاومة من تصديها للعدوان، لما يشكل هذا الموضوع من تكرار حقائق باتت معروفة وتمّ تحليلها بشكل واف ومكثف في أماكن أخرى[٣].

---

(٢) أذكر في هذا السياق على سبيل المثال وليس الحصر نقاشات مع كل من الدكتور جورج قرم والدكتور داوود خير اللّه والدكتور كمال خلف الطويل والدكتور فوزي الأسمر والأستاذ معن بشور والأستاذ عبد الكريم الخليل ومقالات عديدة للأستاذ جوزيف سماحة. أما الأخطاء الممكنة في العرض والتحليل فهي مسؤوليتي فقط.

(٣) انظر: خير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٢٦. وهذه الدراسة هي الفصل الأول من هذا الكتاب.

١ ـ الخطاب السياسي بعد ١٢ تموز/ يوليو

أ ـ هوية لبنان ودوره في الصراع العربي الصهيوني

لا يختلف الخطاب السياسي في لبنان بعد ١٢ تموز/ يوليو عما قبله، بل ساهمت الحرب في توضيح معالمه بشكل قاطع، فالحوار الوطني الذي بدأ في ربيع ٢٠٠٦ تطرق بشكل مباشر إلى أهم قضية سياسية في حياة لبنان، ألا وهي هويته ودوره في المنطقة.

صحيح أن اتفاق الطائف أنهى معالم الخلاف ظاهرياً حول هوية لبنان العربية، إلا أن مفهوم عروبة لبنان ارتبط لدى معظم القوى، في الحكم وخارجه، بمفهوم النظام الرسمي للعروبة وبخيارات النظام الرسمي لمفهوم الصراع مع الكيان الصهيوني.

ولا بد من التأكيد أن الاتفاق على عروبة لبنان لم يلغ الثقافة الطائفية السائدة قولاً وفعلاً ما قبل وبعد الطائف، بل العكس صحيح، فإن ذلك الاتفاق كان اتفاقاً على تهميش العروبة، فالنظام العربي السائد آنذاك واليوم كان وما زال يعمل على إلغاء الخطاب القومي العربي. ويتمثل ذلك في الدعوة إلى «**القطر أولاً**». أما حزب اللّه فقد أعاد إلى المقاومة، بموازاة خصوصيتها الإسلامية، مفهوم العروبة إلى سياقه الصحيح عبر إعادة الاعتبار إلى مركزية القضية الفلسطينية في الوجدان العربي وضرورة إيجاد استراتيجية دفاعية للبنان تجاه المطامع والنيات العدوانية الصهيونية التي هي من صميم العقيدة الصهيونية، فطرح قضية الاستراتيجية الدفاعية يحدد في مضمونه وفي شكله هوية لبنان وموقعه من الصراع العربي ـ الصهيوني ويحسم قضية مصير سلاح المقاومة، فلنفكك مفاصل ذلك الطرح:

(١) الفرضية الأساسية التي تنبع من هذه المفاهيم، والتي تبيَّن صوابها في الماضي والحاضر، هي أنه لا يمكن الاتكال لا على نيات إسرائيل ولا على ضمانات الدول الكبرى. وقد أتت الحرب العدوانية الإسرائيلية بحجمها لتبين للقاصي وللداني، أن تلك الحرب كانت مدبّرة ومخططاً لها منذ أكثر من خمس سنوات[٤]، وأن إسرائيل لا يمكن أن تعيش في سلام إلا وفقاً لشروطها. كما إن مواقف الدول الكبرى المؤيدة لإسرائيل أطاحت بأكذوبة «الصداقة» الغربية للبنان. وما زال هناك تردد من قبل ما يسمىّ بالمجتمع الدولي في فك الحصار عن لبنان، وليست انتهاكات إسرائيل قرار

---

(٤) Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War,» *New Yorker* (14 August 2006).

مجلس الأمن ١٧٠١ إلا دليلاً على ذلك. أما الطروحات البديلة التي قدمّتها القوى السياسية اللبنانية المعارضة لسياسة حزب اللّه ولسلاحه في مؤتمر الحوار الوطني، فهي طروحات واجهت إحراجاً متزايداً ـ وإن كانت محرجة قبله ـ بفعل العدوان الإسرائيلي وتلكؤ المجتمع الدولي و«أصدقاء» لبنان عن العمل لوقف العدوان.

(٢) إن الاستراتيجية الدفاعية تفرض إعادة النظر في مجمل السياسات الأمنيّة والاقتصادية والعمرانية لتوفير الصمود ولردع العدو، وما يرافق ذلك من شبكات ملاجئ ومستشفيات ونشاطات اقتصادية ذاتية توفّر الارتباط بالأرض على كل الأراضي اللبنانية، ففي ظل عدم التكافؤ بين إسرائيل ولبنان لا بد من جعل أي مغامرة إسرائيلية مكلفة للغاية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وأخلاقياً ومعنوياً، كما حصل في الحرب الأخيرة، وأكثر. والسياسات الأمنيّة والاقتصادية والعمرانية تعني ضرورة تحويل لبنان إلى مجتمع مواجه ومقاوم. ومن الطبيعي أن تعارض قوى لبنانية ذلك الطرح لأنها تستفيد من التركيبة الطائفية المذهبية، ومن اقتصاد ريعي يأتي من العمق العربي، كما سيتبين في مقطع لاحق[٥].

(٣) إن غياب الدولة تاريخياً عن القيام بواجبها الأساسي في حماية الوطن والمواطن تعود إلى عدة عوامل، منها سياسية ومنها اقتصادية، فالعامل السياسي مرتبط بالبنية السياسية الهشة التي لم تحسم منذ الاستقلال، وهو: من هو العدو؟ وبالتالي ما هي الإمكانيات المتوافرة لحماية الوطن والمواطن؟. لقد كانت الطروحات المعروفة بأن «قوة لبنان في ضعفه»، وأن الضمانات الخارجية هي التي تحمي لبنان، وأن لبنان قدره أن يكون محايداً في الصراع مع الكيان الصهيوني. أضف إلى ذلك عدم الرغبة في تحمّل أعباء الدفاع وبخاصة الدفاع الجوّي. أذكر في هذا السياق قضية صواريخ «الكروتال» الدفاعية في مطلع السبعينيات من القرن الماضي والتي تمّ غضّ النظر عنها بسبب الفضيحة التي رافقتها، وبسبب الضغوط الغربية لعدم وجوب تزويد لبنان بشبكة صواريخ دفاعية. ثمّ اندلعت الحرب الأهلية. والسؤال المطروح هو: هل يسمح للدولة اللبنانية ببناء شبكة دفاعية جويّة فاعلة؟ الجواب في أغلب الظن سيكون: لا! أما السبب الاقتصادي، فبالإضافة إلى الكلفة العالية التي لا تريد أن تتحملها النخب الحاكمة، فإن الانخراط في سياسة دفاعية جدية تعني إعادة النظر في العديد من الأمور، وبخاصة تلك التي تتعلق بالبنية الاقتصادية والدور الوظيفي للبنان كما تتصوره تلك النخب، فلبنان في نظرهم دولة خدمات، وليس دولة

---

(٥) حديث الدكتور ألبير منصور إلى تلفزيون المحطة الوطنية للإرسال إن. بي. إن. (NBN) في آب/ أغسطس ٢٠٠٦.

مواجهة، ويعود ذلك إلى التركيبة الطائفية وتقاسم المغانم التي تأتي من الخارج، وبخاصة من الدول العربية. والحقبة الماضية التي امتدت منذ أوائل التسعينيات حتى اغتيال الرئيس رفيق الحريري كانت مبنية على مراهنة (خاطئة في نظرنا) بأن السلام قادم إلى المنطقة، وأن دور لبنان الخدمات للدول العربية بعامة، والنفطية بخاصة، يتطلب سياسات اقتصادية تسهل الاستثمار العقاري والمالي على حساب القطاعات المنتجة، بل إن لبنان هو إحدى الحلقات لتدوير الريع المالي الناتج من الطفرة النفطية. واتبعت الحكومات المتتالية التي ترأسها الرئيس المغدور، وبمشاركة رئيس الوزراء الحالي وزير المالية آنذاك، وحاكم مصرف لبنان، ورعاية سورية، سياسات اقتراض من الداخل ومن الدول العربية النفطية، وفقاً لمعايير تتنافى مع المنطق الاقتصادي (أي الاقتراض على فترات قصيرة الأجل جداً لتمويل مشاريع طويلة المدى، وتثبيت سعر الصرف، ما أدى إلى تحويل المدخرات اللبنانية إلى نشاطات غير منتجة بسبب الفوائد العالية التي لا يبررها أي منطق اقتصادي) ـ كل ذلك أدّى إلى تراكم دين عام وصل إلى مستويات قياسية شلّ أي نشاط تنموي قبل ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. في كل حال، فإن ما جرى على هذا الصعيد كان «يتلاءم» مع النظام السياسي والاقتصادي المعمول به في لبنان منذ الاستقلال وحتى بعد الحرب الأهلية، الذي لم يلحظ في أي يوم رؤية سياسية للدفاع عن الوطن بشكل فعلي.

(٤) إن المعارضة لسياسة دفاعية تحمي لبنان بقدراته الذاتية ترتكز على الموقف العربي العام المسمى بـ «خيار السلام» الذي تمثّل بقرارَي القمة العربية عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢ في كل من القاهرة وبيروت. ولقد كان الردّ الإسرائيلي بمنتهى الوضوح عام ٢٠٠٢ عبر اجتياحه جنين والقيام بمجازر، بينما كانت القمة العربية منعقدة في فندق فينيسيا. كما إن طرح القوى المناهضة للسياسة الدفاعية لحزب اللّه بأن لبنان لا يمكنه أن يتحمّل بمفرده وزر الصراع العربي ـ الصهيوني مادامت «الجبهات» العربية هادئة، وذلك غمزاً من موقف سوريا ـ يشكّل ذلك الطرح ما يعتقدونه الرد على التشكيك بوطنية وعروبة كل من يناهض السياسة الدفاعية المقترحة من قبل حزب اللّه، وبالتالي يصوِّر أي طرح دفاعي بأنه غطاء لخدمة أطراف إقليمية كسوريا وإيران. ويدخل في ذلك القول الجديد عدم جواز القيام بـ «مغامرات غير محسوبة».

(٥) إن السياسة الدفاعية هي الخطوة الأولى لتحويل لبنان من دولة الحاجز إلى دولة قائمة بحد ذاتها (نترك موضوع الخطاب السياسي حول الدولة التي يريد بناءها اللبنانيون إلى مكان آخر في هذا البحث).

* * *

إذاً يمكن القول إن الاستراتيجية الدفاعية المطروحة تشكّل صيغة للدفاع عن لبنان في غياب دولة مركزية تقوم بدورها، كما إنها ثقافة شعبية متجذرة حول العداء المحقّ للكيان الصهيوني وما يمثّله من ظلم وتعدّ في نياته المعلنة والمبيّتة تجاه لبنان والقضية الفلسطينية. إن تلك الاستراتيجية هي التجسيد الصحيح لمقاومة فعلية ترسخ ثقافة تتنافى كلياً مع الطرح الفكري والثقافي للمشروع الأمريكي ـ الصهيوني، وبالتالي ما لم تحسم بشكل نهائي المعركة مع العدو الصهيوني سلباً أو إيجاباً، فلا بد من توقع جولة جديدة من الحروب والاعتداءات قد تأخذ طابعاً مماثلاً أو مختلفاً في الشكل والحجم عن المواجهة الأخيرة(٦). ولذلك فإن الجدل السياسي حول هوية لبنان ودوره في الصراع العربي ـ الصهيوني والمشاريع التي تعدّها الإدارة الأمريكية سيستمر، أقلّه إلى ما بعد تحديد دقيق وواقعي وموضوعي لموازين القوى الداخلية عبر انتخابات برلمانية جديدة قبل نهاية ولاية البرلمان الحالي. وفي اعتقادي أن الانتخابات المنشودة ستؤدي إلى تغيير بنية نفترض ضرورة إجرائها لـ «الأكثرية» و«الأقلية» في البرلمان الجديد، وستنتقل الأكثرية إلى قوى سياسية أكثر انسجاماً مع مقتضيات التحرير والدفاع عن الوطن والمواطن ومكافحة الفساد وبناء الدولة الحديثة التي تؤمنّ لمواطنيها التنمية والرفاهية. لذلك أعتقد أن الوحدة الوطنية ستصمد على الرغم من كل التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية وبخاصة أن المزاج الشعبي اللبناني لم يعد يحتمل أية طروح تؤدي إلى الانقسام والاحتقان الداخلي.

ب ـ بناء الدولة ومكافحة الفساد

الخطاب الثاني الذي يسود المشهد السياسي والذي يؤثر في تكوين وصمود الوحدة الوطنية هو «بناء الدولة الحديثة». وهذا الخطاب امتداد لقضية الهوية ودور لبنان العربي. فالمناهضون لحزب اللّه ولسلاحه يرددون مقولة إنه لا يمكن بناء دولة في ظل سلاح تملكه ميليشيا خاصة، وإن «المجتمع الدولي» أقّرّ مبدأ نزع سلاح المقاومة و«بسط سلطة الدولة» على كل الأراضي اللبنانية. ورموز «حركة ١٤ آذار»

---

(٦) هناك عدد كبير من المعلقين الأمريكيين والإسرائيليين يرفضون النتائج المادية والسياسية للحرب على لبنان، وبخاصة ما سمي بالإخفاق المخابراتي الأمريكي والإسرائيلي عن حزب اللّه. كما إن هناك ضرورة «تصحيح» صورة وهيبة الجيش الإسرائيلي بعد سوء أدائه في لبنان. انظر: Edward N. Luttwak, «Misreading the Lebanon War,» *Jerusalem Post*, 20/8/2006.

تلك المقالة هي نموذج ما يمكن قراءته في الصحف الإسرائيلية والأمريكية. انظر أيضاً: مداخلة طوني بلاكي، المحرر السياسي لصحيفة **واشنطن تايمز** اليمينية والصهيونية المواقف، في برنامج أسبوعي «مجموعة ماكلوكين» التي تجمع عدداً من المعلقين المرموقين الأمريكيين ذوي العلاقات الحميمة مع مصادر القرار في الإدارة الأمريكية.

يرددون عبر وسائل إعلامهم العديدة والمتنوعة تلك المقولات من دون التمعّن في أبعاد ذلك الكلام. الطريف في هذا الموضوع أن الأمريكيين الذين يسوّقون تلك المقولة يتجاهلون دستورهم الذي يسمح، بل يصون حقاً، حمل السلاح وتكوين الميليشيات[٧]، فتلك الميليشيات عديدة في الولايات المتحدة وترفض وصاية الدولة الاتحادية. فما هو مسموح في أمريكا محظور في لبنان، علماً أن المقاومة بالمفهوم السياسي اللبناني ليست ميليشيا!

لقد بات واضحاً أن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ كان الإشارة الأولى لزعزعة الوضع في لبنان للضغط على سوريا وجلب الكثير من المآسي للبنانيين[٨] تنفيذاً لسياسات دولية في المنطقة[٩]. ذلك القرار أعاد لبنان إلى محور الصراع الجيوستراتيجي في المنطقة بعد الحرب على العراق واحتلاله والتجاذبات المدمرّة. والمؤسف أن عدداً من السياسيين اللبنانيين لم ينتبهوا إلى ما يمكن أن يؤدي إليه من مآس على الطوائف التي يمثلونها[١٠]. وتنفيذ ذلك القرار قسرياً كان وراء العدوان الأخير الذي هو ليس إلا حلقة من سلسلة طويلة تريد من خلالها الإدارة الأمريكية إخضاع المنطقة بكاملها والقضاء على أي مفهوم للمعارضة والمقاومة لسياساتها.

في هذا السياق توجد ثقافة سياسية عند أغلب النخب الحاكمة والمعارضة في لبنان، وهي ثقافة القناصل التي تتيح لممثلي القوى الخارجية التدخل في الشؤون اللبنانية. وهذه الثقافة «عريقة»، تعود إلى عهدي القائمقامية والمتصرفية في لبنان في القرن التاسع عشر[١١]، وهي وليدة التركيبة الطائفية في لبنان. لست هنا في معرض سرد الوقائع التاريخية في لبنان، فهناك مؤلفات وأبحاث عديدة قيمّة لمن يريد التعمق في تلك المسألة، أذكر منها مؤلفات جورج قرم العديدة حول التركيبة الطائفية في لبنان وجذورها التاريخية وتداعياتها السياسية والاقتصادية والثقافية على المجتمع اللبناني وما آلت إليه من مآس ما زال لبنان يعيش نتائجها. تقضي تلك الثقافة بـ «شرعية» الاستقواء بقوى خارجية على الفرقاء الآخرين اللبنانيين، ما يتيح لممثلي تلك القوى التدخل في الشؤون اللبنانية وعلى حساب مصالح اللبنانيين[١٢]. أخلص

---

(٧) الملحق الثاني للدستور الأمريكي.

(٨) منها اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

(٩) Georges Corm, dans: *Le Monde*, 14/9/2004.

(١٠) انظر: Georges Corm, dans: *Le Revue du Liban* (12 novembre 2005).

(١١) Georges Corm, *Le Liban contemporain: Histoire et société*, cahiers libres, 2ème éd. (Paris: La Découverte, 2005).

(١٢) جورج قرم، «الخروج من واقع دولة الحاجز؟،» **لوموند**، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥.

إلى القول إن البنية السياسية اللبنانية المبنية على النظام الطائفي والمذهبي تغيّب المواطنة عند الفرد الطائفي، فيبدي ولاءه لطائفته قبل الولاء للوطن والدولة والقانون[١٣]. والغريب أن الذين يتكلمون عن بناء الدولة الحديثة هم رموز الكينونة الطائفية، ناهيك بأنهم كانوا شركاء أساسيين خلال الحقبة السابقة التي يسمونها اليوم حقبة «الوصاية السورية ونظام الأمن القمعي المشترك» (!!) وشركاء في ما رافقه من فساد وهدر لأموال الدولة لست بحاجة إلى سردها الآن، وبالتالي فإن الدعوة إلى بناء الدولة الحديثة تفقد الكثير من صدقيتها، فهي شبيهة بدعوة جورج بوش إلى الديمقراطية التي اطلعنا على نتائجها في العراق!

ويخشى أن يكون المقصود من الحديث عن بناء الدولة عند هؤلاء هو السلطة. والأخيرة ليست الدولة، بل من نتائجها ومعالمها. فالبنية السياسية اللبنانية الحالية تتكيف جيداً مع تقاسم السلطة بين أربابها من دون أن تهتم في بناء مؤسسات الدولة، بل العكس هو الصحيح، فالعائلات السياسية في لبنان (الحلف الثلاثي وتجمّع الوسط في أواخر الستينيات من القرن الماضي) بذلت جهداً ملحوظاً عبر التاريخ الحديث في تدمير تلك المؤسسات التي تمّ إنشاؤها في ولاية الرئيس الراحل فؤاد شهاب. والجدير بالذكر أنه تمّ القضاء على تلك المؤسسات تحت شعار مكافحة القمع الذي مارسه ضباط المكتب الثاني على حد زعمهم. ثم أتت الحرب الأهلية التي قضت على ما تبقّى من مؤسسات فاعلة. أما الحقبة التالية، بعد اتفاق الطائف فيمكن تسميتها بحقبة الدولة الموازية التي جرى فيها تقاسم الحصص السياسية والمنافع الاقتصادية بين ركائز تلك الحقبة وتفريغ ما تبقى من المؤسسات من مضمونها، ولم تكن تلك الركائز منزعجة آنذاك من التسوية (اتفاق الطائف) التي سمحت لحزب اللّه بحمل السلاح وعبء التحرير. واليوم نرى بعض رموز ١٤ آذار يُطالب بتفكيك ما تبقّى من النظام الأمني السوري ـ اللبناني المشترك لبناء «الدولة الحديثة» وتحقيق الإصلاح. الخطورة في ما جاء في هذا الطرح هو إعادة تحديد هوية العدو، فـ «زلة» اللسان لأحد رموزها بأن «إسرائيل ليست الآن العدو» تعبير عما تبيّته تلك الرموز. ويمكن في هذا السياق الرد على قوى ١٤ آذار بأنها هي أيضاً تشكل دولة ضمن الدولة وعلى حساب الدولة تماشياً مع إرث الحقبة السابقة. أما المقولة إن حزب اللّه هو دولة ضمن دولة، كما تشيعها الإدارة الأمريكية، فهي افتراء سافر. فحزب اللّه ليس دولة ضمن دولة، بل قوة تدعم الدولة عندما لا تستطيع الأخيرة القيام بواجبها. هذا

(١٣) Ziad Hafez, «Democracy in Lebanon: Myth or Reality?,» paper presented at: The National Press Club, Washington, DC, 23 August 2005, and «Sectarianism and Democracy in Lebanon,» René Moawad Foundation, Washington, DC, November 2002.

ما أقرّه الرئيس إميل لحود في أكثر من مناسبة، ومن هذه الزاوية نفهم شراسة الهجوم على شخصه من قبل رموز ١٤ آذار ومحاولات عزله من قبل الإدارتين الأمريكية والفرنسية، فليس هناك من دليل لتجاوز حزب اللّه الدولة اللبنانية. أما الكلام على «التفرد» بقرار الحرب، فهو باطل مادامت إسرائيل تنتهك يومياً السيادة اللبنانية. ورد حزب اللّه على تلك الخروقات هو للدفاع عن النفس وردع إسرائيل. الجميع يذكر كيف حاولت إسرائيل بدعم من الإدارة الأمريكية الحالية في الولاية الأولى لبوش التحكم بمياه نهر الوزاني، وأن الدولة الرسمية لم تقدم على شيء، فحزب اللّه هو الذي حسم القضية لمصلحة لبنان من دون انتقاص من صلاحية الدولة. ويمكن القول إن لبنان لم ينعم بالسيادة ولا بالرخاء الاقتصادي المتمثل في نجاح المواسم السياحية إلا بوجود حزب الله! فالقرارات الدولية لمصلحة لبنان كالقرار ٤٢٥ لم تنفذ تلقائياً، بل قسرياً بسبب ضربات حزب اللّه، أي بمعنى آخر، أعاد حزب اللّه الصدقية لقرارات الشرعية الدولية. فأين صحة الادعاء أن حزب اللّه دولة ضمن دولة؟

الطرف الوحيد الذي يتكلّم بجدية عن بناء الدولة وإن لم يشر بوضوح إلى خطة بنائها هو التيّار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون الذي يطالب بشدة بمكافحة الفساد. ومن الطبيعي أن تعارضه أطياف عديدة من «البيوت السياسية» وبخاصة أن العماد ميشال عون ليس من تلك «البيوت»! ولكن هل من الممكن بناء دولة حديثة ما دام لبنان دولة حاجز؟ والمقصود بدولة الحاجز هو الدولة الموجودة في منطقة تشهد صراعاً وتجاذباً جيوستراتيجياً بين دول وقوى إقليمية ودولية. وتتميز تلك الدولة بضعفها وعدم استقرارها وشرذمة بنيتها الاجتماعية، ما يجعلها فريسة للتدخلات الخارجية. والواقع اللبناني الطائفي المذهبي يساهم في إضعاف الدولة حيث كانت عبر التاريخ لكل طائفة «مرجعية» سياسية خارجية شجّعت على تفشي ثقافة القناصل المذكورة أعلاه، وبالتالي فإن النظام الطائفي يفرض «التوافق» بين الطوائف لتمكين وتفعيل الدولة، فيجعل سيادة تلك الدولة مشروطة بذلك التوافق الذي يهتز كلما شعرت طائفة بأنها «مغبونة» أو «محرومة» أو «محبطة» أو «خائفة» ـ تلك الشعارات التي حكمت الخطاب السياسي اللبناني منذ الاستقلال حتى الآن!

الخروج من دولة الحاجز يتطلب تغييرات جذرية في الثقافة السياسية الطائفية التي يعتّها الفساد. ذلك يعني أنه لا بد من تجاوز دولة الطوائف وإحلال دولة حقيقية ذات سيادة فعلية غير مرتبطة بـ «التوافق» المعهود وثقافة القناصل. يجب إعادة الطوائف إلى دورها الحقيقي كمجموعات روحية فقط، وليس كقاعدة النظام العام كما أقرّها المندوب السامي الفرنسي عام ١٩٣٦ بقرار إداري. لكن هذا نقاش قائم

بحد ذاته، ولم تتوافر حتى الآن الإرادة الحقيقية للقيادات اللبنانية وممثلي مجموعات المجتمع الأهلي لمعالجة جادة لتلك القضية. إن بناء الدولة الحديثة غير الطائفية يعيد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل تمكّن المحكوم من مساءلة الحاكم، وتجعل الأخير مسؤولاً عن المحكوم. غير أن أي حديث عن بناء الدولة لا بد من أن يواجه مسألة البنية الطائفية للمجتمع اللبناني وتداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ القوى السياسية في لبنان

المحور الثاني للبحث هو حول تداعيات الحرب على المشهد الداخلي في لبنان، وبخاصة على الوحدة الوطنية، إذ إنه يتناول القوى السياسية والمشاركة في الأزمة السياسية التي بدأت مع محاولة الانقلاب التي أطلقتها كل من الإدارة الأمريكية وفرنسا عبر القرار رقم ١٥٥٩. وكانت مأساة اغتيال الرئيس الحريري لتفسح المجال لتحقيق الانقلاب المطلوب، ألا وهو نقل لبنان من موقع الممانعة للمشاريع الأمريكية ـ الصهيونية إلى موقع المعبر الاستراتيجي للانقضاض على سوريا. والمميز لبعض هذه القوى، التغيير في الشعارات المطروحة وفقاً لمقتضيات المرحلة، بينما هناك في المقابل قوى ما زالت متمسكة بثوابتها ووضوح رؤيتها السياسية.

أ ـ القوى المتمسكة بثوابتها

هذه القوى تنقسم إلى أربعة أقسام بشكل عام وهي: قوى تحالف حزب اللّه وحركة أمل؛ ومنبر الوحدة الوطنية برئاسة د. سليم الحص ويضم شخصيات وقوى وتجمعات؛ واللقاء الوطني اللبناني برئاسة عمر كرامي، وعضوية سليمان فرنجية وعدد من الوزراء والنواب السابقين ذوي الاتجاهات الوطنية والقومية؛ والتيار الوطني الحرّ بزعامة العماد ميشال عون؛ ولقاء الأحزاب والشخصيات الوطنية؛ بالإضافة إلى أحزاب وقوى تعمل بشكل مستقل ولكن بالتنسيق مع هذه القوى والتيارات كلها، كالحزب الشيوعي اللبناني. وتتميز هذه القوى بميزتين: **الأولى** أن لديها وجوداً شعبياً ضمن الطوائف المنبثقة منها، كحزب اللّه وحركة أمل (شيعة) والتيار الوطني الحرّ وتيار المردة (موارنة مع وجود أرثوذكس)، و**الثانية** مزيج من الطوائف (سنة وموارنة وأرثوذكس ودروز). وجميع هذه القوى تتوافق على مواقف سياسية وطنية محددة يصعب إلصاقها بطائفة معينة، فالخطاب السياسي لهذه القوى يشمل جميع الطوائف، ويهدف إلى حدّ كبير إلى تحقيق وحدة وطنية حقيقية بعيدة عن التجاذبات المذهبية من دون أن تتنكر لمنبتها الأصلي. واللافت للنظر أن لهذه القوى تفاعلاتها على الأرض ساهمت، وما زالت تساهم، في تنفيس الاحتقان المذهبي الذي

تروّجه القوى المناهضة وتساهم في دعم الوحدة الوطنية الضرورية في معركة الصمود.

(١) تفاهم حزب اللّه والتيار الوطني الحرّ

لن أتناول دراسة تركيبة حزب اللّه وحركة أمل وحجم تمثيلهما الواسع والصلب لقاعدتهما الشيعة، قبل وخلال وبعد العدوان على لبنان. وكذلك لن أتناول التيار الوطني الحر وحجمه وتمثيله الواسع والصلب للمسيحيين بشكل عام لضيق المساحة المتاحة لي في هذا البحث، ولأنني لن آتي بجديد عما هو موثق ومنشور ومتداول عن تلك القوى. إن التركيز في هذا البحث هو على ما أعتبره أساسياً في التأثير في الوحدة الوطنية، وذلك يعني تقييم المواقف السياسية لهذه القوى للعدوان وتداعياته. إن مواقف حزب اللّه معروفة لا تستلزم أي إضافة إلى ما تمّ تحليله في الفقرات السابقة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى حركة أمل المتحالفة مع الحزب. ولا بد من التوقف على مدى صلابة ذلك التحالف الذي تجاوز الاعتبارات الانتخابية والمواقف الخاصة بكل من الطرفين، فتفويض الأمين العام لحزب اللّه الرئيس برّي معالجة التفاوض مع الحكومة اللبنانية ومع الوفود العربية والغربية وما يسمىّ بالمجتمع الدولي تدل على وعي أبعاد المرحلة من قبل الطرفين والحكمة في إدارة الصراع وتوزيع الأدوار.

القضية **الأولى** إن التفاهم الذي تمّ إعلانه بين قيادتي حزب اللّه والتيار الوطني الحر في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ هو من أهم الإنجازات السياسية التي حصلت على الساحة اللبنانية. صحيح أن التفاهم حصل قبل الحرب، إلا أنه ساهم قبل وخلال وبعد الحرب في امتصاص الشحن المذهبي الذي كان يراهن عليه العدو الإسرائيلي ومعه الإدارة الأمريكية، فأحد أهداف تدمير البنية التحتية كان تحريك التململ وإشعال نار الفتنة بين اللبنانيين. والتفاهم بين القوتين لا يعني بالضرورة موافقة التيار على كل ما يأتي به حزب اللّه، إلا أن الوعي السياسي الذي تحلّى به العماد عون لأبعاد المرحلة، والتصرف الإنساني والوطني الميداني لكوادر وقاعدة التيار الوطني الحر في استقبال وحضن تدفق النازحين من الضاحية الجنوبية لبيروت ومن مناطق القتال في الجنوب اللبناني، ساهما إلى حد كبير في ترسيخ العلاقة بينهما مع ما يمكن أن يرافقها من ملاحظات متبادلة إذا لزم. كما إن الانضباط اللافت للنظر لقاعدة حزب اللّه من النازحين وتصرفهم الحضاري في أماكن الضيافة ساهم إلى حد كبير في إبعاد شبح النفور من «الضيوف» القسريين، ما زاد الإعجاب بمدى تأثير حزب اللّه قيادة وكوادر في سلوك جماهيره.

القضية **الثانية** هي أن الحزب والتيار وضعا منهجية للتعاطي مع كل القضايا

العالقة والشائكة، وبالتالي باشرا في إنجاز خطاب سياسي مختلف يستند إلى المصلحة الوطنية قبل المصلحة الفئوية أو الحزبية. لذلك ستتحول قضيتا بناء الدولة ومكافحة الفساد إلى موضوع السجال السياسي في لبنان بدلاً من التضليل في قضايا هامشية لا تفيد البلد كقضية «البقايا الأمنية للنظام السوري» في لبنان. كما إن قضية سلاح حزب اللَّه تعالج بطريقة مختلفة عن طريق الحوار، وليس عن طريق التوتير والاستفزاز اللذين كثيراً ما يتطابقان مع الطرح الأمريكي ـ الصهيوني. هذه المنهجية في الظرف الحالي هي أفضل وسيلة لصيانة الوحدة الوطنية المستهدفة من قبل العدو الصهيوني والإدارة الأمريكية وأتباعهما.

القضية **الثالثة** هي أن القواعد الشعبية لكُلّ من حزب اللَّه وأمل والتيار الوطني الحرّ تمثل شرائح واسعة من المجتمع اللبناني. كما إن تلك القواعد على تواصل مستمر مع القوى الوطنية الأخرى، ما أوجد قاعدة جادة لاتّخاذ ـ إذا لزم الأمر ـ القرارات المصيرية. إن التفاهم القائم بين القوتين ليس موجهاً ضدّ أي طرف في لبنان، بل لمصلحة لبنان وفقاً لتصوراتهما وضدّ من يريد النيل من وحدة الوطن.

في هذا السياق لا بد من التوقف عند الكلام الذي يدور حول «فقدان» العماد عون شعبيته بعد الحرب، وبخاصة أن هناك من يعتبر علاقة التيار وما يمثله من قاعدة شعبية مع حزب اللَّه بأنها «غير طبيعية»[١٤]، فالموقف «التاريخي» أو «الطبيعي» لتلك القاعدة الشعبية في خانة مختلفة عن التي قادها إليها العماد عون. غير أن «الموقف التاريخي» المناهض للوجدان القومي أفرز ردود فعل عبرّ عنها المطران خضر في صحيفة **النهار** جاء فيها:

«في اللحظة التي فيها أكتب يبدو سلوك كل منا مرتبطاً بقراءته لإسرائيل أي بمعرفة قراءتها لنا أو عدم هذه المعرفة. أنت مع الصد للعدوان أو لست مع الصد. أنت مع الصد بأية وسيلة لأن مبتغاه أن يلغيك وأنت مع المهادنة لاعتقادك أنك إذا تهاونت مع إسرائيل يرتب لك السيد جورج بوش مكانة في الشرق الأوسط الجديد، فتتوهم إسرائيل أن تهاون لبنان إلى الأبد لأن بعضه تاجر مثلها أو متغربن مثلها وأنت في هذا أبله كلياً لأنك لا تشاء أن تفهم أنك إلى الأبد غُوِي (أي من الأمم) في اللاهوت اليهودي الذي من أنصاره من يؤمن ومن أنصاره من لا يؤمن. وأنت أبله لأنك لا تعلم أن اللاهوت إذا سقط يصبح سياسة والسياسة تصبح حرباً. وأنت عندما تتكلم جدياً عن نزع سلاح حزب اللَّه تتعمّق غباوتك أولاً لأن الدولة عاجزة عن

(١٤) انظر: انطون سعد، **الأخبار** (بيروت)، ١٧/ ٨/ ٢٠٠٦.

تسلّمه أو عن استعماله، وأن الدولة كانت تعرف أنها لن تتصدى يوماً لانعدام الطيران عندها وللتفاوت الرهيب بين جيشها وجيش العدو، ولمعرفتها بأن العديدين يرضون بدولة غير محصّنة ويتشدقون لفظياً بالاستقلال والسيادة لعلمهم بعجزنا. أنت إما تبتغي دولة أنت قادر على حمايتها، وإذا كنت عاجزاً عن ذلك فتتوقع أن تندرج في مشروع الشرق الأوسط الجديد يصير فيه بلدك منتجعاً للعرب ومعهم أصدقاء وصديقات من يهود وفلسطينيين. وهذا شرق أوسط جديد تبشّر به المسيحية المتصهينة التي يدين بها الفريق الذي حول جورج بوش، وهي معتقد يعني حقيقة الإمبريالية الأمريكية القديمة الجديدة التي أداتها إسرائيل، وهذه صيغة تعني عيش كيانات متلاقية بالتجارة الدولية وطرق مواصلات ومعلوماتية متطوّرة في إطار العولمة التي وإن بيّنت دراسات غسان سلامة أنها مشروع أمريكي تكون مقاولته في هذه المنطقة إسرائيل»[١٥].

ويضيف قائلاً: «يتحدثون عن انقسام في لبنان بعد هذه الحرب. هذا قائم اليوم ليس بين طائفة وطائفة ولكنه بين أهل الإذعان وأهل الرفض. أهل الرفض لا يدعون أنهم منقذو لبنان ولكنهم يساهمون في ذلك بصورة فعالة. أهل الإذعان يذهبون إلى ان الحل هو في يد الدولة وأنا قرأت هذا في كتب الحقوق لما كنت أتعاطاها. السؤال الحقيقي هو: هل في يد دولتنا قدرة أو وسائل؟ أو هل تقبل منها الولايات المتحدة لجم إسرائيل وكل الأدلة التي بين أيدينا تدل على ان هذه الحرب لم تقررها إسرائيل بلا مباركة أمريكا لحسابات لها خاصة قد تتجاوز بلدنا حتى تحقق مشاريع الشرق الأوسط ويطيع الناس جميعا الإمبريالية المتجددة»[١٦].

كلام المطران جورج خضر (من طائفة الروم الأرثوذكس) ومثله كلام المطران كلاّس (من طائفة الروم الكاثوليك) لا يختلف عن كلام حزب اللّه والتيار الوطني وعن ما أوردته في هذا البحث. ثم ان الاستطلاعات تدّل أن القاعدة الأساسية في التيار الوطني الحر متماسكة حول قياداتها، وإن كثر الكلام عند البعض عن ضرورة «تصحيح» المسار. صحيح أن هناك محاولات حثيثة للتشكيك بشعبية العماد عون بعد مواقفه وأنها ستستمرّ وقد تثمر، هنا أو هناك.. لكنها على المدى البعيد لن تضعف مواقفه ولا شعبيته، فالمعلومات المتوافرة لديّ ومصدرها مقربون من العماد وبعض المراقبين تفيد (ولو أنها غير موثقة رسمياً) بأن سياسة العماد عون في تفاهمه مع حزب اللّه صلبة نابعة من رؤيا تؤمن بالوحدة الوطنية وتعمل لها ولردع من يراهن على الفتنة.

---

(١٥) **النهار**: ١٩/٨/٢٠٠٦، و٢٦/٨/٢٠٠٦.

(١٦) المصدران نفسهما.

(٢) تيار «المردة»

لتيّار «المردة» وزعيمه النائب والوزير السابق سليمان فرنجية مكانة خاصة على الساحة اللبنانية. فهو يمثّل شريحة من اللبنانيين في شمال لبنان معروفة بمواقفها الثابتة تجاه القضايا العربية والعلاقة المميزة مع سوريا. والنائب والوزير السابق متحالف انتخابياً وسياسياً مع التيار الوطني الحر ويشكل قوة توازن جدية، وأحياناً متفوقة، مع القوات اللبنانية في منطقة الشمال. وسليمان فرنجية وريث إرث عريق لبيت سياسي لبناني تماثل مع المواقف الوطنية والقومية منذ الاستقلال. ومواقف الرئيس الراحل سليمان فرنجية من العدو الصهيوني كلفته غالياً بعائلته، فاغتيال نجله النائب طوني فرنجية والد سليمان مع زوجته وابنته كان بسبب مواقفه الناقضة لنهج التحالف مع إسرائيل. أما حفيد الرئيس الراحل فما زال متمسكاً بتراث الموقف العربي للعائلة والوحدة الوطنية ورفض الانخراط بالمشروع الأمريكي الصهيوني وذلك حرصاً على ما يعتبره مصلحة لبنان. كما إن إطلالات النائب والوزير السابق على اللبنانيين خلال السنتين الماضيتين أكدت ثبوت مواقفه على الرغم من الخسارة الانتخابية التي مني بها في انتخابات عام ٢٠٠٥ بسبب التحريض المذهبي والأموال التي أنفقت لإسقاطه انتخابياً. إلا أن فرز أصوات الناخبين كشف مدى صلابة القاعدة الانتخابية للنائب السابق سليمان فرنجية وهزالة قاعدة معارضيه. هذه المواقف لسليمان فرنجية الحفيد تشكل أحد صمامات الأمان في صيانة الوحدة الوطنية.

(٣) القوى الوطنية والأحزاب والتجمعات الشعبية والشخصيات الوطنية

الفئة الثالثة هي تلاقي الأحزاب الوطنية والقومية والتجمعات الشعبية على دعم المقاومة والدفاع عنها ورفض نزع سلاحها. لن أسترسل في البحث في تركيبتها وقوتها على الأرض لأنها موجودة منذ زمن طويل وصاحبة تاريخ نضالي لا داعي لتكراره هنا. غير أن «صدقية» بعض هذه القوى تأثرت بسبب بعض السلبيات الناجمة عن بعض جوانب علاقاتها بسوريا. ومع ذلك فقد استطاعت أن تصمد أمام العاصفة المعادية لسوريا خلال السنتين الماضيتين. ويلاحظ مثلاً أن الحزب الشيوعي اللبناني استعاد الكثير من مكانته الوطنية بعد الأزمات التي مرّ بها والانشقاقات التي استنزفته. وما زالت الأحزاب القومية العربية (الناصريون و«حزبا البعث») تتمتع بحضور شعبي معيّن وإن كان يقلّ عما كانت عليه عندما شكّلت هذه الأحزاب قاعدة جماهيرية أساسية للحركة الوطنية وللجبهة القومية خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

أريد أن أتوقف هنا عند الدور الصاعد والمهم للحركات الشعبية في بث الوعي الوطني والقومي ومكافحة الطروح المشبوهة. وتأتي هذه التجمعات الشعبية في سياق

تحوّل العمل السياسي في الوطن العربي من الإطار الحزبي إلى إطار العلاقات الشبكية وذلك تمشياً مع التطورات التي تحصل في العالم من تراجع عام في العمل السياسي الحزبي. هذه المجموعات تعمل على الساحة اللبنانية منذ أكثر من ثلاثين سنة وأصبح لها حضور فعّال على الساحة السياسية اللبنانية وقد تكون في المستقبل القريب حاسمة في العمل السياسي اللبناني. فهي تشمل العمل التثقيفي كالمنتدى القومي العربي الذي يترأسه الدكتور محمد مجذوب والعمل السياسي الشعبي المباشر المتمثل بتجمع اللجان والروابط الشعبية وما أفرزته من تلاق عبر مخيمات ومهرجانات ولقاءات مختلفة ضمت مروحة واسعة من الشخصيات والقوى الوطنية عندما كانت معزولة سياسياً والتي ينسقها الأستاذ معن بشور الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي. وقد أثبتت تلك المجموعات فعاليتها بالرغم من إمكانياتها المادية المحدودة جداً خلال فترة السنتين الماضيتين في معالجة تداعيات اغتيال الرئيس رفيق الحريري عبر العمل على لجم الاحتقان المذهبي واسترجاع الرأي الشعبي إلى مواقف وطنية وقومية. فعلاقة تلك التجمعات مع كل الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية والصدقية التي تتمتع بها ساهمت بشكل هادئ في ضبط بعض الانحرافات التي كان يراهن عليها أرباب الفتن.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى مواقف بعض الشخصيات الوطنية المتكررة تجاه العدوان الإسرائيلي والخطاب السياسي للقوى المناهضة للمقاومة. وأخص مواقف الرئيس سليم الحص ولاسيما رسالته المفتوحة إلى الحكام العرب ورسالته إلى جورج بوش، وتصريحاته اليومية الجريئة، وقيادته تيار القوة الثالثة (منبر الوحدة الوطنية)، إضافة إلى كل المواقف التي عبّر فيها عن أصالة وإخلاص للمصلحة الوطنية والدفاع عن الثوابت القومية.

ب ـ قوى الأكثرية النيابية

تشمل هذه القوى حركة ١٤ آذار، كتيّار المستقبل، والحزب التقدمي الإشتراكي، والقوات اللبنانية، واليسار الديمقراطي اللبناني، وبعض شخصيات تجمّع قرنة شهوان، كالنائب بطرس حرب والنائبة نائلة معوض والنائب سمير فرنجية والنائب السابق نسيب لحود والنائب السابق فارس سعيد والسيد دوري شمعون. السمة الأساسية لهذه القوى أن شعاراتها السياسية تتغير وفقاً للظروف. صحيح أن هناك بعض الثوابت في الخطاب السياسي كالعداء لسوريا والتشكيك بحزب الله إلا أن بعضاً منهم أثبتوا مقدرة في التكيف مع الظروف وطرح شعارات متحركة إلى درجة تتناقض مع مواقف سابقة.

(١) تيار المستقبل والقاعدة السنّية

القوة الأساسية والعمود الفقري لقوى ١٤ آذار هي القاعدة السنّية التي يحاول تمثيلها تيار المستقبل بقيادة النائب سعد الحريري نجل الرئيس الراحل رفيق الحريري. النقطة الأساسية في هذا الموضوع هي العمل على الانتقال بالطائفة السنّية (وبخاصة سنّة بيروت) من موقعها التاريخي والطبيعي الحاضن والوعاء للوجدان القومي ونقلها إلى مواقع النظام العربي الرسمي. ومن أبرز موضوعات الصراع السياسي الإقليمي والدولي القائم قبل العدوان وبعد العدوان هو على سنّة لبنان بشكل عام، وسنّة بيروت بشكل خاص، فاتفاق الطائف أعطى موقعاً مميزاً للسنّة في لبنان، ولكن الثقل السياسي الجديد المكتسب كان على حساب الخطاب العربي وتحدياً للوجدان الوطني، فبعض النخب السياسية القومية أو اليسارية سابقاً أصبحت «تنظّر» في وسائل إعلام التيار لمشاريع الريع المالي والعقاري في لبنان وللخصخصة والشراكة الغربية والمجافية للثوابت الوطنية والقومية(١٧).

لقد استطاع الرئيس الراحل رفيق الحريري أن يعمّم رؤيته السياسية والاقتصادية عند القاعدة السنية البيروتية وذلك لعدة أسباب: **أولاً**، الإمكانيات المالية الضخمة التي يتمتع بها والدعم السعودي الذي مكنّه من تثبيت قاعدته السياسية عبر المشاريع الخيرية في بادئ الأمر وهذا أمر لا بد من الإقرار به. **ثانياً**، استطاع الرئيس الحريري أن يستفيد من ظرف تعب اللبنانيين بشكل عام والسنَّة بشكل خاص من أعباء الحرب فتمّ الترحيب بمن يقدّم مشاريع اقتصادية وتوظيف الناس سواء في لبنان أو المساعدة على الهجرة إلى دول الجزيرة العربية. **ثالثاً**، استطاع أن يبني شبكة علاقات سياسية واقتصادية عربية ودولية وظفها لمصلحة لبنان أو على الأقل لمصلحة الصورة للبنان التي كان يسوّقها بنجاح. **رابعاً**، استفاد من ظرف إقليمي ودولي يريد الاستقرار (خلافاً لما هو عليه الآن) فكانت الرعاية السورية والسعودية له تجسيداً للتفاهم بين المملكة وسوريا وذلك بموافقة أو مباركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كل هذه العوامل أعطت هالة كبيرة لرئيس وزراء سنّي عززّت الشعور عند السنَّة بأن «حقهم» وصل بعد «الغبن» الذي تحملوه طيلة الفترة الممتدة من الاستقلال حتى اتفاق الطائف. كما إن الطائفة السنّيَّة كانت تشعر بأنها مستهدفة في لبنان وفي الوطن العربي وبخاصة بعد اغتيال الرئيس رشيد كرامي ومفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد والشيخ صبحي الصالح. . . . الخ. من هنا يجب أن نفهم غضب السنَّة بعد اغتيال

---

(١٧) زياد الحافظ، «من ثقافة الهزيمة إلى ثقافة الثقة بالنفس،» **الآداب**، السنة ٥٤، الأعداد ٧-٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

الرئيس الحريري في أعقاب احتلال العراق وقمع الفلسطينيين في فلسطين المحتلة والشعور باضطهاد السنّة. لكن من جهة أخرى يجب الاعتراف أن الرئيس الراحل لم يحظ بإجماع حوله وحول سياساته، فمدينة مسقط رأسه صيدا رفضت لائحة مرشحيه لمجلس بلدية صيدا وذلك قبل اغتياله بفترة وجيزة كما إن الإقبال على انتخاب قائمة مرشحيه في بيروت لم يتجاوز نسبة بسيطة من الناخبين. وفي البقاع وطرابلس ما زال السنّة في خانة التيّار القومي العربي على الرغم من الإنفاق الكبير الذي بذله تيّار المستقبل خلال الانتخابات النيابية الماضية.

لذلك يأخذ التأثير في موقف السنّة أهمية كبيرة في ترسيخ أو زعزعة الوحدة الوطنية. وهنا السؤال المطروح هو «هل يستطيع النائب سعد الحريري الحفاظ على تلك القاعدة»؟ في هذه المرحلة ما زالت القاعدة السنيّة تتعاطف إلى حد ما مع آل الحريري من دون أن يعني ذلك إعطاء تيار المستقبل «كارت بلانش». الحشد الكبير الذي قاده تيّار المستقبل في مظاهرة ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ بعث أملاً كبيراً في نفوس اللبنانيين بعامة وأبناء بيروت بخاصة، فعلى ما يبدو أظهرت مختلف وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية أن شعار الوحدة الوطنية قد تحقق عندما رفع جميع المتظاهرين العلم اللبناني ونادوا بالسيادة والحرية والاستقلال. وكانت تلك المظاهرة المحطة الأولى لحملة ضخمة لتنفيذ الانقلاب السياسي. وجاءت مرحلة الإعداد لإجراء الانتخابات في موعدها وفقاً لإملاءات الموقف الدولي لتثير في نفوس قيادات تيّار المستقبل هاجس تحويل الانتخابات إلى استفتاء كبير لتأكيد إرث الشهيد رفيق الحريري. فالملصقات واللافتات وما نقلته وسائل الإعلام التابعة للتيّار والتي تتعاطف معه أعطت انطباعاً أن المطلوب من أبناء بيروت هو الإقدام بكثافة للتصديق على ما فرضته قيادات التيّار عليهم من تحالفات قالت عنها إنها تجسّد الوحدة الوطنية. أضف إلى ذلك آلة انتخابية هائلة لدى التيّار تتمتع بإمكانيات مالية وبشرية ومادية ضخمة لم تشهد بيروت مثيلاً لها، طحنت كل من تخيّل أنه بإمكانه أن يخرج عن الخط المرسوم.

لكن حساب الحقل لم يكن متطابقاً مع حساب البيدر إذ أتت النتائج لتدحض نظرية الاستفتاء وإن انتصرت قائمة التيّار، فكيف يمكن تفسير الإقبال الضعيف للناخبين عامة والهزيل في بعض أحياء العاصمة، غير أنه ليس بالاستفتاء المطلوب؟ فالسؤال المطروح هل كانت النتائج بمستوى ما بذل من مجهود وما رصد من إمكانيات؟ إن ذلك السؤال يجّر سؤالاً آخر: من هو المسؤول عن بهتان النتائج؟ فهل كانت الإدارة السياسية للحملة الانتخابية على المستوى المطلوب أو على الأقل على مقدرة من قراءة ما في نفوس أبناء بيروت؟ وهل يمكن اعتبار أن موجة العطف والوفاء التي عمّت أبناء بيروت تشكّل شيكاً على بياض لقيادة سياسية منقطعة عن مشاعر وتطلّعات أبناء

العاصمة؟ فهي ما زالت غاضبة على سوريا وتحمّلها مسؤولية اغتيال الرئيس الحريري. أما اليوم فابتعاد النائب سعد الحريري وأفراد عائلته عن لبنان لفترات طويلة وخاصة في الأيام الصعبة ربما أفقده شيئاً من تعاطف قاعدته، وأثار تساءل حلفائه حول التزامه العمل السياسي[١٨]. كما إن سلوك بعض نواب كتلته ومواقفهم أثارت تحفّظ تلك القاعدة ناهيك بمشاركة النائب غازي يوسف في تقديم «درع الصداقة» لممثل الإدارة الأمريكية في مجلس الأمن السفير جون بولتون ـ وهو أصرح وأشهر الداعمين للمصالح الصهيونية في مجلس الأمن ـ وما سبّبه من حرج لعدد كبير من أنصار آل الحريري. ولكن على الرغم من كل ذلك يجب عدم تقليل تأثير آل الحريري على الساحة السنيّة لما لديهم من إمكانيات مالية ودعم دولي ضخم (حتى الآن) تساهم في استمرار تيّار المستقبل في تعطيل مسار الوفاق الوطني على قاعدة التراث السياسي للطائفة السنيّة.

وهناك طرف آخر يحاول فرض وجوده وتمثيل القاعدة السنيّة ألا وهو مجموعة الفصائل السلفية التي تحالفت مع تيّار المستقبل خلال المعارك الانتخابية الماضية وكانت في موقع بيضة القبان في دائرة الشمال لمصلحة التيّار. لكن بوادر الانشقاق بين ركائز تلك المجموعات التي بدأت تظهر في ما بينها قد تقلل من أهميتها في العراك الداخلي وبخاصة أنها بدأت تبتعد نوعاً ما عن آل الحريري على الأقل في المرحلة الحالية. من جهة أخرى، أعلنت تلك القوى بشكل واضح دعمها للمقاومة ومن دون تحفظ، وبالتالي أفسدت مشاريع الفتنة بين السنّة والشيعة على الأقل في المدى القريب. ويجب ألا يغيب عن بال المراقبين والمحللين السياسيين أن مشاريع تلك الفتنة ما زالت موجودة أسوة بما يجري في العراق وتنفيذاً لخطط إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط على قاعدة التجمعات العرقية والدينية. ويجب عدم التقليل أيضاً من النجاح الذي حققته حركة حماس في فلسطين المحتلة وبعض الجماعات الإسلامية في مقاومة الاحتلال في العراق وحتى نجاح حزب اللّه لتنشيط الحركات الإسلامية في لبنان والوطن العربي في مجابهة العجز العربي الرسمي.

(٢) وليد جنبلاط

تبدو تصريحات النائب وليد جنبلاط متناقضة مع ما كان له من مواقف مساندة لسوريا والمقاومة، وناقضة للمشروع الأمريكي ـ الصهيوني. هذا التناقض في المواقف أثار تساؤلات عديدة حول صدقية سلوكه السياسي. وترى بعض الجهات أن فعاليته

(١٨) حديث وليد جنبلاط لإحدى الفضائيات العربية.

الأساسية وقدرته على توتير الأوضاع إنما هي مستمدّة من علاقته مع آل الحريري، ومن دعم بعض الجهات الخارجية المعروفة، بل اعتبرت أن هناك إبرازاً إعلامياً كبيراً لتصريحاته لم تحظ به سائر التيارات الأخرى، فهو فعلاً يخوض معركة سياسية بسلاح حليفه. وقضية النائب جنبلاط مع سوريا معروفة، ووتيرة التهجم على سوريا، والتشكيك بحزب اللّه، تدلان على ارتباك سياسي، وليس على قوة فعلية، فهو يبحث عن دور في معادلة معقّدة للغاية يعتقد أن لا مكان له فيها.

(٣) القوات اللبنانية وحزب الكتائب وقرنة شهوان

تشكل المجموعتان القسم المسيحي من الأكثرية النيابية في البرلمان اللبناني، وهي موجودة داخل مجلس الوزراء، علماً أن حجمها الشعبي بين المسيحيين ـ وبحسب نتائج الانتخابات الأخيرة ـ هو أقل بكثير مما توحيه المساحة الإعلامية المعطاة لمواقفهم. أظن أنّه تمّ اختزال مجموعة قرنة شهوان لمصلحة القوات اللبنانية اعتقاداً بتمكين القوات في مواجهة التيار الوطني الحرّ كبديل لتمثيل المسيحيين. ولا أدري إذا كان بإمكان القوات وما مثّلته في الحقبة الماضية أن تطمح إلى تمثيلهم.

ثانياً: التداعيات على الوضع الاقتصادي في لبنان

١ ـ تقدير الخسائر

يجمع المراقبون والمحللون الاقتصاديون على أن حجم الخسارة التي تكبّدها لبنان باهظة. فإضافة إلى الخسائر البشرية التي تجاوزت ألف قتيل و٣ آلاف جريح وما يقارب مليون نازح والتي لا يمكن وضع رقم مالي يوازيها، فإن قيمة الخسارة المباشرة والربح الفائت وكلفة بناء ما تهدم تقدر بمبلغ يراوح بين ٥ و٧ مليارات دولار[١٩] وفقاً لمصادر التقديرات المختلفة. في هذا السياق يجب أن نعترف أنه ما زال مبكراً تقديم تقديرات دقيقة وموثوقة بسبب حداثة الحرب وتوقفها مؤقتاً وبسبب التجاذبات السياسية التي تحكم تلك التقديرات كما أشارت وسائل الإعلام[٢٠]. كما إن منهجية تلك التقديرات وقاعدتها ما زالتا مجهولتين أو مشكوكاً بصدقيتهما. فبعض الأطراف السياسية من «الأكثرية» النيابية داخل الحكومة تسعى إلى تضخيم التقديرات سواء لأغراض سياسية أو لعقد صفقات إعمارية في ما بعد والاستفادة من الأموال الموعودة. ولكن على ما يبدو، فإن تقديرات الخسارة المادية حسب مصادر إسرائيلية

(١٩) **الأخبار**، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٢٠) انظر: **السفير**، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦، و**الأخبار**، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦.

تتوزع بين المباني والمؤسسات التجارية والصناعية بنسبة ٦٥ في المئة من الخسائر الإجمالية وبين البنى التحتية بنسبة ٣٥ في المئة[٢١]. وليس هناك من دراسة موثقة حتى الآن تخالف بشكل جوهري تلك النسب. أكتفي بالإشارة إلى ما جاء في تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي نقلته وكالة **فرنس برس** عن لسان الناطق باسم المنظمة جان فابر[٢٢]: إن حجم الخسارة كما تقدره مصادر رسمية لبنانية قارب ٦,٣ مليارات دولار بما فيها تدمير ١٥ ألف وحدة سكنية و٨٠ جسراً و٩٤ طريقاً أي ما يوازي ربع شبكات الطرق في لبنان على حد تعبيره. ويضيف أن أكثر من ٣٥ ألف مسكن ومحل تجاري دمّرت تدميراً كاملاً خلال الحرب. . إضافةً إلى ذلك تراكم الدين العام الذي حقق مستويات قياسية قد يعيق القدرة على استدانة إضافية ويربك اجتذاب الاستثمارات لتمويل المشاريع الإعمارية.

أما التأثير في قطاع الخدمات والأسواق المالية فما زال في حكم التكهنات. وحسب مجلة **الايكونومست** *(Economist)* البريطانية أن العجز في الموازنة لعام ٢٠٠٦ سيرتفع إلى ٣,٢ مليارات دولار ليبلغ ١٦ في المئة من الناتج المحلي[٢٣]. أما الليرة اللبنانية فتعرضت لبعض الضغوط ما دفع المصرف المركزي إلى السحب من احتياطيّه لضمان استقرارها. لكن الوديعتين السعودية والكويتية عززتا موقع مصرف لبنان في المحافظة على الاستقرار النقدي. ونجح القطاع المصرفي والمصرف المركزي في احتواء قسوة الضغوط المالية والنقدية التي تمثلت في تحويلات من الليرة إلى الدولار (أقل من ملياري دولار) وتمثلت بخروج قسم كبير منها إلى فروع الجهاز المصرفي اللبناني في الخارج (٣٧ في المئة) وإلى المصارف الأجنبية (٦٣ في المئة). وهذه مبالغ مقبولة نسبياً مقارنة بنوع الحرب وبحجم الأضرار والخراب والدمار التي سببتها[٢٤].

٢ ـ إشكالية إعادة الإعمار: الأزمة البنيوية

لن أفاجئ أحداً إذا ما قلت إن بعض قطاعات الاقتصاد اللبناني قد تتعرض إلى انكماش بنسبة عالية[٢٥] وان الاقتصاد عموماً سيشكو من هجرة أوسع للكفاءات[٢٦] وزيادة بنسبة عالية في البطالة وإن كانت ظرفية، وإلى تردّي الأحوال المعيشية، فإذا

---

(٢١) «العدوان الإسرائيلي على لبنان: خسائر الجانبين،» **يديعوت أحرونوت**، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢٢) Jean Fabre, «Lebanon's Development «Annihilated»: UN.» <http://news.yahoo.com/s/afp/20060822>.

(٢٣) *Economist* (23 August 2006).

(٢٤) عدنان الحاج، «لبنان يواجه النزف الشامل من الإنسان إلى الاقتصاد،» **السفير**، ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢٥) *Economist* (23 August 2006).

(٢٦) عدنان الحاج، «تزايد البطالة والهجرة. . . أخطر نتائج العدوان،» **السفير**، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦.

كان الوضع الاقتصادي قبل ١٢ تموز/ يوليو سيئاً للغاية فإن الوضع الآن هو أسوأ بكثير. لن أسترسل في ترداد معالم الخسارة التي قد تُعوَّض في وقت عاجل أم آجل، فالقضية حسب وجهة نظري في مكان آخر. القضية ليست في إحضار الأموال ولا في وضع الآليات لتنفيذ خطط إعادة الأعمار ولا مع من وكيف، وإن كانت في منتهى الأهمية. قضية إعادة إعمار لبنان (مرة أخرى؟!) هي قضية سياسية بامتياز أولاً وأخيراً. صحيح أن هناك أولويات ملحّة كعودة النازحين إلى منازلهم سواء في الضاحية الجنوبية أو في الجنوب وما يستلزم من ترميم المنازل أو إعادة بنائها وإعادة تشغيل المرافق والخدمات العامة وهذا ما يتولاه قدر الإمكان حزب اللّه بينما الحكومة منشغلة في نزاعات داخلية حول مرجعية الإعمار وتقدير الكلفة وتوزيع الحصص كما كان يحصل خلال زمن «الوصاية السورية». لكن في آخر المطاف لا بد من التوقف عند إشكالية إعادة بناء لبنان.

في هذا السياق أعتقد أن مشروعين سياسيين اقتصاديين سيتنافسان أو سيُطرحان على طاولة البحث عاجلاً أم آجلاً. المشروع الأول هو إعادة البناء والعودة إلى بنية اقتصادية لما قبل الحرب، أي بمعنى آخر، استكمال ما قام به الرئيس الراحل رفيق الحريري والخلفية السياسية الاقتصادية لذلك المشروع مع بعض التعديلات التي تخفف من إهمال الناحية الاجتماعية لتلك الرؤية، فطبيعة النظام الاقتصادي المتبع حتى الآن هي النظام الليبرالي بشكل عام والمستند إلى قطاع خدماتي مبني على توزيع الريع الداخلي والخارجي، ما يشجع نظام المحاصصة بين الفئات الحاكمة، ويعفي القائمين على أمور الدولة من المساءلة. والفساد أصبح شريعة التعاطي والمعطِّل لقيام الدولة بمسؤولياتها. أما المشروع الثاني فهو إعادة إعمار لبنان على قاعدة أن لبنان دولة مواجهة مادامت إسرائيل مستمرة في أطماعها التوسعية وفي اعتداءاتها على لبنان.

وإذا أردنا تشخيص الأزمة البنيوية التي حالت دون نمو متوازن في لبنان فهي:

أولاً: التركيبة الطائفية والمذهبية للمجتمع اللبناني التي ذكرت نتائجها في إنشاء دولة الحاجز وتعميم ثقافة القناصل كمحصلة تاريخية للمرجعيات السياسية الخارجية للطوائف والمذاهب.

ثانياً: موقع لبنان «المسلوخ أصلاً من امتداده السوري»[٢٧] والمتكون في ظروف تاريخية معروفة وما نتج من صراعات داخلية منذ ما قبل الاستقلال وحتى هذه اللحظة.

---

(٢٧) عبد الكريم الخليل، «من داخل النظام: مشروع لتفعيل العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا،» ص ٣٣، ورقة أعدت في أيار/ مايو ٢٠٠١ وجرت مواءمتها في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ ووضعت قيد تداول عدد محدود جداً من الشخصيات التي يفترض أنها معنية بتطوير وإصلاح نظام العلاقات اللبنانية ـ السورية.

ثالثاً: إنشاء لبنان ضمن نظام يقوم في الجوهر على التمييز بين «الفئات» وامتياز بعضها على حساب البعض الآخر «الأمر الذي جعل هذا الاقتصاد، ويجعله بشكل عام، اقتصاداً غير ممركز في الداخل، منكشفاً دائماً على الخارج، ويكاد أن يكون صاحب المرتبة الأولى بين الدول في اعتماده على البعد الخارجي»[٢٨].

هذه العوامل (وهي على سبيل المثال وليس الحصر) جعلت من الاقتصاد اللبناني عبارة «عن مجموعات من الموارد المتفرقة من نشاطات متنوعة في فروع مختلفة جعلته مجموعة من الجزر الصغيرة المبعثرة»[٢٩]. وقد حال هذا التبعثر في مصادر الموارد الداخلية وفي الانتماءات الطائفية والمناطقية دون قيام بنية اقتصادية تقود إلى إقامة مؤسسات كبيرة على الرغم من بعض المحاولات التي قامت بها أطراف خارجة عن «أهل البيت» لمركزة النشاطات، سرعان ما قام أرباب «أهل البيت» بإجهاضها. هكذا يجب قراءة تجربة يوسف بيدس في بنك «أنترا»، وهكذا يجب فهم إجهاض دولة المؤسسات بتحالف البيوت السياسية على إفشال الإصلاحات التي باشر بها الرئيس الراحل فؤاد شهاب بعد قراءة ودرس عميق قامت به بعثة «إرفد» عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩.

وهكذا تكتمل الحلقة التي بدأتها في هذا البحث ـ أي لا داعيَ للتحدث عن أي إصلاح سياسي واقتصادي ما لم تحسم قضية دور لبنان في المواجهة. ومادامت القوى السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية لم تباشر جدياً في بحث هذا الموضوع، فلا جدوى من القيام بأي تكهن حول مستقبل لبنان الاقتصادي الذي سيستمر في تعرضه للهزات السياسية والأمنية وما يرافق ذلك من عدم استقرار وتفشّي الإحباط، إن لم نقل اليأس، عند الشباب اللبنانيين الذين سيضعون في سلّم أولوياتهم الهجرة إلى الخارج.

لكن بين المشروعين حلول قد تتفادى إلى فترة ما مسألة حسم الأزمة البنيوية. يتداول بعض الخبراء الاقتصاديين المسيّسين ضرورة إقرار ميثاق لإعادة الأعمار يمهّد الطريق إلى إصلاح البنية النظامية بشكل هادئ ومقبول مستند إلى المبادئ التالية[٣٠]:

أولاً: إن إعادة الإعمار يرافقها إصلاح سياسي ينتج من قانون انتخابي جديد يؤمّن التمثيل الحقيقي لجميع اللبنانيين استناداً من لامركزية إدارية واقتصادية ومالية تمكّن من إحداث التنمية الديمقراطية المحلية.

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٠) جورج قرم ومجموعة من الخبراء أرسلوا لي مسوّدة المشروع للنقاش في تموز/يوليو ٢٠٠٦.

ثانياً: إن إعادة الإعمار يجب أن تتمّ وفقاً لأهداف اقتصادية ومالية واجتماعية واضحة وآليات للتنفيذ فاعلة ومعبئة لطاقات المجتمع المدني ولكفاءات اللبنانيين.

ثالثاً: إن الهدف الاستراتيجي للعملية هو تصحيح اللاتوازن المعهود في الاقتصاد اللبناني عبر تعزيز القطاعات المنتجة وتنمية كل المناطق والقطاعات الزراعية والحرفية والسياحية.

رابعاً: إن مهمة إعادة الإعمار لها أبعاد تنموية وإنمائية عبر تعبئة الطاقات البشرية اللبنانية واستثمار الموارد المائية والقدرات الزراعية الغذائية واستثمار الإمكانيات المصدرة للسلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية تماشياً مع مقتضيات التنافس الدولي.

ووضع أصحاب مشروع الميثاق ما يشبه «خريطة طريق» تنفيذاً لتلك الأهداف والمبادئ، تتلخص في تشجيع الصناعات المحلية وإعطاء الأولوية في المناقصات الوطنية للمنتوج الوطني والخبرات اللبنانية. كما هناك دعوة صريحة للشباب الجامعي إلى المساهمة المباشرة في عملية الإعمار. ويدعو مشروع الميثاق إلى إلغاء الصفة الاحتكارية في رقابة المشاريع لمجلس الإعمار لتمكين تطوير آليات التمويل المؤسسية في البلديات. لن أسترسل في هذا الموضوع، فهو يبقى ضمن إطار التمنيات لمن لا يريد حسم مسألة القضايا الأساسية المذكورة في المقطع السابق.

٣ ـ قضية التمويل

قضية تمويل إعادة إعمار لبنان مرشحة لأن تكون محور صراع سياسي دولي وإقليمي للسيطرة أو التأثير في القرار السياسي اللبناني. فالإدارة الأمريكية تنظر بكثير من الارتياب إلى مباشرة حزب اللّه في تمكين النازحين من العودة إلى ديارهم والسكن وتعويض الأثاث المفقود بسبب القصف والدمار وإمدادهم بأموال للإيجار بينما يتمّ ترميم أو إعادة بناء المنازل المدمرة. كما إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الجزيرة العربية النفطية ومؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي ستحاول عرض الأموال لإعادة البناء وذلك لردع ما يتصورونه من نفوذ متزايد للجمهورية الإسلامية في إيران. هذا وقد تناقلت وسائل الإعلام اللبنانية والعربية والدولية أرقاماً لمساهمات محتملة لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والولايات المتحدة. كما إن مؤتمر روما قرر دعوة الدول المانحة لدعم لبنان في مرحلة ما بعد الحرب. ويجب أيضاً ذكر ما قدّمه أمير دولة قطر خلال زيارته الأخيرة للبنان من مساعدات لإعادة البناء. من جهة أخرى، يبدو أن القطاع المصرفي اللبناني سيساهم في تمويل المشاريع التي ستقوم بها الدولة بالرغم من تفاقم الدين

العام الذي سيتطلب إعادة هيكلة شاملة. وأخيراً، هناك مساهمات فردية لمتموّلين لبنانيين لإعادة بناء وترميم بعض المنشآت والبنى التحتية التي دمرتها الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة. إذا ليس هناك من تخوّفٍ ما حول إمكانية تمويل إعادة الإعمار.

المشكلة تكمن في الشروط التي سترافق عروض التمويل الدولية والإقليمية التي قد تساهم في تفاقم المشكلة السياسية الداخلية في لبنان على الأقل في أجواء الاهتراء السائدة. وليس من الواضح الآن كيف ستتعامل الحكومة الحالية أو حتى «حكومة اتحاد وطني» إذا ما تشكلت مع الإملاءات السياسية المرتقبة المتلازمة مع عروض التمويل. يجب توقع المزيد من الضغوط لإجراء ما يسمّى بـ «إصلاحات» اقتصادية وفقاً لتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول «المانحة»، وبالتالي الإعداد لمواجهة ما لا يتناسب منها مع آفاق مشروع البناء السياسي والاجتماعي للوطن.

ثالثاً: الأمن الوطني اللبناني ومستقبل المقاومة

إن الأمن الوطني اللبناني جزء أساسي من الحوار السياسي القائم منذ ما قبل ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وهو مرشح لأن يصبح الشأن الطاغي في مرحلة ما بعد الحرب. لقد أشرت بشكل مفصّل في القسم الأول من هذا البحث إلى جوهر النقاش السياسي الذي ينعكس على الواقع الأمني اللبناني ومنه مستقبل المقاومة. وأعتقد أنه من المبكر جداً التكهن بما ستؤول إليه الأمور بسبب التعقيدات العائدة إلى الواقع السياسي اللبناني والأجواء السياسية الدولية المتقلبة.

إن متابعة الساحتين الأمريكية والإسرائيلية تشير بوضوح إلى عدم رضا كل من الإدارة الأمريكية والقيادة الصهيونية عن النتائج الميدانية للعدوان وضعف أوراقها وبالتالي تسعيان إلى تغطية الفشل بمحاولة تحقيق ما لم يتمّ إنجازه عسكرياً بالطرق الدبلوماسية. وبالتالي فالواقع الهش لـ «الهدنة» التي جاء بها قرار مجلس الأمن ١٧٠١ مرشح لإبقاء الوضع اللبناني في حالة من الإرباك، أقلّه لخدمة الحسابات الداخلية في إسرائيل، علماً أن مغامرة جديدة قريبة مستبعدة ما لم يتمّ تقييم تداعيات التقصير في أداء الجيش الإسرائيلي قيادة وأنفاراً وحتى القيادات السياسية. صحيح أن هيبة الجيش الإسرائيلي وهالته الردعية اهتزّت، ما يشكّل من خطر وجودي على الكيان الصهيوني، إلاّ أن مقومات قيامه بعملية واسعة في المدى المنظور ما زالت بعيدة على الرغم من التحرشات والاستفزازات اليومية التي يقوم بها في الجنوب اللبناني والتهديدات المتكررة بخطف وبقتل قيادات حزب الله[٣١]. أما انضباط حزب اللّه

(٣١) حلمي موسى، «إسرائيل تجدد تهديداتها لنصر اللّه،» **السفير**، ٢٥/٨/٢٠٠٦.

والتزامه قرار وقف العمليات العسكرية وقرارات الحكومة فيدلّ على ثقة بالنفس والاعتزاز بالنصر وبوعي مدى الإحباط والتخبط عند العدو الصهيوني، لذا لا داعي للرد وإتاحة الفرصة للعدو لتلميع صورته بالرخيص.

لذلك لجأت الإدارة الأمريكية إلى ممارسة شتى أنواع الضغوط الدولية والإقليمية لفرض واقع أمني سياسي في لبنان يخدم مصلحة المشروع الأمريكي الصهيوني. فقرار مجلس الأمن ١٧٠١ جوهره نزع سلاح المقاومة. أما صياغته فتتيح التفسيرات المختلفة لكل الأطراف المعنية بدءاً من الحكومة اللبنانية والمقاومة ومروراً بالولايات المتحدة وفرنسا وانتهاءً بإسرائيل، وهي ليست إلا حلقة من الصراع المرتقب حول السيطرة على لبنان سياسياً وأمنياً. والجدل الذي رافق تشكيل وصلاحيات قوى اليونيفيل والذي حسم من قبل الفرنسيين على ما يبدو عند كتابة هذه السطور بعد التدخل الفظّ للإدارة الأمريكية بالتلويح باستصدار قرار ثان من مجلس الأمن يفرض نزع سلاح حزب اللّه قسراً يعطي الانطباع بأن تطبيق القرار سيراوح بين منطق الأمن بالتوافق والتراضي الذي تتمناه وتسعى إليه فرنسا والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، وبين منطق الفرض القسري الذي تريده كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. هذا هو محور التجاذب والصراع السياسي في المدى المنظور إلى أن تأتي متغيرات دراماتيكية كالخروج القسري الأمريكي من العراق أو مغامرة أمريكية حمقاء (مرة أخرى!) ضدّ إيران أو تسخين الجبهة السورية الإسرائيلية لتحييد مفاعيل ذلك القرار أو انقلاب مثير في المشهد العربي. والدليل على ذلك التجاذب قول الرئيس الفرنسي في مؤتمره الصحافي في باريس برفقة المستشارة الألمانية **أنغيلا ميركل** «إن إرسال ١٥ ألف جندي إلى جنوب لبنان في إطار مهمة قوات الأمم المتحدة المعززة (يونيفيل) زائد عن الحاجة تماماً»[٣٢] ما يعني أن كل الأمور المتعلقة بحجم ومهام وقيادة تلك القوات ما زالت قيد الدرس والنقاش عند تحرير هذا البحث.

إن ما غاب في مداخلة الرئيس الفرنسي المتلفزة في ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ التي أعلن خلالها مضاعفة المساهمة الفرنسية في قوات اليونيفيل إلى ألفين هو التطرق إلى الحصار المفروض على لبنان بحراً وجواً[٣٣] وهو مرشح ليكون براً أيضاً إذا اضطرت سوريا إلى تنفيذ تهديدها بإقفال الحدود مع لبنان «نهائياً» في حال ركب الراغبون رأسهم

---

(٣٢) انظر موقع الجزيرة في ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦: <http://www.aljazeera.net/news>.

(٣٣) عاد الرئيس شيراك في اليوم التالي ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦ ليعلن عن ضرورة رفع الحصار عن لبنان وذلك لتعزيز مصداقيته لدى الأطراف اللبنانية.

وأصروا على نشر القوات الدولية على الحدود السورية اللبنانية. كما إن الرئيس الفرنسي تكلمّ بصراحة عن نزع سلاح الميليشيات (يقصد حزب الله) ولكن عبر «عملية لبنانية داخلية» من دون أن يحدد ما هو المقصود منها. وهذا التلميح يعود حسب المراقبين والمحللين السياسيين إلى خضوع شيراك لرأي الصقور في إدارته على حساب «الدبلوماسيين»[٣٤]، فعلى ما يبدو تجنح الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني إلى إبقاء الحصار على لبنان مفتوحاً إلى أن تلوح بوادر ملموسة لتجريد حزب اللّه من سلاحه أو وقف تزويده بالسلاح عبر سوريا وإبعاد حزب اللّه سياسياً إلى ما وراء الليطاني ـ أي منعه من المساهمة في إعادة إعمار الجنوب ومنعه بالتالي من تثبيت شعبيته ونفوذه السياسي. وعلى ما يبدو، فإن بعض تصريحات الرئيس السنيورة أوحت بأن مساهمة حزب اللّه ستكون مقتصرة على تزويد النازحين بما يكفيهم لشراء بعض الأثاث واستئجار المساكن.

ومن جهة أخرى، تسعى الإدارة الأمريكية لإحداث تغييرات جوهرية في عقيدة وتركيبة الجيش اللبناني الذي تراه «متفهماً أكثر من اللزوم» للمقاومة. كذلك غمز موفد الأمين العام للأمم المتحدة «تيري رود لارسن» من قناة الجيش وذلك في تصريحه عن ضرورة صبّ الجهود على تأهيل الدرك اللبناني بدلاً من الجيش. إن ما لم يقله لارسن علناً هو أن قوى الأمن الداخلي بما فيها الدرك هي «بأيدٍ أمينة» أي تحت نفوذ «الأكثريين» المناهضين لحزب الله! واسترسل لارسن في إطلاق تحذير من وجود فراغ أمني في الجنوب إن لم تنتشر القوات الدولية ما يعرّض الهدنة إلى الانهيار[٣٥]. هذا يعني أن انتشار الجيش اللبناني لا «يسدّ» الثغرة وأنه لن يقوم بتجريد سلاح حزب اللّه. في مطلق الأحوال فإن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من الضغوط على حزب اللّه والحكومة اللبنانية لتنفيذ الإملاءات الأمريكية والصهيونية.

الحلقة الضعيفة في هذا المجال هي الحكومة اللبنانية الحالية التي كانت رضخت للضغوط لولا صمود حزب اللّه والتأييد الشعبي الواسع من جميع شرائح المجتمع اللبناني. وليس القبول بتفتيش الطائرات والتدقيق في لوائح المسافرين من وإلى مطار بيروت الدولي من قبل أجهزة الأمن في عمّان وفقاً للمشيئة الإسرائيلية إلا تخلياً صارخاً عن سيادة لبنان ـ شعار «الأكثريين» الذي بات في مهبّ الريح مع التدخلات الأمريكية والدولية في الشؤون الداخلية، فإن حق الدفاع عن النفس وعن الوطن حق

---

(٣٤) بسام طيارة، «شيراك يستبق اجتماع بروكسل: القيادة لنا،» **الأخبار**، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٣٥) مواقف لارسن أثارت حفيظة بعض السياسيين الوطنيين كالرئيس حسين الحسيني الذي طلب استبدال لارسن.

مشروع، بل فرض عين على كل مواطن لبناني. هذا ما يقوله الشعب اللبناني وهذا ما تقوله بعض الرموز الروحية مثل المطران خضر والمطران كلاّس فكيف يمكن عندئذ الحكومة ورئيسها أن يخضعا للضغوط الخارجية؟

من جملة الضغوط التي سيتحملها لبنان والمقاومة ازدياد حدة التوّتر الأمني المحدود كبديل عن المواجهة الشاملة (Low Intensity Warfare)، فلا يجب استبعاد تجدد موجة الاغتيالات ضد شخصيات مناهضة لحزب اللّه وتحميله مسؤوليتها كما يجب توقّع استمرار إسرائيل في محاولاتها لاغتيال أمين عام حزب اللّه ومن يمكن من أعضاء قيادة الحزب. وهذه الاحتمالات يعززها اكتشاف شبكات تجسّس وتخريب قبل الحرب وخلالها تعمل لمصلحة إسرائيل وتأتمر بأمرها، ما يؤكد وجود ثُغَرٍ أمنية لم يتمّ القضاء عليها بشكل كامل. وفي هذا السياق لا يمكن تجاهل شبح الحرب الأهلية التي قد تطلّ برأسها القبيح، وإن أجمع اللبنانيون على رفض الانجرار في متاهات مدمرة، علماً أنه لم تتوافر حتى الآن العناصر المكونة للاقتتال الداخلي.

وأخيراً، إن مستقبل المقاومة هو رهن صمود قيادتها وكوادرها وقاعدتها، وقبل كل شيء الوحدة الوطنية والتأييد الشعبي الواسع. هذا الصمود يعزّزه استمرار الإدارة العقلانية والحكيمة للصراع القائم. فالوضوح في الرؤية عند قيادة الحزب تتجلّى بسلّم الأولويات التي يتبناها الحزب في مرحلة ما بعد القتال من خلال تصميمه على تأمين عودة النازحين إلى ديارهم وتعويضهم عن الخسائر التي أُلحقت بهم من جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية. إن الالتفات إلى معاناة المواطنين النازحين يعزز تلاحم القيادة والشعب. ولكن التركيز على واقع الصمود لا يعني أن الحزب متجاهل حقائق صموده ونتائجه وضعف الموقفين الأمريكي والإسرائيلي على الأرض. بل العكس فإن التركيز على الاهتمام بقاعدته الشعبية يدلّ على ثقة بالنفس كبيرة تغنيه عن الانجرار إلى معارك كلامية مع «الأكثريين» أو مع «المجتمع الدولي». فهذا يعني أن زمام المبادرة السياسية هي بيده، والحزب سيد أمره.

رابعاً: مشهد العلاقات الخارجية

العلاقات اللبنانية مع الأطراف الخارجية ستتحدد بفعل موازين القوى الداخلية. فإذا كانت الأطراف الخارجية تحدد علاقاتها مع لبنان وفقاً لمصالحها الاستراتيجية فإن المصالح اللبنانية التي يجب أن تتحكم بتلك العلاقات ما زالت موضوع نقاش وحوار داخلي لم يحسم بعد. وبالتالي فإن أيّ تصوّر لتلك العلاقات المبنية على موازين القوى الداخلية السائدة في لبنان قد يختلف إذا ما طرأ تطور أساسي عليها.

١ ـ العلاقات مع فرنسا

إن العلاقات اللبنانية مع أوروبا بعامة وفرنسا بخاصة مرشحة لتتأرجح بين المد والجذر ولاسيما أن الموقف الفرنسي في لبنان يمرّ بتحوّلات جذرية منذ السنوات الأربع الماضية، فبينما كانت فرنسا بشخص رئيسها جاك شيراك تعلن من على منبر البرلمان اللبناني عام ٢٠٠٢ أن سوريا عامل استقرار في المنطقة وفي لبنان بخاصة وأن خروج القوات السورية لن يحصل إلا بعد حلّ النزاع في منطقة الشرق الأوسط، إذا بالأمور تنقلب بشكل درامي عام ٢٠٠٤ عندما تبنّى الرئيس الفرنسي إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ في شهر أيلول/ سبتمبر من تلك السنة قاطعاً عندئذ العلاقة بشكل نهائي مع الرئيس إميل لحود. صحيح أن العلاقة بين الرجلين لم تكن على ما يرام، إلا أن العداء جاء من قبل الرئيس الفرنسي في عدة مناسبات لاستبعاد الرئيس اللبناني عن المشاركة في مؤتمر الفرنكوفونية. والجفاء بين الرجلين يعود ربما إلى تضامن الرئيس الفرنسي مع الرئيس الراحل رفيق الحريري في صراعه المزمن مع الرئيس لحود. وهناك من يحمّل تدهور تلك العلاقات إلى العلاقات «الخاصة» بين شيراك والحريري التي تثير نقاط استفهام عديدة. لكن ما يهمّ في هذا الموضوع هو أن الرئيس الفرنسي اختار فريقاً من اللبنانيين (ليسوا بالضرورة الأكثرية) وعلى حساب ربما أكثرية الشعب اللبناني، وبالتالي ساهم بشكل مباشر وسافر عبر تدخلات سفيره في لبنان في الشؤون السياسية في زرع بذور الفتنة وعدم الاستقرار في لبنان. والغريب في الأمر أن العلاقة التاريخية بين البلدين كان من المفروض أن تشكّل صمام أمان ضد الانزلاق بدلاً من الابتذال والغرق في مستنقع السياسة الداخلية في لبنان[٣٦]. كما كان على فرنسا أكثر من أي بلد آخر أن تعي مخاطر الانزلاق إلى اتخاذ المواقف المنحازة إلى فريق من اللبنانيين ضد الآخرين.

ولكن إذا تجاوزنا الإطار الشخصي للعلاقات بين الرئيس الفرنسي والرئيس الراحل رفيق الحريري ونظرنا إلى التغيرات التي طرأت على الموقف الفرنسي بشكل عام في مختلف قضايا الشرق الأوسط، نجد أن التحوّل في لبنان والانخراط مع فريق سياسي لبناني متحالف مع المواقف الأمريكية ليس إلا جزءاً من رؤية شاملة لفرنسا للمنطقة بعد الغزو الأمريكي واحتلاله العراق، وبعد تصاعد المقاومة العراقية ضد الاحتلال وتعثّر المشروع الأمريكي. هناك من يعتقد أن فرنسا أرادت أن «تصحح» موقفها المعارض لغزو العراق واحتلاله وما نتج من ذلك من تعثّر المصالح الفرنسية

---

(٣٦) رداً على سؤال في نيسان/ أبريل ١٩٩٦ «هل كبر لبنان إلى الحد الذي يستحق معه هذه المبالغة في مديحه من قبل رئيس فرنسا»، كان الجواب: «كلا.. الحقيقة أن فرنسا قد صغرت.!» (بالإذن من الأستاذ عبد الكريم الخليل).

في العراق حيث أقصيت عن المشاركة في مشاريع إعادة إعمار العراق. كما إن فشل السياسة الأمريكية في العراق لوّح بشبح الهزيمة وهذا ما لم تتحمله فرنسا كما صرّح بذلك شيراك في إحدى المناسبات. والخلاصة هي أن الغرب بشكل عام لن يقبل بأن تُهزم إحدى فصائله على يد العرب والمسلمين لما سيترتب على ذلك من نتائج تضّر بهيمنته وهالته وبمصالحه في المنطقة.

لذلك وجدنا الحكومة الفرنسية تراجع سياساتها في المنطقة وتتخلّى عن الإرث الديغولي الذي حكم السياسة الخارجية الفرنسية بعامة وفي منطقة الشرق الأوسط بخاصة. فكانت معركة الحجاب في المدارس الفرنسية (ما أدّى إلى خطف صحافيين فرنسيين في العراق احتجاجاً على موقف فرنسا في قضية الحجاب غير أنه تمّ إطلاق سراحهما في ما بعد) ومشروع القانون المقدّم من نوّاب الأكثرية الحاكمة في فرنسا يقضي بذكر «منافع» الحقبة الاستعمارية[٣٧]. أضف إلى ذلك منع محطة «المنار» من البث بحجة المواقف «اللاساميّة» المنسوبة إليها والملفقة لدغدغة شعور الجالية اليهودية الفرنسية المتعاطفة مع الكيان الصهيوني. كل ذلك يكاد يوحي بأن فرنسا تحنّ إلى ماضيها الاستعماري وتريد استرجاع نفوذها في لبنان كما كان في أيّام الانتداب. أما السلوك الفرنسي خلال الحرب فبات واضحاً أن موقف فرنسا أكثر انحيازاً من قبل إلى الموقف الأمريكي كما تبيّن من دورها في المشروع الأول لقرار مجلس الأمن. ولولا صمود المقاومة وما أنتجه الصمود من إحراج لأطراف في «الأكثرية» لما تجرأت الحكومة اللبنانية على الرفض القاطع للمشروع. فكان المشروع الثاني المدعوم عربياً والذي لم يلبّ طموحات الحكومة بل أنجز ما يشبه وقف العمليات العدائية والحالة السائدة اليوم.

أما على صعيد القضية الفلسطينية، فهناك تراجع كبير في مواقف فرنسا تجاهها بعد زيارة شارون لفرنسا عام ٢٠٠٥ تجلّى ذلك بسكوت فرنسا المطبق على المجازر التي ترتكب بحق الفلسطينيين في غزة. وفرنسا كانت من المبادرين إلى المطالبة بإطلاق سراح الجندي الفرنسي الإسرائيلي الذي أسرته حركة «حماس» متجاهلة آلاف المعتقلين الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية. كل ذلك يؤكد أن السياسة الفرنسية الحالية والمتقاربة من السياسة الأمريكية في المنطقة مرشحة للاستمرار وبخاصة أن المرشحين للرئاسة الفرنسية من داخل الأكثرية اليمينية الحاكمة أكثر التصاقاً بالمواقف الأطلسية وطروح الإدارة الأمريكية.

---

(٣٧) تمّ تجميد ذلك المشروع بعد موجة الانتقادات التي وجّهت إلى الحكومة والرئيس الفرنسي، لكن العبرة بالذهنية السائدة واضحة!

٢ ـ العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في لبنان كما في الشرق الأوسط محدود وتابع بخطوطه العريضة للسياسة الأمريكية بشكل عام مع التمايز الشكلي في بعض القضايا. صحيح أن مصالح أوروبا ستتناقض على المدى الطويل مع الولايات المتحدة إلا أن المناخ السائد حالياً في العلاقات لا يوحي بأي مجابهة جادة وبخاصة أن بريطانيا ما زالت منحازة كلياً إلى سياسات الولايات المتحدة ولها قدرة تعطيل أي مبادرة أوروبية لن ترضى عنها أمريكا. لكن الاتحاد الأوروبي مرشح ليلعب دوراً أكبر عبر مشاركة عدة دول في قوات اليونيفيل التي يتم تشكيلها كما إنه سيكون له دور في إعادة الإعمار سواء عبر التمويل أو عبر المساعدات التقنية للشركات التي ستقوم بالمهام.

٣ ـ العلاقات مع الولايات المتحدة

بات واضحاً أن للولايات المتحدة دوراً أساسياً على الساحة اللبنانية. والاهتمام الأمريكي في الشأن اللبناني ليس نابعاً من حرص الولايات المتحدة على مستقبل لبنان والحفاظ على وحدة أرضه واستقلاله وحتى على سيادته، بل مما يمكن أن يشكله لبنان من دعم لسياساتها في المنطقة وبخاصة ضد سوريا. (عند كتابة هذه السطور هناك حديث عن إمكانية استصدار قرار من مجلس الأمن ضد سوريا بسبب دعمها المقاومة وتسليحها). الإدارة الأمريكية الحالية تسعى إلى الضغط المباشر على الحكومة اللبنانية لجهة عزل حزب اللّه وفرض نزع سلاحه. وبالتالي فهي تؤيد استمرار الحصار الجويّ والبحري المفروض من إسرائيل على لبنان. والحالة قد تكون شبيهة لحالة مناطق الحظر التي فرضت على الشمال والجنوب في العراق قبل الاحتلال. وليس هناك من بإمكانه أن يمنع ذلك على الأقل في المدى المنظور. والأردن يشارك في هذا الحصار عبر توليه عملية مراقبة المسافرين من وإلى لبنان جوّاً. هذه المشاركة الأردنية في الحصار عبر عملية «التفتيش» هي انتقاص صريح من السيادة اللبنانية ولكن الحكومة اللبنانية ليست معنية على ما يبدو بهذا الانتقاص!

يتصرف السفير الأمريكي كمندوب سام غير متوّج ويتدخل بتفاصيل الشؤون اللبنانية وبخاصة في تركيبة قوى الأمن والجيّش ودوائر السلطة. كما أنه يساهم في عدم احترام المؤسسات الدستورية كتجاهله مقام رئاسة الجمهورية. فبات السفير ومن خلاله الإدارة الأمريكية الحالية طرفاً في النزاع الداخلي اللبناني، وهذا مؤشر آخر على «تحجيم» الولايات المتحدة العملاقة! ومن المستبعد أن تغيّر الإدارة الحالية مواقفها ما دام بوش في البيت الأبيض، فالعلاقات اللبنانية الأمريكية هي علاقات بين فريق

لبناني في الحكومة وبين الإدارة الأمريكية. وتبدو هذه الإدارة وكأنها غير مكترثة لتداعيات تدخلها في الشؤون الداخلية اللبنانية وبخاصة ما يمكن أن يسفر عنه من زعزعة الاستقرار الداخلي وزرع بذور الفتن المذهبية. لكن ما يقوّي موقف الإدارة وتدخلات سفيره القبول الرسمي لتلك التدخلات وعدم وجود مناعة وممانعة لسلوك ممثلها. فما زالت أطراف سياسية تراهن على «انتصار» السياسة الأمريكية في المنطقة. في الحقيقة يمكن فهم تهافت بعض هذه القوى على قراءة الموقف الأمريكي لأنها تعتمد على التصريحات التصعيدية والمتشددة للمسؤولين الأمريكيين. فلا عجب إذا قرأت هذه القوى مواقف المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون بولتون أو حتى رئيسته كوندوليزا رايس، واستنتجوا أن الولايات المتحدة جادة في دعمهم إلى أقصى الحدود في مواجهتهم لسوريا وللمقاومة في لبنان. لكن ما يغفل عن بال المراهنين على الولايات المتحدة هو أن المشاريع الأمريكية في المنطقة تتعثر يوماً بعد يوم وأن المأزق الذي وقعت الولايات المتحدة بسببه في العراق كشف عورتها السياسية وحتى العسكرية. فبات واضحاً للقاصي والداني أن طموحات الولايات المتحدة غير منسجمة مع إمكانياتها السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، وأن «قوتها الضاربة» في المنطقة كادت تنحصر في الكيان الصهيوني وبعض النخب السياسية في المنطقة العربية وبخاصة تلك التي اصطفّت في لبنان في معسكرها. أي بمعنى آخر، سـ «تقاتل» الولايات المتحدة حتى آخر نفر من المراهنين عليها ولن ترسل أسطولها السادس إلى شواطئ لبنان كما فعلت عام ١٩٥٨ وعام ١٩٨٢ [٣٨].

أما الكلام عن مساعدات أمريكية لإعادة إعمار ما دمّرته الطائرات والقنابل الأمريكية الصنع فهو من باب «الترقيع» ليس إلا، فالموقف في الإدارة والكونغرس الأمريكي يدعم بشكل مطلق إسرائيل.

٤ ـ العلاقات اللبنانية ـ العربية

يبدو الموقف العربي بشكل عام مؤيداً للموقف الأمريكي ومغطياً للعدوان الإسرائيلي كحملة تأديبية لـ «مغامرة» غير محسوبة. لكن صمود المقاومة أمام الآلة العسكرية الصهيونية أربك الحكومات العربية وأجبرها، ولو على مضض، على دعم موقف الحكومة اللبنانية في مجلس الأمن. طبعاً هناك بعض التمايز في مواقف تلك

(٣٨) للمزيد من التفاصيل عن تراجع المشروع الإمبراطوري، انظر: زياد الحافظ: «المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياساتها الخارجية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/ أغسطس ٢٠٠٦)، ص ٥٨-٩٧، و«تداعيات الحرب على العراق ومستجدات المشهد الاقتصادي الأمريكي،» محاضرة ألقيت في المنتدى القومي العربي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

الحكومات، إلا أنها ما زالت في خانة الإدارة الأمريكية. أما تداعيات الحرب على لبنان وصمود المقاومة فهما موضوع الأوراق الأخرى المقدمة في هذه الندوة، وبالتالي لن أسترسل في ذلك الموضوع. كل ما أريد قوله هو أن رياح التغيير بدأت تلوح في الأفق العربي ونحن نعيش ربما في مناخ مشابه لما أعقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

الدور البارز العربي في لبنان هو لثلاث دول بشكل رئيسي: سوريا، والمملكة العربية السعودية، ومصر، فعلاقة الجوار والثقل الاقتصادي والشعبي لهذه الدول تمكنها من لعب دور على الساحة اللبنانية. ولكن هذا لا يعني إقصاء دول أخرى كالكويت وقطر والإمارات، إلا أن التفاعل الأساسي السياسي هو للدول الثلاث المذكورة.

إن العلاقات بين لبنان وتلك الدول محكومة، كما ذكرت، بموازين القوى السياسية الداخلية في لبنان. بشكل عام فإن الدول تتعاطف أكثر مع فريق معين من اللبنانيين يتمثل بتيار المستقبل. أما القوى الأخرى كحزب اللّه والقوى والأحزاب والشخصيات الوطنية والتيار الوطني الحر فلا تحظى باهتمام تلك الدول. لكن صمود المقاومة فرض على معظم الدول إعادة النظر في مواقف عديدة بسبب التأييد الشعبي الواسع في الوطن العربي ـ من المحيط إلى الخليج ـ وتجاوز التباين المذهبي وإعلان وحدة الموقف القومي والديني.

أما في المدى المنظور فإن الدول النفطية مرشّحة لتساهم بشكل مكثّف في تمويل إعادة إعمار لبنان ليس لأسباب قومية بل من باب المصلحة الضيقة المتعلقة بأمن أنظمتها، فهي تخشى قبل كل شيء تصاعد النفوذ الإيراني على الساحة اللبنانية، ولذا لن تترك للجمهورية الإسلامية الفرصة للتفرد بإعادة التمويل التي تؤدي حكماً إلى تعاظم الدور الإيراني في المنطقة.

٥ ـ العلاقات اللبنانية ـ السورية

لأسباب عديدة ومعروفة تأخذ العلاقات اللبنانية السورية بعداً خاصاً في الظروف الراهنة وربما في المدى المنظور والبعيد. من الواضح أن العلاقات اللبنانية السورية الرسمية سيئة، فالأكثرية الحكومية والبرلمانية تكنّ العداء لسوريا، ولولا وجود قوى رادعة داخل مجلس الوزراء وعلى رأسها الرئيس إميل لحود ووزراء المقاومة وكتلة التنمية والتحرير لتحولت الحالة المتردية إلى حالة عدائية. ومسؤولية تردّي العلاقات يتحملها الطرفان اللبناني والسوري، فالطرف اللبناني يتجاهل الدور الإيجابي لسوريا في لبنان عبر المساهمة في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية وفرض الاستقرار وإعادة

بناء الجيش، كما يتجاهل استقبال النازحين الهاربين من العدوان الإسرائيلي على الرغم من الجفاء بين الحكومتين. من جهة أخرى، أساءت القيادة السورية في تقدير طرق تعاملها مع الفعاليات السياسية اللبنانية ومدى تداعيات انحراف سلوك بعض مسؤوليها الأمنيين العاملين في لبنان على طبيعة العلاقة بين البلدين. المهم الآن هو السؤال: كيف ينتهي ذلك الجفاء المدمّر للبلدين؟ هذا موضوع معقد جداً يستحق بحثاً مفصلاً ومنفصلاً عن البحث المعروض في هذه الورقة[٣٩]. لكن ما يمكن قوله هنا إن تصحيح العلاقات يتطلب جهوداً كثيفة من الطرفين وبشكل متوازٍ. ولكن من هو الطرف اللبناني الذي سيقوم بهذه الخطوة؟ أشك أن بمقدور الحكومة الحالية أن تقوم بتلك المهمة بسبب وجود أطراف لا تريد الحوار بل تسعى بصراحة إلى قلب النظام في سوريا. إضافة إلى الأطراف المحلية هناك مناخ دولي وبالأخص أمريكي سيعمل دائماً على ان يمنع أي عمل لترميم وتصحيح العلاقة بين البلدين. لقد استطاع المناخ الدولي والأطراف اللبنانية الموجودة في الأكثرية البرلمانية (وللأسف بمساعدة سوء تقدير القيادات السورية لطبيعة العلاقات مع لبنان) ترسيخ الجفاء بين البلدين.

الهدف المرحلي الأول الآن هو إعادة الحوار على أسس يتفق عليها الطرفان كتمهيد لإعادة الثقة. قد تتخلّل أجندة الحوار جلسات غسل القلوب وتنقية الأجواء. وهذا يتطلب تشكيل حكومة اتحاد وطني تتمثل فيها كل الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة اللبنانية. هذا ما يجب أن يحصل عاجلاً أم آجلاً. أما الخطوة الثانية فهي سلسلة قرارات تنفيذية تهدف إلى ملء الفراغ المؤسسي في الدولتين اللبنانية والسورية لتفعيل «اتفاقية الأخوّة والتنسيق والتعاون» الموقعة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩١. هذا يعني بالدرجة الأولى توسيع وتعميق وتطوير عمل المجلس الأعلى للعلاقات بهدف تسريع التفاعل وتوسيع العلاقات بين المعنيّين في البلدين وزيادة عدد المشاريع والنشاطات والمواقع المشتركة. هذا التحول من شأنه ربط عدد أكبر من الكوادر والكفاءات بروح العمل المشترك وإيجاد أرضية أوسع وأعمق وأسرع لمعالجة أكثر تكافؤاً للإشكالات التي تقوم بين البلدين. وأخيراً يمكن تتويج ذلك العمل بإنشاء شركة قابضة لمشاريع الاستثمار الإنمائي وجعل بيروت مدينة للإعلام اللبناني ـ السوري ـ العربي. هذه الإجراءات يجب أن يواكبها إنشاء أطر ومنتديات ومؤسسات لتفعيل العلاقات وتعميق التواصل والتفاعل بين مختلف القوى والمنظمات السياسية والمهنية والنقابية الثقافية والفنية والاجتماعية والإعلامية في كل من لبنان وسوريا[٤٠]. كما «يجب أن لا يمرّ

(٣٩) الخليل، «من داخل النظام: مشروع لتفعيل العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا،» ص ٤٦ ـ ٦٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٣.

أسبوع واحد إلا وتكون واحدة من عاصمتي البلدين ومدنهما وقراهما تعيش في أجواء حدث مشترك سياحي أو ثقافي أو اجتماعي أو اقتصادي أو حتى سياسي مع مؤتمر أو منتدى أو لقاء أو معرض أو مخيّم أو ندوة أو محاضرة عن جانب من الجوانب في حياة البلدين معاً وفي توجههما نحو التكامل في كل ميادين الحياة والبناء»[٤١].

لكن في المقابل فإن كل المجهودات مجمّدة إلى أن يحسم الطرف اللبناني أمره ويقرر **أولاً** فصل قضية التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري عن العلاقات الثنائية بين البلدين و**ثانياً** الرغبة في الاستمرار في نظام «العلاقات المميزة» مع سوريا. هذا رهن بالحوار الداخلي وإعادة التوازن بين التمثيل البرلماني والقوى السياسية الفاعلة.

٦ ـ العلاقات اللبنانية ـ الإيرانية

أعترف أنني لست خبيراً بالمشهد الإيراني ولكنني واثق من أن العلاقات اللبنانية الإيرانية ستشهد تطوراً مهماً من شأنه أن يوسع العلاقات بين البلدين التي كانت حتى الآن محصورة بفئة من اللبنانيين وأن ينشئ بينهما مصالح جديدة. هذا التطور سيأخذ شكلاً ملموساً عبر مشاركة الجمهورية الإسلامية في مشاريع إعادة الإعمار سواء على صعيد العلاقات الثنائية مع حزب اللّه أو مع الحكومة اللبنانية إذا ما برهنت الحكومة عن بعد نظر، فإدخال الورقة الإيرانية في محفظة الأوراق التفاوضية اللبنانية الرسمية سيدعم الموقف التفاوضي اللبناني مع الأطراف الدولية والعربية التي تريد إما إقصاء النفوذ الإيراني أو الحد منه، فالوجود الإيراني حقيقة واقعة على الساحة اللبنانية ولا بد من التعامل معه على هذا الأساس. كما إن توثيق العلاقات بين لبنان وإيران سيساهم في تطوير الحوار العربي ـ الإيراني وربما في دحر الاحتلال الأمريكي من العراق.

(٤١) المصدر نفسه.

المناقشات

١ ـ خير الدين حسيب

شكراً سيدي الرئيس،

من المفيد أن أذكر باختصار شديد كيف جاءت فكرة هذه الندوة. في أوائل شهر آب/ أغسطس الحالي كنا نعد لعدد أيلول/ سبتمبر من **المستقبل العربي** واتفقت اللجنة الاستشارية للمجلة على أن ثمة حاجة لافتتاحية تتناول موضوع الحرب. وكُلفت أنا بإعداد الافتتاحية، وأثناء إعدادي الافتتاحية وقبل أن يتم وقف إطلاق النار نشأت فكرة عقد ندوة لمناقشة هذا الموضوع باقتراح من الأخ الدكتور عبد الإله بلقزيز، وفي عطلة نهاية الأسبوع وقبل وقف العمليات العسكرية فرّغت نفسي لإعداد ما أصبح مخططاً كاملاً مع الأسماء لندوة حول الموضوع، واتفقنا على أن نبدأ بالدعوة إلى هذه الندوة بعد توقف القتال، وهذا ما حصل.

أما بالنسبة إلى الافتتاحية فقد وجدت أن لديّ وفرة من المعلومات والاتصالات التي رأيت من المفيد إخراجها بدراسة كخلفية لهذه الندوة، وقد انتهيت من إعداد هذه الدراسة يوم ٢٤ آب/ أغسطس ونشرت في عدد أيلول/ سبتمبر من **المستقبل العربي**. في تلك الدراسة وفي حدود المعلومات المتاحة لي كباحث أشرت إلى موقف بعض الأنظمة العربية مما حصل. ففي المجلة ذكرت الموقف السعودي وقلت إن مسؤولاً سعودياً كان صرح يوم ١٣/ ٧، اليوم الثاني للحرب، بأن «المملكة تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة التي تقوم عناصر داخل الدولة ومن وراء ظهرها ومن دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها ومن دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية»[(١)]. بعد ذلك صدر بيان مشترك

(١) انظر: خير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٢٦. وهذه الدراسة هي الفصل الأول من هذا الكتاب.

إثر زيارة الملك عبد اللّه الثاني ملك الأردن يوم ١٤/ ٧ إلى مصر واجتماعه إلى الرئيس حسني مبارك والبيان يكرر الأمر نفسه بشكل أو بآخر.

في ذلك الوقت لم تكن لديّ معلومات كباحث عن العلاقة بين هذه البيانات التي صدرت من السعودية ومصر والأردن والموقف الأمريكي، وهل كانت هذه الأنظمة العربية تنطق عن هوىً أم إنها وحي يوحى؟

كنت امتنعت عن التعليق على هذا الموضوع، كما تعمدت عدم الدخول في مناقشة موقف الحكومة اللبنانية الذي صدر من مجلس الوزراء، والذي قالت فيه «إنها لم تكن على معرفة مسبقة بما حصل وإنها لا تتبنى ما حصل». وبعد أن أُرسلت المجلة إلى المطبعة وبسبب انقطاع البريد وإغلاق المطار خلال تلك الفترة، وصلتني بعض المجلات والمصادر الأمريكية ومنها عددان من مجلة **نيوزويك**[٢] وأقرأ عليكم الترجمة العربية الحرفية للنص، وستكون تحت تصرف من يريد، وبالتالي ستساعد في المناقشة للإجابة عن التساؤل الذي كان في ذهني والذي لم أستطع أن أجيب عنه في الدراسة المنشورة في المستقبل العربي، هل هذه الأنظمة كانت تنطق عن هوىً أم إنها وحي يوحى؟

في عدد **نيوزويك**، يصف ريتشارد وولفي[٣] ـ وهو مراسل الـ سي.إن.إن (CNN) في البيت الأبيض ـ ما دار في أول اجتماع بعد اختطاف الجنديين وبدء العملية الجوية، ويقول إنه كان هناك اجتماع في البيت الأبيض في مكتب الرئيس بوش وبحضور وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ومستشار الأمن القومي هادلي، ويضيف وولفي:

«للغرض الآنّي، كان تركيزه (أي الرئيس بوش) على كسب دعم الأصدقاء من القادة العرب، وقد أجرى بوش ـ وإلى جانبه خطه الهاتفي الآمن (Secured Telephone) ـ «بروفة» على ما يحتاج لأن يقوله لكل من الملك الأردني عبد اللّه، والرئيس المصري حسني مبارك ورئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة. يقول بوش لهؤلاء القادة إنه يحاول أن يهدئ الوضع بتحذير إسرائيل أن لا تُسقط الحكومة الفتية في بيروت. ويشرح لهم ما يرى أنه مخاطر.

ثم يسترسل في وصف ما حصل في هذه «البروفة» التي يسمونها (Rehearsal) قبل أن يتصل بالقادة العرب، يقول في «البروفة»: «إن إيران تحاول أن تسيطر على

---

(٢) *Newsweek*: (31 July 2006), and (7 August 2006).

(٣) *Newsweek* (31 July 2006).

المنطقة، وإن إسرائيل قد تدمر حكومة بيروت، وسوريا قد تجتاح لبنان بحالة من الفوضى. مع ذلك فإن الهدف الرئيسي هو كسب اتفاقهم على أن الشرير هو حزب اللّه. وكل ما يحتاجه الأمر هو فرض ضغط على الرئيس السوري بشار الأسد الذي يؤيد الجماعات المتطرفة ـ ويقول (بوش) لهم (للقادة العرب المذكورين) «إن المجرم الحقيقي في هذه القضية هو الأجنحة المتشددة لكل من حماس وحزب الله».

بعد ذلك يضيف المراسل قائلاً:

تمضي المكالمات جيداً، يوافق القادة العرب الرئيس الذي كان ينصت إليهم بينما ينصت الحاضرون عبر سمّاعاتهم الهاتفية، وكان يتكلم معهم بوش ومسؤول الأمن القومي كل واحد عنده Phone Set ويسمع الحوار، وفي الختام يرفع مسؤول الأمن القومي إبهامه نحو الأعلى (علامة تحقيق الهدف) بينما تبتسم رايس.

هذا في اليوم الأول، بعد ذلك في عدد **نيوزويك** وبعد اجتماع روما الذي شارك فيه لبنان، يقول الكاتب مايكل هيرش (Michael Hirsh)[٤]:

«حتى البلدان القليلة التي أشارت هي (كوندي) وبوش إليهم كداعمين ـ مثل العربية السعودية ـ أصبحوا الآن ينتقدون بمرارة دور إسرائيل في الحرب». ويقول: «والسعوديون استشاطوا غضباً لأن واشنطن روّجت بيانهم الأولي الذي لام حزب اللّه واستخدمت الرياض لإضفاء الشرعية على الحملة الإسرائيلية الجوية».

لقد وجدت أن من المفيد أن تكون هذه المعلومات متاحة أمامكم حتى تُستكمل المناقشات وآسف إذا كنت قد أطلت، وشكراً.

٢ ـ توفيق الهندي

أود أن أبدأ مداخلتي انطلاقاً. مما قاله السيد حسن نصر اللّه عن أن لهذه الحرب وللانتصار الذي حققه حزب اللّه تداعيات استراتيجية سوف نشهد فصولها تباعاً.

فأول هذه التداعيات يكمن في اهتزاز النظام الدفاعي الذي يؤمِّنُ أمن إسرائيل كما اهتزاز دور إسرائيل في المنطقة كأداة أولى للسيطرة الغربية في المنطقة انطلاقاً من تفوّقها العسكري الكاسح .إن لهذين الاهتزازين نتائج سلبية على حركة الهجرة من وإلى إسرائيل، ما جعل شمعون بيريس يقول في بداية الحرب، وهو من قيادات إسرائيل التاريخية، إن إسرائيل تخوض معركة حياة أو موت. ربما في هذا القول كثير من المبالغة ولكنه يعكس إصابة إسرائيل إصابة بالغة وإن لم تكن في غاية الخطورة.

---

(٤) Michael Hirsh, in: *Newsweek* (7 August 2006).

كما إن حزب اللّه أعطى نموذجاً قتالياً ناجحاً (ما بين حرب العصابات والحرب النظامية) يمكن تعميمه في غير بلد وبالتالي أعطى أملاً للشعوب العربية والإسلامية في الانتصار على إسرائيل.

ثاني هذه التداعيات يكمن في ردم نسبي للهوّة التي تعمقت في المرحلة السابقة للحرب في العالمين العربي والإسلامي بين السنة والشيعة، حيث شاهدنا دعماً سنياً قيادياً ودينياً وجماهيرياً عارماً (من دون الأنظمة) للمقاومة الباسلة التي تلحق الهزائم بالعدو الإسرائيلي وتعيد العزة والكرامة للعرب والمسلمين. وبهذا الشكل تم تجاوز واقع أن المقاومين شيعة. ومن اللافت أن يهاجم الزرقاوي حزب اللّه بعنف قبل مقتله بأسبوع وأن يدعو الظواهري المسلمين إلى الجهاد لنصرة المقاومة الباسلة في بداية الحرب، وأن يكون لهذا النداء صدىً في غير بلد عربي ولاسيما في لبنان. وهكذا، تحوّل قائد المقاومة إلى عبد الناصر والخميني في آن معا»، ما قد يمكّنه من لعب دور مرجعي في المستقبل في معالجة هذه الخصومات في غير بلد عربي ومسلم ولاسيما في العراق.

ثالث هذه التداعيات يكمن في تنشيط الحركات الجهادية الإرهابية وغير الإرهابية في العالم، أسنيّةً كانت أم شيعية، في مواجهة الكيانات (دولاً كانت أو جماعات أو أفراداً) غير المسلمة كبلدان أوروبا وأمريكا أو حتى الهند أو الصين أو روسيا أو أي بلد يوجد فيه مسلمون وغير مسلمين، وما أكثر هذه البلدان في مرحلة العولمة التي تشهدها المعمورة.

رابع هذه التداعيات يكمن في زعزعة استقرار الأنظمة العربية التي ازداد منسوب تناقضها مع جماهيرها من جراء موقفها من المقاومة وقد تم استهدافها سياسياً وجماهيرياً من قبل السيد حسن نصر اللّه وبخاصة في أولى مراحل الحرب. والتناقض واضح هنا بين منطق الواقعية السياسية لدى الأنظمة الذي تسميه المقاومة منطق الهزيمة ومنطق المقاومة الذي تسميه الأنظمة منطق المغامرة. والأمر يصبح في غاية الخطورة من وجهة نظر أمريكا أو أوروبا أو حتى المجتمع الدولي إذا تم استهداف استقرار هذه الأنظمة وصولاً إلى تغييرها لأهميتها الاستراتيجية (كمصر أو الأردن بنسبة أقل) أو لأهميتها النفطية (كالسعودية) أو لما يمكن أن يولّده عدم الاستقرار من تنشيط لما يسمونه بالحركات الإرهابية أو لتحوّل بعض هذه الدول ذاتها إلى دول ترعى الإرهاب أو يعشش في كنفها الإرهاب.

خامس هذه التداعيات يكمن في تضخم حجم حزب اللّه على الساحة السياسية اللبنانية بحيث إن قوته العسكرية والمالية ودقة وفعالية تنظيمه وحنكته السياسية أعطته

الغلبة في صياغة القرار الوطني اللبناني واتخاذه، وسمحت له بدفع الدولة بسلطاتها الدستورية إلى التماهي مع طروحاته وسياساته. فهو داخل الدولة وخارجها، وهو أقلّوي داخلها، غير أن حجم تأثيره فيها بحكم الأمر الواقع يجعل قرارها في التحليل الأخير، في يده. إن هذا الواقع الموضوعي، وبغض النظر عن حسن نية حزب اللّه تجاه الأفرقاء اللبنانيين جميعاً وتطميناته المتكررة لهم، قد يدفع إلى انفراط عقد الاجتماع اللبناني المتعدد البالغ الحساسية والدقة في توازناته، وبالتالي قد يدفع إلى انهيار الديمقراطية التوافقية التي تنظمُه والقائمة على قاعدتي التوازن والتوافق. فينهار «اتفاق الطائف»، ذلك الاتفاق الكياني الذي وضع حلولاً شاملة لكل القضايا الخلافية بين اللبنانيين، ومع انهياره ينهار الدستور وتفقد الدولة اللبنانية علة وجودها ويدخل لبنان في حالة عراقية قاتمة.

لعل التصويت على القرار ١٧٠١ بالإجماع يحمل دلالة على توجس المجتمع الدولي من كل هذه التداعيات البالغة الخطورة ليس على لبنان فقط ولكن على المنطقة والعالم.

ولأن هذه التداعيات في غاية الخطورة على المصالح الحيوية للأطراف المتضررة، فمن المنطق أن نفترض أن هذه الأطراف لن تقف مكتوفة الأيدي، وأنها ستبادر إلى محو آثار هذه التداعيات، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطبيعة العدوانية للدولة الإسرائيلية وسياسة الإدارة الأمريكية وعوامل قوتها الاستراتيجية وحجم تأثيرها في القرار الدولي. إن المبالغة في تقدير عدم قدرة الأطراف المتضررة على المبادرة ولاسيما أمريكا وإسرائيل نظراً إلى سلسلة الإخفاقات التي منيت بها في المنطقة، في غير محلها في نظري.

لذا، لبنان يعيش حالة هدنة هشة من المرجح أن لا تطول، فتعود الحرب مجدداً إن من باب حرب إقليمية قد تدخل فيها أمريكا وربما غيرها إلى جانب إسرائيل (مع إيران وسوريا أو إيران أو سوريا) ويكون لبنان إحدى ساحاتها، أو من خلال عدوان إسرائيلي جديد على لبنان. أما المفاوضة الأمريكية مع إيران وسوريا أو إيران أو سوريا، فهي واردة وإن تكن حظوظ حدوثها ضئيلة جداً نظراً إلى سياسة الإدارة الأمريكية. في هذه الحال، تتضاءل مؤقتاً إمكانية تجدد الحرب إذا ظل حزب اللّه مسلحاً وتنتفي إمكانية الحرب إذا اقتنع بتسليم سلاحه للجيش اللبناني. أما الاحتمال الثالث، فيظل وارداً بالرغم من استبعادي إمكانية حدوثه، وهو انفراط عقد الاجتماع اللبناني تحت ضغط ثقل حزب اللّه على البنيان اللبناني وازدياد حدة التناقض في الخيارات الوطنية بينه وبين حلفائه من جهة وقوى ١٤ آذار من جهة أخرى.

ولأن الوضع الراهن يختزن هذا الكم من المخاطر على لبنان فإن مما يستتبعُهُ عدمُ إمكانية إخراج الوضع الاقتصادي في ظله من حالة السوء التي أصابته كنتيجة لهذه الحرب المدمرة وانسداد أفق الوضع السياسي والأمني المأزوم غير المطمئن لرأس المال، وما يترتب على هذا السوء من ويلات اجتماعية تدفع إلى هجرة كثيفة تلحق كل الطوائف، ولكن تصيب المسيحيين أكثر من غيرهم فتزيد من الإخلال في الميزان الديمغرافي وبالتالي تضعف البنية الكيانية اللبنانية. ولأن لبنان عانى على مدى أكثر من ثلاثين سنة حروباً دمرته مرات عديدة ودفع الغالي والنفيس من أجل نصرة القضايا العربية أو بسببها، وتحوّل إلى ساحة وحيدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي أو رأس رمح له لرمح غير موجود، فبات نتيجة ذلك في حالة استدانة تفوق طاقته (العشرة مليارات دولار قيمة الدمار الذي أصابه من جراء الحرب الأخيرة يضاف إلى الدين الذي ارتفع إلى ما يقارب الـ ٤٠ مليار دولار)، . . . لكل هذه الأسباب، من الحكمة والمصلحة اللبنانية والعربية والإسلامية أن يُحيّد لبنان عسكرياً عن صراعات المنطقة لأن أية حرب جديدة سوف تطيح بحزب اللّه ومعه لبنان، من دون أن يعني هذا الكلام أن يتبع لبنان سياسة الحياد السياسي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالكل في لبنان يرفض توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل إلا في إطار حل شامل وعادل وفي إطار المبادرة العربية للسلام التي أُقرت في القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ أو أية مبادرة أخرى، حرباً أو سلماً، يجمع عليها العرب. وبالانتظار، أعيدَ لبنان من حيث الواقع الذي فرضه عليه القرار ١٧٠١ كنتيجة لهذه الحرب إلى اتفاقية هدنة ١٩٤٩ معدلة. وفي مطلق الأحوال، فإن العَوْد إلى اتفاقية الهدنة منصوص عليه في اتفاق الطائف.

لا شك في أن تحييد لبنان عسكرياً عن صراعات المنطقة يشكل المحتوى الأساسي للقرار ١٧٠١ كما إن لبّ هذا التحييد يكمن في تسليم حزب اللّه سلاحه إلى الدولة اللبنانية. ولكن أية دولة؟ قد يتساءل البعض. الجواب: لدولة مبنية على الاتفاق الكياني ـ السياسي، أعني اتفاق الطائف بكل مندرجاته، والدستور المنبثق عنه.

إن هواجس حزب اللّه غير المعلنة تجاه أطراف الأغلبية الحاكمة التي قد يعتبر الحزب أنها معادية له أو للاتجاه الوطني والسياسي الذي يلتزم به، يجب مقاربتها بحل شامل عبر التوافق على سلة من الخطط والآليات العملية (وليس من المبادئ والمقررات العامة) الآيلة إلى إعادة إنتاج السلطة (رئاسة الجمهورية، حكومة وفاق وطني، قانون انتخابات)، تحقيق الأمن الشخصي لقيادات حزب اللّه وأعضائه وبخاصة أن إسرائيل تهدد باغتيالهم، استرجاع مزارع شبعا إلى كنف السيادة اللبنانية، تحقيق تبادل الأسرى

مقابل تسليم حزب اللّه سلاحه للجيش اللبناني وتنفيذ القرار ١٧٠١ واتفاق الطائف نصاً وروحاً. إن التوصل إلى إنجاز مثل هذا التوافق يتطلب مفاوضات جدية ومضنية وليست استعراضية بين حزب اللّه وحلفائه من جهة وفريق ١٤ آذار من جهة أخرى تواكبها مساع وجهود دولية وعربية لإنجاحها. قد تبدو خريطة الطريق هذه صعبة التحقيق أو حتى مستحيلة التحقيق، ولكنها في رأيي تبدو الوحيدة الممكنة لإخراج الوضع اللبناني المأزوم والخطير من عنق الزجاجة.

أما المقاربات المجتزأة (عكس الحل الشامل) مثل المطالبة بتسليم سلاح حزب اللّه في ظل رفض معالجة إشكالية السلطة في لبنان أو المطالبة بتشكيل حكومة وفاق وطني في ظل استمرار السلاح في حوزة حزب اللّه تشكل عملياً تعقيداً للأزمة ورفعاً لمنسوب العدائية في تناقض الأفرقاء اللبنانيين وإغراقاً للبنان في أتون الصراعات الإقليمية والدولية في المنطقة.

يمكن أي فريق بمفرده أن يخرّب لبنان، أما خلاصه فلا يتحقق إلا من خلال تضافر جهود جميع الأطراف. فالمطلوب من الجميع وضع المصلحة الوطنية اللبنانية فوق المصلحة الشخصية أو الفئوية أو القومية أو الأممية. ومن لا يمتثل يتحمل مسؤولية خراب لبنان!

٣ ـ جان عزيز

في الواقع، لقد شرّفني المنظمون بطلب التعقيب على ورقة المحور الحالي، لذلك سأحاول حصر كلامي في التداعيات على الوضع اللبناني مع إدراكي لتعقيدات هذا الأمر ولارتباطه بالأبعاد الإقليمية والدولية الأخرى.

أعتقد بدءاً، أن ما حصل في ١٢ تموز/ يوليو الماضي كان في الواقع نتيجة عملية لمرحلة ما بعد زوال الهيمنة السورية على لبنان. فالكل يعلم أنه في ذلك الوقت ولأسباب لبنانية وأمريكية وإقليمية ودولية اتخذت واشنطن قرارها بإنهاء الانتداب السوري على لبنان، وهو الانتداب نفسه الذي رعته واشنطن بين عامي ١٩٧٦ و١٩٩٠ في محطتيْه الأساسيتيْن.

في ذلك الوقت، قامت في لبنان سلطة حاولت أن تؤبّد وجودها في السلطة تماماً كما كان الواقع إبّان عهد الوصاية السورية، غير أن نتائج الانتخابات التي حصلت منذ سنة جعلت هذا الأمر يصطدم بمشكلتين. مشكلة مسيحية ومشكلة شيعية. وذروة مأزق هذه السلطة كان يوم تفاهمت المشكلتان عبر اللقاء بين التيار الوطني الحر وحزب اللّه. في هذا الوقت، وكي لا أطيل في الأبعاد الإقليمية

والدولية، كان ثمة تطورات مماثلة تحصل على كل المستويات الأخرى بدءاً بالوضع الأمريكي الداخلي مع ضعف فريق المحافظين الجدد وتضعضع نصابه، وذهاب وولفويتس واهتمام شارل بيرل بالعمل الخاص. وكان ثمة أوضاع عراقية مماثلة وفلسطينية وإيرانية مع بروز الملف النووي. كل هذه الأوضاع جعلت المشروع الأمريكي يواجه مأزقاً في شكلٍ متزامن مع مأزق السلطة اللبنانية المنبثقة من مرحلة ما بعد زوال الهيمنة السورية.

نتيجة هذين المأزقين بدأ التحضير لما بات يعرف بحرب ١٢ تموز/ يوليو، ولا أفشي سراً هنا، أنه كان من المفترض أن أكون ضمن وفد زار الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي وواشنطن في ٢٨ أيار/ مايو الماضي للمشاركة في مؤتمرات بحثية، غير أن ارتباطات خاصة منعتني من المشاركة لكنني اطلعت على محاضر الاجتماعات وقرأت وسمعت في ٢٨ أيار/ مايو الماضي عن نموذج كوسوفو الذي سيُطبّق في لبنان.

بعد كل الذي حصل، أين نحن اليوم؟

المشكلة أن الحرب انتهت بفريقين اثنين على المستوى الداخلي اللبناني، وكل منهما خرج بانطباع أنه انتصر. لا بل أكثر، فريقان كل منهما يعتقد أو يعتبر أن خصمه هُزم أو سيهزم في المدى القريب أو أن الأيام المقبلة ستلزمه بتنازلات تكون حاسمة في وضعه ووزنه الداخلي اللبناني. الفريق الأول هو حزب اللَّه والفريق الثاني هو الفريق الأكثري الحاكم ضمن المجلس النيابي والحكومة اللبنانية وبالطبع بقيادة فريق المستقبل. كلٌ من هذين الفريقين يعتبر نفسه منتصراً ويراهن على هذا الانطباع، لكن ثمة فروقاً يجب التوقف عندها بين الفريقين.

فحزب اللَّه خرج من المعركة وهو أقوى على خارجه وأقصد بخارجه تحديداً سوريا وإيران اللتين اُتهم حزب اللَّه دائماً بالتعاون معهما، أعتقد أن حزب اللَّه خرج من حرب ١٢ تموز/ يوليو أقوى في علاقته مع سوريا وأقوى في علاقته مع إيران لأنه انتصر وحيداً، من دون دعمهما على الرغم من كل ما يُحكى.

الملاحظة **الأولى** هي أن حزب اللَّه خرج من معركة ١٢ تموز/ يوليو أضعف على داخله، وأقصد هنا بداخله **أولاً** جماعته الشيعية و**ثانياً** الجماعات اللبنانية. وأقصد بالضعف ضعف الاعتراف بالجميل وضعف القول بأن احتضان هذه الجماعات له أمّن انتصاره.

إذاً، فيما يخرج حزب اللَّه أقوى على خارجه وأضعف على داخله يبدو الفريق الآخر أي فريق الحكومة وقد خرج مستضعفاً أكثر حيال خارجه الأمريكي ومستقوياً أكثر حيال داخله اللبناني.

الملاحظة **الثانية** التي لا بد من التوقف عندها في الفارق بين حزب اللّه وفريق الحريري في انطباعهما المنتصرين هو أن حزب اللّه خرج من المعركة وقد حدد لنفسه حدود الكيان وأقصد بحدود الكيان أمرين اثنين؛ و**أولاً** أن مهمة سلاحه تنتهي عند حدود لبنان الدولة والوطن والكيان، و**الثاني** أنه موافق على الميثاق اللبناني بمقتضياته كاملة. بينما الفريق الآخر يبدو وكأنه خرج من المعركة مع انطباع بأنه منتصر من دون أن يلتزم بهذين الحدين، فسلاحه في المال والسلطة والعلاقات يبدو أنه لم يلتزم بعد حدود الكيان وفي موقفه من الميثاق يبدو أنه لم يلتزم بعد بمقتضياته بدليل ما قاله بالأمس بالذات رئيس الحكومة حول حكومة الوحدة الوطنية المنصوص عليها في الطائف.

أمام هذا الوضع أعتقد أن لبنان في تداعيات الحرب الإسرائيلية عليه سيكون أمام حل من اثنين. أما أن ينتبه فريق الحكم إلى أن ثمة فرصة دولية اسمها الاهتمام الدولي الجامع والشامل لإيجاد حل في لبنان عبر إعادة رسم معالم الدولة من ضمن القرار ١٧٠١ بكل جوانبها ومعضلاتها من مزارع شبعا إلى الحدود إلى الوضع الداخلي، وإما أن يعيد الخطأ الذي أُرتكب إبان التسوية الأولى تسوية الطائف عام ١٩٨٩ يوم تم الرهان على تفسيخ الموقف المسيحي وعدم الاحتضان اللبناني للمسيحيين والدعاية غير العادلة ولا النزيهة للنظام السوري لتسوية الطائف، من أجل الانقلاب عليه، ما أدخل لبنان في أتون حرب عمرها خمسة عشر عاماً. اليوم أمام فريق الحكومة الأكثري أن لا يراهن على أي تفسيخ في الموقف الشيعي وأن يبادر إلى احتضان هذا الموقف بمقاومته وقواه الأصلية وأن يعمل على تأمين رعاية دولية نزيهة وحيادية للقرار ١٧٠١ حتى لا يصير انقلاباً على انتفاضة الاستقلال كما كان هناك انقلابٌ على الطائف.

٤ ـ عصام نعمان

لديّ بضع ملاحظات في المنهج والمقاربة:

لست أدري ما قصد إليه منظمو الندوة عندما اختاروا عنواناً لها مصطلح «**التداعيات**». هل المقصود به الآثار والمفاعيل والانعكاسات أم التوقعات والتكهنات؟ إنه مصطلح مطاطي قابل لشتى التأويلات ومن شأنه إرباك الباحث والمعقب والمعلّق والمشارك وربما الانتقاص من الغاية المتوخاة.

ألم يكن من الأفضل إسناد موضوع البحث إلى اثنين: واحد يمثّل رؤية المقاومة وفعلها، وآخر يمثل رؤية معارضيها وردود فعلهم؟

٥ ـ نهاد المشنوق

هذه هي الندوة الثانية التي أشارك فيها في حياتي. الأولى منذ ٢٥ سنة في تونس بفضل الدكتور حسيب والثانية اليوم بفضل الدكتور حسيب أيضاً. تحية له.

أتيح لي خلال فترة الاستراحة التعرّف إلى العديد من الشخصيات العربية المشاركة في الندوة، ما جعلني أفتخر دائماً ببيروت المدينة الحاضنة للعرب والقَادِرَة على إعطائهم منبراً يقولون فيه ما يريدون وما يتطلعون إليه من آمال في الوقت الذي لا يتاح لهم قول الشيء نفسه في بلدهم. فتحية لبيروت.

ما حدث من حرب إسرائيلية على لبنان كان حرباً جدية بكل ما للحروب من معانٍ وتأثير وتدمير، لذلك فإن التساؤلات حولها وحول نتائجها المعجّلة والمؤجّلة تكون على قدر الحرب وليس على قدر الرغبة في دعم هذا الاتجاه السياسي أو ذاك في الداخل اللبناني أو في المحيط العربي.

سمعت كلاماً من زملاء عن اتفاق الطائف والدستور اللبناني والإساءة التي سببتها الإدارة السورية السياسية السابقة للاتفاق والدستور وبحق المسيحيين تحديداً.

أود أن أوضح استناداً إلى تجربة محدودة أمضيتها بالقرب من الإدارة اللبنانية للسياسة السورية أن ما تم تطبيقه منذ العام ١٩٩٠ حتى العام ٢٠٠٥ ليس اتفاق الطائف، بل إن ما غلب على القوى السياسية التي حكمت في تلك الفترة هو الاتفاق الثلاثي الذي أشرفت على عقده سوريا منفردة في العام ١٩٨٥ ثم اعتمدته منذ عودتها إلى لبنان في العام ١٩٩٠.

الاتفاق الثلاثي أساء إلى اللبنانيين جميعاً بما هو قراءة سورية في الإدارة السياسية للبنان، وليس للمسيحيين فقط.

سمعت من أحد الزملاء دعوة إلى حياد عسكري لبناني في النزاع العربي ـ الإسرائيلي. لقد جربنا الحياد منذ العام ٤٨ فماذا كانت النتيجة؟ المزيد من الحروب والاشتباكات إما مع العرب وإما عن العرب. فهل نريد تكرار التجربة؟

لا يشبه لبنان فلسطين في تجربته لا بعد حماس ولا قبلها ولا العراق في نظامه السابق أو في «لا نظامه» الحالي. لبنان صيغة سياسية استمرت رغم كل الحروب. وهذه الصيغة أقوى من سلاح حزب اللّه وتستطيع احتواء حزب اللّه السياسي المقيم داخلها الآن على الرغم من كل ما يبدو على قادته من حالات تمرّد. هذه الصيغة قادرة أيضاً على ابتكار التوقيت المناسب والإطار السياسي الفعّال في توجّه الدولة لاحتواء السلاح ضمن قدرته على تلبية توجّهات الدولة في النزاع اللبناني ـ الإسرائيلي.

ما ظهر حتى الآن من نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان هو محاولات وهمية لترجمة هذا الانتصار في الداخل لصالح حزب اللّه وحلفائه.

الأوهام نفسها أصابت قوى ١٤ آذار بعد الانتخابات النيابية التي جرت في العام الماضي.

لا الوهم **الثاني** تحول إلى حقيقة ولا الوهم **الأول** سيصبح واقعاً.

ما يجري الآن هو إعادة تشكيل سياسي للبنان والبحث يكون من خلال طرح مزيد من الأسئلة للتشاور حولها، إذ إنه من المبكر تحديد الشكل النهائي لما نرى بداياته الآن.

منذ صدور القرار ١٥٥٩ في صيف العام ٢٠٠٤ وحتى ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ اعتمدت الإدارة الأمريكية الدبلوماسية وسيلة للتعامل مع الوضع اللبناني. في الثاني عشر من تموز/ يوليو اعتمدت الآلة العسكرية الإسرائيلية وسيلة للحوار الذي أوصل إلى القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

من كان منا يصدّق قبل أسابيع أن الجيش اللبناني سينتشر على الحدود اللبنانية ـ السورية؟

من كان منا يتوقع قوات عسكرية من ٧ دول أوروبية غربية على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. وكلما تلكأت واحدة من الدول تولّى الرئيس بوش شخصياً إنهاء ترددّها؟

من كان يحلم بقيام منطقة معطَّلة السلاح بين الحدود ونهر الليطاني جنوباً وبموافقة حزب الله؟

هل ما نراه هو إغلاق الجبهة العربية الأخيرة على إسرائيل؟

كل هذه أسئلة لا أملك الإجابة عنها. إنما أبحث معكم وبِكُم عن إجابات. وشكراً.

٦ ـ حسن نافعة

لا أريد أن أزج بنفسي في مياه السياسة اللبنانية العميقة والمضطربة في الوقت نفسه. ولا أدعي أنني خبير بما فيه الكفاية بتضاريس هذه السياسة. ومع ذلك فإنني أسمح لنفسي أن أثير نقطة أعتقد أنها في غاية الأهمية، وهي أننا أمام أزمة لا تزال مفتوحة ولم تنته بعد. وربما كان الجزء الذي انقضى منها، على الرغم من أهميته القصوى، هو الجزء الأسهل. فالصمود البطولي للمقاومة اللبنانية والتفاف الشعب

اللبناني حولها حالا دون تمكين إسرائيل والولايات المتحدة من تحقيق أهدافهما من هذه الحرب، وبالتالي مكّن المقاومة اللبنانية من تحقيق انتصار تاريخي بالفعل. لكن الانتصار لم يكتمل بعد، والجزء المتبقي من الأزمة ربما يكون هو الأصعب وإدارته تتطلب حنكة وحكمة أتمنى أن يتوافرا خلال المرحلة المقبلة.

يجب ألا ننسى أن القرار ١٧٠١ يقوم على فرضية أساسية خاطئة وهي أن المجتمع الدولي يريد أن يساعد الدولة اللبنانية، من خلال حكومتها، على بسط سيطرتها على كامل ترابها الوطني، وأن الذي يحول دون ذلك هو منظمة غير شرعية اسمها حزب اللّه، يعتبرها منظمة إرهابية على الرغم من أن حزب اللّه جزء من هذه الحكومة وهو قوة سياسية ممثلة في البرلمان.

هنا يطرح سؤال جوهري: هل تستطيع الحكومة اللبنانية أن تتماسك إلى الحد الذي يمكّنها من استثمار النصر الذي حققته المقاومة بصمودها الأسطوري. وفي تقديري أن هناك ثلاث قضايا لا يتعين أن يحدث خلاف حولها بين الأفرقاء السياسيين في لبنان وهي:

أولاً: موضوع الأسرى: فالتمسك بحل قضية الأسرى من خلال عملية تبادلية يمكن من خلاله استبدال الأسرى اللبنانيين وربما العرب أيضاً بالأسرى من الجنود الإسرائيليين يمثّل مصلحة لبنانية ولكل اللبنانيين.

ثانياً: عودة مزارع شبعا إلى السيادة اللبنانية. فلا أظن أن هناك وطنياً لبنانياً واحداً لا يرغب في أن يؤدي تطبيق القرار ١٧٠١ إلى تمكين لبنان الوطن والدولة من فرض سيادتهما على كل التراب اللبناني بما فيه منطقة مزارع شبعا المحتلة.

ثالثاً: وهي القضية الأكثر حساسية وتتعلق بسلاح حزب اللّه. فليس لأي طرف لبناني مصلحة في نزع سلاح حزب اللّه قبل أن تتمكن الدولة اللبنانية من استكمال مقومات سياستها الدفاعية، وأن يكون لديها الجيش القادر فعلاً على الدفاع عن لبنان ضد الأطماع الصهيونية التي كانت موجودة قبل نشأة حزب اللّه وستظل موجودة إلى أن يتم التوصل إلى حل شامل وعادل للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

٧ ـ جواد الحمد

● أكدت التجربة على أن الحاضنة العربية والدعم الشعبي العربي والإسلامي الذي لقيته المقاومة اللبنانية قد ساهم في وضع انتصاراتها العسكرية على طاولة البرنامج الإقليمي والدولي، وأن هذا الدعم كان إجماعاً شعبياً في الخارج، فيما كان الدعم محلياً في إطار الواقعية، وفي قطاعات وطنية محددة دعماً منهجياً. لذلك فإن

تطوير واقع المقاومة وبرنامجها ضد المشروع الصهيوني على صعيد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبما يتجاوز الأجندة المحلية اللبنانية من دون إهمالها، يفرض على المقاومة إعادة التفكير استراتيجياً بكيفية قطف ثمار الانتصار وكيفية الارتباط بالمشروع العربي لمواجهة المشروع الصهيوني.

● على الرغم من أن لبنان كان دوماً ساحة وبوابة لمشاريع إقليمية ودولية ليست بالضرورة تهتم بمصالحه الوطنية، غير أن المواجهة الأخيرة أكدت أن لبنان يمكن أن يكون حاجزاً لمنع المشروع الصهيوني ـ الأمريكي وسياساته من تحقيق الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة، وهو ما قد يكون أساساً ومنطلقاً لرسم استراتيجية لبنان الدولة، ولبنان التيارات السياسية، حيث يفرض ذلك على لبنان أن يعيد تعريف دوره في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وموقفه من منظومة الأمن القومي العربي، على قاعدة التحصين المحلي الذاتي ضد الخطر الصهيوني والإسهام في الوقت ذاته في تحجيمه وإنهائه إلى جانب الأطراف العربية الأخرى.

● ثمة خلاف سياسي عربي منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ حول برنامج التسوية والمقاومة (أو الحرب) لتحرير الأرض ووقف العدوان، بما في ذلك الساحة اللبنانية، والمواجهة الأخيرة كرست أن الخطر الصهيوني حقيقي على العرب ولبنان، وأن مواجهته وتحجيمه ممكنان، والانتصار على قواته المسلحة في معركة أمر ممكن التحقق، وهو ما يفرض على القوى السياسية في لبنان وفي دول المواجهة العربية جميعاً، بل وعلى الحكومات، إعادة النظر في مواقفها لصالح دعم وتشجيع المقاومة، وزيادة قوة الردع ضد هذا الكيان، وعدم الركون إلى أي مفاوضات أو اتفاقات سياسية محتملة معه في ظل عملية تسوية سياسية تستند إلى خلل توازن القوى.

● ما زالت قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين ورفض إسرائيل إعادتهم إلى أرضهم، جزءاً من مبررات المواجهة مع الكيان الصهيوني فلسطينياً كما هي لبنانياً، وهي ما يجعل الضغط على إسرائيل عسكرياً وسياسياً أحد برامج الحكومة اللبنانية والقوى السياسية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بوصف ذلك أحد أولويات الأجندة الوطنية اللبنانية.

٨ ـ عبد الإله بلقزيز

كان من حسن تقدير اللبنانيين أنهم طووا سريعاً سجالاً سياسيّاً اندلع بينهم في الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي، وأرجأوا الخوض فيه إلى ما بعده، ووفَّر ذلك قدراً من التضامن كان يحتاج إليه نسيج البلد حتى يتماسك في وجه مطرقة العدوان. وحين استأنف السجال نفسه، بعد وقف العمليات الحربية، لم يستطع أن يرتفع إلى مستوى

النقاش السياسيّ الذي تدعو إليه المرحلة الجديدة التي وَلَجَها لبنان. استُعيدتْ «الأسئلة» نفسها حول من يعود إليه قرار الحرب والسلام، وحول ازدواجية السلاح، وحول علاقة قرار المقاومة بـ «أجندات» غير لبنانية. . . ، وتَصَرَّف فريقٌ سياسيٌّ تجاه آخر وكأنه يوجّه إليه الأسئلة أو يحتكر توجيهها منتظراً منه الجواب كما لو كان يخضع لتحقيق أو امتحان.

ولم يكن يستعصي الجواب عن تلك الأسئلة بالقول ـ مثلاً ـ إن المقاومة لم تتخذ قرار الحرب وإنما إسرائيل مَنِ اتخذ القرار، أو إن سلاح المقاومة لا يزاحم سلاح الجيش ولا يلغيه ولا يستقوي به حامِلُه لتنمية رصيده السياسي في الداخل اللبناني، أو إن قرار المقاومة لبنانيٌّ غيرُ خاضع إلى أي جدولِ أعمالٍ خارجيّ غير تحرير الوطن والدفاع عن أمنه. كان يمكن أن يقالَ ذلك جواباً عن أسئلة اتهامية ـ وقد قيلَ فعلاً ـ لكن الأجوبة كالأسئلة لم تفتح نقاشاً سياسيّاً حقيقيّاً ربّما، أيضاً، لأنها محكومة بالمقدمات والموضوعات التي ترسمُ أُطُرَها تلك الأسئلة.

وكان أسوأ ما في ذلك السجال أحياناً أنه انطوى على الاتهام المتبادل. اتَّهَمَ فريقٌ خَصْمَهُ بأنه خاض حرباً بالوكالة عن دولةٍ إقليمية لرفع الضغط عنها في قضيةٍ من قضايا التجاذب بينها وبين «المجتمع الدولي»، وردَّ الفريق الآخر بأن خَصْمَه كان ينتظر انتصاراً إسرائيلياً يفتح أمامه الطريق لتكريس الانقلاب الداخلي في ميزان القوى بعد أن أصابه تراجع. واتَّهَمَ الفريقُ الأول خصمَه بفقدانه الاستقلالية في قراره ونهوضِهِ بأدوارٍ تُرْسَمُ له خارج لبنان، وردَّ هذا باتهام خصمه بأنه يأتمر بأوامر سفارات دُوَل الوصاية الجديدة على لبنان. . .

هذا وجْهٌ من وجوهِ عُسْر السياسة في لبنان، وصورةٌ من صور التداعيات التي أطلقتْها هذه الحرب في الداخل اللبناني. وما أغنانا عن القول إن استمرار هذا النمط من السجال السياسي في لبنان سيزوّد الأزمة الداخلية بعوامل تفجُّرٍ تَعُود بالبلد إلى فتراتٍ تخطَّاها بتضحيات كبيرة. لا مناص، إذاً، من ترشيد الأسئلة والارتفاع بها إلى مستوى اللحظة السياسية الراهنة بتحريرها من شِحَنِها الكيْدية وإعادة صوغها كأسئلة وطنية.

لا أذهب هنا إلى اختصار المشهد السياسي اللبناني في هذا النمط من النّقار السياسي المألوف في لبنان، وإنما أحاول أن ألفت الانتباه إلى أن هذا السجال لا يسمح بحوارٍ جدّيّ ومُخلص يتناول قضايا البلد. على أن شكلاً آخر من النقاش السياسي يمكن أن ينطلق لأن عناوينَه معلنة، وهي ـ في ما أَخَالُ ـ صحيحة وتفرضها التطورات التي أعقبت العدوان. ولعلَّ عنوانيْن منها هما الأهم في هذه

المرحلة: تطبيق «اتفاق الطائف» والاتفاق على رؤية لنوع الدولة التي يريدها اللبنانيون جميعاً.

غير أن صحَّة العنوان السياسي الذي ينبغي الحوار حوله ليس يعني بالضرورة صحَّةَ الحوار نفسِه. وأنّ ذلك ما نَلْحَظُه من الكيفية التي تثار بها مسألة تطبيق الطائف ومسألة الدولة وسلطتها السياسية:

حين يتحدث فريق سياسيّ لبناني عن تطبيق «اتفاق الطائف»، فهو يريد بتطبيقه غير ما يُريده الفريق الآخر من مطالبته بتطبيقه. ثمة شيء أشبه ما يكون بما يسمّيه اللبنانيون أنفُسُهم «التكاذُب الجماعيّ» في هذه الحال. **فالبعض** لا يريد من «الطائف» غير تنفيذ الفقرة المتعلقة بـ «نزع سلاح الميليشيات»، أي «حزب الله» في حالتنا هذه، **والبعض الثاني** لا يريد منه غير تشكيل حكومة اتحاد وطني، فيما لا يهتم **بعضٌ ثالث** سوى بالفقرات التي تنص على وجوب توفير الإجراءات التي تمهّد لإلغاء الطائفية السياسية. ليس هناك قراءة مشتركة ـ حتى لا نقول موحَّدة ـ لنص الاتفاق، لأنه لا يوجد مفهوم مشترك له. القراءة الوحيدة الموجودة هي القراءة الانتقائية: القراءة التي لا يعود معها «اتفاق الطائف» اتفاقاً جامعاً، بل مبعثُ خلافٍ بين اللبنانيّين. أمام أي نقاشٍ سياسيّ حول «اتفاق الطائف» أن يتحرك تحت عنوان الصراع على الطائف، أو أن ينظر إلى الاتفاق كنصٍّ متكامل يقبل التجزئة. في هذه الحالة الثانية، يمكن استيلاد حوار سياسيّ جدّي حول الكيفيات الإجرائية للتنفيذ على خطوطٍ متوازية ومتزامنة، يطمئن فيها الجميع إلى حقوقهم، لا على خطوطٍ متراتبة ومتعاقبة يتناول الواحدُ منها مطالب هذا من دون مطالب ذلك.

وبالمثل، حين يتحدث **فريقٌ** عن حاجةِ لبنان الوطن إلى الدولة، لا يعني بكلامه ما يعنيه الفريق الآخر. البعض يفترض الدولة كياناً ناجزاً في البلد لا ينتظر إلا التسليم به والانضمام إليه. والبعض **الثاني** يرى الدولة مشروعاً قيْد الإنجاز لا يكتمل إلا بتوافقٍ وطني على مبادئ الحكم والسياسة الخارجية والعلاقة مع سوريا، وببناء قدرة دفاعية تحمي لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية على أمنه وسيادته. أما بعضٌ **ثالث**، فلا يرى قيام الدولة ممكناً إلا بإلغاء النظام الطائفي وإعادة تشكيل السلطة والدولة على قاعدة التكافؤ في حقوق المواطنة من دون ميْزٍ أو امتياز طائفي. وهكذا، فمفهوم الدولةِ ليس واحداً عند الجميع، وقد لا ينشأ حولَه إجماع بين اللبنانيين لتباعد الرُّؤى والمقاربات.

ومع ذلك، أتخيَّل أن حواراً حقيقيّاً وصادقاً بين اللبنانيين خليقٌ بأن يُجْسُرَ فجَواتٍ عديدةً بينهم في النظر إلى المستقبل السياسي للبلد وإلى الدولة فيه. وقد يكون

الحوار حول «وثيقة الحوار الوطني» في الطائف مدخلاً جيّداً إلى ذلك، على أن يتناول الوثيقة برمَّتها: جملةً لا أبْعاضاً.

٩ ـ محمد مواعدة

أشكر الدكتور خير الدين حسيب وكامل مؤسسة مركز دراسات الوحدة العربية على تنظيم هذه الندوة وفي هذا الوقت القصير وبهذه السرعة.

وعلى الرغم من أن تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان لم تظهر كلها، لأن ذلك يحتاج إلى وقت ملائم، فإن بعض هذه التداعيات قد برز على السطح. لكنني أعتقد أن من الدواعي الأساسية التي دعت الدكتور خير الدين حسيب إلى الإسراع بتنظيم هذه الندوة ـ وهو ما تجلى واضحاً في الملف المتميز الذي نشرته مجلة **المستقبل العربي** قبل يومين فقط من افتتاح هذه الندوة[٥] ـ وقف حالة التشكيك في نتائج هذا العدوان الغاشم والهمجي وبخاصة في ما حققته المقاومة اللبنانية وحزب اللّه من انتصار وما أصاب الكيان الصهيوني من فشل وخيبة.

فقد ظهرت خلال هذه المدة، وإثر وقف المعارك مباشرة، مواقف تقول: إن الوقت ما زال مبكراً للحديث عن نصر المقاومة... في ذلك مثلاً ما أشار إليه الصحافي العربي الكبير محمد حسنين هيكل في قناة «الجزيرة».. هذا من دون أن نشير إلى بعض المواقف التي تبارت لتؤكد فشل حزب اللّه وهزيمته في هذه المعركة. في هذا الإطار التشكيكي الخطير تبرز أهمية مبادرة الدكتور خير الدين حسيب إلى تنظيم هذه الندوة موازاة مع الملف المتميز والثري الذي احتواه عدد مجلة **المستقبل العربي**.

وأعتقد أن من أبرز أهداف هذه الندوة والملف هو تأكيد وتثبيت الانتصار الذي حققه حزب اللّه وأيضاً ترسيخ روح المقاومة ومواجهة حالة الإحباط التي كانت تسيطر على الساحة العربية والإسلامية قبل ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. هذان الهدفان الرمزيان هما في نظرنا من أهم وأنبل ما ينبغي أن يتحقق ويجسد في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها أمتنا العربية والإسلامية وما تتعرض له خلالها من تحديات وأخطار. أكتفي في هذه الجلسة بالإشارة إلى الملاحظات التالية:

(١) إن هذه التداعيات منها ما يظهر حالياً ومنها ما يحتاج إلى وقت.

ذلك أن ما حدث هو زلزال بأعمق ما في الكلمة من معنى... والزلازل لها

---

(٥) **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

مظاهر بارزة من الدمار . . . وتداعيات عميقة تحتاج إلى وقت للظهور.

ولا شك أن هذا العدوان الإسرائيلي على لبنان وما صاحبه من ملابسات لبنانية وعربية وإسلامية ودولية ستكون له تداعيات عميقة وشاملة منها المادي ومنها الفكري والعقائدي . . . والسياسي.

(٢) إن الانتصار الذي حققه حزب اللَّه سيكون له أبزر التأثير في الحياة الفكرية والمذهبية على كامل الساحة العربية والإسلامية وسيحدث انقلاباً شاملاً وجوهرياً في ما يسمى بالجغرافيا المذهبية في العالم الإسلامي. وتكفي الإشارة لتأكيد هذه الملاحظة المظاهرات والتجمعات الشعبية العارمة التي انتظمت في جميع البلدان والمناطق العربية والإسلامية، هذه المظاهرات والمسيرات والتجمعات التي سار فيها مسلمون وغير مسلمين، ومسلمون من السنة والشيعة ومن مختلف المذاهب الأخرى . . إن تنظيم تجمعات شعبية حاشدة ومتحمسة مساندة لحزب اللَّه في مؤسسات إسلامية مثل جامع الأزهر في القاهرة ـ وهو رمز المؤسسة السنية ـ يُؤكد أن انتصار حزب اللَّه (الشيعي) يسمح بصورة حاسمة بتكسير الحاجز والجدار اللذين كانا قائمين بين السنة والشيعة، وهو من أبرز وأعمق نتائج المقاومة وجهودها وقدرتها على مواجهة العدو الإسرائيلي ومغالبته وهزيمته. إن المقاومة هي المختبر الذي بفضله انصهرت المذاهب والملل والنحل والطوائف وتوحدت وتخلصت من شوائب الانقسامات والسلبيات الموروثة عن عصور إسلامية سابقة. واعتقادنا أن هذا المكسب المذهبي والفكري والإسلامي هو من أهم المكاسب التي تحتاج إلى رعاية وتعميق.

(٣) إن الانتصار المتميز الذي شهد به الجميع، وفي المقدمة العدو الإسرائيلي، لا بد أن يعمل الجميع من أبناء هذه الأمة على حسن توظيفه مستقبلاً حتى لا تحاصره القوى العميلة والمتربصة بهذه الأمة التي ستبذل قصارى جهودها وإمكانياتها لإجهاضه.

(٤) إن هذه المرحلة التي نعيشها بعد ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ هي من أدق المراحل التي تجتازها الأمة العربية والإسلامية، ولذلك فهي تحتاج إلى كثير من الحذر ومن المتابعة والاستعداد للمستقبل . . . سواء في المجال الفكري بتأكيد التلاحم العروبي ـ الإسلامي وهو ما جسّمه السيد نصر اللَّه في مداخلاته المتعددة الأخيرة . . . أو بتجاوز الاختلاف المذهبي السني ـ الشيعي، أو بالعمل العميق على دعم عوامل الوحدة وإزالة عوامل الاختلاف والتفرق التي يعمل العدو الإسرائيلي والأمريكي على استغلالها ضد مصالح أمتنا وهويتها وحضورها ودوريها التاريخي والإنساني.

(٥) لا بد من الانطلاق من هذا الانتصار للمقاومة المسلحة إلى العمل على ترسيخ ثقافة المقاومة وروحها في مجتمعاتنا، وبخاصة تعميق هذه الثقافة بالمفهوم الشامل للمقاومة في مختلف المجالات الفكرية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية. . . ذلك أن المقاومة تكون شاملة أو لا تكون.

١٠ ـ أحمد عبيدات

كأي مواطن عربي كان يعيش الأحداث ويتابع تطورات العدوان الإسرائيلي على لبنان، وكيف أدار حزب اللّه معركة المقاومة الباسلة ضد هذا العدوان، فقد بدا لنا الموقف الداخلي اللبناني، موقف الشعب والمقاومة والدولة أثناء المعركة، موقفاً بمستوى الحدث والمسؤولية. هذا الموقف بتجلياته السياسية والإعلامية كان له دور أساسي في تطور المواقف على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وقد أسهم إلى حد كبير، في ضوء الأداء الرائع للمقاومة على الأرض، بحمل الأنظمة العربية التي تربطها علاقات خاصة بالولايات المتحدة وإسرائيل، على تغيير خطابها المهزوم في محاولة للتراجع عن موقفها المعلن الذي عبّرت عنه عند بداية العدوان على لبنان. ما أريد قوله اليوم كمواطن عربي يعيش حالة مستمرة من القلق الشديد على المستقبل، وما يمكن أن تحمله الأيام القادمة للبنان، هو أنني أتمنى أن ينجح اللبنانيون بكل فئاتهم وأطيافهم السياسية في تجاوز هذه المرحلة بأقل الخسائر. وإذا كان يصعب استثمار النصر الذي حققته المقاومة داخلياً، كما يقول الأستاذ جوزيف سماحة، فلا أقل من أن يحافظ اللبنانيون على وحدتهم الوطنية لحماية المصالح الوطنية المشروعة للبنان وشعبه، وتجنّب المزيد من الخسائر والتشتت، وتلك من وجهة نظرنا مسؤولية أخلاقية ووطنية وتاريخية أعتقد أن الشعب اللبناني جدير بحملها، وبخاصة أن الدلائل كلها تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ماضيةٌ في سياساتها الهجومية في المنطقة العربية بهدف التغيير بالقوة خدمة لمصالحها ومصلحة إسرائيل. وهذا واضح مما جرى ويجري يومياً في فلسطين والعراق، وهو ما هدفت إليه بانحيازها المطلق للعدوان الصهيوني على لبنان، واستمرارها في دعم الموقف الإسرائيلي على الساحة الدولية.

١١ ـ أحمد يوسف أحمد

أريد التوقف عند نقطة محددة ـ وأعتقد أنها موضع اتفاق ـ ألا وهي أن القرار ١٧٠١ قد أعطى إسرائيل سياسياً أكثر مما حصلت عليه عسكرياً في ميدان القتال، والمشكلة أن القوى الدولية التي تقف وراء القرار تنوي أن تكون جادة في تنفيذه، كما إن هناك قوى سياسية لبنانية داخلية، كما أشار أ. جوزيف سماحة بدقة شديدة،

لم يكن ليضيرها أن تحقق إسرائيل نصراً. نحن الآن أمام واقع ميداني يختلف عن انعكاسات السياسة الدولية، والقوى المساندة لهذه الانعكاسات لا يستهان بها، فما هو سيناريو المستقبل؟

لا يوجد وقت لاستعراض المشاهد المختلفة المتوقعة مستقبلاً، فلنركّز على نقطة واحدة. ألاحظ أنه لا يوجد تركيز كاف على طبيعة العدو الإسرائيلي. تكاد القوى السياسية اللبنانية تجمع على أن إسرائيل عدو، ولكن لا يوجد نقاش كاف حول طبيعته: هل عدوانيته بسبب المقاومة أم هي متأصلة فيه؟ وأعتقد أن حسم هذا السؤال سوف يكون مفيداً في حسم موضوع سلاح حزب اللّه لأنه لو كانت العدوانية الإسرائيلية بسبب سلاح حزب اللّه فإن القضاء عليها يكون بالقضاء عليه. لكن هذه العدوانية متأصلة فيه: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بعامة واللبنانية بخاصة ليست موضع شك. إسرائيل ليست صاحبة مصلحة بالتأكيد في نجاح الصيغة اللبنانية سياسياً واقتصادياً. موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أيضاً يربطه عضوياً بالصراع شاء أم أبى. إذا اتفقنا على طبيعية العدوانية الإسرائيلية يصبح هدفنا في القليل هو إتمام الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة والإفراج عن الأسرى اللبنانيين، وبعدها لا يصير النقاش في نزع سلاح حزب اللّه، إنما في بناء دولة لبنانية قوية تصلح لمواجهة العدوانية الإسرائيلية، وفي عملية البناء هذه يمكن دمج القوة العسكرية لحزب اللّه في الدولة اللبنانية بالشروط التي يتفق عليها اللبنانيون، وبما يحقق الأمن اللبناني، أما غير ذلك فهو في تقديري إعلاء لاعتبارات الصراعات السياسية الداخلية في لبنان على اعتبارات أمنه الوطني وتسليم لبنان بالكامل للإرادة الإسرائيلية والأمريكية.

١٢ ـ غسان بن جدو

أود أن أضيف بعض الكلام والإشارات على نقاط تفضل المتحدثون قبلي بذكرها، وأتمنى أن يسمح لي الوقت الموجز المتاح لي أن أتحدث في نقاط أخرى ولو بعناوين.

نعم أنا من الذين فوجئوا بقدرة الصمود لدى مقاومي حزب اللّه، بل بالقدرة على القتال والبقاء وتحقيق تلك النتيجة المعروفة. . ، صحيح أننا كنا نعرف عن تمتع حزب اللّه بإمكانات تسليحية عالية وجدّية، وصحيح أننا كنا نعلم بأن القيادة العسكرية للمقاومة كانت تهيئ نفسها لهذه المواجهة ومثلها منذ مدة.

وصحيح أن عنصر المقاومة مقاتل مشهود له بالشجاعة والمهارة، لكن هذه العوامل كلها لم تكن تعني بالضرورة أن تصمد المقاومة أمام أعتى جيش في المنطقة،

بل أن تلحق به خسائر فادحة وكبرى، لولاها، ربما، لما اضطرت إسرائيل للقبول بوقف العمليات الحربية كمقدمة لوقف إطلاق النار. . . غير أن النقطة التي أود التركيز عليها هنا هي «بيئة المقاومة». . . أيها السادة: إن اقتصار الحديث حول حزب اللّه على قدراته العسكرية والتنظيمية وغيرها فقط على أهميتها طبعاً، هو اقتصار يلامس الخلل في التوصيف ومن ثم تقدير الموقف للمستقبل. إنني أزعم أن من أهم عناصر قوة المقاومة هي البيئة المجتمعية والثقافية والإنسانية والدينية التي تحتضنها وتمدها بأسباب القوة، لا بل الحماية والأمن قبل أي سلاح. . . مئات الآلاف ممن اضطروا للنزوح عن قراهم وبيوتهم لم يخفوا خلال فترة العدوان تضامنهم مع المقاومة، لا بل تأكيد فدائهم لها. . . هؤلاء أنفسهم أحدثوا المفاجأة بقرارهم العودة إلى ركام بيوتهم وأشباح قراهم بعد دقائق قليلة من دخول القرار ١٧٠١ حيز التنفيذ عند الثامنة من صباح الـ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦. بيئة المقاومة هي التي تجعل المقاتل ينزع بزته العسكرية ويتحرك بكل أمن وأمان في مناطقه كمدني عادي ويبقى في حاضنته، بيئة المقاومة، أو بالتحديد بيئة الجنوب هي التي تشكل الحاضن الحقيقي للمقاومة وعاء وثقافة وديناً.

لماذا أذكر ما سلف؟ ليس فقط لأن من حق هؤلاء الناس أن نذكرهم بإيجابية بالغة، بل أيضاً لأشير إلى نقطة بكل صراحة وبلا أي حرج: هناك بالفعل عدم إدراك متبادل جدّي بين فئات لبنانية، بل أكاد أقول: شرخ معرفي حقيقي بين اللبنانيين. . . سمعت كلاماً خلال النقاش ولاسيما من قبل بعض الإخوة العرب غير اللبنانيين يشيدون بما سمّي بالتضامن الوطني والإجماع الوطني خلال العدوان. إنني أزعم أن هذا الإجماع الوطني لم يكن قائماً، نعم كان هناك تضامن وطني حقيقي، لكن على مستوى إنساني واجتماعي، وليس على مستوى سياسي، بل أقول بوضوح، كان، ولا يزال، هناك انقسام سياسي فعلي بين اللبنانيين. هذا الانقسام السياسي ظهر على استحياء أحياناً، وبشكل واضح جداً أحياناً أخرى.

لكن للأسف، هناك تكاذب مبالغ فيه بين عدد من اللبنانيين، ولا سيما بين السياسيين. هناك مشروعان متناقضان في لبنان، واستراتيجيتان متباينتان للبنان داخلياً، وموقعه حول دوره إقليمياً، وأحياناً حتى حول هويته السياسية. أشار أحد المتحدثين عن خطر سلاح حزب اللّه وتشديده على أن عدم معالجة هذا السلاح بنزعه سيبقي الأزمة قائمة والخطر داهماً على لبنان. نعم، مسألة سلاح حزب اللّه تحتاج إلى نقاش.

لكنني لا أظن أنه باب الأزمة في لبنان، ولا نزعه سيكون مفتاح الفرج للبنانيين. وهنا أشير مباشرة إلى كيفية التعاطي مع الواقع ما بعد انتهاء الحرب. أيعقل

أن يشهد لبنان مثل هذا الزلزال ويبقى الوضع السياسي على ما هو عليه، وتبقى تركيبته الحكومية بهذه الطريقة؟ . . . ذكر أحد الأصدقاء هنا ضرورة تشكيل حكومة طوارئ، وربما مصطلح الطوارئ يخيف اللبنانيين، لكن الأساس هو تشكيل حكومة طوارئ، أو إنقاذ أو اتحاد وطني أو أي حكومة، المهم أن يتشارك الأطراف الرئيسيون في لبنان في نسج خيوط المرحلة المقبلة لأن لبنان هو بالفعل على مفترق طرق.

١٣ ـ فيصل المولوي

صيغة مقترحة للحفاظ على الدولة وحماية المقاومة

من أهم التداعيات اللبنانية بعد العدوان الصهيوني الأخير، ارتفاع حدة الانقسام السياسي، حول المقاومة وسلاحها، ومبررات استمرارها، وعلاقتها بالدولة.

هذا المقترح ينطلق من تبنّي المقاومة كاستراتيجية دفاعية مهمة في الظروف الحالية، مع حماية استمرارها، وتحديد صيغة للتوفيق بينها وبين الدولة، وهو يعتمد على الأسس التالية:

١ ـ قيام الدولة القوية العادلة هدف أساسي يسعى إليه جميع اللبنانيين، ومن أهم صفات الدولة أنها تحتكر القوة حتى تستطيع فرض النظام على الجميع، ومن أهم واجباتها حماية الوطن من كل اعتداء خارجي.

٢ ـ لبنان وطن صغير يعيش إلى جنب فلسطين. وقد استطاعت المؤتمرات الدولية منذ بداية القرن العشرين، تغيير هوية فلسطين التاريخية، عن طريق طرد خمسة ملايين من أهلها، واستقدام خمسة ملايين يهودي يعيشون مكانهم، ضمن دولة صهيونية عنصرية عدوانية. وكان نصيب لبنان من ذلك أربعمئة ألف لاجئ فلسطيني، واستمرار العدوان الصهيوني على أرضه وشعبه بين وقت وآخر. إنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تذكر حدودها رسميّاً، وذلك لنيتها التوسّع، ولا يزال شعارها: (من الفرات إلى النيل)، ومطامعها في لبنان ومياهه معروفة.

٣ ـ إن انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وإعادة الأسرى اللبنانيين ـ فيما لو حصل ـ ليس مبرراً لإنهاء دور المقاومة ونزع سلاحها. هل يمكن الاطمئنان إلى أنّ إسرائيل لن تقوم بأي اعتداء على لبنان بعد ذلك؟ وهل يمكن الاطمئنان إلى أنها لو فعلت ذلك فإن مجلس الأمن سيجبرها على التراجع؟ أعتقد أن تاريخ إسرائيل منذ نشأتها، وتاريخ مجلس الأمن وقراراته التي لم تنفَّذ حين تتعلّق بإسرائيل، يقطع بعكس ذلك.

٤ ـ أمام هذا الخطر المحدق كيف يستطيع لبنان حماية نفسه من أي عدوان صهيوني محتمل؟ من الطبيعي أن نقول إنّ واجب الحماية يقع على الدولة وجيشها النظامي. لكن من المعروف أنّ الجيش النظامي لا يستطيع أن يقابل جيشاً آخر إلا بحد أدنى من التوازن العسكري ـ وبخاصة في السلاح. ومن المعروف أيضاً أنّ الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لا تسمح بمثل هذا التوازن بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية مجتمعة. وإذا حصل في غفلة منها أو لأي سبب آخر، فإن المدد الأمريكي جاهز في أي لحظة لاستعادة التفوّق الإسرائيلي. إنّ لبنان لا يستطيع أن يجهّز جيشه النظامي بسلاح مكافئ في الجو أو البحر أو البرّ حتى يواجه أي عدوان صهيوني محتمل. فهل هذا يعفي الدولة من البحث عن بديل لحماية شعبها؟

٥ ـ ظهرت المقاومة في لبنان وأثبتت جدواها مرّتين، الأولى: عندما اضطرّت العدو الصهيوني إلى الانسحاب عام ٢٠٠٠ بعد احتلال دام حوالى عشرين عاماً، وعلى الرغم من وجود قرارات دولية تطلب من العدو الانسحاب، لكنّه لم ينفّذها. والثانية: عندما حصل العدوان الصهيوني الأخير ولم يستطع خلال ثلاثة وثلاثين يوماً أن يتجاوز بضعة كيلومترات على الحدود، ظلّت المقاومة تلاحقه فيها، بينما استطاع عام ١٩٦٧ أن يهزم ثلاثة جيوش نظامية، وأن يحتلّ كامل الضفّة العربية والجولان وسيناء حتى وصل إلى القنال خلال أيام أو ساعات، لأنه لم تكن أمامه مقاومة.

٦ ـ ولأنّ واجب الدولة حماية الوطن من العدو الخارجي، وبما أنها لا تستطيع ذلك بواسطة جيشها النظامي للأسباب الموضوعية المذكورة، ولأنّه ليس أمامها سبيل إلى ذلك إلا المقاومة، **وجب عليها أن تشرّع هذه المقاومة باعتبارها الوسيلة الدفاعية الممكنة، وأن تساعدها بما تستطيع، وهي حين تفعل ذلك تستطيع إخضاعها لاستراتيجية دفاعية كاملة.** أما حين تشعر الدولة أنّ المقاومة خصم منافس، وحين تظنّ المقاومة أنّ الدولة تستقوي عليها بالقرارات الدولية والإقليمية، فإن الخطر كبير على الدولة وعلى المقاومة، وبالتالي على الوطن. إنّ التكامل بين الدولة والمقاومة هو الحلّ للدفاع عن الوطن. أما افتعال الانقسام بينهما فهو ما يريده العدو لإلحاق الهزيمة بالوطن.

٧ ـ لذلك نقول: إنّ نزع سلاح المقاومة ـ ما دام العدو على الحدود ـ قرار إسرائيلي أمريكي، يريدون منه أن يبقى لبنان عاجزاً عن الدفاع عن نفسه، يتلقى الضربة فيصبر ويشتكي لدى مجلس الأمن، الذي يصدر القرارات بتبرير العدوان بحجّة أنه دفاع عن النفس، أو يطلب الانسحاب من دون إدانة. وفي مثل هذه الأحوال لا بأس من انتظار إسرائيل مهما طال الزمن حتى تمنّ علينا بالانسحاب، وها هي لا تزال في الضفّة الغربية والجولان منذ أربعين سنة !؟ لا أعتقد أنّ مواطناً

لبنانياً حريصاً على كرامته يمكن أن يقبل هذا الواقع. وإذا ضعف بعضنا أمام الضغوط العربية والدولية، فليعذرنا حين نصرّ على المقاومة.

٨ ـ لقد اصطبغت المقاومة الإسلامية الحالية بالصبغة الشيعية وانحصرت في حزب اللّه. ربما كان لهذا الأمر إيجابيته في المرحلة السابقة. ولكن استمراره قد يحمل بعض السلبية. نحن نقول أولاً: إنّ المقاومة ليست من الميليشيات التي تقرر نزع سلاحها في الطائف. فالميليشيات المقصودة هناك هي التي كانت تتقاتل في ما بينها. وكان سلاحها موجهاً إلى اللبنانيين الذين يخالفونها الرأي. والكلّ يعلم أنّ المقاومة الإسلامية لم توجّه سلاحها في أي مرحلة ضدّ أي لبناني، ولم تستقو بهذا السلاح لفرض موقف سياسي. ونحن مرتاحون إلى تأكيدات قيادة المقاومة أنّ سلاحها لن يستعمل أبداً إلا ضدّ العدو الصهيوني. لكن في المقابل إنّ لبنان بلد يقوم على التوازنات الطائفية، وإنّ الطائفة الشيعية الكريمة أصبحت بفضل المقاومة في مركز متميّز أمام سائر الطوائف، وقد حققت لها المقاومة تفوقاً عسكرياً وتنظيمياً ومالياً، ما أدى إلى اختلال التوازن الطائفي، وصار الآخرون يفكّرون في أنّ استعادة التوازن لا تكون إلا بنزع سلاح المقاومة. إننا نقول: إنّ هذا الاقتراح إذا استعاد التوازن الطائفي الداخلي، فإنه سيخلّ بالتوازن العسكري مع العدو، وهذا أخطر بكثير. لذلك فنحن ندعو إلى فتح باب المقاومة أمام جميع اللبنانيين وخاصة أبناء الجنوب، ولتتنافس الطوائف في ولوج باب المقاومة لحماية لبنان، بدل أن تتنافس على حصصها في الدولة، وتكتفي بالاستسلام أمام العدو.

٩ ـ حين تشرّع الدولة المقاومة، وتشرف عليها، وتنسّق معها، فليس معنى ذلك أن تتنازل لها عن قرار الحرب والسلم. هذا القرار لا يمكن أن يكون إلا للدولة من خلال مؤسساتها الرسمية، أما المقاومة فمهمتها الدفاع عن شعبها. وحقّ الدفاع عن النفس لا يحتاج إلى قرار، لو كانت هناك فرقة من الجيش النظامي موجودة على الحدود، وهاجمها الجيش الصهيوني، أو اعتدى على منطقة لبنانية، فإن حقها في الدفاع عن نفسها وعن وطنها لا ينتظر قراراً جديداً. إنه واجبها الأول، كذلك المقاومة حقّها في الدفاع عن النفس والوطن هو واجبها أيضاً. إنّ قرار إشراك المقاومة في الدفاع عن الوطن يؤخذ مرّة واحدة، ولا علاقة له بقرار الحرب والسلم الذي يعني إعلان الحرب ابتداءً، أو إنهاء الحرب القائمة باتفاق سلام، أما الآن فبيننا وبين العدو هدنة، والمقاومة لا تتصدى لعقد سلام معه، كما أنه لا يجوز لها أن تعلن الحرب وتخرق الهدنة، لكن إن خرقها هو فهي لا بدّ أن تدافع عن شعبها. والفقهاء يجمعون على أنه إذا اعتدي على بلد من بلاد المسلمين فإن الدفاع واجب على كلّ مستطيع ولا يحتاج إلى إذن الإمام.

١٠ ـ إنّ دمج المقاومة في الجيش ليس الحل المناسب. إنّ الجيش لا يحتاج إلى بضعة آلاف عنصر جديد حتى يستطيع مواجهة إسرائيل وحماية الوطن. إنه بحاجة إلى السلاح المتطوّر وهذا غير ممكن في الظروف الحالية. إنّ دمج المقاومة في الجيش لا يزيد قدرته الدفاعية، وينزع من المقاومة قدرتها على الدفاع. إنّ هذا الحلّ لا يُطرح عادة إلا عندما تنتهي مهمّة المقاومة، عند ذلك نبحث عن الحلّ المناسب لعناصرها، وقد يكون إلحاقهم بالجيش هو الحلّ الأفضل. لذلك نحن لا نرى أي مبرر لنزع سلاح المقاومة أو تسليمه، بل يجب عليها أن تبقى على جهوزيتها الكاملة لردّ أي عدوان عند حصوله. ونحن نرى أنّ تحافظ المقاومة على استقلاليتها، ضمن صيغة تنسيق وتكامل مع الدولة تلتزم فيها حقّ الدفاع البحت، وتلتزم فيها وراء ذلك قرار الدولة المتعلّق بالحرب والسلم، كلّ ذلك بعد تطوير بنية المقاومة الحالية لتستوعب جميع الشرائح اللبنانية الراغبة والقادرة على الدفاع عن الوطن.

١٤ ـ أمين حطيط

منذ أن أنشئت إسرائيل على ارض فلسطين، دولة غاصبة، في العام ١٩٤٨، ولبنان يعاني مخاطرها التي تقلّب في اتخاذ المواقف لصدها، معتمداً في البدء الضمانات الدولية التي جاءت بها اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وبمراقبة دولية دائمة (OGL). لكن الاتفاقية لم تحم لبنان وبخاصة بعد أن ألغتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ إثر حرب الأيام الستة التي لَم يشارك فيها لبنان، ثم كان تدخل عسكري إسرائيلي مباشر علني أو سري في لبنان في جنوبه أو في الداخل، ما جعل الأمن اللبناني كما الكيان اللبناني مهدداً دائماً، وحرم لبنان منذ العام ١٩٧٥ الاستقرار الذي تنشده أي دولة تريد الحياة. وقد حاولت الدولة أن تتقي الخطر الإسرائيلي باعتماد سياسة «عدم التحدي أو التهديد» رافعة شعار «قوة لبنان في ضعفه» ولكن النتائج السلبية لاعتماد هذا الشعار كانت بالغة الخطورة على الوطن الذي استباحته إسرائيل، بذريعة الرد على هجمات المقاومة الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية وهي المقاومة التي كانت اتخذت من لبنان بعد العام ١٩٧٠ قاعدتها الرئيسة للعمل السياسي والعسكري على السواء.

وكان الاجتياح الإسرائيلي البري الأول للبنان في العام ١٩٧٢ حيث وصلت القوات الإسرائيلية إلى مشارف صور في يومين، استبسل الجيش اللبناني خلالها في الدفاع، لكنه لم يستطع ان يمنع الاحتلال للتفاوت الهائل في التسليح والتجهيز بينه وبين الجيش الإسرائيلي، ما طرح السؤال التالي: كيف نحمي الجنوب؟ وجاء الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بالإجابة: «بالمقاومة الشعبية

التي تقود حرب عصابات وتكون عضداً للجيش وتوفر الحماية للوطن في جنوبه الذي عليه ان يتحول إلى مجتمع مقاوم»، وأنشأ الإمام الصدر «أفواج المقاومة اللبنانية» (أمل) حركة مقاومة شعبية تضطلع بمهام المواجهة ضد إسرائيل لتحمي الجنوب من عدوانها من دون أن يكون لها أي دور في العمل السياسي، أو العمل الأمني الداخلي وقطعاً من دون أن تمارس أي نوع من أنواع السلطة، وأنشأ إلى جانبها حركة سياسية لا طائفية هي حركة المحرومين، التي رأى فيها هيئة من مؤسسات المجتمع المدني الذي عليه ان يقيم العدالة الاجتماعية فيوفر الأسس للوحدة الوطنية اللازمة للدفاع عن الوطن.

و كان أول اختبار للمقاومة في اجتياح العام ١٩٧٨، حيث لم يقيض «لأفواج المقاومة اللبنانية» أن تواجه إسرائيل، لأن المقاومة الفلسطينية كانت منعتها من العمل أو النشاط المسلح عقاباً لها على عدم انخراطها في الحرب الداخلية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، وأبعدتها عن الجنوب وقيدت حركتها باتجاه القوات الإسرائيلية. لكن الوضع برمّته تغير في العام ١٩٨٢، حيث فقد الفلسطينيون أي سيطرة على المنطقة المحتلة من قبل إسرائيل، والممتدة من الحدود الجنوبية إلى شمال بيروت أي كامل النصف الجنوبي من لبنان. فبعد ان يئس اللبنانيون المتضررون مباشرة من العدوان الإسرائيلي من أي عمل دولي فاعل أو مُجدٍ في تحرير أرضهم، واستفزت مشاعرهم الوطنية مظاهر الغطرسة الإسرائيلية، وهي تفتعل المجازر في صبرا وشاتيلا، وتملي على لبنان ما يجب ان يفعل في مباحثات تقودها أمريكا لمصلحة إسرائيل، وبعد أن نجح بعض مقاتلي حركة أمل في التصدي لقوة عسكرية إسرائيلية في خلدة، في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ما خلق الثقة بالنفس المقاومة. انطلقت المقاومة اللبنانية الفعلية ضد إسرائيل من غير أن يكون هناك إطار تنظيمي يجمعها.

أ ـ المقاومة الفعلية في لبنان ونتائجها

كانت البداية الفعلية للمقاومة اللبنانية في بيروت، وتوسعت إلى أن غطت كل الأرض المحتلة، التي ألهبت بنار المقاومين ضد المحتل، ما أجبره على الانكفاء، من بيروت إلى خلدة، فإلى صيدا، فإلى النبطية وصور، وثبت اعتباراً من العام ١٩٨٥ في منطقة واسعة في الجنوب هلالية الشكل، تمتد من كفرفالوس شمالاً إلى حاصبيا شرقاً ثم إلى سهل مرجعيون، ومنه إلى الناقورة في الغرب على ساحل المتوسط، ممسكة بجزء مهم من مجرى نهر الليطاني... منطقة أسميت بالحزام الأمني، عملاً بالاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية القائمة على إحداث أحزمة الأمن لحماية إسرائيل، يتمدد آخرها، إن استطاعت، في أرض الخصم، لذلك تم تجهيز هذا

الحزام، وزرعه بالمراكز العسكرية الحصينة ذات القدرة الفائقة على القتال الدائري، والدفاع بمنطق النقطة المنعزلة مدة سبعة أيام على الاقل..

تراخت بعض فصائل المقاومة عن العمل بعد تحقيق الإنجاز الأول من التحرير، ودخل بعضها في قتال عبثي مع بعضها الآخر، وبقيت القلة من تلك الفصائل متوجهةً لقتال العدو، واستكمال التحرير، وكان العمود الفقري للمقاومة المتبقية، «المقاومة الإسلامية» التي يقودها حزب اللّه، الذي تشكل مباشرة في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، إثر الاجتياح.. بهدف واحد: «مقاومة المشروع الصهيوني من لبنان...»

تمكّنت المقاومة المستمرة من غير هوادة، والتي طورت قدراتها تباعاً، نظراً إلى الواقع الذي استجدّ بعد التحصينات الإسرائيلية الجديدة، وازدادت قدرات المقاومة من حيث الفعالية بعد العام ١٩٩٠، تاريخ توحيد الجيش بقيادة العماد لحود، وإرساء عقيدة قتالية له تقوم على اعتبار العدو هو إسرائيل، ما يفرض قتالها، والتنسيق مع كل من يقاتلها، وترجم ذلك بإصدار الأوامر إلى الواحدات الميدانية للجيش للتنسيق مع المقاومة ودعمها بالمتاح، فأحدث ذلك تكاملاً بين الجهتين ـ الجيش والمقاومة ـ إضافة إلى مسك الأمن الداخلي بنجاح بالتعاون مع الجيش العربي السوري المنتشر في لبنان بناءً على اتفاقات رسمية نافذة، تنسيق، تعاون، تكامل، فعّل العمل المقاوم وبدأت إسرائيل تشعر بالألم نتيجة الضربات الموجعة للمقاومة، فكان ردها الأول في العام ١٩٩٣ اجتياحاً نارياً شاملاً لثلثي أرض لبنان، دمّرت خلاله معظم البنية التحتية اللبنانية، ما جعل السلطة الرسمية اللبنانية ترضخ للمطالب الإسرائيلية وتقرر أن ترسل الجيش إلى الجنوب ليكون حاجزاً بين المقاومة والاحتلال.

كان القرار هذا المتخذ في مجلس الدفاع الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وحضور رئيس الحكومة رفيق الحريري، قراراً خطراً للغاية، إذ إن تطبيقه كان يعني وقف المقاومة أو اصطدامها بالجيش ما جعل قائد الجيش العماد إميل لحود يرفض تنفيذه، مهدداً بالاستقالة، وتدخلت سوريا لحل الخلاف، وكان المخرج تنفيذاً شكلياً للقرار بقوى رمزية مؤقتة لا تنفّذ أي مهمة عملانية، سرعان ما انسحبت تباعاً من غير أي أثر. وكان ذلك. واستمرت المقاومة وازداد تنسيقها كما ثقتها بالجيش.

وكان العام ١٩٩٦ موعداً لانتقام إسرائيلي جديد استمر أربعة عشر يوماً هدمت إسرائيل خلالها الجسور وقطعت الطرق ودمرت الكهرباء ومعظم البنى التحتية في لبنان لكنها لم تستطع أن تجهز على المقاومة أو تسكت صواريخها.. و أوقفت النار في عدوان نيسان/ أبريل باتفاق حيّد المدنيين عن الصراع على جانبي الحدود.. وهو ما عرف بتفاهم نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

كان للتفاهم المذكور أثر كبير في إطلاق يد المقاومة في العمل، فصعدت وتيرة المواجهة مع العدو، وأوقعت به الخسائر الجسيمة مادياً ومعنوياً، ما حمله على الاقتناع النهائي بـ «أن البقاء في لبنان أصبح مستحيلاً، إلاَّ بدفع ثمن باهظ لا تتحمله دولتها» فاتخذت قراراً بالانسحاب، وكان تحرير معظم الأرض في الجنوب، ولم يبق منها إلا منطقة مساحتها ٣٦ كلم^{٢} في مزارع شبعا، وثلاث مناطق صغيرة في رميش والعديسة والمطلّة، مجمل مساحتها ٢٠٠ ألف متر مربع.

ب ـ المطالبة بتفكيك المقاومة المسلحة وجمع سلاحها

مباشرة بعد التحرير، طالبت إسرائيل، وعبر الأمم المتحدة وكذلك الولايات الأمريكية بنزع سلاح المقاومة، لأنها تعتبر مبرر وجودها قد سقط بعد التحرير، مشيرة إلى أن القرار ٤٢٥ قد نفذ، وأن المتبقي من أرض يعالج بالمفاوضات بموجب القرار ٢٤٢.

رفض لبنان الرسمي والمقاوم، ومعظم الشعب اللبناني هذا الطلب... لكن بعض اللبنانيين وبخاصة أولئك الذين كانوا على علاقة بالعدو الإسرائيلي، رأوا فرصتهم في التخلص من سلاح المقاومة خدمة لأغراض شخصية واستجابة لعلاقات لهم مع الخارج المطالب بذلك.. لكنها أصوات ظلت خافتة خجولة لم تُعِرْ أي اهتمام في الداخل... لكن أمريكا لم تنسَ الأمر أو تتهاون به، واستغلت «نجاحها» في احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، لتأتي وتطلب نزع السلاح المقاوم لأن الأمر في الشرق الأوسط تغيّر.. فلم تستجب الدولة، ولم تعر المقاومة هذا الطلب أي اهتمام..وكان الرد المنطقي على الطلب: «كيف نلقي السلاح، وأرضنا لا زال بعضها محتلاً، ولنا في السجون الإسرائيلية العديد من الأسرى؟ ثم من يحمينا من عدوانية إسرائيل المهددة للأرض والإنسان والمياه».. وقد كان هذا الرفض رسمياً يعبّر عنه رئيس الدولة العماد لحود، وشعبياً سياسياً تعبّر عنه المقاومة ذاتها ممثلة «بحزب الله» وكل الأحزاب والقوى التي سبق لها وانخرطت في العمل المقاوم... رفض جعل المطالبين ييأسون من الاستجابة لمطالبهم باللين.

هنا كان انتظار لتغيير الظروف، بتبديل في رئاسة الجمهورية يحل موعده في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، يعقبه انتخابات نيابية يعوّل عليها للمجيء بمجلس نيابي يتخذ بأكثريته وجهة معاكسة للاتجاه الداعم لاستمرار المقاومة وجهوزية سلاحها. وما إن لاحت ملامح الخطة حتى كان رد وقائي، بتمديد ولاية العماد إميل لحود ثلاث سنوات ما أشعر المخططين بإجهاض خطتهم قبل الانطلاق بتنفيذها.. تمديد عاكس الرغبة الأمريكية ـ الفرنسية التي تضمنها القرار ١٥٥٩ الصادر عن

مجلس الأمن الدولي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، والذي يستهدف في روحه وجوهره ليس مقام الرئاسة فحسب، بل سلاح المقاومة، وهو بيت القصيد..

ج ـ اغتيال الرئيس رفيق الحريري (رئيس سابق للحكومة) والنتائج

تابعت السلطات اللبنانية أعمالها بعد القرار ١٥٥٩، وكأن شيئاً لم يكن، ما أغاظ المخططين لنزع سلاح المقاومة، وبدأت التحرك السياسي الداخلي بدعم خارجي لتحقيق اهداف القرار ١٥٥٩ التي فيها أيضاً إخراج الجيش السوري من لبنان... وإذ بلحظة تاريخية صاعقة، تقع جريمة في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ تودي بالرئيس رفيق الحريري الذي كان قد عزف عن تولي رئاسة الحكومة منذ ثلاثة اشهر، واكتفى بإكمال ولايته كنائب يستعد لخوض الانتخابات النيابية المقبلة ليأتي بأكثرية مريحة له في المجلس الجديد تمكّنه من امتلاك القرارفي الدولة...

قلب اغتيال الحريري الأوضاع رأساً على عقب في لبنان إن لم نقل في أبعد منه، إذ إنه كان بمثابة الزلزال الذي لم يدع شيئاً من غير أن يصيبه الأثر... وإذ بسحر ساحر وجد لبنان نفسه تحت وصاية دولية واقعية، تمارسها أمريكا بمساعدة فرنسية... وصاية فعلية غير معلنة رسمياً.. وبدأت الأمور تتداعى في لبنان وتتغيرباتجاه يعاكس ما كانت فيه:

ـ خروج الجيش السوري: ففي غضون شهرين من الجريمة، خرج الجيش السوري من لبنان كلياً، ثم تحولت سوريا الدولة، من دولة راعية للبنان، حتى وبنظر البعض «وصية عليه» إلى دولة «عدوة للبنان» في نظر هؤلاء، عداء قاد بعضهم إلى التعدي على العمال السوريين في لبنان قتلاً وتنكيلاً..

ـ لجنة التحقيق الدولية: أعلن البعض عدم ثقته بالقضاء اللبناني، وطالب بلجنة تحقيق دولية لكشف الجناة في هذه الجريمة، فاستجيب له بعدما كانت لجنة تقصّي حقائق دولية أوصت هي بذلك أيضاً.

ـ تغيّر وجهة المجلس النيابي: أجريت انتخابات نيابية، تحت وطأة الدم المهدور، والغضب المتصاعد، أدت إلى تشكيل أكثرية نيابية من النوع الذي كانت تطمح إليه أمريكا، معارِضة لسوريا، مطالبة بنزع سلاح المقاومة. معلنة أنه لا داعي لاستمرار العداء لإسرائيل.

ـ تغيير وجهة القرار في مجلس الوزراء: بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ أصبح مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية، وبعد الانتخابات النيابية، شكلت الأكثرية الجديدة حكومة امتلكت القرار في المجلس هذا، وغيّرت بذلك وجهة القرار

التنفيذي اللبناني، لكنها اصطدمت بعقبة استمرار رئيس الجمهورية في منصبه، ما جعل بعض قراراتها عرضة للطعن أو الرد أو التجميد.

د ـ دفاع المقاومة عن سلاحها

أيقنت المقاومة أن كل ما يجري في البلاد من تغيير هدفه الرئيسي واحد: نزع سلاحها. هنا كانت أمام خيارين:

ـ **الأول**: الرضوخ، وفيه التفريط بدماء الشهداء الذين حرروا الارض، نظراً إلى أن إلقاء السلاح من غير بديل يؤمّن حماية المحرَّر من الأرض ورد العدوان، إضافة إلى واجب القيام بتحرير ما تبقى، هو أمر لا يمكن أن يقبله شريف عاقل.

ـ **الثاني**: التمسك بالسلاح والعمل على حمايته بالسبل المتاحة، من غير أن تفسد الوسيلة الهدف.

هنا اختارت المقاومة الخيار الثاني، والتزمت تطبيقه بالقبول بكل ما يمكن احتماله حتى ولو كان فيه خسائر مباشرة ظاهرة.

وبدراسة للواقع اللبناني المتشكل بعد ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ (تاريخ انسحاب الجيش السوري) تبين أن اللبنانيين توزعوا في مسألة سلاح المقاومة إلى معسكرات ثلاثة:

ـ **الأول**: يجاهر برغبته في نزع سلاح المقاومة من غير انتظار، ويعتبره سلاح طائفة يستقوى به على الغير، ويخرق السيادة اللبنانية، ويعرّض لبنان للخطر، وأن الشرعية الدولية المعبّر عنها بالقرار ١٥٥٩ تفرض نزعه.

ـ **الثاني**: يعتبر أن السلاح لا مبرر حتمياً له بعد التحرير ولكن، ليس من الحكمة الاستعجال في نزعه من غير درس، وتوفير الظروف الملائمة للتنفيذ، واعتمد سياسة التأييد الظاهر لهذا السلاح مع تطابقه كلياً في الهدف النهائي مع الفريق الأول.

ـ **الثالث**: هو الفريق المقاوم ذاته مع أنصاره من اللبنانيين كما قدمنا خريطتهم السياسية وموقفهم المبني على رفض نزع السلاح قبل تحقق الشروط التالية:

ـ تحرير ما تبقّى من أرض محتلة في الجنوب.

ـ تحرير من تبقّى من أسرى في سجون العدو الإسرائيلي.

ـ تأمين الوسيلة البديلة الفاعلة لحماية لبنان ضد أطماع إسرائيل، وعدوانيتها.

وفي سبيل ذلك عقد الفريق الثالث الاتفاقات والتحالفات، مع كل من أظهر حرصاً على المقاومة بمن في ذلك أطراف من الفريق الثاني، وعمل على وأد أي فتنة داخلية قد تتخذ مدخلاً لاستدراج السلاح المقاوم إلى الساحة الداخلية، كما أنه اظهر بأساً وتشدداً حذّر فيه من أي محاولة للمسّ بالسلاح بالقوة. .

لقد نجح الفريق المقاوم في إثبات قدرته على منع التفكير في استعمال القوة لنزع السلاح، ولمس الفريق المواجه عجزه في ذلك أيضاً، إذ إن كل المحاولات الرامية لتحقيق هذا الهدف باءت بالفشل بدءاً بالدعم اللفظي لإحداث طمأنينة تنتج اقتناعاً فقبولاً بترك السلاح، إلى إدخال المقاومة في الحكومة ما يحملها على إلقاء السلاح، إلى شن الحرب الكلامية، ثم الاستعداء، ثم المزيد من القرارات الدولية. .

هـ ـ الحوار الوطني اللبناني للبحث بمصير المقاومة

وصل الأطراف في لبنان إلى الطريق المسدود، ووجد الفريق المطالب بنزع سلاح المقاومة نفسه في مأزق كبير (بعد أن توحّد معظم أطراف الفريقين الأول والثاني وفقاً للتصنيف المتقدم)، إذ إن ما التزم به أمام المخطط الأمريكي، غير ممكن التنفيذ بالوسائل المتاحة جميعها. وفي المقابل، أبدى الفريق المقاوم، وأنصاره معه رغبة في محاولة إقناع الفريق الآخر بخطإ مواقفه، فكان اقتراح لحوار حول الموضوع، حوار شاءه الفريق المقاوم فرصة للإقناع بمواقفه، طارحاً حلاً للموضوع عبر البحث في استراتيجية دفاعية لحماية لبنان، يحدد فيها دور السلاح المقاوم، ورأى فيها الفريق الآخر فرصة لإحراج المقاومة وتطويقها بأكثرية على طاولة الحوار رافضة لهذا السلاح. . وانطلق السباق. .

والسؤال فيه: كيف نحمي لبنان؟ أم كيف ننزع سلاح المقاومة؟ بين هذين السؤالين خجل الفريق الرافض للمقاومة واضطر أن يقبل بمعالجة السؤال الأول علّه يصل من خلاله إلى تحقيق الهدف الأصلي: نزع السلاح.

وفي الحديث عن كيف نحمي لبنان، كان البحث الأساسي عن المخاطر التي تتهدد لبنان والتي يمكن سردها كما يلي:

(١) التفكك: . . . .

(٢) الاقتطاع. والاحتلال ومصادرة القرار

(٣) الطمع بالمياه

(٤) المنافسة في الاقتصاد. .

(٥) الإخلال بالامن والاستقرار

(٦) نشر الإرهاب.

(٧) إفساد العلاقات العربية، وبخاصة الجوار.

(٨) فرض التوطين.

أما تصنيفها، فإنه سهل ويدرج تحت عنوانين:

الأول الخطر على الكيان من الداخل، والمتمثل بالتفكك أو الاستئثار بالسلطة من قبل فئة من الفئات عبر ميليشيا تنشئها تفرض بواسطتها سلطة لا تنبثق عن تمثيل صحيح للشعب، أو عبر استعانة بأجنبي ليسلّطها على لبنان من غير مراعاة للدستور. ما يستتبع الرفض والعصيان وقد يؤدي إلى نشر الإرهاب والإخلال بالامن.

أما **الثاني** فهو المتمثل بما تشكّله إسرائيل من تهديد للدولة التعددية الطائفية ولاقتصادها وثرواتها وتوازنها الديمغرافي.

و ـ عدوان الأيام ٣٣ من صيف ٢٠٠٦

قدّمت المقاومة إلى طاولة الحوار ورقة عمل تتضمن رؤيتها لاستراتيجية دفاعية تحمي لبنان، وارتكزت فيها على ضرورة الجمع بين النمطين من التشكيلات المسلحة القادرة على الأسلوبين من القتال: الجيش النظامي الرسمي الذي يقوم بدوره التام في حفظ الأمن والحدود وفقاً لقدراته في عملية الدفاع عن لبنان بوجه إسرائيل، والمقاومة التي ينحصر عملها في سدّ ثُغَر العمل الدفاعي وفقاً لإمكانات الجيش. ولم يستطع الفريق الآخر أن يقدم الحجج المنطقية لدحض حجج المقاومة فكان «الكلام السياسي الأدبي أو الشاعري الذي لا يقنع عاقلاً» وبدا ان الأمور تتجه إلى الحسم باتجاه الإقرار بالحاجة إلى المقاومة.. وهو أمر يخالف كل مندرجات الخطة الأمريكية، ويخرج وعود من في السلطة اللبنانية والمتمثلة بنزع سلاح المقاومة.

ولكن أمريكا التي كانت قد أيقنت ومنذ أواخر العام ٢٠٠٥ أن فريقها السياسي في لبنان عاجز عن تلبية مطلبها المتعلق بسلاح المقاومة، أوعزت إلى إسرائيل بوضع خطة عسكرية لتنفيذ المطلوب بالقوة في الوقت الذي تتهيأ فرص التنفيذ..

في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ أسرت المقاومة جنديين إسرائيليين قرب الخط الأزرق في الجنوب اللبناني، فوجدت أمريكا وإسرائيل الفرصة سانحة لوضع الخطة

الاجتثاثية للمقاومة موضع التنفيذ وكانت حرب الأيام الـ ٣٣ التي توقفت الاعمال العسكرية فيها بموجب القرار ١٧٠١، اعتباراً من ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ على الواقع التالي:

(١) عسكرياً

أ ـ صمدت المقاومة في الجنوب ومنعت العدو من تحقيق شيء من أهدافه المعلنة (تحرير الأسرى، تطبيق القرار ١٥٥٩، وتجريد المقاومة من سلاحها، واجتثاث حزب الله)

ب ـ عجزت إسرائيل عن التقدم في الجنوب لاحتلاله، وجلّ ما نجحت فيه هو بعض عمليات الخرق التي تحولت إلى مناطق اشتباك تستنزف قواتها فتضطر إلى الخروج منها.

ما يعني أن الحرب انتهت عسكرياً لصالح المقاومة كمدافع منع المهاجم من تحقيق أهدافه.

(٢) مدنياً وإنشائياً

تدمير الجسور على الطرق اللبنانية بنسبة ٩٠ في المئة وقطع الطرق بين كل المناطق مع فرض حصار بري وبحري وجوي على لبنان.

أ ـ قتل ١٣٥٠ لبنانياً في مجازر ارتكبت عند تدمير منازلهم تدميراً أصاب ٣٠٠٠٠ وحدة سكنية.

ب ـ تهجير مليون لبناني من منازلهم، عاد ٧٠ في المئة منهم إلى سكنهم فور توقف الأعمال العسكرية وبقي الآخرون من غير مأوى نظراً إلى تدمير بيوتهم.

ج ـ تعطيل المرافق السياحية والاقتصادية في ١/ ٢ لبنان.

ما يعني أن إسرائيل تمكّنت من إلحاق الخسارة الفادحة بلبنان بشراً وعمراناً، ولكن لم يكن لبنان وحده المتألم هذه المرة إذ استطاعت المقاومة بصواريخها ومقاتليها أن تكبد إسرائيل الخسائر الفادحة كما يلي:

ـ تدمير أو إعطاب ١٢٠٠٠ ألف وحدة سكنية (أو مبنى).

ـ تهجير مليون ونصف إسرائيلي.

ـ تعطيل العمل في المرافق الصناعية والسياحية في منطقة الثقل الاستراتيجي في إسرائيل.

ما يعني أن هناك تبادلاً في الخسائر على الصعيد المدني (من دون أن نحدد تساوياً في ذلك أو تفاوتاً لصالح هذه الجهة أو تلك) أما على الصعيد العسكري فقد كان الإخفاق الإسرائيلي واضحاً، وهو ما تترجمه اليوم الصراعات والاتهامات المتبادلة في إسرائيل بين المسؤولين أو من الشعب ضدهم جميعاً.

و تكون المقاومة في هذه الحرب قد انتصرت ووفت بوعدها بأنها قادرة على حماية لبنان، وها هي بعد ٣٣ يوماً من القتال تحول دون تحقيق إسرائيل أهدافها في لبنان خلافاً لما كان يحصل في ما مضى، وفي الذاكرة اجتياح ١٩٨٢ وما تبعه من محاولة فرض اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣.

ز ـ تداعيات الحرب على المقاومة

بصدور القرار ١٧٠١ الذي أعطى إسرائيل الكثير مما عجزت عنه في الميدان، ونص على منطقة جنوب الليطاني من غير وجود مسلح غير رسمي فيها أي من غير وجود المقاومة، على أن ينتشر فيها الجيش اللبناني بعدد كبير تؤازره قوات اليونيفل المعززة لتصل إلى ١٥٠٠٠ عنصر مكتملي التسليح، في هذا الحال يطرح السؤال: ما مصير المقاومة؛ وما جدوى سلاحها وقد أبعد عن مواجهة العدو؟ هنا لا بد من مقاربة الموضوع من كل جوانبه.

(١) ـ في الواقع الميداني القائم

أ ـ كان التساؤل قبل الحرب عند البعض: ما هي جدوى السلاح وقد تحررت الأرض (طبعاً في رأيهم الموافق لجنوح الأمم المتحدة في مسألة مزارع شبعا)، ثم كانوا يقولون: وهل يمكن هذا السلاح أن يرد عدواناً أو يمنع اجتياحاً؟ وجاءت نتائج الحرب والقرار ١٧٠١ بعدها لتقول خلافاً للماضي: إن المزارع مسألة قائمة ولا بد من التصدي لها لتحرير الارض، وعلى الأمين العام للأمم المتحدة البحث عن حل (وليس الأمر كما قال لارسن بأن المزارع سورية وانتهى الأمر) أما عن قدرة السلاح فقد ثبت أنه يستطيع أن يحقق أمرين:

ـ **الأول** القدرة على الردع دفاعياً عبر التبادل في الإيلام، وبهذا استطاعت المقاومة أن تحمي بيروت عندما هددت بقصف تل ابيب، واستطاعت أن تحمي الكهرباء عندما توعدت بالرد على شبكة الكهرباء الإسرائيلية، وفرضت عودة النازحين من دون انتظار إذن أو دعوة من أحد عندما هددت بمنع عودة النازحين الإسرائيليين إلى الشمال.

ـ **الثاني** منع الاحتلال، وجعل كل بقعة نفذ العدو اليها في لبنان إما مقبرة

لجنوده أو منطقة اشتباك تستنزف قواه إلى الحد الذي يحمله على الإخلاء. وهنا نذكر فقط من خانته الذاكرة أنه في العام ١٩٧٢ وصل العدو إلى مشارف صور في يومين على الرغم من استبسال الجيش اللبناني الذي قاتل بكل ما أوتي من عزم، ولكن كان السلاح غير متكافئ، وفي العام ١٩٧٨ وصل العدو إلى الليطاني في يوم واحد بعد أن كان الجيش سُحِب إلى الداخل وكانت المقاومة الفلسطينية تتولى الأمر، وفي العام ١٩٨٢، وصل العدو إلى بيروت في ٧ أيام متجاوزاً كل من حمل السلاح بوجهه من لبنانيين وفلسطينيين، أما في العام ٢٠٠٦ فلم يستطع العدو أن يقيم احتلالاً حتى ولو على بعد بعض الكيلومترات من الحدود. .

ـ و الآن بعد الحرب والانتصار فيها نعود إلى الأصل إذا طرح السؤال مجدداً: ما جدوى السلاح بعد أن أبعد عن الحدود؟ هنا نطرح السؤال: هل يظن أحد أن قوات الأمم المتحدة هي التي ستحمي لبنان؟ هل يتخيل أحد أن الجندي الأوروبي أو سواه سيأتي إلى لبنان ليموت دفاعاً عنه؟ وفوراً نقول أقلعوا عن هذا الوهم الكاذب، ففي الأصل لا يموت أحد من أجل أحد، فإذا قررت إسرائيل أن تجتاح فلن يردعها رادع أجنبي سواء كان جيشاً أو قوة سياسية، فإسرائيل مغطاة أمريكياً بكل ما تقوم به، وهي فوق كل قانون، والقرار أو الدعم الأمريكي جعلها أقدر من أي جيش نظامي يواجهها. والذي يمنع إسرائيل لاحقاً من الاعتداء هو فقط ما يمكن أن تتصوره من مواجهة تلحق بها الخسارة على يد المقاومة، وفي غياب هذه الخشية فإن إسرائيل ستستبيح كل شيء لدينا. . وهنا نقول قبل الانتصار كان السلاح حاجة لفئة من الأسباب أما اليوم فقد أصبح حاجة لفئتين من الأسباب في طليعتها منع الثأر وحفظ الكرامة والانتصار. . وليتذكر «الوطنيون السياديون» مجزرة صبرا وشاتيلا بعد الخروج الفلسطيني في العام ١٩٨٢، وأحمد سعدات مع الضمانات والحرس الغربي على سجنه.

ـ أما عملياً على الأرض، فإننا نرى أن إقامة المنطقة المنزوعة السلاح غير الرسمي، والمحددة بين الليطاني والحدود الدولية، أمر من غير معنى عملي وهي لا تعني رجال المقاومة في شيء إذ إن هؤلاء هم أهل تلك الأرض ولا يستطيع أحد أن يخرجهم منها، وهم في الأصل لم يكونوا من أصحاب العراضات العسكرية، ولن يكونوا، أما سلاحهم فهو في الأصل غير ظاهر وهو مودع في المخابئ التي لا تفتح إلا إذا جاء أوان الاستعمال بوجه العدو، وإذا دخل العدو الأرض مجدداً فلن يستطيع مسؤول محلي أو قرار دولي أن يمنع مواطناً من الدفاع عن نفسه وأرضه وبخاصة إذا عجزت القوى العسكرية القائمة هناك عن ذلك، أما إذا نجحت فإن الشعب سيصفق لنجاحها ويشكرها لأنها حملت عنه عبء الدفاع.

(٢) في إمكانية نزع سلاح المقاومة وحلها

كان أصحاب القرار ١٥٥٩ «الملحون على نزع سلاح المقاومة» يتملقون ويتشدقون بالشرعية الدولية والمجتمع الدولي ويهوّلون بعدم القدرة على المواجهة في ما لو قرر هذا «المجتمع الدولي» (وهي تسمية لا نقر أصحابها عليها إذ لا مجتمع دولياً بل قرار أمريكي) أن يستعمل القوة العسكرية للتنفيذ، أما الآن وبعد عجز أمريكا وباليد الوحشية الإسرائيلية على التنفيذ فقد أصبح التهديد من غير فعالية، وبات الحديث عن قوة لنزع السلاح مصدر سخرية وهزء.. وبخاصة بعد أن أقر العدو الإسرائيلي نفسه بذلك وقال: «لا قوة في الأرض تقدر على نزع سلاح حزب الله».

(٣) في الاتفاقات والقرارات الدولية

كان القرار ١٥٥٩ يتحدث عن سلاح المليشييات، وكان الرد هو أن سلاح حزب اللّه هو سلاح مقاومة، وكانوا يقولون بأن اتفاق الطائف نص على جمع سلاح المليشيات وكان الرد أن الاتفاق أكد حق لبنان في تحرير أرضه بشتى الوسائل ومنها المقاومة، والآن يقولون إن القرار ١٧٠١ يتحدث عن منع وجود الجماعات المسلحة، والرد هنا بكل بساطة، إن المقاومة ليست جماعة مسلحة فهي شعب اعتدي عليه واحتُلت أرضه وعجزت دولته ثم المجتمع الدولي عن حمايته، فحمى نفسه بنفسه، وهو مهدد الآن بالثأر والقتل، وعليه أن يبقى جاهزاً ليحمي نفسه.. ولا حماية حقيقية إلا بالاعتماد على النفس وسط عالم جائر لا قيمة للحق فيه.. وقبل أن تحاكم إسرائيل على جرائم الحرب التي ارتكبتها في لبنان من مجازر أحدثت الإبادة الجماعية وأسلحة محرمة دولياً، لايمكن عاقلاً أن يثق بهذه المنظمة الدولية أو بتلك المحكمة الدولية، وعليه أن يستمر في الاعتماد على النفس حتى يحميها ويحفظ حقوقها...

وفي الخلاصة، نرى أن الوضع الذي استجدّ بعد الحرب، والقرار ١٧٠١ ليس من شأنه أن يؤثر في المقاومة ووجودها ودورها، لا بل إننا نستطيع ان نقول بأن المقاومة وبعيداً عن الكارثة الاقتصادية والمجازر المرتكبة بحق المدنيين حصدت من الحرب ما يلي:

ـ أصبح سلاحها بمنأى عن أي خطر أو تهديد محلي أو خارجي بنزعه، وأصبح العاجزون عن التنفيذ يلجأون إلى مقولة «السلاح مسألة لبنانية داخلية» تحل بالإجماع الوطني على وظيفته ودوره، وهنا نقول ياليتهم قالوا ذلك قبل القرار ١٥٥٩، ومن دون أن يشنوا هذه الحرب الوحشية التدميرية.

ـ أظهرت المقاومة قدرة فائقة على ممارسة الردع الدفاعي، ما جعل إسرائيل غير طليقة اليدين في العدوان على لبنان. وبذلك أصبح سلاح المقاومة سلاح دفاع فاعل،

وبمقدوره أن يمنع الاخطار الأكيدة التي تتهدد لبنان من إسرائيل، ويكون وجوده والتلويح باللجوء اليه واستعماله طريقاً إلى:

ـ تحرير الأرض.

ـ حفظ السيادة من غير ارتهان أو انتهاك.

ـ منع التوطين.

ـ منع مصادرة حرية اللبنانيين وقرارهم وحقوقهم.

لكن المعضلة هنا في توفير السلاح تظهر من القرار ١٧٠١ ذاته الذي يعتبر موطن الألم الحقيقي، وهو القرار الذي كان يجب أن لا يقبله لبنان وبخاصة في مسألة السلاح هذه لأنه فرض حظراً دولياً على تزويد المقاومة به، وهو إن لم تجد المقاومة ومن يقول بها ويدعمها حلاً لمسألته فإن الأمر سيكون على قدر من التعقيد والخطورة في المستقبل. وهنا يطرح دور الحكومة بذاتها.. فهل ستكون في وظيفة من يخنق مقاومته لصالح العدو أو من يحتضنها لتؤمن الحقوق الوطنية؟ ونقول بمسؤولية الدولة حصراً لأن القرار ١٧٠١ ترك للدولة وحدها أمر مراقبة حدودها وموانئها..

إن المقاومة اليوم منتصرة بكل المعايير وقد حصدت من الحرب الإيجابيات على وجودها ووظيفتها ما فاق التصور، ولولا القرار ١٧٠١ لقلنا إن المقاومة خرجت من الحرب أكثر قوة ومنعة وقدرة على الاستمرار، ومع القرار هذا، تبقى القدرة على الاستمرار والتفعيل المستمر بحاجة إلى عمل دؤوب مناسب، إذا أردنا أن نحفظ المقاومة.

ويطرح السؤال الأخير، إذا كان السلاح سيبقى بيد المقاومة فهل هذا السلاح سيستعمل بعد ما تم من انتشار للجيش والتزام لبنان بالقرار ١٧٠١؟

أي يكون السؤال: هل ستتوقف المقاومة بعد القرار ١٧٠١؟ هنا يمكن أن يكون الرد بأن المقاومة انتصرت في إثارة الحقوق الوطنية وجعلت مزارع شبعا بعهدة الأمم المتحدة لحلّها بعد النسيان، وأثارت مسألة الأسرى وهي في الطريق إلى الحل الأكيد، وحركت موضوع خرائط الالغام، وأكدت السيادة اللبنانية من غير انتهاك، أي إنها وضعت هذه الحقوق على عتبة التنفيذ، وهي بعهدة الحكومة اللبنانية ومجلس الأمن، لذلك، فإنها ستمنح مهلة معقولة للتحقيق والسلاح في يدها، فإن تحققت الأهداف يكتمل النصر، وإن عجز المسؤول أو المكلّف، تكون المقاومة ألقت الحجة واختبرت العجز، ما يبرر استئنافها العمل من غير أن يكون هناك من يجرؤ على السؤال. إذاً السلاح باق واستعماله مرتبط بالمهل المعقولة الممنوحة للتنفيذ.

ح ـ التداعيات على الأمن

أصبح وجود المقاومة بسلاحها الذي لن ينزع أمراً من المسلّمات في لبنان، ولكن السؤال الذي سيثيره سيئ نية سيكون متعلقاً بالهواجس والمخاوف من سلاح بيد فئة شعبية لا يخضع استعماله لقرار السلطة الرسمية، ما يثير الخشية من المقاومة في حال خروجها عن حدود الهدف الذي قامت من أجله تعسفاً أو تجاوزاً، وإذا كان تاريخ المقاومة قادراً على تقديم الإجابة ورفع الهواجس فإن من الأجدى أن نقول باستمرار المقاومة في التزام ضوابط الممارسة واستعمال السلاح ويكون الأجدى التذكير بالضوابط التالية:

(١) عدم ممارسة أي نوع من السلطة، مهما كان حجمها

ونعني بالسلطة آلة إصدار الأوامر، وتقييد حركة الآخرين من المواطنين والتدخل في شؤونهم، لأن ذلك يبقى من صلاحية الدولة مهما كانت ضعيفة، ويكون أيضاً من مسؤوليات المحتل الذي يفرض القانون الدولي العام عليه ذلك. ثم إن ممارسة السلطة تؤذي العمل المقاوم في أكثر من جانب:

ـ ترهقه وتصرفه عن أهدافه الأساسية.

ـ تثير الحساسية، وتنمّي الكراهية:

إن نـصـف الـنـاس أعـداء لمن ولي الأحـكـام هـذا إن عَـدَلْ

ـ تثير الشكوك حول أهداف المقاومة وتضعها في مواجهة مع الدولة ـ السلطة الرسمية.

ويبقى أمر واحد لا بد من الاعتراف به للمقاومة هو حفظ أمن عناصرها، لأن ذلك من صلب العمل المقاوم، وبخاصة إذا كانت الدولة غير قادرة على القيام بهذه المهمة.

(٢) عدم انتهاك حقوق المواطنين بمصادرة الاملاك أو فرض التجنيد

لا يكون للمقاومة أن تستعمل ممتلكات المواطنين من دون رضاهم، وهنا يجب أن توازن المقاومة بين احتياجات عملها، وحقوق غيرها. ومن نافل القول: إن المقاومة لا تتخذ مراكز عسكرية ثابتة وظاهرة في الأماكن الآهلة وبخاصة في المحيط كله عامة، خشية أن تنحرف عن طبيعتها وتقترب من الميليشيا كما ذكرنا في القسم الأول.

(٣) عدم الوجود بعيداً عن مناطق العمل، إلا بمظهر مدني لا يثير أي شك

فللمقاوم وجهان: عسكري في الميدان، ومدني كامل الصفات في القرية أو المدينة... وعليه أن يحترم هذه القاعدة، ويحدد حركته العسكرية في المناطق المحتلة، وفي المناطق المحررة المواجهة لها والمتخذة كقواعد انطلاق.

(٤) عدم التفكير أو الاستعداد مطلقاً لاستعمال السلاح في الداخل

هنا يكمن مقتل المقاومة، وتتحول إلى ميليشيا، وتفقد مشروعيتها، بانتقالها من ممارسة حق الدفاع المشروع إلى ممارسة اغتصاب السلطة وانتهاك الحقوق، وهو عمل غير مشروع.

أمّا خارج هذه الضوابط وما قد يثار من حرب أهلية تروّج لها أمريكا وإسرائيل، فإننا نقول بأن نتائج الحرب أجهضت الفكرة أو المحاولة للأسباب التالية:

ـ أظهر اللبنانيون إبان الحرب وحدة وطنية فذّة على الصعيد الشعبي، ولم يتوقف الشعب عند انقسام السياسيين وارتهانهم.

ـ وعى السياسيون الذين يجاهرون بعدائهم للمقاومة، عجزهم عن اقتداح حرب أهلية، فاعتذر بعضهم عن الانطلاق في إضرام شرارتها عندما طلبت كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية منهم ذلك على مائدة عشاء عوكر في الأيام العشرة الأولى للحرب.

ـ تعي المقاومة خطورة استعمال سلاحها في الداخل لذلك تمتنع طوعاً ومنطقاً عن استعماله، ما يمكّننا من القول إن الذي يريد حرباً أهلية لا يقدر على خوضها بخاصة بعد أن رأى قدرات الخصم في الميدان إبان الحرب وإن الذي يقدر على خوضها لا يريدها.

أما الخطر المحتمل الذي يتهدد الأمن فقد نرى بعض صوره متأتِية مما قد يلجأ إليه العدو الإسرائيلي من محاولات انتقام وثأر من بعض الشخصيات والجماعات، وهو أمر محتمل وممكن الحدوث، كما إن الإقدام على إفراغ الداخل اللبناني من الجيش بنشر عظيم القوى منه على الحدود، نصفه في الجنوب، وثلثه على الحدود مع سوريا، أمر قد لا يكون مساعداً على الطمأنينة في مجال الأمن الداخلي، وهنا نأمل أن تتمكن قوى الأمن الداخلي من سد الفراغ بمفردها من دون أن تتخذ هذه الوضعية ذريعة لطلب مساعدة اليونيفل في الداخل، ما قد يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

خاتمة

لقد أظهرت حرب صيف العام ٢٠٠٦ بأيامها الـ٣٣:

ـ أن المقاومة في لبنان قادرة على حمايته.

ـ أن سلاح المقاومة في لبنان يستحيل انتزاعه.

ـ أن لبنان لم يعد لقمة سائغة تتناولها إسرائيل متى شاءت.

ـ أن المقاومة في لبنان مستمرة ما استمر الخطر الإسرائيلي عليه. وهو خطر لن يزول إلاّ بتحقيق السلام العادل والشامل، والذي في صلبه وأساسه عودة الفلسطينيين إلى ديارهم المغتصبة، من غير توطينهم خارجها.

ـ لا خشية على الأمن في لبنان، إذا استطاعت قوى الأمن الداخلي أن تسد الفراغ الأمني الذي أحدثه انتشار الجيش في الجنوب وعلى الحدود مع سوريا، وهنا ينبغي التنبه وبشكل دقيق للغاية إلى إمكانية ارتكاب العدو عمليات انتقامية عبر عملاء وجواسيس، فإن الأمر هنا بحاجة إلى الحذر الشديد...

خرجت المقاومة من الحرب منتصرة عزيزة الجانب مطمئنة إلى مستقبل الوطن بوجودها، وسقطت أفكار الحرب الأهلية، ولكن ازدادت المخاوف من عمليات الإخلال بالأمن على يد العدو الإسرائيلي وعملائه.

١٥ ـ عبد الحميد مهري

إن تداعيات الحرب على الوضع اللبناني عديدة. وأعتقد كبقية الإخوة الذين تكلموا قبلي أن الإخوة اللبنانيين وحدهم هم الأقدر على فهمها ومعالجتها.

وأهم هذه التداعيات في رأيي:

١ ـ إقحام إسرائيل كعامل في التغلب على الصعوبات التي تجدها أمريكا في تثبيت مركزها في لبنان. وبالرغم من التعقيدات التي تضيفها إسرائيل إلى هذه المشاكل فإن أمريكا وحلفاءها أصبحوا لا يترددون في الاستفادة من إسرائيل لتحقيق أهدافهم في لبنان والمنطقة العربية. فالاعتداء الإسرائيلي بهذا الاعتبار هو نسخة معدّلة ومطورة من حرب السويس. لكن إخراجها وأدوار أطرافها تختلف عما وقع سنة ١٩٥٦.

٢ ـ انحسار دور الدولة اللبنانية أثناء الحرب في الميدان العسكري لافت للنظر وظاهرة يجب أن تنال اهتمامنا. فالدولة اللبنانية والجيش اللبناني حُيّدا تماماً طوال شهر كامل من التدمير الذي قام به الجيش الإسرائيلي. ولا يدور بخلدي أن المسؤولين في

الدولة اللبنانية هم أقل وطنية وحباً لوطنهم من رجال المقاومة الذين جابهوا الجيش الإسرائيلي. لكن بناء الدولة اللبنانية والجيش اللبناني لم يُصمّما لهذا الغرض، لأن المطلوب في المنطقة العربية كلها، وبخاصة في الدول المجاورة لإسرائيل، قيام دول ضعيفة هيكلياً أمام دولة طبيعتها تدفعها إلى التوسع والاعتداء.

وبهذا يتضح أن الحرص على قوة الحكومة، والحرص على بسط سلطانها على جميع الأراضي اللبنانية لا يقصد منه قوة الدولة. المراد من المنطقة العربية هو حكومات قوية في الداخل لدول ضعيفة تجاه التحديات الخارجية.

وعندما يطلب «نزع سلاح حزب المقاومة»، والألفاظ هنا منتقاة، فإنه لا يعني انتقال هذا السلاح للدولة اللبنانية، ولا السماح لها بسلاح فعال للمقاومة لأن المطلوب هو منع أي سلاح يمكن أن يستغل لمقاومة الاعتداء ولو من طرف الدولة.

٣ ـ إن تداعيات إيقاف العمليات الحربية، أي القرار رقم ١٧٠١ لمجلس الأمن ليس أرحم بلبنان من الاعتداء الإسرائيلي نفسه.

فهذا القرار لا يخرج عن المنطق العام الذي يعالج به كل اعتداء على الدول العربية منذ أكثر من نصف قرن.

فالدول الكبرى تتسابق لحل المشكل الناجمة عن الاعتداء على البلاد العربية لا بوقف المعتدي ولكن بمنع الضحية من مقاومته أو وضع القيود والعراقيل لتشكيل هذه المقاومة.

وهذا الوضع يضع العرب أمام أمرين كلاهما مرّ: القبول بالقرار وتنفيذه أو رفضه. وفي اعتقادي أنه حان الوقت لأن نقابل مثل هذه القرارات بكثير من الوعي والحزم: ننفّذ منها ما كان متوازناً، ونرفض ما كان فيه إجحاف واضح أو كانت له عواقب غير سليمة على شعوبنا ومصائرنا.

١٦ ـ منير الصياد

ما بعد النصر: خمس ملاحظات وسؤال واحد.

انجلت المواجهة العسكرية عن نصر استراتيجي للمقاومة تكّرس يوم الرابع عشر من آب/ أغسطس. لكن الحرب استمرت منذ ذلك التاريخ بأساليب أخرى. ذلك أن أركان العدوان قد تورطوا في مسارات لا مجال فيها للتقهقر إن أرادوا صياغة جديدة للمنطقة. من هنا نسوق الملاحظات التالية بالنسبة إلى التداعيات على كل من الدوائر المعنية.

أ ـ المقاومة

بعد النصر المبين والكامل يقوم الصهاينة بالتعاون مع أركان الحملة الدولية بعملية قضم تدريجي لإنجاز المقاومة العسكري: تكتيكياً عبر احتضانهم بمواقع متحركة قرب الحدود والتمسك بالمبادرة في ضرب أي هدف في أي مكان من لبنان، واستراتيجياً عبر إغلاق مساحات الاشتباك وفرض منطقة عازلة عند الخط الأزرق والمزارع من جهة، وعلى منع التواصل مع سوريا عند الحدود الشمالية والشرقية من جهة أخرى، بأمل أن ينهك هذا الترتيب بنية المقاومة ويفقدها البعد الاستراتيجي لحركتها.

ب ـ لبنان

يقوم ما يسمّى «المجتمع الدولي» بتنفيذ مهمات لم ينجح الإسرائيلي في تنفيذها بالعدوان لجهة تطويق وتحييد القدرة العسكرية للمقاومة. إنما أخطر ما في الأمر هو فرض اندماج لبنان في منظومة دولية «فوق وطنية» يتشارك فيها «المجتمع الدولي» السيادة مع الحكومة اللبنانية في مجالات عديدة. أكثر من ذلك، يتم التفاعل بين الحكومة اللبنانية وما يسمى «المجتمع الدولي» عبر اصطناع أوراق داخلية ضاغطة لتكييف السياسات الوطنية مع طلبات الهيمنة الدولية.

ج ـ الشارع العربي

على الرغم من الحرارة والتوتر الشديد والعاطفة التي عبر عنها الشارع العربي تضامناً مع المقاومة، إلا أن مستوى الحراك السياسي الشعبي بقي قاصراً وبعيداً عن الارتقاء إلى مستوى الحدث، لا بل إن منسوب التظاهرات بقي أدنى منه عما كان عليه عند اندلاع الانتفاضة الثانية قبل ست سنوات. لئن تكرس هذا التراجع وعدم القدرة على إحداث تغيير فسوف يقع الجمهور في اليأس مجدداً.

د ـ الكيان الصهيوني

بدا بعد الصمود البطولي للمقاومة وعدم قدرة الكيان الصهيوني على حسم المعركة مع قوة غير متناسبة مع قوته أن هذا الكيان قد فقد وظيفته المركزية كهراوة إمبريالية في قلب المنطقة. نتائج هذا الحدث أنه إما سيحاول الثأر بمزيد من الهمجية، وإما أنه سيناور بفتح مسارات التسوية الإقليمية، وإما أن الراعي (أي أمريكا) سيأخذ الأمور مباشرة بيديه ـ إنها فرص جديدة لحراك من نوع آخر في الإقليم.

هـ ـ النظام الإقليمي

تمر المنطقة فعلياً بمفصل تاريخي، فالنظام الإقليمي (شرق أوسط جديد أو خلافه) ما زال في مرحلة التشكل الذي أصيب بالعور والتردد بعد هزيمة طرف رئيسي منه على يد حزب اللّه على صعيد الأسس التي سيقوم عليها، أو على صعيد مصدر ومنظومة الاستقرار فيه، حيث تتساوى حتى اللحظة مكونات تشكيله الثلاثة: ميزان القوة (غير محسوم)، قطب أو محور الهيمنة (غير محسوم) والإطار المؤسسي لهذا النظام الجديد (غير واضح).

يبقى السؤال المركزي: ما العمل؟ أي ما هي المهمات اليومية في أبسط الحلقات، وكيف نُوائم بين مهمات العمل عند القاعدة وبناء المسار المقاوم على صعيد الدوائر الخمس الواردة أعلاه؟

١٧ ـ طلال عتريسي

ثمة تداعيات تحتاج إلى دراسة وافية مثال الوضع الجديد في جنوب لبنان الذي تتعايش فيه الآن ثلاث قوى هي: الجيش والمقاومة والقوات الدولية. ما هو مستقبل هذا التعايش؟ كيف يمكن التعامل مع إسرائيل مستقبلاً في ظل هذا الوضع الجديد في الجنوب؟

هناك أيضاً من يناقش موقع لبنان ودوره في المنطقة وفي الصراع. بين من لا يزال يربط لبنان بهذا الموقع ومن يريد عزله عن هذا الصراع.

وكذلك التداعيات حول التوازنات الداخلية اللبنانية. هل تغيرت هذه التوازنات أم بقيت على حالها؟

ـ ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف الجديدة في واقع ما بعد الحرب؟ لماذا تستعجل بعض القوى السياسية اللبنانية الدعوة إلى نزع سلاح المقاومة قبل أن تضع الحرب أوزارها ومع استمرار الحصار وعدم إطلاق الأسرى وتحرير مزارع شبعا؟

ـ أيضاً، ثمة من يعتبر في لبنان أن الوضع الدولي الآن ملائم لتقوية الحكومة ولإعادة رسم معالم الدولة. لكن في المقابل ثمة من يرى في هذا الوضع الدولي خطورة على سيادة لبنان وعلى علاقته بسوريا (إرسال قوات دولية إلى الحدود مع سوريا) وخطراً على المقاومة من خلال حصارها والتضييق على سلاحها.

الملاحظة الأخيرة: هي ما ذكره الأستاذ جان عزيز من أن بعض القوى السياسية اللبنانية كانت مدعوة إلى لقاءات أوروبية وأمريكية، وأنه هو نفسه كان مدعواً أيضاً

وقد ذكرت محاضر الجلسات تلك أن لبنان سيشهد كوسوفو جديدة. فهل يعني ذلك ويؤكد فرضية أن الحرب كانت مقررة سلفاً؟

وهل يعني ذلك أن بعض القوى السياسية اللبنانية كانت على علم بشن تلك الحرب؟ هذه مسألة خطيرة تحتاج إلى توضيح.

١٨ ـ غسان بن جدو

لا أشك في نيات العميد حطيط وما تفضل به، لكنني أعتقد أنه تحدث بطريقة أخشى أن تثير التباسات جدية، وهي تحتاج توضيحاً. . . تحدث العميد حطيط عن سلاح حزب اللَّه بطريقة أن لا أحد يستطيع نزعه، بل بدا جازماً أن هذا السلاح باقٍ بما أخشى أن يخيف أكثر من فريق لبناني في رأيي. أرى أن هذا السلاح ليس هو المشكلة ولا هو الحل ولا هو الهدف لنتحدث عن المقاومة في لبنان، وعن دور لبنان، وعن خيارات اللبنانيين بالحوار، ولنُشِرْ بوضوح إلى أن من حق جزء أساسي من الشعب اللبناني أن يخشى العدوان الإسرائيلي وأنه يحتاج حماية. إنني أعرف عدداً من المسيحيين ممن باتوا مناصرين للمقاومة والسيد حسن نصر اللَّه، ولاسيما بعد الصمود والانتصار في الجنوب، لكن أي حديث عن سلاح حزب اللَّه بمنطق الديمومة المطلقة يمكن أن يخيف هؤلاء. وأظن أن السيد نصر اللَّه تحدث بوضوح أكثر وبما يمكن أن يشكل عنصر طمأنة حقيقي.

أما النقطة الثانية، فهي إشارة العميد حطيط إلى أن الفتنة السنية/الشيعية لن تحصل لأن كل فريق منهما لا يملك الإمكانات. أخشى أن يُفهم هذا الكلام على أن الفتنة لن تحصل لأن السنة لا يملكون السلاح وهم ليسوا قادرين على مواجهة الشيعة المسلحين كحزب اللَّه. هذا كلام خطير، وربما لا يقصده العميد حطيط، لكني أقول إن الفتنة التي ينبغي العمل جدياً على تفاديها لن تحصل لأن هناك رغبة جدية لدى الشيعة والسنة بعدم الإنجرار إلى الفتنة وليس لأن طرفاً مسلح وآخر ليس مسلحاً. . . وربما من النتائج الإيجابية لهذه الحرب هو التأكيد أن الرأي العام العربي لا يملك أي بعد طائفي مقيت، وأن تقويمه هو على قاعدة سياسية وليس طائفية، سواء في التطورات الوطنية أو اللبنانية ورفع صور السيد نصر اللَّه في شوارع القاهرة وجامع الأزهر هو حدث تاريخي.

١٩ ـ عبد الغني عماد

ـ لم يحدث في التاريخ المعاصر على الأقل أن هزمت حركة مقاومة تعتمد أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة قوى عسكرية نظامية تعتمد الأسلوب الكلاسيكي

في القتال. قد تخبو حركة المقاومة سنوات لتعود بعد ذلك أشد صلابة وقوة. قد تستمر حركة المقاومة في مدّ وجزر، وقد يشترك فيها أكثر من جيل، لكنها لا تنهزم، لأنها لا تملك إلا أن تنتصر وبخاصة إذا كانت تنطلق في قضية عادلة، يؤمن بها مقاومون إيماناً يدفعهم إلى حد الاستشهاد في سبيلها. هذا هو درس التاريخ من الجزائر إلى فييتنام إلى فلسطين والعراق ولبنان.

ـ لكنه لا يمكن أي مقاومة أن تستمر أياً كانت هويتها عندما تصبح قضيتها قضية مختلفاً عليها في الداخل. المقاومة تحتاج، كي تبقى، إلى مجتمع مقاوم وموحد حول أهدافها. وفي أبرز التداعيات اللبنانية لهذه الحرب أنها أكدت قدرة المقاومة على الصمود وعلى أنها حاجة وطنية وضرورة أخلاقية وحق مشروع عندما تعجز الدولة عن ردع العدوان ودفع الاحتلال. التجربة اللبنانية في المقاومة تستحق بالفعل دراسة معمقة، فهي تحتل مكاناً مرموقاً في تاريخ الصراع مع إسرائيل، بل أصبحت تجربة ملهمة لكثير من الشعوب والحركات.

والواقع أن سلاح المقاومة في لبنان الذي أصبح محور نقاش واسع، من قبل قوى كثيرة لم تكن تناقش هذا الأمر قبل إنجاز التحرير عام ٢٠٠٠ على مستوى الداخل اللبناني، لكنه بعد ذلك التاريخ طرح داخلياً للنقاش الذي تحول إلى نوع من الاشتباك السياسي بعد صدور القرار ١٥٥٩. وأصبح اليوم وبعد القرار ١٧٠١ قضية دولية بكل ما للكلمة من معنى ومحور نقاش داخلياً واسعاً، ربما يشكل قاعدة لانقسام وطني حادّ.

ويبدو أن المطلوب من لبنان الرسمي اليوم أن يقوم بما عجزت عنه إسرائيل والقوى الدولية خلال الحرب لجهة سلاح المقاومة. وهذا أمر عدا أنه غير ممكن وغير منطقي، وعدا أنه يقود إلى حرب أهلية، فهو أمر يرفضه ورفضه لبنان الرسمي والشعبي بكل قواه وأطيافه كما هو معلن حتى الآن.

أما إشكالية الدولة والمقاومة، فهي في الحقيقة كانت قبل أن تكون إشكالية، نوعاً من الثنائية، تكاملت فيها الأدوار وانتظمت تحت لوائها الجهود طوال الفترة التي سبقت إنجاز التحرير، وبقيت على الرغم من الالتباسات السياسية حتى ما قبل ١٢ تموز/ يوليو الماضي، بل إن هذه الثنائية كانت ضرورية في تلك المرحلة، مرحلة ما قبل التحرير، حيث كانت بالفعل صيغة فريدة حصل فيها تكامل وتنسيق تام بين الدولة والمقاومة، تجلت في إنجاز اتفاق نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وفي التضامن الوطني العارم حول المقاومة. لكن المخاوف التي راح يطرحها البعض في لبنان من سلاح المقاومة بعد صدور القرار ١٥٥٩ يمكن تلخيصها بثلاث نقاط:

● أن يكون هذا السلاح بديلاً من الدولة.

● أن يستخدم لإحداث انقلابات سياسية تهدد صيغة العيش المشترك وتُخلّ بالتوازنات الطائفية والمذهبية.

● أن يستخدم أو يوظف لخدمة أغراض إقليمية وخارجية تدخل لبنان في صراع المحاور.

هذه المخاوف والهواجس تستحق فعلاً، وبغض النظر عن لغة التخوين والتواطؤ السائدة عند البعض، أن تناقَش بجدية وانفتاح، وبخاصة في مجتمع متنوع سياسياً وطائفياً كلبنان، وبالتالي أرى أن أبرز التداعيات على صعيد الداخل اللبناني تتمثل في ارتفاع حدة ومنسوب النقاش حول هذه الإشكالية أو الثنائية المتمثلة بالدولة والمقاومة، وبالأحرى الاستراتيجية الدفاعية كما يحب أن يسميها البعض، والتي يرى البعض حلاً لها بصيغ متعددة، منها دمج سلاح المقاومة بالجيش، أو إيجاد إطار تنسيقي، أو إنشاء حرس وطني للدفاع عن الوطن تكون المقاومة عماده الأساسي، وتكون المشاركة فيه متاحة من مختلف الطوائف بحيث تصبح الدولة كلها دولة مقاومة يشارك فيها الجميع، وما لم يحدث ذلك في المدى المتوسط فالتداعيات مفتوحة باتجاه توترات سياسية سوف يشهدها الداخل اللبناني.

٢٠ ـ محمد صفوت الزيات

ما من حرب تخاض من دون أهداف سياسية، وما من حرب تخاض من دون جرد للحساب الأخير، وأحسب عن يقين أن عنوان هذه الندوة قد أصاب عندما تعامل مع مسألة التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية على الرغم من محاذير ضآلة المسافة الزمنية بين لحظة توقف العمليات العسكرية وبين توقيت ذلك الجرد.

وأود في البدء أن أركّز ضوءاً خاطفاً على نقاط أتصورها مترابطة:

النقطة الأولى: إننا كنا في الثاني عشر من تموز/ يوليو ٢٠٠٦ أمام أزمة ـ تتكرر كثيراً وبصور عديدة في مناطق حدودية وغير حدودية عبر العالم ـ بدأت بعملية عسكرية محدودة لأسر جنود أعداء لمبادلتهم في المستقبل بأسرى وطنيين، وتحولت بسرعة البرق إلى حملة تدمير ممنهج لدولة ومجتمع وحضارة!

النقطة الثانية: إننا كنا أمام حرب أدرك فيها الطرف الأضعف عسكرياً طبيعتها ومن ثم تهيأ لها على مدى سنوات ست سابقة، انها حروب يطلق عليها الآن حروب الجيل الرابع (4th Generation of War (4GW)) التي تديرها جماعات أو حركات

اجتماعية ذات قواعد شعبية عريضة شديدة التأصل داخل مجتمعاتها ضد دول وجيوش نظامية هي بالطبيعة أقوى منها، توظف فيها هذه الجماعات أو الحركات المتمردة منتجات العولمة المعاصرة من أدوات المعرفة والاتصال ونظم المعلومات ووسائل الإعلام لدعم عملياتها القائمة على القتال غير المتماثل في مواجهة ذلك الطرف الأقوى عسكرياً.

النقطة الثالثة: كما إننا كنا أمام حرب لم يدرك فيها الطرف الأقوى عسكرياً طبيعتها ومن ثم لم يتهيأ لها، بل دخلها بعقلية الحروب التقليدية التي تدور عادة بين جيوش نظامية في تكرار لنمط أمريكي خاطئ في العراق وفي أفغانستان، حيث قادهما معاً سحر التكنولوجيا بتوفيرها غير المسبوق لقوة نيران هائلة بعيدة ودقيقة إلى استراتيجية «من الجو» التي تعتمد القوة الجوية لإنزال هذه القوة النيرانية بكثافة عالية ليس فقط لإحداث الدمار المرغوب في الخصم ولكن أيضاً لإيقاع مستوى من الصدمة والرعب في قيادات ذلك الخصم تحطم إرادته وتشلّ تفكيره وتعيق رد فعله وتفتح الطريق سريعاً لهزيمته. . . . لكن المشكلة أن الخصم في حروب الجيل الرابع ليس دولاً وليس حكومات.

النقطة الرابعة: إننا كنا أمام صراع مسلح أدرك أطرافه أنهم أمام معادلة صفرية من الدرجة الأولى، الأمريكيون قبل الإسرائيليين يعون أن الخسارة تعني ضياع رهاناتهم الكبرى في العراق وفي شرق أوسط جديد، وحزب اللّه يعي تماماً أن خسارته أيضاً لن تؤدي فقط إلى نزع سلاحه وتهميش دوره محلياً وإقليمياً وإنما إلى هزيمة كاملة لمشروع وثقافة المقاومة على مساحة العالمين الإسلامي والعربي.

وأحسب في المحصلة ـ المؤقتة ـ لهذه الجولة العسكرية في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي أُدرك أن الكثيرين من نخبة الحضور هنا سيتناولونه بالبحث والتدقيق، أننا أمام انتصار مؤكد لحزب اللّه على الأرض باهظ الكلفة للشعب اللبناني بقياس الأهداف المعلنة لأطراف الصراع عند بدئه وبحساب النتائج والجرد السريع لخسائره عند نهايته، كما أحسب وبالتأكيد أيضاً أننا أمام حركة مقاومة غير مسبوقة واستثنائية في التاريخ العربي الحديث أفسحت لها مكاناً تحت الشمس خارج دوائر النظم العربية، المعتدلة منها والراديكالية على السواء.

أ ـ في الاستراتيجية الدفاعية للبنان

في البدء أودّ ـ على الأقل من المنظور الأكاديمي ـ أن أشير إلى أن ما يعنيه حزب اللّه هو بناء سياسة دفاعية للبنان وليس استراتيجية دفاعية، حيث إن الأولى هي مجال عمل النخبة السياسية الحاكمة في الدولة بالدرجة الأولى، بينما الثانية هي مجال عمل

القيادات العسكرية العليا في الدرجة الأولى، وإن كان هناك تداخل مطلوب ومحسوب بين كلا المجالين.

كما أود أن أشير إلى أن السياسة الدفاعية تقرر مسائل حاكمية على درجة عالية من الأهمية والخطورة معاً تتناول تحديد مسرح الحرب والتعريف بالتهديدات القائمة والمحتملة، وتعيين الدول الصديقة والحليفة، وتقرير البناء التنظيمي والهيكل القيادي وحجم القوات ومستوى الإنفاق الدفاعي وصولاً إلى تحديد الدور الموكول إلى القوة العسكرية في حماية الأمن الوطني والمصالح الوطنية العليا وانتهاء بأسلوب الاستخدام وقيوده في ظروف السلم وفي حالات الحرب.

وأتصور أنه في بلد في ظروف لبنان فإن تقرير مسائل حاكمية بهذا الشكل تتطلب قدراً كبيراً من الجهد والوقت المصحوب بحس وطني رفيع ورؤية مستقبلية واعية وتجرد كامل عن مصالح حزبية أو طائفية ضيقة، بقدر ما يبتعد في الوقت نفسه عن طموح لعب أدوار إقليمية تتجاوز قدرة ومقدرات لبنان، وأحسب بل أقرر عن رضا أن حزب اللّه في دعوته إلى بناء «سياسة» دفاعية للبنان يقدّر بجلاء وبعمق خطورة وأهمية الطرح بقدر ما ينطلق من ثوابت تراعي مصالح لبنان العليا بالدرجة الأولى.

لذا فإنني أجد نفسي مدفوعاً إلى التشديد على حقائق فرضتها وقائع وحقائق الحرب الإسرائيلية الأخيرة على هذا البلد:

أولاً: إن لبنان سيبقى مجاوراً لكيان يقدم نفسه للعالم على أنه كيان «مجنون»، على حد زعم يحزقئيل درور أحد أبرز المفكرين الاستراتيجيين والأمنيين الإسرائيليين بقوله «هناك رغبة محمومة لدى إسرائيل لتكريس صورتها الانطباعية كدولة مجنونة في الإدراك والوعي الجمعي والإقليمي والدولي، وبناء صورة واعية وصريحة في نظر الآخرين تشتمل على صورة الميل لرد فعل زائد وإظهار القدرة على العمل الانتقائي في العمق بواسطة استغلال فرص للقيام بعمليات استعراضية وما شابه ذلك»، لذا فإن مقولات على غرار إمكانية التعايش وبناء علاقات سلمية متكافئة بين لبنان وإسرائيل تتجاوز واقع الحال باعتبار ما أكدته هذه الحرب.

ثانياً: إن تصور ضمان أمن لبنان في إطار تحالفات أو حتى صداقات دولية غربية قد وضح زيفه، فمواقف الدول الكبرى المؤيدة لإسرائيل سواء بتواطئها لمدّ أجل العدوان أو بتقاعسها عن القيام بواجبات تمليها اعتبارات المكانة والشرعية الدولية فضلاً عن الاعتبارات الإنسانية، قد أسقطت ذلك التصور.

ثالثاً: كما إن تصوّر ضمان أمن لبنان في إطار نظام عربي أعم وأشمل قد بطلت حجته بفعل عجز كامل للنظم العربية الحاكمة عن مواجهة التوسع الإسرائيلي القائم والمدعوم أمريكياً الذي يقرر للمنطقة ويسعى لرسم مصيرها لعقود طويلة قادمة، وبفعل التغييب المتعمّد لالتزامات تفرضها اتفاقية الدفاع العربي المشترك، أو حتى توافر الحد الأدنى من التعاون العسكري الثنائي، في وقت تتجاور فيه ذات الجيوش العربية عندما تكون قيادتها المشتركة غير عربية ويكون الإطار السياسي والعسكري الجامع لها هو ائتلاف دولي!

رابعاً: إنه فقط الأداء العسكري الرفيع والصمود الميداني لعناصر المقاومة الوطنية اللبنانية الذي خفض الأهداف السياسية الأمريكية والإسرائيلية لهذه الحرب، والتي بدأت كحملة عقاب جماعية وانتهت إلى حرب حياة أو موت، بدأت بأهداف تصفية لحزب اللّه وتوكيد صدقية الردع الإسرائيلي وانتهت إلى إبعاد مواقع أمامية للحزب ونشر قوات دولية للدفاع عن شمال إسرائيل.

إنني أتصور **ضرورات ثلاثاً** على القوى اللبنانية المختلفة مراعاتها بل التزامها من خلال شواهد ونتائج هذه الحرب:

الضرورة الأولى: الحفاظ على ما أنجزه لبنان عسكرياً في ميادين القتال عبر مقاومته الوطنية الباسلة، وسياسياً عبر مظاهر الوحدة الوطنية لطوائفه ومذاهبه وتياراته السياسية في مواجهة العدوان ودعم المقاومة، ولن يكون ذلك إلا بوقف مؤقت للسجال السياسي الضيق والمحتقن في ما يخص موضوعات المسؤولية والنتائج والتبعات المرتبطة بهذه الحرب، وبخاصة في وقت يلفّ فيه الغموض جوانب كثيرة من القرار الأممي ١٧٠١ سواء من ناحية التفسير أو آليات التنفيذ، وأذكر في هذا المقام أن دولاً ومجتمعات عديدة تدّعي بالتزوير أحياناً، وبالشراء أحياناً أخرى، أجزاء عريضة وواسعة من تاريخها، فكيف للبنان، وكيف لنا أيضاً أن نتصور أن يغادر لبنان فصولاً مجيدة من تاريخه!؟

الضرورة الثانية: تشكيل لجنة سياسية وفنية (عسكرية) يتفق عليها اللبنانيون من شخصيات وطنية معروفة بحيادها وتجردها ووطنيتها تتولى أمر وضع تصورات للمسائل الحاكمية التي تتناولها السياسة الدفاعية المقترحة للبنان تعرض للنقاش على طاولة الحوار الوطني في وقت لاحق بعد الاطمئنان إلى هدوء الأوضاع في جبهة الجنوب والوصول إلى صيغ مستقرة وآليات متفق عليها لسريان تطبيق تنفيذ بنود القرار الأممي ١٧٠١.

الضرورة الثالثة: إذا كان الجميع ـ بما فيهم حزب اللّه ـ يدرك أن هدف قوى

دولية كبرى هو انكفاء هذه المقاومة بسلاحها إلى الداخل وتغيير أطراف الصراع من إسرائيل والولايات المتحدة مقابل حزب اللّه إلى الأخير مقابل الدولة اللبنانية، لذا فإن هذا الحزب عليه أن يدرك أن رصيده الوطني والقومي الذي بات يملكه بحكم الأداء السياسي والعسكري والأخلاقي الرفيع في هذه الحرب الأخيرة ودغدغ به مشاعر وأحلام عربية وإسلامية كان من الصعب ملامستها في وجود صدمات مزلزلة متتالية هي ليست ملكاً حصرياً له وأنه بات مطالَباً بمراجعة خطابه السياسي والإعلامي ليقترب فيه أكثر من ساحته اللبنانية والعربية معاً.

ب ـ في الأمن الوطني اللبناني ومستقبل المقاومة

ثمة مخاطر فعلية تحيق بالأمن الوطني اللبناني في إطار واقع هش لهدنة جاء بها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ يبرز منها:

ـ عدم رضا الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية بالنتائج الميدانية للعدوان، الأمر الذي يطرح بقوة سعيهما لتحقيق إنجاز عسكري خاطف تحت دعاوى العمل الدفاعي عبر خطف وربما قتل قيادات رئيسة لحزب اللّه.

ـ سعي الإدارة الأمريكية لإحداث تغييرات جوهرية في عقيدة وتركيبة الجيش اللبناني، والتوجه المحسوس نحو الاهتمام بتأهيل الدرك على حساب قوة الجيش في لبنان، وهي جهود تصب في مسار تحييد لبنان عن ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتحجيم المقاومة الوطنية في داخله.

ـ توقّع ازدياد حدّة التوتر الأمني الحدودي المصحوب باستغلال ثُغَر أمنية لاستئناف موجة الاغتيالات ضد شخصيات لبنانية عامة بهدف تصعيد مستوى الاحتقان السياسي وتهيئة الظروف لاندلاع حرب أهلية أخرى.

وفي كل الأحوال، فإن ما أتصوره تحديداً لمواجهة تلك المسألة من الجانب اللبناني إنما تقع على نحو خاص على عاتق المقاومة اللبنانية وتحديداً حزب اللّه لمواجهة هذه المخاطر ودرئها بفاعلية من خلال:

أولاً: الانضباط التكتيكي للنفس من أجل تحقيق مكاسب استراتيجية والحفاظ عليها على نحو ما تشير إليه مقولة نابليون الشهيرة بأن «لا تقاطع أبداً العدو أثناء ارتكابه الأخطاء»، فالأسلوب القائم على استيعاب الضربات الصغرى في انتظار فرصة رد مواتية وملائمة تمكّن من تثبيت هذه المكاسب الاستراتيجية

ثانياً: استباق المشروع الذي هو في الجوهر مشروع أمريكي ـ صهيوني لنزع كامل سلاح المقاومة، بطرح صيغ إبداعية لانخراط هذا السلاح في مؤسسات الدولة

والجيش اللبناني تجمع بين الطبيعة غير النظامية لسلاح المقاومة والطبيعة النظامية لعناصر الجيش العامل في إطار قيادة مشتركة.

ثالثاً: الإصرار على أولوية عودة النازحين إلى قراهم وبلداتهم ومدنهم وتعويضهم عن الخسائر الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية، ليس فقط باعتبار ذلك ضرورة إنسانية فقط، ولكن لاستعادة بناء سريع لقاعدة شعبية تمثل منهلاً أصيلاً لموارد بشرية ومادية ومعنوية لقوى المقاومة في جبهة الجنوب.

رابعاً: التحسب للتعامل مع بيئة عملياتية ستكون أكثر انكشافية عما مضى، ليس فقط باعتبار وجود كثيف للقوات الدولية في جهة الجنوب، وإنما أيضاً لأن الفرصة أصبحت متاحة أمام العدو لإعادة بناء شبكة استخبارية مؤسسة على عناصر من ميليشيات لبنانية معروفة سبق أن أدت دورها في خدمته في الماضي حتى رحيله في العام ٢٠٠٠ وربما تكون الآن أكثر استعداداً لمعاودة هذا الدور.

الفصل الثالث

التداعيـــات علـى إسرائيـــل(*)

عزمي بشارة(**)

(*) عَدّل المؤلف في البحث بعد الانتهاء من أعمال الندوة، فنُشر في هذا الكتاب بصيغته المعدّلة نصاً وتوثيقاً (المحرر).

(**) سياسي ومفكر عربي فلسطيني. ألقى البحث نيابةً عنه الدكتور عبد الإله بلقزيز.

تؤكد قصة داوود وجوليات تغلب الذكاء والحنكة والمرونة والإيمان بالله على الجبروت والقوة والعدة والعدد. بهذه المقاييس التقى داوود وجوليات في «بنت جبيل» مع قلب الأدوار، فأصبح العرب، متمثلين بحزب الله، هم داوود، هم القلة والإيمان والذكاء مقابل القوة والكثرة. هنالك جانب من أسطورة داوود وجوليات لم يتم التطرق إليه. لقد أهمل في استخدام هذه الأسطورة في الماضي بعد آخر يصور، بنجاح أيضاً، جانباً من الحرب على لبنان هو حسد شاؤول لداوود. وشاؤول وهو ملك داوود الذي فشل في محاربة جوليات، وحسد داوود على نجاحه وشخص فيه خطراً عليه، وأضمر له الشر وبدأ يلاحقه ليقتله[1].

١ ـ حول عملية صنع القرار

باتت عملية صنع القرار منذ شُنت الحرب وحتى قبول القرار ١٧٠١ ملكاً للرأي العام بعد أن تسرب وصفه إلى الصحافة نتيجة تسابق الوزارات المختلفة في إسرائيل على ادعاء الحكمة مبكراً، وإلقاء مسؤولية سوء التقدير والفشل على الآخرين. وآخر وأطول رواية نشرت مؤخراً عشية يوم الغفران[2]. وأشك في أن مصدرها وزارة الخارجية. الرواية تمجد دور وزيرة الخارجية وواقعيتها في قبول وقف إطلاق النار مبكراً وإدراكها عدم الفائدة من العملية على اليابسة . . . وكلها ادعاءات ينبغي التعامل معها بحذر، فصحتها محدودة الضمان. وما يهمنا هو أنه في كل التسريبات لم يكن شن الحرب أمراً مفروغاً منه، وأن الموقف الأمريكي والعربي شكل مركباً أساسياً في عملية صنع القرار، وأن الجديد في هذه الحرب هو أن إسرائيل تشن لأول مرة حرباً من دون أي ضغط دولي لإنهائها ما تجلى في قرار قمة مجموعة الدول الثماني (G8) والذي يتبنى الموقف الإسرائيلي في الأيام الأولى للحرب بصيغة «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، وأن الصيغة الأولى للقرار ١٧٠١ لم تعجب إسرائيل في البداية وأن إسرائيل بعملياتها الأخيرة الواسعة النطاق قبل يومين من وقف إطلاق النار قد ابتزت الولايات المتحدة وفرنسا لتغييره في صالحها.

---

(١) **الكتاب المقدس**، «سفر صموئيل الأول،» الأصحاح ١٧.

(٢) ألوف بن وعكيفا إلدار، «كيف انكفأنا؟،» **هآرتس**، ١/ ١٠/ ٢٠٠٦.

تحت عنوان: «كيف تم اتخاذ القرارات»، كتب ألوف أثناء الحرب أن: «قرار الخروج إلى عملية عسكرية واسعة في لبنان رداً على اختطاف الجنود بالقرب من «زرعيت» في الثاني عشر من تموز/ يوليو، قد اتخذ بسرعة قياسية!!»[٣]... كان الساسة الإسرائيليون في ضائقة بعد أسبوعين ونصف من أسر جندي في عملية مقاومة ناجحة في غزة. وبعد أكثر من شهر على عمليات عسكرية إسرائيلية واسعة في غزة، كان واضحاً أن الرد السريع نجم عن وقوف أولمرت وبيريتس على رأس حكومة لم يمض على انتخابها أكثر من ثلاثة أشهر، وباتت محرجة لإثبات ذاتها بسرعة، كما باتت ملحّة لتلبية حاجتهما كمدنيّيْن للظهور بمظهرٍ لا يقل عسكرية عن الجنرالات.

ولا شك في أن الخطف في لبنان بعد الخطف في غزة قد مس مظهر الردع الإسرائيلي. وربما هذا يفسر المزاج الكامن خلف قسوة وسرعة وعصبية رد الفعل... أما تحوله إلى حرب فلا يجوز أن يفسر على هذا النحو، وهو لم يتحول إلى حرب بمجرد عصبية وتسرع، بل لدى اكتشاف وحساب ملاءمة اللحظة دولياً وإقليمياً لعمل استراتيجي مفصلي ضد حزب الله مخطط له ومطلوب. وكان التشاور مع أمريكا التي نقلت لهم أيضاً وجهات نظر عربية مؤيدة لضرب المقاومة وداعية إلى عدم تفويت الفرصة وحاسمة لجهة التوقيت. وكانت هذه «البروفة» للدول العربية ذات الشأن، كي تتحول إلى «المحور المعتدل» المفيد للولايات المتحدة. وكانت الأخيرة قد أهملت هذه الدول، بل وابتزتها في مرحلة المحافظين الجدد. كان هذا الموقف العربي المتواطئ علناً هو جديد هذه الحرب. لم يسبق أن وقف طرف عربي رئيسي ومركزي إلى جانب إسرائيل علناً في حربها ضد طرف عربي آخر.

التقى هذان البعدان، الدولي والإقليمي، مع موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية المحلي، وكانت الأخيرة تدفع نحو استعادة قوة أو هيبة الردع، كما طالبت المستوى السياسي بقرار لضرب القوة الصاروخية المتراكمة لدى حزب الله. والتقت مع موقف مجند في الإعلام الإسرائيلي وفي أوساط التيار السياسي والمزاج الشعبي الذي تمثله حكومة كاديما ـ العمل. وهي حكومة الوسط و«اليسار الصهيوني»، ومعارضتها من اليمين بحكم تعريفها لا تعارض الحرب بل تدعو إلى توسيعها. وجدت إسرائيل نفسها تندفع نحو حرب، لأن رأي الجيش أن الحرب ضد حزب الله قادمة لا محالة، والتأجيل يعني منح الحزب فرصة أخرى لتقوية ذاته، ولأن أمريكا وضعت كما يبدو أولمرت ورئيس أركانه ووزيريْ خارجيته ودفاعه في صورة موقفها وخطتها الإقليمية في لبنان وضد إيران وسوريا، وفي صورة موقف أنظمة عربية

(٣) هآرتس، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

رئيسة منسجم مع موقفها وموقف إسرائيل. وقد تأكد هذا الموقف في البيانات الرسمية لدول عربية رئيسة وفي اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة[٤]. وأكد أكثر من مصدر إسرائيلي، بما في ذلك أولمرت نفسه، حصول اتصالات مباشرة مع دول عربية لا تربطها بإسرائيل علاقات سلام أثناء الحرب[٥].

كان من الواضح أن المشروع السياسي الأمريكي في لبنان تعثر على الرغم من انسحاب القوات السورية، ورمز التعثر هو الجمود الذي ساد طاولة الحوار قبل الحرب، والتقدير الأمريكي أن العائق أمام مشروعها في لبنان هو سلاح حزب الله. ومع تعثر سياسة المحافظين الجدد في العراق، وتحول الانتخابات المتتالية في المنطقة إلى حلبة انجازات يصعب ضبطها للقوى المعادية لأمريكا، ومع نشوء محور مقاومة بين إيران وسوريا وحزب الله وحماس، وانضمام دول عربية إلى مخاوف من إمكانية تسلح نووي إيراني. . . بدأ انسحاب تدريجي من سياسة المحافظين الجدد نحو السياسة القديمة وحلفائها العرب التقليديين الذين باتوا يسمون «محور اعتدال» مقابل محور التطرف. وقد انتظر هذا المحور إما حرباً أمريكية على إيران وإما حرباً إسرائيلية على لبنان يحسم مصير هذا البلد في المنطقة. وقد هيأوا لذلك بالتقسيمات المذهبية واختراع «المثلث الشيعي» و«عدم ولاء الشيعة لأوطانهم». ولكن الخطوة العملية بدأت بانضمام هذا المحور الطوعي إلى الحصار الذي ضرب على الحكومة الفلسطينية المنتخبة، وهي ليست حكومة شيعية، كما هو معروف.

في هذه الأجواء دخلت إسرائيل حرباً شاملة ضد المقاومة في لبنان. وخلافاً لما تعودت وعودت شعبها، وقف في وجه هجومها خصم لديه عدا إرادة القتال استراتيجية دفاع شاملة وضعت بمثابرة وعقلانية وتخطيط، وجهز نفسه طوال ست سنوات بحيث لا تتكرر تجربة الاجتياح السريع حتى بيروت عام ١٩٨٢.

في مساء يوم ١٢ تموز/ يوليو، قدم أولمرت لحكومته خطة لتنفيذ هجوم جوي على منصات إطلاق الصورايخ التابعة لحزب الله (تبين فيما بعد أنه كلام فارغ)، وعلى رموز الحكومة اللبنانية، وعلى رأسها مطار رفيق الحريري الدولي والمرافئ. وتم إبلاغ الوزراء أن حيفا ستكون معرضة للقصف في المقابل، وأن الحملة العسكرية لن تكون قصيرة. كما تم تفصيل ما يتوقع من ناحية عدد الصواريخ التي ستطلق على إسرائيل، وعدد الضحايا الممكن سقوطهم. وصادقت الحكومة بالإجماع على الخطة.

---

(٤) انظر بيان سعودي من مصدر مسؤول في بداية الحرب صدر عن وكالة الأنباء السعودية، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦، واجتماع وزراء الخارجية العرب في ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٥) انظر مقابلات متلفزة أجريت مع أولمرت بمناسبة حلول رأس السنة العبرية في ٢١/ ٩/ ٢٠٠٦.

وفي خضم المراجعة النقدية للحرب نقلت الصحف الإسرائيلية يوم ٢٧ آب/ أغسطس أن رئيس الأركان أبلغ أولمرت في اليوم التالي للقصف المذكور أعلاه أن منصات صوراريخ حزب الله قد دمرت وأن إسرائيل انتصرت عملياً في الحرب. وقد تكرر هذا المشهد مرات عديدة : تعلن إسرائيل عن تدمير نسبة معينة (عشوائية، عادة ٨٠ في المئة مثلاً) من صواريخ المقاومة الطويلة المدى فيأتي رد المقاومة في اليوم التالي بتكثيف القصف الصاروخي. وقد أدى ذلك، لأول مرة، إلى تشكل أسطورة مصداقية حزب الله حتى بنظر الإسرائيلي المتوسط، في مقابل تحطم أسطورة مصداقية إسرائيل. وهذا تغير نوعي يُبدل من انعدام ثقة المواطن العربي بالقيادة العربية وشعوره بالنقص أمام الإعلام والدعاية الإسرائيليين، ويغير الأفكار المسبقة عن الذات وعن الآخر عند جمهور الطرفين.

وفي اليوم الرابع تمت المصادقة على القرار الاستراتيجي الثاني وهو قصف مقر حزب الله في جنوب بيروت. . . ما يعني قرار المضي في سيناريو الحرب، ولمن لم يقتنع بعد بأنها حرب، اتضح التحول من مجرد عملية عسكرية إلى سيناريو حرب شاملة ضد المقاومة لحظة قصف مقارّ حزب الله في الضاحية الجنوبية. وهذا دليل آخر على أن القرار كان زاحفاً وتدريجياً ومنسقاً مع الموقف الأمريكي.

في هذه الأثناء عقد البرلمان الإسرائيلي جلسة تهريجية للمزايدة الخطابية لا علاقة لها بصنع القرار. وحولت رئيسة الكنيست هذه الجلسة إلى جلسة أسبوعية على الرغم من عطلة البرلمان طوال فترة الحرب . لم تكن هذه جلسات برلمانية عادية بل اجتماعات تعبئة ودعاية وتهريج للإعلام، وتم في بعضها استضافة فرق عسكرية. وقد انطبعت هذه الجلسات بالطابع نفسه الذي ميز الإعلام الإسرائيلي أيضاً، ويتلخص بالديماغوجيا القومية الشوفينية والمزايدة الكلامية والتحريض على العرب ورفض الرأي الآخر في زمن الحرب. وكما هو متوقع تعطلت التعددية في «الديمقراطية اليهودية» في زمن الحرب، في حين أنها ازدادت حدة عند العرب وفي إعلامهم. وعلى كل حال كان الإعلام العربي بشأن الموقف من الحرب أكثر تعددية في نقل الآراء من الإعلام الإسرائيلي.

وكان القرار الاستراتيجي الثالث، والذي لم يبحث على أي مستوى، ناهيك ببحثه على مستوى الرأي العام، هو إدخال القوات البرية إلى جنوب لبنان بهدف تدمير المواقع الأمامية لحزب الله. تم ذلك بعد أن خلفت الحكومة والجيش انطباعاً في الأيام الأولى أن الحديث هو عن عملية تدمير جوية، وليس عن «عودة إلى الوحل اللبناني». لم يحقق سلاح الجو الأهداف المرجوة، وتوسعت العمليات البرية تدريجياً، ثم ضاقت حسب النتائج اللحظية ورد فعل المقاومة والخسائر غير المتوقعة.

وضعت للحرب التي كنيت رسمياً بـ «عملية» أهداف ضبابية طفقت تتغير خلال سير المعارك. من كسر قوة حزب الله وتفكيكه ونزع سلاحه وحتى الاكتفاء بإضعافه وإبعاده إلى ما وراء الليطاني. وتبيّن في هذه الأثناء أن كسر قوة حزب الله أمر غير ممكن التحقيق كهدف. ولذلك اكتفى بعد أيام بعض قادة الجيش بالإعلان عن أهداف لا يمكن قياس مدى تحققها وهي «إضعاف حزب الله»!! ثم تمت بلورة غطاء سياسي جديد للحملة ألا وهو تنفيذ القرار ١٥٥٩[٦]. وتحولت إسرائيل إلى تعيين نفسها أداة تنفيذية لقرارات دولية، وكان ذلك دليلاً آخر على فقدان هذه الحرب أية حاجة لتبرير فعلي وحقيقي، فإسرائيل معروفة بعدم تنفيذها أي قرار دولي. ولا أحد يصدق تبرير الحرب العلني كما في الحالة الأمريكية في العراق، ولكن الحرب تُشن.

وبحسب الصيغة المعلنة للأهداف فإن الحملة العسكرية الإسرائيلية هي المقدمة لخطوة سياسية دولية لفرض قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ فقط، والتي تدعو إلى نزع أسلحة حزب الله ونشر قوات الجيش اللبناني في الجنوب. وهذا ما تحقق في النهاية عبر القرار ١٧٠١ من دون علاقة جدية بسير المعارك على الأرض. وأعلنت إسرائيل أنها ستقيم «منطقة عازلة» أو «حزاماً أمنياً» في الجهة اللبنانية من الحدود لمنع عودة حزب الله إليه إلى أن يقر المجتمع الدولي إرسال قوات دولية. وقد ألقت هذه الصيغة الجديدة بالمسؤولية على عاتق المجتمع الدولي. وقد تحقق هذا المطلب عملياً، وكان لإسرائيل ما طلبت مع تعديل القوات المتعددة الجنسية إلى صيغة معدلة موسعة وذات صلاحيات من قوة «اليونيفيل».

في خضم الحرب كتب زئيف شيف تحت عنوان «هل تم تحقيق الأهداف»[٧]، إنه خلال أيام الحرب بدأت ترد تصريحات لقادة وضباط كبار خلقت انطباعاً بأن أهداف إسرائيل من الحرب تتغير وتتبدل باستمرار، وأنها ليست واضحة بما فيه الكفاية، وأنه بعد أسبوعين من الحرب ما زالت إسرائيل بعيدة عن حسم المعركة ولم يتم إنجاز الأهداف الرئيسة. وتواصلت حرب «الاستنزاف» التي شنها حزب الله على إسرائيل من دون توقف، ومن دون دليل على انخفاض في الهجمات الصاروخية على إسرائيل بمعدل ٨٠ ـ ١٠٠ صاروخ يومياً في بداية الحرب. (ثم تضاعفت الوجبة اليومية عدة مرات بعد كل إعلان إسرائيلي عن التمكن من تدمير القدرة الصاروخية للحزب). ويقيم شيف في خضم الحرب أنه بالرغم من الضربات الشديدة الجوية والبرية التي نفذها الجيش الإسرائيلي، لم تتعرض قدرات الحزب العسكرية لضربة

---

(٦) انظر خطاب أولمرت في الكنيست في ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٧) زئيف شيف، «هل تم تحقيق الأهداف،» **هآرتس**، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

فعلية، ولا يزال الدافع القتالي موجوداً. ومقاتلو حزب الله يقاتلون ولا يهربون. غالبية قيادته لم تمس، كما لم تتعرض المنظومة اللوجستية لإصابات جدية، حيث لا يزال لديه مخزون كبير من الصواريخ ضمنها صواريخ بعيدة المدى.

هنا ظهرت في رأينا وظيفة استراتيجية جديدة لسلاح الصواريخ، وهي إثبات فشل سلاح الطيران في إزالتها، وإجبار إسرائيل بالتالي على خوض معركة برية إذا كان الهدف هو فعلاً إزالتها. لقد اضطرت إسرائيل إلى النزول براً، لأنها أعلنت أن هدفها إزالة الصورايخ، فكان أن خسرت العالمين، لم تزل سلاح الصواريخ، وخسرت المعركة البرية.

وتحت عنوان «هل فشل الجيش» أشار عاموس هرئيل[٨]، إلى أن ضباط المنطقة الشمالية كانوا قد حذروا من أن الوضع الأمني على طول الحدود «أصبح لا يطاق» ويحمل «بذور الاختطاف القادم». وأن الحكومة تجاهلت هذه التحذيرات. وفي المقابل أشار إلى أن الجيش لم يتوحد على النبرة نفسها، حيث قال بعض كبار الضباط في الاستخبارات والوحدات العملياتية أن تهديد الصواريخ غير حقيقي، وأن أفضل علاج لها هو تركها تصدأ في المخازن! وأضاف أنه قد تجلى نقص خطير في المعلومات الاستخبارية، بما فيه النقص في المعلومات بشأن حصول حزب الله على تكنولوجيا أتاحت قصف البارجة الحربية قبالة شواطئ بيروت، كما أن قوات الجيش التي تعمل مقابل مواقع لحزب الله فوجئت بحجم المنظومة الدفاعية والهجومية التي قام ببنائها بالقرب من الحدود، بحيث بدا بعض القادة مذهولين مما شاهدوه في مارون الراس ومروحين وعيتا الشعب وبنت جبيل. وفي المقابل ادعت الاستخبارات العسكرية أنه تم تحويل معلومات واسعة بهذا الشأن إلى الجيش الذي ينقل هذه المعلومات إلى الوحدات العاملة ميدانياً!! وما زال الخلاف محتدماً حول هل الفشل استخباراتي أم سوء إدارة داخل الجيش؟

بعض الخبراء نصح الأجهزة الأمنية بتقليص الأهداف المعلنة للحرب! في هذه الحالة يبقى أمام إسرائيل مشكلتان أساسيتان، **الأولى** تقوية الحكومة اللبنانية من خلال توجيه ضربة قوية لحزب الله، تضاف إلى قائمة الأهداف التي لم تنجز، أما **الثانية** فهي التوصل إلى تسوية سياسية مع لبنان أو داخل مجلس الأمن تمنع إيران وسوريا من إعادة تسليح حزب الله بعد انتهاء الحرب استعداداً لمواجهات قادمة.

ولا شك لدينا في أن الدبلوماسية الأمريكية قد كيفت إيقاع نشاطها بموجب

---

(٨) عاموس هرئيل، «هل فشل الجيش،» **هآرتس**، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

الوضع العسكري الإسرائيلي، لتترجم «إنجازاته» سياسياً وتهب لنجدته وقت ضيقه. وفي سياق تقوية الحكومة اللبنانية فطن ميرون بنبنشتي[٩] إلى التناقض الغريب متسائلاً «كيف يمكن لأناس جديين شرعنة تدمير دولة بادعاء أن ذلك يساعد حكومتها». الجواب برأينا عند حكومة لبنان وعند الرأي العام اللبناني. وهو موضوع صراع ما بعد الحرب في لبنان وفلسطين. وأقصد شرعية الاستعانة بإسرائيل لحسم صراعات داخلية في مجتمعات عربية تعتبر في حالة صراع مع إسرائيل. وجاءت الدلائل على نوع الإجابة المتوقعة مبكرة جداً، فالقوى السياسية المشكلة للحكومة اللبنانية اشترطت مرات عديدة حتى مذبحة قانا الثانية وعبر عدة تصريحات للناطقين الرئيسيين بإسمها، وهم زعماء طوائف وليسوا وزراء، اشترطت وقف إطلاق النار بعدم العودة إلى ما قبل ١٢ تموز/ يوليو، ما أوحى بإجابة لا يتوقعها بنبنشتي. كما اتخذ النقاش حول القرار ١٧٠١ وتطبيقه والنقاش الذي دار صبيحة وقف إطلاق النار بشأن نزع سلاح المقاومة منحى مشابهاً. لقد باتت إسرائيل طرفاً في محور عربي ضد آخر. وسوف يكون لهذا التحوّل إسقاطات بعيدة المدى، بخاصة أن الشعوب العربية لا تسلم به.

بعد معركة بنت جبيل استمرت **هآرتس**[١٠] في تحديد الهدف، بصراحة، مطلقة بأنه: **المس الحقيقي والفعلي بحزب الله لغرض تقوية** النظام السياسي في لبنان، الذي يرفض أن يكون رهينة بيد إيران وسوريا كأمر ضروري وحيوي لاستقرار وثبات أي ترتيب أمني يتم التوصل إليه، إضافة إلى قوة متعددة الجنسيات. واتهمت الصحيفة القيادة السياسية وقيادة الجيش أنها لا تفهم ما تفهمه الولايات المتحدة ويفهمه الجمهور من أن وقفاً مبكراً لإطلاق النار لا يجدي نفعاً، وأن عليها الاستمرار في القتال من دون عقدة حرب لبنان عام ١٩٨٢ . . . كانت الأجواء في الصحافة وفي أوساط الجمهور الإسرائيلي أمريكية المنحى تذكر بلغة المحافظين الجدد في تغيير الوضع القائم في المنطقة.

وتتشابه الأفكار الأمريكية والشارعية الإسرائيلية وحججها ومغالطاتها التي تساق لتبريرها مع بعض الأفكار العربية المعادية للمقاومة، والتي ترى في الحرب فرصتها لتنفيذ مهمة التخلص منها من دون أن «تتسخ» أيديها، ولو كان ذلك باستخدام الجيش الإسرائيلي. ولكن اللافت للنظر هو إدراك النخبة العلني أهداف الحرب الحقيقية المتعلقة بمشروع ضم لبنان نهائياً إلى المحور الأمريكي في المنطقة.

من ضمن امتصاص المفاجأة من قوة مقاتلي الحزب ومحاولة استيعاب الخسائر

---

(٩) **هآرتس**، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١٠) انظر كلمة العدد في: **هآرتس**، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

غير المتوقعة نجد في **معاريف**، أي بعد معركة بنت جبيل مقالاً مشتركاً لأمنون دنكنر ودان مرجليت تحت عنوان: «تصميم أكبر مشاعر أقل»[١١]. يمجد الكاتبان عظمة التحمل والجلد عند النفس الإسرائيلية ضد العدو، ولكن هذا التضخيم لقوة تحمل مقتل بضعة جنود في بنت جبيل، وهذه المفاجأة من العدو القاسي «الذي يقتل لنا جنوداً»، دلّ في الواقع على عكس التحمل. وقد يجد القارئ المستغرب من عبثية الوضع نفسه، متسائلاً: أين يوجد عدو كهذا يقتل جنوداً في الحرب؟ فقط في إسرائيل يمكن سماع وقراءة هذه الشكوى وهذا التظلم والشفقة الذاتية عند من شرّدوا أكثر من مليون إنسان وقتلوا ألفاً وخمسمائة وشوهوا الآلاف، وسدوا أفق مستقبل مئات الآلاف. ومع ذلك يكتب من يدعي أنه ينطق باسم المؤسسة والرأي العام: «علينا أن نقسي قلوبنا»! و«ألا يخاطر الجيش بحياة الجنود»، و«أن يتم تدمير القرى والمدن بالطائرات قبل إرسال الجنود إليها»... وتسمى هذه الهستيريا العصبية قوة احتمال!! وانضم إليهما في اليوم التالي رئيس تحرير **يديعوت أحرونوت**[١٢] داعياً إلى هدم كل قرية قبل دخولها حتى «لا يجرح شاب من جولاني». وقد وجدت دعوتهما آذاناً صاغية عند السياسيين الذين يحتاجون إلى تملق الجمهور، فقام وزير العدل حاييم رامون، الذي يواجه تهمة التحرش الجنسي، بتبني الدعوة فوراً في اجتماع المجلس الوزاري المصغر في اليوم التالي. كما تبناها إيلي يشاي رئيس قائمة شاس الذي دعا إلى عدم دخول أية قرية قبل «تحويلها إلى صندوق من رمل». وهو تعبير إبداعي خلاق من وحي عالم حركة «شاس» وعوباديا يوسف[١٣].

ونصل إلى المرحلة الرابعة من عملية صنع القرار، إذ تنشر **يديعوت أحرونوت** أن رايس قد خلفت وراءها طاقماً للعمل مع القيادة الإسرائيلية لإعداد تسوية تشمل قوة متعددة الجنسيات (بتنسيق مع إسرائيل قبل التنسيق مع بلير) تتسلم قطاعاً ضيقاً في جنوب لبنان وتبادل الأسرى الإسرائيليين بأقل ثمن ممكن[١٤]، ونزع سلاح

---

(١١) انظر: أمنون دنكنر ودان مرجليت، «تصميم أكبر مشاعر أقل،» **معاريف**، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦. الكاتبان صحافيان شبه رسميين، يتصرف كل منهما على حدة كأن وظيفته أن يشرح كيف يفترض أن تدار الدولة وكيف تخاض الحرب وكيف يتم الانتصار من دون إثارة الشفقة، أما سوية فتخرج مقالتهما كأنها القاسم المشترك الأعظم لعقد الغرور والتبجح والاعتقاد بدونية الآخر في الشخصية الإسرائيلية العنصرية كافة.

(١٢) انظر: رافي جينات في: **يديعوت أحرونوت**، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١٣) انظر الموقع الإلكتروني لصحيفة **معاريف**، ٩/ ٨/ ٢٠٠٦.

(١٤) لاحظ أنه عندما وصلنا إلى الأسرى وصلنا إلى التبادل رغم كل شيء!! ويذكر هذا بحجم التهريج الذي جعل من قضية الأسرى سبباً للحرب ومن تحريرهم هدفاً. في مقالة **هآرتس** التلخيصية لعملية صنع القرار دبلوماسياً بشأن الحرب، يقول مصدر في وزارة الخارجية الإسرائيلية «أن مسألة تحرير الأسرى لم تلعب دوراً في عملية صنع القرار منذ البداية». انظر: بن وإلدار، «كيف انكفأنا؟».

حزب الله، لا أقل!! هنا يتم تعديل القرار المقترح على مجلس الأمن، كما يتم تعديل الهدف من العدوان مرة بعد أخرى من خلال فحص التقدم العسكري ثم فحص الوضع السياسي اللبناني والعربي والإقليمي مع الأمريكيين، وهذا يعني مرة أخرى أن الحرب أمريكية في كل جانب من جوانبها، وبالتأكيد في كيفية إنهائها وتحديد المكتسبات.

ظهرت في جلسة الحكومة المصغرة يوم ٢٧/ ٧ [١٥] خلافات سياسية ـ أمنية بين الموساد والمخابرات العسكرية. حول «ماهية الضربة التي تلقاها حزب الله حتى الآن». اتفق الإثنان بحسب ما جاء أن حزب الله قد ضعف نتيجة العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان. ورأى مئير دجان والموساد بأنَّ حزب الله يستطيع الاستمرار بالحرب حتى وقت طويل بالوتيرة نفسها التي أظهرها. في حين ادعت الاستخبارات العسكرية أن «الحزب تلقى ضربة قاسية أكثر بكثير مما يقيم الموساد.

وقرر المجلس الوزاري المصغر، السياسي ـ الأمني، مواصلة العملية العسكرية كما هي، وعدم توسيعها، ولكن تمت المصادقة على توصيات أجهزة الأمن بتجنيد واسع للاحتياط من أجل «إنعاشه» و«إعداده لأي تطورات محتملة» (أي توسيع العملية)، وبهذا تبنى المجلس بشكل معدل توصيات أجهزة الأمن! وقد طالبت قيادة الجيش بتجنيد واسع النطاق للاحتياط من أجل عملية عسكرية أرضية تستمر شهرين، لـ «طرد حزب الله من منطقة جنوب الليطاني»، ولكن بعض الوزراء عارضوا توسيع العملية الأرضية. وقرر الاجتماع أن أي توسيع للعملية العسكرية أو تفعيل للقوات المجندة مرهون بمصادقة إضافية من قبل المجلس[١٦].

وفي ما عدا تأخر الحرب البرية كانت الخطوة الأكثر إثارة للجدل إسرائيلياً هي زج فرق احتياط في المعركة وتوسيع العملية البرية والذي اتخذ يوم الأربعاء ٩ آب/ أغسطس في جلسة الحكومة وتم تطبيقه يوم الجمعة ١١ آب/ أغسطس لمدة يومين قبل ساعات من اتخاذ قرار وقف إطلاق النار، وذلك للتأثير على قرار مجلس الأمن ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه من صورة الجيش والحكومة أمام رأيهم العام قبل بدء النقاش الحقيقي حول الفشل.

---

(١٥) بموجب ما نشر في صحف اليوم التالي **يديعوت أحرونوت** و**معاريف** و**هآرتس**، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦.

(١٦) حسب **هآرتس** جاء هذا القرار من أجل عدم استفزاز سوريا، وتؤكد ذلك **يديعوت أحرونوت**، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦. كان إجماع بين الوزراء على فعل كل ما أمكن لتجنب المواجهة مع سوريا. وقال أولمرت أنه لا يريد أن يفتح جبهة ثالثة. ومن الخطأ فهم ذلك على أنه تجاوز عدم رغبة إسرائيل بفتح جبهتين في الوقت ذاته. فهو لم يعبر عن نزعة للتفاهم مع سوريا. وما زال خطر الضربة الاستباقية ضد سوريا قائماً برأينا.

٢ ـ انعكاسات أولية

ما انفكت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة تحاول هضم واستيعاب نتائج العدوان على لبنان، والحقيقة أن اقتراح وزارة الأمن تخصيص مبلغ ٣٥ مليار شيكل لاستعداد إسرائيل للحرب المقبلة من ناحية استخلاص النتائج من الحرب الحالية هي مجرد مؤشر على نوع الاستنتاجات وكلفتها.

نشرت جميع الصحف الإسرائيلية يومي ٢٢ و٢٣ آب/ أغسطس معتمدة على مصادر رسمية أن الكلفة الشاملة للحرب على لبنان تقدر بـ ٢٣ مليار شيكل، وتقسم على النحو التالي:

ـ مصروفات الأجهزة الامنية ـ ٧ مليارات شيكل.

ـ الأضرار المباشرة وغير المباشرة في المناطق التي أصيبت مباشرة أو تم فيها شل الحياة الاقتصادية في الشمال ـ ٥ مليارات شيكل.

ـ وحسب تقديرات وزارة المالية فإن الحرب ستؤدي إلى خسارة ١,٥ في المئة من المنتوج، وهي عبارة عن ٩ مليارات شيكل. (بما فيها خسارة مليارين هبوطاً متوقعاً في الدخل من الضرائب لصندوق الدولة).

ـ تحويل معونات ومساعدات للمجالس المحلية في الشمال، لخدمات الإطفاء والإنقاذ وغيرها، بما يقدر بملياري شيكل.

وحسب تقدير كوبي هابر، المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية، كان متوقعاً أن يصل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٢ في المئة ـ ٥,٥ في المئة وسوف يتلخص بعد الحرب بأقل من ٤ في المئة. ويجب الانتباه أن هذا يعني هبوطاً في النمو، ولكن النمو مستمر وهو أعلى من معدله في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة الثانية مثلاً.

ونشرت صحيفة **جلوبس** الاقتصادية[١٧] أنه حسب معطيات شركة D&B (دان أند بردستريت) فإن نسبة المصالح التجارية المهددة بالإغلاق ارتفعت بحدة بنسبة ٣ في المئة مع نهاية الحرب، من ٢٣ في المئة في تموز/ يوليو إلى ٢٦ في المئة في الأسبوع الثالث من شهر آب/ أغسطس. وتتوقع الشركة تدهوراً إضافياً في الوضع التجاري إذا لم يسرع عمل آليات ومنظومات التعويض الحكومي. وكانت **جلوبس** قد نشرت أنه حسب «مقياس المجازفة» التابع لشركة D&B لشهر تموز/ يوليو فإن الاقتصاد

(١٧) **جلوبس** (٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٦).

الإسرائيلي سجل تدهوراً طفيفاً في المجازفة التجارية إلى درجة خطورة ٥,٨٦ مقارنة بـ ٥,٨١ في حزيران/ يونيو. وسوف يعني هذا طبعاً هبوطاً متوقعاً في معدلات الاستثمار. ويتوقع اقتصاديو D&B أن تأثير الحرب سيتجلى بالأشهر القريبة ويتوقعون تدهوراً جدياً في غالبية فروع الاقتصاد[١٨]. كما نشرت الصحيفة نفسها بعد أكثر من شهر أن شركة أوردان والجيش الإسرائيلي يفكران بوقف صناعة دبابة «الميركافا» خلال أربع سنوات بعد استثمار ١٠ مليارات دولار في صناعتها، وهي من أهم مركبات تصدير السلاح في إسرائيل. والسبب أنها لم تعد صالحة للتصدير بعد تضرر سمعتها في المعارك مع المقاومة اللبنانية[١٩].

لا شك في أن هذه الأضرار سوف تتفاقم والأرقام سوف تزداد مع مرور الزمن ومع اكتشاف الأثر البعيد المدى على الاقتصاد، ولكننا نرجو ألا يتسرع أحد من الباحثين أو السياسيين أو الدعاة العرب إلى الاستنتاج كما في سنوات العمليات الاستشهادية أن الاقتصاد الإسرائيلي على وشك الانهيار. فنحن لا نقترح التعلق بالأرقام ولا بالخسائر الاقتصادية في هذه الورقة، فهي ليست الأساس. وما زال الاقتصاد الإسرائيلي قادراً على تكييف ذاته لتجاوز آثار الحرب واستيعابها، وبخاصة بوجود فائض من ميزانية عام ٢٠٠٦ وبوجود المساعدات الأمريكية.

لقد أدت إسقاطات اقتصادية أكثر خطورة بكثير بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ إلى تكيف الاقتصاد الإسرائيلي إلى درجة تعديل بنيته بشكل أدى إلى نهوض وجد تعبيراً هائلاً عن طاقاته الكامنة بعد السلام مع مصر، وتحول الاقتصاد الإسرائيلي في تلك الأيام إلى اقتصاد رأسمالي متطور. فالاقتصاد القوي هو ليس الاقتصاد الذي لا يتعرض لخسائر وضربات بل الذي يبدي المرونة الكافية للتعامل مع آثارها.

وعلى الرغم من تقديرنا لما يجري حالياً، علينا أن نعين أن أجواء الإحباط والصراعات والنقاشات الداخلية في إسرائيل كانت بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر أعمق وأوسع بما لا يقاس مما هي عليه اليوم. وقد تركت جروحاً وندوباً بقيت ورسبت في الذاكرة، ولكن السياسة والمجتمع والاقتصاد كلها تغيرت وتكيفت لاستيعابها. ولذلك اقترح عدم التسرع في رثاء المشروع الصهيوني. ولا إلى الادعاء أنها كانت الحرب الأولى بالنسبة إلى إسرائيل، فحرب ١٩٧٣ كانت أيضاً حرباً طاحنة، وكذلك كانت حرب ١٩٤٨. وعلى الرغم من رؤيتنا الموضوعية لحجم المقاومة وقوتها إلا أننا نقترح عدم التدهور إلى الغرور. لقد اعتبرنا في تقييمنا للمقاومة اللبنانية

---

(١٨) **جلوبس** (١٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٦).

(١٩) **جلوبس** (٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

التواضع وقلة الكلام والتخطيط المثابر والعقلانية والواقعية في التقييم وفي إعلان الانجازات والخسائر: صفات اجتمعت مع الشجاعة لتميز هذه المقاومة عن الأداء العربي سابقاً وتجعلها بحق تجديداً على ساحة العمل السياسي العربي. ولكننا بدأنا مؤخراً نلمس عدم واقعية في تقييم الذات والنتائج نرجو أن يكون مؤقتاً ومزاجياً وإعلامياً، أو رد فعل تعبوي على محاولات مغرضة لمصادرة الانتصار أو الإنجاز والتقليل من شأنه، وإلا فإنه سوف يقود إلى استنتاجات سياسية خاطئة. فالمخاطر التي تواجه لبنان بعد الحرب حقيقية، فالقوات الدولية تراكم صلاحيات وقوة عسكرية على الأرض بشكل زاحف، وهنالك إعادة بناء و«تأهيل سياسي» لبعض الأجهزة اللبنانية، هذه سوية مع القوة الإسرائيلية تشكل حالة جديدة على الأرض.

لقد تلقت العسكرية والشوفينية الصهيونية ضربة قوية. أما على المدى البعيد فلا يمكن رؤية أثر وفعل أي من هذه التطورات بعيداً عن رد لفعل العربي ومدى انتشار نموذج المقاومة.

٣ ـ إسرائيل مفجوعة باكتشاف ذاتها

تعيش إسرائيل أزمة أخلاقية وحضارية في خضم صراع مزمن وجوهري مع المحيط. ولا أستطيع أن أجزم أن إسرائيل في حالة عطب وانحلال بعد مأزق لبنان. فما يغطي عليه حالياً هو توافر العناصر الرئيسة لتماسك الكيان على مستوى الوعي. وهي كما أعتقد عوامل تماسك الدولة الحديثة نفسها، مع التشديد على الحديثة، وهي: تماسك الهوية القومية وانسجام الإنتماء مع المواطنة، وعدم تسييس الإنتماءات ما ـ قبل القومية من النوع العشائري أو الطائفي وتجانس البنية الاقتصادية.

هنالك فراغ أيديولوجي صهيوني وفقدان معنى يتمثل بانهيار الأحزاب وغياب القيادات التاريخية وانتشار الفساد يملأه حالياً الدين من ناحية وأيديولوجيات إستهلاكية فردية الطابع يشوبها نفور من السياسة والسياسيين واهتزاز مصادر الشرعية على مستوى وعي الناس من ناحية أخرى. . . والتعويض الذي أراه حالياً هو تفاقم استغلال هذا كله في ديماغوجيا اليمين.

ولا شك في أن إسرائيل ترى في وجود القوة الصاروخية عند حزب عقائدي مقاوم، ليس عند دولة، خطراً كبيراً، علماً أن حزب الله لم يعلن ذات يوم أنه يريد سلاماً مع إسرائيل. تجسدت هذه الرؤية الأمنية عبر موقف الجنرالات بعدم جواز تأجيل المعركة ضد حزب الله إذا سنحت فرصة لأن المواجهة قادمة لا محالة فالتأجيل لا يعني إلا زيادة قوة حزب الله، واختياره هو للتوقيت، أو ترافق إطلاق الصواريخ على إسرائيل مع حرب على إيران، وهو التوقيت الأسوأ لإسرائيل. التقت هذه

الأجندة الأمنية ـ السياسية مع الأجندة السياسية الأمريكية التي لا ترى في حزب الله خطراً على مدنها، أو مسّاً بقدرة الردع الإسرائيلية، فهي تدرك أن قدرة حزب الله الصاروخية لا تشكل خطراً وجودياً على إسرائيل، إنما ترى فيه العائق السياسي الاجتماعي الداخلي أمام تحويل لبنان كلياً إلى حظيرة أمريكية ـ إسرائيلية، وعزل سوريا وتجريد سوريا وإيران وأيديولوجية الممانعة ضد الهيمنة الأمريكية من أحد أهم مصادر شرعيتها وقوتها المعنوية والأيديولوجية ألا وهو المقاومة اللبنانية.

من ناحية إسقاطات الحرب على قوة الردع الإسرائيلية واستنتاجاتها منها، فلا شك في أنها ترتبط بتحول النموذج اللبناني إلى نموذج جذاب عربياً إن كان ذلك على مستوى المجتمعات المحبطة من أنظمتها، وإن كان ذلك على مستوى تبني تلك الأنظمة، التي ما زالت تعيش حالة مواجهة مع إسرائيل، نهج المقاومة، كما ترتبط برد فعل الأنظمة المتضررة من جاذبية هذا النهج، الذي يسخر من خلو نهجها في قبول الإملاءات الإسرائيلية من أي إنجازات. هذا هو الأساس. وهو يرتبط بالإجابة عن السؤال: ماذا سوف تكون الاستنتاجات العربية على مستوى المجتمعات على الأقل من هذا العدوان ومن جدية ومنهجية التصدي له؟

لن تنهار إسرائيل من تلقاء ذاتها نتيجة تداعيات الحرب الأخيرة. وحزب الله لن يهزمها إلى درجة الإنهيار الكامل. إنجاز حركة المقاومة هو هزيمة الاحتلال، وهو إحباط عدوان دولة الاحتلال، وتقديم نموذج لبسالة المقاومة وتخطيطها العقلاني وصلابة إرادتها وقاعدتها الشعبية في الجنوب، وهي الأهم. لأنه لو تذمرت هذه القاعدة الشعبية وهاجمت قيادة المقاومة في الإعلام مثلاً، كما فعلت القاعدة المجتمعية الشعبية للعدوان ذاته في ما يسمى بالجبهة الداخلية الإسرائيلية، لكنّا أمام فشل. فالإسرائيليون أرادوه عدواناً من دون ثمن. وكانت الحكومة الرئيسة تتصرف تحت تهديد عدم قدرة مجتمعها على دفع الثمن واقتناعه بحرب ١٩٦٧ كأنها القاعدة لا الاستثناء. وسيكون عدم جهوزية الإسرائيلي للتضحية أحد أهم الاستنتاجات الإسرائيلية من هذا العدوان.

فشل عدوان إسرائيل على لبنان. ولكن إسرائيل ذاتها لم تنهار بل أظهرت حالة من الفوضى لبنية هجينة استبطنت ثقافة إدارة عالم ثالثية إلى حد ما وثقافة دينية وسياسات هوية انتهازية على مستوى الأحزاب ومجتمع إستهلاكي. وغاب المقاتل الصهيوني العبري من أسطورة جيل المؤسسين الذي يفلح الأرض ويحمل السلاح[٢٠].

(٢٠) انظر مثلاً مقالة إيتان هابر في: **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٦/٨/٢٧، الذي يترحم على النخب التي زالت ويتذمر من بنية الجيش الإسرائيلي ومستوى الشعب والثقافة الشعبية.

هنالك بوادر تفسخ، ولكن ربما تؤدي هذه إلى رد فعل عسكرتاري يميني، أو إلى التخلي عن حلول تحديثية من نوع التخلي عن خصوصية التجنيد الإلزامي الواسع والطويل زمناً، وخصوصية جيش الاحتياط لصالح إقامة جيش محترف ومهني، كما في بقية الدول الحديثة. وهي خطوات تبتعد عن الأيديولوجية الصهيونية، فهي تستنتج أن المجتمع الإسرائيلي بات مستقطباً ممزقاً فردياً إستهلاكياً وأن قوات الاحتياط تنقل كل هذه الآفات بما فيها الخلافات الأيديولوجية والسياسية إلى الجيش. كما إن المجتمع أقل حساسية لقتلى وضحايا جيش محترف مما لضحايا الاحتياط القادمين لعدة أسابيع من بيوتهم وعائلاتهم ومشاغلهم وأعمالهم. والفكرة برمتها ليست جديدة، وهي تستعاد بعد كل مأزق من هذا النوع، وسبق أن اقترح رؤساء أركان مثل إيهود باراك تحويل الجيش إلى جيش مهني.

في مواجهة العرب وفي غياب سلام، وحتى في وجود سلام وغياب قبول أو تسليم عربي بإسرائيل فإن قوة الردع الإسرائيلية والتفوق النوعي وعلى رأسه احتكار السلاح النووي هو في نظر الإسرائيليين شرط ضروري وإن يكن غير كافٍ. ولكن القوة العسكرية العمياء إن لم تردع، وهي لا تردع في حالة المقاومة، بل تتحول إلى قوة غاشمة ضد المجتمعات المحيطة، كما في فلسطين ولبنان حالياً، فسوف تزيد من رفض هذه المجتمعات لوجود إسرائيل[٢١].

من ناحية أخرى من الواضح أن القوة العسكرية ارتكزت في الماضي على مجتمع معبإٍ أو محشد أو مجند بفعل تداخل الأيديولوجية الصهيونية والاقتصاد التقشفي. هذا واقعٌ انتهى. وبات المجتمع منقسماً ليس إلى طبقات فقط بل إلى أفراد بالمعنى الرأسمالي الإستهلاكي الحديث للكلمة. كما إن الهوة بين الغني والفقير تتعمق، وتتسع الهوة في مستوى التعليم، ويعم الفساد جهاز الدولة . . . وتدفع هذه كلها برأينا نحو تحويل الجيش أيضاً إلى جيش مهني صغير وحديث منفصل عن الشعب. لقد تضررت قوة الردع الإسرائيلية في هذه الحرب، وهنالك أزمة حقيقية في المؤسسة العسكرية[٢٢].

---

(٢١) في نقاش زئيف شيف (**هآرتس**) مع زميله يوئيل ماركوس الذي كتب قبل يوم واحد في الصحيفة نفسها في: ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ يقول: إن الجيش يجب أن ينتصر «ولكن تبين أنه جيش غني وغبي»، يؤكد شيف أن الخيار الوحيد أمام الجيش الإسرائيلي هو الانتصار في الحرب على حزب الله. ويقول: «إسرائيل لم تختر هذه الحرب، ولكن منذ أن تدهورت إليها وصلت إلى مفترق طرق استراتيجي». ويدعي شيف أن السلام مع الأردن ومصر سيتضرر ولن يكون هنالك من يوقع على اتفاق سلام مع إسرائيل في المستقبل إذا لم تهزم حزب الله في المعركة. وهذا بُعدٌ آخر لنظرية الردع الإسرائيلية.

(٢٢) نعالج في كتابنا **من يهودية الدولة حتى شارون** بتوسع هذه النقاط المتعلقة بتغير بنية المجتمع وتأثيرها على العقيدة العسكرية. انظر: عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥).

ومنذ أن أصبح الجيش عرضةً للنقاش السياسي والاجتماعي والإعلامي فإنَّ حرمة منصب الضباط سوف تُنتهك عاجلاً أم آجلاً. وكان الرأي العام أصلاً قد أقحم في نقاشات متعلقة برواتب الضباط والاعتداءات الجنسية في الجيش وكثرة الحوادث وقت التدريب والأزمات النفسية نتيجة الحرب. لقد ولجت سيادة القانون وسلطة القضاء منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي إلى أماكن كانت محرمة في إسرائيل مثل الجيش. ويعتمد الجيش أساساً على التجنيد الإلزامي وجيش الاحتياط إضافة إلى القوى المهنية الثابتة. وهو الجيش الوحيد في العالم الذي يعمل بهذا الشكل، وعندما يدعو الجيش كتائب الاحتياط إلى الحرب فإنه يدعو عملياً الشعب إلى الخدمة بقواه الاجتماعية المتباينة وتياراته الفكرية... الخ، وهذا يجعله عرضة لنقاش اجتماعي وسياسي، لأن الاحتياط من المجتمع. والمجتمع لم يعد معبأ مجيشاً كما كان. تعدديته وفجواته العميقة تنتقل مع الجنود إلى الجيش.

وتتميز إسرائيل بظاهرة اعتبار الخدمة في الجيش سُلماً للنجاح في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية بعد الخدمة. فالشركات الكبرى المحلية والعالمية التي تفتتح فروعاً لها في إسرائيل تعيّن في كوادرها الإدارية وعلى رأسها عادة ضباط وجنرالات، بادعاء أنهم يملكون خبرة في إدارة طواقم ومنظومات معقدة. والتعيينات هي في الواقع نتاج خليط وطني إسرائيلي بين خطوة تسويقية وثقافة عسكرية. ويرى الضباط أنفسهم مرشحين طبيعيين لمناصب حكومية ووزارية. ولذلك عندما يحاول المستوى السياسي إلقاء اللوم على المستوى العسكري يستنفر الضباط ويردون على التهم **أولاً**، لأسباب مهنية متعلقة بالجيش و**ثانياً** لأن هذه الاتهامات ستؤثر في مستقبل ينتظرهم بعد الخدمة.

كان الهدف الإسرائيلي العسكري والمحدد للحرب هو استعادة «هيبة الردع»، وهي من أسس العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وهذه لم تستعاد ولم ترمم، بل تضررت في هذه الحرب، إذ تبين أن اعتمادها على سلاح الطيران يخرب (وبهذا المعنى قد يردع المجتمعات) ولكنه لا يردع مقاومة حفرت وتخندقت عميقاً في الأرض. وهذه قادرة في القتال البري على استعادة حتى ثقة المجتمعات بنفسها بعد أن ضربها الطيران. واضح أن نموذج حلوتس المفضل للمعركة كان قصف صربيا بطائرات الناتو مدة ٧٢ يوماً أو قصف العراق. وفي الحالتين لم تكن مقاومة بل ديكتاتوريات لا تتحمل شعوبها ثمن الصمود للدفاع عنها، ففي حالة العراق على الأقل كان يجب أن تنهار الديكتاتورية لكي تندلع نيران المقاومة.

لم تتضرر هيبة الردع الإسرائيلية فحسب، بل تضررت حتى الفكرة عن فاعلية سلاح الطيران ضد مقاومة تستند إلى دعم شعبي. فهو فاعل ضد أنظمة وجيوش لا

تستند إلى تأييد شعبي. وتفوق إسرائيل في سلاح الطيران هو أكثر من هيبة ردع، إنه قضية استراتيجية تتجاوز الردع إلى الحرب ذاتها. وفي هذه الحرب القصيرة، الطويلة بالمفاهيم الإسرائيلية، **سقط إلى جانب فاعلية سلاح الطيران في القضاء على إرادة الشعب رغم الدمار الهائل، عمودا العقيدة العسكرية الإسرائيلية:**

(١) مبدأ «تصدير الحرب إلى أراضي العدو وعدم السماح بإجرائها على أرض إسرائيلية»، أفشله سقوط الصواريخ بكثافة من دون أن يتمكن سلاح الطيران من حل المشكلة ما أدى إلى التدخل برياً فتعمق التورط وزاد من حدة المشكلة.

(٢) مبدأ «الحرب الخاطفة» الذي يعني حسم المعركة بسرعة بقصف استراتيجي أو كسر سريع للجيش المقابل، آلياته اتصالاته، التسلسل الهرمي فيه، أو احتلال سريع يجنب إسرائيل التورط في حرب استنزاف طويلة المدى. أسقطت المقاومة هذا المبدأ، فهي بحكم تعريفها المضاد الحيوي للحرب الخاطفة. وعلى الهامش نقول أيضاً إنه يجب أن يذكر ذلك كل من ينظّر حالياً لفشل ردع المقاومة بمجرد الهجوم الإسرائيلي على لبنان.

أما الهدف الإسرائيلي الثاني المعلن للحرب فقد راوح متذبذباً بين ضرب قدرة حزب الله وإبعاده عن الحدود الإسرائيلية. وهو الهدف الذي التقى مع الأهداف السياسية الأمريكية، ولم يكن تحقيقه ممكناً إلا في قرار مجلس الأمن. وهذا الأخير كان يمكن أن يمرر أمريكياً من دون حرب كما مرر القرار ١٥٥٩. أما نشر الجيش اللبناني فقد وافقت عليه المقاومة في ظل الحرب ذاتها كضريبة دفعت لصمود قوى لبنانية لا ترى أن الحرب حربها في وجه الضغوط الدولية، ولأن التنوع اللبناني لم يتوحد في التعامل مع الحرب كأنها حربه، ولا الحرب تعاملت مع المجتمع اللبناني كأنها موجهة ضد الجميع. وعلى كل حال، يجوز السؤال عن سبب عدم موافقة المقاومة على انتشار الجيش في الماضي أيضاً، فما سيق من حجج لتبرير قبول انتشار الجيش كجيش وطني تخاف عليه المقاومة من إسرائيل كان صحيحاً في الماضي أيضاً.

أما في مسألة تحقيق الأهداف الأمريكية فلم يحسم الصراع إذ نقلته الحرب إلى الجبهة اللبنانية الإسرائيلية، وعندما فشلت إسرائيل في حسمها عسكرياً أعادها قرار مجلس الأمن إلى لبنان ترافقها قوة فرنسية ويرافقها التفاف رسمي عربي حول الحكومة اللبنانية، لكي تبدأ مرحلة جديدة.

وكل من يريد التعامل مع هذه المرحلة الجديدة لا بد أن يلخص أن إسرائيل قد فشلت في تحقيق أهدافها من الحرب نتيجة لبسالة وصمود المقاومة، وأن هذا هو إنجاز المقاومة. ولأن المقاومة لم تخرج للحرب، بل إسرائيل هي التي خرجت، وهي

التي يجب أن تحقق أهدافها، فإن إفشال أهداف العدوان بصمود وبسالة وقتال المقاومة يعني أنها انتصرت، بهذا المعنى انتصرت. لم تتوقع المقاومة الحرب. وعلى كل حال لم تتوقعها إسرائيل أيضاً، ليس في هذا التوقيت. ولا شك في أنها كانت سوف تعد لحرب على المقاومة، ولكنها فوجئت بمدى تعاون بعض الدول العربية وبتشجيع أمريكي كامل، ولم ترغب بتفويت الفرصة. ولكن المقاومة توقعت كيف ستدير إسرائيل الحرب إذا خرجت إليها، واستعدت لمواجهتها على هذا الأساس، أما إسرائيل فلم يكن لديها فكرة عن وضع المقاومة، وقد فوجئت بما رأت على الرغم من أنها البادئة في الحرب. هذه معايير مهمة لتحديد الإخفاق والنجاح العسكريين في الظروف المعطاة.

٤ ـ الحرب كتيار مركزي

لقد خسر في هذه الحرب التيار المركزي الذي يعتبر نفسه «التنويري العلماني» في الصهيونية، ذلك التيار الذي على الرغم من تخليه عن قيم آبائه الاشتراكية الاستيطانية استمر بالعيش على أسطورة التأسيس وعلى التفوق النوعي لإسرائيل على جاراتها وعلى المجتمعات العربية أخلاقياً وعلمياً. وقد حاول هذا التيار بعد فترة من التراجع امتدت منذ العام ١٩٧٧ وحتى العام ١٩٩٩ أمام المستوطنين والمتدينين والأحزاب القطاعية التي تعبر عن هويات داخل المجتمع الإسرائيلي أن يستعيد أنفاسه ويعيد مجد الصهيونية العلمانية ومثلها القومية بالانحراف نحو اليمين لملاقاة غالبية الإسرائيليين. وتضمن هذا التوجه يميناً العودة إلى التأكيد المتطرف الفكرة القومية ويهودية الدولة والتخلي عن مشاريع السلام التي أضعفه فشلها ليس لصالح مشاريع سلام أفضل بل لصالح فكرة الإملاء من طرف واحد، وهي بحكم تعريفها فكرة تفوق عنصري. وقد جسد شارون وتحالفه مع شمعون بيريس في حزب «كاديما»، كما جسد تحالف هذا الأخير مع العمل مرحلة استعادة الأنفاس المؤقتة هذه.

بالإضافة إلى الجنرالات دفع للحرب بقوة نافخاً بالبوق قارعاً طبولها منظرو هذا التيار من إعلاميين وكتاب ومفكرين امتازوا بالدعوة إلى السلام وحل الدولتين قبل فشل كامب ديفيد مثل أ. ب. يهوشواع وعاموس عوز وحتى يهوشواع سوبول، وهو آخر المتحولين إلى اليمين.

القيمون على الصحف الرئيسية الثلاث هم مرآة هذا التيار المركزي في إسرائيل. ولا نقصد قراءها، بل صناعها. لقد تصرفت الصحافة في إسرائيل بشكل معبئ ومحشد ومجند للحرب مثل التيار العلماني المركزي الإسرائيلي نفسه الذي يعتبر نفسه متنوراً ويشمل الصحافة بشكل عام. وفي الحرب الأخيرة غاب عن الصحافة الرأي

الآخر تماماً. ونقصد الرأي المعارض للحرب وليس المعترض على كيفية إدارتها. واتفق الجميع، بما فيهم نقاد عملية صنع القرار بشأن الحرب، على «مسلمات» من نوع أن الديمقراطية الإسرائيلية تواجه عدواً ظلامياً، وأنه يستهدف المدنيين بشكل وحشي، وحتى على أكاذيب صريحة من نوع أنه يطلق الصورايخ من داخل بيوت المدنيين، وعلى الشفقة الذاتية ونقدها من نوع أن الديمقراطية مضطرة للالتزام بضوابط وقواعد أخلاقية في الحرب، ونقاد هذه المقولة الكاذبة أصلاً، والقائلون بضرورة تحرير أيدي الجيش من هذه الشفقة ليضرب قواعد هذا «العدو الهمجي» الذي لا يفهم إلا لغة القوة حتى لو كانت قرى ومدناً وبيوتاً وعمارات سكنية ومستشفيات وملاجئ ومدارس وقوافل مدنيين هاربين. هذا النقاش بين الاعتزاز الكاذب بقواعد أخلاقية غير قائمة عند الجيش الإسرائيلي وبين مطالبة الجيش بارتكاب أي شيء لسحق العدو هو من أقذر النقاشات وأكثرها خداعاً، وقد غصت بها كبريات الصحف.

وكما يبدو رأى محتكرو الحكمة والتنوّر هؤلاء في الحرب فرصة لتأكيد ذاتهم وهويتهم. فالقوى التي تواجهها إسرائيل في الشمال والجنوب هذه المرة هي بنظرهم «قوى دينية إسلامية ظلامية». ومع زوال احتلال لبنان عام ٢٠٠٠ فإنهم يعتبرون هذه الحرب الأخيرة «الحرب العادلة» التي طالما تمنوها واشتاقوا إليها. لقد افتقدوها منذ حرب عام ١٩٦٧ التي وحدت المجتمع الإسرائيلي بعد أن سوقت كحرب دفاع عن وجود إسرائيل على الرغم من كونها حرباً استباقية. لم يخف أبناء هذا التيار فرحتهم بالحرب الأخيرة على لبنان ورضاهم عنها وحماسهم لها وكأنها نقيض حرب لبنان عام ١٩٨٢، وهي التي سوف تخلصهم من تداعيات الأخيرة.

إسرائيل في هذه الحرب هي بالنسبة إليهم جزء من قوى الخير العالمية في مواجهة قوى الشر، ومن قوى التنور ضد قوى الظلام، ومن دواعي سعادتهم أنَّ هذه الحرب تضعهم بشكل واضح إلى جانب الغرب في مواجهة الشرق. فالغرب لم يتح لهم سعادة ونشوة الوقوف إلى جانبه علناً في حربه ضد العراق وأفغانستان، كان يخجل بوجودهم معه فيخفيهم، وكان هذا يغيظهم كثيراً. لقد تجاوزت هذه الحرب هذه العقدة إلى شراكة مع «عرب معتدلين» أبدوا امتعاضهم علناً من حزب الله وحملوه مسؤولية الحرب، ويبدون تخوفاً واضحاً من المحور الإيراني، بل يرى بعضهم في إيران تهديداً أكبر من التهديد الإسرائيلي.

كان هؤلاء العلمانيون الليبراليون الأكثر حماساً لفك الارتباط من بين القوى السياسية الإسرائيلية، باعتباره انفصالاً ديمغرافياً عن العرب في المناطق المحتلة ولو كان من دون حل للقضية الفلسطينية. وهم في صيف ٢٠٠٦ الأكثر حماساً للحرب لأنها تشكل أيضاً تأكيد هويتهم العلمانية والغربية في وجه «الأصوليين» في غزة ولبنان

وعالمياً. ولا بد أن يعني هذا بالنسبة إليهم أيضاً تأكيد هذه الهوية في داخل إسرائيل ذاتها. وإذا أتقنوا الحرب وخرجوا منها منتصرين فسوف يكون ذلك أيضاً انتصاراً على الظلاميين والمتدينين في إسرائيل ذاتها ولصالح فك الارتباط وغيرها من طروحات هذا المعسكر. وفعل هؤلاء المستحيل لكي يظهروا أكثر نزوعاً للحرب في طروحاتهم من العسكر واليمين. وكادوا يضعون في مقالاتهم الخطط العسكرية للجيش، ونظَّروا لعدم الاكتراث لمصير القرى والبلدات المهدمة ولحياة المدنيين في لبنان. وقد اكتظت الصحف بهذا النوع من «الأدبيات» والنصوص إلى درجة يصعب اقتباسها لوفرة النماذج. وبرأينا فقد ساهم موقفهم هذا مساهمة واضحة في عملية صنع القرار. لم يكونوا مجرد صحافيين. المرة تلو المرة، طالبوا في مقالة التحرير وكلمة العدد، القيادة بالحزم في الخروج إلى الحرب والعودة بانتصار في ما سموه بشكل مثابر الحرب «العادلة من بين حروب إسرائيل». ولكنهم خرجوا ملطخين بدماء الكثير من الأطفال، أما النتائج العسكرية فقد جرت بما لا يشتهون، وهي لا تمكنهم من استثمارها لا داخلياً ولا خارجياً. لقد خابوا وخابت آمالهم لأن القيادة الإسرائيلية برأيهم لم تحسن استغلال «اللحظة التاريخية السانحة» التي منحها الغرب وأمريكا وجزء من العرب «المعتدلين» لإسرائيل.

كل عناصر الهوية الذاتية لهم ولإسرائيل كما يريدونها أن تكون، كل ما تمنوه من عناصر الحرب كان متوافراً في هذه الحرب. وقد خاب أملهم من عدم تحقيق إسرائيل إنجازات تذكر. ولذلك فإن ردود فعلهم هي أيضاً الأكثر حدة وإحباطاً.

لم تكن الحرب في إسرائيل مسألة هوية بهذا المقدار وإلى هذه الدرجة كما كانت هذه المرة.

٥ ـ حزبياً

وبالنسبة إلى التعبير عن هذا كله حزبياً فإن هذه المقالة تنطلق من فرضية تقول إن بنى ومؤسسات دولة إسرائيل حديثة وتعمل ولكن بنيتها الحزبية منهارة تقريباً، وهذا تناقض بنيوي حقيقي سيؤدي إلى أزمة في «الديمقراطية اليهودية»، كما تبين أيضاً أن الجبهة الداخلية لم تكن قوية في الحرب.

يؤكد استطلاع واسع جرى فوراً بعد الحرب[٢٣]، نزعة متكررة منذ وقف إطلاق النار، إلى انهيار ما تبقى من النظام الحزبي الإسرائيلي تقريباً. ونحن نورده على الرغم من وجود الكثير منه لأنه آخر ما صدر قبل كتابة هذه المداخلة:

---

(٢٣) انظر: صحيفة **يديعوت أحرونوت** ومعهد «داحف» (بإدارة مينه تسيمح)، **ملحق الأسبوع** (٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٦).

أ ـ لو جرت الانتخابات للكنيست اليوم، لمن كنت ستصوت؟

الليكود ٢٠ (ارتفاع ٨ مقاعد)، كاديما ١٧ (هبوط ١٢ مقعداً)، اسرائيل بيتنا (ليبرمان) ١٧ (+٦)، العمل ١١(ـ ٨)، شاس ١٠(ـ ١)، الأحزاب العربية ١٠، المفدال ٧(ـ ٢)، يهدوت هتوراة ٥(ـ ١)، ميرتس ٥، المتقاعدون ٣(ـ ٤)، مقاعد عائمة ١٥.

تظهر من نتائج الإجابة عن هذا السؤال نزعتان، تتمثل الأولى في هبوط قوة الأحزاب الحاكمة وصعود قوة اليمين المتطرف من دون نشوء حزب واحد كبير، بل خارطة حزبية متشظية تحافظ فيها الأحزاب القطاعية الديمغرافية الطابع، مثل العرب والمتدينين، على قوتها. وفي ما عدا ذلك لا يوجد أي نوع من الاستقرار الحزبي.

ب ـ كيف تقيم أداء رئيس الحكومة في زمن الحرب؟

٢٦ في المئة جيد، ٧٤ في المئة غير جيد.

ج ـ كيف تقيم أداء وزير الدفاع عمير بيريتس أثناء الحرب؟

٢٠ في المئة جيد، ٧٩ في المئة غير جيد. ويتضح من الإجابة عن هذين السؤالين أن حالة عدم الثقة بالقيادة السياسية الحاكمة هي حالة متطرفة للغاية. وقد تعمقت في كل الاستطلاعات التي تلتها.

د ـ كيف تقيم أداء دان حلوتس أثناء الحرب؟

٣٥,٥ في المئة جيد، ٦٣ في المئة غير جيد. وهذه إجابة خارجة تماماً عن المألوف. فالثقة برئيس الأركان في إسرائيل مسلم بها عادة، وهي موقف من الجيش الذي يضعه الناس عادة فوق النقاش بغض النظر عن الموقف من كفاءات رئيس الأركان.

هـ ـ من هو السياسي الملائم لشغل منصب رئيس الحكومة في إسرائيل اليوم؟

نتنياهو ٢٢ في المئة، ليبرمان ١٨ في المئة، شمعون بيريس ١٢ في المئة، ايهود أولمرت ١١ في المئة، تسيبي ليفني ١٠ في المئة، عمير بيريتس ١ في المئة، كلهم غير ملائمين ٢٠ في المئة. ومرة أخرى لا نجد هنا أي استقرار ولا يوجد سياسي واحد يحوز على أي تأييد يؤهله لنوع من التنافس. هنالك أزمة ثقة وأزمة بديل. وهذا يعني عدم ثقة بالسياسة وربما بالنظام ككل.

و ـ لو كان المتنافسان نتنياهو وأولمرت، من تختار؟

نتنياهو ٤٥ في المئة، أولمرت ٢٤ في المئة، الإثنان لا يصلحان ٢٨ في المئة.

ز ـ هل يجب على أولمرت أن يستقيل من رئاسة الحكومة؟

٦٣ في المئة يجب أن يستقيل، ٢٩ في المئة عليه ألا يستقيل.

ح ـ هل يجب على دان حلوتس أن يستقيل؟

٥٤ في المئة نعم، ٣٨ في المئة كلا.

ط ـ ما الذي يجب فعله اليوم من الناحية السياسية؟

٢٧ في المئة إجراء انتخابات جديدة، ٢٠ في المئة تشكيل حكومة طوارئ، ١٩ في المئة إبقاء الحكومة كما هي اليوم، ١٦ في المئة إخراج حزب العمل من الحكومة وضم أحزاب اليمين، ١٤ في المئة ضم أحزاب اليمين إلى الحكومة. مرة أخرى الأزمة واضحة والبدائل غير واضحة. حالة تخبط.

ي ـ هل يتحتم على عمير بيريتس الاستقالة من منصب وزير الدفاع؟

٧٤ في المئة عليه الاستقالة، ٢٠ في المئة عليه ألا يستقيل.

ك ـ من هو الشخص الملائم لإشغال منصب وزير الدفاع؟

٢٥ في المئة شاؤول موفاز، ٢٠ في المئة عامي إيلون، ١٨ في المئة بوجي يعلون، ١٠ في المئة ليبرمان، ٨ في المئة إيهود باراك، ٥ في المئة نتنياهو، ٣ في المئة عمير بيريتس. لا يوجد مرشح متفق عليه في الحد الأدنى لوزارة الدفاع أيضاً.

ل ـ ما رأيك بحركة الاحتجاج التي ينظمها جنود الاحتياط؟

٦٩ في المئة خطوة صحيحة، ٢٥ في المئة خطوة غير صحيحة.

كان وجود بيريتس في وزارة الأمن، وحزب «العمل» في الحكومة في هذه الأجواء من أسباب غياب أية معارضة واسعة للحرب في إسرائيل. إذ انضوى «اليسار الصهيوني» تحت إجماع شبيه بـ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». وفي بداية الحرب طالب يوسي بيلين رئيس حركة «ميرتس ياحد» والموقع على وثيقة جنيف التي لا يذكرها أحد، بتوسيع الحرب لتشمل سوريا أيضاً. وفقط في الأسبوع الأخير، ومع وصول الأخبار عن حال الجنود في جبهة القتال وعدد القتلى جاءت صحوة «اليسار الصهيوني» ليقينه أنه لن يتحقق إنجاز عسكري، بل ستعود الحملة البرية بضحايا بالجملة، ارتفع صوت هذا اليسار معارضاً مع بدء المعركة البرية. كما منح وجود بيريتس في وزارة الأمن وغيره من معتدلي حزب العمل ونشطاء «السلام الآن» السابقين مثل يولي تمير وزيرة المعارف غطاء للحرب على المستوى الدولي أيضاً. في حينه، عام ١٩٨٢، صرخ هؤلاء في المظاهرات أن شارون قاتل. كان هذا صحيحاً،

ولكن شارون لم يقتل بيديه بل أعطى الأوامر لتدميرٍ أقل كثافة مما شهده لبنان مؤخراً خلال ٣٣ يوماً.

كان انتخاب بيريتس زعيماً للعمل بحد ذاته تعبيراً عن أزمة هذا الحزب. فقد حاز على منصبه بعد أن بدا وكأنه أعاد الحزب إلى أجندة الـ «عدالة الاجتماعية» على الأقل بعد أن فقد مشروعه السياسي. وتم التركيز في الدعاية الإنتخابية على أصل بيريتس الشرقي ونشاطه النقابي ليضفي مسحة اجتماعية على رسالة الحزب، بخاصة بعد انهيار مشروعه السياسي الذي قاد باراك الحزب إليه بعد فشل المفاوضات مع سوريا وفشل مغامرة «كامب ديفيد» مع القيادة الفلسطينية، وإعلان باراك عن عدم وجود شريك وبدأ السياسية الأحادية بالإملاء من طرف واحد. وكان تأسيس شارون لـ «كاديما» تجسيداً لمغادرة الأجندة السياسية والمفاوضات مع العرب، الخارطة الحزبية الإسرائيلية لتحل محلها «اللعبة الوحيدة في المدينة»، لعبة فك الارتباط والانطواء والانكفاء.

ولكن ما أن أصبح بيريتس وزيراً للأمن حتى أفشل حزب العمل الذي حاول أن يتمايز عن «كاديما» بالأجندة الاجتماعية. فمصاريف وخسائر الحرب الاقتصادية سوف تقلص مصاريف كل الوزارات لصالح تعويض المناطق المتضررة ولصالح الجيش. لقد خسر حزب العمل العالمين: عالم السياسات الاجتماعية والأمنية. لم يعد بيريتس نقابياً ولم يصبح إسكندر الكبير. وسياسياً ليس في جعبة «العمل» أفكار يقدمها للإسرائيليين، فهو مذنب على هذا المستوى تماماً لـ «كاديما». وربما انتبه بيريتس إلى هذه الحقيقة بعد سكرة الحرب، فأطلق فجأة تصريحات حاول فيها طرح خيار سياسي مع سوريا. ولكن مجرد طرحه فكرة التفاوض معها بادر أولمرت لقمعه باعتبار سوريا ضلعاً في «محور الشر» ممنوع التفاوض معها، لأن هذا قرار أمريكي[٢٤].

وفي تصريحاته التي رد فيها أولمرت على وزير أمنه وعلى وزير أمنه الداخلي (رئيس الشاباك السابق ديختر) ردد أولمرت الموقف الأمريكي من التفاوض مع سوريا بحذافيره، مطالباً أن تتوقف سوريا أولاً عن دعم الإرهاب، «ثم نر»!! وهو موقف علق عملياً ملف المفاوضات السورية. وبرأي الكثيرين في إسرائيل أنه منذ ١١

(٢٤) انظر تصريح عمير بيريتس في ١٥/٨/٢٠٠٦ حسب صحف اليوم التالي، وتصريح أولمرت أثناء جولة في شمالي البلاد في ٢١/٨/٢٠٠٦. ومنذ مرحلة شارون، وللدقة منذ التواجد الأمريكي العسكري المباشر في العراق وانطلاق «الحرب على الإرهاب» في المنطقة صادرت واشنطن الملف السوري بحيثياته العربية واللبنانية من إسرائيل، وقد فهم شارون ذلك، ولم يثر مسألة التفاوض مع سوريا ولا حتى مرة واحدة. وربما كانت فترته هي الوحيدة التي لم تنبس فيها الحكومة ببنت شفة حول هذا الملف.

أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ومنذ رفض سوريا الانضواء تحت الموقف الرسمي العربي في ما يتعلق بالعدوان الأمريكي على العراق، ومنذ زيارة كولن باول إلى دمشق والتي طرح فيها شروط أمريكا بخصوص تغيير سياسة سوريا في العراق وفلسطين ولبنان حتى اليوم يتحمل هذ الموقف الأمريكي المسؤولية عما آلت إليه الأمور على ما يسميه الإسرائيليون «الجبهة الشمالية».

في هذه الحرب وجدت إسرائيل نفسها للمرة الأولى في حالة تحوّل مصالحها المباشرة إلى تفاصيل في الأجندة الإمبراطورية الكونية. فأمريكا ترى في محاربة حزب الله وسوريا مجرد مراحل في «الحرب على الإرهاب» والحرب على كل من يقف ممانعاً ضد السياسة الأمريكية. أما المصالح الإسرائيلية المباشرة مثل وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى فتبدو تفاصيل يجب أن تضحّي بها إسرائيل. ولا بد من أن القارئ يذكر تصريح بولتون في الأيام الأولى للحرب، الذي كان سيبدو غريباً لو لم يعرف مصدره: «لم يشرح لنا أحد حتى اليوم ماذا يعني وقف إطلاق النار مع تنظيم إرهابي». . . إنها حرب بلا نهاية بالنسبة إليه ولمن عيّنه في مجلس الأمن. وحتى إسرائيل يجب أن تؤجل بحثها عن استقرار على حدودها، أو عن قطع طريق المساعدات السورية إلى حزب الله بالتفاهم أو بغيره، لأن هدف أمريكا هو تركيع سوريا أو ضربها. . . حتى لو شكل ذلك خطراً غير وجودي على إسرائيل من قتلى وجرحى وخسائر. هذه حرب لن تدع أمريكا إسرائيل تسقط فيها، ولكن على إسرائيل أن تتحمل الثمن.

وربما كانت هذه أول مرة في تاريخ الصراع يكون فيها على إسرائيل إذا قررت أن تفاوض سوريا أن تقنع أمريكا بضرورة هذا التفاوض. لقد جر بوش الأب ووزير خارجيته بيكر شامير إلى مدريد جرّاً. أما أولمرت، فإذا قرر، وهو لم يقرر، ولا أعتقد أنه يمتلك القوة والحكمة اللازمتين ليقرر، فسوف يكون عليه أن يقنع بوش الإبن.

وضع حزب «كاديما» ليس أفضل من وضع حزب العمل. فالأول ليس حزباً أصلاً، ليس له طريق أيديولوجي ولم يعقد حتى مؤتمراً، ولم ينتخب هيئات دستورية مقررة. إنه فريق من السياسيين الطموحين والانتهازيين الذين التقوا حول شارون قادمين من مختلف الأحزاب على قاعدة سياسية، ليست برنامجاً بأي معنى، وهي فك الارتباط. ومنهم من هرع ملبياً شارون بعد أن أدرك أن الليكود أو العمل لن يرشحه، ومنهم المعارض لمحاكمات فساد ورشاوى، ومنهم نجوم المؤسسة الأكاديمية الطموحون سياسياً وخريجو الأجهزة الأمنية تجمعهم الرغبة أن يضمنوا مقاعد في حزب السلطة. الأمر الوحيد الذي حصل لهذا الحزب منذ إنتخابه أنه فقد «برنامجه السياسي» حتى قبل أن يعقد مؤتمراً، إذا اعتبرنا فك الارتباط برنامجاً، فقد نسفته التطورات في غزة ولبنان. مسألة انحلال هذا الحزب هي مسألة وقت. وما يحفظه في

السلطة هي معرفته ومعرفة حزب العمل بالخسارة المحققة في الإنتخابات بموجب الإستطلاعات. تمسكه بالسلطة هو إذن خوف من الإنتخابات. ولا أقترح أن يستخف أحد بهذا الدافع.

اقتنص هذا الحزب أصوات حركة «شينوي» اليمينية العلمانية كلها وجزءاً من أصوات الليكود والعمل. هويته علمانية صدامية، أو صقرية، ضد الفلسطينيين والعرب، وقد طبعه شارون بطابعه الأمني. وفقد هذا الحزب تميزه الأمني في الحرب الأخيرة، إذ بدا غير قادر على تلبية طموحات قواعده العلمانية اليمينية التي تؤمن بالجيش. والجيش والخصخصة والسوق والنجاح والعلاقة مع أمريكا هي مقدساتها الوحيدة المتبقية.

وبدا أن ما ميز هذه الحرب هو سوء الإدارة وقلة التدبير والتردد في صنع القرار. وهذا ما يناقش بعد الحرب في الديمقراطية الإسرائيلية المبجلة. وخلافاً للقضايا الجوهرية التي تناقش في لبنان وحتى في وسائل الإعلام العربية عموماً ضد ومع المقاومة ونهجها، لا تناقش برأينا في إسرائيل أية قضية جوهرية فعلاً، بل مسائل فنية متعلقة بسوء الإدارة وسوء عملية صنع القرار. ولم يتطور بعد بشكل واسع موقف مبدئي حقيقي ضد الحرب، أو ضد النهج الإسرائيلي الذي أدى إلى الحرب.

لقد تعودوا أن يصدقوا أسطورة خوض حروب من دون ضحايا إسرائيليين. وهم يلومون الحكومة على أمرين متناقضين، إنهم يلومونها على كثرة الضحايا، وهم يلومونها على أن عدد الضحايا قد ردعها عن الاستمرار. إنهم يريدون المزايدة بالتضحية، ثم يريدون حرباً من دون ضحايا. وهذه ديماغوجيا حروب يمينية معروفة تستفيد منها القوى الفاشية في المجتمع وتستثمرها في صعودها. فإسرائيل مثل العرب لا تريد التحرر من عقدة حرب ١٩٦٧، وكأن الأخيرة ينبغي أن تكون نموذج الحروب مع العرب، وأي حرب لا تنتهي في ستة أيام هي حرب تستحق لجنة تحقيق.

والأدهى أنه تبين أن تيار «المتنورين» العلمانيين قد بدأ يفقد موقعه كنخبة قتالية. وعدا سلاح الطيران واستمرار أعضاء الكيبوتسات بالتطوع في الوحدات القتالية، غصت هذه الوحدات من نوع جولاني، التي لم تعد وحدة نخبة كما يعتقد، بجنود من المتدينين واليهود الشرقيين والمهاجرين الروس والمستوطنين المدججين بالدوافع القومجية والدينية المتطرفة. هؤلاء هم الذي سيقودون عملية الاحتجاج أيضاً ولن يسمحوا أن تتجه الاحتجاجات إلى مطلب السلام. ليس هذا الإحصاء بديلاً لبحث علمي، ولكن من قراءة متأنية لقائمة القتلى الإسرائيليين من الجنود، وأسمائهم ومناطق سكناهم. . .

الخ، نجد أنه من بين ١١٧ جندياً نشرت أسماؤهم، اثنان فقط من تل أبيب (أحدهما مهاجر فرنسي، في حين أنه لو كانت نسبة الجنود في الوحدات القتالية تعكس التركيبة السكانية في البلد يفترض أن تقارب نسبة تل أبيب العلمانية مركز هذا التيار الـ ١٥ في المئة) ومع بقاء عدد الذين سقطوا من أبناء الكيبوتسات والقرى الزراعية (موشافيم) كبيراً نسبياً (حوالى العشرين) إلا أن تسعة من الجنود القتلى جاءوا من بين مستوطنات الضفة الغربية القليلة السكان. . . ثلاثة من مستوطنة «عيلي» المتطرفة وحدها. وخمسة عشر من بين الجنود القتلى هم قادمون جدد.

ليس في إسرائيل من شعور بالنصر، بل هنالك شعور بالفشل ككلمة ملطفة للهزيمة. وتشحذ السكاكين للصراع داخل الائتلاف، وبينه وبين المعارضة وبينهم جميعاً وبين الجيش. وينطبق عليهم جميعاً أنهم: «لو عرفوا أن هذه سوف تكون النتيجة لما خرجوا للحرب». . . وهذا أفضل تلخيص أو تعريف لمن خسر معركة.

٦ ـ مسار سوري؟

وجهت سبعون شخصية إسرائيلية رسالة مفتوحة إلى أولمرت تطالبه بطرق كل باب للتفاوض بما في ذلك مع سوريا والحكومة الفلسطينية (حماس) للخروج من المأزق الحالي الذي قد يؤدي إلى حرب أخرى[٢٥]. تأتي هذه الرسالة كتحرك إسرائيلي أولي لنقد الحكومة الإسرائيلية ولاستخلاص نتائج الحرب من طرف إسرائيلي كان مؤيداً للحرب ومتحمساً لها، غير اليمين المتطرف. وهي تشبه في صياغتها رسالة ضباط الاحتياط إلى مناحيم بيغن عام ١٩٧٧ التي طالبته بعدم تفويت فرصة السلام مع مصر بعد زيارة السادات. في حينه تبلورت عن موقّعي تلك الرسالة حركة سميت في ما بعد حركة «السلام الآن». وقد عبرت هذه الحركة عن ثلاثة استنتاجات واضحة ومستترة لدى الرأي العام الإسرائيلي في أعقاب حرب ١٩٧٣:

أولاً: إن عصر الانتصارات الإسرائيلية بالشكل الذي تم عام ١٩٦٧ قد ولّى، وأن إسرائيل لن تخوض في المستقبل حروباً بهذه السهولة. ولكن من ناحية أخرى بالإمكان تحقيق إنجازات عسكرية تكتيكية مؤقتة ضد العرب تحتاج إسرائيل إلى دفع ثمن باهظ للحفاظ عليها، والسؤال هو درجة الاستعداد لدفع هذا الثمن في مقابل استعداد العرب. من الناحية العربية يعني هذا إمكانية تحقيق إنجازات عسكرية ضد إسرائيل حتى لو جاءت من دون هزيمتها بشكل كامل بحيث تضطر إلى تقديم تنازلات في تسوية.

---

(٢٥) انظر: **يديعوت أحرونوت**، ٢٥/٩/٢٠٠٦.

ثانياً: إن إخراج مصر، الدولة العربية الكبرى، من ساحة المواجهة يستحق إعادة سيناء كلها إلى مصر.

ثالثاً: لا يجوز تفويت فرصة اتفاقيات السلام المنفرد التي سنحت مع زيارة السادات، فهي الوحيدة القادرة على كسر مقولة «الصراع العربي ـ الإسرائيلي» وتفتيتها إلى ما سمي «مسارات» تفاوضية.

وفعلاً لم تشبه أي من حروب إسرائيل التي تلت حرب ١٩٧٣ واصطدمت جميعها بمقاومة وليس بجيوش نظامية، حرب الأيام الستة. كانت حرب الأيام الستة هي النزهة الأولى والأخيرة لإسرائيل، ولكن جيلاً عربياً بأكمله يرفض التحرر من أسر تلك الهزيمة النكراء.

وكان من أولى نتائج السلام المنفرد مع مصر أن إسرائيل لن تعتبر هذا الاتفاق نموذجاً للتطبيق على كل الجبهات، وإنما استغلت خروج الدولة العربية الكبرى من ساحة المواجهة لتقنع نفسها أنه لم يعد ثمة سبب لدفع الثمن نفسه على جبهات أخرى أصبحت أضعف بطبيعة الحال بسبب هذا الصلح المنفرد ذاته، الذي يمنع دولاً عربية أخرى من شن حروب منفردة على إسرائيل. وهذا هو الوجه الآخر للسلام المنفرد. وحتى عندما كانت القيادة الإسرائيلية مستعدة لدفع هذا الثمن كان واضحاً لها أن رأيها العام ليس مستعداً لتقديم «تنازلات» عن أراضٍ محتلة بالدرجة ذاتها، ولا يرى الحاجة إلى ذلك. وكانت نتيجة اتفاقيات السلام مع مصر المباشرة محاولة تصفية منظمة التحرير الفلسطينية بالقوة عبر حرب لبنان ١٩٨٢. ووصلت الوقاحة بإسرائيل حد ضم الجولان بقانون سن في الكنيست في خطوة استفزازية. وللتذكير، لم يمنع سن القانون إسرائيل في ما بعد من التفاوض مع سوريا على سلام بثمن إعادة الجولان، ولذلك فإن تصريحات أولمرت بعد الحرب عن بقاء الجولان جزءاً من إسرائيل ما بقي هو رئيس حكومة لا تترك انطباعاً خاصاً. وكان الأجدر به أن يقول: «ما بقي بوش رئيساً للولايات المتحدة».

لم تهدف فكرة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل إلى استعادة الجولان بسلام منفرد. ولكن بعد التحول السوري عن فكرة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ومعها النظام العربي القديم في حرب الخليج الثانية (حرب الكويت)، وبعد اتفاقيات أوسلو كان واضحاً للقيادات الإسرائيلية المتعاقبة أن ثمن السلام مع سوريا هو عودة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ كاملة غير منقوصة، ومن دون تفاوض ذي طابع عقاري. لم يطرح الجولان للتفاوض بتاتاً خلافاً لما هو معتقد، لا قبل ولا بعد اتفاقيات أوسلو، بل طرحت قضايا مثل توقيت الانسحاب

من الجولان وعلاقته بالعلاقات الثنائية، نوع العلاقات، نزع السلاح على جانبي الحدود. . . ولم توافق سوريا على طرح رابين للتوازي بين عمق العلاقات وعمق الانسحاب من ناحية بحيث يتم تدريجياً، كما لم تتبع الأسلوب الساداتي الدرامي، ولم تسلب لب الرأي العام الإسرائيلي أو تثير إعجابه باندفاع ينم عن تغير أيديولوجي ما، عندها، كما أنها لم تكن في الطرف المهزوم بعد حرب الخليج الثانية. وازداد نفوذها الاستراتيجي بعد خروج أمريكا وفرنسا من لبنان بعد عام ١٩٨٤ ومع تصاعد قوة المقاومة اللبنانية.

ولكن بعد أن أودع رابين موافقته على إعادة الجولان كاملاً مقابل السلام مع سوريا، اختار رابين، بتأثير من لوبي شمعون بيريس في حزب العمل والمسارات التي فتحها في أوسلو، الصفقة التاريخية التي بدت له أسهل من عودة الجولان كاملاً إلى سوريا وتشمل اعترافاً فلسطينياً بإسرائيل في لحظة ضعف منظمة التحرير الفلسطينية وعندما عاد باراك عام ١٩٩٩ إلى المسار نفسه بعد مرحلة نتنياهو تراجع في اللحظة الأخيرة، ولم يجد هذه المرة اتفاقاً فلسطينياً يعوض هذه الخسارة فانهارت المفاوضات على كل المسارات.

كانت النتيجة هي بدء فكرة الانسحاب من طرف واحد في لبنان تحت وطأة ضربات المقاومة ثم غزة. وانتهت إلى العودة إلى اجتياح غزة والحرب الأخيرة على لبنان. في هذه الأثناء كان كل تذكير سوري بالمواقف، ولو كإجابة عن سؤال، يفسَّر على أنه مبادرة سورية للسلام مع إسرائيل من طرف واحد ناجمة عن ضعف النظام السوري بعد وفاة حافظ الأسد، وبعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بشكل خاص. وعندما تذكّر سوريا الرأي العام بأنها لا تدعو إلى عودة المفاوضات من نقطة الصفر، بل لمواصلتها من حيث انتهت، يعتبر الأمر شرطاً سورياً للتفاوض.

وفي هذه الأثناء تبنت الإدارة الأمريكية سياسة التدخل العسكري المباشر في أفغانستان والعراق وحولت الحرب ضد الإرهاب إلى عقيدة سياسية عسكرية كونية، وأخضعت التعامل مع سوريا إلى ضرورات حربها الكونية هذه، وباتت تعتبر التفاوض الإسرائيلي مع سوريا على الجولان ولبنان نوعاً من «تسهيل ظروف المعيشة» لسوريا أو مبادرة حسن نية مشروطة بقبول سوريا إملاءات أمريكية متعلقة بسياساتها في العراق ولبنان وفلسطين. وكان هذا يعني مصادرة ملف المفاوضات مع سوريا من يد إسرائيل لأول مرة منذ أن انطلقت، وتحول الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني، لبناني، سوري من جهة وإسرائيلي من جهة أخرى، وكأنما يجري البت فيه في دائرة واحدة مفترضة في الخارجية أو البنتاغون أو البيت الأبيض هي «دائرة مكافحة الإرهاب». وجرت محاولات متكررة لتفتيت هذا الصراع المتبقي من جديد،

ولكن مشكلة إسرائيل لم تكن هذه المرة محاولات سوريا السيطرة على القرار الفلسطيني، بل عدم استعدادها هي لتقديم تنازلات ترضي أنصار التسوية فلسطينياً، واستمرار التعامل الإسرائيلي مع لبنان من طرف واحد، واستمرار المقاومة اللبنانية ليس في المعركة لتحرير مزارع شبعا والتصدي للخروقات الإسرائيلية اليومية للسيادة اللبنانية فقط، بل في رفض الخيار الإسرائيلي للبنان ما يدفعها إلى تجاوز منطق التسوية برمته ـ حتى السوري منه.

كان بالإمكان مقارنة رسالة سبعين مثقفاً وضابط احتياط إسرائيلي إلى الحكومة الإسرائيلية وتصريح وزيرة التربية والتعليم عن ضرورة إجراء اتصالات مع سوريا «على الرغم من الحظر الأمريكي»[٢٦]، على حد تعبير الوزيرة، مع الرسالة إلى بيغن والتي أدت إلى نشوء حركة «السلام الآن». ولكن السياق التاريخي مختلف تماماً. في حينه كان صراع القطبين يدفع الولايات المتحدة إلى كسب مصر إلى جانبها، ومارست إدارة كارتر ضغطاً يوازي ضغط الرأي العام الإسرائيلي على العنوان نفسه، أي على القيادة التاريخية لليمين الإسرائيلي لكي تفهم أهمية السلام الإسرائيلي المصري والتغيير الذي يتركه على خارطة المنطقة الجيو ـ استراتيجية، وربما حتى على الصراع العالمي برمته. أما في حالة هذه الرسالة فالمنطلق المحلي الإسرائيلي فقط هو ذاته. وهذا يعني أن هنالك فئات في المجتمع الإسرائيلي تدرك أن جذور الفشل الذي حصل في لبنان ضاربة في تفويت فرصة السلام مع سوريا في الأعوام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠، وأن الحل الوحيد هو التفاوض مع سوريا على هذا المسار. كانت هذه هي القوى التي دعت إلى الانتصار في الحرب على المقاومة. وهي تحاول أن تميز نفسها حالياً ضمن الائتلاف الحاكم نفسه. وإذا كان استنتاج اليمين هو الاستعداد بشكل أفضل للحرب المقبلة التي سوف يخوضها ليبرمان ويعلون ونتنياهو كما يعدون، فإن استنتاج هذه القوى هو العودة إلى المفاوضات. الفرق أن الولايات المتحدة، هذه المرة، تضغط في اتجاه معاكس لضغط هؤلاء، وأن الوضع العربي الذي كان يرفض فكرة السلام المنفرد، وكان يطالب في مرحلة كامب ديفيد المصري بأكثر مما طالبت به مصر في خطاب السادات في الكنيست، يفعل العكس حالياً، إذ يجمّل الصورة لإسرائيل ويوهمها أنه بالإمكان التوصل إلى تسوية وإرضاء العرب بأقل مما تطالب به سوريا، بخاصة أن خيار الحرب غير مطروح. **وهي الحالة العربية «المعتدلة» نفسها التي تساهم في محاصرة الحكومة الفلسطينية المنتخبة، وتحاول أن تفرض عليها شروطاً مثل الالتزام بمبادرات واتفاقيات ترفضها إسرائيل، وهي الحالة العربية نفسها التي تعتبر نصر المقاومة في لبنان هزيمة لها.**

---

(٢٦) انظر: الموقع الإلكتروني لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٦.

ولا اعتقد أن الشخصيات التي وقعت على العريضة نتيجة تشابه بنيوي محلي بين نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ونتائج حرب لبنان تدرك عمق واتساع تأثير هذا التحول الذي يجري الآن تنفيذه عربياً.

ومع ذلك سيكون لهذا التحرك الإسرائيلي تأثير آخر في مكان آخر لا بد أن يفاجئ من يعتمد على الولايات المتحدة من دون أن يعرفها. وأقصد تأثير بداية الصحوة في حلبة الصراع المقبلة وهي الحلبة السياسية الأمريكية التي ستحسم في العامين المقبلين فشل سياسة بوش الخارجية برمتها بعد أن حسمت عملياً مسألة فشل سياسة المحافظين الجدد في إدارتهم.

سوف يكون مهماً أن يسمع الرأي العام الأمريكي مواقف ضباط احتياطٍ وكتاب إسرائيليين يدعون عملياً إلى الاستقرار والسلام بلغتهم، وهي اللغة الأمريكية نفسها، ولا يراهنون على الحروب الأهلية في دول ومناطق تقع على حدود إسرائيل. **يجب أن يدرك الرأي العام الأمريكي في تحرره من عقدية المحافظين الجدد الخارجية أن محاولة إعادة تفصيل المنطقة على مقاس إسرائيل بحيث تفتت دولها وتبقى هي موحدة، هي مجازفات خطيرة، وأنه لا بد من طرق باب الحوار مع العرب «المتطرفين» خصوم عربهم «المعتدلين» وسياستهم. وسوف يكون على الرأي العام الأمريكي والإسرائيلي ـ مع التحرر من إدارته الحالية ـ التحرر من نصائح بعض العرب. . .**

في مناخ هذا التطور للتحرر من كوارث سياسة المحافظين الجدد، ومن بلير ومن الإدارة الأمريكية الحالية، وفي ظل هذه التصريحات الإسرائيلية المشابهة لما بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وبعد الانتخابات في إسبانيا وإيطاليا ضد التورط العسكري في العراق، يصبح أي تواطؤ عربي مع الولايات المتحدة وإسرائيل للاستمرار في محاصرة نهج المقاومة في فلسطين ولبنان وفي فتح مسار لمبادرات جديدة تتضمن أقل من الحقوق الفلسطينية والسورية واللبنانية معرقلاً حتى لتحركات إسرائيلية من هذا النوع. وهي لن تؤثر على قرار الحكومة الإسرائيلية، ولكن لديها فرصة أكبر للتأثير في عقلنة الرأي العام الأمريكي حتى من منطلق ما تعتبره مصلحة إسرائيلية.

الوضوح وتبديده: لم يكن محض صدفة قيام أولمرت بعد الحرب على لبنان بإلغاء، أو على حد تعبيره تجميد، خطة فك الارتباط في الضفة الغربية، وهي عبارة عن إملاء حدودي من طرف واحد يضم القدس وأجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل بعد الانسحاب من دون اتفاق مما تبقى، وإن لم تستحق تسمية برنامج سياسي فقد كانت برنامجه السياسي الوحيد المطروح في الشأن الفلسطيني. لماذا ليس صدفة؟ لأنه

في الذهن الإسرائيلي يعتبر الانسحاب من لبنان عام ٢٠٠٠ انسحاباً أحادياً، هو عبارة عن بداية التفكير الإسرائيلي الأحادي البديل عن التسويات بشأن الصراع في خطوة من طرف واحد، وجاءت الخطوة في حينه بعد فشل المفاوضات مع سوريا. ويرتسم الانسحاب نفسه في الذهن العربي بحق كعملية تحرير. ولكن بالنسبة إلى إسرائيل جرى الانسحاب من لبنان من دون تسوية أو اتفاق سلام، وكان يمكن أن يتم ضمن تسوية مع سوريا تشمل الجولان. من زاوية النظر هذه يبدو باراك وليس شارون أبا فكرة الانسحابات من طرف واحد.

وقد تلاها فك ارتباط وانسحاب أحادي من غزة بعد فشل المفاوضات مع السلطة الفلسطينية في كامب ديفيد في عهد باراك وظهور رغبة إسرائيل بقطع الطريق في عهد شارون أمام أية مبادرات جديدة من نوع مبادرة السلام العربية وحتى خارطة الطريق. وقد رغبت إسرائيل الشارونية بتجنبها رغم مساوئها الجمة للعرب.

بعد أن دفعت إسرائيل الانسحاب الكامل من سيناء ثمناً لإخراج الدولة العربية الكبرى كطرف في الصراع يمكن حصر النموذج الذي قدمته إسرائيل في المفاوضات حتى الآن بما يلي: إذا رفض أي «**شريك عربي**» من الأطراف العربية المتبقية في المفاوضات المنفردة شروط إسرائيل للتسوية وللعمق الذي تقبل به لانسحابها من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ مقابل السلام، فإنها لا تعلن أنه لا يوجد اتفاق بل أنه «**لا يوجد شريك**»... وفي «**غياب شريك**» تقوم هي بالتالي بفرض ما تراه مناسباً من طرف واحد بحيث تنسحب من المناطق التي تشكل مصدر إزعاج استراتيجي لها من نوع المقاومة أو الأعباء المعيشية والديمغرافية مثل جنوب لبنان وغزة، وهي تفعل ذلك من دون اتفاق أو تسوية وتترك للطرف الذي لم يعد شريكاً مصادر إزعاجه من نوع: بقاء جزء من أراضيه محتلاً تحت سلطتها، إقامة جيتو أو سجن للسكان الذي يعيشون حيث تم فك الارتباط، تحديد خروجهم ودخولهم والتحكم فيه، والاجتياح وشن غارات متى يحلو لها إذ لا يوجد اتفاق سلام، أي إن إسرائيل تفعل ما يحلو لها.

من زاوية النظر الإسرائيلية فشل نموذج فك الارتباط والإملاءات من طرف واحد في غزة وفي لبنان، هذا رغم الفرق بينهما من زاوية النظر العربية. وقد تبين الفشل من تنامي قوة وزخم المقاومة في البلدين وبانتخاب الأكثرية لحماس، وافتضح أمره نهائياً في فشل إسرائيل الأخير في عدوانها أمام بسالة المقاومة اللبنانية.

إذا أضفنا إلى ذلك أن حكومة إسرائيل بقيادة أولمرت لا تستطيع أن تدفع ثمن صراع جديد مع اليمين حول انسحاب مهما يكن محدوداً من الضفة الغربية في ظل احتدام الصراع السياسي داخل إسرائيل حول أسباب الإخفاق في الحرب على لبنان

نفهم لماذا ألغيت خطة «**الانطواء**» أو فك الارتباط من طرف واحد في الضفة الغربية.

وقبل ذلك ألغى باراك في كامب ديفيد اتفاقيات أوسلو مع رابين و«واي بلانتيشن» مع نتنياهو، وانضمت إليه في ذلك خطة فك الارتباط من طرف واحد التي ألغت عملياً كل الاتفاقيات. لقد أعلن باراك في حينه أنه لن يلتزم بالانسحابات الجزئية وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين المترتبة على الاتفاقيات وأنه يصر على حل نهائي في كامب ديفيد. وقد فشلت مفاوضات كامب ديفيد وبقي تجميد تنفيذ الاتفاقيات. ثم جاء فك الارتباط وألغاها عملياً. والغريب أن المجتمع الدولي وما يسمى حالياً بـ «محور المعتدلين» في المنطقة العربية يطالب الحكومة الفلسطينية المنتخبة بالاعتراف بها كشرط من شروط الرباعية بعد أن رفضتها حكومة شارون وباراك من قبله.

سقط إذا فك الارتباط، وسقطت الحلول الجزئية على نمط أوسلو. ماذا اتضح أيضاً بعد الحرب على لبنان؟ لقد فشلت أيضاً سياسة القوة. خرجت إسرائيل في حرب أمريكية على لبنان، ومصلحتها الذاتية في ذلك هي ترميم هيبة الردع الإسرائيلية التي تعتمد عليها في سياسة القوة طالما لم يقبل العرب بشروطها، فكانت النتيجة من هذه الحرب أن تضررت هيبة الردع الإسرائيلية أكثر من السابق.

لا يوجد في إسرائيل خلاف على أن إسرائيل قد فشلت في الحرب على لبنان، ويدور نقاش فقط حول أسباب الفشل ومن يتحمل مسؤوليته. النقاش على تفسير نتائج الحرب هو استمرار للحرب بوسائل أخرى. ولا ندري كيف تجمع إسرائيل من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على فشل عدوانها في حين يدور نقاش عربي حول الفشل والنجاح، لا شك في أن هنالك محاولة عربية لمنع استثمار نتائج الحرب لصالح المقاومة، وهذا موقف لا تعنيه الحقائق ولا تؤثر عليه الحجج.

فشلت سياسات القوة الجارية التي حاولت إسرائيل ترميمها استراتيجياً بترميم هيبة الردع، وفشلت الحلول الجزئية، وفشل فك الارتباط من طرف واحد. ماذا تبقى إذا بعد الحرب على لبنان؟ تبقى أحد الخيارين: إما السلام الشامل والعادل والدائم الذي لم تقبل به إسرائيل، وإما الجمود والفراغ السياسي والدبلوماسي الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع إلى حرب شاملة، وقد يعني ذلك في اللحظة التاريخية الراهنة تبني استراتيجية المقاومة على الجبهات كافة. وضوح الخيارات بعد الحرب على لبنان هو مأزق إسرائيل الاستراتيجي.

من أجل تعميق هذا المأزق يتوجب على العرب التمسك بمبادرتهم السلمية لسلام عادل ودائم من دون التزحزح قيد أنملة، والكرة حالياً في الملعب الإسرائيلي.

ولكن خيار المقاومة وجاذبيته هو مأزق حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجي. نجاح داوود هو مأزق شاؤول، ولذلك تخرج الدول الحليفة لأمريكا بمبادرات جديدة وتعديلات جديدة فتمنح إسرائيل وغيرها مخارج من المأزق في حركة دبلوماسية فارغة من المضمون وجلسات وحوارات وزيارات تبني حالة انتظار وأوهاماً جديدة وتنشر الضباب وتبدد الوضوح. وبدل تبديد الوهم يتبدد الوضوح. لقد كان توقيت المبادرة العربية في حينه سيئاً، إذ جاء بعد ١١ أيلول/ سبتمبر من منطلق ضعف، كأنها جاءت لتثبت رغبة العرب بالسلام، أي مبادرة لتحسين صورة العرب وصورة المملكة العربية السعودية بناء على نصائح أمريكية خاصة بعد أن تعرضت المملكة لتحريض واسع ومكثف في أمريكا في تلك الفترة. لقد كانت تلك عملية ابتزاز. ولذلك تحولت المبادرة إلى نقطة انطلاق لتدهور ولتنازلات جديدة بعد أول زيارات عربية تلتها إلى واشنطن حتى تحولت إلى ملاحظة هامش يشار إليها في «خارطة الطريق».

لم تحظ المبادرة العربية بأي رد إسرائيلي إيجابي. وبدلاً من تأكيد هذه الحقيقة، والتمسك بالمبادرة ما دامت قد أطلقت، وبدلاً من توضيح المأزق بحيث لا تهرب منه إسرائيل مرة أخرى يتحرك العرب بعد حرب لبنان في نشر أوهام جديدة.

وعلى المسرح السياسي الإقليمي آلة أخرى لنشر الضباب تشبه تلك الماكينة المستخدمة لنشر الضباب الأبيض الكثيف قبل تصوير مشهد سينمائي ماطر وغائم في وضح يوم صحو. إنها صناعة العلاقات العامة للقضية الفلسطينية. بعد الحرب على العراق زار بلير فلسطين وبعد الحرب على لبنان زارها بلير أيضاً. ومن القاهرة تتحدث رايس عن مساعدة الرئاسة الفلسطينية في تشكيل حكومة تنقلب على نتائج الانتخابات الديمقراطية وتقبل بشروط الرباعية.

بعد الحروب والعدوان يبدأ موسم التحرك في الشأن الفلسطيني الذي يعلق بعد ذلك حتى الأزمة المقبلة. وهو عبارة عن زيارات علاقات عامة متعددة الأهداف لتبييض صفحة المعتدين بعد حرب كأنها مطهر وللتحضير لائتلاف لحصار أو لحرب أخرى يصعب على العرب المشاركة فيه من دون «تحريك» الملف الفلسطيني. لقد باتت صناعة العلاقات العامة تكتفي بـ «تحريك» بدل حل، فالتحريك أفضل من الجمود، و«الحركة بركة»، والمهم هو الحفاظ على «العملية» مستمرة، والمقصود «عملية السلام». وقد نصحت أمريكا إسرائيل[٢٧] أن تكتفي بمبادرات حسن نية تجاه منصب الرئاسة الفلسطيني، فهل توجد مصطلحات وعبارات كهذه في أي منطقة أخرى في

(٢٧) هآرتس، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٦.

العالم؟ من نوع موافقة أولمرت على الاجتماع مع الرئيس الفلسطيني، وإطلاق سراح أسرى. . . وهذا يكفي في هذه المرحلة لكي تستمد القوة اللازمة للعرب باستمرار المساهمة في محاصرة الحكومة الفلسطينية المنتخبة. وهو حصار يجري بتعاون عربي طوعي أو تطوعي من دون أي قرار دولي يوجب ذلك؟

وبدلاً من أن توضع الخيارات بوضوح أمام إسرائيل توضع أمام حكومة فلسطينية منتخبة ومحاصرة فإما أن تقبل بشروط الاعتراف بإسرائيل وباتفاقيات لم تعد إسرائيل تعترف بها أو يستمر الحصار عليها، ويستبدل المأزق الإسرائيلي بمأزق فلسطيني يصطنع اصطناعاً.

التحرك العربي وصناعة العلاقات العامة للقضية الفلسطينية ينقذان إسرائيل من مأزق تاريخي. وهو مأزق لأن إسرائيل إذ تفكر بخيار الحرب الشاملة في مقابل السلام الشامل لن تختار الحرب بالضرورة، فهنالك تجارب هامة في المنطقة تثبت أن هزيمة وضع عربي قائم أو تفكيكه بالحرب ينتج أعداء أكثر خطورة للمشاريع الأمريكية والإسرائيلية، مع الفرق أن الأعداء الأخيرين لا يحملون ولا يملكون إمكانية طرح بدائل إيجابية لمجتمعاتهم، كما بإمكان حركات مقاومة وطنية مثل حزب الله وحماس وحلفائها أن تطرحها لو توفرت الإرادة. فهذه الأخيرة تحاول أن تطرح، وتستطيع، إذا حاولت، أن تطرح بدائل سياسية اجتماعية تتجاوز المقاومة والممانعة إلى آفاق من التعايش بين تيارات وطنية متعددة ملتزمة بالسيادة وطنياً ورافضة للتدخل الأجنبي.

وعلى إسرائيل أن تختار. ولا أذكر وضعاً لم يكن فيه لدى إسرائيل أية أفكار سياسية كما هو حالها الآن. دولة من دون مشروع سياسي من أي نوع لمواجهة القضايا المصيرية التي تواجهها.

لم تضطر القيادة الإسرائيلية حتى الآن إلى تخيير شعبها بين السلام العادل والدائم والشامل وبين الحرب الدائمة. وهي أن خيرته بهذا الوضوح فسوف تتفاجأ من عدد من يفضلون السلام ودفع ثمن السلام. ولكن لا توجد قيادة تاريخية قادرة على ذلك في إسرائيل من ناحية، ومن ناحية أخرى يكثر العرب الذي يشغلون معاولهم ويحفرون بكل اتجاه لفتح مسارب جديدة لإسرائيل للهرب من وجه الخيارات التي تنتصب أمامها بعد حرب لبنان بإنكار نتائج الحرب وبإعادة إحياء أفكار ميتة عبر تحركات دبلوماسية.

تعقيـــب (١)

حلمي موسى(*)

أجاد الدكتور عزمي بشارة التوصيف عندما كتب في ورقته، بعدما وصف تطورات صنع القرار الإسرائيلي في الحرب، أنّه «بالرغم من تقديرنا ما يجري حالياً، علينا أن نعيّن أن أجواء الإحباط والصراعات والنقاشات الداخلية ومظاهر الاحتجاج في إسرائيل كانت كلها أعمق وأوسع بما لا يقاس بعد حرب «تشرين» مما هي عليه اليوم. وقد تجاوزها الإسرائيليون في حينه بعد أن تركت جروحاً وندوباً بقيت ورسبت في الذاكرة، ولكن السياسة والمجتمع والاقتصاد كلها تغيرت لاستيعابها. ولذلك أقترح على التيارات المعادية للصهيونية عدم التسرع في رثاء المشروع الصهيوني. وبالرغم من رؤيتنا الموضوعية إلى حجم المقاومة وقوتها، إلا أننا نقترح عدم التدهور إلى الغرور. لقد اعتبرنا في تقييمنا المقاومة اللبنانية أنّ التواضع وقلة الكلام والنظام والعقلانية صفات اجتمعت مع الشجاعة لتميزها وتجعلها بحق تجديداً على ساحة العمل العربية».

وقد تميزت حرب لبنان الثانية بنوع من المفارقة الشديدة التي لا تمنح الإسرائيليين إحساساً بالأمان، فنتائج هذه الحرب سيئة في نظرهم بكل المقاييس، على الرغم من أنها تمت في ظروف إجماع داخلي واسع جداً، وفي مناخ استراتيجي هو الأفضل. إنّ الشارع الإسرائيلي وحلبته السياسية عموماً أرادا هذه الحرب وشجعا عليها وحدّدا لها هدفاً هو التخلص مرة واحدة وإلى الأبد من حزب اللّه. كما إن الإدارة الأمريكية أدّت دور المشجع لإسرائيل ليس فقط على العدوان وإنما على توسيعه. ولكن أهم ما توافر لإسرائيل هو أنها للمرة الأولى تشعر أنها تحارب ليس باسمها فقط، وإنما باسم الشرعية الدولية وباسم «محور الخير العربي».

(*) محرر في جريدة **السفير**.

وقد استسهل الإسرائيليون كثيراً خوض هذه الحرب التي جرت في ظل مناخ دولي وإقليمي هو الأفضل، فالجهة التي تستفزهم ليست دولة كبيرة وإنما هي حزب واحد مختلَف بشأنه في دولة صغيرة. ولذلك ليست هناك فرصة أفضل من هذه، **أولاً** من أجل الخروج من «صدمة لبنان» و**ثانياً** لاستعراض القوة ولترميم قدرة الردع الإسرائيلية، ليس فقط في مواجهة حزب اللّه وإنما أمام الصديق والعدو على حد سواء.

وبرز في هذا الاستسهال إحساس متعاظم بالفجوة التكنولوجية بين إسرائيل ومحيطها العربي، وبذلك الشعور الخفي بالاستعلاء. غير أن ما زاد الطين بلّة هو أن النتائج جاءت خلافاً لما كان منتظراً، فإسرائيل الجاهزة لمواجهة الدول العربية مجتمعة كانت تتخبط بحثاً عن سبيل للانتصار على جزء صغير من قوة مستعدة حقيقة للقتال. وهذا ما خلق المفارقة في فهم معنى الانتصار. لقد كانت إسرائيل ترى في أي شيء دون النصر الحاسم على حزب اللّه **هزيمة** لها لأنها ترفض مبدأ التعادل. وحزب اللّه كان يرى في منع إسرائيل من تحقيق النصر انتصاراً لا مثيل له. وهكذا دار القتال في بعض مفاصله، بما فيها الأشد وحشية، من أجل تجسيد الصورة المطلوب تثبيتها. إسرائيل تريد الانتصار بأيّ ثمن وحزب اللّه يمنعها من تحقيق هذا الانتصار. ولكل من الهدفين المتداخلين أثمان قريبة وبعيدة المدى.

وفي كل الأحوال لا يمكن فهم الحرب الإسرائيلية على لبنان من دون ملاحظة أن هذه الحرب بدأت على شكل عملية عقابية تستهدف تكبيد حزب اللّه ولبنان ثمناً باهظاً يدفعه من جراء الاستفزاز. وقد أسميت العملية في الأيام الثلاثة الأولى بـ «الجزاء المناسب». ولكنها سرعان ما تغيرت بعد أن فهمت إسرائيل أن الأجواء الدولية مواتية وأن الإدارة الأمريكية تريد هذه الحرب لأسباب سياسية لبنانية وإقليمية. وهكذا عادت وغيرت الإسم إلى «تغيير الوجهة» والتي عنت أن الفعل العسكري الإسرائيلي صار جزءاً من لعبة يراد لها أن تكون داخلية لبنانية.

والواقع أن كثيرين في إسرائيل أجروا مقارنة بين «حرب تشرين» والحرب اللبنانية الثانية هذه، وسعوا إلى اكتشاف ما يجمع وما يفرق بينهما. وكان هناك من لاحظ أن إسرائيل حتى عام ١٩٧٣ كانت لا تزال في طور فتي وأنها كانت تتسم بالمثالية الصهيونية. وهذا ليس حال المجتمع الإسرائيلي الراهن الذي غدا أشد ميلاً إلى الاستهلاكية وإلى الرفاه وبالتالي أكثر غربية. ولا يمكن في هذا الصدد نسيان حقيقةِ أن واحدة من أهم الهجرات إلى إسرائيل، وهي هجرة اليهود الروس التي بلغت ذروتها في مطلع التسعينيات، كانت هجرة اقتصادية في الأساس.

وركز عدد من هؤلاء على أن أبرز ما يجمع بين الحربين هو سيادة المفهوم، ففي «حرب تشرين» استند المفهوم لدى الاستخبارات وبالتالي لدى القيادة الإسرائيلية إلى

فكرة أنه من دون حصول العرب على أنواع معينة من الأسلحة لن تبادر مصر أو سوريا إلى شنّ الهجوم. وفي هذه الحرب تمثل المفهوم، الذي اعتبر أساس الإخفاق، في فكرة أن بالوسع حسم المعركة مع حزب اللّه من الجو.

وعلى الرغم من عدم وضوح البعد الاستخباري في تأسيس المفهوم الثاني، فإن الفشل كان أيضاً فشلاً استخبارياً لا يقل استراتيجية عن الفشل في «حرب تشرين». إن كلمة السر التي توضح كل مظاهر الفشل الإسرائيلية تتمثل في العمى الاستخباري الذي قاد إلى ما يشبه جهل حقيقة الخصم. وعلى الرغم من أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت تقول طوال الوقت إن لدى حزب اللّه منظومة متكاملة من الصواريخ وبالآلاف، فإنها فوجئت بأسلوب استخدامها. وكان معروفاً أن لدى حزب اللّه منظومة صاروخية مضادة للدروع تشكل عقبة جدية أمام المدرعات الإسرائيلية. كما إن حنكة مقاتلي حزب اللّه كانت معروفة للجيش الإسرائيلي من معارك سابقة في الجنوب ساهمت في دفع هذا الجيش إلى الانسحاب من طرف واحد.

ولهذا السبب فإن المفاجأة الحقيقية التي وفرها حزب اللّه للجيش الإسرائيلي لم تكن في الأسلحة، بالرغم من أهمية الصواريخ التي استخدمت في ضرب البارجة **حانيت** وفي ضرب المدرعات، وإنما في المنظومة القتالية التي استخدم فيها حزب اللّه كل هذه الصواريخ. وكما يبدو فإن حزب اللّه استفاد في الواقع من الحملتين الشاملتين اللتين شنهما الجيش الإسرائيلي على لبنان عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦. لقد دفعت الحملتان اللتان ظهر فيهما أن بوسع السيطرة الجوية والبحرية تهجير سكان الجنوب وبالتالي «إفراغ البركة من الماء» وتدمير البنى التحتية ـ دفعت هاتان الحملتان ـ إلى بلورة أسلوب قتالي جديد. واستند هذا الأسلوب إلى فكرتين أساسيتين: تدريب وحدات صغيرة من المقاتلين على مستوى رفيع وتوفير الصواريخ والذخائر بكميات كافية من جهة، وإيجاد تسلسل قيادي وسبل اتصال قادرة على مواجهة السيطرة الجوية والتقدم البري.

ويمكن القول إن هذا الأسلوب اعتمد جوهرياً على نوع من الجمع بين أسلوبي القتال النظامي والعصابي، وهو ما أربك القيادة الإسرائيلية طوال المعركة، فما إن تعتقد القيادة الإسرائيلية أنها أنجزت عملاً فريداً بهذه الضربة أو تلك كانت قيادة حزب اللّه ترد بشكل يبين أن هذه الضربة كانت في الموضع الخاطئ. ومن الجائز أن المشكلة الأهم التي ظهرت في أداء الجيش الإسرائيلي في العملية البرية تبدّت في قوات المشاة المؤلّلة من ألوية المظليين **وجفعاتي** و**جولاني** وكتائب الإسناد الخاصة. وتعاني هذه القوات في غالبيتها حقيقة استنادها إلى قوات نظامية تكاد تكون عديمة الخبرة قتالياً. وقد نالت هذه القوات خبرتها القتالية من معارك وهمية خاضتها في الضفة والقطاع وكانت صاحبة تفوق تسليحي وتدريبي واستخباري فيها على الطرف

الفلسطيني. والأدهى أن نوعية القتال في الضفة والقطاع خلقت نوعاً من «الأنا» المتضخمة لدى قادة هذه القوات لجهة تسجيل البطولات في «حرب المدن».

وهذا ما تبدد تقريباً منذ اللحظات الأولى للقتال في مواجهة حزب اللّه. لقد وجد الجيش الإسرائيلي أمامه قوة مدربة ومسلحة ومستعدة للقتال. ولذلك وبعد القصف المدفعي والجوي حاول التقدم البري المحدود لجس النبض وفحص الخطوط. وكانت النتيجة كارثية من وجهة نظر الجيش: صارت الدبابات الأحدث «ميركافا سيمان ٣ وميركافا سيمان ٤» مجرد مصائد نارية. ما إن تتقدم حتى تدمر ويقتل ويجرح من فيها وتتحول كل حركة منها إلى ورطة تستدعي إرسال قوات لتخليصها.

وهكذا تقرر ميدانياً ـ وعلى قاعدة «لا تحارب ذبابة بقرن ثور» ـ الزج بالوحدات الخاصة من «**إيغوز**» و«**ماغلان**» إلى الميدان. وأثبتت المعارك أن «غطرسة» قادة القوات الخاصة دفعتهم إلى التورط في مقابل رجال حزب اللّه. وتبين أن أسلوب الزج بوحدات صغيرة عالية التدريب فاشل أيضاً أو أنه بالغ الكلفة. لذلك عاد الجيش إلى أسلوب الزج بوحدات كبيرة مؤللة في مواضع قتال محدودة لحسم معارك جزئية. وكانت النتيجة حتى الآن غير مدوية ولا تسمح للجيش بإعلان النصر أو التفاخر بتحقيق إنجازات، فقد استخدم حزب اللّه أساليب قتالية حيّرت القادة الإسرائيليين، إذ إنهم عندما يفترضون أنه «تمأسس» و«تعسكر» وبالتالي بات معروف المواقع والأساليب يجدونه على الأرض مختلفاً، فهو يختفي وقتما يراهنون على استمرار وجوده ويصمد ويقاتل عندما يعتقدون أنه لجأ إلى الفرار.

وقد وضعت هذه الصورة أمام القيادة السياسية الإسرائيلية التي لاحظت مقدار الارتباك في التخطيط العسكري، فأساليب حزب اللّه القتالية ألزمت الجيش الإسرائيلي بتغيير عدد من أهم قواعد سلوكه العسكري. وبدلاً من الأسلوب المعهود في أن يتقدّم المدرعات والآليات الثقيلة جنود المشاة، لجأ الجيش الإسرائيلي إلى التكتيك المضاد: استخدام المشاة لتأمين الطرقات والمسارب لحركة المدرعات. وكان السبب الواضح هو العبوات الضخمة التي لا تتحمل أثرها أية مدرعات معروفة والصواريخ الحديثة المضادة للدروع من طرازي «**كورنيت**» و«**ميتيس**».

وهكذا من أجل تنفيذ عملية برية صار لزاماً على الجيش تجنيد قوات كبيرة وخصوصاً من جنود الاحتياطي ذوي الخبرة القتالية. وكان هذا هو السبب وراء الإعلان عن قرار الحكومة الإسرائيلية تجنيد حوالى ثلاث فرق عسكرية لإسناد الفرقتين اللتين تحاربان أو تساندان الجهد الحربي في لبنان في الأسابيع الثلاثة الأولى.

وبعد ذلك لم تتغير الصورة على الأرض كثيراً حتى بعد الزج بالقوات الاحتياطية

التي تم تجنيدها على عجل. وعند الإعلان عن وقف النار كان الإجماع الداخلي في الحكومة في المجتمع قد تفكك وبدأت المطالبات بتشكيل لجان تحقيق لتبيان أسباب الفشل. وباتت الثقة مفقودة داخل الجيش بين المستويات العليا والدنيا وداخل كل مستوى وبين المستويين العسكري والمدني. كما تفاقمت أزمة الثقة بين الشارع والحكومة وداخل الأحزاب. ومن الجائز أن كل تلك الفعاليات التي صرنا نسمع عنها وعن مطالبات في الجيش باستقالة القادة وتحركات في الشارع تدعو إلى استقالة الحكومة ليست سوى غيض من فيض، فالحرب التي نظر كثيرون إليها بوصفها حرباً وجودية أخفقت، فكيف ستكون إسرائيل بعدها.

هناك من يرى أن إسرائيل ستغدو أشد تطرفاً وأنها ستجد الحل في العودة إلى أشكال بنيامين نتنياهو والليكود فيما يرى آخرون العكس. وفي كل الأحوال فإن ما أظهرته هذه الحرب دفع إسرائيل إلى أن تغدو دولة تحت التحقيق بانتظار الوجهة التي تريد السير فيها.

وفي مقالة لشمعون بيريس في **هآرتس** حاول أن يستخلص العبر من حرب لبنان الثانية. وقد كتب أن «الحرب ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة بالصواريخ والقاذفات ـ القادرة على ضرب الدبابات والطائرات وتجمعات الجنود ـ جديدة بالنسبة إلى إسرائيل». وأضاف أن «الحرب لا تُدار على يد جيش منظم، وإنما من خلال وحدات متفرقة قادرة على الاختباء بين المدنيين واستخدامهم كدروع في ساحة حرب غير محددة».

واستخلص أن المشكلة هي أن «السلاح الذي نملكه خصص للقتال ضد جيوش وليس لقتال من هذا النوع. ذلك لأنه لا جدوى للطائرة أو للمروحية التي تساوي الملايين، والتي تُستخدم للبحث عن مخرب وحيد أو مجموعة صغيرة من المخربين مع درجة عالية من الخطورة، أو لدبابة تبحث خلف الصخور والتحصينات عن ثلة من المخربين المستترين والمقنعين والمزودين بوسائل رؤية ليلية وصواريخ مضادة للدبابات». كما إن «الجبهة الداخلية أيضاً ليست مستعدة لحرب من الطراز الجديد». لذلك يدعو إلى أن يأخذ الرد الإسرائيلي على الهجمات المعادية بالاعتبار وجوب «التمييز في استعداد السكان وانتشارهم في المناطق التي تُنفذ منها الهجمات، والتمييز بين سيطرة الحكومة على سكانها وبين سيطرة الفصائل الإرهابية التي لا تخضع لها. الأمر الذي يستوجب الضغط على تلك الحكومة وضرب النشطاء بالضرورة».

ويخلص إلى وجوب سعي إسرائيل إلى العمل على «نشوء حكم واحد في أراضي الدول المجاورة. . . . على إسرائيل أن تدعم مساعي حكومة فؤاد السنيورة حتى يصبح المرجعية الإقليمية والعسكرية الوحيدة في بلاده».

تعقيـــب (٢)

الياس حنا(*)

في بداية حديثي أريد ان أشكر مركز دراسات الوحدة العربيّة لإعطائي شرف التعليق على ورقة الدكتور عزمي بشارة، وهو العارف بالشأن الإسرائيلي الداخلي وبالعمق. بكلام آخر، يوجد الدكتور بشارة في قلب القرار السياسي الإسرائيلي، لكنّه حتماً على هامش القرار الأمني الإسرائيلي، أو بالأحرى خارجه.

لكن، لا يمكن لأحد، وبخاصة في موقع الدكتور بشارة أن لا يستشعر تاثير الصدمة التي انتجتها الحرب على إسرائيل، بخاصة في البُعدين السياسي ومن ثمّ العسكري.

منهم من يقول عنها إن هذه الصدمة تُصنّف من ضمن المفاجآت الاستراتيجيّة الكبرى، على غرار حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٣، أو على غرار الهجوم الياباني على «بيرل هاربور» أو حتى كارثة ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ويقول البعض الآخر، إنها ليست مفاجأة مطلقاً، فحزب اللّه كان قد أعلن عن أهدافه مسبقاً. وهو كان يُحضّر لذلك تحت انف القيادة الشماليّة، وعلى بُعد مرمى حجر منها. كذلك الأمر، كانت إسرائيل قد أعلنت مسبقاً نياتها تجاه هذا الحزب، حتى لو أتت هذه النيات عبر الولايات المتّحدة والقرار الدولي ١٥٥٩.

إذاً، كانت اللعبة معروفة. والنيات والاستراتيجيّات مُعلنة، إن كانت الأمريكيّة، أو الإسرائيليّة، أو حزب اللّه، أو السوريّة والايرانيّة. ومن يقرأ الوثائق المنشورة ـ استراتيجيّة الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٦ مثلاً ـ يعرف بالتحديد النيات

(*) عميد متقاعد ـ لبنان.

الأمريكيّة مسبقاً. وإذا قرأ أحدنا الردود على هذه الاستراتيجيّة، فهو قادر على تحسّس ما هو قادم إلى المنطقة، ومعرفة حتى ساحة الصراع والحرب، وحتى معرفة توقيت إطلاق الشرارة الاولى لهذه الحرب.

إذاً كيف تُصنّف هذه الصدمة؟

إنها مفاجأة عملانيّة ـ تكتيّة من الطراز الاوّل، لكن تراكماتها وفي حال لم يتمّ السيطرة عليها، سوف تؤدّي إلى تراكمات استراتيجيّة خطيرة على الأمن القومي الإسرائيلي. كيف ولماذا؟

من يتابع خُطب السيّد حسن نصرالله، بخاصة التي أتت خلال طاولة الحوار اللبناني، أو حتى بعدها مباشرة، وقبل ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦. يمكن له إستنتاج ما يلي:

١ ـ إن حزب اللّه كان قد حدّد أشكال الاعتداءات الإسرائيليّة الممكنة على لبنان وهي:

أ ـ قصف عنيف من دون إحتلال للأرض، أي كما حدث في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٦

ب ـ قصف عنيف مع احتلال جزئي وموقّت ـ عمليّة الليطاني ١٩٧٨

ج ـ قصف عنيف مع احتلال شامل، ومستديم كما حصل في العام ١٩٨٢ حتى العام ٢٠٠٠

٢ ـ كذلك الأمر، درس الحزب كلّ الدورس الممكنة من كلّ اللقاءات العُنفيّة مع العدوّ الإسرائيلي

٣ ـ درس الحزب أيضاً نقاط ضعف الجيش الإسرائيلي، ونقاط قوّته إنطلاقاً من نصيحة المفكّر الاستراتيجيّ صان تسو التي تقول: «إعرف نفسك، إعرف عدوّك، والنصر حليفك دائماً».

٤ ـ درس الحزب أيضاً ـ كما حدّد ساحة المعركة مسبقاً ـ المنطقة الممتدّة من الخطّ الأزرق حتى مجرى نهر الليطاني. بكلام آخر، فرض الحزب ساحة المعركة، موحياً للإسرائيلي أنه مهما فعل خارج هذه المنطقة، فإن نتيجة هذه المنطقة هي التي ستحدّد مقياس الربح والخسارة، فقد يمكن للإسرائيلي أن يقصف أيّ مكان في الداخل اللبناني، كما يمكن له ان يقوم بالعديد من الانزالات الجويّة وحيثما أراد. لكن كلّ هذه العمليّات والقصف، لن تساهم في تحقيق النصر الاستراتيجيّ. **مركز الثقل هو في المنطقة المتاخمة للحدود الإسرائيليّة.**

٥ ـ درس الحزب أيضاً، الثقافة الاستراتيجيّة الإسرائيليّة التي تراكمت عبر كلّ الحروب العربيّة الإسرائيليّة (كان مؤسّس هذه الثقافة بن غوريون). إن أحد أهمّ أعمدة هذه الثقافة تقوم على المبدأ التالي: «إذا اردت الحرب مع عدوّك العربي، فمن الضروري أن تهزمه بشكل لا يعود معه قادراً على إعادة تنظيم نفسه للقاء ثانٍ، ولفترة طويلة جدّاً». اراد بن غوريون تطبيق مبدأ المفكّر البروسي كارل فون كلوزفيتز، الذي يقول بمبدأ الإبادة في المعركة الفاصلة. ولانه لا يمكن لإسرائيل ان تخوض حروب الإبادة مباشرة كونها مُكلفة، فهي مزجت ما بين مبدأ كلوزفيتز، حول الابادة لقوّات العدوّ، وبين مبدأ المفكّر الانكليزي ليدل هارت الذي يقول بالاقتراب غير المباشر. تبدّى عن المزج بين هذين المبدأين الضرورات التالية:

أ ـ ضرورة المناورة

ب ـ ضرورة التفوّق الجوّي

ج ـ ضرورة التفوّق الناري

د ـ ضرورة تغيير معالم أرض المعركة وبشكل تناسب الأهداف السياسّية الإسرائيليّة

هـ ـ ضرورة حسم المعركة بسرعة وعدم التورّط بحرب استنزاف

و ـ ضرورة إظهار الحرب للبُعد الداخلي على أنها حيويّة ـ مصيريّة، ومهمّة للأمن القومي الإسرائيلي، وليست حرب خيار كما حصل مع شارون في العام ١٩٨٢.

٦ ـ بعد أن درس الحزب وفرض أرض المعركة. وبعد أن درس العقيدة العسكريّة القتاليّة الإسرائيليّة كما ذكرناها أعلاه. وبعد أن استوعب الدروس المستقاة من اللقاءات العنفيّة السابقة، استنبط الحزب العقيدة العسكريّة التالية، وذلك بحسب ما اعلن عنها السيّد خلال إحدى خطبه خلال الحرب على لبنان:

أ ـ اعتماد الدفاع الثابت في الخطوط الأماميّة مع استغلال العمق الجغرافي. الهدف هو كسب الوقت، وتكبيد العدو أكبر قدر من الخسائر الممكنة، وبخاصة البشريّة، في ظلّ عدوّ غير محضّر. وفي حال خسارة الارض، فهذا لا يعني ان الإسرائيلي قد ربح وحزب اللّه قد خسر. فالأرض ليست مهمّة لمبدأ قتال العصابات.

ب ـ وبعد خسارة الأرض، يمكن لحزب اللّه ان يعيد تنظيم نفسه للقتال كحرب عصابات كما كان يفعل قبل العام ٢٠٠٠.

ج ـ لذلك، أعتقد هنا أن الكثير من المفكّرين والمحلّلين العسكريّين ـ الاستراتيجيّين كانوا قد اخطأوا عندما وصفوا حرب حزب اللّه الأخيرة ضد إسرائيل، بنوع من حرب العصابات (Guerilla Warfare) فقط. إنها بالفعل مزيج مُستنبط، مُلبنن من عدّة أنماط من أنواع القتال. من هنا، عدم إمكانيّة تصديره وتعميمه على المحيط العربي، لأنه فريد من نوعه.

٧ ـ تطلّبت هذه العقيدة مستلزمات من العتاد والتدريب، وبشكل يتناسب مع نوعيّة القتال الإسرائيلي (الاسلحة الحديثة المضادة للدروع).

٨ ـ استُكملت هذه المنظومة، ببُعد صاروخي فريد من نوعه: قريب المدى، متوسّط وبعيد. والمهمّ في هذه الصواريخ، هو الموقع ومدى تاثيرها المباشر في الداخل الإسرائيلي.

هذا باختصار، ما تبدّى حتى الآن مما جرى بين حزب اللّه والجيش الإسرائيلي.

ما هي نتائج هذه الحرب في الأبعاد الاستراتيجيّة والعسكريّة؟

باختصار، لم تحقّق إسرائيل أهدافها. لا بل، بدّلت هذه الحرب نظرة إسرائيل إلى قدرتها العسكريّة، كما غيّرت نظرة المحيط العربي إلى هذه القدرة. فعادة، كانت إسرائيل غير قادرة على فرض الحلول السياسيّة بعد حروبها على العرب. لكنّها حتماً كانت قادرة على تدمير الجيوش العربيّة كما كان يريد بن غوريون. في الحرب الأخيرة على لبنان، لم تستطع إسرائيل فرض حلولها السياسيّة كالعادة، وهي لأوّل مرّة لم تستطع تدمير القدرات العسكريّة لعدوّها ـ هنا حالة حزب اللّه.

إضافة إلى ذلك، انتجت الحرب الأخيرة على لبنان مشاكل لعدد من الأطراف. هناك مشكلة أمريكيّة، بخاصة إذا اعتبرنا أن الولايات المتحّدة الأمريكيّة هي اليوم من كلّف إسرائيل القضاء على حزب اللّه.

وهناك مشكلة إقليميّة، تتمثّل في نظرة العرب، إلى قدرة إسرائيل، وبخاصة من هم في سلم معها، فالدول التي وقّعت السلم مع إسرائيل، كانت تعتقد أنها غير قادرة على هزم إسرائيل، فكان لا بدّ من السلام. أما الدول التي لم توقّع حتى الآن السلام مع إسرائيل، فإنها وبعد النتائج التي أسفرت عنها الحرب الأخيرة على لبنان، فإنها أصبحت ترى أن الذهاب إلى السلم مع إسرائيل هو أمر غير نافع ومُربح، وبخاصة أن حزب اللّه قد استطاع قهرها مرّتين، الأولى عندما أجبرها على الخروج من لبنان العام ٢٠٠٠ من دون ثمن سياسي. والمرّة الثانية، من خلال صموده أمام جحافل جيشها. إذاً، لماذا التنازل العربي عندما يكون هناك وسائل أخرى تستعيد

الأرض والكرامة؟ يندرج خطاب الرئيس الأسد الأخير ومضمونه في هذا الإطار، بخاصة أنه تحدّث عن بدائل للاستراتيجيّة السلميّة.

واخيراً وليس آخراً، هناك مشكلة وتداعيات على إسرائيل بسبب ما انتجت هذه الحرب. وهنا تاتي ورقة الدكتور بشارة.

فماذا عن ورقة الدكتور عزمي بشارة؟

١ ـ تحدّثت الورقة عن سرعة القرار الإسرائيلي في الردّ على حزب اللّه، لكن من دون خطّة حربيّة شاملة.

٢ ـ كما تحدّثت الورقة عن التخبّط الإسرائيلي في إدارة الحرب، كما في تحديد الاهداف.

٣ ـ كما تناولت الورقة الفشل الاستخباراتي الإسرائيلي حول حزب اللّه ومنظومته القتاليّة.

٤ ـ في أمكنة أخرى من الورقة تحدّث الكاتب عن الكلفة الماليّة، لكنهّ لم يبشّر بالانهيار الكبير للدولة العبريّة وهو محقّ في ذلك. كذلك الأمر، ركّز الكاتب على أن إسرائيل نمت بسرعة ـ اقتصادياً ـ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٣.

٥ ـ بعد هذه الحرب، انفجعت إسرائيل بذاتها، فكيف لا يمكنها تدمير لاعب من خارج إطار الدولة كحزب الله؟ وماذا عن الردع وكيفيّة استرداد القدرة الردعيّة؟ وماذا عن انكشاف عورات أقوى جيش في المنطقة؟ وهو الذي كان يعتبر الدليل الأوّل على سلامة الكيان. وماذا عن العقيدة العسكريّة والدروس المستقاة من الحرب الأخيرة؟ وماذا عن التفسّخ في المجتمع الإسرائيلي؟ وماذا عن التداعيات السياسيّة على الأحزاب، وهل ستؤدّي نتائج هذه الحرب إلى تبدّل سياسي جديد في إسرائيل؟

كلّها نقاط مهمّة تحدّث عنها الكاتب. لكنها نتائج آنيّة، وظواهر أوليّة لحرب لم يمضِ على وقفها أكثر من أسبوع. وكنت أتمنّى لو تناول الكاتب الأمور التاليّة:

ـ في ظلّ المشاكل التي تعترض اليوتوبيا الصهيونيّة، بحسب ما كتب عنها دان هورووِيتز وموشي ليساك، لم يشرح لنا الكاتب كيف ستؤثّر هذه الحرب في الاندماج الاجتماعي، وبخاصة أن الدولة العبريّة تعاني اليوم من عدّة مشاكل: إثنيّة، دينيّة، علمانيّة، فالاندماج الاجتماعي، والنظرة إلى الحرب سيؤثران حتماً في صورة الجيش الإسرائيلي، بخاصة أن هذا الجيش كان وما زال يُنظر إليه على أنه «المصنع الوطني حيث تذوب الفوارق بين اليهود».

ـ في البُعد الأيديولوجي، كنت أودّ لو تحدّث الكاتب عن تداعيات هذه الحرب على الأيديولوجيّا الصهيونيّة المؤسّسة للكيان. وهل نحن لا نزال نعاني من آثار هذه الأيديولوجيا، أم إنّ هناك تظهّرات جديدة أطلق عليها البعض، «النيو ـ صهيونيّة، أو ما بعد الصهيونيّة»؟

ـ لم يتطرّق الكاتب إلى السلوك الممكن اعتماده من قبل العدوّ بعد نتائج الحرب الأخيرة، ولاسيما أنه يخوض حروبه اليوم على أنها حروب مصيريّة، فبعد امتداده الأقصى عام ١٩٦٧، ها هو الجيش الإسرائيلي اليوم يخوض حروبه في مدى انحساره الأقصى ـ جنوب لبنان، غزّة وقد تكون الضفةّ قريباً.

ـ لم يتوسّع الكاتب في شرحه الدروس المستقاة ـ الممكنة ـ من الحرب الأخيرة، في التعديلات على العقيدة العسكريّة القتاليّة، وبخاصة أن لهذه التعهديلات تأثيراً في الأبعاد التالية: السياسي، الاجتماعي والاقتصادي. وعند الحديث عن العقيدة العسكريّة، يجب ألا ننسى أن الجيش الإسرائيلي يقاتل اليوم حماس في الضفّة بطريقة تختلف عن كيفية قتال الجيوش العربيّة التقليديّة. إذاً، كيف سيتأقلم الجيش الإسرائيلي مع نموذج حزب الله؟ كذلك الأمر، لم يتطرّق الكاتب إلى نوعيّة العلاقة المستقبليّة بين العسكر والسياسيّين في إسرائيل، بخاصة بعد تبادل الاتهامات بين البُعدين. وبعد اتهام السلطة السياسيّة بأنها غير قادرة على إدارة الحرب بسبب قلّة خبرتها في الحروب.

ـ عندما قرأ بن غوريون كتاب **فلسفة الثورة** للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، تيقّن أنه لا يمكن أن يترك هذا النموذج ينمو وينتشر في العالم العربي. لم يتطرّق الكاتب إلى نموذج حزب اللّه وأمينه العام، وهل يمكن أن يتعامل معه أولمرت أو غيره.

ـ كذلك الأمر، كان ديفيد بن غوريون يقول إنه لا بد لإسرائيل من أن تعتمد على دعم دولة عظمى كي تستمرّ. وعندما اقترح عليه البعض انكلترا، رفض وقرّر الاعتماد على الولايات المتّحدة الأمريكيّة. لكن، ومنذ العام ١٩٩١، تاريخ حرب الخليج الأولى، لم تؤدّ إسرائيل أي دور مهمّ في الاستراتيجيّة الأمريكيّة. أما في الحرب الأخيرة على لبنان، فيبدو أن إسرائيل قد ركبت قطار الحرب الأمريكيّة على الإرهاب. لم يتطرّق الكاتب إلى تداعيات الحرب الأخيرة على التكليف الأمريكي لإسرائيل، وبخاصة بسبب عدم توافر شريك بديل لأمريكا في المنطقة. وهنا قد نسأل، كيف ستستردّ إسرائيل ثقة العم سام؟ وماذا عليها ان تفعل؟

ـ شرح الكاتب التداعيات الداخليّة للحرب الأخيرة فقط من الناحية السلبيّة، كتأثير قصف الحزب للعمق الإسرائيلي. لكنه لم يتطرّق إلى كيفيّة استيعاب المجتمع

الإسرائيلي القصف. فهذا الأمر قد أصبح من ضمن اللعبة في المستقبل. وإذا أصبح من ضمن قواعد اللعبة، فإن تاثيره الردعي سوف يتراجع، وبخاصة إذا استطاعت إسرائيل تركيب أجهزة مضادة (نوتيلوس). فهل سيدخل المجتمع الإسرائيلي ضمن مرحلة التأقلم مع المخاطر الجديدة؟ وهذه نقطة لم يتمّ التطرّق إليها، ولا سيّما أنها حيويّة لمعرفة كيفيّة الردّ عليها في سياق الفعل وردّ الفعل، فإذا دخل المجتمع الإسرائيلي مرحلة التأقلم مع تداعيات الحرب على لبنان، فإن هذا التأقلم سوف يتناول الأبعاد التاليّة: السياسيّة، الاقتصاديّة وبالتالي الاجتماعيّة ـ وكلّها مرتبطة بكيفيّة استعمال القوّة بدل الدبلوماسيّة ـ هذا عدا الأبعاد المؤسّساتيّة، كإلغاء مؤسسة وبناء أخرى جديدة.

ـ تعتبر تجربة إسرائيل مع حزب اللّه وكأنها وصلت إلى نقطة الذروة في التعامل مع لاعب من خارج إطار الدولة، فعندما لم تكن إسرائيل تقاتل الدول العربيّة ـ الدولة الأمّة، كان صراعها مستمراً مع المنظّمات العربيّة (صراع مُنخفض الحدّة). أما مع حزب اللّه، فلم تعد الحرب منخفضة الحدّة، لا بل أصبحت حرباً فعليّة تقليديّة. وفيها، لم تحقّق إسرائيل نصراً على هذا اللاعب كما تعوّدت مع الجيوش العربيّة. في هذا الإطار، لم يتحدّث الكاتب عن هذه الظاهرة، وكيف ستردّ عليها إسرائيل في المرحلة المقبلة، ولاسيما أنها لا تزال تعاني حرباً أخرى مع لاعبين من خارج إطار الدولة أيضاً (غزّة). كذلك الأمر، لم يشرح الكاتب كيف يمكن، أو هل من الممكن تعميم تجربة الحزب على من يريد قتال إسرائيل من العرب؟ وإذا أردنا تعميم التجربة، ماذا يُمكن ان يُعمّم منها، أهي العقيدة القتاليّة وهل يمكن تقليدها في مكان آخر؟ أم هي الارادة والثقة بالنفس؟ وبخاصة أن تجربة حزب اللّه هي تجربة فريدة من نوعها، كان لها ظروفها الخاصة، كما كان لها مسارها البنائيّ المميّز. وإذا كان الحزب قد تعلّم من التجربة، فإن العدوّ أيضاً سوف يتعلّم. وإذا كانت أمريكا عاجزة عن تحقيق النصر على القاعدة وحتّى قياسه، وإذا كانت حوّلت أمريكا بسبب عجزها هذا حربها من القاعدة إلى من يرعى، ويموّل، ويدربّ الارهاب، كونه يمكن محاسبة الدولة ـ الأمّة، فهل ستتعامل إسرائيل بالأسلوب نفسه، بحيث تحوّل حربها حيث تبْرع، أي ضدّ الدول العربيّة؟ وهذا أمر لم يتناوله الكاتب.

ـ بعد الحرب على لبنان، وبعد عجز إسرائيل عن تحقيق النصر، تدخّل المجتمع الدولي تحت الرعاية الأمريكيّة لإيجاد الإطار السياسي القانوني من أجل بلوغ حلّ يناسب إسرائيل، فكان القرار ١٧٠١، وكان اقتراح كوفي أنان حول اقتراح منطقة منزوعة السلاح في جنوب لبنان، فهل سيُعمّم هذا النموذج في فلسطين المحتلّة، بحيث تصبح إسرائيل محميّة دوليّاً من الجبهة السوريّة في الجولان، ومن الجبهة

اللبنانيّة في الجنوب، ومن الجبهة الفلسطينيّة في الداخل، وبخاصةٍ إذا نجح النموذج اللبناني؟ في هذه الحالة، كيف ستقاتل المنظمات من خارج إطار الدولة؟ وكيف ستُستردّ الاراضي المحتلّة؟

ـ أخيراً وليس آخراً، لم نرَ في الورقة أية محاولة من الكاتب لربط التحوّلات المهمّة في إسرائيل وفي كلّ الأبعاد، وذلك بعد كلّ مغامرة عسكريّة مع العرب، ففي العام ١٩٦٧، كان الشعور الوطني بعد النصر الساحق أن اللّه أراد ذلك، وتحقّقت النبوءات. ونتيجة لذلك بدأ المشروع الاستيطاني وبزخم كبير. كذلك الأمر، ترسّخ في عقول القيادات الإسرائيليّة كما الشعب مفهوم «الفوقيّة العسكريّة». في العام ١٩٧٣ كانت الصدمة الكبرى، فسقط مفهوم المنعة العسكريّة، فكان التبدّل السياسي وما شابه. في العام ١٩٨٢، كانت الحرب التي جرّت الويلات على إسرائيل، واهمّها تكوّن حزب اللّه. إذاً وفي هذا السياق التاريخي، كان لكلّ حرب تداعياتها الداخليّة على إسرائيل. لم نلاحظ في هذه الورقة أي ترابط تراكمي مع الحرب الحاليّة ومع ما سبقها.

في الختام، أودّ ان أشدّد على أهمّ نقطة تناولها الكاتب ألا وهي ضرورة عدم توقّع سقوط إسرائيل اليوم قبل الغد. وهو قال إن إسرائيل شهدت نهضة مهمّة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر العام ١٩٧٣.

لذلك يبقى ضرورة الاستفادة عربيّاً مما فعله حزب اللّه. وضرورة تحويل هذا النصر العسكري إلى سياسي، ووضعه في إطار استراتيجيّة كبرى، هذا إذا وجدت. وإذا كانت إسرائيل قد شهدت نهضة مهمّة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وإذا كانت مصر قد وقّعت سلاماً معها بعد هذه الحرب، فقد يمكن القول إن إسرائيل هي الرابحة، لأنها استطاعت تحويل نصف نصرها العسكري إلى أكبر خرق سياسي للعرب. لذلك قد يسأل المرء هنا عن مصير هذا النصر، لبنانيّاً وعربيّاً؟

المناقشات

١ ـ خير الدين حسيب

سيدي الرئيس الأخوات والأخوة،

هناك نقطة أتمنى أن يقدم المشاركون ما لديهم من معلومات حولها، لأن الإجابة عن سؤال «هل كان لدى إسرائيل خطة لغزو لبنان بغض النظر عن خطف الجنديين الإسرائيليين» من شأنه أن يفسر الكثير، وقد أشرت في دراستي المنشورة في **المستقبل العربي**[١]، إلى ما جاء في مقالة سيمور هيرش (Seymour Hersh) وما جاء أيضاً في مقالة ماثيو كالمن (Mathew Kalmen)[٢]. لقد بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية الإسرائيلية عندما بدأ حزب اللّه يزيد من قوته واستعداده. اليوم صباحاً الأستاذ جان عزيز ذكر أنه في اجتماع وفد لبناني في أوروبا في أيار/ مايو ٢٠٠٦، وهو لم يكن حاضراً فيه ولكنه يقول إنه اطلع على المحاضر بعد عودة الوفد وتبين له أن الجانب الآخر الأمريكي ـ الأوروبي أشار إلى أن لبنان سيعامل كما عوملت كوسوفو. هذا الموضوع من الأهمية بمكان، وبقدر ما نستطيع أن نستوثق من أنه كانت هناك نية لدى إسرائيل وخطة للحرب كما ورد على لسان السيد حسن نصر اللّه وبعض المصادر التي أشرت إليها وما ذكره الأستاذ جان عزيز، لأنه في خطاب السيد حسن نصر اللّه قال إنه لم يكن على علم بأن إسرائيل ستهاجم لبنان إذا تمت عملية الخطف، وأنه علم بعد

---

(١) انظر: خير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٢٦. وهذه الدراسة هي الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٢) Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War,» *NewYorker* (14 August 2006), and Matthew Kalman, «Israel Set War Plan More than a Year Ago: Strategy Was Put in Motion as Hezbollah Began Increasing Its Military Strength,» *San Francisco Chronicle*, 21/7/2006.

الضربة الجوية ومن الأسرى الإسرائيليين أنه كانت هناك عملية مخططة في آخر أيلول/ سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ وهذا معناه أن الإسرائيليين حُرموا من عنصر المفاجأة. وفي خطاب السيد حسن نصر اللّه الأخير، بعد توقف العمليات العسكرية، ذكر أنه لو كان على معرفة بأن إسرائيل لديها خطة لضرب لبنان لما كان أقدم على أسر الجنديين. هذا الموضوع أتمنى من الأخوان المشاركين الذين لديهم مصادر معلومات أن يُركّزوا النقاش عليه إضافة إلى أمور أخرى، لكن هذا الموضوع بحاجة إلى توضيح.

٢ ـ عصام نعمان

لديّ في صدد هذا البحث وعلى هامشه ملاحظات خمس:

١ ـ هدأت الحرب الإسرائيلية على لبنان بفشل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في تحقيق أغراضها. هذه الخلاصة تطرح سؤالاً: هل تتجه إسرائيل بعد الحرب نحو مفاوضة لبنان وسوريا، كما يميل فريق من الوزراء النافذين في حكومتها، أم إنها تتجه نحو جولة حرب جديدة كما يوحي رئيسها وفريق آخر من الوزراء؟

٢ ـ بات واضحاً أن الولايات المتحدة تضع منظمات المقاومة، أياً كانت وأنّى تكن، في إطار حربها الشاملة على الإرهاب. ما لم تنتصر في حربها على «الإرهاب» في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان، فإنها لن تسمح لإسرائيل بأن تتصالح مع دول تمارس المقاومة، بما هي في مفهومها إرهاب، أو تدعم المقاومة. وعليه، ليس من جهد جدي في الولايات المتحدة أو إسرائيل باتجاه مفاوضة سوريا. أما بالنسبة إلى لبنان، فإن إسرائيل ترنو إلى ذلك، لكن واقع ميزان القوى السياسي والعسكري فيه من جهة، ومعارضة سوريا اتجاه لبنان منفرداً هذه الوجهة من جهة أخرى، يجعلان تظهير هذه الرغبة الإسرائيلية غير ذي موضوع، أقله في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور.

٣ ـ ثمة احتمال آخر مثير للجدل: أن تشن إسرائيل جولة ثانية من الحرب على لبنان. رئيس الحكومة إيهود أولمرت ووزير الحرب عمير بيريتس ووزير المال افراهام هيرشزون اجتمعوا إلى مسؤولين دفاعيين وماليين قبيل الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء وقرروا أن حساب كلفة الحرب على لبنان يجب أن يكون جاهزاً بحلول نهاية الأسبوع الجاري. جاء في بيان صدر عنهم أن فريقاً من الخبراء سيضع أيضاً توصيات لميزانية العام ٢٠٠٧ تتضمن كلفة الاستعداد العسكري «لتحديات مستقبلية». مشاركون في الاجتماع قالوا إن ذلك يعني الاستعداد لجولة جديدة من القتال في حال فشل الهدنة الحالية مع المقاومة اللبنانية (حزب الله).

الأمين العام لحزب اللَّه السيد حسن نصر اللَّه كان قد استبعد في مقابلة تلفزيونية جولةً ثانية من القتال. قال إن الغاية من الحديث عنها مجرد تهويل لتخويف اللبنانيين وحملهم على الخضوع لشروط إسرائيل. ثم تساءل كيف تكون إسرائيل في صدد جولة ثانية وقد باشرت، تحت إشراف أولمرت شخصياً، بإعادة النازحين الإسرائيليين من الشمال إلى بلداتهم وقراهم ومصانعهم وأعمالهم، وجعلت من إعادة إعمار الشمال أولوية في هذه المرحلة؟

الحقيقة أن لحديث الجولة الثانية ما يبرره. ثمة قاعدة في المذهب العسكري الإسرائيلي تقضي بضرورة «عدم النوم على فشل». حرب إسرائيل على لبنان أخفقت في بلوغ أغراضها بل تسببت، نتيجة المقاومة اللبنانية الضارية، في هتك قوتها الرادعة وفي اندلاع أزمة داخلية مستفحلة على المستويين السياسي والعسكري. ليس من المستبعد، والحالة هذه، أن يلجأ القادة الإسرائيليون إلى جولة ثانية في المستقبل القريب أو المتوسط لمحو آثار الهزيمة. تزيد في أرجحية هذا الاحتمال ثلاث واقعات:

الأولى، الاستعدادات المعلن عنها، مالياً وعسكرياً، لجولة جديدة من القتال.

الثانية، حرصُ إسرائيل، وقبلها الولايات المتحدة، على وضع «حزب الله» وحركة «حماس» ومقاومتهما لإسرائيل في إطار «الحرب على الإرهاب» التي تشنها إدارة بوش في شتى أنحاء العالم منذ أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. والحال أن الحرب على «الإرهاب» في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان لم تنتهِ بعد، ولعلها مرشحة لمزيد من التصعيد مع حلول تاريخ حسم «الملف النووي» الإيراني. الحسم قد يتمّ في مجلس الأمن أو قد ينحصر بعقوباتٍ اقتصادية إضافية تفرضها الولايات المتحدة منفردةً على إيران. بكلام آخر، إذا كان قرار الحرب على لبنان اتخذته واشنطن في إطار صراعها المتصاعد مع طهران ودمشق بقصد إضعاف حليفهما اللبناني (حزب الله) فإن هذا الصراع مرشح لمزيد من التصعيد في المستقبل القريب على نحوٍ قد يستوجب جولةً جديدةً من الحرب لإضعاف حليف آخر لإيران هو سوريا تحديداً.

الثالثة، اقتناع حكومة أولمرت، على ما يبدو، بأن تسليح حزب اللَّه وتدريب مقاتليه وتأمين إمداده اللوجستي تتولاه سوريا في الدرجة الأولى. لقد أبلغ رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» الجنرال عاموس يادلين لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست بتاريخ ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ بأن حزب اللَّه فضّل استخدام أسلحة سورية وليس إيرانية في الحرب، وأكّد «أن معظم الصواريخ، عدا تلك البعيدة المدى من طراز زلزال، كانت من الترسانة السورية لا الإيرانية». كما نبّه الجنرال يادلين

المسؤولين والنواب إلى نظرة الرئيس السوري بشار الأسد، كما تبلورت في خطابه الأخير، «التي تبدو فيها «طريق المقاومة» والقوة مثمرة تجاه إسرائيل». صحيح أن تصريحات الأسد حول «طريق المقاومة» بدأت قبل الحرب، لكن الحرب أعطتها دفعة إضافية. هذه الحقائق والمعلومات توفّر للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، كما للولايات المتحدة، دافعاً قوياً لترجيح خيار الجولة الثانية ضد سوريا، ربما في إطار المواجهة المرتقبة مع إيران.

ثمة دافع إضافي لاستهداف سوريا في الجولة الثانية. ذلك أن فشل إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، في نشر القوة الدولية على الحدود اللبنانية السورية يعني استمرار تزويد حزب اللّه بالسلاح من إيران وسوريا. هذا الفشل المرتقب قد يدفع إسرائيل إلى مهاجمة سوريا لمعالجة المشكلة «من جذورها»، كما تهدد واشنطن دائماً.

الرابعة، ماذا سيكون موقف أو حزب اللّه إذا ما شنّت إسرائيل الجولة الثانية المرتقبة ضد سوريا؟ الجواب: سيكون أمراً صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلاً قيام حزب اللّه بالانخراط في الحرب انتصاراً لسوريا ما لم يتعرض لبنان أو قيادات الحزب وأسلحته ومعداته إلى اعتداءات سافرة في سياق هذه الجولة، فالقوة الدولية المنتشرة إلى جانب الجيش اللبناني على كامل مساحة «المنطقة العازلة» في جنوب لبنان بين نهر الليطاني «والخط الأزرق» (الحدود) مع إسرائيل تشكّل عائقاً أمام هجوم إسرائيلي بري، مع أنها لا تحول دونه. غير أن تخطي إسرائيل هذا العائق بهجوم بري عبر سهل البقاع الجنوبي (ابتداء من محور الخيام ـ مرجعيون باتجاه محور القرعون ـ جب جنين ـ السلطان يعقوب ـ المصنع) وصولاً إلى طريق بيروت ـ دمشق، ودعمه بغطاء جوي واسع، سيدفعان حتماً حزب اللّه والقوى المتحالفة معه إلى دخول الحرب بلا تردد دفاعاً عن النفس وانتصاراً للبنان وسوريا معاً.

الخامسة، في غياب جولةِ قتال جديدة ضد لبنان أو سوريا، سيجد حزب اللّه أن من مصلحة البلد ومن مصلحته عدم القيام بعمليات ضد إسرائيل في منطقة شبعا، والاحتفاظ بسلاحه كقوة رادعة تتكامل تدريجاً مع الجيش اللبناني بما هو منظومة الدفاع الرئيسة عن البلاد. غير أن ذلك يستدعي، أولاً وأساساً، اعتماد خيار تأسيس الدولة القادرة والعادلة، أو إعادة بناء «الدولة» الراهنة. ذلك يتم بالتوافق مع القوى الوطنية والديمقراطية الحليفة في سياق استراتيجيا وطنية متكاملة تعتبر إسرائيل عدواً قومياً وكياناً عنصرياً اقتلاعياً ومخلب قط شرساً في خدمة السيد الأمريكي الامبراطوري.

هنا يثور سؤال: كيف تحقق المقاومة والقوى الحية المتحالفة هذا المطلب التاريخي؟

الجواب: بإقامة حكومة اتحاد وطني من جميع القوى التي لها مصلحة في هذه اللحظة التاريخية بتأسيس الدولة الديمقراطية القادرة والعادلة وبنائها، وإذا تعذّر ذلك فبطريق العمل الشعبي والتظاهرات والمسيرات والعصيان المدني، إذا اقتضت الحاجة، من أجل حمل الطبقة السياسية التقليدية على التنازل عن امتيازاتها والتعاون مع الكتلة الشعبية الأكثر حضوراً وتمثيلاً للاجتماع السياسي اللبناني، وبالتالي المشاركة وفق حجمها الطبيعي في حكومة الاتحاد الوطني المرتجاة.

إن الزخم الشعبي المتولّد من النصر الاستراتيجي الذي حققته المقاومة ضد العدو الإسرائيلي يشجع ويشرّع الإقدام على هذه الخطوة التاريخية بغية وضع لبنان، مرةً وإلى الأبد، على سكة السيادة والحرية والاستقلال والتطور والتقدم والإبداع. ولا سبيل إلى التخوّف من احتمال انزلاق البلد إلى حرب أهلية تعوّض بها إسرائيل إخفاقها في حربها على لبنان لأن أهالي لبنان كفروا بالاحتراب لحساب الآخرين، وكفروا بأكاذيب الطبقة السياسية التقليدية وفسادها، وأدركوا الآن أن لا قضية لهم ولا مصلحة في حرب أهلية إذ سيزدادون معها فقراً وبؤساً وعبودية، وأيقنوا أن الظروف المحلية والإقليمية لا تسمح لتجار الطائفية والحروب بأن يلعبوا لعبتهم من دون أن يدفعوا أثماناً باهظة.

دقت ساعة الحقيقة.

٣ ـ جواد الحمد

شكلت المواجهات الساخنة بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وقوات المقاومة الفلسطينية في الجبهة الجنوبية، واللبنانية في الجبهة الشمالية (٢٥/ ٦ ـ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦) نقلة نوعية في ديناميات التوازن والردع بين الطرفين في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد فاجأت المقاومة قوات الاحتلال بالقدرة الفائقة التي تتمتع بها من المعنويات والقدرات القتالية الميدانية، والوسائل التكتيكية المتنوعة التي تمارسها، وقدراتها على المناورة والكر والفر، وكفاءتها في استخدام الأسلحة المتاحة لها، وهي الحالة التي جعلت من ميدان المعركة بين الطرفين فرصة لإعادة الحسابات في المعادلات التي كانت سائدة من قبل، وهو ما مكن المقاومة في لبنان من تحقيق انتصار مرحلي مثير على قوات الاحتلال، ومكن المقاومة الفلسطينية من إرباك التخطيط الإسرائيلي إزاء استمرار العدوان.

إنَّ الحديث عن انتصار المقاومة لا يقصد به بالضرورة تحقيق نصر عسكري كاسح وتحقيق هزيمة عسكرية ميدانية مباشرة بقوات الدولة المحتلة أو المستعمرة، ولكن المقصود بانتصار المقاومة هو أمران:

ـ نجاح المقاومة في الصمود والمواجهة والقيام بعمليات قتالية متنوعة ومتغيرة الموقع والتكتيك أمام حجم القوة الهائلة التي يملكها العدو والمدعمة بأحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية الحديثة، وبالتالي تمسك المقاومة النسبي بمواقع الأقدام، وتطبيق نظريات حرب العصابات بالكر والفر لصالح استمرار المعركة وإفشال خطط العدو لتدمير إمكانات المقاومة وقواتها واخضاعها أو دفعها إلى الاستسلام أو الهروب من ساحة القتال.

ـ تطور قدرة المقاومة على تحقيق الإثخان والخسائر المادية والبشرية بقوات العدو، واختراق دفاعاته الأمنية المتعلقة بالعمق المدني والداخل العسكري والصناعي والحيوي، وهو ما يعظم خسائر العدو الذاتية كثمن لهذه المواجهة.

كيف انتصرت المقاومة؟

باستخدام هذا التعريف فقد انتصرت المقاومة في لبنان وفلسطين على قوات الاحتلال الإسرائيلي في المواجهة معه على أكثر من صعيد، حيث تمكنت المقاومة من تنفيذ عمليات عسكرية نوعية في أرضه وضد قواته المسلحة التي تقوم بحماية حدوده ومناطقه المأهولة بالسكان، والتي تعتبر قوات ردع متقدمة ضد المقاومة، وذلك على صعيد عمليتي «**الوهم المتبدد**» التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ شرق قطاع غزة، و«**الوعد الصادق**» التي نفذتها المقاومة اللبنانية في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ شمال فلسطين المحتلة، والتي تم خلالها تكبيد قوات الاحتلال قتلى وجرحى وتدمير دبابات، كما نجحت المقاومة في أسر جندي في غزة واثنين في جنوب لبنان. ونجحت أيضاً في امتصاص ضربات العدو الجوية والمدفعية على صعيد القوات العسكرية، وحشد الصمود الجماهيري على الرغم من التدمير وجرائم الحرب التي ارتكبها العدو، إثر هاتين العمليتين.

من جهة ثانية، أبدت المقاومة قدرة على استخدام كل أسلحتها وعلى المدى الزمني للمعركة، وإفشال خطط العدو وضرباته العسكرية من تحقيق أي تحييد لهذه الأسلحة، ونخص بالذكر النجاح اللافت للمقاومة باستمرار قدرتها على إطلاق الصواريخ على مناطقه المدنية والعسكرية بالرغم من الغارات الجوية المتلاحقة والقصف المدفعي المتواصل الذي يستخدم الأقمار الصناعية وأشعة الليزر لتحديد الأهداف ورصدها وملاحقتها.

وحققت المقاومة انتصاراً بليغاً على الإجراءات الأمنية الإسرائيلية من خلال استخدام الصواريخ التي تمكنت من تحقيق توازن نسبي مع طيران العدو، حيث فشلت إسرائيل في مواجهة هذه الصواريخ أو التصدي لها طوال فترة المواجهة، وبالتالي نجاح سلاح الصواريخ على الجبهتين في اختراق جبهة العدو، وتحويل أرضه ومنشآته ومدنه هدفاً لها كما فعل هو باستخدام الطائرات المقاتلة. كما نجحت المقاومة من جانب آخر في تحييد سلاح الطيران العمودي نسبياً عندما استخدمت صواريخ متطورة مضادة لهذه الطائرات وأسقطت ستاً منها، وهو ما دفع العدو إلى استبعاد استخدامها بكثافة كما هو الحال في قطاع غزة حيث لا توجد هذه الصواريخ.

ومن المهم هنا الإشارة إلى نجاح المقاومة في منع العدو من تحقيق أي نوع من الاستقرار خلال اجتياحاته المحدودة للمناطق اللبنانية والفلسطينية، واستمرار قدرة المقاومة على إخراجه ودحره من أي كيلومتر يتقدم إليه لبضع ساعات أو أيام، ونجاحها في إفشال عمليات الإنزال الخلفية التي حاول القيام بها خلف خطوط المقاومة في لبنان، أو في قطاع غزة.

إن الإشكالية الأساسية التي تواجهها المقاومة في الجبهتين الفلسطينية واللبنانية هي العمليات السياسية غير المنسجمة مع نتائج المواجهات على الأرض، وذلك عبر قرارات الأمم المتحدة التي تمليها الولايات المتحدة لصالح إسرائيل أو الضغوط العربية الرسمية التي تخشى المواجهة مع إسرائيل، أو من خلال بعض القوى الداخلية التي لا تؤيد برنامج المقاومة لاعتبارات سياسية واقتصادية وفكرية، ولا تصب تحركات هذه القوى مجتمعة في صالح قطف ثمار هذه المقاومة، بل قد توفر للعدو أحياناً طوق النجاة من الهزيمة العسكرية التي تحقّقت على الأرض، لتوفر له بالتالي بعض الانتصار السياسي بقصد أو بغير قصد، حيث تلجأ هذه القوى إلى استخدام حجم الدمار والقتلى والخسائر التي نجمت عن الحرب ذريعة وتبريراً لمواقفها هذه، وكأن الحرب نزهة أو فسحة، أو أن المواجهة بين المقاومة الشعبية وقوات الاحتلال يمكن لها أن تمضي بلا خسائر.

كما يلجأ البعض إلى التقليل من الانتصار ونتائجه في مجال تكبيد العدو الخسائر المادية والبشرية، والتي لا يسمح الطرف الإسرائيلي بنشرها أو تغطيتها إلا من خلال الرقابة العسكرية كما هو معروف، وبالطبع يسقط هؤلاء من حساباتهم ما يتعلق بهدف المقاومة الأساسي بتحقيق الحرية والكرامة والاستقلال والتحرير، واجبار العدو على الانسحاب بتراكم الخسائر البشرية والمادية لديه، تلك المعادلة التي كانت وراء انسحابه من لبنان عام ٢٠٠٠ ومن غزة عام ٢٠٠٥ في تجربتين نادرتين في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وخلاصة القول إن المقاومة على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية حققت الانتصار العسكري والأمني على العدو، وراكمت انجازاتها السابقة لصالح دفعه إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، وإعادة التفكير بسياساته الاحتلالية، ووضعت المقاومة، بذلك، الكرة في ملعب السياسيين العرب والفلسطينيين ليحققوا انتصاراً سياسياً على العدو، ولكن المقاومة في النهاية صنعت معادلات ردع وتوازن جديدة مع الاحتلال يجري في أروقة جيشه وقادته السياسيين التفكير والبحث الجاد فيها بعيداً عن الدعاية والإعلام. وعلى قادة المقاومة والقادة السياسيين في فلسطين ولبنان أن يدركوا هذه الحقائق ويتعاملوا مع المرحلة والمعطيات وفقها، وذلك من دون التفات إلى بعض الإرجاف هنا وهناك، ممن لا يعون الحقائق إلا متأخرين، أو ممن يعتقدون أن هذا الانتصار هو لفئة معينة على حساب فئة أخرى في البنية الفلسطينية أو اللبنانية، أو ممن لهم دوافع واتجاهات أخرى لا تتقاطع بالضرورة مع الأهداف التي سقناها أعلاه للمقاومة، ومن يعش يرَ نتائج هذا الانتصار والتراكم النضالي الذي يحققه، ويدرك حقيقة هذا الانتصار الكبير وقوته ومغزاه مهما حاولت وسائل الإعلام المعادية أو المهزومة أن تخفي حقائقه مرحلياً.

ويمكن الإشارة إلى أهم التداعيات القابلة للرصد في هذه المرحلة:

(١) تمكنت المقاومة بانتصارها العسكري والأمني من خلخلة البنية السياسية والاجتماعية والفكرية داخل المجتمع الإسرائيلي، وهي سجلت نقطة مهمة في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي من خلال إضعاف نظرية الأمن الإسرائيلي، وكفاءة الرد، وإبطال برامج نشر الهزيمة النفسية في العالم العربي... استناداً إلى الأسطورة العسكرية والأمنية، كما يشار إلى سقوط أو جمود برنامج الحكومة الإسرائيلية الأساسي القائم على خطة الانطواء على الصعيد الفلسطيني.

(٢) كما إنها كشفت إمكانية إلحاق الأذى بإسرائيل عسكرياً، وخلق وسائل قتالية تتوازن مع وسائل التفوق الإسرائيلي، وتحييد وسائل أخرى.

(٣) كشفت المواجهة أن إسرائيل دولة لا يمكن الاعتماد عليها بالمطلق على الصعيد الغربي، بل تحتاج إلى إسناد وحماية في ظل معركة وقتال حقيقيين مع الجانب العربي، وهو ما أقلق الولايات المتحدة وأوروبا التي تربط سياساتها وأهدافها في الشرق الأوسط بقوة إسرائيل وهيمنتها.

(٤) أصاب صورة إسرائيل في العالم، مرة جديدة، تشوهات مهمة في ما يتعلق بالتزام المواثيق الدولية، وفي ما يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك على صعيد الإعلام الغربي والرأي العام، وإن لم يتحول إلى قرار مهم بعد.

(٥) لا شك في أننا نحذر هنا من تمكين إسرائيل من تحقيق بعض أهدافها سياسياً بعد فشلها العسكري، وبخاصة في ما يتعلق باللجوء المتواصل إلى الأمم المتحدة التي تخضع للتوجيه والضغط الأمريكي الإسرائيلي.

٤ ـ أمين حطيط

خرجت إسرائيل من عدوانها على لبنان بفشل عسكري واخفاق ميداني، فكانت محاولة لتعويض الهزيمة العسكرية سياسياً وكان القرار ١٧٠١ القرار الذي جاء بتعابير وتدابير ملتبسة وغامضة تفتح المجال أمام أي تأويل يفرضه القوي سياسياً وصاحب القرار دولياً. إنه الغموض الذي يفسح المجال أمام سلوك يوفر لإسرائيل (برأي واضعي القرار) الفرصة لاستلحاق ما فاتها من إنجازات.

وبعيداً عن النقاش في ما إذا كانت إسرائيل قد هزمت فعلاً أم انتصرت، نعود إلى أصل تعريف النصر للمهاجم فنجد «أن النصر في الهجوم هو وصول المهاجم إلى تحقيق أهداف حددها لهجومه قبل انطلاقه فيه» وبما أن إسرائيل فشلت في تحقيق ما وضعت من أهداف لهجومها فتكون هناك هزيمة عسكرية بالمعنى الدقيق الحصري للكلمة ما يستدعي البحث في مسألة تداعيات ذلك.

على الصعيد العسكري

فعلم أن إسرائيل ليست دولة سوية كما هي باقي الدول، بل هي «جيش له دولة» كما توصف، ونعلم أن الجيش ـ أي جيش ـ يعتدّ به ويقدّر، إنطلاقاً من العقيدة العسكرية التي وضعت له وقدرته على الممارسة وفقاً لها بعد أن يكون قد نظم ودرب على أساسها، فإن نجح في تلبية الأهداف الاستراتيجية الوطنية بموجب هذه العقيدة عدّ جيشاً ملائماً للدولة قادراً على حمايتها وتنفيذ سياستها . . .

وفي هذه الحرب اختبر الجيش في أدائه وفي العقيدة العسكرية وكانت النتائج السلبية في مجال العقيدة كارثية ويهمني أن أتوقف بخاصة عند ما يلي:

١ ـ **نظرية الحرب الخاطفة**: وهي الأساس والجوهر في السياسة أو العقيدة العسكرية الإسرائيلية لأن إسرائيل لا تحتمل الحرب الطويلة أو حروب الاستنزاف. وهنا نجد أن إسرائيل: فشلت في تحقيق الإنجاز العكسري الذي تطمح اليه ضمن المهل التي حددتها، كما إنها فشلت في تحقيق أي إنجاز معتبر عسكرياً على الرغم من أنها امتلكت الوقت المفتوح . . . وبالتالي سقطت مقولة «الحرب الخاطفة» وهي النظرية التي تغنّت بها إسرائيل وفاخرت بها منذ العام ١٩٦٧ إلى ان اتخذتها مبدأً أساسياً في ادائها العسكري.

٢ ـ «**الذراع الطويلة، الطيران الحاسم،**»: فشلت سياسة الذراع الطويلة واخفق الاعتماد على الطيران في حسم المعركة، وبعد أن كانت إسرائيل ومنذ العام ١٩٦٧ قد اطمأنت إلى أن قدراتها الجوية كافية لحسم المعركة من غير خسائر بشرية في الميدان، فاعتنت بسلاحها الجوي أيما عناية لأنه برأيها سلاح الحسم في الحروب، ولكنها هنا وقعت أمام المأزق الكبير والصدمة إذ إنها وعلى الرغم من أنها ألقت بكل ثقلها الجوي في العدوان ولجأت إلى ٩٠٠٠ طلعة جوية في ٣٣ يوماً من القتال وألقت في ساعة واحدة ٢٣ طناً من الذخائر على الضاحية الجنوبية، وعملت في فضاء امتلكت فيه السيطرة الجوية الكاملة من غير أي تهديد جدي، ومع ذلك لم يحقق الطيران المعول عليه نتائج عسكرية بالرغم من أن آثاره التدميرية فاقت الخيال والتصور.

٣ ـ **نقل المعركة إلى أرض الخصم**: في معظم الحروب التي خاضتها إسرائيل كانت الحرب وفي الساعات الأولى لاندلاع الشرارة تدور على أرض الخصم، وتبقى الأرض التي تقيمم عليها إسرائيل دولتها بمنأى عن أي خطر. لكن هذه الحرب كسرت هذه القاعدة وأدخلت ١/ ٣ إسرائيلي (وهو معظم منطقة الثقل الاستراتيجي الإسرائيلي) في دائرة خط الصواريخ وهذا أدى إلى احداث رعب في الشارع الإسرائيلي الذي كان يعتقد أن النار لن تصيبه في مأواه إذا اندلعت.

٤ ـ **سقوط نظرية «التكنولوجيا المتفوقة التي يديرها الإنسان العالم»** والمرجحة في الميدان والكفيلة بتحقيق الأهداف في الحرب من غير التعرض للخسائر البشرية، إذ إن إسرائيل المالكة أحدث مدرعة في العالم (الميركافا ٤) وأفضل طائرتين، إف ١٥ وإف ١٦، وأحدث نظام في الحرب الالكترونية وأقوى قدرة نارية برية وبحرية وجوية في الشرق الأوسط، لم تستطع، أن تسكت صواريخ حزب اللّه، ولم تستطع أن تقهر المقاوم في الجنوب، ما جعل الامر معقداً عسكرياً بالنسبة إليها في الحروب المقبلة ضد العرب إذ إن التكنولوجيا قد يعطلها أو يتفلت من خطرها الإنسان القادر والخبير بطبيعتها من دون أن يكون قد وصل إلى المستوى الإسرائيلي في مجالها.

في ضوء ذلك نقول إن عدوان إسرائيل على لبنان فضح وضعها العسكري بعد أن فشل في تحقيق أهدافه، وكانت نتيجة الحرب مربكة لها وستلزمها إعادة النظر في عدة أمور:

ـ العقيدة العسكرية في الجانب الميداني.

ـ تنظيم الجيش بما يجعله مؤهلاً لمواجهة حرب غير تقليدية حديثة تتجاوز ما

كان معروفاً في حروب العصابات السابقة، حرب تجمع إلى الإنسان بعض السلاح المتطور الملائم لتدمير سلاح العدو.

ـ الواقعية في تحديد أهداف العمليات العسكرية مستقبلاً.

ـ إعادة الاعتبار إلى وظائف الأسلحة من دون أن تكون غلبة لسلاح خلافاً لطبيعته أو ما يتجاوز قدراته، وهنا يطرح سؤال، هل هي عودة إلى مقولة «رجل المشاة هو سيد الميدان وملكه؟» فإن كان كذلك فإنه الكارثة على إسرائيل لانها تعلم جيداً قدرات المشاة لديها.

وإذا قلنا بكل ذلك فإن هذا سيفرض على إسرائيل إعادة النظر ببرامج التدريب واختبار الجنود والتضييق في معايير الاختيار والاختبار لجنود النخبة، وإذا تذكرنا محدودية الطاقة البشرية لدى العدو في إسرائيل نجد حجم المأزق في عديد الجيش لاحقاً.

هذا عسكرياً أما في السياسة وبالعودة إلى القرار ١٧٠١ فإننا نجد أن هذا القرار هو الذي أنقذ إسرائيل، ما يذكرنا بالقرار ١٨١ الذي أنشأها. . . (فإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ أدارت ظهرها للأمم المتحدة بعد أن استغنت عنها) أما الآن فقد اضطرت إلى العودة إليها للإنقاذ. . . وهذا أمر مهم أي إن إسرائيل تقر على نفسها أنها بحاجة إلى قوة أجنبية أو دولية لحمايتها في ضمان مستقبلها.

أما الحديث عن جولة ثانية، فهو أمر لا بد من مناقشته. نحن نعلم أن إسرائيل لا تستطيع أن تبتلع هزيمة بسهولة وبالتالي تكون الجولة العسكرية أمراً لا بد منه ويبقى قائماً في ذهنها، ولكن ليس بالضرورة أن يكون لبنان مسرحاً لها. لا بل أقول أكثر من ذلك وانطلاقاً من قاعدة أن إسرائيل لا تتحمل الهزيمة ولا تتمسك بميدان الفشل وتبحث عن أي ميدان يجعلها في النهاية منتصرة ولذلك أقول:

١ ـ الحرب في المدى المنظور غير محتملة لأن إسرائيل لا تستطيع ذلك عسكرياً وهي بحاجة إلى ثمانية أشهر على الأقل لإعادة التنظيم بعد درس الحرب هذه واستخلاص العبر. كما إن الواقع الداخلي السياسي الإسرائيلي لا يتيح ذلك.

٢ ـ إن الوضع الذي أدخل فيه لبنان بوجود قوات دولية، وضعف الحكومة اللبنانية، وبقاء المقاومة في جهوزيتها، يمنع إسرائيل من اتخاذ قرار سهل لحرب جديدة على لبنان.

ولكن يبقى احتمال الحرب قائماً في اتجاه آخر

وإن كانت الحرب امراً لا مفر منه إسرائيلياً فانني أرى ميداناً محتملاً آخر. . .

إذ قد تختار إسرائيل (وأمريكا) سوريا. . . . وقد يقال إيران.

أنا استبعد أن يكون اختبار إيران أمراً سهلاً لاعتبارات عديدة لا يمكن عرضها لضيق الوقت وقد يكون اختبار سوريا أمراً أسهل. ولكن احتمالات الحرب على سوريا ليست مرتفعة المستوى أيضاً بخاصة بعد الصورة التي رسمت في الميدان والسياسة بعد الحرب، ويبقى وجوب اقفال الثغرة في العلاقات السورية مع بعض العرب لأن في ذلك رفعاً لفرص استبعاد الحرب على سوريا.

على أي حال فإنني أرى أن إسرائيل ليست الآن في وضع يمكنها من الدخول في حرب جديدة، وهي ستنتظر وقتاً ليس بقصير حتى تفكر بحرب جديدة. مع استبعادي حرباً في المدى المنظور.

٥ ـ عبد الغني عماد

لا شك في أن ما حدث قد زعزع نظرية الردع الإسرائيلية وهزّ بعمق صورة الجيش الذي لا يقهر وخلق نقاشاً واسعاً داخل إسرائيل ينبئ بمتغيرات كبيرة. وهنا لا بد من الإشارة إلى عدة مسائل:

١ـ ينبغي بتقديري الحذر من إسرائيل المهان جيشها والتي تتحدث عن الهزيمة والإخفاق أكثر من إسرائيل المنتصرة والمحققة أهدافها، لأنها في الحالة الأولى ستكون أكثر شراسة وعدوانية، وأكثر استعداداً وتحفزاً لجولة جديدة ترمم فيها صورتها وتعيد هيبة جيشها. وهذا الأمر بدأ يعبر عن نفسه من خلال اتجاهات الرأي العام التي تفيد بتصاعد شعبية الليكود ونتنياهو بحسب استطلاعات الرأي المعلنة في إسرائيل.

٢ ـ التحسب من التوجهات الإسرائيلية الجديدة في مرحلة ما بعد العدوان ليست مسألة عسكرية وتقنية بحتة، بل هي مسألة سياسية في جوهرها. ذلك أن نقطة الضعف الأساسية التي تركز عليها إسرائيل هي إدراكها مدى حساسية التركيبة السياسية اللبنانية وتناقضاتها الكامنة فوق الإجماع الوطني المصطنع بغالبيته والمغطى بما يسمى التوافق الوطني، والذي يعرف الجميع أنه يخفي تناقضات عميقة في الرؤية الاستراتيجية لكيفية إدارة الصراع في لبنان بين حزب اللّه من جهة وغالبية الفريق السياسي الحاكم من جهة أخرى. وهذا الصراع يعبر عن اصطفافات طائفية مهما حاول البعض إخفاءها. من هنا ضرورة تحصين الوحدة الوطنية والتخفيف من حدّة الخلافات والتناقضات الداخلية، وهذا ما عبر عنه السيد حسن نصر اللّه وحرصت عليه كل القيادات السياسية الأخرى، في الابتعاد عن السجالات الجانبية ونبذ لغة التخوين والتشكيك في وطنية هذا الفريق أو ذاك على الرغم من بعض التصريحات من

داخل لبنان ومن خارجه، وبخاصة بعد خطاب الرئيس بشار الأسد.

وإذا كانت إسرائيل قد عجزت عن ضرب المقاومة، فيجب أن لا نتيح لها أن تضرب مجتمع المقاومة، يكفي أنها عملت فيه قتلاً وتدميراً وتهجيراً، إنما ينبغي أن نمنعها من أن تعمل فيه تفكيكاً وتفتيتاً من خلال تحصين الوحدة الوطنية، ونزع فتائل الاحتقان الشيعي ـ السني، والذي يتغذى مما يجري في العراق، وينبغي أن نسد الطريق على أي عمل أمني إسرائيلي أو غير إسرائيلي يستهدف تعميق التناقضات اللبنانية باتجاه شيء يشبه الفوضى الخلاقة التي نظّر لها المحافظون الجدد كثيراً.

٣ ـ ينبغي أن لا يسقط من حسابنا أن هذه الحرب بأيامها الطويلة لم تحسم أي شيء بعد.

ـ فلا انسحاب إسرائيلياً تاماً قد حصل من الأراضي اللبنانية التي احتُلت إثر هذا العدوان.

ـ ولا أعيدت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

ـ ولا حُلّت مسألة الأسرى أو سلمت خرائط الألغام.

ـ ولا حسمت مسألة السلاح والمقاومة والدولة في لبنان لجهة طبيعة العلاقة والدور المستقبلي، وبالتالي فإن الألغام السياسية كثيرة. وما لم يحسمه الصراع العسكري ينتظر أن يحسمه الصراع السياسي. ولا شك في أن القرار ١٧٠١ قد خلق واقعاً جديداً بكل ما للكلمة من معنى، فهو وضع الجنوب بمعنى ما في عهدة الأمم المتحدة. وما نخشاه أن نكتشف أن العديد من بنود هذا القرار من النوع المفخخ الذي يحتاج إلى الكثير من دقة القراءة والحكمة المعززة بوحدة الموقف اللبناني المدعومة بموقف عربي خلال مراحل تنفيذه بسبب التعارض في التفسيرات والاجتهادات التي يمكن أن ترتد علينا في لبنان إذا ما طبقت وفق المفهوم أو التفسير الإسرائيلي. يكفي أن نشير إلى أن الجهد السياسي المبذول لبنانياً أفضى إلى تفسيرات مهمة لصالح لبنان حين أعلن كوفي أنان في جولته الأخيرة أنه ليس من مهمة اليونيفيل نزع سلاح حزب اللّه وأنه ليس من مهمتها مراقبة الحدود اللبنانية السورية إلا إذا طلبت ذلك الحكومة اللبنانية، وهي لم تطلب ذلك وتكتفي بالجيش اللبناني لذلك. وهي تفسيرات لا تفي أو تنسجم والتفسيرات الإسرائيلية، لذلك هي تبقى على حصارها البحري والجوي على لبنان.

٤ ـ بما أن هذه الحرب لم تحسم أي شيء بعد، فالمستقبل مفتوح على مزيد من

التطورات، وبخاصة في الداخل الإسرائيلي الذي وضع الحرب تحت المساءلة والمحاسبة والتقويم، الأمر الذي ينبئ بتغيير جذري في النظرة إلى الصراع ككل يتمثل بإعادة تقييم العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي: كيف تكون هذه الاستراتيجة الجديدة؟ ما هي معالمها؟ هل بدأت بالتبلور؟ وكم من الوقت تحتاج عملية إعادة التقييم والبناء؟ وهل سيبقى لبنان مساحة لحروب إسرائيل المقبلة؟ أم سوف يمتد اللهب إلى سوريا كما توقع أحد الزملاء الذين تحدثوا قبلي؟ إلا أنني أميل إلى أن إيران هي الهدف الأمريكي الإسرائيلي القادم لأسباب عديدة يمكن التوسع بمناقشتها في المحور المخصص لذلك؟

٦ ـ غسان بن جدو

في شهر آذار/ مارس الماضي (٢٠٠٦)، كنت في الولايات المتحدة الأمريكية، وحدثني أحد الأصدقاء المسؤولين المطلعين بما يلي: هناك قرار سياسي اتُخذ داخل الإدارة الأمريكية بضرورة حسم ملفات خمسة في أَجَل أقصاه عام، وهذه الملفات هي: إيران/ الملف النووي، العراق/ المقاومة، سوريا الراهنة، حزب اللَّه، وحركة حماس بعد تسلمها السلطة. . وأضاف محدثي أن خيارين جرى الجدل حولهما داخل مؤسسات القرار العليا إضافةً إلى كيفية حسم هذه الملفات، فدفعت وزارة الخارجية ومن معها بقوة في اتجاه انتهاج خيارات غير عسكرية مخافة أن يتكرر السيناريو العراقي، مع التصعيد بالأساليب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية والاستفادة من قوة أمريكا في مجلس الأمن الدولي. . . لكن فريق نائب الرئيس ديك تشيني دفع باتجاه الحسم «بأية وسيلة كانت» حتى لو كانت عسكرية. وتحديد مدة عام كأجل لحسم هذه الملفات مرده إلى دخول أمريكا في مرحلة التهيئة للاستحقاق الرئاسي، وأن الحزب الجمهوري تتملكه خشية من فقدان موقع الرئاسة، وأنه ليس مستعداً لدخول إدارة بوش «مغامرة» جديدة قد تكون نتائجها مشابهة لما حصل في العراق بما يساهم في الخسارة. . وقسم فريق تشيني الذي فرض خياره وتبناه الرئيس بوش، خيار الحسم إلى مرحلتين: مرحلة أولى قبل الانتخابات الجزئية للكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، ومرحلة ثانية تالية للانتخابات. وآثرت استراتيجية هذا الفريق البدء بملفين رآهما هذا الفريق أسهل أو أقل تعقيداً، وهما ملف إسقاط حركة حماس في أجل أقصاه شهر آب/ أغسطس، ثم ملف حزب اللَّه، وكان مخططاً له أن يتم في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر أو تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

لكن ملف حماس تعثر وجاءت عملية أسر حزب اللَّه الجنديين الإسرائيليين لتقدم توقيت الضربة الإسرائيلية إلى تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

المهم في رأيي أن علينا أن نناقش ونحدد تقدير الموقف انطلاقاً من نتيجة الحرب على لبنان والإجابة موضوعياً عن تساؤلات عديدة: هل نتيجة الحرب هي انتصار لحزب اللّه وهزيمة لإسرائيل، أم هي لا هزيمة ولا نصر.. ومن ثم مناقشة الاحتمالات: هل تكون هناك جولة جديدة ضد حزب اللّه بقرار سياسي بمعزل عن التفاصيل العسكرية، بمعنى بمعزل عن مدة تحضير الجيش الإسرائيلي نفسه لمعركة جديدة. المهم هل يمكن أن تتخذ واشنطن وتل أبيب قراراً سياسياً بشن حرب جديدة أم لا؟

ومن ثم مناقشة: هل تؤدي نتيجة الحرب على لبنان إلى التصعيد ضد إيران وسوريا أم تدخل المنطقة مرحلة جديدة بمناورات وخيارات جديدة؟

الإجابة المتسرعة الآن قد تكون تكهناً، أجد من المناسب التريث والمواكبة والمتابعة، لكني أكيد أن المنطقة مقبلة على تقلبات جديدة، قد تكون مدخلاً لاستقرار يستبطن المواجهة، وإما مواجهة مباشرة.

٧ ـ محمد صفوت الزيات

في سياق الورقة البحثية التي أعدها الباحث الدكتور عزمي بشارة إشارة إلى أن الطرف الإسرائيلي لم تكن لديه خطة عسكرية مسبقة للعمل على الجبهة اللبنانية في مواجهة حزب اللّه. وأتصور أنه في حالة دول على غرار إسرائيل، فإن وجود خطط عسكرية مسبقة للعمل في الاتجاهات الاستراتيجية لمسرح حربها ليس فقط على الجبهة اللبنانية وإنما على الجبهات الأخرى هو أمر طبيعي ومسلم به وإن كانت هذه الخطط العسكرية قد تكون على صورة خطوط عامة، أي خطة فكرة، أو على صورة خطط تفصيلية، أي خطط عمليات. وأزعم أن ما كان لدى إسرائيل هو خطة فكرة تحتوي خطوط عمل عامة عند اندلاع العمليات العسكرية على الجبهة اللبنانية، ومن ثم فإن ما حدث من تخبط واضح خلال إدارة العمليات العسكرية على الجانب الإسرائيلي، يعود إلى عدم وجود خطة عمليات تفصيلية، والأهم، إضافة إلى ذلك، هو الخطأ في الافتراضات التي تأسست عليها خطة الفكرة بخطوطها العامة. وهذا ما تبدى في الاستخدام الكثيف للقوة الجوية في الأسبوع الأول من الحرب، ثم الاختراقات البرية غير الكثيفة ـ لم تتناسب مع كثافة الحملة الجوية التي سبقتها ـ التي لم تنجز أهدافها على الأرض وتوقفت في نهاية الأسبوع الثاني من الحرب في أعقاب الخسائر الإسرائيلية الكبيرة في معركة بنت جبيل، حيث قررت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية استدعاء ثلاث فرق من الاحتياط، ومعاودة تكثيف الحملة الجوية على غرار الأسبوع الأول. ولعل هذا التردد الواضح في إدارة الحرب يعود إلى افتراض

رئيسي تصورته رئاسة الأركان الإسرائيلية بقيادة الجنرال دان حالوتس وهو القائد السابق لسلاح الجو الإسرائيلي قبل توليه رئاسة أركان قوات الدفاع الإسرائيلي، حيث يحتوي الافتراض قدرة سلاح الجو على حسم الحرب في أسبوعها الأول بحكم قوة ودقة وكثافة النيران التي أتاحتها التكنولوجيا الحديثة، والتي يتوقع أنها ستنزل قدراً كبيراً من الدمار في البنية الأساسية للدولة اللبنانية ترغم حكومتها على الابتعاد السريع والانشقاق عن مسار حزب اللّه، في الوقت الذي ستجهز فيه على أبنية القيادة والسيطرة والعناصر المقاتلة لهذا الحزب، وهو ما يعني إقعاد الحزب عن الحركة والعمل وعزله عن سياق الدولة اللبنانية، ومن ثم الوصول بهذه الحرب في أسبوعها الأول إلى أهدافها السياسية التي قررتها إسرائيل وهي تدمير حزب اللّه وفك أسر الجنديين لدى هذا الحزب، ومن ثم تهيئة الأوضاع على الجبهة اللبنانية للوصول إلى ترتيبات سلام دائمة بشروط إسرائيلية.

وأحسب أن هذا الافتراض الرئيس، والذي ثبت خطأه تعود جذوره إلى الثورة في الشؤون العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الثمانينيات في القرن الماضي والتي اعتمدت على الاستثمار الواسع في مجال التكنولوجيات الحديثة، والتي أفرزت أنظمة تحكم وتوجيه الكترونية وأنظمة تسليح ساهمت في تعظيم دور القوة الجوية على حساب أفرع القوات المسلحة الأخرى باعتبار ما وفّرته هذه الثورة العسكرية من قوة نيران كثيفة ودقيقة وبعيدة في آن واحد، الأمر الذي هيمن على فكر مخططي استخدام القوة العسكرية في مسارح الحرب، وبرز معه إعطاء الدور الأكبر في العمليات العسكرية لقوة الجو على حساب أدوار قوة البر وقوة البحر على السواء، وهو ما وضح في البدء في عملية عاصفة الصحراء ضد العراق في العام ١٩٩١ عندما حازت الحملة الجوية في تلك العملية على الدور المهيمن باستمرارها شبه منفردة على مدى ٣٨ يوماً بينما اقتصر دور الحملة الجوية على فترة لم تتجاوز أربعة أيام في نهاية هذه العملية. وربما أشرت هذه العملية على نحو خاص لتكريس استراتيجية «من الجو» التي طرحها المفكر الاستراتيجي «جيلو دوهيه» في منتصف القرن المنصرم، وهو ما تأكد في ما بعد في عمليات «القوة المتحالفة» في كوسوفو عام ١٩٩٩، و«الحرية الدائمة» في أفغانستان عام ٢٠٠١، و«حرب العراق» في الخليج مرة أخرى عام ٢٠٠٣.

ويبدو أن العسكرية الإسرائيلية بحكم قاعدتها الصناعية المتطورة، وقدرتها على النفاذ إلى ترسانة السلاح والتقنية الأمريكية المتطورة، إضافة إلى الأولوية التي يحظى بها سلاح الجو الإسرائيلي منذ نشأة الدولة، قد وجدت في هذه الاستراتيجية «من الجو» فرصتها ليس فقط لتوسيع الخلل في موازين القوة العسكرية التي هي لصالحها

في مقابل دول الجوار، ولكن لعلاج مشكلات مزمنة في القوة البشرية والطبيعة الجغرافية للكيان. ويمكن الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية في إسرائيل وفي ضوء وقائع ونتائج الغزو الأمريكي للعراق قد شرعت في العام ٢٠٠٣ في اتخاذ إجراءات أحسب أنها تأسست على قناعة كاملة باستراتيجية «من الجو» والتي مهدت لهذا الفشل العسكري الذي واجهته في صيف هذا العام ٢٠٠٦ على أرض الجنوب اللبناني، ويبرز من هذه الإجراءات:

ـ البدء في تخفيض القوة البرية لقوات الدفاع الإسرائيلية بنسبة ٢٥ في المئة.

ـ وقف برامج تطوير جزء كبير من أسلحة قتال ومعدات القوة البرية منها دبابة القتال الرئيسة الميركافا ـ ٤.

ـ التوسع في استخدام وحدات القوة البرية في العمل ضد عناصر المقاومة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة على حساب التدريب على العمليات الموسعة التقليدية بتشكيلات ووحدات رئيسة، وعلى حساب التماسك الأخلاقي لهذه القوات بحكم تدهورها بطبيعة العمل ضد سكان مدنيين «أعداء» في مناطق حضرية.

وأحسب أن هذه الإجراءات وغيرها، إضافة إلى سحر استراتيجية «من الجو» وقصر القراءة الإسرائيلية للحملة العسكرية الأمريكية في العراق على فصلها الأول من دون الالتفات إلى تعثرها المثير أمام حركات التمرد العراقية وعجزها التام عن مواجهتها هناك، قد ساهمت في التعثر العسكري الإسرائيلي الواضح والفاضح معاً على الأرض اللبنانية في ذلك الصيف الحار والدامي معاً في العام ٢٠٠٦.

٨ ـ خير الدين حسيب

أحب أن أناقش معكم بعض الأفكار والمعلومات، وقبل أن ابدأ أود أن أحدد مصادر معلوماتي. أنا أقرأ يومياً نشرة تحتوي على ترجمة المقالات والافتتاحيات اليومية لأبرز ثلاث صحف إسرائيلية وهي **يديعوت أحرونوت** و**هآرتس** و**معاريف** وتصل يومياً، وكل يوم فيها ترجمات من هذه الصحف الرئيسة. كذلك اقرأ يومياً نشرة داخلية تصدر من البنتاغون اسمها Early Bird وفيها ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ صفحة تحتوي على معظم ما ينشر في الصحف الأمريكية عن العراق والشرق الأوسط والجيش الأمريكي وأفغانستان. أتابع كذلك يومياً الصحف البريطانية (*Independent, Guardian, Times, Financial Times*)، وكذلك تقارير مراكز الدراسات (Think Tanks) في أمريكا والمجلات الرئيسة التي تصدر في أمريكا وبريطانيا. هناك صعوبة في تدقيق مدى مصداقية هذه المعلومات لأنه بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أعلن قادة

البنتاغون ورامسفيلد بالذات أنهم سيقيمون قسماً خاصاً في البنتاغون للتضليل الإعلامي، وقامت ضجة في الولايات المتحدة في الإعلام حول هذه الموضوع، وكانت النتيجة أن دُمجت هذه الإدارة بإدارة أخرى موجودة ولكن عملها استمر. وبالتالي يحتاج المرء إلى أن يدقق حتى بعض ما يُنشر في الصحف الأمريكية أو الصحف الإسرائيلية، وحينما نحاول الإجابة عن السؤال الذي طرحته سابقاً وهو هل كان لدى إسرائيل خطة مسبقة أم لا؟ لاحظت مما نُشِر في **النيوزويك** والذي قرأته لكم صباحاً أنه في أول اجتماع جرى بعدما بدأت إسرائيل الضربة الجوية، عُقِدَ اجتماع لم يحضره إلا مستشار الأمن القومي وكوندوليزا رايس، ولم يحضر هذا الاجتماع وزير الدفاع ولا عسكريون كبار. وتقول المجلة، وليس هذا من عندي، إن بوش تجنب الاتصال بأولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي. ولو أن هؤلاء المجتمعين كانوا لا يعرفون بالهجوم الإسرائيلي، ولو لم يكن هناك تخطيط مسبق أليس من المفترض أن يتم الاتصال بأولمرت حتى يقال إنه تمت موافقته أو عدم موافقته.

عادةً، عندما تبدأ حروب في مناطق مختلفة من العالم يُطلب وقف إطلاق نار فوري، وبالتالي في اجتماع روما كانت كوندوليزا رايس هي العقبة الأساسية في وجه وقف إطلاق النار من قبل إسرائيل. ولذلك هناك دلائل على أن الحرب الإسرائيلية على لبنان **كان مخططاً لها مسبقاً**.

لهذا أنا أختلف مع الدكتور عزمي بشارة الذي يستنتج من ورقته غير ذلك. فعندما كلفناه بالورقة بحكم وجوده في فلسطين المحتلة وعلى إطلاع على المصادر الإسرائيلية كنا نأمل أن يعطينا صورة أوضح وأدق تكون على الأقل في مستوى مقالاته التي ينشرها في **الحياة** وغيرها، وآمل أن يعيد النظر في هذه الورقة.

بالنسبة إلى تأثير الحرب في إسرائيل نجد أن الصحف الإسرائيلية وبخاصة المعلق العسكري الإسرائيلي زئيف شيف يقول إن أهم سلاح فاجأ إسرائيل وأدى إلى سقوط معظم القتلى من جرائه كان سلاح الصواريخ المضادة للدبابات. وهناك تقارير تقول إن وزارة الدفاع كانت في صدد تطوير صواريخ جديدة. العميد الزيات أشار في مداخلته في الندوة إلى سلاحين: واحد من نوع الليزر تطلقه الدبابة في اتجاه الصاروخ وتغير اتجاهه، وكان الإسرائيليون قد أعدوا نموذجاً ولم يطوروه لأنه يحتاج إلى استثمارات وأموال.

بالنسبة إلى الخسائر المادية في إسرائيل ولبنان فهي تكاد تكون متقاربة. طبعاً كلها تقديرات. في لبنان تبلغ تقديرات الدكتور مروان إسكندر حوالى ٧ مليارات خسائر مادية ومالية وبنية تحتية ومنازل ودخل البلد من السياحة وغيرها، أما خسائر إسرائيل

فالجدول المذكور في دراستي[٣] التي أشرت إليها يذكر ٢٥ مليار شيكل وإذا حولناها إلى دولار تكون أقل من ٦ مليارات، فالخسائر إذاً متقاربة.

خسائر إسرائيل البشرية ١٥٦ قتيلاً منهم ٣٩ مدنياً والباقي عسكريون، ١١٧ جندياً، فضلاً عن ٥٠٠٠ جريح، و١٢ ألف منزل مهدم، و٣٠ ألف جندي شاركوا في القتال في لبنان، وقام الطيران بـ ١٥ ألف غارة جوية وأُسقط له خمس مروحيات.

هناك سؤال حاولت أن أطرحه خلال الحرب وهو، إذا كانت المقاومة اللبنانية قد زُوِّدت بهذه الأنواع المتطورة من الأسلحة فلماذا لم تُزود بصواريخ أرض جو ضد الطائرات. هناك نوعان من الطائرات، الطائرات الحربية وطائرات الهليوكوبتر. في مواجهة الطائرات الحربية، الصواريخ التي تستعمل لا توجه ذاتياً بل هي توجه بالرادار، والرادار يحتاج إلى قواعد ثابتة وبالتالي مثلما حدث في العراق كان لديهم قواعد صواريخ متطورة وقواعد رادارات، وعندما قصفت أمريكا قواعد الرادارات ودمرتها شلت الصواريخ. والعميد صفوت عندما أشار إلى أن هناك طائرة أو أكثر أسقطت في الحرب على العراق فهذه سقطت نتيجة المدفعية. لقد أبلغني ضابط كان موجوداً في إحدى قواعد العراق أنهم كانوا يطلقون هذه المدافع المضادة إلى الجو لأن الرادارات توقفت. السؤال هو: لماذا لم تستعمل المقاومة اللبنانية صواريخ ضد الهليوكوبتر؟ أنا لم أستطع أن أحصل على جواب أثناء الحرب نفسها وحصلت على جواب بعدها، قالوا إنهم استعملوه في البداية وأسقطوا بعض هذه الطائرات واختفت الهليوكوبتر في ما بعد. إسرائيل تعرف أن لدى المقاومة أسلحة ضد الهليوكوبتر وبالتالي هذه المسألة تحتاج إلى معالجة.

من النتائج على إسرائيل أن أولمرت تخلى رسمياً عن سياسة الانطواء أي الانسحاب من جانب واحد، والتي بدأها شارون، وكان أولمرت قد أعلن اعتزامه السير فيها. رسمياً أولمرت تخلى عن هذه السياسة وهناك تصريحات بهذا الشأن.

بالنسبة إلى رأي أو نظرية الدكتور عصام نعمان حول احتمال ضربة لسوريا، أنا أعتقد أن الدلائل التي استعملها وأولها أنهم يرفضون أن يفتحوا حواراً مع سوريا، هذا في الحقيقة كلام غير دقيق، فوزيرة الخارجية الإسرائيلية شكلت فريقاً برئاسة شخص اسمه ديان والفريق هذا كلف بمراجعة كل الملفات والمفاوضات التي تمت وطرح خيارات تجعل من الممكن الاستعداد لأية مفاوضات في المستقبل. وزير الدفاع نفسه قال مثل هذا. إنما أولمرت لا يزال رافضاً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى،

(٣) حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» ص ١٩ ـ ٢٠.

هناك تقارير أمريكية تشير إلى أن الأوروبيين بدأوا اتصالات مع القادة السوريين وحتى الآن الاتصالات لم تثمر ولكنها جارية.

وكذلك الافتراض بأن تقوم إسرائيل بضربة ثانية والحكومة الإسرائيلية هي في هذه الحال من السيولة (لجان تحقيق مع الجيش ولجان تحقيق مع الحكومة ولا يُعرف إن كانت الحكومة ستستمر أم لا) يجعل حرباً جديدة أمراً مستبعداً.

المبرر الذي قدمه الدكتور عصام أن هناك استعداداً لتطوير الجيش في سنتين قادمتين كلام صحيح، وهم يفكرون في اعتمادات مالية لهذا الغرض، ولكن السبب هو أن الجيش استهلك معظم عتاده وأن صورة الجيش الإسرائيلي اهتزت في إسرائيل، وهذا ما بدأ يخيفهم.

أنا لا أعتقد في حالة نشوب حرب أخرى أن لبنان أو سوريا سيكون الهدف، إنما المستهدف سيكون إيران وحتى هذا ليس مؤكداً. في ما يتعلق بإيران وأمريكا إما أن تكون هناك صفقة أو ضربة ومن الصعب أن يتكلم الواحد بنسب مئوية في هذه الأمور، ولكن أعتقد أن الاحتمالين متساويان.

كما يجب أن نلاحظ أن في الانتخابات النصفية المقبلة (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦)، ستكون الإدارة الأمريكية في حرج شديد، فعدد المقاعد التي يحتاج الديمقراطيون إلى كسبها في انتخابات مجلس النواب أو الشيوخ لتحقيق الأغلبية محدود، وإذا ما حصلوا على الأغلبية سيكون من الصعب على إدارة بوش أن تفرض برنامجها في السنتين الباقيتين. وربما يطرح الديمقراطيون موضوع عزل بوش (Impeachment) وقد يطرحون إقالة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. وهذا عامل لا بد من أخذه بنظر الاعتبار في ما يتعلق بالحرب على إيران سلباً أو إيجاباً.

كما يلاحظ أنه بعد الحرب أو العدوان الإسرائيلي على لبنان غيّر بوش خطابه في ما يتعلق بالعراق، فكان يتكلم قبل هذه الحرب عن ضرورة «كسب الحرب» في العراق، والآن لم يعد يتكلم عن كسب الحرب بل عن «منع الفشل» في العراق.

هل يمكن أن يُقدم بوش على عملية ضرب إيران قبل الانتخابات وهو بحاجة إلى شيء في الانتخابات؟ لكن ماذا سيحصّل من ضرب إيران؟ هناك تقارير تشير إلى أنهم حددوا ما بين ٢٥٠ إلى ٥٠٠ هدف في إيران بما فيها المصانع النووية والعسكرية ومصانع أخرى. لنفرض أن أمريكا دمرت هذه المواقع ثم ماذا؟ فهل يمكن إسقاط النظام في إيران كما أسقطوا النظام في العراق من دون حرب برية حقيقية؟ نحن نشاهد ماذا يحصل اليوم في العراق. أولاً وضع الجيش الأمريكي في العراق وخلافاً لما كانوا يقولونه من أنه سيكون هناك انسحاب تدريجي، فإنهم مضطرون الآن إلى أن

يأتوا بمزيد من القوات، والقوات التي انتهت مدة السنة الخاصة بها سيكونون مضطرين للتمديد لها. ومن دون الدخول في التفاصيل هناك صعوبات في الحصول على التطوع وهناك مشكلة في الأسلحة نفسها، فالأسلحة المستعملة في العراق هي أسلحة النصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي وهناك برنامج لتبديل هذه الأسلحة وقد اعتمدوا ٣٥ مليار دولار لهذا الغرض، فهم يحتاجون إلى قوات وإلى أسلحة لغزو إيران، لهذا فإن من غير المتصور أن حرباً خارجية على إيران يمكن أن تؤدي إلى شيء عدا تماسك إيران داخلياً كما حصل في الحرب العراقية ـ الإيرانية التي جعلت الإيرانيين يتماسكون أكثر من السابق. أعتقد أن المنطقي أكثر هو أن الولايات المتحدة إذا ما قررت القيام بضربة فإنها ستضرب إيران وليس سوريا، وبخاصة أن الرأي العام الأمريكي مهيأ ضد إيران أكثر منه ضد سوريا.

هذه بعض الملاحظات التي أحببت أن أذكرها. الأخ غسان بن جدو في مداخلته أشار إلى أن حزب اللَّه كان على علم بأن إسرائيل ستضرب، أنا أشرت إلى الخطاب الأخير للسيد حسن نصر اللَّه يوم ٢٦/ ٧ المتلفز والذي كان مسجلاً ويقول فيه ما يلي: «عندما قامت عملية الأسر فإن **المقاومة من حيث لا تعلم** أحبطت الخطة الأخطر والسيناريو الأسوأ للحرب على لبنان وعلى المقاومة في لبنان وعلى الشعب في لبنان. هذه العملية التي توصلنا إليها من خلال عملية الأسر وجد العدو الصهيوني نفسه أنه في حالة إذلال لا يمكن أن يتحمل هذه الضربة **فاستعجل الحرب التي كان يعد لها**. .»، وبالتالي هذه كما أفهمها تشير إلى وتؤكد ما قاله السيد حسن نصر اللَّه بعد انتهاء الحرب وتضيف إلى مصداقية السيد حسن نصر اللَّه خلال هذه الحرب كلها.

قبل أن أنهي هذه المداخلة، لا تزال أمامنا مراحل صعبة وكل واحد منا عنده اتصالاته ومصادر معلومات ويحضر ندوات وغيره، فنحن من الممكن أن نتبادل المعلومات، ستكون لديكم قائمة بالمشاركين وعناوينهم الكاملة ومن يحصل على معلومات مهمة فمن المفيد أن نتبادلها جميعاً.

بالنسبة إلى المقاومة اللبنانية، وأنا لا أذيع سراً، إن المعلومات التي لدي، أن السلاح الموجود عندها الآن لا يقل عن السلاح الذي كان لديها في أوائل الحرب، فبالتالي أي تخطيط إسرائيلي لمنع وصول الأسلحة من سوريا أو غيرها كلام لا معنى عملياً كبيراً له. هناك سؤال عن سوريا، لماذا لم تنجد حزب اللَّه وتأخذ موقفاً أثناء الحرب وانتظرت حتى وقف القتال؟ مصدر مسؤول في حزب اللَّه وعلى مستوى عال وأثق فيه يقول ما يلي: «إن سوريا كانت شريكة في الحرب بسلاحها، وبالتالي النصر الذي حققته المقاومة للذين يوافقون على أنه نصر هو نصر لحزب اللَّه ولسوريا التي ساهمت بسلاحها».

٩ ـ يوسف مكي

الورقة بشكل عام هي رصد جيد لما ورد في الصحف الإسرائيلية حول العدوان على لبنان، في مراحله المختلفة. وقد افتقرت إلى الجانب التحليلي. وبسطت الهدف «الإسرائيلي العيني والمحدد للحرب» بـ «استعادة هيبة الردع الإسرائيلية». واعتقد أن الدكتور عزمي، بحكم اهتمامه المباشر، وخصوصية موقعه، كمناضل شجاع، وقيادي فلسطيني يدرك أن هناك جملة من الأهداف لهذا العدوان، وأن تلك الأهداف بحكم تداعيات الأحداث لم تعد سراً على أحد.

كان هناك قبل الحرب حديث عن خطة أولمرت للإعلان عن خارطة نهائية تشمل حدود الكيان الصهيوني الدولية، بحلول عام ٢٠١٠. لقد كان هناك حديث عن أن المشروع الصهيوني في المرحلة القادمة سوف يتحول عن طبيعته كمشروع حرب إلى مشروع هيمنة اقتصادية وسياسية، على مجمل البلدان المعروفة طبقاً للمفهوم الجيوسياسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، مستنداً في ذلك إلى مظلة عسكرية وقوة ضاربة، تمتد من باكستان شرقاً إلى المغرب العربي غرباً، ومن تركيا شمالاً إلى أوغندة جنوباً، يكون بمقدورها ردع العناصر والدول «المارقة» الرافضة مشروع الهيمنة الأمريكي ـ الصهيوني الجديد.

إن خطة أولمرت تأتي لتعالج أمرين في آن واحد. **الأول** هو رفع الحرج الدائم عن الكيان الصهيوني، نتيجة غياب تحديد ماهية وحدود الأرض التي يقيم عليها كيانه. و**الثاني**، هو التهيئة لدخول مشروع الشرق الأوسط بقوة، والذي يهدف إلى استبدال النظام الإقليمي العربي الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي عبرت جامعة الدول العربية عن وجوده بنظام شرق أوسطي، من شأنه أن يسقط كثيراً من المفاهيم والمفردات التي شكلت مجتمعة هوية الأمة في مرحلة نضالها الوطني للتحرر من الإستعمار التقليدي. ويرتبط بهذا المشروع مجموعة من التغيرات الدراماتيكية التي سوف تأخذ مكانها، وفقاً لنص مشروع الشرق الأوسط الكبير، تحت لافتات الإصلاح السياسي، وبناء المجتمع المعرفي، وتوسيع الفرص الإقتصادية، وهي لافتات تبدو جميلة وبراقة، لكنها سرعان ما تكشف عن نيات أخرى مبيتة، تهيء لولوج المنطقة في مشاريع تفتيت الكيانات القطرية من جهة، واندماج المنطقة بأسرها في مشاريع اندماج، بل وتبعية للكيان الصهيوني، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

وكانت الإشارات واضحة إلى علاقة هذه الخطة بتغييرات جغرافية وديمغرافية في خارطة المنطقة، تشمل تقطيع أوصال الضفة الغربية، وعزل قطاع غزة إدارياً عن

الضفة، وأيضاً اعتبار نهر الأردن حدوداً شرقية مفضلة، مع إمكانية قيام نوع من الإتحاد الكونفدرالي ببن السلطة الفلسطينية، أو الدولة الفلسطينية المرتقبة والأردن، على اعتبار أن الأردن أكثر مصداقية، من وجهة النظر الإسرائيلية، حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية. وهناك أيضاً حديث عن إخراج قرار الكنيست الإسرائيلي الذي صدر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨١، بضم الجولان من غرفة الإنعاش، وأن يصبح تطبيق هذا القرار جزءاً لا يتجزأ من خطة أولمرت على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة، ممثلة في مجلس الأمن الدولي قد أدانت صدور ذلك القرار واعتبرته باطلاً، ومخالفاً لأحكام القانون الدولي. وعلى الجبهة اللبنانية، أعلن الكيان الصهيوني منذ اليوم الأول لعدوانه بوضوح عن نيته الوصول إلى نهر الليطاني. والآن يتردد كثيراً الحديث عن نزع سلاح حزب الله، بل وإلغاء وجوده من المنطقة الواقعة جنوب الليطاني.

ولا شك في أن هناك سعياً إسرائيلياً وأمريكياً حثيثاً للضغط على الحكومة اللبنانية، والمجتمع الدولي من أجل تطبيق القرار ١٥٥٩، الذي من نتائجه انكشاف الجنوب اللبناني أمام إسرائيل.

ومن جهة أخرى، كانت كوندوليزا رايس تتحدث، طوال أيام العدوان عن مخاض لولادة جديدة للشرق الأوسط. والآن وقد تعطلت هذه الولادة، وصمد المقاومون، أليس جديراً بأن نناقش التداعيات السياسية على هذه المشاريع حين نتحدث عن التداعيات الإسرائيلية؟

باعتقادي أن مشروع الشرق الأوسط الجديد ليس له علاقة البتة بوصول المحافظين الجدد إلى سدة الحكم، فهو أصبح جزءاً من الإستراتيجية الكونية الأمريكية منذ أبد بعيد. صحيح أن المحافظين الجدد كانوا أكثر وحشية وقسوة من غيرهم من الإدارات الأمريكية المتتابعة، وأنهم اختاروا القوة العسكرية لتنفيذ مشاريعهم، لكن الفشل الصهيوني في العدوان الأخير ليس مدعاة لتغيير الاستراتيجية، إذ ربما يصار إلى بعث تكتيك الإحتواء بدلاً من السياسة المتطرفة.

ربما يكون الوقت مبكراً لتقرير ما سيحدث، لكن الأسئلة تبقى ملحة ومهمة حول اللافتات الثلاث التي أشرنا إليها، وينبغي أن تكون دائماً حاضرة في الذهن عند تحليلنا تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان.

١٠ ـ جواد الحمد

هناك مرحلتان للمواجهة: الأولى عسكرية، حققت فيها المقاومة الانتصار، والثانية سياسية، وهي موضوع هذه المداخلة.

(١) تمثل مرحلة قطف ثمار الانتصار تحدياً كبيراً سياسياً وفكرياً وأهم ما في ذلك **القراءة الصحيحة** أو القريبة من ذلك لطبيعة التفاعلات المحلية/ الإقليمية/ الدولية وتداعياتها على مشروع وأهداف المقاومة ومتعلقاتها.

(٢) في حالة المواجهة في جنوب لبنان، يعتبر التحرك الفرنسي ـ الأمريكي هو محاولة لإخراج نتائج المواجهة عن سياقها الإقليمي أو المباشر.

وما قام به **اللوبي العربي** إن صحت التسمية هو المصادقة على المشروع وتوفير الغطاء العربي له مع تعديلات طفيفة.

(٣) قبول القرار والتعاون في تطبيقه يمثل محطة خطرة ومغامرة سياسية يفرض نتائجها الطرف الأقوى سياسياً والذي لا تمثل المقاومة بل ولا حكومة لبنان وزناً حاسماً فيها.

(٤) هذا المدخل يجري العمل لاستخدامه بكفاءة وتتابع أوروبي ـ أمريكي ليكون هو الإطار الناظم والحاكم للنتائج لصالح إجهاض مشروع المقاومة عسكرياً وفكرياً وسياسياً بدءاً من لبنان ثم فلسطين وانتهاء بالعراق.

(٥) في هذه المرحلة يبدو أن الطرف العربي بما فيه المقاومة، ربما لا يملك الخبرة الكافية للنجاة من شباك السياسة الدولية والإقليمية التي تتحكم فيها دولياً وعربياً الولايات المتحدة.

(٦) إذاً نحن أمام مرحلة يجري فيها تحقيق انتصارت سياسية عبر الأمم المتحدة وقواتها واحتواء الموقف العربي واحتواء المقاومة بعمليات سياسية، إضافة إلى إضعاف وحدة المقاومة ووحدة قيادتها واستقرار علاقاتها الإقليمية والدولية.

وهي مرحلة يبدو أن المقاومة قد تقع فيها إن لم يتم تدارك الموقف مبكراً وقبل الانغماس في ما لا ينفع فيها الحشد العقائدي الاستشهادي الذي مثلته المقاومة في لبنان وفلسطين بقوة! أي إن المقاومة اليوم بحاجة إلى أدوات واستراتيجيات جديدة، وإلى التعامل مع التحولات والأطروحات السياسية بحذر شديد وبعد دراسة عميقة أكثر مما نلحظه اليوم سواء في جنوب لبنان أو في غزة!

آمل أن تكون هذه المداخلة إسهاماً في تشجيع هذا التفكير المنهجي لمصلحة المشروع العربي في المواجهة مع المشروع الصهيوني.

١١ ـ محمد حسب الرسول

لئن بدأ المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية في اعتبار ١١ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠١ تاريخاً كونياً جديداً، فإن تاريخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ قد ترك أثراً عظيماً في محاولة المحافظين الجدد هذه.

أقول ذلك لأن ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ قد توجت ثلاثة وثلاثين يوماً من الحرب الصهيونية على لبنان، تميزت هذه الجهود باتساق تام للأداء العسكري والحربي للجيش الإسرائيلي وعقيدته العسكرية التي أثبتت هذه الحرب ضرورة مراجعتها وتصحيحها ومراجعة المشروع الصهيوني في المنطقة بأثره في ضوء نتائج هذه الحرب وتداعياتها المختلفة سواء كان ذلك على مجمل الأوضاع في إسرائيل أو في منطقتنا العربية.

لقد تميزت أيام الحرب هذه كذلك بالأداء العسكري والقتالي لحزب اللّه في هذه المعارك حيث أدهش العالم بالصمود والمهنية العالية.

كانت المحصلة النهائية لهذه الحرب نصراً استراتيجياً وتاريخياً للبنان وهزيمة استراتيجية وتاريخية لإسرائيل والمشروع الصهيوني.

لا شك في أن هذا الانتصار قد فتح صفحة جديدة في التاريخ العربي، وأبان أفقاً جديداً في الحاضر والمستقبل العربي بشكل عام، ما يحتم إعادة النظر في استراتيجيات العمل العربي على المستوى الشعبي ولا سيما أن هذا الانتصار قد تحقق بالجهد الشعبي وأن الموقف العربي الشعبي في كل الأقطار العربية قد أثر نوعاً ما في التحول ـ الطفيف ـ الذي شهده الموقف العربي.

ثمة جهود شعبية يجب أن تضطلع بها شعوبنا ومثقفونا وقادة العمل الشعبي في كل مكان بما لصون هذا الانتصار والمحافظة عليه وتعظيمه بما يمكن من رسم واقع عربي وإقليمي ودولي جديد.

الفصل الرابع

التداعيـــات العربيـــة(*)

أحمد يوسف أحمد(**)

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف: «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٣٣ ـ ٥١.

(**) أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، ومدير معهد البحوث والدراسات العربية.

مثَّل العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان في تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ وأداء حزب اللَّه في مقاومته، علامةً فارقة في تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي لأسباب لا تخفى على أحد، وأقل القليل أن صمود حزب اللَّه أمام العدوان والخسائر التي استطاع أن يلحقها بالمعتدي، والأهم من ذلك ما أثبته من سلامة الاستعداد والرؤية، وحسن إدارة المعركة عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، أمور مثَّلت كلها إضافةً نوعية غير مسبوقة إلى خيار المقاومة في مواجهة «الخيار الاستراتيجي الوحيد» الذي طرحه النظام العربي الرسمي. ومن هنا الأهمية الفائقة لهذه الندوة التي تنعقد في توقيت يمكن فيه القول بأن الحرب لم تضع أوزارها تماماً، ناهيك بأن تكون العمليات القتالية قابلة للاستئناف مرة أخرى، وهو توقيت يحتاج منا إذاً إلى سلامة الرؤية وصولاً إلى حسن التدبير.

ووفقاً لمخطط هذه الندوة يُفترض في البحث المخصص للتداعيات العربية للحرب أن يتناول جملة من القضايا منها:

ـ التداعيات على المستوى الرسمي العربي (الأنظمة العربية).

ـ التداعيات على المستوى الشعبي العربي.

ـ التداعيات على العراق.

ـ التداعيات على الأمن القومي العربي.

ـ التداعيات على مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني.

ـ التداعيات على النظام الإقليمي العربي: جامعة الدول العربية ـ مؤتمرات القمة العربية ـ العلاقات العربية البينيَّة ـ المنظمات الإقليمية العربية ـ الاتفاقات العربية المشتركة (اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي).

وستتناول هذه الورقة الأولية هذه الموضوعات، وإن كان الباحث يحتفظ لنفسه بحقّ تبويبها وفق رؤيته الذاتية وإعطاء كُلٍّ منها ما يتصور أنّه الوزن النسبي الملائم.

وثمة صعوبتان اعترضتا كتابة هذا البحث: **أولاهما**، ضيق الوقت المخصص لذلك بسبب الحرص على انعقاد الندوة في موعد ملائم يمكن معه أن يكون لنتائجها تأثير واضح في مُناخ يتسم بدرجة يعتدّ بها من التشويش، في ظلّ جوقة ذات توجهات أمريكية ـ إسرائيلية لا تمل من العزف على وتيرة بعينها، وقد ترتب على ضيق الوقت هذا، أن البحث لم يتمكن من العرض التفصيلي لكُلّ ما هو متاح من مادة علمية، وإن ادعت محاولة اقتراح إطار تحليلي ملائم للموضوع. أما الصعوبة **الثانية**، فتنبثق من حقيقة أن الصراع لم ينتهِ بعدُ، بل إن الحرب نفسها التي تدرس هذه الندوة تداعياتها وتأثيراتها المختلفة لم تتبلور نتائجها بشكل نهائي حتى الآن، وهو الأمر الذي يفرض أن تكون الأفكار الواردة هنا بالنسبة إلى المستقبل موضع تجاذب ونقاش عميقين، وصولاً إلى أدق بلورة ممكنة لرؤية مشتركة للمستقبل، لا شكّ في أن هذه الندوة قادرة على أن تقدم الكثير بشأنها. ومن الناحية المنهاجية، تتوقف التداعيات العربية للعدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان، في جزء أساسي منها على موقف النظام العربي من هذا العدوان، فثمة فارق كبير بين أن يكون هذا النظام مؤيداً للمقاومة، وبين أن يتخذ موقف اللامبالاة أو حتّى العداء، لأنه في الحالة الأولى يكون نصر المقاومة تدعيماً للنظام، بينما يكون في الحالة الأخيرة تقويضاً له. ولذا ينقسم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين: **الأول**، عن المواقف العربية من الحرب، و**الثاني**، عن تداعياتها على النظام العربي.

أولاً: المواقف العربية من الحرب

لا يمكن أن تُبحث المواقف العربية من العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان بمعزل عن الحال التي آل إليها النظام العربي قبل هذا العدوان، وعلى الرغم من أن الحديث يطول عن تراجع النظام العربي منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، إلا أن نقطة البداية الملائمة في ما انتهت إليه عملية التراجع تلك، قد تكون هي الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وموقف النظام العربي منه؛ فبعد أن بدا هذا النظام معترضاً على التهديد، فإن العدوان الأمريكي على العراق ـ كما بدا في قمة شرم الشيخ في آذار/ مارس ٢٠٠٣ وانعقاد المجلس الوزاري الذي سبقها، والآخر الذي لحقها، متزامناً مع وقوع العدوان ذاته ـ تغيّرت الأمور جذرياً بدخول القوات الأمريكية إلى بغداد وإسقاط النظام الحاكم فيها في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣؛ ففي أعقاب ذلك مباشرة بدا أن النظام العربي الرسمي قد أعاد حساباته في اتجاه «التكيف» مع الواقع الجديد وقبوله، فلم تتم الدعوة إلى قمة عربية طارئة، مع أن بروتوكول دورية القمة الذي صُدق عليه في قمة القاهرة عام ٢٠٠٠ يجيز ذلك عند حدوث

«مستجدات» تتعلق بالأمن القومي العربي. ويعرف النظام العربي عدداً من السوابق عُقدت فيها قمم طارئة لأسباب أهون بكثير من احتلال دولة عربية بمكانة العراق ودوره، والأخطر من ذلك أن بعض القادة العرب قد عقدوا قمة في شرم الشيخ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣) مع رئيس الدولة التي نفّذت الاحتلال وباركوا القرار رقم ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن، والذي يمكن اعتباره القرار الذي أعطى شرعية واقعية للاحتلال الأمريكي للعراق بعد أن استعصى على الولايات المتحدة الحصول على تفويض من ذلك المجلس بالقيام بعمل عسكري ضدّ العراق.

غير أن أخطر تلك التطورات تمثل في موافقة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في أول دورة يعقدها بعد الاحتلال (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، على اعتماد ممثل مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي للعراق آنذاك ممثلاً لدولة العراق في جامعة الدول العربية. ومبعث الخطورة القصوى في هذا القرار أنّه يمثل السابقة الأولى في تاريخ الجامعة لقبول ممثل لدولة عربية عيّنته سلطة احتلال، وقد أفضى ذلك بطبيعة الحال إلى استحالة أن تتبنى جامعة الدول العربية في أي وقت من الأوقات منذ اتخاذ ذلك القرار موقفاً مؤيداً لمقاومة الاحتلال أو حتّى متفهماً لمنطقها، فليس معقولاً أن تعترف بنظام حكم وبالقوى التي تقاومه في الوقت نفسه[1].

قصدتُ بهذا الاستعراض السريع لحال النظام العربي الرسمي عشية العدوان الإسرائيلي على لبنان من منظور محدد، ـ هو موقف النظام العربي من احتلال العراق ـ أن أذكر بأنَّه إذا كان البعض قد فوجئ بموقف هذا النظام الذي بدا معترضاً على المقاومة اللبنانية وسلوكها، فإن مثل هذا الموقف لا يمثل أي جديد من الناحية النوعية من منظور المآل الذي انتهى إليه النظام العربي الرسمي على الأقل اعتباراً من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، بل إنَّه لا يخفى أن النظام نفسه قد تبنى المواقف المتحفظة المعترضة نفسها من المقاومة الفلسطينية ـ وإن بشكلٍ أقل سفوراً ـ وبالذات في أعقاب فوز حماس في الانتخابات التشريعية في شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

ومن المهم بطبيعة الحال التأكيد على أن التحليل السابق ينسحب على النظام العربي الرسمي فحسب، ومن ثم فإن المواقف العربية غير الرسميّة ممثلة في منظمات المجتمع المدني، سواء على المستوى القطري أو العربي، وفي اتجاهات الرأي العام

(١) أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٩.

العربي، تختلف اختلافاً بيّناً عن موقف النظام العربي الرسمي، غير أنّه لا تقل عن ذلك أهمية الإشارة إلى أن النظام العربي في شقه غير الرسمي ـ وإن بدا متبنياً بصفة عامة توجهات استقلالية تحررية واضحة ـ يعاني ضعفاً شديداً في الفعالية والقدرة على التأثير، على الرغم من وجود مظاهر لا لبس فيها لحراك سياسي يبدو أنّه ما زال يمرّ بمرحلة المخاض، وأن مناعته للتدخلات الضارة من خارجه لم تكتمل بعدُ، ناهيك بفقدانه الوحدة أو حتّى التنسيق على الصعيد العربي الشامل.

استناداً إلى هذه الخلفية، يمكننا أن نفهم موقف النظام العربي من العدوان الإسرائيلي موضوع التحليل.

١ ـ «المبادرة» بالاعتراض على المقاومة

بغض النظر عن التفاصيل هنا وهناك، فإن أول بادرة مهمة لموقف عربي إزاء ما وقع، تمثَّلت في البيان السعودي الذي اتخذ شكل تصريح نُسِب إلى مصدر رسمي ونقلته وكالة الأنباء السعودية في ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦. وقد أكد البيان إيمان المملكة بالحق في مقاومة الاحتلال، ومن هنا وقوفها دوماً مع المقاومة الفلسطينية المشروعة التي تستهدف مقاومة الاحتلال «العسكري» و«تجنب إيذاء الأبرياء»؛ وكذلك وقوفها بحزم مع المقاومة في لبنان حتّى «ينتهي» الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني. ثُمّ أعلن البيان بوضوح أن المملكة ترى «أنّه لا بُدَّ من التفرقة بين المقاومة الشرعيّة، وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن وراءها من دون رجوع إلى السلطة الشرعيّة في دولتها، ومن دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضعاً بالغ الخطورة يعرّض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار من دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول. إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لكي تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها»[٢].

في اليوم التالي مباشرةً صدر في القاهرة بيان مشترك في أعقاب مباحثات جرت بين الرئيس المصري وملك الأردن، دان «العمليات العسكرية الواسعة للقوات الإسرائيلية في لبنان والأراضي الفلسطينية»، وطالب «بالتوقف الفوري عن التعرض للمدنيين واستهداف المنشآت والمرافق الحيوية والبنية الأساسية اللبنانية والفلسطينية»، وشدد على «ضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطير الراهن على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية بما يتيح إطلاق سراح الأسرى كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور». غير أن

(٢) انظر نص التصريح، في: **الحياة**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ٤.

البيان حذّر في الوقت نفسه من «انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم القضايا والمصالح العربية»، ونبّه إلى «خطورة انزلاق المنطقة نحو أجواء حرب تقوّض فرص السلام وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها». وأكد البيان على «ضرورة التزام جميع الأطراف الإقليمية بأقصى قدر من ضبط النفس والمسؤولية وعدم القيام بأعمال تصعيدية غير مسؤولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة، وتورطها في مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها»[٣].

من الواضح أن لغة البيان المصري ـ الأردني أقل صراحةً وأكثر توازناً، لكن جوهر الموقف بقي على الأقل في فهم المحللين والمراقبين منسجماً مع الموقف السعودي، ناهيك بالتتابع الزمني الواضح، وهو ما كان يعني أن ثمة قوى لبعضها ثقلٌ داخل النظام، تتحفظ على ما قام به حزب اللّه وتعترض عليه وصولاً إلى تحميله وحده مسؤولية التداعيات وإنهاء الموقف.

ومن المثير أن يتابع المرء تطور موقف النظام العربي الرسمي من قضية مقاومة الاحتلال؛ إذ إن هذه المتابعة تكشف عن اتجاهات مهمة لما طرأ على ذلك الموقف من تحولات، فقد أتى على العرب الرسميين حينٌ من الدهر كانوا يدعمون المقاومة المسلحة لهذا الاحتلال، تشي بذلك مساندة مصر وغيرها من الدول العربية ثورة الجزائر ضدّ الاستعمار الفرنسي منذُ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، ومساندة مصر أيضاً ثورة جنوب اليمن ضدّ الاحتلال البريطاني منذُ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، واحتضان القمة العربية لإنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية» وجيشها في عام ١٩٦٤.

ثُمّ جرت مياه جديدة في النهر العربي بعد أن صار رافداً لنهر عالمي جامح، فتحول التأييد الفعلي للنضال المسلح إلى تأييد لفظي، يكتفي فيه بعبارات التحيّة والإعزاز والإكبار، وعلى أحسن الفروض تأييد مرتعش بالمال يحدث حيناً ويتوقف أحياناً أخرى. ثُمّ توقف العرب الرسميون عن عادتهم المفضلة في ممارسة السياسة بالكلام، فلم يعودوا يذكرون المقاومة في فلسطين أو لبنان أو العراق بحرفٍ إنْ خيراً أو شراً. في البدء كانت الدوائر العربية الرسميّة حريصة على أن تميز بحقّ بين المقاومة المشروعة والإرهاب المرفوض، وكان هذا التمييز لصالح المقاومة على أية حال ما دام يعني أنّه ليست كُلّ مقاومة إرهاباً، ومع ذلك فقد استُخدم من ناحية أخرى للتضييق على المقاومة من منظور مطالبتها بالابتعاد عن أي عمل يكون ملتبساً بشبهة الإرهاب، لكننا الآن إزاء تفرقة جديدة بين المقاومة الشرعيّة و«المغامرات غير

(٣) المصدر نفسه، ص ٤، وللاطّلاع على نص البيان، انظر: **الأهرام**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ٩.

المحسوبة»، على اعتبار أن العمل «المحسوب» يكون بالرجوع إلى السلطة الشرعيّة وبالتشاور والتنسيق مع الدول العربية، لأنه من دون هذا سوف يكون هناك وضع بالغ الخطورة يعرِّض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار، من دون أن يكون لهذه الدول رأي أو قول.

ولا بُدَّ من أن تكون لنا وقفة مع هذا المنطق الذي يمثِّل دون شكّ طريقة مقترحة في إدارة الصراع مع إسرائيل. والواقع أن منطق «التحرير» يبدو بداية وكأنه يتناقض مع الحسابات العقلية، فلو حسب أي مقاوم موازين القوى بينه وبين الاحتلال وردود الفعل المتوقعة منها على ما ينوي أن يبديه من مقاومة، لما حدثت أي حرب تحرير في العالم، فأي حسابات رشيدة يستقيم معها أن تحارب «فتح» أو «حماس» أو «حزب الله» إسرائيل؟ لكن العجيب أن مختلف حركات المقاومة التي انطلقت من حسابات «غير رشيدة» لموازين القوى قد انتهت بالانتصار. صحيح أن الشعوب التي حملت فصائل المقاومة راياتها دفاعاً عن حقوقها قد دفعت ثمناً باهظاً في المواجهة مع الاحتلال، لكن النصر آتٍ في النهاية، والأهم أنّه لم يكن ليأتي بغير هذا.

نصل بعد ذلك إلى القول بأنه كان يتعيّن على المقاومة أن ترجع إلى السلطة الشرعيّة وتتشاور مع الدول العربية، قبل أن تفعل ما فعلت، ولم يُعرف في تاريخ التحرر الوطني حالة واحدة رجعت فيها المقاومة إلى سلطة شرعية قبل أن تباشر عملياتها، ولو كانت هناك مثل هذه السلطة الشرعيّة لما أعطت الإذن لأحد، وقد يقال إن الحال في لبنان مختلف لأن الدولة بصفة عامة ليست في حالة عداء مع المقاومة، بل إن «حزب اللَّه» له كتلته البرلمانية ويشارك في مجلس الوزراء، بالإضافة إلى صفته الأصليّة كفصيل مقاتل، لكن أحداً لم يكن يتوقع بطبيعة الحال أن تسمح له الدولة بأن يفعل ما فعل، على الأقل لأنها إن سمحت تحملت معه المسؤولية رسمياً وأعطت مسوغاً قانونياً للعدوان الإسرائيلي.

بيد أن ضرورة التشاور والتنسيق مع الدول العربية تمثل الجانب الأغرب في ما نناقشه، فقد انتهت «قومية» المعارك ضدّ الاحتلال منذُ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ولم يعد أحد يقدم دعماً إلى مقاومةٍ ما، بل لم يعد المقاومون يطالبون محيطهم العربي أصلاً بالدعم، فلماذا الحديث الآن عن «قومية» إدارة الصراع مع إسرائيل، والتي لم تكن لتفرز بطبيعة الحال سوى نصائح «محسوبة» بالاعتدال والتوقف عن الفعل؟ وإذا كان ثمة خوف من تعريض الدول العربية ومنجزاتها للدمار من جراء الوضع الراهن، فلتطمئن الدول العربية المتعقلة، من أن شيئاً لن يصيبها بسوء طالما بقيت مواقفها على ما هي عليه.

نأتي بعد ذلك إلى نقطة أخيرة أحسبها مهمة في مناقشة هذا المنطق تتعلق «بالمحسوب» و«غير المحسوب»؛ والواقع أن «غير المحسوب» لا يظهر إلا عندما يخفق «المحسوب» في تحقيق أي إنجاز، وليعي كُلّ من يعنيه الأمر في الوطن العربي، حاكماً كان أم محكوماً، أن منطق «الحسابات» في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ وغيره من قضايا العرب الكبرى ـ قد عقم حتى الآن عن تحقيق أي إنجاز. ألم يتواضع العرب قرابة ربع قرن على مبادرة فاس عام ١٩٨٢ التي أظهروا فيها مرونة فائقة مع إسرائيل، فلم يطالبوا إلا بالحد الأدنى وأعربوا عن الاستعداد لقبول ضمانات للسلام يضعها مجلس الأمن بين الطرفين؟ فما الذي تحقق منذ فاس؟ ألم يعودوا ويقبلوا سقفاً أقل في المبادرة التي تبنّوها في قمة بيروت العربية في عام ٢٠٠٢، فطالبوا بأقل مما طالبوا به في قمة فاس عام ١٩٨٢ وقدموا إلى إسرائيل أكثر مما قدموه في ذلك الوقت؟ (التطبيع الكامل بين الدول العربية جميعها وإسرائيل حال استجابتها للمطالب العربية وفقاً لمبادرة بيروت عام ٢٠٠٢ مقابل ضمانات السلام التي يضعها مجلس الأمن بين الطرفين وفقاً لمبادرة فاس عام ١٩٨٢). فما الذي حدث بعد أكثر من أربع سنوات على تبنّي مبادرة بيروت؟ ألا تكفي إذاً سنوات يقترب عمرها من ربع قرن لأن تثبت أن ثمة نهجاً واحداً فعالاً في إدارة الصراع مع إسرائيل؟ بل لعل تاريخ صراعنا الممتد كُلّه مع إسرائيل يشير إلى الاتجاه نفسه.

وفي تفسير هذه المواقف العربية الرسميّة يبدو واضحاً أن ثمة تفسيرين محتملين لا بُد من الأخذ بهما معاً: **الأول**، يأتي في إطار أن الدول التي صدرت عنها تلك المواقف هي الأقرب إلى السياسة الأمريكية، حتّى وإن بدا بين بعضها وبين هذه السياسة قدر من التباين في قضايا بعينها من حين إلى آخر، و**الثاني**، ينبثق من أن لهذه الدول هواجسها الذاتية، سواء كانت نابعة من منطق المقاومة بالنسبة إلى دولتين ترتبطان بمعاهدتَي سلام مع إسرائيل، أو هاجس النفوذ الإيراني بالذات بالنسبة إلى السياسة السعودية. وقد كان هاجس المشاركة في القتال ملحاً على السياسة المصرية من دون مبرر، إذ إن أحداً لم يطالبها على نحو جاد باتخاذ قرار في هذه الاتجاه، وكان من غير المنطقي تصور ذلك في حرب لا يشارك فيها الجيش اللبناني النظامي أصلاً. وفي هذا الإطار انبرت دوائر هذه السياسة مدافعة عن عدم «الزجّ بالجيش المصري في المعركة»، تارةً بالقول إن وظيفته هي الدفاع عن مصر، وتارةً أخرى بالدفع بأن معاهدة الدفاع العربي المشترك لا تُلزم مصر بذلك، مع أن هذا لم يكن الحال في واقعة المشاركة المصرية في التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، ومع أن انتقادات القوى السياسية والرأي العام في مصر للسياسة الرسميّة، تركزت على عدم ارتفاع الموقف الدبلوماسي إلى سقف يمكن أن يكون مؤثراً من دون أية مخالفة

لالتزامات مصر الدولية. وبالنسبة إلى الحالة السعودية كان الهاجس الإيراني ماثلاً في تعليقات عدد من المحللين السياسيين والدوائر شبه الرسمية، كما كان الهاجس الطائفي للأسف ماثلاً أيضاً وراء إعادة نشر «فتوى دينية» معادية لحزب اللّه صدرت عن أحد رجال الدين السعوديين، ولقي ذلك اعتراضاً واسعاً من العديد من العلماء السعوديين بخاصة، والمسلمين بصفة عامة على أيّ حال.

ولم تكن المواقف العربية كلها بطبيعة الحال مطابقة للمواقف السعودية والمصرية والأردنية، فقد تميز الموقف السوري منذ البداية بتأييد المقاومة وتحميل إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد العسكري، وأخذت أوساط سورية على المواقف السابقة تحميلها المسؤولية لحزب اللّه من دون الالتفات إلى العدوان الإسرائيلي، وأكدت القيادة القطرية لحزب البعث في ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦ «ثبات الموقف السوري الداعم بقوة للمقاومة»، وأعلن وزير الإعلام السوري في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ أن أي هجوم إسرائيلي على سوريا سيقابل برد مباشر لا حدود له بالزمن ولا بالأساليب، وأدانت الصحف السورية بشدة صمت الدول العربية عن العملية العسكرية الإسرائيلية في لبنان(٤).

٢ ـ المجلس الوزاري للجامعة ومعضلة السياسة

في إطار التباين السابق في المواقف العربية، كان واضحاً أن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري سوف يُواجه بمعضلة حقيقية، وبالفعل شهد اجتماع المجلس الذي انعقد في مقر الأمانة العامة في القاهرة في ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ انقساماً لافتاً في شأن حجم المسؤولية التي يتحملها حزب اللّه عن التصعيد الأخير، وأشارت مصادر دبلوماسية إلى أن الوزراء انقسموا إلى ثلاث جبهات رئيسية: الجبهة **الأولى**، تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية (أو بالأحرى الرئاسة الفلسطينية) والإمارات والبحرين، وهي ترى أن أعمال حزب اللّه «غير مسؤولة، وجاءت في توقيت غير مناسب»، وأنه «من الضروري أن ينسق حزب اللّه مع الدولة اللبنانية، وألا تكون الحكومة آخر من يعلم، ولا سيما أن مواقفه قد تجر المنطقة إلى حرب كبيرة».

أما الجبهة **الثانية**، التي ضمت سوريا ولبنان واليمن، فاعتبرت أن عمليات حزب اللّه ضدّ إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وأنها تأتي في إطار القرارات الدولية في شأن الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير.

---

(٤) انظر على سبيل المثال: **الحياة**، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ٤، و**الأهرام** ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ٨.

وتبنّت الجبهة **الثالثة**، وتضم المغرب والسودان وليبيا، موقفاً يرى أن حزب اللّه لم يرتكب جريمة عندما أسر الجنديين، ولكن على الحزب أن ينسق مع الحكومة اللبنانية كي لا تجد نفسها في موقف حرج أمام المجتمع الدولي.

وكان اللافت أن موقف وزير الخارجية اللبناني المشارك في الاجتماع قد مثَّل إحراجاً واضحاً للجبهة الأولى، باعتباره أن «المقاومة أنقذت الموقف العربي وحررت لبنان ورفعت رأس العرب والعروبة في أعمالها الجريئة والإنسانية والمدنية المتجردة من كُلّ شيء، وهمها الوحيد أن تحرر ما تبقى من أراض لبنانية والإفراج عن الأسرى اللبنانيين القابعين في السجون الإسرائيلية منذ ٢٦ عاماً. . وتحرير مزارع شبعا».

ومع ذلك، فإن «الحلّ الوسط» الذي توصل إليه وزراء الخارجية العرب بدا منحازاً إلى الجبهة الأولى، على الرغم من وصفه بأنَّه مثَّل «صيغة توافقية» تفادت انقساماً عربياً حول الأوضاع في لبنان وفلسطين، فقد حذر وزراء الخارجية العرب من أن تصرفات كثيرة «يقوم بها البعض حرصاً على المصالح العربية تضر بتلك المصالح»، في إشارة ضمنية إلى حزب اللّه وحماس، وأضافوا أن هذه التصرفات «تتيح لإسرائيل وأطراف أخرى من خارج الوطن العربي العبث بأمن الدول العربية مثلما يحدث في لبنان حالياً». ولا يقلل من هذا الانحياز إلى جبهة المعتدلين إعلان البيان الصادر عن الاجتماع عن فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط، وأن استمرار هذا الفشل «سيوقع المزيد من المشاكل في فلسطين ولبنان، وربما دول أخرى»، أو تأكيد الوزراء العرب على ضرورة «عدم السماح» لإسرائيل بتدمير البنى التحتية للبنان وفلسطين أو أي دولة عربية أخرى(٥). وكان واضحاً أن الوزراء العرب قد قرروا ـ كما قال بعضهم صراحةً بعد الاجتماع ـ عدم «الاندفاع خلف المشاعر والعواطف الشعبية»، لأن هذا الاندفاع «لا يوقف تدمير البنى التحتية في لبنان ولا يحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي».

لكن المقاومة صمدت، وقدّمت نموذجاً أشعل جذوة الرأي العام العربي، وصعَّدت إسرائيل عدوانها الهمجي، وعلت النبرة الناقدة للمواقف العربية الرسميّة داخل لبنان، وفي وسائل إعلام عربية مستقلة عديدة، بالإضافة إلى ما بدا من أن ردود أفعال دولية جاءت أقوى على نحوٍ يُشعر بالخجل من مثيلاتها العربية. وفي هذا السياق بدا أنّه لا خيار للموقف العربي الرسمي، إذا أراد ألا

(٥) انظر: **الحياة**، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ١و٥.

ينتحر، سوى أن يغيّر خطابه على أقل تقدير، ومن هنا جاءت الدعوة السعودية إلى مجلس وزاري عربي طارئ في بيروت عُقد بالفعل في ٧/ ٨/ ٢٠٠٦، أي بعد قرابة شهر من بدء العدوان.

كان لانعقاد هذا المجلس، من دون شكّ، دلالاته الإيجابية، بغض النظر عما سبقه، فقد حمل مجرد الانعقاد في بيروت معنى محدداً، وهو أن المجتمِعين قد عقدوا العزم على أن يلقوا بثقلهم في الكفة اللبنانية، وساعد على ذلك إجماع وطني لبناني حول خطة رئيس الوزراء[٦]، واختفت من أعمال المجلس نبرة الانتقاد للمقاومة. ومن ناحية أخرى، أفضت تلك الأعمال إلى واحدة من الحالات القليلة التي لم تتوقف فيها قراراته عند المستوى اللفظي، فتم تشكيل لجنة ثلاثية توجهت فوراً إلى نيويورك لنقل وجهة النظر العربية إلى المتداولين بشأن الصياغة النهائية لمشروع القرار الفرنسي ـ الأمريكي في مجلس الأمن، وهي سابقة أولى يتخذ فيها المجلس الوزاري للجامعة قراراً ويتابع تنفيذه على هذا النحو، فقد عانت قرارات الجامعة افتقاد القدرة على التأثير وغياب المتابعة، ناهيك بعدم الالتزام بها. وقد أجرى الوفد الثلاثي اتصالات واسعة فضلاً عن مشاركته في مداولات مجلس الأمن. وكانت الحصيلة أن الصياغة النهائية للقرار رقم ١٧٠١ جاءت أفضل مما كان عليه مشروع القرار[٧].

لا نستطيع أن نقيس على نحو دقيق، بطبيعة الحال، درجة التأثير المحدد للدبلوماسية العربية في هذا الصدد، لكن المؤكد أنها أدت دوراً ما، وربما يكون الرمز هو الأهم: أن ثمة جماعة عربية تتحرك برأي واحد من خلف لبنان. على ألا ننسى أن الفضل الأساسي يرجع إلى صمود المقاومة وأدائها على نحوٍ أجبر إسرائيل ـ للمرة الأولى في تاريخ صراعها مع العرب ـ على السعي إلى قرار دولي يخفف عنها العبء العسكري، بعد أن عجزت طوال شهر كامل عن تحقيق أهداف عدوانها ضدّ لبنان! وأخيراً وليس آخراً، فإن الدبلوماسية العربية تصرفت ـ مثل الدبلوماسية اللبنانية ـ على نحو رصين في موقفها من القرار رقم ١٧٠١، فلم تحِطه بأكثر مما يستحق؛ فهو قرار غير متوازن وغير عادل نحن نتحفظ عنه، ولكننا نقبله بصفة عامة

---

(٦) انظر نص الخطة في خطاب رئيس مجلس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي المخصص للبنان الذي عقد بمقر الخارجية الإيطالية في تاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦، في: **الحياة**، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ٥.

(٧) انظر أعمال هذه الدورة الطارئة، في: **الوطن** (قطر)، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ١٢؛ **الراية** (قطر)، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ١٣، و**الحياة**، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ٣.

حقناً للدماء. لا يعني هذا بطبيعة الحال أن الموقف العربي الرسمي قد أبرأ ذمته حيال ما جرى في لبنان، ويظهر هذا بأوضح صورة من متابعة مسألة انعقاد قمة عربية طارئة للبحث في العدوان.

٣ ـ القمة العربية الحائرة

في بداية العدوان دعت اليمن إلى قمة طارئة، بموجب بروتوكول دورية القمة الذي يجيز عقد قمم طارئة في حالة حدوث مستجدات تتعلق بالأمن القومي العربي، وبشرط موافقة ثلثي الأعضاء، لكن الدول العربية في مرحلة التراخي عن نصر لبنان، لم ترَ ما يوجب عقد هذه القمة، فلم تحصل الدعوة على النصاب المطلوب، وانتهى الأمر بإعلان اليمن سحبها الدعوة إلى عقد القمة «منعاً لحدوث انشقاق في الصف العربي»[٨]، بل لقد امتنع القادة العرب بالإجماع عن حضور القمة الإسلامية التي انعقدت في ماليزيا في ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ لبحث العدوان.

والواقع أن المرء لا يمكنه أن يتجنب الانطباع بأن القمم العربية باتت تغيب في أوقات لا ينبغي أن تغيب فيها؛ فاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ لم يستوجب ـ كما سبقت الإشارة ـ عقد قمة طارئة، والتفسير أكثر من واضح، وإذا شئنا العودة إلى الوراء أكثر، فسنكتشف للأسف أن السوابق قديمة، ويمكن هنا الاستشهاد بسابقة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢؛ فقد بدأ العدوان في شهر حزيران/ يونيو، وصمدت بيروت صموداً أسطورياً خلال ثلاثة أشهر من دون أن تُعقد قمة عربية، والأعجب من هذا أنها حين عُقدت في أيلول/ سبتمبر، خرجت بـ «مبادرة سلام» مع إسرائيل (مبادرة فاس) تضمنت مزيداً من التنازلات العربية بالقياس إلى المطالب السائدة آنذاك، والأكثر عجباً أن قرارها في ما يتعلق بلبنان جاء دون المستوى المطلوب بكثير، إذ قررت وضع استراتيجية عربية «شاملة» تهدف إلى منع إسرائيل من العدوان! ووضع تصور لمواجهة العدوان الإسرائيلي «إذا ما وقع»! ولم تخرج أدوات تنفيذ هذه الاستراتيجية عن ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية (بصيغ لغوية عامة من دون تحديد). وكلفت القمة هيئة مصغرة من ممثلي الدول، تعكف فوراً، مع الأمين العام، على وضع مشروع لهذه الاستراتيجية لعرضه على مجلس الجامعة في دورته العادية التالية، لكن هذه الاستراتيجية لم توضع أبداً[٩]!

---

(٨) انظر تصريحات وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي، في: **الأهرام**، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦، ص ٩.

(٩) في هذا الصدد، انظر قرار قمة فاس (١٩٨٢) في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٨٥** (تونس: الأمانة، ١٩٨٧)، ص ١٦٩ ـ ١٧١.

وفي إطار مراجعة النظام العربي الرسمي مواقفه تجاه العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، أثيرت مجدداً فكرة الدعوة إلى قمة عربية طارئة، وقيل إن السعودية كانت صاحبة الدعوة، والأدق أن يقال إنها دفعت عن نفسها الاتهام بأنها تعرقل انعقادها، وذلك وفقاً لنص كلمات وزير الخارجية السعودي أمام مجلس الوزراء الطارئ في بيروت حين قال: «إن ما تردد تلميحاً أو تصريحاً أن المملكة تقف في وجه قمة عربية طارئة تعالج الموقف في لبنان لا يمت إلى الواقع بصلة مطلقاً، وأعلن أنّه مفوض بإعلان استعداد حكومته، ليس فقط لحضور قمة عربية طارئة، بل للدعوة إلى عقدها في مكة المكرمة في الوقت الذي يتفق عليه القادة العرب، وأن شرط المملكة الوحيد لعقدها هو الإعداد الجيد لها[١٠]. وقد كلف المجلس الوزاري الطارئ في بيروت أمين عام الجامعة بإجراء المشاورات اللازمة في هذا الصدد، وإن كان صدور القرار رقم ١٧٠١ قد أفقد الدعوة إلى القمة العربية الطارئة جزءاً من زخمها، ناهيك بالقيد الشهير الخاص بـ «الإعداد الجيد»!

وقد وضع مجلس الجامعة بالفعل في دورته الطارئة على المستوى الوزاري التي انعقدت في مقر الأمانة العامة في القاهرة في ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٦ نهاية فعلية لفكرة عقد قمة طارئة، بتفضيلهم الانخراط في مزيد من المشاورات بهدف «التحضير الجيد» لهذه القمة[١١]، يعني إرجاءها إلى أجل غير مسمى، وقد نسبت الإطاحة بالقمة الطارئة على هذا النحو إلى الخطاب الحاد للرئيس السوري بشّار الأسد في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦، الذي انتقد فيه المواقف العربية الرسميّة تجاه هذه الحرب[١٢]. وهو تفسير مغرق في سطحيته بالنظر إلى العجز البنيوي لمؤسسة القمة العربية، وإذا كان لا بدّ من أن يكون لهذا الخطاب تأثير ما في فرص انعقاد القمة الطارئة، فإنه لا يتجاوز فكرة «المسمار الأخير في نعشها».

٤ ـ حصاد الموقف الشعبي

بعيداً عن المواقف العربية الرسميّة المعتدلة التي رفعت الغطاء العربي عن المقاومة، فقد أحدثت عملية «الوعد الصادق» وصمود حزب اللّه في مواجهة تداعياتها، وحنكة قيادته في إدارة المعركة، عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، آثاراً قد تكون غير مسبوقة في أوساط الرأي العام العربي ومؤسسات المجتمع المدني. كشفت المعركة عن أن ثمة انكساراً شديد الوطأة يخفيه أبناء الأمة بين ضلوعهم، وعن أنهم وجدوا في

(١٠) انظر: **الحياة**، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ٣.

(١١) انظر: **الحياة**، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ٣.

(١٢) انظر نص الخطاب، في: **الحياة**، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ٨ ـ ٩.

أداء حزب اللّه في مواجهة العدوان الهمجي على لبنان ما يعالج هذا الانكسار، ليس من منظور الصراع العربي ـ الإسرائيلي فقط، وإنَّما من منظور الهيمنة الأمريكية أيضاً، كما كشفت عن حاجتهم إلى نموذج القيادة القدوة في زمن انحدار وانحسار وامتهان للكرامة. من هنا انتشرت التظاهرات الشعبية في طول الوطن العربي وعرضه، وأصبح حديث المعركة وبطولاتها هو الشغل الشاغل للجميع، وبحث الجميع عن الوسائل الممكنة للمساندة، وأظهروا قدرة لافتة في هذا الصدد قلل من فاعليتها الحصار الجائر على لبنان، وسددت الجماهير طعنة قاتلة لكُلّ من أراد العزف المريض على الوتر الطائفي، فرفعت حسن نصر اللّه (الشيعي) إلى مصاف قياداتها التاريخية، وانتقدت بشدة تقصير حكوماتها، وطالبتها بالارتفاع إلى مستوى المسؤولية، وتمنت قطاعات واسعة منها المشاركة في القتال جنباً إلى جنب مع المقاومة.

ومن المؤكد أن هذا الموقف الجماهيري قد أصاب القيادات العربية الرسميّة بحرج بالغ، فأحدثت ما أحدثته من تغير في سلوكها حتى وإن كان لفظياً أو شكلياً، وأخذت تبحث في سرعة عن بعض المظاهر التي تحاول أن تثبت بها عدم تقصيرها في التضامن مع لبنان ودعمه، غير أن هذا كلّه ينبغي ألا يخفي عنا بعض الحقائق، لعل أهمها أن موقف الجماهير العربية اتخذ في معظمه شكل «الرأي العام المساند» للمقاومة احتراماً وتقديراً وإعجاباً، وليس «الحركة الفاعلة المؤثرة» الضاغطة على الأعصاب الحساسة، لدوائر صنع القرار في النظم العربية الحاكمة بما يدفعها مباشرة إلى تغيير حقيقي في سلوكها. وتعود هذه المسألة **أولاً** إلى الأزمة العامة لحركة الجماهير العربية التي قد لا يكون من المناسب الاستفاضة في بيان جذورها وأسبابها في السياق الراهن، و**ثانياً** إلى أن منظمات المجتمع المدني العربي وبالذات النقابية والمهنية منها؛ هذا، وعلى الرغم من المواقف السليمة والنبيلة لها من المقاومة، فقد شاركت في معظمها النظم العربية الحاكمة في منطق «التنديد بـ»، و«الدعوة إلى»، و«مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته»، ولم تفكر بصفة عامة في عمل مؤثر من أي نوع حتّى ولو كان ذلك على سبيل الرمز بين موقف اتحاد العمال العرب المقاطع لكل البواخر الأمريكية في الموانئ العربية إبّان أزمة الباخرة المصرية كليوباترا في عام ١٩٦٠، وموقفه الراهن ـ هو وغيره ـ يبدو البون شاسعاً، والموقف بحاجة إلى إمعان نظر وإلى تفكير وتدبر حقيقيين، لأن المعنى الوحيد لهذا، أن أزمة النظام العربي عامة تنسحب على شقيه الرسمي وغير الرسمي، وإن اختلفت العلة، فبينما ضيَّع النظام الرسمي الاتجاه أصلاً، ومن ثَمّ فإن فعله أياً كان يأتي في غير المسار السليم، ويبدو النظام غير الرسمي محافظاً على توجهاته، وإن كان يعاني عجزاً واضحاً عن حمايتها، ناهيك بتعزيزها.

ثانياً: التداعيات العربية للحرب

لا شكّ في أن جريمة بهول العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠٠٦، وإنجازاً بحجم صمود المقاومة أمام هذا العدوان وقدرتها على تكبيده خسائر فادحة، قد أفضيا إلى نهاية لم تتوقعها الدوائر الإسرائيلية والأمريكية، ولا بدَّ من أن يكون لهذا تداعيات متشابكة بالغة الأهمية. وتحاول الورقة في هذا السياق أن تقدم بعض الأفكار للمناقشة حول محاور ثلاثة: يتعلق **أولها** بالنظام العربي الرسمي، و**الثاني** بفكرة النظم البديلة لهذا النظام، و**الثالث** بمستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

١ ـ النظام العربي

تناقش هذه الجزئية أربع نقاط تتعلق بوظائف القيادة والتطوير والتكامل في النظام، بالإضافة إلى ظاهرة الصراع بين وحداته، على أن تتم مناقشة النقطة الخاصة بالنظم البديلة للنظام العربي في جزئية مستقلة على نحو ما سبقت الإشارة.

أما وظيفة **القيادة** داخل النظام، فمن الواضح أنها كانت في هذه الأزمة بيد العربية السعودية التي اعتمدت في ذلك على مساندة مصرية ـ أردنية واضحة، فهي ـ أي السعودية ـ التي بادرت بالموقف المعترض على المقاومة المُحمِّل لها مسؤولية ما جرى من تصعيد، ومن ثم مسؤولية إنهائه، ثم كانت السعودية أيضاً هي التي قامت بعملية التغذية العكسية (Feedback) المطلوبة في سلوك النظام، إزاء المدخلات الجديدة التي تمثلت في الأداء الرفيع للمقاومة والتأييد الجماهيري الواسع لها.

ويلفت النظر في هذا السياق إلى أن هذه الأزمة تعدّ إحدى حالات الاستثناء لما يسمى بالمثلث المصري ـ السعودي ـ السوري ودوره القيادي في النظام العربي، فقد كانت لهذا المثلث أدواره الواضحة في عدد من الأزمات التي اعترضت مسار النظام العربي، إذ ينسب له فضل في مواجهة حلف بغداد عام ١٩٥٥، والمطالبة العراقية بالكويت عام ١٩٦١، وحرب عام ١٩٧٣، وأزمة احتلال الكويت عام ١٩٩٠، غير أن دور هذا المثلث غاب في قضايا أخرى مهمة مثل التسوية مع إسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٧٣؛ ومواجهة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢؛ والحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)؛ والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. ويعتبر العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام ٢٠٠٦ حالة أخرى تضاف إلى الحالات التي تقوض صدقية فكرة هذا المثلث، هذا، بالإضافة إلى أن العلاقة بين أضلاعه قد توترت بشدة غير مرة، كما في العلاقات المصرية ـ السعودية في عدد من سنوات عقد الستينيات من القرن المنصرم؛ والعلاقات المصرية ـ السورية في أعقاب الانفصال

السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١؛ وبعد تدشين السادات سياساته السلمية تجاه إسرائيل في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي؛ والعلاقات السورية ـ السعودية في عدد من الحالات ربما تكون الحالة الراهنة أكثرها وضوحاً.

ويفترض هذا أن مزيداً من الشواهد يتراكم لإثبات عدم جدارة فكرة المثلث المصري ـ السعودي ـ السوري كآلية لقيادة النظام العربي، ويلاحظ التأثير الواضح للعوامل الخارجية على آليات القيادة في النظام بحيث كانت الدول صاحبة المبادرة بالمواقف المعترضة على المقاومة ـ أو في القليل المتحفظة عليها ـ من الدول الأقرب في سياساتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما يلاحظ أن السعودية ما زالت غير قادرة على ممارسة الوظيفة القيادية في النظام العربي بالاعتماد على مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي شهد تمايزاً واضحاً بين السياستين السعودية والقطرية، ووصل الأمر إلى ملاسنات علنية بين مسؤولين رفيعي المستوى في البلدين، بالإضافة إلى أن سياسات باقي الدول أعضاء المجلس ـ وإن لم تصل إلى حدّ الخلاف مع السياسة السعودية ـ تمايزت عنها بكل تأكيد على الأقل من منظور أنها كانت أقل وضوحاً في نقد المقاومة. ويؤكد هذا استمرار الهشاشة السياسية للتجمعات الفرعية في النظام العربي وأهمها ـ أو بالأحرى الباقي منها على قيد الحياة فعلاً ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

غير أن الأهم من هذا كُلّه أن القوى المبادرة في النظام قد عجزت عن الوفاء بمتطلبات قيادته، فالنهاية التي آل إليها العدوان بصدور القرار رقم ١٧٠١ عن مجلس الأمن يعود الفضل الأساسي فيها إلى أداء المقاومة، والعجز عن عقد قمة عربية طارئة في الأوقات الضرورية بدا مزمناً، كما إن جدول أعمال القوى القيادية في النظام افتقد تأييد الجماهير والقوى السياسية العربية، وحتى سوريا التي تبنَّت موقف المقاومة بالكامل، بدا أن هذه الجماهير والقوى السياسية متحفظة على نهجها شديد التعقل في حسابات المواجهة العسكرية مع إسرائيل، بل إن الذين يعترفون بأهمية الدور السوري في دعم حزب اللَّه بالسلاح، لم يظهروا ارتياحاً لفكرة أن تكون المقاومة المسلحة لإسرائيل من نصيبه وحده.

ولهذا كلّه يمكن القول بإن ثمة فراغاً قيادياً حقيقياً داخل النظام العربي، وقد يرى البعض أن قيادة حزب اللَّه المتمثلة في شخص السيد حسن نصر اللَّه بما حازته من تأييد جماهيري عربي عارم إبّان المعركة، تقدم بديلاً لملء هذا الفراغ، غير أننا يجب أن نميِّز هنا بين دور السيد حسن نصر اللَّه كقيادة قدوة تساعد على توليد مزيد من الضغوط على النظم العربية، وبين دوره المستحيل في قيادة النظام العربي ما دامت البنية السياسية لوحداته على ما هي عليه، فالحديث هنا عن قيادة «القرار» وليس قيادة «التأثير» من دون الإقلال من شأن تلك الأخيرة بأي حال.

يرتبط هذا مباشرة بوظيفة **التطوير** داخل النظام، فقد وقع العدوان في ذروة الحديث عن الإصلاح والتغيير في الوطن العربي والحِراك السياسي من أجله، ولا يمكن الادعاء بأن شيئاً جوهرياً قد أنجز حتّى الآن في هذا الصدد، دونما إنكار تحقق بعض المكاسب الجزئية في عدد من الأقطار العربية. ويمكن الافتراض بأن أداء المقاومة في مواجهة العدوان والنموذج القيادي الذي قدمه السيد حسن نصر اللَّه، قد مثّل دفعة معنوية للقوى المطالبة بالتغيير في مواجهة قيادات طال بقاؤها في السلطة واغترافها من مكاسبها من دون إنجازات تُذكر، ناهيك بالتدهور الذي أصاب حياة المواطن في ظلها. ومن الواضح أن قياس هذا التأثير في حركة الإصلاح والتغيير في الوطن العربي، أو التنبؤ بدرجته، يبدو مسألة بالغة الصعوبة مستحقة لمزيد من التفكير والنقاش.

وتحتاج وظيفة **التكامل** داخل النظام وقفة خاصة، فقد وقع العدوان في توقيت برز فيه الحديث البغيض عن الطائفية في الوطن العربي عامة، ووفقاً لمصطلحات إسلامية سنّية/ شيعية بصفة خاصة، وتقدم أحداث العراق أسوأ نموذج ممكن للتفتت الذي يمكن أن يصيب عديداً من أقطار الوطن العربي، إن قُدر لهذا المنطق أن ينتشر أو يسود. وفي هذا السياق تبرز أهمية صدور خطاب سياسي عربي إسلامي جامع من قيادة بوزن حسن نصر اللَّه، وقد سبقت الإشارة إلى أن التأييد الجماهيري له قد عبَر الحواجز الطائفية، بل إن خطاب نصر اللَّه قد جاء جامعاً لأبناء الديانتين الإسلامية والمسيحية، الأمر الذي يعطي أملاً وزخماً لوظيفة التكامل في النظام العربي من هذا المنظور، بشرط العمل السياسي الدؤوب في هذا الاتجاه.

أما ظاهرة **الصراع** بين وحدات النظام، فهي مزمنة عرفها النظام منذ نشأته وحتى الآن، وشهد تطوره انتقالاً من موجات الصراع إلى موجات التضامن وفقاً لمتغيرات كثيرة، من أهمها التهديد الخارجي، بمعنى أن هذا المتغير كان عاملاً مساعداً عادةً على تجميع ـ ولو مؤقت ـ لوحدات النظام العربي في مواجهة الأخطار الخارجية[١٣]، وإن كان أثره قد تلاشى تماماً في حالة الاحتلال الأمريكي للعراق.

ويلاحظ من منظور الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالذات، أن حالات الهزيمة كانت تفضي إلى تضامن، وحالات النصر تفضي إلى حروب عربية باردة، ففي أعقاب هزيمة عام ١٩٤٨ وقعت اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، وفي أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ بدأت واحدة من أقوى موجات التضامن بين وحدات النظام في مواجهة آثار العدوان. أما حرب السويس عام ١٩٥٦ فقد

---

(١٣) انظر: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١): دراسة استطلاعية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

أعقبتها حرب باردة عربية حتّى هزيمة عام ١٩٦٧، وإن تخللتها موجة تضامنية قصيرة (سياسات القمة في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥)، وانسحب الأمر نفسه بوضوح أشدّ في حرب عام ١٩٧٣ التي أعقبتها واحدة من أشدّ موجات الصراعات العربية ـ العربية بعد تبنّي الرئيس المصري سياسة التسوية مع إسرائيل اعتباراً من عام ١٩٧٥، وصولاً إلى ذروتها في السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، وما أعقبها من قطيعة رسمية مصرية ـ عربية دامت عقداً من الزمان.

ولا تبدو الحالة الأخيرة (عام ٢٠٠٦) استثناءً، فقد حقق حزب اللّه ما يرقى إلى انتصار استراتيجي على إسرائيل، وقد حدث الانقسام العربي بشأن الموقف من حزب اللّه منذ الوهلة الأولى ـ كما سبقت الإشارة ـ بين جبهتين: **الأولى**، تؤيد المقاومة وتتزعمها سوريا، و**الثانية**، تتحفظ على المقاومة أو حتى تعترض عليها وتتزعمها السعودية، ثُمّ جاء خطاب الرئيس السوري في ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦ الذي أعلن فيه أن الحرب «أسقطت أصحاب أنصاف المواقف أو أنصاف الرجال»، وألمح فيه إلى أن قوى ١٤ آذار في لبنان منتج إسرائيلي على شاكلة قوى ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣. وقد أدّى هذا الخطاب إلى ردود فعل سياسية وإعلامية حادة في دول «الاعتدال» العربي التي اعتبرت نفسها مقصودة بخطاب الرئيس السوري، الأمر الذي اعتبره كثير من المراقبين تدشيناً لحرب باردة عربية جديدة. ولا شكّ في أن ثمة استقطاباً موجوداً في الوقت الراهن في تفاعلات النظام العربي، وإن كانت طبيعة النظم العربية الحاكمة كلها، والإطار الدولي الذي تتحرك فيه، يجعلان من المرجح ألا يصل هذا الاستقطاب إلى الحدة التي وصلها في ستينيات القرن الماضي على سبيل المثال. ومن الواضح أن هناك محاولات تجري بالفعل للتخفيف من حدّة الاستقطاب الراهن وبخاصة، أن آثاره في بلد كلبنان في هذه الظروف يمكن أن تكون كارثية إن أُطلق له العنان.

٢ ـ النظم البديلة

وقع العدوان في سياق المحاولات الأمريكية لفرض صياغة شرق أوسطية لمستقبل الوطن العربي، وقد حيَّرتنا السياسة الأمريكية في رؤيتها مستقبل الشرق الأوسط، فهو تارةً «كبير» وأخرى «موسع» وثالثة «جديد»، وقد نذكر أنّه كان منذُ عقود في عهد الرئيس آيزنهاور «فارغاً». والواقع أن «الشرق أوسطية» ملمح أصيل من ملامح السياسة الأمريكية تجاه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ففي سعي تلك السياسة إلى فرض هيمنتها على المنطقة بعد تواري الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، لم تكن تستريح مثلهما للرابطة العربية كأساس لترتيب مستقبل المنطقة. ولعل السبب في ذلك خبرة تاريخية تشير إلى أن توحد العرب قد

أفضى دائماً إلى تأثير واضح لهم في موازين القوى الإقليمية، بل العالمية.

ومع أن الإصرار على الشرق أوسطية كأساس لمستقبل المنطقة بقي ثابتاً في السياسة الأمريكية، فإن مضمون رؤيتها قد طرأ عليه تغير واضح يعكس بدوره التغير الذي ألَمَّ بالسياسة الأمريكية نفسها، والذي وصل بها إلى الحالة العدوانية الراهنة، بل إن وتيرة هذا التغير قد أخذت في التسارع في الآونة الأخيرة في ضوء ما تواجهه السياسة الأمريكية من تحديات تعترض مسار وضع رؤيتها موضع التطبيق.

في البدء كان التركيز على شرق أوسطية ذات طابع أمني اقتصادي وظيفي، كما تكشف عن ذلك مشروعات قيادة الشرق الأوسط وجونستون وحلف بغداد وآيزنهاور في خمسينيات القرن الماضي. ويلاحظ أن جميع هذه المحاولات وغيرها قد باء بالفشل لأن المدّ القومي قد تكفل بذلك في حينه.

وضعت الإدارة الأمريكية الراهنة الشرق الأوسط في بؤرة اهتماماتها ظاهرياً لأنه ـ كما ادعت ـ قد أصبح مزرعة لتفريخ الإرهاب في ضوء دروس أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وجوهرياً لأن السيطرة على بترول المنطقة تقع في قلب تحقيق الهدف الاستراتيجي الأمريكي الرامي إلى إدامة الهيمنة الأمريكية الأُحادية في الشؤون العالمية طوال القرن الحالي، ولم يكن هناك في ذلك الوقت هدف أكثر ملاءمة من العراق بالنظر إلى ثروته البترولية من ناحية، وعزلته الإقليمية والعربية بسبب الحرب مع إيران وغزو الكويت من ناحية أخرى، ناهيك بإنهاكه الشديد بعد مرور أكثر من عقد على حصاره اقتصادياً.

ولم يتردد الرئيس الأمريكي في أن يعلن أنّه سيجعل من العراق رأس رمح للتغيير الديمقراطي والازدهار الاقتصادي في الشرق الأوسط. هكذا بدأت ملامح الشرق الأوسط في طبعته الحالية تتكشف شيئاً فشيئاً: هدف ثابت هو الهيمنة وآليات مراوغة تتستر وراء الديمقراطية والازدهار الاقتصادي، والفكرة أن يكون العراق المحتل الديمقراطي المزدهر اقتصادياً نموذجاً لدول المنطقة، غير أن العراق استعصى على محتليه، وتكفلت مقاومة الاحتلال فيه من جانب، والخطوات الحمقاء للسياسة الأمريكية من جانب آخر، ببعثرة المشروع الأمريكي الذي أُريد له أن يتخذ من العراق منصة انطلاق، وهنا كان لا بُدَّ من تغيير الآليات.

وقع احتلال العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وبعد أقل من عام ـ وبالتحديد في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ كان واضحاً أن الوهم قد تبدد، وأن الانطلاق من العراق لإخضاع المنطقة برمتها صار هدفاً بعيد المنال. وبناءً على هذا أُطلقت مبادرة الشرق الأوسط «الكبير» التي انطلقت فلسفتها من أن هناك مثلثاً فاسد الأضلاع يحكم

المنطقة، من الاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي والتطرف التعليمي، وأن هذا هو السبب في أن الشرق الأوسط يفرّخ إرهابيين من ذلك النوع الذي نفذ هجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وأن علاج هذا الوضع يتطلب إحلال مثلث سويٍّ الأضلاع من الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والتعليم القائم على قبول الآخر.

تمثلت المفارقة في أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير قد أشارت إلى أمراض حقيقية يئن منها جسد المنطقة، غير أن الحلول التي قدمتها كانت إما تافهة وإما خاطئة أو على الأقل سطحية، ناهيك بأن السجل الأمريكي في مجال نشر الديمقراطية ملتبس إلى أبعد الحدود، وهو يشير إلى أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة نظرت إلى الديمقراطية كوسيلة لا كغاية، فهي مطلوبة لتقويض النظم المعادية، ومسكوت عنها في حالة النظم الصديقة، وليس أدل على هذا من تراجع «المطاردة» الديمقراطية للنظم التي رفعت الراية البيضاء أو حتّى توقفها بالكامل.

غير أن أخطر ما انطوت عليه مبادرة الشرق الأوسط الكبير، تمثل في أنها أول مبادرة شرق أوسطية للسياسة الأمريكية تتضمن تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية للدول الهدف، فليس ثمة تدخل أوضح من الدعوة ـ ولو الضمنية ـ إلى تغيير نظم الحكم غير المرضي عنها، ولا بأس من «فوضى بناءة» يعقبها استقرار يستند إلى أسس سليمة. ومن هنا واجه «الشرق الأوسط الكبير» ممانعة حقيقية من النظم الحاكمة، أضيفت إليها الممانعة المتوقعة من القوى المعادية للسيطرة الأمريكية المقاومة لها.

وهكذا بدأت أمواج الشرق الأوسط الكبير تتكسر بالتدريج؛ ففي قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ خرجت السياسة الأمريكية بنصف هزيمة ونصف نصر: نصف هزيمة لأنها أخفقت في إضفاء طابع مؤسسي على المبادرة، ونصف نصر لأن القمة وافقت على إنشاء ما سمي بمنتدى المستقبل الذي ينعقد سنوياً بحضور وزراء خارجية الدول الصناعية الكبرى ودول المنطقة. وقد عقد بالفعل دورته الأولى في الرباط في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ بغياب وزير خارجية إسرائيل، نتيجة رسالة واضحة من الجماهير المغربية مضمونها أنها لن تسمح بإتمام الزيارة. وفي تلك الدورة زادت الجرأة وتصاعدت وتيرة المطالبة بحل الصراعات الإقليمية قبل التفكير في الإصلاح الداخلي. أما دورة المنتدى في المنامة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، فقد أخفقت حتّى في إصدار بيان ختامي بسبب الإصرار الأمريكي على تجاهل سيادة دول المنطقة في تقرير منح المساعدات المالية للجمعيات الناشطة في مجال نشر الديمقراطية.

هكذا بدا واضحاً أن «الشرق الأوسط الكبير» على طريق اللحاق بما سبقه من

مبادرات انتهت إلى الإخفاق، والأخطر من هذا أن التطبيقات المحدودة للديمقراطية التي تدّعي الإدارة الأمريكية بأنها تبشر بها، أوصلت إلى الحكم قوىً مناوئة لها كما في الحالة الفلسطينية، أو على الأقل زادت من حضور هذه القوى في مؤسسات الحكم، كما في الحالتين المصرية والكويتية. ومن هنا أصبحت المناداة بالديمقراطية ترفاً، وأصبح واضحاً أن الشرق الأوسط الحقّ يجب أن يكون «جديداً» بالكامل، قوامه القضاء على أي قوى ممانعة للسيطرة الأمريكية أو مقاوِمة لها. ومن هنا، فإن العدوان الهمجي الإسرائيلي ـ الأمريكي على لبنان هو عدوان إسرائيلي من حيث التنفيذ، لكنه في الوقت نفسه أمريكي من حيث التخطيط والدعم وتوفير الغطاء الدبلوماسي. لقد وجدت وزيرة الخارجية الأمريكية في نفسها الجرأة لكي تصف العدوان الهمجي على لبنان بأنَّه: آلام المخاض لميلاد شرق أوسط جديد. وهي جرأة فائقة لأن كلماتها المجافية لأبسط الاعتبارات الإنسانية قد كشفت على نحو مذهل معنى هذا الشرق الأوسط الجديد: هيمنة أمريكية وعربدة إسرائيلية بلا حدود تمكِّنان من إعادة صياغة المنطقة وفق ما تقتضيه المصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية.

وقد مثَّلت نتائج الحرب الإسرائيلية ـ الأمريكية على لبنان في عام ٢٠٠٦ ضربة قاصمة للشرق الأوسط الجديد وفقاً للمفهوم الأمريكي: **أولاً**، لأن الحرب أخفقت في القضاء على قوى المقاومة للهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية بفضل أداء حزب اللَّه، الأمر الذي يعني استحالة استبعاد هذه القوى من عملية صياغة مستقبل المنطقة، و**ثانياً**، لأن إنجاز المقاومة قد تحقق بفعل عوامل داخلية وخارجية، ويجيء الدعم الإيراني ضمن أهم هذه العوامل الخارجية، وهو الأمر الذي يعني استحالة استبعاد إيران من المنظومة الشرق أوسطية على النقيض مما تريده الإدارة الأمريكية الراهنة.

ولا بُدَّ من وقفة أكثر تأنياً مع كُلّ من الحقيقتين السابقتين، فقد أصبح للمقاومة حضورها الواضح في تفاعلات النظام العربي أولاً في فلسطين، ثم في لبنان، وأخيراً في العراق. وقد مثَّلت الجولة الحالية من جولات صِدام المقاومة اللبنانية مع إسرائيل، إضافة نوعية غير مسبوقة في سجل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، في الوقت الذي ما زالت المقاومة في فلسطين والعراق صامدة، بل آخذة في التصاعد أيضاً من حين إلى آخر. ويعني هذا كُلّه ـ كما سبق القول ـ أن مقاومة الاحتلال والهيمنة سوف تكون لها بصمة أساسية على مستقبل المنطقة.

أما إيران، فإن حضورها في النظام العربي ليس وليد الساعة، فهو موجود **أولاً**، بقدر الجسور التي تمكنت من إقامتها مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي بغض النظر عن الحواجز الطائفية، وهو موجود **ثانياً**، بقدر تفهم الشيعة العرب للثورة الإيرانية وتحمسهم لها، وهو موجود **ثالثاً**، وبصفة خاصة من خلال سياسة

بالغة العقلانية اتبعتها إيران تجاه احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وترتب عليها الآن أن أصبح لها حضورها الواضح في السياسة العراقية، وهو موجود **أخيراً**، وليس آخراً من خلال تأييد إيران حكومة حماس في وقت رفع الغطاء عنها عدد من النظم العربية.

والمعنى الواضح لهذا أنه في مقابل عجز النظام العربي الرسمي عن الوفاء بكثير من متطلبات أمن النظام، تقدمت إيران غير مرة لملء هذا الفراغ، وبينما كان يتم التخويف في السابق من إيران وفقاً لمصطلحات كمصطلح «الهلال الشيعي»، فإن الأزمة الأخيرة أسقطت كثيراً من الحواجز بين إيران وقطاعات من الجماهير والنخب العربية، وكان لسان حال هذه القطاعات يتحدث عن الإعجاب بحزب اللَّه، حتّى وإن كان اتهامه بأنَّه ينفذ أجندة إيرانية صحيحاً: أوَ لا تنفذ النظم الحاكمة بدورها أجندات الآخرين؟ أوَليست الأجندة الإيرانية مطابقة للأجندة العربية إذا كانت موجهة إلى إسرائيل؟

ويعني ما سبق أن المهتمين جميعاً بمستقبل النظام العربي، عليهم أن يديروا حواراً علمياً وسياسياً واسعاً حول إعادة بناء هذا النظام وموقع إيران منه والصيغة المثلى لذلك، والتي تحقق مصالح الطرفين العربي والإيراني. وسوف يقتضي هذا بطبيعة الحال أن يُحدث كُلّ منهما تغييراً ما في سلوكه تجاه الآخر. أما أن يتصور القائمون على النظام العربي الرسمي أنّه يمكن أن يبقى بحدوده ومعادلاته الراهنة، على الرغم من كُلّ هذا العجز عن الفعل، فهذا ضرب من المحال.

٣ ـ مستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي

لعل أول ما سوف يتأثر بالحرب الإسرائيلية على لبنان هو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كون هذه الحرب قد انطوت على إدارة ناجحة للصراع من قِبل فصيل رئيسي من فصائل المقاومة العربية لإسرائيل، الأمر الذي يفترض بداهة أنّه يعزز ثقافة المقاومة وآلياتها في مواجهة المشروع الصهيوني، وليس خافياً في ما سبق، التقارب الزمني بين انتصار المقاومة في الجنوب اللبناني في أيار/ مايو ٢٠٠٠، وتفجر انتفاضة الأقصى واتسامها بطابع عسكري في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، أي بعد قرابة أربعة شهور من انتصار المقاومة في لبنان.

ومن المنظور الاستراتيجي، لا شكّ في أن إسرائيل قد خسرت الكثير إن كانت تريد حقاً العيش في المنطقة كدولة طبيعية، لأن عدوانها الهمجي على لبنان قد أثبت للجماهير العربية على الأقل، أن التعايش مع إسرائيل ينطوي على درجة قصوى من درجات تهديد الأمن، فهي تمتلك قوة عسكرية باطشة، تقرر أن توظفها لإحداث أعلى درجة من درجات التدمير لمجرد شعورها بالمهانة من أسر جنديين من جنودها، بينما هي تحتجز آلافاً من الأسرى العرب، بما يعني أن هذه القوة الهمجية تدمر وطناً

بدم بارد لمجرد أسر اثنين من أبنائها، أو ـ وهذا هو الأخطر ـ أن هذه القوة تتحين الفرصة للإجهاز على جيرانها متذرعة بأية حجة، ويعني هذا أن إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي مرشحة في المنظور العربي لمزيد من الراديكالية بعد أن أثبت حزب اللّه نجاحه في تبنّي أسلوب حرب العصابات.

ويعزز من هذا أن إنجاز حزب اللّه في هذه الحرب، قد دفع قطاعات واسعة من الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل إلى الاتجاه يميناً، بحيث صعد نجم شخصية كبنيامين ناتانياهو في مواجهة رئيس الوزراء الحالي، أي أن الاتجاه إلى التشدد يمكن أن يكون موجوداً على الطرفين بما يرشح الصراع لمزيد من التصعيد والعودة إلى الجذور. ولا يمنع من هذا أن نتائج الحرب قد تُعزز في المديين القصير والمتوسط فرص التوصل إلى تسويات جزئية، كما في احتمال التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى بين حزب اللّه وإسرائيل، بعد أن فشلت في تحرير أسيريها بالقوة الباطشة، أو حتّى التوصل إلى تسوية إسرائيلية ـ لبنانية عامة، بعد أن تأكدت إسرائيل من أن لبنان سيكون عبئاً عسكرياً عليها إن هي قررت استئناف العدوان عليه. ولذلك قد يكون من الأجدى للمصلحة الإسرائيلية أن يتم استبعاده بتسوية متوازنة كي يتم التفرغ للجبهتين الفلسطينية والسورية. أما التقدم على طريق تسوية شاملة للصراع، فيقتضي حدوث عمليات تاريخية أكثر تعقيداً بكثير من تلك التي انطوت عليها المعركة الأخيرة، ما يفضي إلى نقلة نوعية في توجهات الرأي العام والقوى السياسية في إسرائيل، يكون مضمونها إدراك استحالة هزيمة العرب استراتيجياً واستبعادهم من معادلة الصراع، ومن ثَمّ ضرورة التوصل إلى تسوية متوازنة معهم تنطوي على تنازلات مؤلمة «حقيقية»، وليست كتلك التنازلات التافهة التي يحلو لهم وصفها بأنها مؤلمة لتبرير تشددهم، وربما لحفظ ماء وجوه مفاوضيهم.

* * *

تتعدد تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ على نحو شديد التعقيد والتشابك حاول هذا البحث أن يطرح أهم خيوطه عربياً، ولا شكّ في أن مواصلة النقاش حول هذا الموضوع المهم تقع في صميم الاهتمام بمستقبل النظام العربي، الذي يستطيع من دون شكّ أن يبني كثيراً على ما تحقق من إنجاز للمقاومة في هذه الحرب، لكنه يبدو حتى الآن فاقداً المقومات التي تمكّنه من ذلك، فإن بقي إصرار النظام على الجمود لن يكون بمقدوره أن يصمد طويلاً أمام قوى التغيير التي تنبع من داخله أو القوى التي تتطلع من خارج حدوده لملء الفراغ.

تعقيـــب (١)

عبد الخالق عبد الله(*)

أشعر بتواضع شديد أمام كتابات الزميل الدكتور أحمد يوسف أحمد لموضوعيتها ودقتها ووضوحها وبما تحتوي دائماً من درجة عالية من الالتزام. وسوف أركِّز في هذا التعقيب على الجزء الأول والأهم من ورقته الغنية والذي يتناول الموقف والسلوك الرسمي العربي والذي يطرح السؤال: كيف كان عليه الموقف العربي الرسمي قبل العدوان على لبنان وكيف أصبح عليه هذا الموقف بعد انتهاء العدوان؟

وأرغب قبل الإجابة عن هذا السؤال في طرح سؤال آخر ملح من وحي موضوع هذه الجلسة الخاصة بتداعيات الحرب عربياً وهو: هل العرب، العرب ككل، هم أفضل أم أسوأ حالاً بعد الحرب مما كانوا عليه قبل الحرب؟

وجوابي السريع على هذا السؤال هو أن العرب، كدول وأفراد، وشعوب وحكومات، هم نسبياً، وأؤكد على نسبياً، أفضل حالاً على الصعيد العسكري والسياسي والنفسي والمعنوي بعد الحرب عما كانوا عليه قبل الحرب. نحن أفضل حالاً نسبياً ومتروكة بعد ذلك الإجابة عن السؤال: كم نحن أفضل حالاً وكم سيدوم هذا الوضع الأفضل نسبياً وما هي متطلبات كون العرب عموماً أفضل حالاً؟ ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى أربعة معطيات تشير إلى أن العرب هم نسبياً أفضل حالاً.

أولاً: المعطى الأول له علاقة بحسن أداء حزب اللَّه للمعركة مقابل سوء أداء العدو الإسرائيلي. لقد ساهم حُسْن أداء حزب اللَّه وسوء أداء إسرائيل في زيادة الثقة

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

العربية. العرب بعد هذه المعركة أكثر ثقة بالنفس وأكثر خبرة وأكثر إدراكاً لمصدر من مصادر قوتهم. لذلك وعلى الرغم من كل الجدل حول الانتصار أو الانكسار وحول الدمار والشهداء والخسائر، فإن العرب هم أفضل حالاً. فعندما تكون إسرائيل أسوأ حالاً فإن العرب بالضرورة هم أحسن حالاً. إسرائيل تبدو مهزومة، بالرغم من أنها لم تتلق ضربة قاضية، وبناءً على هذا، فمن حق العرب الشعور بالانتصار. إن معادلة الهزيمة والانتصار بين العرب والكيان الصهيوني هي دائماً معادلة صفرية. فعندما تكون إسرائيل أسوأ حالاً، وهي كذلك بعد هذه الحرب، فإن العرب هم بطبيعة الحال أفضل حالاً نسبياً. على الرغم من ذلك لا أراهن كثيراً على استمرار هذه الحالة طويلاً حيث إنها تعتمد كثيراً على كيفية التعاطي العربي مع النصر المهم الذي تحقق في هذه المعركة.

ثانياً: العرب بعد هذه الحرب هم أكثر توحداً في رفضهم للكيان الصهيوني. هناك حالة توحد عربية في رفض إسرائيل بعد هذه الحرب. العرب هم أكثر رفضاً وعداء وكرهاً عما كانوا عليه قبل الحرب. الرد الإسرائيلي الوحشي والمفرط في عنفه كرَّه في إسرائيل قطاعات شعبية ورسمية واسعة كانت في السابق محايدة. طبعاً العداء والرفض لإسرائيل قائمان دائماً إلا أن حدتهما تتفاوت ودرجاتهما تتصاعد بسبب السلوك الإسرائيلي.

وأزعم أن الرفض بعد هذه الحرب في أعلى مستوياته وأقصى درجاته عمقاً واتساعاً. وأعتقد مرة أخرى أن هذه المشاعر الرافضة بعمق وبهذا الاتساع ربما لا تدوم طويلاً.

ثالثاً: العرب أيضاً في حالة توحد مع لبنان. التوحد العربي مع لبنان حالة شعبية ورسمية إيجابية وصحية. البعض من العرب توحد مع لبنان المقاومة. والبعض الآخر توحد مع لبنان الحكومة. من كان من العرب مع المقاومة كان على حق، ومن كان من العرب مع الحكومة كان أيضاً على حق. هذا الانقسام العربي يعكس الواقع اللبناني الذي انقسم إلى شطرين: مع المقاومة ومع الحكومة أثناء الحرب وما بعد الحرب. الانقسام العربي طبيعي ولا بأس به، إلا أن الأهم من الانقسام هو حالة التوحد العربي مع لبنان المتنوع. أي توحد عربي على أي مستوى وفي أي زمان ومكان هو حالة إيجابية ولا يمكن إلا أن يكون على حق. ما زالت حالة التوحد مع لبنان قائمة بعد العدوان في شكل تنافس عربي على دعم لبنان حكومة وشعباً، دولة ومقاومة من منطلق أن لبنان لا يستحق أن يدفع الثمن وحده.

رابعاً وأخيراً: حتى النظام الرسمي العربي هو أفضل حالاً بعد الحرب مما كان

عليه قبل الحرب؛ فبالرغم من الخلافات العربية والصراعات العربية التي لا تتوقف، وبالرغم مما يقال عن تصدع مثلث الرياض ـ القاهرة ـ دمشق، فإن النظام العربي يبدو أكثر تماسكاً. كما إن الأداء العربي كان في العموم أثناء الحرب في تقديري مقبولاً. ربما أن هذا الأداء ليس جيداً أو ممتازاً، وربما أنه لم يصل إلى مستوى التوقعات الشعبية، لكن هذا النظام لم يتخبط ولم يتمزق ولم يُصب بشلل. لقد حدث أثناء هذه الحرب الحد الأدنى من تنسيق للموقف العربي الدبلوماسي والسياسي، وذلك، بخلاف ما يحدث عادةً عربياً خلال الأزمات. كانت الدبلوماسية العربية على غير العادة نشطة ومتوثبة. كما كانت جامعة الدول العربية نشطة وداعمة للدولة وللحكومة في لبنان **أولاً** وللمقاومة **ثانياً**. مرةً أخرى، لا أراهن طويلاً على هذا التنسيق والتماسك العربي وهذا الأداء الاستثنائي، وفي تقديري أنه لا يشكل القاعدة.

جميع هذه المعطيات تصب في سياق القول إن العرب أفضل حالاً نسبياً بعد الحرب مما كانوا عليه قبل الحرب. هذه واحدة من أهم تداعيات العدوان على لبنان عربياً؛ فالعرب هم نفسياً وسياسياً وعسكرياً ومعنوياً أفضل حالاً بحكم أن إسرائيل هي أسوأ حالاً باعتراف قادة الكيان الصهيوني.

أعود بعد ذلك إلى ورقة الزميل الدكتور أحمد، والسؤال حول الموقف والسلوك والتفكير، وحتى المزاج العربي الرسمي وكيف أصبح عليه بعد الحرب؟ هل كانت الهواجس العربية محقة من تداعيات هذه الحرب السلبية على النظام العربي، أم أنها كانت مضخمة ومفبركة ومنتجة في واشنطن؟

جاء الموقف الرسمي العربي في مجمله ناقداً ومتحفظاً ورافضاً لما أسماه بمغامرة حزب اللّه. وأعتقد أنه يمكن فهم وتفسير وليس تبرير هذا الموقف من منطلق تحفظ النظام العربي من ثالوث جديد أخذ يتضخم في الواقع العربي هو الثالوث الإيراني/ الإسلامي/ الشيعي. هذا الثالوث ليس بصناعة أمريكية بل هو من المعطيات الجديدة في الواقع العربي الذي تضخم بعد الحرب. الهاجس الإيراني/ الإسلامي/ الشيعي يفسر لماذا أخذ الموقف العربي الرسمي منحى التحفظ الذي صدر بشكل علني من الرياض والقاهرة وعمان.

أولاً: من تداعيات هذه الحرب أن الحضور الإيراني تضخم وأصبح من المستحيل الآن استبعاد إيران من المعادلة العربية. إنَّ لإيران ثقلاً كبيراً. ومن تداعيات هذه الحرب أن الثقل الإسلامي ازداد في السياسة العربية. كما إن من تداعيات هذه الحرب عربياً أن الدور الشيعي أصبح أكثر وضوحاً في السياسة العربية من أي وقت آخر. هذه التداعيات بحاجة إلى بعض التوضيح والشرح.

الاختراق الإيراني للنظام العربي هو الآن وبعد الحرب في أعلى مستوياته، ويوجد في أكثر من موقع. طبعاً من المهم التأكيد أن إيران تشكل رصيداً للأمة العربية لجهة موقفها من إسرائيل ودعمها للمقاومة وربما تصديها للمشاريع والمبادرات الأمريكية في المنطقة. لكن على الرغم من ذلك، فإن إيران هي أيضاً تهديد بقدر ما هي رصيد. لإيران أجندتها الخاصة التي لا تتوافق دائماً مع الأجندة العربية؛ فلدى إيران أجندة ثورية وراديكالية ولديها مشروعها السياسي والأيديولوجي، ولها حسابات واعتبارات وصراعات وتتخذ من الساحة العربية المتهالكة موطئاً لتصفية حساباتها مع قوى كالولايات المتحدة. إيران تتعامل مع المنطقة العربية كساحة صراع وتصفية حسابات مع أمريكا. إيران التي هي في حالة مواجهة مع أمريكا تنقل معركتها مع واشنطن إلى الساحة العربية. ولا توجد مصلحة حقيقية للدول العربية في أن تتحول إلى ساحة صراع ولا مصلحة للعرب للحضور الإيراني الذي تضخم كثيراً بعد هذه الحرب في أكثر من موقع. هذه واحدة من أهم تداعيات الحرب على لبنان. فعلينا أن نتذكر أن الصاروخ الذي استهدف حيفا والمدن الإسرائيلية والذي أفرح العرب كثيراً هو منتج إيراني وليس عربياً. كما إن إيران دربت كوادر حزب اللّه، بل هو الذي يموله قبل الحرب وبعد الحرب. إيران جربت على الأرض العربية كافة أسلحتها الدفاعية، كما جربت أمريكا وإسرائيل أسلحتهما على الأرض العربية خلال العدوان على لبنان، وكبروثة لحرب متوقعة بين إيران وأمريكا. لذلك كان المنتصر إيران ربما أكثر من العرب. من هنا كما قال الدكتور أحمد يستحيل بعد هذه الحرب استبعاد إيران من الواقع العربي.

ثانياً: من تداعيات هذه الحرب بالتزامن مع تضخم الحضور الإيراني بروز ما يسمى «**بصحوة الشيعة**» في المنطقة العربية. الحرب الأخيرة ستزيد من صحوة الشيعة. نجاحات حزب اللّه ستزيد الشيعة ثقة وستزيد من الاصطفاف السُّني والشيعي، بل وحتى الاحتقان السُّني الشيعي في المنطقة العربية. الاحتقان السُّني الشيعي سيزداد وهو في أبرز تجلياته في العراق والآن في لبنان، وله بروز في بعض الدول في الخليج العربي. وتقديري أن هذا الاحتقان سيزداد من الآن فصاعداً، ومن المهم الحديث عنه بوضوح وبحرص وربما عقد حوار سياسي وليس عقدي سُنّي/ شيعي للتعامل مع هذا الاصطفاف وتخفيف الاحتقان الذي يمكن أن يستغل في أمريكا في سياق مشروعها لبناء الشرق الأوسط الجديد، خاصة وأن هناك حديثاً في بعض الأوساط البحثية الأمريكية بأن واشنطن التي أهدت العراق إلى الشيعة عليها الآن من أجل تحقيق توازن إهداء سوريا إلى السُّنّة التي هي أغلبية في هذا البلد العربي الذي يتعرض للحصار.

ثالثاً: وأخيراً من تداعيات هذه الحرب زيادة الثقل الإسلامي في الشأن العربي.

فالذي يثير الانتباه هو إصرار حزب اللَّه على مفهوم المقاومة الإسلامية؛ فالمقاومة التي انتصرت لم تكن مقاومة لبنانية ولم تكن مقاومة وطنية جامعة ولم تكن حتماً مقاومة عربية، بل هي في المقام الأول إسلامية. المقاومة الإسلامية لا تسمح بمشاركة الأطراف الأخرى الراغبة في المقاومة. المقاومة الإسلامية هي التي حققت الانتصار. إن الانتصار الذي تحقق في لبنان هو انتصار إسلامي وسيوظف إسلامياً من قبل التيارات الإسلامية. وهو جزء من انتصارات عديدة حققتها القوى الإسلامية مؤخراً في المنطقة العربية عبر الانتخابات في كل من فلسطين والعراق ومصر والمغرب والكويت. كل ذلك يصب في سياق أن الثقل الإسلامي ازداد بعد انتصار حزب اللَّه. . . لم ينتصر حزب في المعركة الأخيرة، بل أحزاب اللَّه هي التي انتصرت، بمعنى التيارات والجماعات الإسلامية. بالنسبة إلى الدول والحكومات العربية التي هي في حالة اشتباك مصيري مع القوى الإسلامية، هذا الانتصار لحزب اللَّه ولأحزاب اللَّه مقلق وبخاصة مع استعداد بعض هذه القوى لاستخدام السلاح واللجوء إلى العنف وربما الإرهاب.

كانت هذه هي مجموعة الهواجس العربية الرسمية قبل الحرب، وهذه هي التداعيات بعد الحرب. بهذه التداعيات والنتائج يبدو النظام العربي أكثر قلقاً، ومن هنا برز الهاجس والحديث عن المغامرات غير المحسوبة لحزب اللَّه قبل العدوان الإسرائيلي على لبنان.

تضخم الدور الإيراني، زيادة الثقل الإسلامي، والاحتقان السُّني/الشيعي، هل يجعل الوضع العربي أسوأ أم أفضل حالاً؟ أترك هذا الأمر للمزيد من النقاش.

تعقيـــــب (٢)

معن بشور

الورقة الممتازة التي عرضها د. أحمد يوسف أحمد، وهي الشاملة في إحاطتها، المُحكمة في صياغتها أثارت لدي جملة ملاحظات وتساؤلات أجد في طرحها أمامكم خير ما يمكن لي أن أعقب من خلاله على الورقة.

التساؤل الأول، هل ما رأيناه خلال الحرب على لبنان، وقبلها خلال المجازر في فلسطين والاحتلال الأمريكي في العراق، من ضعف واضح في أداء النظام الرسمي العربي أوصل بعض أركانه إلى قدر من التواطؤ في الحالات الثلاث، وربما في حالات جديدة قادمة، هو مجرد ضعف في النظام الرسمي العربي وحده، أم هو ضعف في مكوناته الرئيسة، أي في الدول القطرية أو الوطنية التي يتشكل منها هذا النظام، أم أنه مجرد ضعف مؤسسي في هياكله التنظيمية وعلاقاته البينيَّة يمكن معالجته ببعض الإصلاحات.

للإجابة على هذا السؤال المهم، أجد من واجبي أن أستعيد معكم دراسة أعدّها مركز دراسات الوحدة العربية قبل عقدين من الزمن في محاولة لاستشراف مستقبل الوطن العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين. يومها وصلت الدراسة التي شارك فيها أكثر من ٥٠ باحثاً من كل أقطار الوطن العربي إلى أن مستقبل العرب مرهون بمشهد من ثلاثة: **أولها**، الاتجاه نحو التضامن والتكامل والوحدة، وهو المشهد الأفضل، والمشهد **الثاني** الأسوأ هو مراوحة الأوضاع العربية في مكانها، ما سيقود إلى المزيد من التدهور والانهيار وتفتت الدولة الوطنية ذاتها، أما المشهد **الثالث** فمفتوح على أحد المشهدين السابقين، وهو قيام تكتلات إقليمية عربية تكون مضطرة إلى الاتجاه إما نحو التكامل القومي أو الانفراط والتحول نحو المشهد الأكثر سوءاً.

بهذا المعنى، هل ما نراه اليوم في العراق من تدمير منهجي لواحدة من أقوى الدول المركزية العربية، وفي فلسطين من إجهاز على سلطة كان يفترض بها أن تكون نواة دولة، وفي السودان من سباق محموم بين إرادة الوحدة ومخططات التمزيق المحيطة بالدولة من كل حدب وصوب، وفي أقطار عربية رئيسة أخذت ترسم لها خرائط تحولها إلى كيانات مقزمة على أسس دينية أو عرقية أو جهوية، هل هو مجرد مصادفات تاريخية متزامنة أو متتالية، أم أنه تعبير عن انسياق الواقع العربي برمته هو السيناريو الأكثر سوءاً في استشراف المستقبل العربي، بل نحو ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الذي تحاول من خلاله واشنطن وتل أبيب التعجيل بإنجازه، وإعادة هيكلة المنطقة كلها بما يخدم مصالحهما ومخططاتهما؟

هنا تبرز أهمية الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهي المستمرة منذ قيام الكيان الصهيوني بأشكال مختلفة، وإن كان الشكل الأكثر شراسةً، والأكثر همجيةً، والأكثر تعبيراً عن «الضيق» الإسرائيلي والأمريكي من المقاومة اللبنانية، هو الشكل الذي رأيناه في حرب الثلاثة والثلاثين يوماً.

هذه الحرب وإن أخذت في مظهرها شكل الحرب على المقاومة اللبنانية الباسلة ممثلة في حزب اللّه، ولكنها في جوهرها حرب على الدولة اللبنانية، بل وعلى الصيغة اللبنانية، التي تشكل المقاومة اللبنانية المستمرة منذ ١٩٨٢ خط دفاعها الأول، ومتراسها الأكثر صلابة.

والفشل الصهيوني أمام صلابة المقاومة وصمود الشعب اللبناني وتضامنه هو الذي يعطي الفرصة ليس فقط لقيام الدولة اللبنانية، بل لقيام النظام الرسمي العربي بإعادة بناء نفسه وبخاصة أنه نجح للمرة الأولى منذ السبعينيات في أن يجعل العالم يستمع مرةً إلى مبعوثيه، ويأخذ ببعض ملاحظاتهم، وهو بالطبع أمر لم يكن ممكناً له أن يتم لولا ما كان يجري في الميدان اللبناني من صمود أسطوري.

فالمقاومة اللبنانية هنا هي ضمانة قيام الدولة اللبنانية بخاصة إذا استطاعت هذه الدولة، بكل مكوناتها، أن تعرف كيف تستمد من قوة هذه المقاومة قوة لها ولمؤسساتها، وكيف تبني علاقة متميزة بينها وبين هذه المقاومة فتتكاملان في الأدوار، وتتلاقيان في الأهداف، وتتواصلان في السير نحو استعادة الحقوق وتحصين السيادة.

والمقاومة اللبنانية هي مصدر قوة للنظام الرسمي العربي، الذي تستطيع أنظمته، إذا أرادت، بعد اليوم، أن تتوازن في علاقاتها بالخارج لتصبح أقل

انصياعاً، وأقل ارتهاناً، وأقل تعرضاً للمخاطر التي تحملها المشاريع الوافدة إليها من واشنطن وتل أبيب وغيرهما، والتي لم تتمالك وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في كشفها حين قالت إن «شرق أوسط جديداً سيولد من آلام المخاض اللبناني».

إذن، ألا نستطيع هنا أن نقول إن في المنطقة صراعاً بين مشروعين: أو**لهما**، مشروع شرق أوسط، هو تماماً مشروع إحياء السيناريو الأكثر سوءاً في الدراسة الاستشرافية للمستقبل العربي، و**ثانيهما**، هو مشروع المقاومة المثلث الركائز في فلسطين والعراق ولبنان، والذي هو مشروع تحرير وتوحيد، مشروع سيادة واستقلال، بل هو نواة تتجمع حولها كل قوى التغيير في المنطقة للانتقال بها من المشهد المستقبلي الأسوأ إلى المشهد الأفضل.

التساؤل الثاني المتصل بدور الواقع الشعبي العربي في مواجهة التحديات الراهنة، لماذا اتخذ «موقف الجماهير العربية في معظمه شكل الرأي العام المساند للمقاومة احتراماً وتقديراً وإعجاباً» وليس الحركة الفاعلة المؤثرة الضاغطة على الأعصاب الحساسة لدوائر صنع القرار في النظم العربية الحاكمة بما يدفعها إلى تغيير التصرف في سلوكها، كما يقول د. أحمد يوسف أحمد في ورقته، أي متى تنتقل الحركة الشعبية العربية من موقع التعبير عن موقفها إلى موقع التأثير في مواقف الأنظمة العربية.

وعلى الرغم من أنني أشارك الكاتب في أن المجال هنا لا يتسع للاستفاضة في تحليل ظاهرة عجز الحركة الشعبية العربية عن الارتقاء إلى موقع التأثير الفاعل في الأحداث، وهو ما يستحق ندوة كاملة نأمل أن ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية أو غيره، لكنني سأحاول طرح بعض الملاحظات المتعلقة بهذا الأمر، **أولها**: إن الحركة الشعبية العربية نجحت للمرة **الثانية**، في التأثير في الموقف الرسمي العربي.

في المرة **الأولى** نجحت الهبَّة الشعبية العربية المواكبة لانطلاق انتفاضة الأقصى في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ في دفع الأنظمة العربية إلى التعجيل بعقد قمة عربية بعد أكثر من عشر سنوات من التعطيل الأمريكي لها، وإلى فرض دورية انعقاد القمة، وإلى إنشاء صناديق لدعم الأقصى والانتفاضة، وإلى طرح مبادرة عربية (مبادرة الأمير عبد اللَّه في قمة بيروت عام ٢٠٠٢) التي (على الرغم من كل تحفظاتنا المبدئية على بعض عناصرها ولاسيما التطبيع الكامل مع العدو)، أعادت إلى العمل الرسمي العربي الحد الأدنى من الحضور والتضامن والرؤية المشتركة، على الرغم من همجية الرد الصهيوني

الفوري على تلك المبادرة باجتياح مدن الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس ياسر عرفات، وعلى الرغم من الاستهتار المخزي الذي تعاملت به الإدارة الأمريكية مع هذه المبادرة وأصحابها.

أما خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، فلا يستطيع أحد أن ينكر أن الحركة الشعبية العربية المتضامنة مع لبنان ومقاومته وصموده قد نجحت في أمرين (أشارت الورقة إلى **أحدهما**)، و**ثانيهما** المساهمة الكبيرة في ردم فجوات خطيرة وكبيرة كان الإعلام العربي الموجَّه أمريكياً ـ وغير الإعلام العربي أيضاً ـ، يسعى إلى تعميقها وهي فجوة الإثارة المذهبية بين السُنة والشيعة (وهو ما أشارت إليه الورقة)، وفجوة التذكير الدائم بالعلاقة بين حزب اللَّه والجمهورية الإسلامية الإيرانية بما يوحي «بفارسية» الحزب لتحريض العرب المتذمرين من بعض جوانب السياسة الإيرانية في العراق عليه، والتي مهما بلغ حجم اعتراضنا عليها فلا يجوز أن يفوق حجم مقاومتنا للاحتلال الأمريكي وللمشروع الصهيوني، وإذا كان هناك من حضور إيراني متصاعد في المنطقة فمصدره الأساسي هو الغياب العربي الفاضح حتى لا نقول تواطؤ بعض الأنظمة.

وهنا لا بد من القول إن بعض المؤتمرات العربية التي شارك حزب اللَّه في كل دوراتها وأنشطتها، وكذلك الموقف الذي أعلنه السيد حسن نصر اللَّه في المؤتمر العربي الرابع لدعم المقاومة في بيروت في ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٦ بدعم المقاومة العراقية، قد أسهم كثيراً في ردم هذه الفجوات.

ومن هنا فالرد الشعبي العربي والإسلامي الواسع كان باحتضان حزب اللَّه وقائده مُسقطاً كل محاولات الفتنة التي دأب أعداء الأمة على إشعالها على مدى سنوات.

الأمر الآخر الذي أنجزته تحركات الغضب الممزوج بالإعجاب التي عمَّت الشارع العربي على المستوى الرسمي، هو التراجع الذي شهدناه في بعض المواقف العربية بين الأيام الأولى للحرب والأيام الأخيرة، أي على التحديد بين مؤتمَري وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ وفي بيروت في ٧/ ٨/ ٢٠٠٦، وهو ما أقرَّ به بوضوح أمير قطر ووزير خارجيته في مناسبات متعددة.

وبهذه المناسبة لقد تجاهلت الورقة موقف دولة قطر في الجامعة العربية فلم تضعه في أي من المعسكرات الثلاثة التي تحدثت عنها، علماً بأنَّ هذا الموقف قد طرح، وما زال، تساؤلات عدة عن أسبابه الحقيقية: هل تكمن في الجذور القومية للأمير يوم كان طالباً جامعياً في القاهرة، أم هي في التنافس السعودي ـ القطري البارز في أكثر

من ميدان، أم أن العلاقة الوثيقة بين الدوحة وواشنطن هي التي تسمح لقطر بهامش أوسع من الحركة في مثل هذه القضايا؟

وبغض النظر عن الأسباب، فإن الموقف القطري من الأزمة وزيارة أميرها بيروت إثر العدوان مباشرة وتصريحاته قد تركت أثراً طيباً يمكن للملوك والرؤساء والأمراء الآخرين الاقتداء به.

إذن، لم تكن التحركات الشعبية عديمة التأثير هذه المرة، وإن كانت ما تزال دون الفعل المطلوب.

ولعل أبرز الأسباب في ذلك هو ضعف أدوات الفعل الشعبي المنظم في الوطن العربي، إما بسبب ارتباط العديد من هياكلها الحزبية والنقابية والجمعوية بالواقع الرسمي، وإما بسبب تحجيم دور القوى المستقلة عن النظام الرسمي العربي سواء بالقمع المتواصل، أو التضييق المستمر، أو الحرمان من الحد الأدنى من وسائل العمل وموارده، ما يجعل معظم التحركات الشعبية إما هبَّات عفوية أو مبادرات مطوَّقة.

ومن الأسباب التي قد تفسر محدودية دور الحركة الشعبية العربية هو طغيان العصبوية الفئوية على مستوى التنظيمات عموماً، والذاتية المتضخمة على مستوى الشخصيات والأفراد، حيث لا تستساغ مبادرات إذا كانت صادرة عن آخرين، ولا تنجح صيغ جماعية في العمل ما لم تكن واضحة في خدمتها لهذه العصبية أو تلك.

صحيح أن السنوات الماضية قد نجحت عبر حركة المؤتمرات (القومي العربي، القومي/ الإسلامي، الأحزاب العربية) في نقل العلاقة بين تيارات الأمة الرئيسة، وداخل كل تيار منها، من حال التناحر إلى حال الحوار، ومن حال التنابذ إلى حال التلاقي، ومن حال الإقصاء المتبادل إلى حال القبول المتبادل بالآخر، لكن هذه السنوات لم تكن كافية لكي تنتقل العلاقة بين مكوِّنات هذه التيارات، وحتى داخل كل منها، إلى المستوى المطلوب في مواجهة التحديات، الأمر الذي لم ينجح في تحويل هذه الروافد إلى نهر جماهيري جارف، بل إن البعض فضَّل أن يبقى ساقية صغيرة، نقية صافية، على أن يكون جزءاً من بحر ومؤثِّراً في محيطه.

من الأسباب التي ينبغي أيضاً الوقوف عندها هو تعقيدات الموقف من الأوضاع في العراق، بخاصة في ظل تباين المواقف من المقاومة العراقية، واستطراداً من العملية السياسية التي أدارها الاحتلال في العراق، ما أقام شرخاً تسللت من خلاله قوى واتجاهات متعددة فعمدت إلى شحن الأجواء وإثارة الفتن والسقوط في فخ المجازر

والاغتيالات والتعذيب، فجاءت الحرب على المقاومة اللبنانية فيما المجتمع العربي مرتبك، ومتباين في موقفه، إلى حد سمح لبعض الأنظمة أن تنفذ من هذا الارتباك، الذي ساهمت هي نفسها في صنعه أساساً، لتثير زوبعة مذهبية في وجه المقاومة اللبنانية لكنها لم تحقق أهدافها بسبب وعي الأمة ووضوح المعركة وبطولة المقاومة.

أما السبب **الرابع** الذي ينبغي تسليط الأضواء عليه فهو الذي يتصل بوقوع العديد من الحركات والأحزاب والتنظيمات في علاقتها بالأنظمة، في الخطأ ذاته الذي وقعت فيه الأنظمة ذاتها في علاقتها بالقوى الخارجية، أي خطأ الإفراط في الحسابات الذاتية والأمنية لدى أي تحرك ما يؤدي إلى خطأ التفريط في المواقف العملية الواجب اتخاذها.

إن الرضوخ للقيود التي تحددها الأجهزة الأمنية لحركة الشارع، والامتناع عن خوض مواجهات جادة مع بعض الأنظمة لتحقيق مطالب محددة (كقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني أو سحب السفراء أو وقف صفقات تجارية كبرى واستخدام سلاح النفط) بسبب حسابات، بات اليوم القيد الأكثر خطورة على حركة الشارع العربي في اللحظة الراهنة.

إن من حق اللبناني، وقبله الفلسطيني والعراقي، أن يسأل بألم: هل الدم اللبناني والفلسطيني والعراقي أرخص من غيره من الدماء العربية حتى نسخو به ونبخل بالآخر إذا احتاج.

إن المشكلة هذه ليست في الأفراد، فهؤلاء يتوجهون بالآلاف إلى الاستشهاد في ساحات القتال، ولكنها تكمن في الطريقة التي تدير بها القيادات مواجهاتها المواقف المتخاذلة لبعض الأنظمة، وفي رضوخها لقواعد اللعبة التي تفرضها هذه الأنظمة من دون أي تفكير جدي في تغيير هذه القواعد والانتقال بها إلى مستوى أعلى.

ومن جهة أخرى فإن تلكؤ حركاتنا السياسية والشعبية عن الارتقاء إلى مستويات جديدة في نضالها وتضحياتها، هو الذي يسهم في دفع الشباب العربي والمسلم إلى الالتحاق بحركات التطرف والعنف التي تسهم في إضعاف الموقف الشعبي بدل تقويته، وتساعد الأنظمة على المزيد من التحريض على المواقف الوطنية والقومية السليمة والقوى المتمسكة بها بذريعة مواجهة العنف.

وفي جميع الأحوال، ينبغي أن تُدرس بعمق ظاهرة التأخر في انتقال حركة الشارع العربي من قوة تعبير إلى قوة تأثير، من دون أن ننسى هنا بالطبع نجاح العديد من السفارات ومصادر التمويل الغربية في استدراج شرائح واسعة من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية إلى «أجندات» أخرى تؤدي إلى غياب الرؤى

الكبرى، والقضايا الكبرى عن برامجها وتحركاتها، بخاصة حين تنجح تلك الجهات الغربية في الإيحاء إلى إمكانية الفصل بين النضال ضد الاستبداد والنضال ضد الاحتلال والتدخل الخارجي، فتسمح من جهة لهذا الاحتلال والتدخل الخارجي أن يتقدم بذريعة مواجهة الاستبداد، وستسمح من جهة أخرى بإدامة أشكال الاستبداد تحت ذريعة مواجهة الاحتلال.

إن انخراط القوى السياسية في مشروع المقاومة على مستوى الأمة، أي مقاومة الاحتلال ومقاومة المشاريع الاستعمارية والصهيونية، هو أقصر الطرق لفتح نوافذ الحرية والمشاركة، ولتطويق منطق الاستبداد وتفكيك مبرراته، فيما يَتيهُ من يظن أن في الإمكان وفق نظرية «تقاطع المصالح مع واشنطن أو باريس أو غيرهما» أن يحقق في بلاده نوعاً من الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان، وكل المراهنات على مثل هذه النظريات في تاريخنا الحديث أدت إلى أن المراهنين خسروا أوطانهم وخسروا أنفسهم في وقتٍ واحد.

المناقشات

١ ـ يوسف مكي

أود ابتداءً أن أشير إلى نقطتين ذكرهما الباحث في ورقته حول التداعيات العربية. النقطة **الأولى**، هي ما لاحظه من أن الهزائم العربية تؤدي في نتيجتها إلى تحقيق تضامن عربي رسمي، وأن النصر يؤدي في الغالب إلى تفكك. والنقطة **الثانية**، هي الإشارة بشكل إيجابي إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت أثناء الحرب، وتبنِّيهم قرارات متوازنة تدعم صمود لبنان.

في النقطة **الأولى**، لا أعتقد أن التشخيص دقيقٌ. فعلى سبيل المثال، كان النظام العربي الرسمي في نكبة عام ١٩٤٨ شبه معدوم؛ فالأقطار التي حققت استقلالها لم تتعدَ السبعة أقطار، وكانت في معظمها مقيدة بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانيا تحد من استقلالها. وكانت الجيوش العربية التي يفترض أنها قاتلت الكيان الصهيوني، تُدار بقيادة بريطانية. ومن هنا فإنه لا مجال للقول بأن نتائج تلك الحرب قد أفرزت تضامنا عربياً. لقد أحدثت النكبة هزة عنيفة في الوجدان العربي، وأدت إلى تغييرات جذرية في الواقع العربي، وكانت بدايةً لمرحلة النهوض القومي. وفي عام ١٩٥٦، كان هناك نصرٌ سياسي، وموقف عربي، شعبي ورسمي في إدانة ومواجهة العدوان الثلاثي الغاشم، باستثناءات قليلة، لم تكن قادرة على التعبير عن نفسها بوضوح تام. ويمكن القول إن ما تحقق بعد حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، هو في حقيقته نهاية حقبة النهوض القومي، وكان في جانب منه تنازلاً عن بعض أهداف واستراتيجيات الحركة القومية لصالح الأنظمة المحافظة. ولذلك لا يُعد تضامناً عربياً، لأن التضامن بمعناه الإيجابي هو ذلك الذي يضيف إلى قدرات الأمة وليس الذي يأخذ من حصتها. لقد كان ثمن ذلك التضامن خروج الجيش المصري من اليمن، والهجوم على الجمهورية اليمنية، وتخلي الأنظمة القومية عن شعار وحدة الهدف لصالح وحدة الصف. والقبول بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ الذي تضمن إنهاء حالة الحرب مع

الكيان الصهيوني الغاصب. وبالنسبة إلى حرب تشرين الأول/ اكتوبر، فليس في الإمكان القول إن تلك الحرب كانت انتصاراً سياسياً، على الرغم من الانتصار العسكري واستبسال المقاتل المصري والسوري وتحقيق إنجازات عسكرية عربية ضخمة في تلك الحرب. وكان الاختلاف في الخيار السياسي هو سبب الانفكاك والاختلاف بين القيادتين اللتين قادتا الحرب في مصر وسوريا.

بالنسبة إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب، فإنه يصعب على المراقب اعتبار ذلك الاجتماع خطوة إيجابية، بل ربما نظر إليها عكس ذلك؛ فالاجتماع كان في الإمكان أن يعقد في عاصمة عربية أخرى، ويتخذ مواقف لصالح لبنان، من دون أن يضطر الوزراء العرب إلى استئذان الكيان الصهيوني وطلب السماح بالهبوط في مطار بيروت الدولي. إن ذلك قد أوحى من دون شك إلى موافقة ضمنية من قِبل الوزراء والقادة العرب على العدوان، بخاصة أنه كان في إمكانهم أن يأتوا إلى بيروت عن طريق البر، عبر الأراضي السورية، أو يقوموا بعقد اجتماعهم في القاهرة مقر جامعة الدول العربية، أو أية عاصمة أخرى يختارونها.

لا شك في أن هناك تداعيات عربية على الصعيد الشعبي، تمنيت لو أن الباحث تناولها.

فقد كانت هذه الحرب انتقالاً سياسياً ونفسياً من حالٍ إلى حال. . ومن ثقافة الهزيمة والضياع والتسليم، وعقدة العجز، إلى وضع آخر، تؤكد بوصلته أن في إمكاننا أن نتصدى لمشاريع الغطرسة والهيمنة والنيل من الكرامة، وأن نحارب ونصمد، وأن نُلحق بالكيان الغاصب ضربات موجعة.

وأهم من ذلك بكثير، أن نتائج هذه الحرب قد جعلت ذاكرتنا تستعيد وعيها حول طبيعة المشروع الصهيوني ومكوِّناته. وطرحت أسئلة مركزية حول مستقبل الحرب والسلام مع هذا العدو، كما طرحت أسئلة كثيرة حول مشروعية النظام العربي الرسمي، وأسباب عجزه عن مواجهة العربدة الصهيونية، أيضاً كشفت عن خلل في المؤسسات السياسية المدنية العربية، التي دشنت خلال نصف القرن المنصرم، حيث اتضح أنها مصابة بالعجز والشلل وقلة الحيلة، الأمر الذي يستدعي النظر في بنيتها وتوجهاتها وبرامج عملها وأساليب ممارساتها.

وأثبتت قدرة الإسلام السياسي على الاستمرارية مستقبلاً، كجزء فاعل ومؤثر في النسيج السياسي العربي. لقد كان الأداء المتميز لحركة المقاومة الإسلامية في لبنان في مواجهة العدوان الصهيوني تتويجاً لانتصارات أخرى دشنتها بعض الحركات الإسلامية في الجزائر وتركيا وفلسطين ومصر، كاشفة عن إمكانية تعايش الإسلام

السياسي الحديث مع مفاهيم عصرية، كالديمقراطية والتقانة والحداثة، وإمكانية تحقيق مصالحة دائمة مع ثوابت الوحدة الوطنية.

كما دحضت هذه المواجهة كثيراً من النظريات والتصورات عن دور المركز. لقد ساد الاعتقاد لفترة طويلة أن أي مواجهة حقيقية للكيان الصهيوني تستدعي حضوراً مصرياً فيها، نظراً إلى الكثافة السكانية في هذا القطر، وضخامة جيشه وكفاءة آلته الحربية. وكان الحديث يجري حتى بداية المواجهة الأخيرة مع الصهاينة، عن مراكز للنهوض العربي، وعن أطراف مهمتها في أحسن الأحوال تقديم المساعدة إلى الجهد الرئيسي الذي تضطلع به بلدان المركز. فإذا بهذه الحرب تقلب المعادلة رَأساً على عقب. وعلى غير العادة، لم تكن النتيجة، هذه المرة، هزيمة عربية، بل أداء قتالياً متميزاً، وقدرة على دحر قوى ومشاريع العدوان.

إن هذا التطور إذا ما تمَّ وضعه في إطاره التاريخي، فإنه سوف يفتح أبواب الأمل لدى الأمة، ويعزز ثقتها بأن انتصار الأمة ليس مرهوناً بخندق واحد، وأنه حيث توجد المقاومة توجد الأمة. إن تخلي مركز ما من المراكز العربية، حتى وإن كان في عمق أكبر قطر عربي، عن دوره في مشروع النهضة العربية لن يكون مدعاةً، بعد الآن، لليأس والتراجع والانكفاء.

وليس من المستبعد أن تغري النتائج في ميدان المواجهة في لبنان، أطرافاً عربية أخرى على تحدي العربدة والغطرسة الصهيونية، وضربها بصورة أعمق وأكبر، كما ستشجع قطاعات متزايدة من الرأي العام العربي على الضغط والتحرك والاستعداد لمواجهات أخرى مع مشاريع الهيمنة الاستعمارية التي تلوح بوادرها في الأفق.

تلك باختصار نقاط لم يجر تأكيدها عند مناقشة تداعيات العدوان الصهيوني على لبنان في الواقع العربي، أرى أنه ينبغي أخذها في الاعتبار.

٢ ـ سعد ناجي جواد

كنت أعتقد أن الأخ الكريم الدكتور أحمد يوسف أحمد سيدعونا إلى وقفة حداد على النظام العربي بعد نهاية بحثه، ولو أني أعتقد أن هذا النظام قد مات منذ عام ١٩٩٠ عندما فشل في التصدي لأزمة غزو الكويت، ولجأ إلى حل سهل: العدوان والحصار ومن ثم احتلال العراق.

أداء النظام العربي أثناء الحرب العدوانية على لبنان كان سيئاً جداً وعاجزاً جداً عن التصدي لهذه المشكلة. ودليلي على ذلك تصريحات أمين عام جامعة الدول العربية بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب الأول في القاهرة. وكذلك انجرار أطراف مهمة

من النظام إلى صراعات جانبية مثل تلك التي حدثت بين المملكة العربية السعودية وقطر، كما إن التصريحات التي أدلى بها الرئيس حسني مبارك في بداية العدوان تختلف عما بدأ يصرح به لاحقاً. ولو أخذنا الوفد الثلاثي الذي أُرسل بعد مؤتمر وزراء الخارجية العرب الثاني في بيروت إلى نيويورك نجده وفداً ضعيفاً ولم يضم وزراء خارجية لدول عربية لها ثقل وتأثير في الساحة الدولية.

موضوع التأييد الشعبي ورد الفعل الشعبي وتضخيمهما بصورة كبيرة هو أمر غير صحيح. إذا ما تذكرنا التأييد ورد الفعل الشعبي المعارض للحرب على العراق في بداية القرن الحالي، وكيف أن النتيجة كانت احتلال العراق وبدعم من أطراف عربية عديدة، يكون هذا دليل على عدم فعالية هذا العامل.

تبقى هناك نقطة أخيرة تطرق إليها الباحث وتوسع فيها المعقب حول ما سماه بالصحوة الشيعية، وصنَّف شيعة العراق مع أمريكا وشيعة لبنان ضد أمريكا. كيف يمكن أن نصنِّف مثل هذا التصنيف، كيف يمكن أن نضع شيعة العراق بكل تاريخهم العربي الوطني في سلة واحدة مع مجموعة من الشخصيات والأحزاب التي ارتضت أن تتعاون مع من يعتدي ويحتل العراق؟ وكيف نتناسى التصريحات التي صدرت عن شخصيات شيعية لبنانية وقفت ضد حزب اللَّه وانتقدت أفعاله بشدة؟ إن هذا التخويف المقصود أو غير المقصود بما يسمى الخطر الشيعي والصحوة الشيعية والهلال الشيعي. . . إلخ محفوف بمخاطر تمزيق الشعب العربي والإسلامي أكثر مما هو ممزق.

٣ ـ محمد مواعدة

أبدأ بالإشارة إلى أن هذه الندوة لها قيمة في ذاتها بما تضمنته من أبحاث ومناقشات مفيدة ومنعشة، ولكننا نعتقد أن لها قيمة في ما يليها من أعمال وأبحاث وندوات.

وقد أشرنا في مرحلة سابقة إلى أن ما حدث من عدوان إسرائيلي على لبنان، وما حققه حزب اللَّه من انتصار مدوٍّ هو زلزال عميق سيكون له ما بعده في جميع المجالات والمستويات.

وهذا يفترض المتابعة الدقيقة والشاملة، ولذلك فإننا لا نشك في أن الدكتور خير الدين حسيب ومركز دراسات الوحدة العربية سيُوليان التحولات اللاحقة ما تستحق من عناية وتحليل وبحث. . . ونعتقد أن تنظيم ندوات علمية معمقة حول قضايا وموضوعات مستحدثة ستكون ـ ولا شك ـ من اهتمامات وبرامج المركز مستقبلاً.

أما بالنسبة إلى بحث الدكتور أحمد يوسف أحمد فسنكتفي بإبداء الملاحظات التالية: مع تأكيد أهمية هذا البحث وعمقه وشموله في مختلف الجوانب حاضراً ومستقبلاً.

(١) إن ما صدر عن النظام العربي الرسمي ليس أمراً مستغرباً بالنظر إلى واقع هذا النظام ومكوِّناته. ومن الملاحظ لكل متابع للتطورات والتحولات أن هذا النظام يشهد حالياً متغيرات ويواجه عدة تحديات داخلية وخارجية أبرزها المخططات التي تعلن عنها الإدارة الأمريكية الحالية ضمن ما يسمى «بالشرق الأوسط الكبير» إلى «الشرق الأوسط الجديد». . . إن المطروح حالياً ـ وبكل حدة وعنف ـ هو كيف ستتعامل القوى العربية ـ الرسمية والشعبية ـ مع هذه الخطط والمشاريع؟

هل ننتظر تنفيذ ما يخطط لنا؟ أم نعمل معاً على تخطيط وتنفيذ ما يلائم حضارتنا ومعالمنا حاضراً ومستقبلاً.

إننا نعتقد أن المسؤولية يتحملها الجميع، حكاماً ومحكومين.

وفي هذا الإطار يبرز دور القوى الشعبية في مختلف توجهاتها الفكرية والسياسية، مع الإشارة إلى أن هذه القوى والتنظيمات في حاجة إلى تحليل ونقد ذاتي وتصحيح. وفي هذا المجال أكتفي بتأكيد ما ذهب إليه الأخ معن بشور في تعقيبه على ورقة الدكتور أحمد يوسف أحمد. وأعتقد أن العناية بهذه القضية ودراستها والمساهمة في تطويرها مهمة قومية محتمة وعاجلة.

(٢) إن ما أشار إليه الدكتور أحمد يوسف أحمد في ورقته حول قضايا الإصلاح في البلدان العربية يحتاج إلى تدقيق. واعتقادنا أن الوضع الدولي والعربي الحالي، وبخاصة في هذه الظروف، لا يهتم بقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وإنما هو منشغل شديد الانشغال بالقضية الأمنية. ولئن كانت مقولة «**الحرية أولاً**» هي شعار فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وامتدت إلى بدايات هذا القرن الجديد، فإن المقولة السائدة حالياً هي «**الأمن أولاً**» بدعوى مقاومة الإرهاب. ونعتقد أن تخلي الإدارة الأمريكية عن «الشرق الأوسط الكبير» وتعويضه «بالشرق الأوسط الجديد» يندرج ضمن هذا التوجه.

(٣) إننا نعتقد أن من أبرز «التداعيات العربية» في هذه المرحلة ـ مرحلة ما بعد انتصار حزب اللّه على العدو الصهيوني ـ هو ما سيبرز في الجانب المذهبي والفكري سواء داخل المجال الإسلامي أو في تمتين العلاقة بين القومية والإسلام.

ولا نشك أبداً في أن الدكتور خير الدين حسيب ومركز دراسات الوحدة

العربية يوليان هذه القضية كامل العناية تواصلاً للجهود المبذولة سابقاً في هذا المجال ومساهمة في تعميقها وتحيينها وتطويرها.

٤ ـ عبد الملك المخلافي

في البداية، أعبِّر عن الشكر والتقدير للأخ والصديق الكبير الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد على ورقته القيِّمة وعلى الموضوعية، غير أنني أعتقد أن هناك الكثير من القضايا التي يجب أن تُستكمل بالنقاش لتحديد هذه التداعيات، إلا أنني أظن أن هذا النظام الرسمي العربي لم يكتفِ بما أشار إليه الكثير من الإخوة في فترة هذه الحرب والعدوان على لبنان، ولكنه يقود الآن سياسة تبديد هذا الانتصار.

وأعتقد أن ما هو أخطر الآن مما جرى أن سياسة تبديد الانتصار تسعى إلى خلق انقسام أكثر عمقاً من ذلك الذي حدث في فترة الحرب. هذا الانقسام له عناوين كثيرة: انقسام سُني ـ شيعي، وهنا أَتفق مع الدكتور سعد ناجي جواد بأن هناك الكثير من النخبة العربية تقع في خطأ الحديث عن دور الشيعة وعن موقف أمريكا التي تبدو شيعية في العراق وسُنية في لبنان وغيره، وهي ليست شيعية ولا سُنية، بالتالي يجب أن يكون هناك وعي بهذه القضية. ثم انقسام عربي ـ إيراني، حتى بين بعض النخب العربية، وأظن أن إيران لا تعاقب على خطاياها ولا على مطامعها في الوطن العربي بل تعاقب على أفضل ما تفعله وهو دعم المقاومة.

ثم هناك محاولة لخلق انقسام بين الإسلاميين وغيرهم. وأنا هنا استغرب حقيقةً حديث الصديق الأستاذ الدكتور عبد الخالق عبد اللَّه عن أن هناك أحزاباً للَّه في الوطن العربي وكأنه من المفروض أن ننصر أحزاب الشيطان.

وهناك محاولة تكريس اعتقاد أن ليس لنا خيار غير السلام، ومن ثم فإن المقاومة هي الحرب وهي مناقضة لخيار السلام وينبغي علينا أن نكرس خيار السلام. وأظن أنه يجب علينا أن نقول إن هذا الخيار قد فشل، أي خيار السلام، وإن خيار المقاومة هو خيار صحيح. وهناك حديث عن الخراب مقابل الإعمار، أي أن المقاومة تعني التدمير، لإشاعة ثقافة الاستسلام! وكأنه لا بد من القول بأن المقاومة تعني التدمير من أجل القول إن الاستسلام يعني الإعمار.

بل إن الأمر يصل في أمة واحدة تتعرض لهجمة واحدة من المحيط إلى الخليج، ولديها نقاط ثلاث ساخنة وهي: فلسطين ولبنان والعراق إلى قطرية المقاومة، وما زلنا نتذكر تلك الأحاديث حول الأسرى والجنود الصهاينة أن فك المسارات بين الأسرى حديث السلطة الفلسطينية وحديث في لبنان، فأعتقد أن هناك مرحلة، من محاولة

خلق انقسام لتبديد هذا الانتصار لأنه في تقديري، كان العرب أكثر توحداً في رفضهم لإسرائيل. وأظن أن أربعين عاماً من محاولة فرض خيار السلام الزائف أو الاستسلام العربي بدءاً من خطوات السادات حتى الآن تبددت في هذه الحرب، وهذا أعظم انتصارات هذه المعركة.

هناك وعي على مستوى الوطن العربي ككل وعلى مستوى أجيال جديدة، ربما ظنّ البعض أنه قد تمَّ تغييب وعيها في أكثر من مكان ربما منذ أكثر من أربعين عاماً. وسيكون هناك استخدام للإعلام ولكل وسائل الدعاية وللنخب من أجل خلق هذه الحالة من صراع الثنائيات التي أشرت إليها في النقاط السابقة.

هذا ما أردتُ أن أركِّز عليه في هذه النقطة، رغم أن الموضوع يحتاج إلى نقاش في قضايا كثيرة أخرى، ولكن الوقت لا يسمح. وشكراً.

٥ ـ عدنان عمران

البحث المقدم من الدكتور أحمد يوسف أحمد أعطى صورة دقيقة عن التداعيات العربية، ومن الطبيعي أن تكون الصورة قاتمة حيث أظهرت مدى خضوع بعض الأنظمة العربية للسياسة الأمريكية سواء خلال أزمة احتلال العراق أو في الموقف العربي إزاء استمرار المجازر في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في العدوان الإسرائيلي على لبنان. التقييم الذي وصف اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت ببعض الإيجابية لا يتصف بالدقة. فذلك الاجتماع الذي عُقد تحت المظلة الجوية الإسرائيلية وبإذنٍ من قوات الاحتلال انتهى إلى قرار بتشكيل لجنة تبذل الجهود لوقف العدوان. غير أن ذلك القرار ولد فاشلاً.

أشارت الورقة إلى الدور الأجنبي والأمريكي بخاصة في السياسة العربية. ربما لا نخطئ إن قلنا إن الولايات المتحدة غدت طرفاً عربياً بامتياز في قرارات عقد القمم العربية ومكان انعقادها وجدول أعمالها، بل وقراراتها وبيانها الختامي، والشواهد على ذلك كثيرة.

هذه الفكرة تقودني إلى ما تفضل به الدكتور عبد الخالق عبد اللَّه. **أولاً**، أهنئ الدكتور عبد اللَّه على تفاؤله الذي لا أشاركه فيه. قد يكون الوضع العربي بعد العدوان أفضل مما كان عليه قبله إذا قيس ذلك بحالة دمار أوسع كان ممكناً أن يقع، أو قرار أسوأ لمجلس الأمن كان ممكناً أن يُتخذ. ولكن إذا قيس الأمر بما كان ممكناً أن تحققه اثنتان وعشرون دولة عربية بإمكاناتها الكبيرة، بل غير العادية في ما لو امتلكت الإرادة للدفاع عن حقوقها، فإن الإنجاز يبدو متواضعاً إن لم نقل مخجلاً.

إن قراءة الأحداث الأخيرة من زاوية طائفية (سُني ـ شيعي) أظهرت خطأها. لقد أسقطت هذه المقولة الجماهير العربية التي لم تعترف قط بها حيث هي بضاعة السفراء الأجانب في اتصالاتهم التآمرية، كما أسقطها أيضاً رجال الدين من سُنة وشيعة وفي كل بلد عربي، حين وقف الجميع وبالإجماع مع المقاومة. فالمعركة هي معركة شعوب متعطشة إلى الكرامة بعد قرون من الاستسلام والذل والهوان.

٦ ـ الياس مطران

المواجهة هي صراع أجيال ووجود لا صراع حدود، بينما النظام الرسمي العربي يحاول رفض هذا المنطق ليكرس مبدأ الاستسلام التام، كما يحاول إقناع الشعب العربي بأن التنازلات هي أثمان لا بد منها للحصول على أي أرض محتلة.

جاء التحرير بدون قيد أو شرط عام ألفين ليسفِّه كل البنية الفكرية السياسية القائمة في الوطن العربي منذ كامب ديفيد مروراً بالمبادرات العربية وبخاصة بعد مدريد الذي أُريد منه تكريس مبدأ الاعتراف بالكيان وضرورة التنازلات الجوهرية للحصول على بعضٍ من الأرض المحتلة. كل مقاومة كان النظام العربي الرسمي يقف ضدّها، كل مرة بدعوى ما.

إن الانتصار الذي حققته المقاومة جعلت المخطط الأمريكي الصهيوني للشرق الأوسط يتعطل في الحلقة اللبنانية. فما بدأته القوى الدولية، بشراكة عربية من خلال القرار ١٥٥٩ لم يعد في إمكان أي قوة عسكرية أو سياسية أن تكمله، أما بالنسبة إلى القرار ١٧٠١ فقد أتى دون حجم الانتصار الذي حققته المقاومة وهو يهدف إلى تعويم المشروع الأمريكي والسعي إلى حفظ ماء الوجه العربي كي يتمكن الحكام والأقلام التابعة لهم من تحجيم النصر وآثاره في أنظمتهم وإمكانية استمرار سيرهم في سياق مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الجديد وسياق الاتفاقات التي عقدتها بعض الأنظمة مع الكيان الصهيوني.

إن منطق الاستسلام والتسوية أفلس وهو إلى المزيد من الفشل ولا حل إلا بالتحرير والوحدة والاستقلال.

٧ ـ بشارة مرهج

الورقة قدمت تحليلاً علمياً متوازناً للموضوع المطروح. وهي لا شك تضيف إضافةً نوعية، لفهم تداعيات هذه الحرب على المستوى العربي. وإذ أوافق الباحث الكريم على مضمون الورقة التي قدّمها، لدي عدد من الملاحظات سأقصر حديثي على واحدة منها وهي تعود إلى ردود الفعل الشعبية حيث أعتبر الباحث أنها لم ترقَ إلى

مستوى الحركة الفاعلة المؤثرة في الأعصاب الحساسة لدوائر صنع القرار. في هذا المجال انا أرى أن التحرك الشعبي العربي في العراق ومصر والمغرب والسعودية والخليج وسائر الأقطار العربية كان له دور فاعل ومؤثر في تقييد حركة الأنظمة ولجم اندفاعها السلبي ضد المقاومة، كما كان له دور فاعل ومؤثر في تعديل هذه المواقف بالاتجاه الإيجابي وبالصورة التي تابعناها. إن مجموع هذه التحركات الشعبية وتواصلها وتفاعلها ساهم بدايةً في كشف تورط الأنظمة وضلوعها في التحرك ضد المقاومة، كما ساهم في تجاوز الكمين الطائفي المنصوب بصورة دائمة في الواقع العربي. إلى ذلك استطاع هذا التحرك تشكيل حالة شعبية جديدة واسعة مناهضة لمشاريع واشنطن وتل أبيب في المنطقة وبصورة خاصة لمشروع الشرق الأوسط الجديد.

ولعل التحرك الشعبي العربي الأبرز الذي يلخص ويكثف التحركات التي شهدتها الأقطار العربية ويكشف مدى تأثيرها السياسي في الأنظمة العربية كما على المستوى الدولي هي تظاهرة المليون مواطن في العراق والتي نظمها التيار الصدري في بغداد دعماً للمقاومة الإسلامية في لبنان وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي المدعوم علناً ومباشرةً من واشنطن. لقد كشفت هذه التظاهرة حقيقة مشاعر العراقيين تجاه إسرائيل وأمريكا وهددت عبر حجمها وشعاراتها الهيكلية السياسية التي تعمل واشنطن على إرسائها في العراق، كما ناقضت الأفكار والمخططات الانقسامية التفتيتية التي تعدها مطابخ القرار الأمريكي لأرض الرافدين. لا شك في أن هذه التظاهرة بدلالاتها الواضحة وأبعادها المتعددة كانت حدثاً خطيراً ومهماً توقفت عنده مليّاً قيادات الأنظمة العربية التي تخشى مثل هذا التحرك الشعبي، كما توقفت عنده الدوائر الأوروبية والأمريكية التي كانت ترصد كل التحركات وتسعى لوأدها وتسخيفها عبر الإعلام المركَّز وتحويلها إلى اتجاهات مغايرة. وأذكر أن الرئيس جورج بوش توقف عند هذا الحدث أكثر من غيره لا بل أبدى استياءه علناً من هذه التظاهرة الشعبية الصاخبة التي جابت شوارع بغداد وأشاعت فيها مُناخاً سياسياً تضامنياً مع المقاومة لا تريده واشنطن على الإطلاق. وأكاد أقول إن هذه التظاهرة كانت من بين العوامل التي سببت للرئيس الأمريكي الصداع وضغطت عليه للقبول بوقف إطلاق النار بعد أن اندفع أكثر من مرة، هو والسيدة رايس، لإطالة أمد الحرب وربط وقف إطلاق النار بترتيبات سياسية لم تسعفه مسيرة الحرب في الحصول عليها.

هذه الترتيبات هي التي يسعى السيد بوش إلى تحقيقها الآن من خلال القرار ١٧٠١، ومن طريق بعض الأنظمة العربية التي انتقلت إلى سياسة احتواء المقاومة بعد أن فشلت سياسة العدوان المكشوفة. . . سياسة الاحتواء هذه يجب أن تكون موضوع بحث ودراسة حتى يكتمل البحث الذي قدمه الدكتور أحمد يوسف أحمد.

٨ ـ غسان بن جدو

أجد بدءاً أن أوجّه تحية خاصة لورقة الدكتور أحمد يوسف أحمد، وكذلك لتعقيب الدكتور عبد الخالق عبد اللّه الذي طرح نقاطاً جدلية وتساؤلات تثير نقاشاً ضرورياً . .

أسمع دائماً وسمعت اليوم أيضاً تشديداً على ضعف النظام العربي الرسمي . . نعم، ثبت أن هذه المنظومة عاجزة بالفعل عن حل المشاكل الأساسية والأمثلة عديدة، لكن التساؤل المشروع هنا: هل هو بالفعل ضعف هيكلي جدي، أم العلّة الأساسية تكمن في خيارات وآليات النظم الرئيسة والمحورية في المنطقة العربية.

هذه الخيارات ترفض أي مقاومة ولا تتحدث إلا عن سلام، وقد أثبتت الأيام أن هذه الأنظمة مستعدة لتقديم أي تنازل من دون أن تحصل على شيء . . . كما إن ما يُسمى بالدول الكبرى أو المحورية فهي منخرطة بالكامل في الاستراتيجية الميدانية ما جعل الرأي العام العربي، بل العالم كله، ينظر إلى هذه الأنظمة على أنها متهاونة وتابعة . .

وخلال العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، بدا أن أنظمة عربية وكأنها كانت متواطئة وشكلت الغطاء لضرب حزب اللّه، وصدّقت ما سمعته من قوى دولية بأن الحرب لن تستغرق إلا أياماً معدودة وأن القضاء على حزب اللّه أمر حتمي، لكن مرور الأيام بعكس المشهد الذي كان مقدماً أحرج هذه الأنظمة، بل وعرّاها أمام الجميع وأمام شعوبها بالأساس . . . أنا هنا عرفت كغيري ما نشر في الصحافة الإسرائيلية عن حكّام عرب وجهوا رسائل لأولمرت تحية على حربه على حزب اللّه . أنا شخصياً أشكك في هذا الأمر، وأستبعده، ليس لأن هؤلاء المسؤولين لا يرغبون فيه، ولكن لأنهم لم يصلوا إلى درجة الغباء الذي يدفعهم إلى توجيه رسائل كهذه يدركون أنها ستفضحهم أكثر في وقت لاحق.

أما عن الدور العربي في إنهاء الحرب وايجاد مخرج دبلوماسي من خلال المساهمة في صدور القرار ١٧٠١، فأظن أن في هذا مبالغة شديدة. إن المعطيات العسكرية على الأرض هي الوحيدة التي حسمت كل شيء في نيويورك، لكن الأكيد أن امتداد الحرب إلى نحو ٣٣ يوماً، دفع بعض الأنظمة العربية إلى تمنّي وقف إطلاق النار، ليس حماية للبنان أو المقاومة، بل لأنها أدركت أن تداعيات استمرار المعارك ستكون سلبية داخل بلادها ولا سيما مع ازدياد الدعم الشعبي للمقاومة في لبنان . .

نقطة أخرى أجدني محرجاً في الإشارة إليها لكني مضطر إلى ذلك. هناك كلام يتكرّر حول الدور القُطري أو لغز المواقف القَطرية ولاسيما أن دور قطر برز في

الحرب الأخيرة. وللأسف، يجنح كثيرون إلى ربط كل المواقف القطرية بالجانب السعودي، وتصوير أي موقف قطري على أنه مناكفة للموقف السعودي. . . إني لست من أنصار هذا الرأي، ولاسيما في الحرب الأخيرة على لبنان ـ نعم الموقفان القطري والسعودي كانا متباينين؛ فقد وقفت قطر إلى جانب المقاومة في لبنان ورفضت تقديم أي غطاء للعدوان الإسرائيلي على لبنان، لكن ليس خافياً أن المعركة في لبنان كانت أمريكية/ إسرائيلية. فهل يعقل أن تواجه قطر الإدارة الأمريكية فقط لأنها تريد إبراز تباينها أو تميزها عن الموقف السعودي؟ هل يُعقل تصوير المبادرة الجريئة وغير المسبوقة لأمير قطر بزيارة ضاحية بيروت الجنوبية خلال زيارته إلى لبنان بعد الحرب، وكانت أول زيارة لحاكم عربي إلى لبنان، هل يُعقل تصوير تلك الزيارة على أنها مناكفة سعودية، علماً بأن المبادرة كانت جريئة ولا تخلو من حساسيات، مع تذكيري هنا بأن تلك الزيارة قد تكون شجعت بقية المسؤولين الأجانب على زيارة الضاحية؟ . . . ربما من الأفضل قراءة الموقف القطري من زاوية أعمق بعيداً عن الجدل مع السعودية. . .

٩ ـ محمد حسب الرسول

لم تقتصر تداعيات الأداء والصمود اللذين شهدهما ميدان المعركة على الساحة اللبنانية لكنها تعدتها إلى كل المنطقة العربية التي شهدت حالة واسعة من إيقاظ حاسة الانتماء إلى الأمة في أوساط عديدة ولدى شرائح كثيرة، كما إنها جددت الذاكرة العربية التي حاول النظام العربي الرسمي أن يمحو منها أن هنالك صراعاً مع المشروع الصهيوني، وشاهدي على ذلك ليس ما عبَّر عنه الشارع العربي من المحيط إلى الخليج، ولكن الشاهد الأبرز هو تفاعل الأطفال العرب والشباب العربي الذي ولد وعاش في أعقاب مساعي تصفية القضية العربية وإنهاء الصراع مع إسرائيل، تلك المساعي التي بذلها قطاع واسع من الحكام العرب بالتعاون مع أعداء الأمة، ولعل التفاعل الذي اتسمت به بعض الساحات العربية من أطراف أمتنا والتي أغفلها النظام الرسمي العربي والشعبي على حدٍ سواء، مثل الساحة العربية في الصومال البلد العربي المُسقَط من الحسابات العربية ومن الذاكرة العربية ولاسيما الشعبية منها.

إن نعي الجامعة العربية لما يسمى مشروعات السلام وتحرير شهادة وفاتها يعد من أبرز نتائج وتداعيات هذه الحرب.

على كلٍ فإن تداعيات كثيرة على منطقتنا قد نجمت عن هذه الحرب، ولو اقتصرت هذه التداعيات على ما ذكرتُ آنفاً وعلى الالتفاف حول خيار المقاومة كخيار استراتيجي لكفى، لكن منطقتنا في حاجة ماسة إلى وقفة كبيرة لتحصين هذا الانتصار

وتعظيمه ولمنع محاولات اختطافه وتحويل مساراته ولتفادي ما يمكن أن يبذله العدو في ساحتنا وبين صفوفنا من فعل.

١٠ ـ عبد الغني عماد

أُحيّي الدكتور أحمد على ورقته المهمة والواقعية ولكن لدي بعض الملاحظات:

١ ـ يقول إن النهاية التي آل إليها العدوان بصدور القرار رقم ١٧٠١ عن مجلس الأمن يعود الفضل الأساسي فيها إلى أداء المقاومة وهذا القول يصور القرار وكأنه انتصار سياسي يتساوى مع حجم الإنجاز العسكري للمقاومة، وهذا ليس صحيحاً ولا أعتقد أن الدكتور أحمد يقصد هذا؛ فالقرار أفقد الحزب ورقته الاستراتيجية ودفعه إلى إخفاء سلاحه تحت الأرض جنوب الليطاني، وجعله يقبل بنشر ١٥ ألف جندي من الجيش اللبناني على الحدود بقدر ما كان يعارض ذلك منذ التحرير عام ٢٠٠٠، فضلاً عن أنه جلب قوات دولية معززة بما يوازي عدد الجنود اللبنانيين. والقرار يقضي بقطع خطوط الإمداد العسكري والتسليحي عبر الحدود السورية والبحرية والجوية، ويُلزم الدولة اللبنانية في المرحلة الأولى بتطبيق هذا الحصار التسليحي الذي إذا ما تقاعست عنه تكون قد فتحت الطريق أمام قرار آخر قد يكون من الفصل السابع الذي يسلب الدولة الكثير من سيادتها، كما أنه يعيد الاعتبار إلى اتفاق الهدنة والقرار ١٥٥٩.

إذن القرار ١٧٠١ ليس إنجازاً أو نصراً سياسياً، إلا باعتباره أخف ضرراً من مشروع القرار الأمريكي السابق له، والذي تم تعديله والذي كان سيصدر تحت الفصل السابع ويتضمن إرسال قوات أطلسية أو متعددة الجنسيات تضع الجنوب تحت الوصاية الدولية الكاملة. إنه ليس نصراً إلا باعتباره أوقف آلة القتل والتدمير الهمجية، وهو في مضمونه ومحتواه مجحف بحق لبنان ومقاومته ويعبِّر بشكل واضح عن الاختلال في موازين القوى على الصعيد الدولي، لكنه مع ذلك كان يمكن أن يكون أكثر إجحافاً وظلماً؛ فصمود المقاومة وبطولاتها لم تكن كافية لصدور قرار عادل.

٢ ـ والقراءة الواقعية في تخفيف وطأة القرار الدولي ساهم فيها أداء المقاومة العسكري بلا شك، لكن لا ينبغي أن نغفل الدور السياسي الذي قامت به الحكومة اللبنانية من خلال تبنِّيها بالإجماع ما عُرف بالنقاط السبع التي قدمها رئيس الحكومة اللبنانية في اجتماع الدول الثماني والتي تبناها وزراء الخارجية العرب والتي شكلت حالة من التضامن الوطني اللبناني العارم حولها، ما كان يمكن بدونها أن يتعدل المشروع الأمريكي الفرنسي المشترك.

٣ ـ ولا بد من الإشارة إلى أنه ليس مصادفة على الإطلاق أن يبقى لبنان الملاذ

الذي تلجأ إليه، أو تنبثق منه، حركات المقاومة؛ فمنذ انطلاق المقاومة الفلسطينية التي أُغلقت أمامها كل المنافذ أواخر الستينيات ولم تجد إلا لبنان منفذاً لها ضد إسرائيل، حتى في عزّ الحرب الأهلية الطويلة التي انفجرت عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨ حيث اجتاحت إسرائيل لبنان وأقامت شريطاً حدودياً لحماية مستعمراتها الشمالية من صواريخ الكاتيوشا الفلسطينية، منذ ذلك العام شهد الجنوب اللبناني حروباً واجتياحات لم تنقطع، بل إن اجتياح ١٩٨٢ الذي وصل إلى بيروت أدى إلى قيام المقاومة اللبنانية، والتي انفرد بها حزب اللّه في ما بعد لأسباب لا مجال لذكرها الآن، والتي تُوجت بإنجاز التحرير وهروب الإسرائيليين المهين عام ٢٠٠٠. طوال هذه الفترة بقيت الجبهة اللبنانية هي الجبهة العربية الوحيدة والجرح النازف الوحيد، وهذا ما يدفع العديد من اللبنانيين إلى الحديث الغاضب على حالة العجز العربي، ويدفع بعضهم الآخر إلى المطالبة بالمشاركة العادلة في تحمل المسوؤليات والتضحيات.

وفي تقديري أنه ما كان يمكن للمقاومة في لبنان أن تنجح وتنمو لولا طبيعة النظام الديمقراطي في لبنان؛ فمُناخ الحريات والتعددية السياسية، هذا، فضلاً عن ضعف الدولة من جهة أخرى ساعد على نمو ثقافة المقاومة وعلى رسوخ هذه الثقافة التي يُتوقع أن يتم تعميمها عربياً في الممارسة وليس في الشعارات. ومن أبرز التداعيات المنتظرة أن تنتقل عدوى المقاومة إلى الجولان السوري المحتل. وأن يتم تعميم تجربة المقاومة اللبنانية في كل الأراضي العربية المحتلة. وهذا أمر أصبح واجباً أخلاقياً فضلاً عن كونه واجباً دينياً ووطنياً وقومياً، لكنه ينتمي إلى التمنيات حتى الآن. ومن المبالغة القول إن رد الفعل الشعبي العربي كان بالمستوى والفعالية المطلوبين. وهذا يطرح إشكالية القوى والتنظيمات الشعبية العربية، ومشكلة الأنظمة العربية وطبيعتها الاستبدادية تجاه شعوبها التي تمنع وتعيق أي حِراك سياسي باتجاه التكامل مع حركة المقاومة.

وإذا كان من حق لبنان على العرب أن يحتضنوا مقاومته ويدعموها، ومن حق العرب أن يستنسخوا هذه التجربة في كل الأرض العربية المحتلة، إلا أن لبنان لا يريد على الإطلاق أن يُفرض عليه استنساخ تجربة أي نظام حكم عربي، ملكياً كان أم جمهورياً مع الاحترام لكل هذه الأنظمة، فهذه مخاوف كانت ولا تزال تقلق الكثيرين في لبنان.

١١ ـ محمد المسفر

لا أناقش هنا ما تضمنته ورقة الدكتور أحمد يوسف التي اتصفت بالموضوعية والدقة في التوصيف، ولكني أتناول هنا ما جاء في مداخلات بعض

الإخوة المشاركين، وهنا أُورد بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى: إن عدداً من المداخلات تضمن أحاديث تعبِّر عن التفاؤل والتشاؤم والتشاؤل بحال الأمة بعد أن وضعت الحرب على لبنان أوزارها، ولستُ بصدد تفنيد مضامين مثلث التفاؤل الذي أشرت إليه أعلاه.

الملاحظة الثانية: وردت كلمتا الشيعة والسُنّة أكثر من مرة والفتاوى التي صدرت من بعض أتباع الفقه السُني، وهنا أورد ما يلي في هذا المجال:

١ ـ حقاً صدرت فتاوى دينية من بعض فقهاء الفقه السُني في الرياض اتصفت بالخروج عن المألوف في الأزمات، فهؤلاء في تقديري يعبرون عن مواقف سياسية لا دينية لكونها صدرت بعد موقف عواصم المثلث العربي الذي ينحى باللائمة على حزب اللَّه في اشتعال الحرب على لبنان، تبعه بيان رسمي سعودي موقع باسم «مصدر سعودي» ولحق به بيان صادر عن الديوان الملكي. كلا البيانان يؤيدان ما جاء في خطاب وزير الخارجية السعودي في القاهرة.

هذه الفتاوى قوبلت بالرفض والاستهجان إلى حد أن صاحب الفتاوى المشار إليها أعلاه أعلن أنها فتاوى قديمة وليست بتلك الحدة التي وردت في وسائل الإعلام. إلى جانب الرفض والاستهجان من قِبل بعض أهل الفقه في المذهب السُني، كان هناك رفض واستهجان من قِبل أهل القلم وأصحاب الرأي في منطقة الخليج والجزيرة العربية عُبِّر عنهما جهاراً نهاراً في كل وسائل الإعلام.

٢ ـ رافق هذه الفتوى السيئة الصيت إعلام متحيز ومنافق لا يريد إظهار الحقائق، أو أنه عند اضطراره إلى ذكر بعض الحقائق فإنه يوردها بطريقة مشوهة ومشبوهة أَستثني من ذلك محطة الجزيرة الفضائية التي أبلت في هذه الحرب بلاءً حسناً يشهد به الرأي العام، وكذلك محطة المنار الناطقة بفكر وعقيدة حزب الله.

٣ ـ الموقف الجماهيري الشعبي عند أهل السُنة عبَّر تعبيراً بليغاً عن رفضه المطلق لكل ما قال به أهل الفتاوى المسيَّسة، وذلك عبر مسيرات جماهيرية امتدت من مصر إلى قطر والبحرين والكويت وكذلك في بعض مناطق السعودية ناهيك باليمن والسودان ودول المغرب العربي وقد رفعت صوَر الأمين العام لحزب اللَّه سماحة السيد حسن نصر اللَّه في كل المسيرات الجماهيرية في الدول الآنفة الذكر تأييداً لحزب اللَّه وأمينه العام السيد حسن نصر اللَّه، بل إني أذهب إلى أكثر من ذلك أن هناك من أهل السُنة من طالب ببيعة السيد نصر اللَّه أن يكون قائداً للمسلمين.

من هنا فاني أرجو أن لا ينظر أتباع المذهب الشيعي في عالمنا العربي إلى إخوانهم

أتباع المذهب السُني عبر فتاوى بعض فقهاء السُنة المتصفة بالسلبية، وإنما ينظرون إلى مواقف الجماهير السُنية وأهل القلم والفكر منهم. لكن أريد التأكيد أن عند بعض فقهاء المذهب الشيعي مواقف سلبية وفتاوى لا تخدم أُمتنا العربية والإسلامية.

الملاحظة الثالثة: يربط البعض بين مواقف الشيعة في لبنان ومواقف الشيعة في العراق، أريد التوكيد أن هناك قناعة مطلقة بأنه يوجد فرق جوهري بين الطرفين يتمثل في ما يلي:

١ ـ الشيعة في لبنان ينحدرون من سلالات عربية لا يشوبها الشك ومواقفهم عربية إسلامية تتصدى لكل أعداء الأُمة.

٢ ـ إن شيعة العراق الذين يمارسون السلطة اليوم في العراق، وأخص بالذكر القيادات العليا المتعاملة مع الاحتلال، فإنها ليست من أصول عربية وهي حاقدة على العروبة والعرب. وهنا يكمن الاختلاف بين شيعة لبنان وشيعة العراق.

لكن يجب عدم التعميم ففي شيعة العراق من هو أشد عداوة للغزاة وأكثر انتماءً للعرب والعروبة من بعض أهلنا من أهل السُنة في العراق. لاشك في أن هناك أيضاً تياراً سُنياً عراقياً متعاوناً مع الغزاة في العراق ندينه ونرفضه ونضعه في قائمة الأعداء.

١٢ ـ خالد السفياني

(١) جرى الحديث خلال مناقشة التداعيات العربية على النظام العربي الرسمي بطريقة يمكن أن تُشعر أن هذا النظام قد قدم خدمة إلى الأُمة وأنه حقق إنجازاً ما. في حين أن النظام الرسمي العربي لم يتحرك إلا في إطار الإملاءات الأمريكية وتحت المظلة الإسرائيلية، وأنا أعتقد أن اجتماع وزراء الخارجية العرب في بيروت كان بطلب أمريكي، وما صدر عنه كان بموافقة أمريكية إسرائيلية، بل إنني أعتقد أن تساؤلاً كبيراً يُطرح حول التحرك العربي: هل كان خدمة للبنان أم كان خدمة للكيان الصهيوني، ومن كان فعلاً في حاجة إلى هذا القرار وإلى وقف ما يسمى بالعمليات الهجومية؟

(٢) كثُر الحديث عن أن لبنان يجب أن ينأى عن الحرب وأن هناك قرار مجلس الأمن واتفاق الطائف... إلخ، وأنه يجب نزع سلاح حزب اللَّه من أجل تفادي الحرب، وكأن قادة الإجرام الصهيوني والإدارة الأمريكية يحترمون القانون الدولي والقرارات الأممية والاتفاقات وغيرها، وكأن فصولاً قانونية أو اتفاقات أو قرارات سوف تحمي لبنان من العدوان أو أنها سوف تحرر أرضه أو معتقليه، في حين أن لبنان لا تحميه إلا قوته، وقوته في المقاومة وفي قدرة هذه المقاومة على التصدي.

١٣ ـ خير الدين حسيب

أنا أحب أن أقول بضع كلمات حول تعليق الدكتور عبد الخالق عبد اللّه على التداعيات العربية. لقد سأل: هل العرب أفضل حالاً بعد المعركة عما كانوا عليه؟ الشعوب أفضل حالاً لكنَّ الأنظمة خائفة ومرعوبة وهي أسوأ حالاً وبخاصة بعد أن انكشفت. العرب كانوا أكثر توحداً في الموقف من إسرائيل، وهذا أصبح واضحاً بالنسبة إلى الشعوب ولكن موقف الأنظمة مختلف ولا حاجة لأن نكثر الكلام حولها.

فيما يتعلق بالنظام الرسمي العربي سبق أن قلتُ في أكثر من مناسبة إنه بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ أصبحت أمريكا عضواً فاعلاً وأساسياً في الجامعة العربية وفي منظمة أوبك. ولا يمكن أن تعقد قمة أو اجتماع وزراء خارجية إلا إذا كانت تريد أمريكا أو لا تريد أمريكا ذلك. فلا يُتوقع من هذا النظام في ظروفه الحالية أن يفعل شيئاً. النظام العربي والدول العربية لديها إمكانيات الضغط الآن على أمريكا أكثر من أي وقت مضى، لو أنها فقط تلوِّح باستخدام ورقة النفط ولا تستخدمها ولكن فقط تلوِّح بها، ولو فعلت لتغير القرار ١٧٠١ إلى الأحسن. من ناحية أخرى، أختلف مع من قال دعنا ندفن جامعة الدول العربية. لا، جامعةالدول العربية هي مؤسسة يجب أن نحافظ عليها وأن نحافظ على استمرارها، وفشلها ليس لأنها مؤسسة فشلت، ولكن هي حصيلة الأنظمة التي هي أعضاء في الجامعة العربية، وبالتالي يجب أن نحرص على الجامعة، لكن على أن لا يكون استمراراً من دون تغيير أساسي في توجهات هذه الأنظمة ومن دون أنظمة ديمقراطية ومن دون مشاركة شعبية في هذه الأنظمة تقرر مصيرها، أرجو أن لا يستمر هذا. أنا مع التغييرات، ولكني أومن بالديمقراطية وأومن بالتغييرات بغير العنف، وأن لا يستعمل العنف إلا إذا كانت الأنظمة تستعمل العنف، لكن يجب أن تكون هناك مقاومة سلمية حتى وإن لم تتحقق خلال سنة أو سنتين أو خمس، لكن هذا هو الطريق الأسلم.

١٤ ـ كريم بقرادوني

شكراً حضرة الرئيس،

أود أولاً ان اعتذر من المشاركين في هذه الندوة لعدم تمكني من الحضور بالامس لقيامي بواجب المشاركة في الذكرى السنوية لغياب الإمام موسى الصدر في مدينة صور.

قرأت بتمعن دراسة الدكتور أحمد يوسف أحمد، واستمعت بانتباه إلى المعقبين الدكتور عبد الخالق عبد الله وصديقي معن بشور. ويتراءى لي بأن الدكتور أحمد

حاول ان يكون موضوعياً لجهة ما قام به النظام العربي لصالح لبنان. ومع ذلك، لم يخلُ حديثه عن نتائج اعمال الوفد العربي في نيويورك من بعض المبالغة رغبة منه في تكبير الدور العربي الذي كان في الواقع خجولاً ودون مستوى الحدث. وأميل إلى الاعتقاد، بل أنا متأكد، أن تأثير هذا الوفد على القرار الدولي كان محدوداً. أما التعديلات التي أدخلت على القرار الدولي ١٧٠١ فكانت تعكس ما يحصل في الميدان وليس ما يحصل في المفاوضات التي تمت في نيويورك مع الجانب العربي.

أنا أوافق بشكل عام على توجهات صديقي معن بشور المستقبلية، غير أني أحسد، في الحقيقة، الدكتور عبد الخالق عبدالله على تفاؤله. وعلى رغم أني متفائل بطبعي كنت أحب أن أكون متفائلاً مثله في إجابته على السؤال: هل الوضع العربي أفضل اليوم؟

وعن هذا السؤال لدي جواب في غاية الوضوح وهو أن الوضع يكون أفضل إذا تضامن العرب في ما بينهم، وإذا رأى النظام العربي أن يتعامل مع نصر «حزب الله» على أنه نصر عربي، ويكون اسوأ بكثير إذا حاول تفخيخه. ويؤسفني أن اشير إلى أن المؤشرات الراهنة تحملني على الاعتقاد بأن الاتجاه العربي الرسمي هو إلى المزيد من الانقسام، وإلى تفخيخ النصر وليس إلى توظيفه، فيا ليتهم يوظفونه بالطريقة الصحيحة ليصبح الوضع العربي أفضل!

ولا يخفى على احد أن الانظمة العربية، باستثناء البعض القليل منها، تخشى هذا النصر ولا تفرح به، وتخشى خصوصاً انعكاسه على شعوبها، كما تخشى بدايات التغيير التي تلوح في الأفق.

أريد أن أَلفت إلى أن «حزب الله» يتعرض وسيتعرض أكثر إلى حملة في بعض الأوساط اللبنانية وبخاصة المسيحية منها، انطلاقاً من مقولة يتم إشاعتها ومفادها أن انتصاره يعني عودة سوريا إلى لبنان ودخول إيران إليه. والمبشرون بهذين الأمرين يريدون تخويف اللبنانيين بعامة، والمسيحيين بخاصة، من عودة سوريا إلى لبنان وتدخل إيران في شؤونه الداخلية.

وتتركّز الحملة على تخويف المسيحيين من احتمال قيام جمهورية إسلامية على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران، وعلى تخويف السنّة من احتمال قيام دولة شيعية في المشرق العربي تستند إلى المظلة النووية الإيرانية، وإلى الدعم الإيراني العسكري والمالي الذي يستفيد منه «حزب الله». هذه المقولات لا تصب في عملية توظيف، بل في عملية تفخيخ ما انجزه «حزب الله» في مواجهة إسرائيل.

ويراودني في هذا السياق سؤال: هل سيحدث في لبنان مثل ما حدث في

العراق، هذا الجرح العربي النازف الذي نتألم له بحسرة؟ نعم قد يحدث في لبنان مثل ما يحدث الآن في العراق، أي اشتعال حرب سنية-شيعية، وهذا يعني تدمير لبنان والصيغة اللبنانية القائمة على التعايش والحكم بين الطوائف والاديان. ويندرج في هذا الإطار ما عرف «بالقوس الشيعي» الممتد من «حماس» في فلسطين إلى «حزب الله» في لبنان مروراً بالمقاومة الشيعية في العراق وانتهاء بالمجاهدين في إيران. وتستخدم واشنطن هذا القوس لتخويف الدول السنية، وبخاصة دول الخليج العربي، ودعوتها إلى التحالف مع إسرائيل ضد الدول والمنظمات الشيعية، وهذا ما كشفه صراحة مارتن انديك الذي دعا تل أبيب إلى التحالف مع العالم الإسلامي السني ضد الحلف الإيراني ـ السوري او بالأحرى الحلف الشيعي الذي تتزعمه إيران.

في الخاتمة، أرى أنه من المفيد أن تنعقد القمة العربية التي كان من المفترض أن تلتئم من أجل لبنان، كي تدرس ليس الوضع اللبناني، بل الوضع العربي برمته، في ضوء نصر «حزب الله» فتحوله إلى نصر عربي، بدلاً من أن تستمر في ذهنية الهزيمة التي تعود عليها العرب، فيمسي النصر سبباً لاندلاع حروب أهلية عربية. للنصر ثمن يمكن أن نأخذه إذا أحّسنا توظيفه، وللنصر ثمن يمكن ان ندفعه إذا فخخناه وانقسمنا حوله.

وشكراً حضرة الرئيس.

١٥ ـ أحمد يوسف أحمد (يرد)

أود بدايةً أن أعبِّر عن عميق امتناني لكل من الأخوين العزيزين الأستاذ الدكتور عبد الخالق عبد اللَّه والأستاذ معن بشور وذلك للتعقيبين القيِّمين على البحث، كذلك كل من تقدم بمداخلة، والواقع إنها جميعاً تمثل إضافة قيِّمة للجهد المتواضع الذي بذلته في بحثي، وفي حدود الوقت المُتاح لي لهذا التعقيب. لدي ست ملاحظات ليست للرد وإنما للتوضيح.

في الملاحظة **الأولى** أؤكد ـ خشية أن يكون هناك من بين الحاضرين من لم يقرأ الورقة ـ أن موقفي واضح تماماً من المسألة السُنية/ الشيعية، وقد بيَّنتُ أن ردود الفعل الجماهيرية لأداء المقاومة في الحرب الأخيرة قد عبرت الحواجز الطائفية إلى الحد الذي جعل قطاعات واسعة من الجماهير العربية ترفع حسن نصر اللَّه «الشيعي» إلى مصاف القيادة التاريخية.

والملاحظة **الثانية** حول تقييم أداء المجلس الوزاري العربي الطارئ الذي انعقد في بيروت في ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ واللجنة الثلاثية التي تابعت تنفيذ قرار بشأن لبنان في مجلس الأمن، وقد ذكر أكثر من مشارك ما يفيد بمبالغة الورقة في تقييم الدور

الإيجابي لهذه اللجنة، والحقيقة أن ما جاء في الورقة بالتحديد في هذا الصدد نفسه كالتالي: «لا نستطيع أن نقيس على نحو دقيق بطبيعة الحال درجة التأثير المحدد للدبلوماسية العربية في هذا الصدد، لكن المؤكد أنها أدت دوراً ما»، وعبارة «دوراً ما» هذه تحمل أدنى مستويات الأداء لمن يريد، ثم استأنفت الورقة وهو حكم ما زلت أعتقد بصحته: «وربما يكون الرمز هو الأهم: إن ثمة جماعة عربية تتحرك برأي واحد من خلف لبنان»، والأهم من ذلك كله ما ورد في الورقة بعد ذلك: «على ألا ننسى أن الفضل الأساس يرجع إلى صمود المقاومة وأدائها». وفي هذا الإطار ما زلت أعتقد أن ما ورد في الورقة لا يتضمن مبالغة في تقييم دور المجلس الوزاري الطارئ للجامعة العربية في بيروت أو في دور اللجنة الثلاثية التي انبثقت عنه.

يتصل بهذه الملاحظة ما ورد في المداخلات لجهة أنه كان من الأفضل عدم عقد قمة طارئة، لأنها لم تكن لتفعل شيئاً، وأنا لا أختلف مع هذا الرأي، وقد تضمنت الورقة إشارة واضحة إلى هُزال ما فعلته قمة عربية متأخرة عقدت في فاس في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ بعد مرور قرابة ثلاثة شهور على الاجتياح الإسرائيلي للبنان، غير أني كنت في الورقة أشير بالتحديد إلى عجز النظام العربي وكان لا بد من الاستشهاد بعجزه عن عقد قمة طارئة.

أما الملاحظة **الثالثة** فتتعلق بما ركز عليه كل من الأستاذ معن بشور في تعقيبه والأستاذ بشارة مرهج في مداخلته بخصوص الحركة الجماهيرية، وأنا أتفق معهما في تحليلهما بصفة عامة وإن كنت أريد أن أوضح أنني لم أقل إن حركة الجماهير لم تكن مؤثرة ـ بدليل أني أرجعت التطور في سلوك النظام العربي الرسمي إليها ـ ولكنني ذهبت إلى أنها لم تكن مؤثرة بالشكل الذي يتكافأ مع قوة تأييدها للمقاومة.

تنصب الملاحظة **الرابعة** على ما ذُكر عن التواطؤ العربي ضد المقاومة، وقد أشرت إلى المعلومات التي أوردها د. خير الدين حسيب بالأمس، وتفضل د. عبد الإلَه بلقزيز بحديث عنها مستمد من عدد من المقالات التي نُشرت في صحف إسرائيلية أفادت بورود رسالة من حاكم دولة عربية رئيسة من غير دول المواجهة إلى أولمرت تحمل معاني التأييد والتشجيع، وقد شكك أ. غسان بن جدو في صدقية هذه المعلومات ليس من باب الدفاع عن أحد ولكن لأن أي حاكم ذكي لا يمكن أن يفعل هذا. وهذا يبيِّن خطورة الاستشهاد بمثل هذه المعلومات التي قد لا تكون صحيحة أو أنها لا تكون دقيقة مع أننا نستطيع ـ كما حاولت أن أفعل في الورقة ـ أن نصل إلى الاستنتاجات نفسها استناداً إلى مؤشرات سلوكية للنظم العربية.

تتعلق الملاحظة **الخامسة** باللغز القطري وأحسب أن الصديق د. محمد المسفر

أقدر مني على تفسيره، ومع ذلك أنا أتفق مع الأستاذ غسان بن جدو في أن السياسة القَطرية الخارجية لا يمكن أن تفسر فقط بالتنافس السعودي ـ القَطري كما إني بتُّ أعتقد بأن نظرية «الهامش» الذي تتيحه القوة العظمى للقوى الصديقة لها لم تعد كافية؛ فتراكم مؤشرات السلوك القَطري الخارجي وآخرها في الحرب الأخيرة على لبنان لا يمكن أن يُفسر بنظرية الهامش، وقد سألت نفسي يوماً أتكون قطر هي «كوبا العرب»؟ بها قاعدة أمريكية ولكن وجود هذه القاعدة لا ينعكس على سياستها الخارجية؟ وأكرر أني أنتظر الإجابة من الصديق الدكتور المسفر.

أما الملاحظة **السادسة والأخيرة** فتتصل بالمداخلة المهمة للأستاذ الياس مطران والتي تحفَّظ فيها على ما ورد في الورقة بخصوص «التسوية الشاملة للصراع» مفضلاً تعبير التحرير، وأذكر له أني لا أختلف معه في ما يتعلق بلبنان أو سوريا مثلاً غير أني كنت أتحدث عن حل الصراع وفي ذهني فكرة الدولة العلمانية التي طرحتها فتح في منتصف ستينيات القرن الماضي، وفي ذهني أيضاً تصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ولذلك استخدمت لفظة «التسوية» مادام المعنى في ذهني ينصرف إلى تحرير فلسطين من «الصهيونية» وليس من «اليهود».

وأخيراً فقد سألني الأستاذ غسان بن جدو سؤالاً محدداً عن عدم الاهتمام بمصر في الورقة. الواقع أن السياسة المصرية وردت في الورقة غير مرة؛ فقد وردت في سياق تحليل المواقف الأولى للنظام العربي الرسمي وأُعطي تفنيد حجج الدوائر الرسمية فيها، لعدم الزج بالجيش المصري في القتال، عناية خاصة طالما أن قوى المعارضة لم تكن تطالب بذلك، أما صمود المقاومة وتداعيات الحرب على مصر فيمكن أن يُفهما في سياق ما ورد في الورقة بصفة عامة من تداعيات الحرب على وظيفة التطوير في النظام العربي. أما الحديث عن تداعيات الحرب على الجيوش العربية فلم يكن من ضمن الموضوعات التي كُلِّفَتْ بها الورقة ولا يمكنني من ثم الحديث عنه الآن في ثوانٍ قليلة.

الفصل الخامس

التداعيـــات الإقليميـــة: إيـــران(*)

نيفين مسعد(**)

استحوذ الدور الإيراني في عملية «الوعد الصادق» في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ وصلته بإعادة تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية، على اهتمام دولي واسع المدى بحسب سيل التصريحات والتقارير والدراسات التي أصدرتها دوائر صنع القرار وأجهزة الاستخبارات والمراكز البحثية التي جعلت من «الشأن الإيراني» موضوعاً لها. الواقع أن الاهتمام بالدور الإقليمي لإيران لم يكن غائباً منذُ اندلاع ثورتها الإسلامية في عام ١٩٧٩ وخطابها الداعي إلى تصدير الثورة ونصرة المستضعفين. وفي بعض الأحيان اتخذ هذا الاهتمام بُعداً تهويلياً بتجاوز الحديث عن إيران كقوة عظمى إقليمية إلى كونها تلك «القوة العظمى للقرن»(١) التي أطاحت على مدار الثمانينيات اثنين من رؤساء الولايات المتحدة في ظلّ النظام الدولي ثنائي القطبية في حينه.

الأول، هو الرئيس جيمي كارتر بفعل واقعة اقتحام السفارة الأمريكية في طهران وارتهان من فيها.

و**الثاني**، هو الرئيس رونالد ريغان بعد تكشف خبايا فضيحة إيران ـ كونترا في ذروة احتدام العداء الأمريكي ـ الإيراني. الاهتمام بإيران قديم إذاً، لكن الأمر المؤكد أنّه تنامى بشكل حثيث منذ مطلع التسعينيات، حيث تكفلت الحروب الثلاث التي شنتها الولايات المتحدة على العراق «عاصفة الصحراء»، ثم أفغانستان ثم العراق مجدداً بكسر العزلة الدولية المضروبة حول الجمهورية الإسلامية، وأضعفت واحداً من أبرز خصومها: تنظيم القاعدة، وأطاحت آخر: صدام حسين، وراكمت أوراق نفوذها الواحدة تلو الأخرى، حتّى إذا وقع العدوان الهمجي الإسرائيلي على لبنان، بدأ ما يمكن وصفه بمرحلة جديدة من الاهتمام بالحالة الإيرانية، مرحلة اعتُبر فيها النزال مع إيران من خلال حزب اللّه بمثابة

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف: «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٥٢- ٧٢.

(**) أستاذة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(١) انظر رأي يوسف مازندي تحول إيران إلى «القوة العظمى للقرن» في: محمد الرميحي، «ماذا تريد إيران من حرب لبنان؟،» **الحياة**، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦.

جزء من آلام المخاض التي تحملها اللبنانيون في انتظار ميلاد شرق أوسط جديد.

ولعل أقرب التعبيرات عن تلك الأهمية ما جاء في مقالة وزير الخارجية الأمريكي الأشهر هنري كيسنجر في صحيفة **الواشنطن بوست**، حين قال: «لقد تركز انتباه العالم على القتال في لبنان وقطاع غزة، لكن السياق يفضي حتماً إلى إيران»[٢].

وفي ما يخص هذه الورقة، فإنها تُعنى بتحليل تداعيات حرب لبنان على وضع إيران في المنطقة، وموقفها من حزمة من القضايا العربية وغير العربية. لكن تلك النظرة المستقبلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتكييف الخارجي (الغربي ـ الإسرائيلي بالأساس) للدور الذي لعبته (أو لم تلعبه) إيران في عملية «الوعد الصادق»، خصوصاً في ضوء الترابط الشديد بين ملفات المنطقة. وكمثال، فإن الاقتناع بدور إيران في «الوعد الصادق» لا بُدَّ من أنه سيؤثِّر في موقف الولايات المتحدة من المعادلة السياسية العراقية السائدة ومن الأطراف الوثيقة الصلة بإيران، وفي الوقت نفسه سيتأثر تطور الموقف الإيراني على الساحة العراقية بالأسلوب الذي تعالج به الولايات المتحدة الملفات الإيرانية الأخرى في لبنان وخارج لبنان. كذلك فإن النظرة المستقبلية إلى الوضع الإقليمي لإيران لا تنفك عن تداعيات موقفها من حرب لبنان، ففي تلك الحرب تأكد تشكُّل محاور معيَّنة، وتفكك أخرى فيما ما زالت ثالثة قيد التشكيل. ومن هنا يتحدد منهج هذه الورقة بمتابعة الإجابة عن ثلاثة تساؤلات هي:

أي موقع للمتغير الإيراني في حسابات «الوعد الصادق» والتصعيد الإسرائيلي اللاحق عليه؟ كيف تطور الموقف الإيراني من الحرب المفتوحة بين حزب اللَّه وإسرائيل؟ أيّ تداعيات لتطورات الثاني عشر من تموز/ يوليو وما بعدها على ملف إيران النووي، والعلاقات العربية للجمهورية الإسلامية؟

أولاً: المتغيِّر الإيراني في حسابات الأزمة والحرب

توجد ثلاثة تفسيرات لعلاقة إيران بعملية الوعد الصادق وما تلاها من عدوان على لبنان: **التفسير الأول**، يتعامل مع إيران كمخطط للعملية، و**التفسير الثاني**، يجعلها الهدف لما تبعها من تصعيد إسرائيلي، و**التفسير الثالث**، ينظر إلى الأمر بشكل مختلف، أساسه أن إيران استفادت من الحرب ولم تتورط فيها.

١ ـ انطلق **التفسير الأول**، من أن إيران هي التي خططت لخطف الجنديين الإسرائيليين لتحقيق حزمة من الأهداف الخاصة بها، مع تفاوت في هذا الشأن بين

(٢) Henry A. Kissinger, «The Next Steps with Iran: Negotiations Must Go Beyond the Nuclear Threat to Broader Issues,» *Washington Post*, 31/7/2006.

القول إنّ إيران كانت تتوقع أن عرضاً محدوداً للقوة من جانب حزب اللّه سوف يتلوه ردّ فعل إسرائيلي محدود كما في سوابق أخرى مماثلة، والقول إن إيران كانت تدرك أن ردّ الفعل الإسرائيلي سيكون بالغ العنف، سواء لجهة خطورة العملية وحرفيتها على نحو قرن خطف الجنديين بمقتل ثمانية آخرين، أو لجهة تنفيذ تلك العملية بعد سابقة خطف حماس لجندي إسرائيلي، بحيث لم يكن يُنتظر أن تتغاضى إسرائيل عن التنسيق القائم بين حركتَي المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية وعلى حدودها الشمالية.

يأتي في **طليعة** الأهداف الإيرانية التي جرى تحديدها على ألسنة المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين وعلى رأسهم جورج بوش وإيهود أولمرت، صرف نظر المجتمع الدولي عن تطورات الملف النووي الإيراني قبيل انعقاد اجتماع مجموعة الدول الثماني للتباحث حوله في بطرسبرغ. ويدخل ضمنها ردع القوى المحرضة على القيام بعمل عسكري ضدّ إيران سواء من داخل الولايات المتحدة أو من خارجها[٣]. هدف **ثانٍ**، يتمثل في تعزيز النفوذ الإقليمي الإيراني، وهو هدف وثيق الصلة بأسس السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على التمدد خارج حدودها المباشرة، سواء أكان نظام الحكم ملكياً أو جمهورياً، علمانياً أو إسلامياً. هدف **ثالث**، هو إحراج الأنظمة العربية بوضع إيران في الصف الأمامي الداعم لحركات المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان، آخذاً بعين الاعتبار تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عن خريطة بلا إسرائيل وعالم بلا صهيونية ولا أمريكا[٤]. هدف **رابع** وأخير، يتعلق بمعالجة الانطباع السيِّئ لدى مسلمي السُنة من جراء السياسة الإيرانية الطائفية في العراق.

يستند هذا التفسير إلى العلاقة الوثيقة التي تجمع إيران بحزب اللّه، وهي علاقة متعددة الأبعاد الروحية والمادية وتعود جذورها إلى ما يقرب من ربع قرن. وعلى الرغم من أن تفاصيل تلك العلاقة تدور في دائرة التكهنات، إلا أن ثمة من يسعى إلى تكميم بعض جوانبها. وهنا يشير مصدر إلى أن إيران تدعم حزب اللّه بما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنوياً، وأنها هي التي زوَّدته بما بين ١١,٠٠٠ و١٣,٠٠٠ صاروخ من طرز مختلفة وبمديات متعددة، وإن يكن أكثرها قصير المدى ومتوسطه. ويضيف أن بعض كوادر الحرس الثوري الإيراني انتقلوا من مهام تدريب مقاتلي الحزب إلى مهام القتال بين صفوفهم، ويدعم ذلك الترويج أن رجال الحرس هم

---

(٣) يستحضر أحد المصادر في هذا الخصوص تحذير علي لاريجاني رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران ومسؤول ملفها النووي من أن الغرب سيعاني إذا أعيد ملف إيران إلى مجلس الأمن، وهو التحذير الذي صرح به عشية اختطاف الجنديين، انظر: David Makovsky, «Iran's Hand in Lebanon,» *San Diego Union-Tribune*, 23/7/2006.

(٤) David Makovsky, «Iran's Militia Mayhem,» *New York Daily News*, 14/8/2006.

الذين أطلقوا صواريخ سي ـ ٢٨٠ (C-280) صينية الصنع التي أصابت البارجة الإسرائيلية على الساحل اللبناني[٥]. «ويتواضع مصدر آخر في تقديره، ويشير إلى أن ما يتلقاه الحزب من إيران لا يتجاوز ٢٥ إلى ٥٠ مليون دولار سنوياً، تتوزع ما بين الدعم المادي والمساعدات العسكرية»[٦]، هذا، عدا الاستثمارات الإيرانية في مشروعات البنية التحتية اللبنانية في الجنوب والضاحية، حيثُ البيئة الشعبية الحاضنة لحزب الله[٧].

ويمد التفسير نفسه علاقة إيران بحزب اللَّه لتشمل سوريا، ويحتفظ لسوريا بدور في التنسيق لعملية الوعد الصادق طلباً للعودة إلى لبنان من بوابته الجنوبية. ويفيد أحد المصادر للتدليل على الدور السوري المزعوم، بلقاء تشاوري جمع الأمين العام لحزب اللَّه مع عدد من القيادات السياسية والاستخباراتية السورية واللبنانية، وممثلي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في دمشق قبل بضعة أيام من اختطاف الجنديين[٨].

الواقع أن التعامل مع لبنان، كما ذهب مصدر، بوصفه «صندوق بريد» يلقي فيه الفرقاء الإقليميون برسائل إلى بعضهم البعض، ومع حزب اللَّه بوصفه أسير أجندة إقليمية عربية وغير عربية، تعامل محمّل بكثير من التناقض الداخلي والشطط البيِّن عموماً، وفي عملية الوعد الصادق خصوصاً، فليس معلوماً كيف خططت إيران لصرف النظر عن ملفها النووي بعملية الوعد الصادق، وغاب عنها أن تلك العملية وتوابعها ستكشف عن جزء (ضئيل) من قدرتها الصاروخية، وتستنفر المجتمع الدولي بالتالي ضدها بأكثر من أي وقت مضى[٩]؟ إن المتابع لتطورات الملف النووي الإيراني بعد ١٢ تموز/ يوليو، يجد أن ما حدث هو أن انشغال المجتمع الدولي بما يدور

---

(٥) Makovsky, «Iran's Hand in Lebanon».

(٦) Anthony H. Cordesman, «Iran's Support of the Hezbollah in Lebanon,» Center for Strategic and International Studies (CSIS), 15 July 2006, <http://www.csis.org/media/csis/pubs/060715_hezbollah.pdf>.

(٧) Mehdi Khalaji, «Iran's Shadow Government in Lebanon,» *Policy Watch* (19 July 2006), <http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2489>.

(٨) Cordesman, Ibid.

وبخصوص دور سوريا في عملية «الوعد الصادق»، انظر تصريح إدوارد والكر السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، انظر: **الحياة**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٩) Trita Parsi and Gareth Porter, «Is Iran Behind the War in Lebanon?,» *NIAC Issue Brief* (National Iranian American Council) (24 July 2006).

وبخصوص وصف لبنان بأنَّه صندوق بريد، انظر: بلال خبيز، «انتصار لبناني شرط أن يبقى لبنانياً،» **الحياة**، ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٦.

على أرض لبنان، سهّل اتخاذ مجلس الأمن القرار رقم ١٦٩٦، الذي خيَّر إيران لأول مرة بين وقف تخصيب اليورانيوم بحلول نهاية شهر آب/ أغسطس، وبين توقيع العقوبات الدولية عليها بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأن روسيا والصين انضمتا لأول مرة إلى المنحى التصعيدي الذي تبنَّته الولايات المتحدة ثُمّ فرنسا في معالجة الملف النووي الإيراني، بحيث صوتت ١٤ دولة من أعضاء مجلس الأمن بالموافقة على القرار، ولم يشذ سوى قَطر العضو العربي الوحيد فيه، أي أن من وظف الورقة اللبنانية في واقع الأمر كان هو الطرف الأمريكي وليس الإيراني[١٠]. زد على ذلك، أنّه سبق هذا القرار تقديم سلة من الحوافز المادية والتقنية إلى إيران لإقناعها بالامتناع عن التخصيب على أراضيها، فكان مما لا يستقيم وهي تفكر في الردّ على عرض مجموعة ٥+١، أن تبادر بالتصعيد مع المجتمع الدولي عن طريق حزب اللَّه.

على صعيد آخر، فإن القول برغبة إيران في ردع أي اعتداء أمريكي عليها عبر تسخين الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية، يصطدم بالمغامرة بسلاح حزب اللَّه وقدراته الصاروخية في مواجهة لم تحسب بدقة مختلف أبعادها[١١]. أما في ما يخص سوريا، فليس مفهوماً لماذا ينسب إليها دور في التخطيط للعملية ثأراً لخروجها من لبنان، ولا يتم التفكير في أن لإسرائيل ثأراً أسبق في التاريخ عندما انسحبت في ليلٍ من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠؟

وأهم من كُلّ ما سبق، تجاهل التفسير المذكور حدود الاتفاق والاختلاف بين مصالح إيران وسوريا من جهة، ومصالح حزب اللَّه من جهة أخرى، أو ما عبَّر عنه أحد المصادر بإنكار المعلومات التي تشير إلى أن حزب اللَّه استفاد من علاقاته الإيرانية والسورية، أكثر مما أفاد بها سوريا وإيران، وأن المخابرات الأمريكية لا تملك دليلاً واحداً على أن إيران تتحكم في حزب اللَّه وتوجِّه مساره[١٢].

٢ ـ ويتعامل **التفسير الثاني** مع إيران باعتبار أنها أحد أهداف الحرب الإسرائيلية على حزب اللَّه، وربما هي الهدف الرئيس لها، وأن إسرائيل والولايات المتحدة كانتا تتحينان الفرصة المناسبة لتجريد إيران من أحد مصادر قوتها بإضعاف أحد أبرز «حلفائها» الإقليميين. بهذا المعنى تصبح واقعة اختطاف الجنديين الإسرائيليين مجرد ذريعة كما كانت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ذريعة للحرب على الإرهاب، وكما كان

---

(١٠) يشير أحد المصادر إلى أن إسرائيل فوجئت بالقرار الهام لمجلس الأمن رقم ١٦٩٦ الخاص بإيران بسبب انشغالها بالحرب مع حزب اللَّه، انظر الافتتاحية: «The Iranian Context,» *Haaretz*, 2/8/2006.

(١١) لمزيد من تفنيد هذا التفسير، انظر: Parsi and Porter, Ibid.

(١٢) Cordesman, «Iran's Support of the Hezbollah in Lebanon».

ادعاء امتلاك أسلحة الدمار الشامل ذريعة للهجوم على العراق. وهنا يُلفت الانتباه إلى أن القائلين بأن إيران كانت هدف الحرب لا محركها، قد دخلوا في جدل يصعب حسمه، وربما حسمه ليس ضرورياً، حول منْ وظَّف منْ لتحقيق هذا الهدف، أي هل استخدمت الولايات المتحدة إسرائيل في حرب بالإنابة ضدّ حزب اللّه ومن ثَمّ إيران؟ أم أن العكس هو الصحيح، وإسرائيل هي التي احتمت كالعادة بالولايات المتحدة وتوسلت إليها لشن حرب جديدة من حروبها العدوانية على الدول العربية؟

ولعل من أفضل المصادر التي عُرضت بموضوعية للاجتهادين معاً، مقالة سيمور هيرش (Seymour Hersh)؛ فلقد استعان هيرش في مقالته بعددٍ من الحوارات مع مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين لم يفصح عن أسمائهم، صوَّر كُلٌّ منهم رؤيته للعلاقة الثنائية بين واشنطن وتل أبيب عموماً، وفي ما يخص الحرب المفتوحة على لبنان خصوصاً من منظور مختلف؛ فعلى جانب، سرب له أحد كبار المسؤولين السابقين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، أنباء اجتماع لقادة القوات الجوية الأمريكية والإسرائيلية للإجابة على سؤال: كيف يمكن توجيه ضربة قاصمة إلى المنشآت النووية الإيرانية؟ وأضاف أن المحرضين على الاجتماع كانوا هم صقور الإدارة الأمريكية، وأن فكرة الاستعانة بإسرائيل نبعت ليس فقط لأنها الحليف الأكبر للسلاح الجوي الأمريكي وليست الكونغو على حدّ قوله، ولكن لأن لها مصلحة مؤكّدة في تصفية حسابها مع حزب اللّه وإيران من ورائه. وعندما تلقّى المسؤولون الإسرائيليون العرض الأمريكي كان جوابهم «لماذا نعارض؟ إنها ستكون حرباً رخيصة بمنافع كثيرة. سنقصف الصواريخ والأنفاق والمخابئ من الجو، وسيكون ذلك بمثابة نموذج لإيران». من هذه الزاوية كان التحريض أمريكياً والتنفيذ إسرائيلياً، ليس فقط لاختبار قدرة الأسلحة الأمريكية على اختراق التحصينات الإيرانية النووية في المستقبل، لإيلام حزب اللّه لأسباب تخص أمن إسرائيل كما تخص التصور الأمريكي لنشر الديمقراطية في لبنان، الذي وصفه أحدهم بأنَّه «أحد جواهر تاج الديمقراطية في الشرق الأوسط».

لكن على جانب آخر نفى كثير من المسؤولين العسكريين الإسرائيليين الحاليين والسابقين عن دولتهم صفة التبعية للقرار الأمريكي في ما يخص الحرب المفتوحة على حزب اللّه، وبحسبهم فإن القيادة الإسرائيلية هي التي اتخذت قرار الحرب منذُ فترة. وزاد مصدر فقال: «ربما كان المحافظون الجدد في واشنطن سعداء، لكن إسرائيل لم تكن تحتاج إلى من يحثُّها لأن إسرائيل كانت تنتظر الخلاص من حزب اللّه، وبإثارة إسرائيل قدَّم حزب اللّه الفرصة». وأضاف آخر: «نحن نفعل ما نعتقد أنّه الأفضل بالنسبة إلينا، وإذا حدث ووافق ذلك المطالب الأمريكية، فإنه يكون جزءاً من علاقة

بين صديقين. إن حزب اللّه مسلح حتّى النخاع ومدرب تكنولوجياً على أحدث طرق حرب العصابات. وبالتالي فإنها لم تكن أكثر من مسألة وقت». وعزَّز هذا التصور لخلفية الهجوم الهمجي الإسرائيلي على لبنان، ما قاله هيرش عن أحد مستشاري الحكومة الأمريكية وأحد المقربين في الوقت نفسه من إسرائيل، لجهة أَنّ قرار الحرب كان قد اتُخذ في إسرائيل قبل أسابيع من واقعة اختطاف الجنديين، عندما رصدت وحدة المخابرات الإسرائيلية ٨٢٠٠ بعض اتصالات حزب اللّه مع حركة حماس، أهمها ما دار في أيار/ مايو ٢٠٠٦، وجاء فيه أن الحركة لم تستفد من التهدئة مع إسرائيل. وفي المقابل، فإنها فقدت رصيدها من التأييد الشعبي، وعليه فإنها تعتزم استئناف عملياتها ضدّ إسرائيل لانتزاع بعض التنازلات السياسية منها. ثُمّ ما دار من اتصالات بين كُلّ من حركة حماس وحزب اللّه ومسؤولين سوريين حول تسخين الجبهة مع إسرائيل، والتعويل على محدودية ردّ الفعل الإسرائيلي على أساس ما ذكره الأمين العام للحزب في أحد تلك الاتصالات من ضعف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ووزير دفاعه عامير بيريتس، مقارنةً برئيسي الوزراء السابقين إيهودا باراك وآرييل شارون. وعلى أثر اتخاذ قرار الحرب، تردد بعض المسؤولين الإسرائيليين على واشنطن للحصول على الضوء الأخضر، ومن مكتب ديك تشيني بدأ هؤلاء تحركهم[١٣].

ربما كان أهم من توزيع الأدوار في الحرب على لبنان ما بين إسرائيل والولايات المتحدة، أن هيرش وضعنا في داخل الإطار الذي تمّ فيه التخطيط لحرب تبدأ من لبنان لتصيب إيران؛ فالمؤكد أن ما حدث على مدار ثلاثة وثلاثين يوماً، مدة العدوان على لبنان، كان بتنسيق أمريكي ـ إسرائيلي كامل، وأن إسرائيل حريصة على ضرب القوة النووية الإيرانية كحرص الولايات المتحدة أو أكثر، وأنها راغبة في تصفية القوى المقاوِمة في فلسطين ولبنان كجزء من شرق أوسط جديد كان اقتصادياً في عهد شمعون بيريس، وصار (ديمقراطياً) في ظلّ كوندوليزا رايس كما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية أو أنها أشدّ منها رغبة. ربما لا تتطابق مصالح الدولتين بالضرورة في العراق، حيثُ باتت الولايات المتحدة تحرص على تهدئة الأوضاع الأمنية بما يفتح لها الباب أمام انسحاب كريم من أراضيه، على خلاف إسرائيل التي تحبِّذ وهي الدولة

---

(١٣) Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interests in Israel's War,» *New Yorker* (14 August 2006).

وفي تحليل الدور التحريضي لواشنطن في الحرب على لبنان، انظر: عزمي بشارة، «أول حرب إسرائيلية لخدمة المصالح الأمريكية،» **الحياة**، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦. وحول التساؤل نفسه، انظر عرضاً لحوار محمد حسنين هيكل على قناة الجزيرة في: **الفجر**، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦.

العنصرية تفاقم الممارسات الطائفية، وإن تكن على حساب وحدة العراق. لكنه اختلاف نسبي يزيد في تغذية العداء الأمريكي لإيران بسبب الربط بينها وبين جيش المهدي وتحميلهما معاً بعض مسؤولية تهديد استقرار العراق وتسريب السلاح إلى حزب اللَّه[١٤]، ولا ينتقص بحال من العداء الإسرائيلي لا لحزب اللَّه ولا لإيران. وربما كانت الولايات المتحدة أكثر حساسية من انتقال نموذج المقاومة المسلحة إلى فنائها الخلفي، مع ارتخاء قبضتها السياسية على عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، أو استفادة هذا النموذج من تسيُّب الأوضاع في ما يُطلق عليه أحد المصادر الدول الفاشلة أو نصف الفاشلة، مثل سريلانكا وربما باكستان[١٥]، لكن من دون أن يخفف ذلك قط من حساسية إسرائيل من هذا النموذج نفسه وتأثيره ـ دع عنك تنسيقه ـ على اشتداد ساعد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ ـ ويذهب **التفسير الثالث**، إلى اعتبار حزب اللَّه هو المسؤول عن قرار اختطاف الجنديين التزاماً بأحد هدفيه المعلنين: تحرير الأسرى في السجون الإسرائيلية وتحرير كامل الأراضي اللبنانية. الواقع أن واقعة الاختطاف المذكورة تمثل بناءً على عددٍ من السوابق التاريخية التي أفضت إلى مبادلة أسرى لبنانيين (وأحياناً عرب) بأسرى إسرائيليين. حدث هذا في عام ١٩٩٦ وتكرر في عام ١٩٩٨ وصولاً إلى عام ٢٠٠٤ حيثُ وقعت أكبر صفقة لتبادل الأسرى باسترداد الحزب ٤٣٦ أسيراً، أكثرهم من الفلسطينيين وبعضهم من جنسيات عربية أخرى بخلاف ٢٣ أسيراً لبنانياً ورفات ٥٩ من مقاتليه، مقابل استرداد إسرائيل أسيراً لها ورفات ثلاثة من جنودها. بقولٍ آخر، إن آلية الاختطاف بهدف المبادلة مثَّلت إحدى الآليات التي تكرر لجوء الحزب إليها، وعلى حين استخدمت تلك الآلية مع الجنود الإسرائيليين وحدهم، فإن إسرائيل مارست الاختطاف على نطاق واسع ليشمل نواباً ووزراء وناشطين سياسيين من دون أن يوصم فعلها بالإرهاب، ولا يُنظر إلى جهد تحريرهم بوصفه دفاعاً مشروعاً عن النفس كما قيل في تبرير العدوان على لبنان.

وفي عام ٢٠٠٦ بالتحديد كان الأمين العام لحزب اللَّه قد وعد أهالي الأسرى

---

(١٤) أشار أحد المصادر إلى العثور على قنابل إيرانية في مواقع بعض التفجيرات في العراق، وأن إيران تتبع حيال العراق سياسة مزدوجة ظاهرها الاستقرار وواقعها تشجيع الفوضى. انظر تقرير لجنة المخابرات في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦ تحت عنوان: «Recognizing Iran as a Strategic Threat: An Intelligence Challenge for the United States,» <http://intelligence.house.gov/Media/PDFS/IranReport082206v2.pdf>, p. 17.

(١٥) Henri J. Barkey, «Why America Wants Hizbullah Beaten Even More than Israel Does,» *Daily Star*, 14/8/2006, <http://www.dailystar.com.lb>.

والمخطوفين بتحرير ذويهم قبل حلول نهاية العام، الأمر الذي يجعل من واقعة خطف الجنديين واقعة مجهولة التوقيت وليس الموضوع بالنسبة إلى إسرائيل. وربما لعب اختطاف حماس الجندي الإسرائيلي دوراً في تحديد التوقيت، سواء لتخفيف العبء عن المقاومة أو لتوسيع نطاق التبادل. وفي تلك الحدود يصبح من المهم التمييز بين ذاتية قرار حزب اللّه وارتباطه بالمصالح الوطنية اللبنانية من جهة، وبين استفادة إيران بحكم علاقتها الوطيدة بالحزب من إلحاق الهزيمة بإسرائيل من جهة أخرى. أي أن الشراكة بين إيران وحزب اللّه هي في نتائج القرار لا في محتواه ولا توقيته[١٦].

تبقى إشارة أخيرة إلى أن الأمين العام لحزب اللّه كشف في حوار معه يوم الأحد ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ عن بدء المفاوضات غير المباشرة مع الجانب الإسرائيلي تمهيداً لعملية جديدة لتبادل الأسرى، وكأن هذا التطور جاء ليمثّل عوْداً على بدء بعد كُلّ ما لحق لبنان من دمار.

ثانياً : تطور الموقف الإيراني من الحرب على لبنان

عندما انتهزت إسرائيل فرصة اختطاف جنديها لشنّ حرب مفتوحة على لبنان، تجاوزت استهداف مقاتلي حزب اللّه وعتاده إلى استهداف مدنيي لبنان عمداً وبنيته التحتية عمداً، وجدت إيران نفسها في موقف مشابه لموقفيها غداة الحرب على العراق عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣ لكن مع اختلاف نسبي في ما بينهم. ينبع التشابه من أنّه في المرات الثلاث طُرح على إيران سؤال: هل تتدخل لنصرة الطرف المستضعف إعمالاً لالتزامها الأيديولوجي الذي أكده دستورها بنصه على «تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم» (البند رقم ١٦ في المادة الثالثة من دستور إيران)؟ وسؤال: ما هي آليات تدخلها إن تمت؟

---

(١٦) انظر: جهاد الخازن، «عيون وآذان،» **الحياة**، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦؛ موقع قناة الجزيرة على شبكة الانترنت: .<http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/B1DCB341/FB66/4F1A/B2C4/7C9F5928F8C6.html>, and Parsi and Gareth Porter, «Is Iran Behind the War in Lebanon?».

حيث تشير المصادر إلى واقعة تدخلت فيها إيران عام ١٩٨٥ لإطلاق سراح رهائن احتجزهم أحد مجاهدي الحزب عندما اختطف طائرة TWA في طريقها من أثينا إلى نيويورك مروراً بروما، وكان هدف هذه العملية تحرير مجموعة كبيرة من الأسرى اللبنانيين بالأساس في سجون إسرائيل، إلا أن تعثر مفاوضات التبادل بسبب الموقف الأمريكي من الصفقة، وحرص إيران على التهدئة مع الولايات المتحدة في خضم الحرب مع العراق، دفعها للوساطة بين الطرفين، وتم إطلاق الرهائن فعلاً. وفي هذا السياق أشارت الوثائق الأمريكية ـ وفق هذا المصدر ـ التي تمّ تسريبها أثناء فضيحة إيران كونترا إلى أن المخابرات الإسرائيلية رصدت اتصالاً بين قيادي إيراني وسفير إيران في سوريا، يطلب فيه الأول من الثاني التوسط لدى الحزب لتحرير الرهائن.

يبدو الاختلاف في نقطتين أساسيتين: إحداهما، أن الطرف المستضعف عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ كان هو العراق، الطرف الذي دخلت معه إيران حرب السنوات الثماني، والجار الذي تتحسب لنفوذه الإقليمي رغم سنوات الحصار والحظر الجوي على شماله وجنوبه، وبالتالي فإنه مع ظهور بعض مظاهر التأييد الشعبي الإيراني لفكرة التدخل، إلا أنّه أمكن استبعادها بيسر لطزاجة ذكرى حرب الخليج الأولى، والحرص على تحييد القوة الإقليمية العراقية. أما في عام ٢٠٠٦ فقد كان الوضع شديد الاختلاف، فالطرف المستضعف هو امتداد لشيعة جبل عامل، الذين كرسوا التشيّع مذهباً في إيران في القرن السادس عشر الميلادي، تماماً كما قُدِّرَ لإيران أن ترعى لخلفهم تنظيمهم المنسلخ عن حركة أمل في عام ١٩٨٢ تحت مسمى «حركة أمل الإسلامية» التي تحولت لاحقاً إلى حزب اللّه؛ فالعلاقة في حدها الأدنى كما يتبين علاقة أخذ وعطاء، وفائدة متبادلة، وفي حدها الأقصى كما تروج المصادر التي سبقت الإشارة إليها، علاقة عضوية يلتزم فيها الحزب بأهداف الجمهورية الإسلامية. بناءً على هذا، فإن فكرة التدخل لم تكن فقط مطروحة لكنها بدت مطلوبة. أكثر من ذلك، فإنه مع كون الشيطان الأكبر هو في خلفية المشهد تنسيقاً وتسليحاً عام ٢٠٠٦، إلا أنّه في الميدان كان الطرف المعتدي هو إسرائيل صنيعة الولايات المتحدة وربيبتها، وإذا كان بوسع أي دولة أن تمتنع عن مواجهة القوة الأعظم في العالم لعدم التكافؤ، فإن الحرب على لبنان كانت هي السادسة التي يخوضها العرب مع إسرائيل. ومؤدى هذا زيادة أرجحية فكرة التدخل الإيراني وتعزيزها.

لكن للمرة الثالثة تصرفت إيران بمنطق الدولة وليس بمنطقِ الثورة، وبنت موقفها من الحرب على حسابات وطنية دقيقة للمكسب والخسارة معولة على دعمها الشامل لحزب اللّه قبل الحرب، ودعمها السياسي والإعلامي له أثناء الحرب، وانضمامها إلى جهود المساهمة في إعمار ما خربه العدو الإسرائيلي بعد الحرب. وبشكل عام يمكن القول إنَّه كانت هناك سبعة محاور أساسية تحركت عليها الدبلوماسية الإيرانية منذُ اندلاع الحرب وحتى إعداد هذه الورقة.

المحور الأول، هو التشديد على نفي التخطيط لاختطاف الجنديين الإسرائيليين، وهو الاتهام الذي لاحقتها به الدوائر السياسية الأمريكية والإسرائيلية، وبعض من يدور في فلكها من دول الغرب بنيَّة التحريض على الجمهورية الإسلامية، والدفع في اتجاه استصدار القرار الدولي رقم ١٦٩٦ الخاص بالملف النووي الإيراني. وفي هذا السياق أنكر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في خطبة الجمعة في طهران يوم ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦، أي مسؤولية لإيران في ما حدث، وانتقد تصريح إيهود أولمرت بأن «لحظة الخطف لم تكن مصادفة، بل كانت مخططة مع إيران لتشتيت انتباه

المجتمع الدولي بعيداً عن البرنامج النووي الإيراني». ورد بأن ما يحدث هو «جزء من خطة أمريكية شريرة للشرق الأوسط الأكبر» وأن «تدمير بلد لا يتناسب مع أسر رهينتين»، واتهم الإعلام الغربي من جانبه بأنّه يمارس «تحريف الحقائق»، في إشارة أيضاً إلى ما ذكره توني بلير رئيس الوزراء البريطاني أن أسلحة حزب اللّه «مماثلة للغاية إن لم تكن متطابقة» مع الأسلحة التي تستخدم ضدّ القوات البريطانية في البصرة[١٧].

المحور الثاني، هو نفي احتمال التدخل عسكرياً إلى جانب حزب اللّه، وحول هذا المعنى ذكر محمّد رضا شيباني سفير إيران في لبنان أثناء اجتماعه مع وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ يوم ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٦ أنّه «ليست هناك معاهدة دفاع عسكرية بين إيران ولبنان وهي قائمة بيننا وبين سوريا. ولكن بغض النظر عن هذا الاعتبار، فإن التجربة العملية التاريخية تدلّ في شكل واضح على أن إيران وقفت ولا تزال إلى جانب لبنان»[١٨]. والمعاهدة المشار إليها كان قد جرى توقيعها بين سوريا وإيران في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ عندما زار وزير الدفاع السوري حسن تركماني العاصمة الإيرانية طهران، وتحدّث أحد المصادر عن لقاء تركماني وقائد الحرس الثوري الإيراني (الذي يتولى تنسيق العلاقة مع حزب اللّه) في إشارة إلى التنسيق العسكري بين الأطراف الثلاثة، وإن لم تشمل المعاهدة لبنان[١٩]. وعندما هدَّد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ١٤/ ٧/ ٢٠٠٦، أي بعد اندلاع الحرب مباشرةً بأنّه «إذا ما ارتكبت إسرائيل حماقة واعتدت على سوريا، فإن ذلك سيشكل عدواناً على العالم الإسلامي وسيكون الردّ قاسياً عليها»، وأثار تهديده السؤال التالي: «وماذا عن اعتداء إسرائيل على لبنان؟»، فإنه في واقع الأمر كان يؤسس موقفه نظرياً على معاهدة الدفاع العسكرية السورية ـ الإيرانية[٢٠]. وفي السياق نفسه تكرر النفي على ألسنة المسؤولين الإيرانيين لفكرة محاربة بعض قوات الحرس الثوري مع مقاتلي حزب اللّه. ومن قبيل ذلك إنكار حميد رضا آصفي المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ أن لبلاده «جنوداً هناك (أي في لبنان)»، أو أن بلاده هي مصدر الصواريخ التي أصابت البارجة الحربية الإسرائيلية ومحطة قطار حيفا كما روجت الإذاعة الإسرائيلية[٢١]. وتصريحه مجدداً في ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦ بأن ما تقدمه

---

(١٧) انظر تلك التصريحات على موقع محطة الـ BBC: <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/newsid-5203000/5203566.stm>.

(١٨) Makovsky, «Iran's Hand in Lebanon».

(١٩) **الحياة**، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢٠) **الحياة**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢١) <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/newsid-5185000/5185172.stm>.

بلاده إلى حزب اللّه يدخل في باب الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي، وأنه «لو كان هناك دعم عسكري لكانت إسرائيل هزمت قبل ذلك بكثير»[٢٢]. ومن قبيل ذلك أيضاً نفى كُلٌّ من السفارة الإيرانية في لبنان ومصادر حزب اللّه يوم ١٠/ ٨/ ٢٠٠٦ ما ردده الإعلام الإسرائيلي عن العثور على جثث لمقاتلين إيرانيين (وفي قول آخر أسر إيرانيين) في الجنوب اللبناني، ودفع السفارة بأن الترويج لمثل تلك الأكاذيب محاولة لتبرير ضعف قوات العدو الإسرائيلي في مواجهة قوات المقاومة اللبنانية، ومجرد سعي إلى رفع المعنويات المنهارة لجنود العدو[٢٣].

يُذكر أن تكرار النفي لأي دور عسكري لإيران في الحرب تخطيطاً وتنفيذاً، كان موضع انتقاد بعض الإعلام الرسمي الإيراني، ومنه صحيفة **كيهان** المحسوبة على تيار المحافظين والتي كتبت تقول: «إن مسؤولي النظام الصهيوني الهمجي يدَّعون أن إيران سلَّحت حزب اللّه بصواريخ بعيدة المدى، وقد نفى المسؤولون الإيرانيون صدقاً تلك الادعاءات، وهم على صواب في أن يفعلوا ذلك لأنه للأمانة فإن تلك هي الحقيقة المحزنة»[٢٤].

المحور الثالث، هو استبعاد قيام إيران بتغيير سياستها النفطية حتّى في حال تعرُّض سوريا لهجوم إسرائيلي، وحول هذا المعنى جاء تصريح وزير النفط الإيراني كاظم وزيري همانه في ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ على أساس أنّه يتعيَّن «عدم ربط الصادرات النفطية بالمسائل السياسية» التي «يجب أن تُحل بالوسائل السياسية»[٢٥].

إذا كانت المحاور الثلاثة السابقة تصب في خانة عدم الفعل أو الحياد السلبي الإيراني، من خلال الإعلان عن عدم التخطيط للعمل وعدم الاضطلاع بأي مسؤولية فيه وعدم الاستعداد لوقف الصادرات النفطية للغرب أو حتّى خفض الإنتاج النفطي، فإن المحاور الثلاثة التالية تبلور جوهر الحياد الإيجابي الذي يمثِّل الشقّ الآخر للسياسة الإيرانية. فمن جهة، إن إيران بدت حريصة على عدم توسيع نطاق الحرب بما يشملها مع سوريا أيضاً من خلال فكّ الارتباط بينها وبين عملية الوعد الصادق وما تلاها، لكن من جهة أخرى، إن إيران بالتأكيد كانت حريصة في الوقت نفسه على عدم ترك حزب اللّه وحده في مواجهة الآلة التدميرية الإسرائيلية وبخاصة وقد نفضت الدول العربية فرادى وجماعة أيديها من الأزمة

---

(٢٢) **الحياة**، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢٣) **الحياة**، ١١/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٢٤) Afshin Molavi, «The Persian Game,» *Salon*, 20/7/2006.

(٢٥) **الحياة**، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦.

وتطورها فوراً إلى حرب، وهذا ما ينقلنا إلى المحاور الثلاثة التالية.

المحور الرابع، هو الإشادة بالمقاومة الإسلامية والتنديد بالعدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان. وتنبع أهمية هذا الفعل «اللفظي» من كونه لازم موقف المسؤولين الإيرانيين منذ بداية الأزمة، وذلك في الوقت الذي ترددت فيه مواقف المسؤولين العرب بين التزام الصمت وبين إدانة حزب اللّه ونعت «وعده» بالمغامرة غير المحسوبة، وذلك قبل أن تتحرك تلك المواقف في اتجاه الثناء على المقاومة تحت تأثير الرأي العام العربي، وبالمثل تأثير الموقف الإيراني المعلن. وفي هذا السياق تكاثرت تصريحات المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم مرشد الثورة السيد علي خامنئي، الذي أَطرى المقاومة بقوله إن: «الأيادي القوية لحزب اللّه حالت دون تحقيق حلم الصهاينة في إثارة الاضطرابات»، فيما وصف الكيان الصهيوني بأنَّه يمثِّل «ورماً سرطانياً خبيثاً وشريراً»[٢٦]. وعندما وقعت مذبحة قانا الإجرامية، أصدر المرشد بياناً مطولاً أدانها فيه بقوة، ووضعها في إطار سلسلة الجرائم المتتالية التي نفذتها الآلة العسكرية الإسرائيلية ضدّ المواطنين اللبنانيين العزل. وأضاف أن ما حدث في لبنان «فسَّر للجميع حقوق الإنسان الأمريكية، وكشف عن مشروع الشرق الأوسط الذي تسعى أمريكا إلى تحقيقه». وفي ما يخص حزب اللّه اعتبر خامنئي أنّه أصبح «اليوم يمثل الخطّ الأمامي للدفاع عن الأمة الإسلامية وجميع شعوب المنطقة»[٢٧].

المحور الخامس، هو الزيارات المكوكية التي قام بها مسؤولو الجمهورية الإيرانية في كُلّ صوب، لتنسيق المواقف وحشدها، من وراء المطالبة باستعجال إصدار قرار دولي لوقف إطلاق النار. تدخُل في هذا المحور بين ما تدخُل زيارة وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي دمشق في ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦، والاجتماع مع الرئيس بشّار الأسد ونائبه فاروق الشرع ووزير خارجيته وليد المعلم، ومطالبته من هناك بإعلانٍ للهدنة وتبادلٍ للأسرى[٢٨]، وزيارة علي لاريجاني مسؤول الملف النووي الإيراني دمشق بدوره، والاجتماع مع كُلٍّ من خالد مشعل وعبد اللّه شلح لتقويم الوضع في المنطقة بعد تسعة أيام من زيارة متكي المشار إليها[٢٩]، والجولة الإقليمية التي قام بها متكي في الأسبوع الثاني من آب/ أغسطس وشملت مصر واليمن وتركيا، ودعوته إلى «تشكيل موقف مصري ـ إيراني يدعم حزب اللّه في المرحلة المقبلة، وفي الوقت ذاته

---

(٢٦) <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/newsid-5185000/5185172.stm>.

(٢٧) <http://www.irib.com/worldservice/arabicradio/pages/Monasebat/Khamenee/Context/Nedaat/Nedae11.htm>.

(٢٨) الحياة، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٢٩) الحياة، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

اتّخاذ مواقف قوية ضدّ إسرائيل وسياستها العدوانية في المنطقة»[٣٠]، وذلك على اتساع البون الفاصل بين موقفي الطرفين من المقاومة الإسلامية اللبنانية.

هذا، بخلاف مشاركة الرئيس محمود أحمدي نجاد في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في ماليزيا، وهو الاجتماع الذي كان قد دعا إليه بُعيد اندلاع الحرب، وجدد فيه رأيه في أن لا حلّ للنزاع العربي ـ الإسرائيلي إلا بـ «القضاء على النظام الصهيوني»، وأضاف أنّه يتوجب وقف إطلاق النار قبل هذا التطور! وعلى الرغم من أن بيان المؤتمر نفسه لم يكن مهماً؛ إذ اكتفى بالقول بوجوب تحميل إسرائيل مسؤولية انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان[٣١]، هكذا في صياغة عامة لا تقترن بتدابير، إلا أنّه يلاحظ أن التئام المؤتمر الإسلامي تحقق فيما لم تنعقد القمة العربية المدعو إليها، وأن المشاركة الإيرانية في المؤتمر تمثلت في شخص رئيس الجمهورية، فيما مثّلت الدول العربية فيه وزارياً أو غاب عنه تمثيلها بالأساس، وهكذا دائماً فإنه حيثما أخلى العرب مواقعهم تتقدم دول المحيط.

المحور السادس، هو التحفظ على بعض الحلول السياسية المرتبطة بوقف الأعمال العدائية، أو بتعبير أدق التحفظ عن بعض ما ورد في تلك الحلول من نقاط أو بنود؛ فلقد سجل منوشهر متكي في لقائه مع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في مطلع آب/ أغسطس في بيروت، موقف بلاده الداعم لبعض النقاط السبع التي تقدمت بها حكومة السنيورة، وهي وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط؛ وتبادل الأسرى؛ وعودة النازحين؛ لكنه أبدى تحفظاً في المقابل على النقطة الخاصة بالقوات الدولية، حيثُ تساءل: «لماذا يجب أن تعود مزارع شبعا عبر القوات الدولية ولا تتسلمها الدولة اللبنانية مباشرة؟ فأجابه السنيورة «أنتم حلفاء دمشق، ومضت أشهر ونحن نطلب هذه الوثيقة (أي الوثيقة الموقعة من سوريا بلبنانية المزارع)، إذا استطعتم إقناع الإخوة السوريين بتسليمنا وثيقة بلبنانية المزارع فنحن سنعمل على استردادها من دون قوات دولية»[٣٢]، وفي ما بعد اعتبر السنيورة أن متكي «تجاوز الحدود» بتحفظه على ما أجمع عليه اللبنانيون[٣٣]. وعندما صدر القرار رقم ١٧٠١ عن مجلس الأمن، سجل متكي تحفظه من زاوية عدم نصّ القرار على إدانة النظام الصهيوني وجرائمه في لبنان، وإن رحب بتضمن القرار وقف الأعمال الحربية[٣٤].

---

(٣٠) الحياة، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.
(٣١) الحياة، ٤/ ٨/ ٢٠٠٦.
(٣٢) الحياة، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦.
(٣٣) الحياة، ٥/ ٨/ ٢٠٠٦.
(٣٤) الحياة، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

الواقع أنّه على الرغم من عدم بلورة إيران بشكل رسمي مشروعاً خاصاً بها لوقف إطلاق النار، إلا أنّه يمكن الوقوف على بعض العناصر التي تعبِّر عن موقفها من خلال تصريحات كبار المسؤولين فيها. وكمثال، حدد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مجموعة من المطالب التي وجدها ضرورية لإنهاء الحرب الدائرة بين حزب اللّه وإسرائيل، وتلك هي: تراجع إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية للبنان، وحفظ الأمن من جانب شعب لبنان وحكومته، ورفض وجود قوات أجنبية، إلا تحت قيادة الأمم المتحدة، وتبادل الأسرى بين الطرفين، وتحمل الولايات المتحدة وبريطانيا كلفة الأضرار المادية التي تكبدها لبنان(٣٥).

وإذا انتقلنا من المستوى الرسمي إلى المستوى غير الرسمي، أمكن لنا الاستشهاد بمشروع نشرته صحيفة **همشري** المحافظة، وهو مشروع تجاوز قضية الحرب الإسرائيلية على حزب اللّه، إلى المطالبة بدور في الحوار الوطني اللبناني، وانتقل من قضية الأسرى اللبنانيين إلى قضية الأسرى الفلسطينيين وأبدى فيها رأياً. بطبيعة الحال، فإن ما يكتب في صحيفة قد لا يتطابق بالتمام مع توجهاتها، وهو بالقطع لا يلزم الدولة إلا أن يكون رسمي الطابع. لكن أهمية المشروع المنشور أنّه يتعامل مع قضية الحرب على حزب اللّه كجزء من كُلّ، ويطالب بدور لإيران في شأن الحوار الوطني اللبناني (الذي هو شأن داخلي)، ويدعو إلى الفصل بين ملفي أسرى لبنان وأسرى فلسطين، وإن تحفظ على مساعي مصر لاحتكار النفوذ على الساحة الفلسطينية(٣٦).

المحور السابع والأخير، هو المشاركة في جهود الإعمار لما هدمته إسرائيل، فمن استنهاض همم المواطنين الإيرانيين لمؤازرة إخوانهم اللبنانيين إبَّان الحرب، وتنظيم حملات لهذا الغرض منها حملة «أطفال المقاومة»، انتقلت الجمهورية الإسلامية لعرض مساهمتها في عمليات الإعمار عبر لقاء جمع محمّد شيباني سفيرها في لبنان مع رئيسي الوزراء والنواب، تحدث فيه الشيباني عن زيارة قريبة لوفد إيراني برئاسة نائب رئيس الجمهورية وذلك للبحث في مجالات إعمار البنية التحتية من مستشفيات ومدارس ودور عبادة وطرق وجسور(٣٧). وتواكب مع ذلك وتقاطع معه، احتفاء إيران بنصر حزب اللّه، وهو احتفاء عبَّر عنه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية برسالة وجهها إلى الأمين العام لحزب اللّه، فيما هنَّأ رئيس الجمهورية الإيرانية رئيس لبنان.

---

(٣٥) **الحياة**، ٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٣٦) انظر محمد رضا وصفي، في: **الحياة**، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦.

(٣٧) **الحياة**، ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦، و Simon Tisdall, «War in Lebanon Becomes Propaganda Tool in Iran,» *Guardian*, 8/8/2006.

ثالثاً: أيُّ دور لإيران في الشرق الأوسط الجديد؟

من المهم البحث عن دور إيران في الشرق الأوسط الجديد، البدء بتحديد هوية الشرق الأوسط الجديد نفسه، حيث يمكن القول إن ثمة طرحين شديدي الاختلاف يتنازعان تحديد تلك الهوية. الطرح **الأول**، هو الطرح الأمريكي الذي يروّج لشرق أوسط خانع لإسرائيل وبالتالي تنتفي فيه روح المقاومة أكانت في الدول أو في الشعوب، تعمُّه ديمقراطية تكرس هذا الخنوع ولا تعبأ بحقوق الإنسان، ويعاد تفكيك وحداته وتركيبها في ظلّ فوضى منضبطة وعلى أسس إثنية ومذهبية، لا تخل بالاستقرار المطلوب لتدفق النفط بسعر مناسب. في المقابل، يقوم الطرح **الثاني**، وهو الطرح الإيراني على أساس تصور شرق أوسط يخلو من الأيديولوجية الصهيونية والنفوذ الأمريكي كمرحلة أولى تسبق زوال دولة إسرائيل بالكلية، ففي حدود الأمد المنظور يتعامل هذا الطرح مع إسرائيل كأمر مرفوض وإن يكن واقعاً، وهذا هو السبب في ارتباك تصريحات القيادة السياسية الإيرانية الحالية بدعوتها إلى وقف إطلاق النار في الحرب على لبنان، وذلك قبل محو إسرائيل من خريطة العالم، أو مطالبتها بتثوير قوى المنطقة لمواجهة إسرائيل وتطمين هذه الأخيرة في الوقت نفسه على أن البرنامج النووي الإيراني لا يستهدفها بخطر كما لا يستهدف أحداً بالمطلق. ثُمّ إن شرق أوسط إيران هو شرق أوسط إسلامي، تكون هي ركيزته الأساسية، بل يمضي البعض خطوة أبعد في هذا الإطار بالحديث عن قيادة إيرانية أممية شيعية[٣٨]. ولا تمثل ديمقراطية الشرق الأوسط شاغلاً رئيسياً من شواغل طرح إيران، لكنها تقدم من واقع خبرتها العملية نموذجاً لنظام نصف ديمقراطي ونصف تسلطي.

ما يلفت النظر في الطرحين السابقين أنهما يتأسسان على مجموعة من التطورات التي استجدت في المنطقة منذُ حرب الخليج الثانية، وهي التطورات التي أسلمت قيادة الشرق الأوسط للولايات المتحدة، وجعلت في الوقت ذاته الجمهورية الإسلامية الإيرانية القوة الممانعة الرئيسة للهيمنة الأمريكية. وهكذا فبعد أن كان السجال الفكري في مطلع التسعينيات يدور حول التنافس التركي ـ الإيراني في الشرق الأوسط (الأمريكي)، وأي الدولتين أقدر على توظيف التركة السوفياتية لصالح تعزيز نفوذها الإقليمي ثقافياً واقتصادياً وسياسياً بالطبع، تحول السجال إلى التساؤل عن أي القوتين تسيطر على الشرق الأوسط الجديد: الولايات المتحدة أم إيران؟ كذلك ما يلفت الانتباه أنّه وبقطع النظر عن نتيجة هذا السجال، فإنه يدور

---

(٣٨) مصطفى اللباد، «الكومنترن الإيراني يعزز حضوره الإقليمي بعد الحرب على لبنان،» **الحياة**، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦.

باستمرار حول الشرق الأوسط وليس حول النظام العربي، فلا أحد يعنيه مستقبل هذا النظام على أساس أنّه قد بات معلوماً أن الدول العربية سيتعين عليها وفق مجرى الأحداث الانضمام إلى هذا الشرق أوسط أو ذاك، على فرض احتفاظ تلك الدول بحدودها السياسية الراهنة(٣٩).

وعياً بما سبق، يُعنى هذا الجزء من الورقة باستشراف مستقبل الدور الإقليمي لإيران كمدخل من مداخل تحديد هوية الشرق الأوسط ووجهته. ولما كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان قد أطلقت الجدل قوياً حول آفاق النفوذ الإقليمي الإيراني بأكثر مما فعل أي تطور يسبقها، بحكم اتصال تلك الحرب مباشرةً بالأمن القومي الإسرائيلي وبحدود القدرة الإسرائيلية على الردع العسكري، يصبح من الأهمية بمكان البدء بالوقوف على حسابات المكسب والخسارة بالنسبة إلى إيران من جراء تلك الحرب. وبشكلٍ عام يمكن القول إن إيران ظهرت بعد حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ كأحد أبرز الرابحين الإقليميين لسببين اثنين: **السبب الأول**، رمزي ومعنوي، وكان سماحة الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه قد عبَّر عنه حين قال إن النصر الذي حققته المقاومة الإسلامية هو من حقّ كُلّ من ساند تلك المقاومة وأراد نصرها وفرح لهذا النصر. ومن جانبها فإن إيران ساندت حزب اللّه في مختلف مراحل تطوره وبأشكال وصور مختلفة، وبالتالي فإنها كانت ذات مصلحة مؤكّدة في نصره المؤزر وفي الاحتفاء به حين جاء، وهي صاحبة حقّ أصيل فيه.

و**السبب الثاني**، موضوعي وذلك أن حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ كشفت لإسرائيل أن السلاح الأمريكي غير قادر على ردع القدرة التدميرية لصواريخ حزب اللّه، فما بالها بالقدرة الصاروخية الإيرانية الأبعد مدى، وبالتالي يكون على إسرائيل أن تعدّ حتّى الألف قبل التحريض مستقبلاً على عمل عسكري ضدّ إيران(٤٠). يضاف إلى ذلك أن هزيمة إسرائيل في الحرب على لبنان والكلفة السياسية والمادية المترتبة عليها، قد أثارت جملة تساؤلات على الساحة الأمريكية تدور حول أبعاد العلاقة مع

---

(٣٩) Asher Susser, «Between Iran, the Shi'ites and Sunni Arab Weakness,» <http://www.bitterlemons.org/previous/bl240706ed29.html#isr2>.

وهناك تعبير آخر عن مفاقمة ضعف النظام العربي بل تدميره بفعل الحرب على لبنان، لكن من منظور مذهبي ضيق، انظر: صلاح النصراوي، «مأزق حزب اللّه ومأزق المنطقة،» **الحياة**، ١٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

(٤٠) هدد أحمد خاتمي عضو هيئة الرئاسة في مجلس الخبراء الإيراني، بأن لإيران أن تقصف تل أبيب بصواريخ شهاب ٣ بمداها الذي يراوح بين ١٨٠٠ و٢٠٠٠ كم إذا ما هاجمتها إسرائيل أو الولايات المتحدة، انظر: **الحياة**، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦. وكان للرئيس الإيراني نجاد تصريح طريف أثناء الحرب قال فيه: «إن النظام الصهيوني على الرغم من طبيعته الهمجية لا يستطيع «حتّى أنْ ينظر شذراً إلى إيران»»، انظر: **الحياة**، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦.

إسرائيل، وما إذا كانت إسرائيل هي الأداة الأمثل لتحقيق الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط أم لا، وحول مدى عقلانية العلاقة الصدامية مع إيران، وهي نقطة ستعود إليها الورقة. هذا، عدا أن القرار رقم ١٧٠١ على ثُغَرِهِ المعلومة، يعيد هيكلة الدور المقاوم لحزب اللّه في إطار نوع من توزيع الأدوار بينه وبين الجيش في الجنوب، على نحو ما اتضح منذُ ١٤ آب/ أغسطس، وذلك في إطار الوعي المشترك بأن الهدف هو حماية الحدود اللبنانية وليس الدفاع عن أمن إسرائيل. لكن يبقى أن استقرار تلك الصيغة واستمرارها، أي ترجمة النصر العسكري الذي حققته المقاومة الإسلامية في ساحة المعركة، إلى نصر مماثل على الساحة السياسية، أمر يتوقف على حفاظ اللبنانيين على وحدتهم الوطنية التي تجلَّت أروع ما يكون على مدار الشهر تقريباً، واقتناعهم بالحوار كأداة وحيدة لتسوية الخلافات السياسية في وجهات نظرهم. وتشدد الورقة على هذه النقطة بالتحديد؛ ذلك أن صيغة العيش المشترك في لبنان تمثل مختبراً لقدرة المجتمعات المتعددة على إدارة تنوعها اللغوي والديني والمذهبي بشكل ديمقراطي، فيما كان انعدام تلك الصيغة في العراق والسودان والصومال، أحد أبرز محددات حال الفوضى وضعف الدولة أو حتّى غيابها في تلك الحالات الثلاث.

كيف يمكن أن يلقي بظلاله هذا الربح الإيراني من حرب تموز/ يوليو على القضايا الرئيسة للجمهورية الإسلامية في مجال سياستها الخارجية؟

١ ـ بدايةً بالملف النووي الإيراني، سبق التنويه في مواضع مختلفة من الورقة إلى أن هذا الملف كان بمثابة المتغير الحاضر الغائب في الحرب على لبنان؛ وأن القرار رقم ١٦٩٦ قد صدر عن مجلس الأمن في ذروة الهجوم الهمجي الإسرائيلي على لبنان أرضاً وشعباً. ولكن في الوقت نفسه فإنه يتعذر القول بإن الحرب حسمت بشكل قاطع مستقبل هذا الملف، بحيث يُستبعد العمل العسكري مثلاً بعد اتضاح كلفته، لكن في الوقت نفسه يمضي المجتمع الدولي قُدماً في تنفيذ القرار رقم ١٦٩٦ ويُنزل عقوبات اقتصادية وتجارية بإيران، وفي المقابل تمضي إيران في برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم غير عابئة بالعقوبات الاقتصادية ضدها، ما دامت أوروبا هي المستفيد الأكبر من تجارتها مع إيران، وأنها هي التي تحتاج إلى نفط إيران وغازها وليس العكس. لا يمكن الادعاء بأن المجتمع الدولي قد وعى نصر حزب اللّه واستفادة إيران منه بما يدفعه إلى السيناريو السابق، كما لا يمكن الادعاء بأن إيران قد اشتطت في توظيف نصر المقاومة الإسلامية لصالح برنامجها النووي، واستخفت بعقاب المجتمع الدولي لها اقتصادياً، وإن أنذر ذلك بإعادتها إلى عزلة ما قبل عام ١٩٨٩. لا يمكن القطع بما سبق، فالمتابع للموقفين الإيراني والدولي منذُ اندلاع

حرب تموز/ يوليو وحتى كتابة هذه الورقة، يجد أن الموقف الإيراني حافظ على المزيج نفسه الذي ميَّزه دائماً في جمعه بين التصعيد والتهدئة في ما يخص الملف النووي، كما يجد أن التمسك الأوروبي بمهلة نهاية آب/ أغسطس ٢٠٠٦ كحد أقصى لإذعان إيران، قد ارتخى قبل أيام قليلة من انقضاء المهلة المحددة، وذلك أن فرنسا التي قادت التشدد الأوروبي مع ألمانيا في مواجهة إيران، تعرب عن تفكيرها في قبول دعوة إيران إلى التفاوض مجدداً، وإيطاليا التي تقع خارج دائرة المفاوضات تطالب بمقعد لها حول الطاولة. ومع أن هناك محاولات لوقف الانفتاح الأوروبي على دعوة إيران إلى التفاوض، إلا أن نتائجها لم تتبلور بعد.

وفي تلك الحدود، يمكن القول بأن مستقبل الملف النووي الإيراني سوف يتحدد بناءً على مجموعة من الاعتبارات الأساسية، **أحدها** هو الجديد الذي يمكن أن تقدمه أوروبا إلى إيران في مقابل التعليق المؤقت للتخصيب، وذلك أن عرض الحوافز الذي تقدمت به دول أوروبا قد لا يغري إيران بالضرورة على التعليق المؤقت، والذي تتمسك إيران بأنَّه مؤقت، فما ورد في العرض لا يرضي إيران بما يكفي، كما في تعهد أوروبا بتحديث القدرات الاتصالية للجمهورية الإسلامية والبعض الآخر من الحوافز تجاوزته إيران بالفعل، فقد وعدها العرض بمفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف، فيما فاجأت إيران العالم في ٢٧/ ٨/ ٢٠٠٦ بافتتاح مصنع آراك الذي يعمل بالماء الثقيل. أما الأهم وهذا هو بيت القصيد، فإن العرض مفصل اقتصادياً وتجارياً وفنياً، وهو غامض في بُعده السياسي، وهذا أمر تتحفظ عليه إيران ولا سيما أنه يتم التخطيط لشرق أوسط جديد. من هنا فإن العرض المضاد الذي ردت به إيران على الحوافز، تضمن استفهاماً حول طبيعة الدور الإيراني المقبل في عملية التسوية والشرق الأوسط، وحول علاقة إيران بالقوى الأجنبية في المنطقة، والمقصود بذلك القوات الأمريكية في العراق على وجه التحديد.

الاعتبار **الثاني** المهم هو قدرة إيران على توظيف نقاط قوتها في العراق ولبنان وفي العلاقة مع سوريا للتمسك بالمفاوضات أسلوباً للتعامل مع ملفها النووي. وهو أمر تساعد عليه الحركة السياسية العالية على الجبهات الثلاث العراقية واللبنانية والسورية في هذا التوقيت، حيثُ تثار قضية المصالحة وتوازنات القوى السياسية بعد الحرب وآفاق استئناف عملية التسوية على التوالي.

الاعتبار **الثالث** بطبيعة الحال هو الموقف الأمريكي من القضية، فمع أن العرض الإيراني للتفاوض مع أوروبا يمتد ليشمل الولايات المتحدة أيضاً، إلا أن المعارضة الأمريكية أرجح طالما أن الولايات المتحدة هي التي مضت بالتصعيد مع إيران إلى مداه، وما دامت حريصة على عدم مكافأة إيران على انتصار المقاومة الإسلامية في

لبنان. ولذلك من قبل أن تضع الحرب على لبنان أوزارها، بدأت ثلة من الساسة الأمريكيين الحاليين والسابقين تحاول قطع الطريق على أي فرصة للتراجع عن معاقبة إيران، وتتصدى للمشككين في جدوى العقوبات ضدّ إيران كما سبق أن فشلت ضدّ العراق[٤١]، وذلك إلى الحدّ الذي يحذر فيه دبلوماسي مخضرم مثل هنري كيسنجر، من أن عجز مجلس الأمن عن إنزال العقوبة بإيران لو واصلت التخصيب سيصيبه بمثل ما أصاب عصبة الأمم من انهيار عندما تراخت في معاقبة إيطاليا على اجتياح الحبشة[٤٢]. بل إنَّه تكفي قراءة تقرير لجنة المخابرات في مجلس النواب الأمريكي للوقوف على حجم التحريض ضدّ إيران، بتصويرها خطراً عسكرياً شديداً على مصالح الولايات المتحدة وأمن أصدقائها في الشرق الأوسط؛ فإيران حسب نغروبونتي السفير الأمريكي السابق في العراق قادرة على حيازة قنبلة نووية في فترة تراوح بين بداية العقد القادم ومنتصفه، ولديها أسلحة كيمياوية هجومية، وأكبر ترسانة للصواريخ الباليستية في الشرق الأوسط، وبرنامج هجومي للأسلحة البيولوجية[٤٣]، هذا، عدا بالطبع تمويلها وتدريبها وتسليحها «الجماعات الإرهابية في لبنان وفلسطين ومناطق أخرى من العالم».

٢ ـ مروراً بالعلاقات العربية ـ الإيرانية، يمكن القول إن الأثر الأهم للعدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان كان المتعلق بخريطة التحالفات السياسية في الشرق الأوسط؛ إذ كرست الحرب محاور كانت قائمة من ذي قبل، وأعادت تشكيل بعض المحاور القديمة، وبشَّرت بنمط جديد من المحاور.

من ناحية **أولى**، كرست الحرب المحور الذي يجمع بين كُلٍّ من سوريا وإيران وحزب اللَّه وحركة حماس، وهو محور تأسس لأسباب موضوعية تتعلق بالموقف من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وزاده تماسكاً الموقف الدولي كما تجلَّى أوضح ما يكون التجلّي في الحرب على لبنان؛ فالهجوم اللفظي الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً على أي من الأطراف الأربعة، كان لا بُدَّ من أن يفضي إلى شمول باقي الأطراف بهجوم مماثل؛ فإيران هي التي تمول وتسلح وتدرب كما سبقت الإشارة؛ وسوريا هي بوابة سلاح إيران إلى حزب اللَّه وحماس؛ وحزب اللَّه ينسق مع حماس عمليات

---

(٤١) Anatole Kaletsky, «The Iranian Paradox: To Gain Victory the West Must First Concede Defeat,» *Times*, 24/8/2006.

(٤٢) Kissinger, «The Next Steps with Iran: Negotiations Must Go Beyond the Nuclear Threat to Broader Issues».

(٤٣) «Recognizing Iran as a Strategic Threat: An Intelligence Challenge for the United States,» p. 4.

اختطاف الجنود الإسرائيليين، وأربعتهم موصوفون بالإرهاب مدرجون على لوائحه. وهنا تبدو المفارقة في أن المحور الذي استهدفت الحرب إضعافه بكسر حلقة رئيسة من حلقاته ممثلة في حزب اللّه، قد زادته هذه الحرب وما ارتبط بها من تراخٍ في إيقافها، ومن استخفاف بأرواح شهدائها وجلّهم من بسطاء الناس وصغارهم، ومن انحياز مطلق لإسرائيل في عدوانها، هذا المحور قد زادته الحرب قوة وصلابة، وزودته بأسباب إضافية للاستمرار والمقاومة.

من ناحية **ثانية**، أعادت الحرب تشكيل المحور المصري ـ السعودي ـ السوري، بإخراج سوريا منه وتقدُّم الأردن لشغل موقعها. ومعلوم أن هذا المحور لم يكن قبل الحرب في أفضل حالاته، فقد باعدت المواقف المختلفة من القضيتين الفلسطينية واللبنانية بين الطرفين المصري والسعودي من جهة، والطرف السوري من جهة أخرى. لكن أهمية الحرب أنها جعلت المواجهة السياسية مفتوحة بين الأطراف الثلاثة، وجسد تلك المواجهة بكل وضوح الخطاب العنيف للرئيس السوري بشّار الأسد وحملته ضدّ أنصاف الرجال وأنصاف المواقف.

تفصيل تلك النقطة يخرج عن نطاق اهتمام الورقة، لكن ما يرتبط بها هو أن المحور الناشئ بين مصر والسعودية والأردن، هو محور تأسس على هاجس مشترك وهو هاجس القلق من القدرة التعبوية الإيرانية للشيعة العرب. وكان أمراً شديد الوطأة، أنّه فيما كان رجال المقاومة الإسلامية يخوضون ببسالة شَهِد لهم بها عدوهم، حرباً شديدة الضراوة، كانت حرب أخرى تدور رحاها بين فتاوى ترفض دعم حزب اللّه وأخرى تبيحه. ومع أن تلك لم تكن المرة الأولى التي يفصح فيها قادة المحور عن هواجسهم تلك، كما وقع من قبل عند الحديث عن خطر الهلال الشيعي والتشكيك في انتماء شيعة العراق، إلا أنها كانت المرة الأكثر فجاجةً لأنها أسست لمواقف من حرب ضروس، وانتقلت عدواها من طرف إلى آخر من أطراف المحور.

ومثل هذا التطور يثير أكثر من علامة استفهام حول آفاق العلاقات الإيرانية ـ السعودية بالتحديد، لأن علاقة إيران بالسعودية هي الأفضل مقارنة بعلاقتها بكل من الأردن ومصر بطبيعة الحال. ومرةً أخرى للمفارقة أن السعودية التي واجهت الإمارات قبل بضع سنين عندما تحفظت الأخيرة عن تنامي التعاون التجاري السعودي ـ الإيراني، بينما تحتل إيران الجزر الثلاث، فردَّت السعودية بأن لكُلّ دولة مصلحة وطنية تدافع عنها، تجد نفسها اليوم ناظمة لعقد من الأطراف

المتوجسة من النفوذ الإقليمي الإيراني، وهو عقد يبدأ بمصر والأردن، ولا يكتمل إلا بانضمام دول مجلس التعاون بما فيها دولة الإمارات. أكثر من ذلك، فإن المملكة التي لعبت دوراً أساسياً في محاصرة المدّ القومي العربي في الستينيات، انتقلت إلى مربَّع الدفاع عن «الهوية» العربية، في وقت لم يعدْ يُعنى بالدفاع عن تلك الهوية أي أحد(٤٤).

من ناحية **ثالثة**، بشَّرت الحرب بمحور ما زال يتشكل بين الحركات الإسلامية في ظلّ إطار عابر للمذاهب، وذلك عندما خرج الرجل الثاني في تنظيم القاعدة الدكتور أيمن الظواهري ليعلن أنّه «لا يمكن أن نراقب تلك القذائف وهي تصب حممها على إخواننا في غزة ولبنان ونحن ساكنون خانعون»، ومضى خطوة أبعد فدعا جميع المسلمين إلى أن «يطلبوا الشهادة» في الحرب ضدّ «الصهاينة والصليبيين»(٤٥). ما زال المحور الجديد هش البنية والأساس، فمن خلفه ميراث من التعصب المذهبي كجزء من تعصب عام يميِّز تنظيم القاعدة، وزاد البعض فقال إن عدم الإشارة إلى حزب اللّه صراحةً في حديث الظواهري، لفتة مقصودة لذاتها ومتصلة بالسياق التاريخي للحديث حيثُ يُتلى في غمار حرب. هذا مفهوم، لكن تظل لبادرة الظواهري دلالتها في حدّ ذاتها، وفي كشفها عن مراجعات فكرية أكثر جرأةً لا بُدَّ من أنها تجري على مستوى حركات إسلامية أقل تشدداً، وأكثر انفتاحاً على الخطاب العقلاني السمح للأمين العام لحزب اللّه. وفي كُلّ الأحوال، فإن هذا المحور الجديد في حال تشكّله، فإنه سيكون بعيد الأثر في الصراع المذهبي في الساحة العراقية، الساحة الأهم لإيران؟

ما يلفت الانتباه في خريطة المحاور السابقة أنها تشمل محوراً أطرافه مزيج من الدول وحركات المقاومة، ومحوراً للدول، ومحوراً جنينياً لحركات المقاومة الإسلامية، وخريطة على هذا النحو شديدة الدلالة على أثر الحرب في توسيع الفجوة بين نظم بذاتها وشعوبها، فإذا ما أضفنا إلى تلك الخريطة المواطن العربي العادي غير المنخرط بالضرورة في جماعة أو حركة أو تنظيم، والذي وجد في المقاومة الإسلامية لإسرائيل ضالته، بدت الصورة أوضح ما يكون.

٣ ـ انتهاءً بالعراق، فإن الدور الإيراني في العراق كان من دوافع الإعداد

---

(٤٤) انظر في علاقات إيران العربية: Robert Lowe and Claire Spencer, eds., *Iran, Its Neighbors and the Regional Crises: A Middle East Programme Report* ([Chatham, NJ]: Chatham House, 2006), <http://www.chathamhouse.org.uk/pdf/research/mep/Iran0806.pdf>.

(٤٥) **الحياة**، ٢٨/٦/٢٠٠٦.

لحرب تموز/ يوليو مثلما كانت القضية النووية الإيرانية دافعه؛ فالولايات المتحدة التي راهنت على المعارضة الشيعية ـ الكردية لإطاحة صدام حسين وتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض حكمه، تبيَّنت الحاجة إلى إعادة تقييم رهانها بحكم شبكة العلاقات التاريخية والجغرافية والمذهبية والاجتماعية بين شيعة العراق وشيعة إيران. زدْ على ذلك أن فريقاً من شيعة العراق حمل السلاح لمقاومة الاحتلال الأنكلو ـ أمريكي لبلاده، وأن هذا الفريق بدوره وثيق الصلة بإيران، الأمر الذي جعل الجمهورية الإسلامية اللاعب الرئيسي على الساحة العراقية، أو كما أورد أحد المصادر أن الإيرانيين أصبحوا يسيطرون على العراق، فيما ينحسر دور الأمريكيين في المنطقة الخضراء[٤٦]. تلك كانت الخلفية التي انبعثت منها فكرة الحوار الإيراني ـ الأمريكي حول العراق قبل تعثرها.

وفي تلك الحدود يمكن القول إن حصاد الحرب على لبنان يزيد في إضعاف صدقية الدور الأمريكي في العراق، ويسهم في تسخين جبهة المقاومة العراقية لهذا الدور، وجزء منها بقيادة الزعيم الشاب مقتدى الصدر الذي تتهمه الولايات المتحدة وبريطانيا بتلقي السلاح من إيران. ومع ذلك، فمن الضروري التحوط في إقامة علاقة ميكانيكية بين نتائج حرب تموز/ يوليو من جهة، وبين تعزيز النفوذ الإيراني الموجود في العراق أصلاً من جهة أخرى. ومبعث هذا التحوط أن قضية نفوذ إيران في العراق لها محدداتها الداخلية بقدر ما لها محدداتها الخارجية. ومن ذلك مدى قدرة إيران على القيام بلَجم الميليشيات المتعصبة والمنخرطة في عمليات القتل على الهوية. وكذلك الموقف الإيراني من القضايا الخلافية بين الشيعة والسُنة، والشيعة والشيعة، والعرب السُنة، والسُنة الأكراد، وفي مقدمة ذلك قضية الفيدرالية التي تحول المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من رافض لها بالنسبة إلى الأكراد، إلى مطالبٍ بها بالنسبة إلى الشيعة. ثُمّ إن هناك الدور التأديبي الإيراني لجماعات المعارضة الكردية للجمهورية الإسلامية، وأثر ذلك في علاقة إيران بأكراد العراق وبخاصة فيما لو تطور هذا الدور إلى مستوى إنشاء حزام أمني، ثُمّ يضاف إلى كُلّ ما سبق ـ وهو الأهم ـ دور المقاومة السُنية للاحتلال، والتي تتحفظ على بعض أبعاد الدور الإيراني في العراق. بقول آخر، فإن حرب لبنان هي محدد لمستقبل النفوذ الإيراني في العراق، حيث الساحة الرئيسة للمواجهة مع الولايات المتحدة، لكنها بالتأكيد ليست المحدد الوحيد ولا هي المحدد الأهم.

---

(٤٦) Michael Rubin, «Last Chance for Iraq?: A Symposium on the War,» *National Review* (11 September 2006).

لقد مثَّلت الحرب الهمجية الإسرائيلية على لبنان نقطة تحول مهمة في علاقات إيران الإقليمية، وجعلت منها طرفاً لا يمكن تجاهله في بحث القضايا الرئيسة في المنطقة، وتلك مناسبة يمكن لإيران استثمارها لتعزيز الانطباع الإيجابي الذي تكوَّن عن دورها الداعم لحزب اللَّه في مواجهة إسرائيل، مقابل الانطباع المضاد الذي ولدته سياستها الانتقائية الطائفية في العراق، لأنه إذا كان لا بُدَّ من شرق أوسطٍ جديد **يرجح أنه إيراني**، فمن المؤكد أن المطلوب ألا يكون من وجوه جدته صراع الطوائف والمذاهب والفوضى غير الخلّاقة.

تعقيـــب

طلال عتريسي(*)

تستعرض الباحثة التفسيرات المختلفة لعلاقة إيران بالحرب الإسرائيلية على لبنان من التفسير الذي يدعي أن إيران هي التي خططت لخطف الجنديين لصرف النظر عن تطورات الملف النووي، إلى التفسير الذي يعتبر أن إيران هي التي كانت أحد أهداف هذه الحرب وربما كانت الهدف الرئيس لها، على أساس إضعاف أحد أبرز حلقاتها، تمهيداً لأي عملية عسكرية ضد منشآتها النووية، إلى التفسير الثالث الذي يربط الخطف بأهداف حزب اللّه اللبنانية لإطلاق الأسرى من خلال التفاوض غير المباشر.

من الواضح أن الباحثة تبدو أكثر استعداداً لرفض التفسير الأول ولقبول التفسيرين الأخيرين. ونحن نوافقها في هذا التحليل، لأن كل ما نُشر بعد الحرب، في كثير من الصحف الأمريكية وحتى الإسرائيلية، بيَّن أن الإعداد لهذه الحرب حصل قبل بضعة أشهر من اندلاعها، وأن المقصود من هذه الحرب تحقيق الأهداف التالية: الهدف **الأول** استعادة قدرة الردع الإسرائيلية التي تراجعت كثيراً منذ عام ١٩٧٣ إلى الانسحاب القسري من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠. والهدف **الثاني**، هو القضاء على أي نموذج للمقاومة في منطقة الشرق الأوسط (الجديد!). والهدف **الثالث**، هو توجيه ضربة قاسية إلى إيران عبر حليفها القوي، قبل التفكير في أي ضربة لمنشآتها النووية على أن تكون حرباً رخيصة بمنافع كثيرة كما ذكر سيمور هيرش في مقالته الشهيرة في **نيويوركر**[١]، ومن المهم الإشارة إلى أن التحريض على إيران وعلى دورها السلبي في لبنان بدأ قبل الحرب الأخيرة من خلال بعض القوى السياسية

(*) مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(١) Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War,» *NewYorker* (14 August 2006).

اللبنانية التي جعلت من حزب اللَّه أداةً إيرانية وشككت في وطنيته، وهي التهمة نفسها التي تكررت مع بداية الحرب في ما سمته الدكتورة مسعد التفسير الأول، أي أن إيران هي التي خططت لخطف الجنديين وأن حزب اللَّه هو الذي نفذ. وهو أيضاً الموقف العربي نفسه الذي اتهم حزب اللَّه بالمغامرة من دون التنسيق مع الحكومة، أو مع العرب، للإيحاء بأنه ينسق مع غير العرب. والهدف هو تبرير الاعتداء الإسرائيلي وتحمل حزب اللَّه وإيران مسؤولية الحرب؛ إذ كانت كل التقديرات العسكرية وفقاً لخطة الحرب تفترض أن الهجوم الجوي هو الذي سيحسم المعركة في بضعة أيام، ما يُنهي حزب اللَّه كقوة عسكرية ويُضعف النفوذ الإيراني. لكن المشكلة الخطيرة في هذا التقدير الذي ذهب بعض العرب إلى تأييده أن نجاحه لو حصل لن يذهب على الإطلاق إلى رصيدهم، بل سيذهب مباشرةً إلى الرصيدين الإسرائيلي والأمريكي. وحتى من غير المفهوم ما هي المصلحة الاستراتيجية العربية في أي من السيناريوهات المطروحة في التعامل الأمريكي مع إيران إذا كان إضعاف إيران لن يؤدي بالضرورة إلى تقوية الأوراق العربية بل سيؤدي إلى الاطمئنان الإسرائيلي، وإذا كانت الحرب على إيران ستؤدي إلى إشعال المنطقة برمتها؟ وأين ستكون المصلحة العربية إذا تراجعت الولايات المتحدة، بعد مؤشرات التراجع الأوروبي تجاه الملف النووي الإيراني؟ بخاصة إذا كان العرب في موقع الاعتماد على الأمريكي لإضعاف الإيراني بدل الاعتماد على التعاون المشترك الإيراني ـ العربي الأمني والسياسي والاقتصادي لإضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة.

تناقش الباحثة فكرة تدخل إيران في الحرب إلى جانب حزب اللَّه. وتقول «إن إيران وجدت نفسها في موقف مشابه لموقفيها غداة الحرب على العراق عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ مع اختلاف نسبي في ما بينهما». وفي الوقت الذي تفسر فيه د. مسعد عدم دخول إيران الحرب إلى جانب العراق «بالحرص على تحييد القوة الإقليمية العراقية»، فإنها تفترض «أرجحية فكرة التدخل وتعزيزها» إلى جانب حزب اللَّه، لأن الطرف المستهدف (حزب الله) هو امتداد لشيعة جبل عامل الذين كرسوا التشيع مذهباً في إيران في القرن السادس عشر الميلادي، تماماً كما قدر لإيران أن ترعى لخلفهم تنظيمهم المنسلخ عن حركة أمل عام ١٩٨٢. وتستنتج د. مسعد «أن العلاقة بين إيران وحزب الله» هي في حدها الأدنى كما يتبيَّن علاقة أخذ وعطاء وفائدة متبادلة، وفي حدها الأقصى علاقة عضوية يلتزم فيها الحزب بأهداف الجمهورية الإسلامية». وبناءً على هذه العلاقة في حديها الأدنى والأقصى تستنتج د. مسعد بأن فكرة التدخل باتت مطلوبة... لكن إيران تخلت عن ذلك «وتصرفت بمنطق الدولة»!

هذه الفكرة التي تقول بأنه ينبغي على إيران أن تقاتل إلى جانب العرب في كل

مرة يتعرضون فيها لاعتداء أو لحرب خارجية تحتاج إلى نقاش. كما تحتاج إلى نقاش أيضاً تلك الفترة التي تترك العنان لها د. مسعد حول علاقة «الأخذ والعطاء المتبادلة» بين إيران وبين حزب اللّه.

فهل كان من المطلوب من إيران أن تدخل الحرب إلى جانب العراق الذي احتل الكويت عام ١٩٩١ ضد الولايات المتحدة ولاستمرار احتلال الكويت «دفاعاً عن مبادئ الثورة»؟

وهل كان مطلوباً أيضاً أن تدخل القوات الإيرانية إلى العراق لتقاتل الجيوش الأمريكية الغازية، أو أن تخرج طائراتها لمهاجمة القوات الأمريكية التي دخلت من أكثر من دولة عربية إلى العراق؟ وما هو المشهد الذي يمكن تخيله بعد ذلك؟ وأين هي البيئة العربية الإقليمية التي كانت تشجع على دخول مثل هذه الحرب؟ وأين هي معاهدات الدفاع المشترك بين إيران والعراق؟ ومن هي القوى التي طلبت من إيران هذا التدخل؟ لا أحد ينفي أن لإيران مصالح وطنية تدافع عنها وتحاول حمايتها، وأن هذه المصالح قد تغلب في لحظات كثيرة مبادئ الثورة. ولكن هذا لا يعني أن تندفع إيران بكل بساطة إلى أي حرب ضد الولايات المتحدة من دون أي محددات لما سيكون عليه وضعها الداخلي أثناء الحرب، ولا وضعها الإقليمي بعد الحرب، بخاصة بعد حربها المدمرة مع العراق التي استمرت ثماني سنوات. أما فكرة أن علاقة إيران بحزب اللّه هي علاقة «أخذ وعطاء، وفائدة متبادلة» فتحتاج بدورها إلى التأمل، لأن توصيف هذه العلاقة بهذه الطريقة ينزع عنها البُعد المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وينزع عن إيران موقفها الثابت المعادي للكيان الصهيوني والرافض للاعتراف به وبشرعية وجوده. فما نعرفه جميعاً أن حزب اللّه نشأ بدعم وتدريب إيراني عام ١٩٨٢ بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وما كان في إمكان أحد أن يتوقع هل كان سينشأ حزب اللّه لو لم يحصل هذا الاجتياح؟ وهذا يعني أن نشوء الحزب لم يكن رداً على الخدمات التي قدمها أسلافه إلى إيران في القرن السادس عشر الميلادي، بل رداً على الاحتلال الإسرائيلي.

ثم هل كان مطلوباً أن تدخل إيران الحرب إلى جانب حزب اللّه أيضاً لتنسجم مع منطق الثورة الذي تشير إليه د. مسعد؟ وهل كان مثل هذا التدخل العسكري المباشر سيصب في مصلحة حزب اللّه أو في المصلحة العربية العليا؟ وهل في إمكاننا أن نتوقع رد الفعل العربي والدولي تجاه هذا التدخل والاستعداد لقبوله؟

وهل احتاج حزب اللّه إلى مثل هذا التدخل؟ هل ناشد المسؤولين الإيرانيين أو غيرهم لنصرته؟ هل كانت الحرب الإقليمية الواسعة التي سيتسبب بها التدخل الإيراني مطلوبة؟ هل كان التدخل سيعزز فكرة وثقافة الصمود والبطولات التي

يمكن تحقيقها بالاعتماد على الذات في مواجهة أعتى آلة عسكرية؟

وهل المطلوب استناداً إلى المقياس نفسه الذي تعتمده د. مسعد أن تتدخل إيران اليوم في الحرب التي تدور على أرض فلسطين، فترسل الجنود والطائرات إلى جانب الشعب الفلسطيني لاستمرار انتفاضته أو لإطلاق سراح أسرى حركة حماس من الوزراء والنواب؟ هذه الأسئلة تحتاج إلى إجابات مقنعة قبل دعوة إيران إلى التدخل المباشر في الحروب الأمريكية ـ الإسرائيلية التي تقع على أرضنا العربية من لبنان إلى فلسطين إلى العراق، وقبل أن ننتقد إيران لأنها «تبني مواقفها من الحرب على حسابات وطنية دقيقة للمكسب والخسارة». ونحن نعتقد أن هذه الحسابات هي أمر منطقي تماماً، ولا يمكن لأي دولة في العالم إلا أن تبني حساباتها بخاصة في الحروب إلا بناءً على المكاسب والخسائر المحتملة.

تشير الباحثة تحت عنوان «أيُّ دور لإيران في الشرق الأوسط الجديد؟» إلى الخلاف حول هوية هذا الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة التي تريده تابعاً وغير مقاوم وبين إيران التي تريده خالياً من النفوذ الأمريكي ومن الأيديولوجية الصهيونية وتكون هي (أي إيران) ركيزته. وتذهب د. مسعد إلى الحديث عن قيادة إيرانية أُممية شيعية، لا تعبأ بالديمقراطية، بل تريد نظاماً مثل نظامها نصف ديمقراطي ونصف تسلطي! وتعتبر أن دعوة القيادة الإيرانية إلى وقف النار هي إرباك سياسي في مقابل رغبتها في محو إسرائيل من خريطة العالم. فهل هذا صحيح؟

ربما نتفق مع د. مسعد في طبيعة الشرق الأوسط الذي تريده الولايات المتحدة. ولكن الشرق الأوسط المقابل الذي يخلو من النفوذ الأمريكي ليس طرحاً إيرانياً خاصاً، بل هو مشروع كثير من القوى ومن الدول في المنطقة. وحتى يمكن الذهاب بعيداً إلى القول إن أوروبا نفسها لا تريد الشرق الأوسط أمريكياً خالصاً. أما عن الأُممية الشيعية، ففي ذلك مبالغة وخطورة تنفي من جهة الموقف الإيراني من وجود دولة إسرائيل ومن دعم المنظمات الفلسطينية المقاتلة لهذا الكيان (دعم الإرهاب)، وتؤكد من حيث لا تدري فرضية الهلال الشيعي التحريضية التي تحدث عنها البعض.

إن إيران تسعى بلا شك إلى أن قوة أساسية وذات نفوذ واسع في الشرق الأوسط. وهي تبذل كل جهودها للاعتراف بها بما يتناسب وحجمها وموقعها وثرواتها. وهي كما نعلم تتعرض للحصار وللعقوبات، وهي مهددة بالحرب. لذا من المبالغة القول في ظل هذا الواقع الذي تعيشه إيران إنها تريد بناء شرق أوسط لها من دون أي دور للقوى الأخرى الفاعلة والمؤثرة. أما اتهام إيران بأن الديمقراطية لا تمثل شغلها الشاغل، وأنها تقدم تجربة إلى نظام نصف ديمقراطي ونصف تسلطي، فيتجاوز

أبعاد البحث الراهن عن تداعيات الحرب في لبنان على إيران ويدخلنا إلى نقاش آخر له علاقة بطبيعة النظام الإيراني وخصوصيته التي قد تختلف الآراء بشأنها سلباً وإيجاباً.

ربما لا يتردد أحد من الباحثين في ربط ما حصل بالملف النووي الإيراني؛ بمعنى أن نتائج هذه الحرب ستؤثر بشكل مباشر على كيفية التعامل الأمريكي ـ الغربي مع «حق إيران النووي». فلو هُزم حزب اللَّه مثلاً لربما كان الرد الأمريكي أكثر صلابة والرد الأوروبي كذلك. ولكن انتصار حزب اللَّه شكَّل معركة أخرى خاسرة للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة. وأعتقد أن التراجع الأوروبي عن الموقف الأمريكي تجاه إيران على مستوى العقوبات أو التهديد العسكري، ربما يتصل بنتائج هذه الحرب؛ فأوروبا التي تستعيد دورها عبر القوات الدولية في لبنان، لا يمكنها أن تفعل ذلك بالتصادم مع حزب اللَّه أو مع إيران، كما إن مصالح أوروبا في الوقت نفسه لا يمكن أن تتحقق عبر العقوبات على إيران لأن تجارة أوروبا مع إيران للعام ٢٠٠٥ كانت عل سبيل المثال نحو ٢٥ مليار دولار.

أما ما هو ثابت في الموقف الإيراني، قبل الحرب وبعدها، فهو التمسك بحق إيران في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويبدو أن إيران لن تتهاون في هذه القضية.

تتحدث الباحثة د. مسعد عن بداية نشوء «محور بين الحركات الإسلامية في إطار عابر للمذاهب»، استناداً إلى ما قاله الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري حول الحرب على لبنان ودعوته جميع المسلمين إلى طلب الشهادة في الحرب ضد الصهاينة والصليبيين». أعتقد أن من المبكر الحديث عن ملامح مثل هذا المحور، بخاصة مع تنظيم القاعدة الذي يختلف اختلافاً جذرياً في أفكاره وأساليبه وعمله وأولوياته مع معظم الحركات الإسلامية السُنّية وكذلك مع حزب اللَّه، كما إن تنظيم القاعدة يستند بشكل واسع إلى تكفير معظم المذاهب الإسلامية إن لم يكن كلها، وفي مقدمهم الشيعة. لذا يمكن الحديث عن تحول في المزاج الإسلامي العام باتجاه التغريب الإسلامي من جهة، وباتجاه ثقافة المقاومة ضد الاحتلال من جهة ثانية، ولكن ليس عن محور يضم تنظيم القاعدة. في المحصلة، إن من أبرز تداعيات هذه الحرب على إيران، أن ما يُطلق عليه «المحور» الإيراني ـ السوري، خرج من هذه الحرب أكثر تماسكاً وأشد اعترافاً به بعدما كانت كل الجهود الإقليمية والدولية تريد عزل هذا المحور وإضعافه.

المناقشات

١ ـ غسان بن جدو

أهناك علاقة بين حزب اللّه وإيران؟ . . . هذا أكيد . . هل ترقى هذه العلاقة إلى مستوى تلاقي المصالح بما يلامس البعد الاستراتيجي؟ . . . نعم . . . لكن من المعيب القول إن حزب اللّه هو حزب يمثل امتداداً إيرانياً عضوياً في لبنان والمنطقة، ومن غير اللائق القول إن حزب اللّه نفّذ أجندة إيرانية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان . . . أقول هذا بوضوح بحسب ما أعلم: لم تكن طهران على علم مسبق بعملية أسر حزب اللّه الجنديين الإسرائيليين، كذلك ما توافر من معطياتٍ خلال الحرب أفاد بأن إيران كانت حريصة على تهدئة الأوضاع وليس على تصعيدها ولم تكن راغبة في استمرار الحرب، اعتقاداً منها أن هذا أمر لا يفيدها في عراكها النووي على عكس ما يتوقع البعض . . . لكن في المحصلة، إيران استفادت كثيراً من نتيجة الحرب، وبدت أحياناً كأنها صاحبة الانتصار الحقيقي. ولا شك بالفعل في أن نتيجة المعركة خدمتها ولاسيما أن حزب اللّه صمد وأبقى على سلاحه وما زال الرقم الصعب الأساسي في المعادلة اللبنانية، هذا، إضافة إلى أن النتيجة خدمت سوريا أيضاً، ومن ثم خدمت المحور الإيراني/ السوري مع حزب اللّه وحركات المقاومة . . لكن هناك نقطة يجب الإشارة إليها وهي ملاحظة عدم تدخل إيراني مباشر خلال الحرب على عكس ما حصل خلال عدوان نيسان/ أبريل عام ١٩٩٦ حيث كان الجانب الإيراني فاعلاً رئيسياً في المفاوضات والتي كان محورها السيد حسن نصر اللّه شخصياً الذي أدار المفاوضات في دمشق، وكان وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر حاضراً قوياً أيضاً في دمشق، وعلى الجانب الآخر كان نظيره الإيراني علي أكبر ولايتي، وأشرف على كل التفاصيل طبعاً الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي حدّد ملامح ما عُرف بتفاهم نيسان بين حزب اللّه وإسرائيل . . . هذه المرة، إيران كانت غائبة، أو على الأقل لم تتحرك كما كانت في السابق، وقد يكون لاختلاف

الظروف أسباب، لكن في كل الأحوال أرى أن عدم التدخل الإيراني المباشر في المعركة قد خدم المقاومة اللبنانية وليس العكس. . .

أخيراً أودّ أن أشير إلى نقطة اعتبرها مهمة، وهي اعتقادي أن إيران أمام فرصة تاريخية لتحسين صورتها أو بالأحرى معالجة الخلل في علاقاتها العربية، أقول بلا حرج، إن صورة إيران لدى الرأي العام العربي ليست إيجابية بخاصة على خلفية الوضع في العراق، وربما يشكل انتصار حزب اللّه الأخير مدخلاً لإيران لدى النخب والجماعات السياسية العربية. . .

٢ ـ عصام نعمان

تتداخل محاور هذه الندوة بحكم تواقف (Interdependence) أو ترابط بعض مواضيعها ببعضها الآخر على امتداد الساحات التي تفجرت فيها الأحداث أو تفاعلت فيها. لذلك أجدني منطلقاً من الحاجة إلى حسبان هذا الترابط أثناء الحديث في موضوع الندوة. وأسوق هنا ملاحظات ثلاثاً:

١ ـ لعلنا في عالمنا الواسع المعاصر، ومن ضمنه عالمنا العربي وعالمنا الإسلامي، بتنا نعيش ونعايش ظاهرةً واسعة، متوسعة ومتنامية هي الصراع الإسلامي ـ الأمريكي. إنه الصراع الأشمل الذي يحتضن وأحيانا يظلل صراعاتٍ ثلاثة متزامنة معه هي: الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، والصراع العراقي ـ الأمريكي، والصراع الإيراني ـ الأمريكي. وإذا كان بعض أطراف الصراع الاشمل الذي بات مركّباً ومتنامياً يتحفظ في شأن هذا التوصيف فإن أمريكا التي هي القاسم المشترك بين الصراعات الثلاثة تعتبر نفسها في صراع شامل مع الإسلام. ففي خطبته المعروفة باسم «حال الاتحاد»، أكد الرئيس جورج بوش في أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ أن بلاده باتت في صراع شامل مع «الإسلام الراديكالي». ما الإسلام الراديكالي في مفهوم بوش؟ أليس هو الإسلام ديناً وحضارة، والمسلمين دولاً وحكومات، حاكمين ومحكومين، والشعوب مجتمعاتٍ أهلية وحركات مقاومة وممانعة ناشطة على مدى القارَّة العربية وفي شتى أصقاع العالم؟ ها هو بوش يعلن أمس (٣١/ ٨/ ٢٠٠٦) أن الإسلاميين المتطرفين هم ورثة الفاشيين والنازيين والشيوعيين وسائر المستبدين الذين عرفهم القرن العشرون، وقد أطلق عليهم تعبير «الإسلام الفاشي».

٢ ـ لعل إيران هي محور الصراع الإسلامي ـ الأمريكي كونها أضحت قوة إقليمية مركزية تشكّل في الوقت الحاضر جبهة المواجهة الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية. وليس صحيحاً أن إيران اكتسبت هذه الصفة لأنها تسلك طريقاً في بناء قدراتها العلمية قد يقودها إلى امتلاك سلاح نووي؛ ذلك أن هذا السلاح لم يستعمل

منذ أواخر العام ١٩٤٥ (إلقاء قنبلتين ذريتين أمريكيتين على مدينتي «هيروشيما» و«نغازاكي» اليابانيتين). الحقيقة أن عداء أمريكا لإيران مردّه إلى خوفها وبالتالي تحسّبها من تداعيات صعود إيران كقوة إقليمية مركزية وانعكاساتها على المصالح النفطية للغرب الأطلسي، ولاسيما الولايات المتحدة. يكفي كي ندرك أهمية النفط وخطورة دوره الاقتصادي والاستراتيجي في عالمنا المعاصر، ان نذكر ما قاله يارجين (Daniel Yergin)، كبير الخبراء الأمريكيين في حقل النفط، في دراسته الأخيرة في مجلة **فورن افيرز** النافذة[١]. قال يارجين إن ٧٠ في المئة من الاستهلاك النفطي لكلٍّ من الولايات المتحدة والصين سيكون في العام ٢٠٢٠ مستورداً. من أين سيجري استيراد هـذه الكمية الهائلة من النفط؟ أليس من منطقة إسلامية تمتد من شواطئ البحر الأحمر إلى شواطئ بحر قزوين؟

٣ ـ لتفادي مضاعفات صعود إيران كقوة إقليمية مركزية، يتصدى الغرب الأطلسي بعامة والولايات المتحدة بخاصة لإيران اليوم بدعوى إمعانها في عملية تخصيب اليورانيوم واعتزامها امتلاك سلاح نووي. كيف تراها تواجه أمريكا إيران في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور؟

المقول إن ثمة نهجين في المواجهة:

النهج **الأول** عسكري بالدرجة الأولى، يقوم على استعمال السلاح ما قبل الأخير. إذا كان السلاح الأخير هو السلاح النووي، وقد أضحى استعماله بسبب توازن الرعب وكلفته الباهظة مستحيلاً، فإن السلاح ما قبل الأخير هو سلاح التدمير الشامل: تدمير الإنسان وتدمير العمران للعودة بالبلد المدمر عقوداً إلى الوراء. هذا السلاح ما قبل الأخير استعملته أمريكا في العراق، واستعملته إسرائيل أخيراً في لبنان، فكانت كلفته الاقتصادية باهظة في كلا البلدين. لكن من المشكوك فيه أن تكون أمريكا وإسرائيل قد حققتا من وراء استعماله نجاحاً سياسياً يمكّنها من البناء عليه في المقبل من الأيام.

النهج **الثاني** سياسي بالدرجة الأولى، وقد تتخلله هجمات عسكرية محسوبة وفرض عقوبات اقتصادية مؤذية أو محدودة التأثير. هذا النهج اعتُمد ضد العراق وإيران قبل احتلال بلاد الرافدين العام ٢٠٠٣، وقد عُرف باسم «الاحتواء المزدوج»، وهو نهج ما زال معتمداً من طرف أمريكا ضد إيران.

أستبعد ان تلجأ أمريكا إلى استعمال السلاح ما قبل الأخير لأنه باهظ الكلفة؛

---

(١) Daniel Yergin, «Ensuring Energy Security,» *Foreign Affairs* (March-April 2006)

ذلك أن إيران قد تهدد ـ ولعلها هددت أمريكا فعلاً ـ بتدمير صناعة النفط بجميع جوانبها بين شواطئ البحر الأحمر وشواطىء بحر قزوين. إن الكلفة الباهظة الناجمة عن تدمير صناعة النفط ستقّوض الاقتصاد العالمي وليس الاقتصاد الأمريكي فقط. ولعل الدرس المستفاد من الحرب الإسرائيلية على لبنان أن التكنولوجيا المتقدمة التي تبدّت في الصواريخ السورية والإيرانية التي أطلقها حزب اللّه على إسرائيل تثبت طول باع إيران في هذا المجال، الأمر الذي يضاعف الخطر على صناعة النفط، بل يضاعف ثِقَلَ الكلفة الناجمة عن تدميرها بكل جوانبها ومتعلقاتها.

أعتقد أن ما ستعتمده أمريكا هو سياسة التطويق والاحتواء لحماية مصالحها النفطية الراهنة. دليلي إلى أرجحية هذا الاحتمال أن أمريكا تطوّق إيران من جميع الجهات بقواعد عسكرية أو باحتلال عسكري مباشر؛ فهي حاضرة في العراق وتركيا وأذربيجان وتركمنستان وأفغانستان وباكستان والخليج العربي حيث أسطولها العامل. وإذا ما نظرنا إلى خريطة غرب آسيا، أي إلى البرزخ الممتد من الساحل الشرقي للبحر المتوسط إلى شواطئ الخليج وبحر العرب، نجد أن أنابيب نقل النفط من منابعها في الدول المنتجة للنفط إلى مصباتها على البحرين الأحمر والمتوسط تقع كلها في أراضي دول تدور في الفلك الأمريكي عدا الأنابيب التي تمرّ في سوريا ولبنان؛ فخط كركوك ـ جيهان يمرّ في العراق وتركيا، وهما آمنان بالنسبة إلى أمريكا. وخط كركوك ـ حيفا يمرّ في العراق والسعودية، وهما آمنان لأمريكا. وخط «سوميد» بين السويس وبور سعيد يمرّ في مصر، وهو بلد آمن لأمريكا. ثمة خط من كركوك إلى طرابلس يمرّ في العراق ثم في سوريا ولبنان، والبلدان الأخيران ليسا آمنين لأمريكا. كذلك فإن خط الظهران ـ الزهراني (التابلاين) يمرّ في السعودية والأردن وسوريا ولبنان، والبلدان الأخيران غير آمنين لأمريكا.

لعل هذه الواقعات والاعتبارات تفسر الحرب الإسرائيلية الأمريكية على لبنان. فهي تهدف، في ما تهدف، إلى ضرب حزب اللّه وتدمير لبنان أملاً بجعله جرماً يدور في الفلك الأمريكي، فيتّم بذلك تطويق سوريا من جميع الجهات، أو يجري تغيير سلوكيتها أو حتى تغيير نظامها لتخضع هي الأخرى للهيمنة الأمريكية.

إذا اعتمدت أمريكا في مواجهة إيران سياسة التطويق والاحتواء، فإن فرص الجمهورية الإسلامية وحلفائها في المواجهة ستكون متوافرة ومجزية، بل أزعم ان ذلك سيؤذن بإنطلاق مرحلة جديدة في المنطقة تَعِدُ باختلال تدريجي في موازين القوى لمصلحة الحركات المعادية للهيمنة الأمريكية وبالتالي لمصلحة القوى المقاومة المنخرطة في الصراع ضد المحور الأمريكي ـ الصهيوني.

يقال لنا دائما إنه عالم وحيد القطب معقود اللواء للولايات المتحدة. لعل صمود إيران وحلفائها من منظمات المقاومة وقدرتها على تفادي هجمة التطويق والاحتواء سيدشن مرحلة جديدة في المنطقة هي مرحلة صعود حركة الشعوب، حركة الشعوب بما هي القطب الآخر الفاعل في عالمنا المعاصر.

٣ ـ عدنان عمران

بإيجاز أسجل تقديري للورقة القيِّمة التي قدمتها الدكتورة نيفين. وأقدم باختصار بعض الملاحظات التي ستركز على الدور الإيراني في المنطقة.

أولاً: إيران دولة إقليمية كبيرة ومهمة وذات إمكانات وقدرات اقتصادية كبيرة وتحتل موقعاً استراتيجياً متميزاً بإطلالها على أكبر حوضين نفطيين في العالم. فمن الطبيعي أن ترسم لنفسها أحلاماً طموحة وصلت إلى حد التطرف الفاشي أيام حكم الشاه وبخاصة في السبعينيات حيث اتخذت إيران مواقف معادية باحتلالها الجزر العربية، وبأزمة شط العرب وتبنِّيها سياسة سلبية إزاء القضايا العربية إلى حد إقامة تعاون بين أجهزة مخابراتها والمخابرات الإسرائيلية.

وبالرغم من مواقف إيران السلبية فقد اندفعت دول عربية عديدة ورئيسة منها مصر والأردن ودول الخليج إلى التقرب من إيران.

ثانياً: بعد سقوط الشاه تحولت السياسة الإيرانية باتجاهٍ مختلف وبخاصة إزاء القضية العربية المركزية: الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولكن مع مطلع الثورة الإيرانية نجحت السياسة الأمريكية في تهيئة أجواء حرب مجنونة دمرت إمكانات وقدرات دول عديدة في المنطقة إضافةً إلى الخسائر الأمريكية، وكان الرابح فيها إسرائيل والولايات المتحدة.

ثالثاً: السياسة الأمريكية اليوم بدأت تكرر السيناريو ذاته لخلق أجواء تصادم أو توتر وكراهية بين العرب وإيران، ولكن أعطت للحرب الأولى عنوان حرب العرب والفرس، فالعنوان الجديد هو السُنة والشيعة.

وفي قراءة ملفات العلاقات الإيرانية العربية يستغرب الباحث حجم أجواء العداء والتحريض الراهنة حيث تبدو الخلافات هزيلة وضئيلة يمكن حلها من خلال حوار صادق تقوم به الأطراف المختلفة بعيداً عن التدخل أو التأثير الأمريكي.

رابعاً: الضغوط والتهديدات الإسرائيلية الأمريكية الموجهة ضد أطراف عربية كثيرة بدءاً بعمليات الإبادة للشعب الفلسطيني ومواصلة احتلال الأراضي العربية والتهديدات الأمريكية لأكثر من دولة عربية، يجب أن تكون حافزاً لوقف حالة التوتر

مع إيران والانتقال إلى أرضية تفاهم في إطار مبادئ وقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، وإفشال المحاولات الإسرائيلية والأمريكية التحريضية للسير في طريق التصادم.

خامساً: المسألة النووية الإيرانية تحولت إلى أزمة بين دول عربية وإيران مع نسيان كامل للتسلح النووي الإسرائيلي، إيران تمارس حقاً تمنحها إيّاه القرارات الدولية وميثاق وكالة الطاقة النووية، بينما إسرائيل انتقلت إلى مرحلة التهديد المدمر لجميع الدول العربية من دون استثناء وبدعم أمريكي وأوروبي أحياناً بعيد الحدود.

لماذا تتبنى الدول العربية الموقف الأمريكي؟!! ولماذا لا تستغل هذه الأزمة للضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل.

والسيناريو الذي نتصوره ـ وهو حاجة ملحة الآن ـ هو كما يلي:

١ ـ عقد قمة عربية طارئة لبحث مخاطر أسلحة الدمار الشامل وبخاصة النووية في الشرق الأوسط.

٢ ـ تتخذ القمة قراراً بدعوة الدول الضامنة لمعاهدة منع الانتشار (NPT) إلى تحمل مسؤولياتها في إطار مجلس الأمن ووكالة الطاقة لفرض حالة جديدة بإخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخلال مدة زمنية محددة بـ ١ ـ ٣ سنوات. وإذا أخفقت الدول المشار إليها في مسؤولياتها فلا بد من أن يتضمن القرار أن الدول العربية سوف تقوم بالانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي، وأنها ستتحمل مسؤولياتها إزاء شعوبها من أجل بناء القدرات للدفاع عن شعوبها وهو حق مشروع وفق ميثاق الأمم المتحدة.

إن الدول العربية قادرة بإرادة موحدة وصادقة أن تقول للولايات المتحدة إننا شعوب لها كرامة وحقوق ولم يعد ممكناً استمرار التفريط فيها. وبالتأكيد فإن الدول العربية قادرة على الفوز في هذا المسعى إما بإزالة القدرات النووية الإسرائيلية والإيرانية أو بامتلاك حق بناء قدرات ذاتية تحمي مستقبل الأجيال العربية.

سادساً: الحاجة ماسة لكي تتوقف الدول العربية عن أن تكون أداةً تُستخدم للحروب الأمريكية الإقليمية. لقد آن الأوان أن تعمل الدول العربية لبناء نظام أمن إقليمي يضم الدول الإسلامية في المنطقة: تركيا وإيران، بحيث يتمُّ حل أية مشاكل وإزالة الخلافات والتوتر وتعميق التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بما يحمي ويعزز مصالح جميع دول المنطقة.

إن هذه السياسة هي الشكل المطلوب لشرق أوسط جديد خالٍ من التوتر والحروب، شرق أوسط تعمل دوله من أجل التنمية الشاملة لمصلحة شعوب المنطقة.

سابعاً: المعاهدة الإيرانية السورية تستوفي بنودها من قرارات صادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وترتب التزامات واضحة إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتعاون في مواجهة التحديات الصهيونية والدول المساندة لها. وهي تشكل دعماً لروح معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي التي تُلزم جميع الدول العربية بالمبادرة إلى الوقوف معاً في وجه أي عدوان خارجي، وهي تشكل إضافةً وإغناءً للمعاهدة العربية.

ثامناً: آن الأوان لأن تتوقف الدول العربية عن أن تكون أداةً للحروب الأمريكية، وفي الأفق تهديدات وتحضيرات لحرب أمريكية جديدة **ضد إيران** أو **ضد سوريا**، ولا يمكن استثناء أي بلد عربي من عدوان آخر، وأن تتم إزالة القواعد العسكرية الأمريكية التي تشكل تهديداً لأمن دول المنطقة ودعماً مطلقاً لإسرائيل ولأي عدوان تقوم به إسرائيل.

٤ ـ محمد صفوت الزيات

أحسب أننا في مسألة إيران أمام نظام برغماتي عملي نفعي بالدرجة الأولى في مجال السياسة الخارجية، ولسنا باليقين أمام نظام ترتبط علاقاته الإقليمية والمحلية بالناحية الأيديولوجية كما يتصور البعض، بل إن هذه الناحية بالذات والتي اعتُمد فيها على تولي وظيفة الرعاية وربما الحماية لطائفة الشيعة إسلامياً بالعامة وعربياً بالخاصة لا تعدو كونها إحدى أدوات بناء الدور الإقليمي والدولي وحماية مصالح النظام العليا.

ولعل شواهد ذلك عديدة وعميقة تشير إليها وقائع عدة بدأت بالتعاون عبر أبواب خلفية مع الولايات المتحدة وإسرائيل بغية الحصول على قطع غيار لأنظمته القتالية إبَّان حربه مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما عرف أثناءها في الولايات المتحدة بـ «فضيحة إيران جيت»، وتوالت فصول ذلك التعاون سراً إبَّان حرب الولايات المتحدة الأولى ضد العراق في مطلع التسعينيات سواء تم ذلك بتمرير معلومات استخباراتية عن نظام الدفاعات العراقية إلى الطرف الأمريكي، أو بالقبول ضمناً بعبور بعض طائراته الأجواء الإيرانية في طريقها لأهدافها داخل العراق، أو حتى بمصادرتها غير المبررة لطائرات سلاح الجو العراقي التي غادرت قواعدها شرقاً إلى إيران في هروب مفهوم من موجة تدمير ممنهج كانت ستتعرض لها في تحصيناتها. كما إننا شهدنا الفصول ذاتها من التعاون بشهادة المسؤولين الأمريكيين أنفسهم

وباعتراف أقرانهم الإيرانيين ـ في لحظات عتاب نادرة ـ عندما تعاون الإيرانيون على نطاق أوسع وإن كان أكثر خفاءً في الحملتين العسكريتين الأمريكيتين إلى الشرق منهم في أفغانستان في خريف العام ٢٠٠١ في ما سمي بعملية «الحرية الدائمة»، وإلى الغرب منهم في العراق في ربيع العام ٢٠٠٣ في ما سمي بعملية «حرب العراق»، والتي كانت غزواً صريحاً وفجاً لدولة إسلامية ودولة عربية رأى فيها النظام الإيراني آنذاك مصالح وطنية له وإن كانت على حساب جوار الشرق والغرب معاً!

وأحسب أن ربط ما جرى في الحرب الإسرائيلية على لبنان وبالتحديد ضد حزب اللّه بالمسألة النووية الإيرانية وبتقليص النفوذ الإيراني في المجال العربي تمهيداً للتعامل العسكري المباشر من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ضد إيران للإجهاز على برنامجها النووي برمته هو ربط في حده الأدنى غير دقيق، ليس فقط باعتبار الصعوبة التي سيواجهها العمل العسكري ضد أهداف هذا البرنامج الأخطبوطي والتي تتعدى أكثر من ٤٠٠ موقع منتشر على مساحة إيران بتضاريسها الصعبة وبإجراءاتها الأمنية المشددة، ولكن بحقيقة أن توظيف حركة مقاومة شعبية ذات قدرات عسكرية محدودة لفتح جبهة أخرى غير مبررة ضد إسرائيل في وقت ستكون فيه العمليات العسكرية في داخل إيران على مسافة تزيد عن ١٣٠٠ كم إلى الشرق منها هو أمر يصعب فهمه أو حتى تصوره!

والأمر المثير للتساؤل أن ما تطرحه مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية من تصورات لسيناريوهات رد الفعل الإيراني المحتمل على ضربة عسكرية أمريكية بالأساس ضد منشآتها النووية تركز على خيارات تبدو مصطنعة وغير منطقية، بينما تتغاضى عن خيارات أخرى تبدو أكثر واقعية ومن ثم أكثر منطقية. يقترح أحد هذه السيناريوهات توقع قيام إيران برد صاروخي باليستي بعيد المدى تجاه أهداف مدنية وعسكرية إسرائيلية، وأتصور هذا الأمر مستبعداً ليس فقط بقياس التأثير المحدود في حالة استخدام رؤوس حربية تقليدية على نحو خاص، ولكن أيضاً باعتبار أن شنَّ الولايات المتحدة هجوماً ضد المنشآت النووية الإيرانية لن يتطلب باليقين مشاركة إسرائيلية سواء كان ذلك لعدم الحاجة العسكرية إلى ذلك أصلاً، أو تجنباً لردود أفعال مضادة وعنيفة سياسية وشعبية في العالمين العربي والإسلامي معاً، ويصبح التساؤل حول هذا الطرح المشكوك فيه هو مبرر لاستمرار تحويل وبناء نظام دفاعات صاروخية على أرض الكيان تتعاون فيه الولايات المتحدة باستثمارات تجاوزت الثلاثة مليارات من الدولارات حتى الآن كأداة ليس فقط لاستمرار الخلل في الميزان العسكري لصالح إسرائيل مع دول الجوار القريب والبعيد معاً، ولكن لتوسيع فجوة الخلل إلى ذروة جديدة تصل بتلك الدول إلى حالة الإذعان والتسليم الدائم بأوضاع ذلك الميزان، كما

يقترح سيناريو آخر توقع قيام إيران باستهداف السوق النفطية العالمية بخلق خلل في إمدادات النفط المصدرة من الخليج سواء بمحاولة إغلاق مضيق هرمز، أو بمهاجمة شحنات النفط على مساراتها البحرية داخل الخليج، بل ووصولاً إلى تصور قيام إيران بتدمير آبار إنتاج النفط الرئيسة في دول الخليج وعلى نحو خاص داخل أراضي المملكة العربية السعودية خاصة في مناطقها الشرقية، وأتصور أيضاً أن مثل هذا السيناريو حتى لو رغبت في سلوكه القيادة السياسية والعسكرية الإيرانية هو أمر صعب من الناحية السياسية باعتبار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وربما الثقافية التي ترغب إيران في الحفاظ عليها حتى في حدها الأدنى، ومن الناحية العسكرية أيضاً باعتبار القدرات المتفوقة لأسلحة الجو والبحرية الأمريكية في بيئة عمليات مفتوحة وواسعة تشمل مسطحات مائية وظهيراً صحراوياً هي الأنسب والأمثل لعمل هذه الأسلحة، وهو أمر تدركه عن يقين إيران ليس فقط بحكم الواقع الحالي في موازين القوى في منطقة الخليج مع الوجود العسكري الأمريكي المكثف، وإنما أيضاً باعتبار التاريخ العسكري لمواجهات جرت بين الأساطيل الإيرانية والأمريكية على صفحة مياه الخليج إبّان السنوات الأخيرة من الحرب العراقية ـ الإيرانية تدرك فيها إيران وتقدر فعالية ودقة ومرونة وكثافة قوة النيران الأمريكية المصدرة، وإذا كان الأمر كذلك فهل ما يروج له هذا السيناريو هو بناء ذريعة مستدامة لوجود عسكري أمريكي بات يتمدد على طول السواحل العربية للخليج بدءاً من تسهيلات جزيرة مصيرة في الجنوب وصولاً إلى تسهيلات الموانئ الكويتية في الشمال.

إلا أن هذه السيناريوهات لم تطرح لنا بعمق، أقربها إلى الواقع والمنطق هو استهداف القوات الأمريكية والبريطانية معاً المتمركزة داخل الأراضي العراقية في قواعد رئيسة هي في الواقع معروفة ومرصودة ومن الضخامة في المساحة والسعة في حيازة أعداد كبيرة من الجنود بحيث تصبح أهدافاً بالغة الأهمية والحيوية إذا ما أرادت إيران إنزال عقاب يتناسب وهجوم أمريكي ـ بريطاني جوي في المقابل ضد منشآتها النووية!

أحسب في نهاية هذا الاستعراض السريع للسيناريوهات المطروحة أن إدراج سيناريو توظيف حزب اللَّه في الرد الإيراني على هجوم أمريكي مدبر لهدر برنامجها النووي لا يعدو كونه مبرراً للانقضاض على هذا الحزب على نحو ما شاهدناه في الحرب الإسرائيلية الأخيرة ضد لبنان بهدف أساسي هو القضاء على قوى المقاومة الوطنية في الجبهة الشمالية لإسرائيل بما يعني تعزيز الأمن والتفرغ في ما بعد لجبهات أخرى في سوريا وداخل الأراضي الفلسطينية ومن ثم التمهيد لبناء خريطة شرق أوسط جديد من وجهة نظر أمريكية وإسرائيلية محصوراً بين كماشة عسكرية طرفها أمريكي من الشرق والآخر إسرائيل من الغرب!

٥ ـ أمين حطيط

ـ يمكن للمراقب أن يستنتج أن إيران تعتمد في علاقاتها الخارجية نظرية «مرونة الأسلوب وثبات المبدأ»، وهذه النظرية تقود إلى تجنب النزاع المسلح، وعدم اللجوء إلى القوة لا بل تعطيل حجج الخصم إلى اللجوء إلى القوة، لأنها لا تغلق الأبواب من جانبها تجاهه وبالتأكيد لا تلجأ هي إلى الحرب الاستباقية ويبقى اعتماد القوة لديها أسلوباً أو وسيلة تفرض عليها للدفاع عن النفس؛ بالتالي فإن تطبيق هذه النظرية على ما حصل في لبنان يؤدي إلى الاستبعاد المطلق لفكرة أو لتفسير أن تكون إيران قد خططت أو ساهمت في التخطيط لهذه الحرب. . . هذا أمر أكدته كل المواقف والبيانات التي تلت أو كشفت بعد الحرب. . وأنا أقدر عرض الباحثة كل التفسيرات المحتملة عملاً بالمنطق العلمي والمنهج الأكاديمي، ولكن يجب أن نرجح أو نعتمد تفسيراً واحداً.

ـ وعت أمريكا وإسرائيل السلوك الإيراني ورأتا أن المرونة الدبلوماسية الإيرانية في موضوع الملف الإيراني والدعوة الدائمة إلى المفاوضات ما هي إلا تسويف وكسب للوقت للتمكن من إنجاز علمي مهم في المختبرات النووية، كما إن إسرائيل تخشى من أي عمل عسكري تقوم هي به ضد إيران ويؤدي إلى تدخل حزب اللّه بما يملك من قدرات نارية تستطيع الوصول إلى العمق الإسرائيلي، أضف إلى ذلك الحاجة الملحة لدى أمريكا وإسرائيل معاً إلى التخلص من سلاح الحزب ومن الحزب نفسه لتحقيق إنجاز ما بعد التعثر الذي تتخبط فيه أمريكا منذ دخولها إلى العراق وفشلها في الفراغ من التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ والانطلاق الواثق نحو الشرق الأوسط الأمريكي الجديد. لذا كان القرار الأمريكي لقلب المعادلة بمعادلة أمريكية جديدة «القوة الحاسمة لمنع التسويف»، وانطلقت الحرب ظاهراً وفي مرحلة أولى ضد حزب اللّه وفي مراحل تالية ضد إيران وسوريا.

فهمت إيران الرسالة وقرأت فيها سلوكاً موجهاً ضد المحور الذي أضحت في طليعته في الشرق الأوسط «محور الممانعة» فاستعدت وعملت على تحصين المحور وتماسكه للتعامل مع نتائج هذه الحرب سلبية كانت أو إيجابية، فكان دعمها العلني لحزب اللّه سياسياً وإعلامياً وشعبياً، لأن العلاقات الرسمية بين الدولة اللبنانية وإيران لا تتيح لها أكثر من ذلك، أما باتجاه سوريا فقد أعلنت أنها ستدخل الحرب إلى جانبها إن استهدفتها إسرائيل في عدوانها، وذلك لأنها ستضع موضع التنفيذ المعاهدة الدفاعية المشتركة بين الدولتين. . .

ـ انتهت الحرب بنصر عسكري ميداني لحزب اللّه، وبنصر سياسي مهم

لإسرائيل عبر القرار ١٧٠١، وجاءت مواقف بعض الأنظمة العربية إضافةً إلى المحور الغربي لتقول لإيران إن النصر في الميدان لا يكفي لا بل إن الميدان لا يرسم مسار العلاقات الدولية ويبقى القرار قرار «الشرعية الدولية» وكأني بهم يريدون القول إذا تقرر استعمال القوة ضد إيران فلا جدوى من المواجهة أو الدفاع والأفضل الرضوخ لأن القرار الدولي سيحرم المنتصر الذي لا تقبل أمريكا به من أي نصر (طبعاً هذا قولهم) أما إيران، فنستطيع أن نقول إنها حققت مكاسب وسجلت ملاحظات في هذه الحرب نذكر منها:

(١) اختبار أسلوب القتال غير النظامي ضد جيش متطور ما أضاف خبرة جديدة إلى ما كان سجله الحرس الثوري في الحرب مع العراق.

(٢) الطمأنينة إلى فشل الطيران والقدرات النارية في تحقيق أو حسم الحرب من الساعات الأولى أو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى للحرب ما يخفف من وهم أو خطورة النموذج الأمريكي ضد العراق الذي مارسته أمريكا وتحالفها الدولي مرتين في الكويت ثم في العراق.

(٣) اختبار قدرات الأسلحة التي تمتلك إيران مثيلاً لها في إصابة الأهداف العسكرية التي قد تواجهها.

(٤) سقوط فكرة المسؤولية المباشرة لإيران عن حزب اللَّه عملاً ومصيراً وتحقيق استقلالية الحزب في القرار والممارسة، ما يخفف عن الكاهل الإيراني من جهة ويريح حزب اللَّه من جهة ثانية.

(٥) دخول إيران إلى لبنان دخولاً علنياً رسمياً من غير إحراج والمنافسة العلنية أيضاً مع دول أخرى إلى حد إحراجها في الجانب العمراني الذي أبدت النية لتقديم المساعدة غير المشروطة فيه ومن الباب الرسمي للدولة.

(٦) اختبار العلاقة السورية الإيرانية، ونجاح الحلف الاستراتيجي بينهما، وتأكيد جديته ومتانته، وسيكون لهذا الأمر تداعيات مستقبلية في الوسط العربي.

(٧) خلق ظروف جديدة لوحدة شعبية إسلامية ميدانياً من خلال نصرة الشارع الإسلامي بكل المذاهب لحزب اللَّه وسقوط الفتاوى التي صدرت في أول الحرب ضد نصرة حزب اللَّه بطلب من الحكام العرب كونه «حزباً شيعياً» واضطرار حتى أصحابها للتراجع عنها، وهذا يقدم خدمة مهمة في طريق خنق محاولات لنشر الفتن بين السُنة بين والشيعة وهو ما تسعى إليه إيران في سياستها المعلنة وممارستها.

(٨) نجاح جديد للإسلام الثوري في المواجهة والتصدي للغرب. وهذا ما يؤكد

صوابية الموقف الإيراني في النظرة إلى الغرب وكيفية ممارسة وتطبيق الإسلام الصحيح القوي والمستقل من غير أي تبعية (لا شرقية ولا غربية)، وتقدُّم إيران إلى الواجهة في قيادة هذا التيار.

(٩) لا أتوقف، أو آخذ على محمل الجد موقف أيمن الظواهري في إبداء استعداده للوقوف إلى جانب حزب اللَّه في حربه إنما يمكن تسجيل إيجابية ظاهرة تتمثل في مبادرة فريق من أقصى الأصولية والتطرف والذي يزعم استناده إلى الإسلام الأصولي حسب مذاهب أهل السُنة تقدمه إلى نصرة حزب شيعي في مواجهة عدوه، وهذا يؤدي إلى إسقاط المواقف التكفيرية السابقة للقاعدة ضد الشيعة لكن تبقى الخشية من الخلفية الباطنية قائمة.

أما في الملف الإيراني النووي فقد أفرزت الحرب النتائج التالية:

ـ تعقيد اللجوء الأمريكي المحتمل إلى القوة العسكرية لمعالجة الملف النووي بعد ظهور الفشل العسكري ضد حزب اللَّه.

ـ أما في حال اعتماد الخيار العسكري لاحقاً، فإن إيران تكون قد استفادت من فرص وخبرات إضافية إلى حين اللجوء إلى الحرب ضدها.

ـ حمل الدول الغربية على العزوف أو على الأقل التردد في الاشتراك في أي حلف ضدها عسكرياً.

ما يعني أن إيران في ملفها النووي أصبحت أقل قلقاً على الأقل في الفترة المنظورة إن لم نقل أكثر طمأنينة.

أما عن الشرق الأوسط الجديد فأعتقد أن إيران لا تسعى إلى شرق أوسط إيراني، وهي تعلم أن هذا الأمر عسير وإن نشأ فلا يكون مستقراً بل إن استقراره أو مسكه يكون باهظ الثمن ومن غير نتائج حاسمة يُركن إليها، لكنها وبالتأكيد لا تقبل بشرق أوسط أمريكي، يكون ضد مبادئها ومصالحها. من هنا نرى أن السياسية الإيرانية تقوم على السعي إلى تحقيق الشرق الأوسط المستقل قدر الإمكان أي «شرق أوسط لأهله».

٦ ـ عبد الحميد مهري

إن ما يهمنا من تداعيات الاعتداء الإسرائيلي على إيران هو ما ينعكس على العلاقات العربية ـ الإيرانية. وقد طُرح موضوع هذه العلاقات أكثر من ست مرات خلال الثلاثين سنة الماضية: أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية قبل الثورة الإسلامية

وبعدها ثم لمناسبة غزو العراق الأول والثاني، واليوم يطرح لمناسبة الاعتداء الإسرائيلي على لبنان وملف إيران النووي.

وقراءتنا لهذه العلاقات لها مستويات، فهي عادية إذا نظرنا إلى إيران كدولة وقد يصدر عن هذه الدولة ما يؤخذ عليها من وجهة النظر العربية. أما القراءة الاستراتيجية لهذه العلاقات فإني أكتفي بتحليل المرحوم الرئيس هواري بومدين الذي سمعته منه بعد اتفاق الجزائر الذي سعى إلى إتمامه بين العراق وإيران والذي وضع حداً للنزاع المسلح العراقي الإيراني في عهد الشاه.

لقد كان بومدين ينظر إلى إيران كجزء من العمق الاستراتيجي للأمة العربية. وكان يرى أن الحرب العراقية ـ الإيرانية ومشاكل الجنوب السوداني وقضية تشاد توظف لتلغيم العلاقات بين العرب وعمقهم الاستراتيجي في آسيا وأفريقيا تمهيداً لفرض الواقع الإسرائيلي وسيطرة أمريكا على المنطقة. وأن العرب يجب أن يضعوا علاقاتهم مع جيرانهم في آسيا وأفريقيا في المستوى الاستراتيجي المتصل بمصيرهم.

فهل بقي هذا التحليل، كلياً أو جزئياً، صالحاً اليوم بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على التعبير عنه؟ في اعتقادي أنه ما زال صالحاً.

٧ ـ سعد ناجي جواد

أنا لم أكن أريد أن أعقب، ولكن حديث بعض الأخوة المعقبين دفعني إلى طلب الكلام. لقد تطرق البعض إلى مسألة الشيعة والسُنة في العراق، وكنت قد تمنيت عليهم في تعقيبي السابق أن يبتعدوا عن هذا الموضوع لأنه يساهم في تمزيق الأمة والمسلمين في الوطن العربي وفي العراق بخاصة، ولاسيما إذا كان الحديث غير دقيق. الأخ العزيز الدكتور محمد المسفر قال إن هناك فرقاً بين شيعة لبنان وشيعة العراق، شيعة لبنان هم عرب أقحاح ونسبهم العربي معروف وسكت. هل أراد أن يقول لنا بأن شيعة العراق هم إيرانيو النسب؟ لا أدري كيف يمكن أن نمحو الأصول العربية لشيعة العراق بهذه السهولة. ثم زاد الأخ الأستاذ غسان بن جدو، وعلى الرغم من ملاحظاته الموضوعية التي أوردها في هذا الموضوع، بأن قال بأن هناك حقيقة ثابتة يجب أن لا ينزعج منها أحد وهي أن الغالبية الساحقة من شيعة العراق هي مع الاحتلال الأمريكي. تُرى ما هي الإحصائيات والاستبيانات التي اعتمد عليها لتأكيد هذه المسألة، لا أدري ما إذا كان هذا الاستنتاج مبنياً على ما يراه في الفضائيات من شيعة تعاونوا مع القوات الأمريكية وأتوا معها عند الاحتلال؟ طيب هناك شخصيات سُنية عراقية معروفة ومشهورة تعاونت مع الاحتلال، هل يمكن أن يكون هذا سبباً لاتهام السُنة بأنهم مع الاحتلال؟ وهناك دول عربية قادتها متعاونون مع الولايات

المتحدة ولهم علاقات مع إسرائيل، هل يكفي ذلك لأن نتهم غالبية أبناء هذه الدول بأنهم مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل؟ ثم إن شيعة العراق، وتاريخهم الوطني منذ ثورة العشرين معروف، حاربوا الاستعمار والاحتلال البريطاني في حين وقف قادة سُنة مع الاحتلال البريطاني وتعاونوا معه. هل يجب أن يدفعنا ذلك إلى اتهام سُنة العراق بأنهم مع الاستعمار البريطاني. إني إذ آسف للحديث في هذا الموضوع الممقوت، أتمنى عليكم أن تكونوا أكثر دقة وموضوعية عند الخوض في مثل هذا الموضوع. وأقول لكم إن خطة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مبنيَّة على تمزيق الشعب العراقي إلى طوائف، وإن محاكاة هذه السياسة، ولو بنيَّة سليمة أو عن غير قصد، يساهم بصورة فعالة في إنجاح المخططات الرامية إلى تمزيق العراق.

٨ ـ خير الدين حسيب

في العلوم الإنسانية درس الفلسفة درس إلزامي، وقد فوجئت عندما ذهبت لأتابع دراسة الماجستير في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، وكنت طالبَ اقتصاد، أنه ينبغي عليَّ أن أدرس الفلسفة. وبعد مدة فهمت أن الفلسفة تساعد على الغوص إلى جذور الأشياء وعدم الاكتفاء بالمظاهر.

أولاً، فيما يتعلق بالموضوع الإيراني وحتى لا يساء للعلاقات العربية ـ الإيرانية وحتى لا يساء فهم ما سأقوله، أنا على الصعيد الشخصي لا أؤمن بدولة دينية، ولكنني لا أميل إلى استعمال تعبيرَيْ «العلمانية» و«تطبيق الشريعة»؛ ففهمي للعلمانية أنها الديمقراطية والعقلانية. وبشأن تطبيق الشريعة، نحن ننطلق من أن العروبة والقومية العربية أحد محتوياتها الأساسية هو المحتوى الحضاري الإسلامي. والحضارة العربية الإسلامية ساهم فيها عرب غير مسلمين (مسيحيون) وكذلك ساهم فيها مسلمون غير عرب. وهناك مساهمة واضحة للإيرانيين فيها، فبالتالي نحن نشترك مع العرب غير المسلمين في الحضارة العربية ـ الإسلامية ونشترك مع المسلمين غير العرب فيها. أقول هذا حتى لا يساء فهم ما سأتحدث به.

ثانياً، إيران ليست ديمقراطية بالمفهوم الذي أفهمه من عبارة الديمقراطية، أعتقد أن الدكتورة نيفين قالت إنها ديمقراطية ناقصة، وقسم قال إنها أكثر ديمقراطية بالمعايير النسبية، إيران ليست ديمقراطية كاملة لكن بالمعايير النسبية هي أكثر ديمقراطية من معظم الأنظمة العربية، لكنها ليست ديمقراطية بالمعنى الدقيق. أنا لا أومن بأن شخصاً يكون عنده تفويض إلهي ليقرر وعنده حق الفيتو على كل شيء. فهمي للديمقراطية أن الشعب هو مصدر السلطة، وعندما يكون لمرشد أعلى صلاحيات الفيتو على كل شيء، ومراقب للدستور، لا أرى في هذا ديمقراطية.

ولكن مع ذلك، وبالمعايير النسبية، هي أفضل من دول الخليج كلها، وهي أفضل من معظم الأنظمة العربية. نحن دخلنا إلى الموضوع الإيراني في مركز دراسات الوحدة العربية في النصف الثاني من الثمانينيات من القرن الماضي حيث كنّا نعمل على مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي؛ وضمن هذا المشروع، كان هناك موضوع العلاقة بدول الجوار ومنها العلاقة بإيران وكانت هذه فرصة لدراسة كل موضوع إيران والعلاقات العربية.

المذهب الشيعي في إيران اختلط بالقومية الفارسية؛ فإيران فيها مذهب شيعي مع القومية الفارسية، ونعرف أن أغلبية الإيرانيين من الشيعة لكنهم ليسوا أغلبية كبيرة كفرس، الأرقام التي لدي، ولا أذكرها بالضبط، أن هناك بين ٥٠ و٥٥ في المئة فُرساً، وهناك قوميات أخرى، ولكن هناك تركيز إيراني على الجانب الشيعي مع تلوينه بقومية فارسية، وهذا المزيج أحد مكوناته يعلو أو يهبط حسب فترات سياسية مختلفة.

جذب انتباهي ما قاله الأخ الدكتور عبد الخالق عبد اللّه حول هذا الموضوع، وأنا أحب أن أتساءل لماذا الأنظمة الخليجية لم تكن خائفة من إيران قبل قيام الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية، والشاه كان وكيل أمريكا في المنطقة، وكان شرطي المنطقة، وكان مسلحاً إلى الآذان، ولو بقي شاه إيران لكان صنع القنبلة النووية من فترة طويلة، لماذا لم يتكلموا عنها؟ لماذا عندما تريد أمريكا أن تقوم بحملة ولها مشكلة مع إيران تتحرك مصر وتتحرك الإمارات وتثير موضوع الجزر إلخ، أنا مع حق الإمارات في موضوع الجزر ولكنني مع حلّه بطرق سلمية، ومن خلال محكمة العدل الدولية إذا تعذر حله من خلال المفاوضات.

تكلمت عن الفلسفة لأنه يجب علينا أن نفتش عمَّن وراء هذا التخويف من إيران، ومن وراء هذه النغمة الجديدة «الخطر الشيعي» و«الخلاف الشيعي ـ السُني».

أنا أحب أن أعطيكم بعض الصور لتروا كيف أن الخيط الأمريكي متصل. الهدف هو القضاء على العروبة والقومية العربية؛ ففي زمن عبد الناصر وفي الستينيات من القرن الماضي بخاصة، وضعوا الإسلام مقابل القومية العربية في صورة المؤتمر الإسلامي. وأنا أذكر في اجتماع في منتدى الفكر العربي في عمان عند التأسيس، وكنا مجتمعين في العقبة، كان أحد الحضور الشيخ أحمد زكي اليماني وطرح الأمير الحسن بن طلال الفكرة، فكان تعليق أحمد زكي اليماني لماذا نعمل منتدى فكر عربي لماذا لا نعمل منتدى فكر إسلامي، وأنا انتظرت من الإخوان الآخرين أن يجيبوا على هذا الموقف ولكن أحداً لم يجب، فكانت هناك حاجة إلى مَن يعلق الجرس وقمت

بتعليقه، فقلت لهم أنتم ـ أعني السعودية ـ كلما طرح شيء على المستوى القومي إما تبدأون برفعه إلى مستوى إسلامي أو تنزلونه إلى مستوى خليجي وفي الحالتين المستهدف هو المستوى العربي.

هذه لم تكن فقط سياسة سعودية بل سياسة سعودية ـ كويتية. نحن في أوائل الثمانينيات استطعنا أن نقيم من خلال الأمم المتحدة مركزاً عربياً للتطوير التكنولوجي، وعلى مدى سنتين تم العمل فيه وبعدها جاءت السعودية والكويت وقضتا على المشروع وبعدها بأشهر أقامتا مركزاً إسلامياً للتطوير التكنولوجي في السعودية. والآن نرى هذه المحاولات لإثارة الضجة حول إيران. نحن ننطلق بالنسبة إلى الموقف من إيران مما يلي: مركز دراسات الوحدة العربية كان أول من فتح الطريق لمناقشة العلاقات العربية ـ الإيرانية، وهذا تطلب زيارة إلى إيران وعقدنا أول ندوة في الدوحة[٢]. لدى إيران مشروعان، مشروع أن تكون دولة إسلامية ديمقراطية إلخ، وهناك قسم من الإيرانيين يريدون مشروع الإمبراطورية الفارسية، فكيف نتعامل مع هذين المشروعين؟ مرة الثورة ومرة الدولة. أول ما بدأت الثورة الإسلامية كانت الثورة متقدمة وبعدها أصبحت الدولة. والآن هناك مؤشرات، لا نعلم مدى صحتها وأهميتها، ما موقفنا نحن؟ نحن ننطلق من أن إيران عمق إسلامي استراتيجي للأمة العربية، ويجب أن ننظر إلى إيران ونتعامل معها على أساس أنها «صديق محتمل» وليست «عدواً محتملاً».

سياسات إيران بالنسبة إلى العراق وبالنسبة إلى المنطقة اختلفت من وقت إلى آخر، أما موقفها من قضية فلسطين فلا يزال حتى الآن هو نفسه. وموقفها من العراق انطلقت فيه من موقع دولة، وما أريد أن أقوله سبق أن سجلته في مقابلات فضائية وهو ليس جديداً وسجلته كتابةً أيضاً. موقف إيران من العراق هو موقف غير مقبول وسيِّئ، فهي ساعدت على الاحتلال الأمريكي للعراق. محمد علي الأبطحي نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت قال في تصريح علني ومنشور نحن ساعدنا أمريكا على احتلال العراق، لماذا ساعدوا أمريكا؟ لأنهم منطلقون من مصلحة الدولة؛ إذ ليس من مصلحة إيران أن تكون دولة قوية في الجوار أي العراق، ليس من مصلحة إيران أن يكون الجيش العراقي قوياً، وليس من مصلحة إيران أن تكون هناك دولة مركزية قوية في العراق. كان هذا لقاء مصالح بينها وبين الولايات المتحدة. فهذا

---

(٢) **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

الموقف الإيراني هو موقف غير صحيح، وللأسف فإن حزب اللّه تأثر بهذا الموقف إلى حد ما. يعني لم يستطع أن يجاهر بتأييده للمقاومة العراقية إلا مؤخراً أثناء المؤتمر العربي الذي عُقد في بيروت في أوائل العام الحالي، فأعلن موقفاً واضحاً وفي تصريح لأول مرة عن تأييده للمقاومة العراقية ولا أشك في أن هذا الموقف سيستمر ويترسخ.

وفي موضوع آخر يتعلق بـ «الشيعة في العراق»، ليس من حقنا كعرب أن نزايد على العرب الشيعة في العراق، وأنا يؤسفني أن استعمل هذه التعابير: سُنة وشيعة. العرب السُنة في العراق لا يستطيعون أن يزايدوا على العرب الشيعة في العراق لا في العروبة ولا في القومية العربية. العرب الشيعة في العراق أصلهم قبائل عربية تشيعت حينما ذهبت إلى الجنوب سعياً وراء الكلأ والراعي، وهناك من خلال الحوزة جاءوا بشيوخهم وشيعوهم وعندما أصبح شيخ القبيلة شيعياً أصبحت القبيلة كلها شيعية. ولا تزال هناك قبائل مثل شَمَّر في الشمال سُنة وفي الجنوب شيعة، والجبور في الشمال سُنة وفي الجنوب شيعة. لا توجد إلا أقلية صغيرة جداً من الشيعة من أصول إيرانية. وإلى فترة متأخرة كان هناك عنعنات بين الشيعة العرب والشيعة العجم، ولم يكونوا يتزاوجون. ثورة العشرين، ثورة الاستقلال ضد بريطانيا كانت فيها قيادات رئيسة شيعية. لا ينبغي لأحدٍ أن يستعمل هذه التسميات.

كل الأحزاب السياسية التي تشكلت في العراق لم تتشكل على أساس ديني أو مذهبي، حزب الاستقلال رئيسه الشيخ مهدي كبه وهو شيعي، ونائب الرئيس محمد صدِّيق شنشل وهو سُني، وهكذا الأحزاب الأخرى كلها، حتى الأحزاب الموالية لبريطانيا نوري السعيد كان له حزب وصالح جبر الشيعي كان له حزب، وهذه الأحزاب كان فيها سُنة وشيعة وأكراد ومسيحيون وغيرهم. حتى حزب البعث وخلافاً لكل ما يقال الآن، إذ يمكن أن تقولوا إنه نظام دكتاتوري لكنه لم يكن طائفياً. أكثرية أعضاء حزب البعث شيعة، وأول أمينين عامين لحزب البعث كانا شيعيين، وأكثرية القيادة كانت شيعية، وأكثرية الـ ٥٥ المطلوبين من الاحتلال بعد احتلال العراق شيعة. وحتى السيد السيستاني عندما سألوه عن موضوع الطائفية قال لهم إن صدام حسين لم يكن طائفياً بل كان دكتاتوراً. أرجو إذا لم تكن لدينا معلومات كافية أن لا نعمم ولا نصدر أحكاماً ولا يجب إسقاط الوضع في لبنان على الوضع في العراق، لبنان فيه قضايا طائفية وفيه تقسيم طائفي للمناصب الرئيسة في الدولة، وفي العراق لا توجد طائفة محددة لرئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس مجلس النواب، وكان سبعة رؤساء وزراء في العراق شيعة وأربعة أكراد ولا توجد أية تقسيمات طائفية، وهذه العملية الطائفية والعنصرية والمذهبية الحالية بدأت مع الاحتلال. جاء الاحتلال ومعه مجموعات كان قد رباها هو وإيران، وأول ما بدأ الاحتلال شكل

مجلس الحكم الانتقالي على أساس طائفي: حصة كذا للشيعة وحصة كذا للسُنة وحصة كذا للأكراد، واستمرت العملية. لم يستعمل الاحتلال في كل أدبياته وفي كل الخطب كلمة شعب عراقي، بل إنه يتكلم عن شيعة وسُنة وتركمان وأكراد إلخ، هذه عملية خلقها الاحتلال. أنا كنت خلال الحرب الأهلية في لبنان ورأيت الأمور الطائفية والمذهبية التي حصلت وبعضها مماثل لما يحصل في العراق الآن، وهذه كلها أشياء مؤقتة ولن تدوم.

ما أن انتهوا من محاولة كسر شوكة السُنة حتى حاولوا إدخال بعضهم في العملية السياسية والآن يحاولون أن يقسموا الشيعة وأن يقسموا السُنة، وفي الجنوب هناك صراع بين جماعات عربية شيعية وبين مجموعات أخرى مع الاحتلال. المعارك التي تمت في الديوانية والتي سمعتم ولا تزالون تسمعون عنها هي معارك بين تيار الصدر وتيار السيستاني، وكلاهما تياران شيعيان، هناك عمليات أخرى، صراعات بين أطراف شيعية بين الحسني وبين المجلس الأعلى في كربلاء، وهناك صراعات بين السُنة أنفسهم.

أكبر إهانة للعربي الشيعي أن تقول له أنت شيعي إيراني؛ فالعراقيون معتزون بوطنيتهم، وإن كانوا يلتقون مذهبياً مع إيران. وفي الحرب العراقية ـ الإيرانية وطوال ثماني سنوات من الذي قاتل ومات وأُسر؟ أكثرية الجنود العراقيين الذين قاتلوا الإيرانيين كانوا من الشيعة. هذه الجماعات المتعاملة مع أمريكا التي لديها حسابات وإمكانيات مالية وتظهر في الإعلام هي التي تعطينا انطباعاً بأن هذا الصراع سُني شيعي. المعلومات التي توافرت تؤكد أن المخابرات والجيش الأمريكي مَوَّلاَ كُتَّاباً وجرائد ورؤساء أديان من الطرفين لتنفيذ هذه المخططات، فيجب أن لا نأخذ هذه الأمور بهذه السهولة. أنا لا أشك في أن العراق سيرجع إلى أصله لأن الغالبية وطنيون عراقيون، وأن ٨٠ في المئة من الشعب العراقي عرب، و٩٥ في المئة من العراقيين مسلمون، وليس مثل الموزاييك الذي نراه في الصحف.

فيما يتعلق بإيران، هل كان لها علاقة بما جرى في لبنان واستفادت أم لا؟ كلام يقال في لبنان وغير لبنان. وبحسب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في الولايات المتحدة، وأحد خبراء هذا المركز أنتوني كوردسمان خلال الحرب ذهب إلى إسرائيل وقابل السياسيين هناك، وذهب إلى الجبهة وقابل ضباطاً، والتقرير الذي كتبه منشور في **المستقبل العربي** وهو في عشرين صفحة[٣]. فيما يتعلق بالموضوع الذي

(٣) أنتوني كوردسمان، «"دروس" أولية من الحرب بين إسرائيل وحزب اللّه،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١١٩ ـ ١٣٨.

نتكلم عنه يقول ما يلي: «لم يشعر أي مسؤول إسرائيلي في الخدمة أو بعض المخابرات أو أي ضابط عسكري أن حزب اللّه قد تصرف في هذه الحرب تحت توجيه من إيران أو سوريا. أما مسألة من كان يستعمل الآخر فكانت الإجابات التي حصل عليها، جميع الأطراف حزب اللّه وإيران وسوريا كانت في منتهى السرور بأن يستفيد بعضها من بعض». هذا مركز دراسات أمريكي، وهذا مسؤول وهذه التقارير تناقش في الكونغرس.

٩ ـ عبد الخالق عبد اللّه (يرد على خير الدين حسيب)

الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب عودنا على الحديث المعتدل والهادئ والعقلاني، لكنه في هذه المداخلة أجده منفعلاً على غير عادته.

طلب الحديث من أجل الرد على سؤال طرحه ووجهه إليّ بشكل خاص، وهو: لماذا لم تكن الدول الخليجية خائفة من شاه إيران كما تبدو الآن خائفة من إيران ما بعد الشاه؟ في إيحاء أن خوف دول الخليج خوف مصطنع ومفبرك ويأتي بإيحاءٍ أمريكي وهو منطق طهران نفسه.

والذي ينبغي توضيحه أن دول الخليج هي دول صغيرة ومتواضعة في قدراتها وإمكانياتها البشرية والعسكرية، وتعيش بجانب دولة قوية وضخمة ومتعددة الموارد كإيران التي تشكل تحدياً ضخماً لكل دول الخليج. والحقيقة أن الشاه لم يكن يهدد دول الخليج ولا يتحدث عن تصدير الثورة، بل كان من أبرز المدافعين عن بقاء هذه الأنظمة وحريصاً على استقرار المنطقة عموماً. هذا يختلف تماماً عن إيران الثورة وإيران الجمهورية الإسلامية المخيفة في دعمها للقوى الراديكالية والمتشددة في خطابها السياسي.

دول الخليج تعيش على مقربة من إيران وتدرك ضخامة تحديات هذه الجيرة.

على الرغم من ذلك عندما كانت إيران في مزاج معتدل وإصلاحي في ظل رئاسة الإصلاحي محمد خاتمي كانت دول الخليج على وفاق تام مع طهران وتعيش مرحلة من التعايش السلمي، لكن الرئيس الجديد أحمدي نجاد جاء بخطاب متشدد وأعاد العلاقات الإيرانية الخليجية عشر سنوات إلى الوراء.

أرجو أن يستعيد خير الدين حسيب هدوءه، كما أرجو أن يعيد النظر في المنطق القائل إن دول الخليج تأتمر بأمر أمريكا في كل توجهاتها وسلوكياتها بما في ذلك في تعاملها مع طهران. هذا الكلام مسيءٌ ولا علاقة له بالواقع على الإطلاق.

١٠ ـ خير الدين حسيب (يردّ على عبد الخالق عبد اللّه)

سبق لي أن ذكرتُ في البداية أن مشروع المركز لاستشراف المستقبل العربي كان له تشخيص في ما يتعلق بالعلاقات العربية ـ الإيرانية هو أن في إيران اختلط المذهب الشيعي بالقومية الفارسية وأن هاتين الصيغتين تطغى أحياناً واحدة منهما على الثانية.

أنا لا أدعو إلى الاستسلام إلى طمأنينة خادعة بأن إيران بلد إسلامي ولا يمكن أن يعتدي على بلد إسلامي. أنا قلت إن علينا أن نحاول أن نجعل من إيران صديقاً محتملاً وليس عدواً محتملاً. هذا يتطلب زيادة المصالح الإيرانية والعربية المتبادلة، المصالح الاقتصادية مثلاً، أن لا نعتمد فقط على العامل الديني والعامل الإسلامي. ليست لدي مخاوف من سيطرة إيرانية على المنطقة العربية، فالوطن العربي ٩٥ في المئة منه مسلمون، ومن هذه الـ ٩٥ في المئة هناك ٥ في المئة فقط شيعة، وأنا قلت هذا الكلام في طهران نفسها في محاضرة، لا يمكن أن يتصور أن تسيطر نسبة الـ ٥ في المئة على الـ ٩٥ في المئة في الوطن العربي، بخاصة عندما تكون هناك رابطة بين المذهب الشيعي والقومية الفارسية. إن هناك تجارب كثيرة في العالم، كم مرة دخلت فرنسا وألمانيا في حرب ثم وجدتا صيغة للتعامل مكنتهما من إلغاء هذا العداء، وبالتالي نحن لا نستسلم لا للأوهام ولا لآمال قد لا تتحقق. «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». أنا أعتقد أن الخليج مع عراق ديمقراطي، لا يشكل خطراً على أي جهة في المنطقة، يجب أن يكون هناك عراق وجيش قوي ونتعاون مع إيران من موقع قوة وليس من موقع ضعف. هذا هو الحل في رأيي إضافةً إلى ما ذكرته عن الحاجة إلى نظام أمني عربي ـ إيراني وعربي ـ تركي أيضاً.

في ما يتعلق بالكلام عن شيعة العراق، أنت قد لا تكون قصدت ما قلته، لكنها كانت زلة لسان. قلتَ إن أغلبية الشيعة العراقيين يؤيدون إيران، هذا غير صحيح، وهذا الكلام اعترض عليه الأخ سعد ناجي جواد. العراقيون بمن فيهم الشيعة يعتزون بوطنيتهم. من سنين قاتلوا الإيرانيين وماتوا وأُسروا. أما ما ذكرته بالنسبة إلى المجلس الأعلى للثورة الإيرانية، فإن هذا نشأ في طهران، بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية. السيد محمد باقر الحكيم ذهب إلى إيران وهناك أنشأوا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وكذلك حزب الدعوة نشأ في العراق وامتداداته كانت في إيران وكذلك القوى الأخرى.

أنا أحب أن أبيِّن، وهنا أتمنى أن تقرأ بعض المعلومات والتقارير والدراسات التي نبذل جهداً كبيراً لنشرها في **المستقبل العربي**، يتبيَّن لي من بعض الأسئلة أن هذه

المعلومات لا تُقرأ ولا يُستفاد منها بشكل كبير. قوات الاحتلال قامت بعمل استطلاع للرأي العام لتعرف ما مدى شعبية هؤلاء الناس الذين جاءوا مع الاحتلال: عبد العزيز الحكيم وعدنان الباجه جي والجعفري والآخرون. . ؛ وضمن الأسئلة كان سؤال: ما هو مدى تأييدك لهؤلاء الأشخاص؟ كل الذين جاءوا مع الأمريكان في مجموعهم حصلوا في هذا الاستطلاع على تأييد مجموعه نسبة ١٠ في المئة. الأخ غسان بن جدو يقول إن أكثرية العراقيين يؤيدون الاحتلال الأمريكي، وهذا كلام في منتهى الخطورة: فقد نشرت **المستقبل العربي** نتائج استطلاع قامت به إدارة الاحتلال ويقول أن نسبة ٨٢ في المئة من الشعب العراقي تريد خروج القوات الأمريكية من العراق، وبالتالي إطلاق هذا الكلام يسيء للعراقيين ويؤذي مشاعرهم، عندما يشكك واحد في وطنية الآخر دون معلومات ودراسات ميدانية.

أنا من الذين لا يتخوفون من سلاح نووي إيراني. الأولوية يجب أن تكون لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، لكن باستمرار وجود الأسلحة النووية مع إسرائيل ما هو الخوف من أن يكون لدى إيران سلاح نووي على الأقل لتخفيف وطأة هذا السلاح النووي الإسرائيلي. وإلى أن يتم هذا في ظل نظام أمني عربي ـ إيراني، يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً وليس سلبياً.

النقطة التي أشار إليها الدكتور عبد الخالق لجهةِ أنه في زمن الشاه لم يكن لديه مطامع، من الذي كان يطالب بالبحرين؟ أليس هو الشاه الذي كان يطالب بها. كانت هناك أخطار وإيران كانت تتحكم في المنطقة كلها، حتى السعودية كانت خائفة من إيران، إيران كانت ممثل أمريكا في المنطقة وكانت لها أطماع وعلاقات إلخ. إنني أتفهم المخاوف الموجودة عند الخليجيين، بعض الحكام الخليجيين، من موضوع إيران، لكن أنا أعتقد أن هذه تُحل ضمن منظومة أمن عربي ـ إيراني وليس عن طريق استقدام قواعد أمريكية إلى منطقة الخليج.

١١ ـ محمد المسفر

جاء في مداخلة الدكتور خير الدين حسيب تعقيباً على مداخلة الدكتور عبد الخالق عبد اللّه ما معناه، أن دول الخليج العربي في عهد شاه إيران كانت مرتبطة بعلاقات متميزة مع ذلك النظام، علماً بأنه كان يضمر لدول الخليج العربية عداءً منقطع النظير وله أطماع مُعلنة؛ فهو الذي لم يعترف بدولة البحرين كدولة عربية مستقلة إلا بموجب ضغوط دولية أدت إلى أن يجري استفتاء على عروبة دولة البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة، إضافةً إلى احتلاله لجزر دولة الإمارات إلى جانب النزاعات الحدودية مع كل دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء.

في عهد الثورة الإسلامية في إيران كان الأمر مختلفاً. تخوف هذه الدول من إيران أدى إلى ارتباطات أمنية مع دول أخرى غير عربية، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن في منطقة الخليج العربي اليوم. في هذا السياق علينا أن نجعل من إيران دولة صديقة وليس عدواً محتملاً. هذا لا يعني ترك الأمور على أعنتها، بل علينا أن نأخذ في الاعتبار أي تحولات في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب ودول الجوار العربي. بمعنى آخر، علينا أن نعمل بمقتضى الحديث النبوي: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»، يجب علينا أن نعد أنفسنا إعداداً جيداً لنواجه أي متغيرات تحدث في إيران، ويجب علينا ألاَّ نتحدث عن تسلح إيران النووي من دون أن نتحدث عن التسلح النووي الإسرائيلي.

تعقيبي على ما جاء في مداخلة الأستاذ الدكتور خير الدين حسيب هو ما يلي:

في عهد الشاه كان أهل الخليج لا يشعرون بالاطمئنان الأمني وكان هناك مسيرات شعبية ترفض الهيمنة الإيرانية على المنطقة، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه كان يوجد توازن أمني في المنطقة، كان العراق قوياً وكانت مصر فاعلة ومؤثرة، وكان الوضع العربي يُشعر أهل الخليج بالطمأنينة بدرجة كبيرة.

في عهد الثورة الإسلامية، كان الشارع الخليجي مؤازراً ومؤيداً للثورة الإيرانية لأسباب كثيرة ولم يُعتبر النظام القائم في طهران مهدِّداً لأمنهم واستقرارهم، لكن بعد احتلال العراق من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والإتيان بعملاء محسوبين على إيران وتسليمهم مقاليد الأمور في العراق والعبث الذي أحدثوه في العراق أدى إلى الخوف ممّا يحدث في العراق في ظل نظام عربي مترِدٍ.

أهل الخليج يتخوفون من التسلح النووي الإيراني من زاويتين: **الأولى**، قد تشعر إيران بالقوة التي لا يقدر أهل الخليج على مواجهتها فتبغي عليهم وتنتهك سيادتهم وتعبث بأمنهم علماً بأنه مابرح هناك خلافات حدودية لم تحل وما انفكت إيران تماطل في حلها. الأمر **الثاني**، إن دول الخليج العربية تعتمد في حياتها على مياه الخليج فهو المصدر الوحيد للحياة في المنطقة أي نشرب ونسقي مزارعنا من مياه تحلية البحر فأي خطأ فني أو أي عمل عسكري يؤدي إلى الضرر بالمفاعلات النووية الإيرانية سيلحق الضرر بنا في المنطقة، يضاف إلى ذلك أن كل الاستثمارات النفطية في المنطقة تقع على السواحل الغربية لمياه الخليج ونخشى على هذه الاستثمارات وعلى حياتنا، إذا شعرت إيران بقوتها فقد تقدم على ابتزاز الحكومات الخليجية للنيل من سيادتنا واستقلالنا في ظل ظروف عربية غاية في السوء، وهذا خطر آخر يهددنا.

النتيجة التي أريد الوصول إليها، يمكن إيجازها في جملةٍ واحدة: إننا في الخليج

العربي من الداعين إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقةً خاليةً من التسلح النووي، وإننا من المتبنين لكل قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى جعل التسلح الإسرائيلي خاضعاً لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية، وإننا لا نرفض جهود إيران في تطوير مفاعلاتها النووية الموجهة إلى الأغراض السلمية، ولا يمكن أن نساوي بين التسلح الإيراني والتسلح الإسرائيلي لأن هناك اقتناعاً عند الكثير من الناس في المنطقة بأن إيران الثورة إذا أحسنت النيات تجاه العرب فإن سلاحها سيكون لمواجة أعداء العرب والمسلمين.

ذكر البعض هذا الصباح وبعد الظهر تساؤلات عما سُمي «لغز السياسة الخارجية لدولة قطر»، والبعض الآخر راح يقول: «إن السياسة الخارجية القطرية خرجت عن المألوف»، ويرى ثالث أن مواقف قطر الخارجية هي مناكفة للسياسة الخارجية السعودية.

والسؤال ما هو المألوف الذي نتحدث عنه؟ لكل منا تفسيره «للمألوف» ما يهمني الإشارة إليه في هذا المجال هو أن المألوف في السياسة العربية بعد الحرب العالمية على العراق عام ١٩٩١ هو انصياع لكل ما تطلبه السياسة الأمريكية من الدول العربية، وبناءً على ذلك فإني أؤكد القول إن السياسة الخارجية القطرية خرجت عن هذا المألوف بتبني سياسة خارجية مستقلة؛ ففي عقد التسعينيات وقفت قطر وحيدة في مواجهة ما عُرف في حينه بسياسة «الاحتواء المزدوج» ضد العراق وإيران، وبنت محطة الجزيرة التي أحدثت ثورة إعلامية في العالم العربي، حاربتها كل الدول العربية إلى حد أن أحد الزعماء العرب طلب من أمريكا تدمير هذه المحطة، وأمريكا مارست كل تهديداتها لجعل هذه المحطة كمثيلاتها من المحطات الفضائية العربية، وقطر أول من أعاد العلاقات الدبلوماسية مع العراق بعد انتهاء حرب عاصفة الصحراء العالمية ضد العراق، ولا أريد أن استرسل في إنجازات قطر السياسية في الداخل والخارج، ولكن أريد أن أذكِّر بأن دولة قطر هي أول من اعترف بحكومة حماس المنتخبة وساندتها قولاً وعملاً، وأمير دولة قطر هو أول الواصلين إلى لبنان مهنئاً المقاومة اللبنانية على انتصارها في المعارك الحربية ضد الجيش الإسرائيلي، وهي التي تطوعت بإعادة إعمار بنت جبيل ومدينة الخيام، وهاتان المدينتان تمثِّلان رمز المقاومة اللبنانية.

أختم قولي بأنه يكون ظلماً لنا نحن الشعب القطري وظلماً لحكومتنا أن تجعلوا كل مواقفنا السياسة عبارة عن ردود فعل على السياسة الخارجية السعودية. هذا ظلم لنا ولحكومتنا نرفضه جملةً وتفصيلاً.

١٢ ـ نيفين مسعد (ترد)

يطيب لي في البداية أن أتوجه بخالص شكري إلى الدكتور طلال العتريسي على تعقيبه القيِّم، وكذلك لكل من أبدى ملاحظة على بحثي تسهم في تطويره. وبشكل عام فإنني سوف أبلور إجابتي على ما أُثير في المناقشات من نقاط في العناصر التالية:

١ ـ أُثيرت النقطة الخاصة بتعرض الورقة للتفسيرات المختلفة لعلاقة إيران بحرب تموز/ يوليو، وعدم الحاجة إلى مثل هذا الاستعراض بعد أن تبيَّن أن التفسير المتعلق بالتآمر الأمريكي ـ الإسرائيلي على لبنان هو التفسير الوحيد. في الواقع فأنا أرى ضرورة مثل هذا التحليل للتفسيرات المختلفة، لأننا نناقش الظاهرة بعد مرور أقل من أسبوعين على انتهاء الحرب، وتلك مدة كافية للترجيح لا الحسم، وأقول هذا وفي ذهني الشكوك التي ما زالت تحيط بتنفيذ هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر بواسطة تنظيم القاعدة على الرغم من انقضاء خمس سنوات على الحدث. يضاف إلى ذلك أن التفسير الوحيد الذي يشير إليه د. طلال هو التفسير الذي نقتنع به نحن ونؤمن به، لكن ما نقتنع به ونؤمن به لا ينفي بالضرورة سواه من التفسيرات. وكمثال، ثمة تفسير لاغتيال الرئيس رفيق الحريري بأنه من صنع إسرائيل، وهذا التفسير منطقي ومقنع ونؤمن به، لكن هذا التفسير لم يلغِ أبداً التفسير الشائع عن الدور السوري في عملية الاغتيال.

٢ ـ طُرح سؤال، هل كان على إيران أن تقاتل إلى جانب العرب؟ وسؤال، هل كان تدخل إيران سيصب في مصلحة حزب اللَّه أو في المصلحة العربية العليا؟

وجوابي على السؤال الأول، هو أنني عرضت للجدل النظري الذي دار في إيران وإن لم يُسلط عليه ضوء كافٍ، فلا شك في أن التزام إيران بنصرة المستضعفين من جهة وعلاقتها الخاصة بحزب اللَّه من جهة أخرى، كانا سبباً في إثارة أسئلة عن فرص التدخل الإيراني ووسائله ومحصلته، وهذا نتاج العلاقة الجدلية بين مثاليات الثورة الإسلامية وواقع الدولة الإيرانية.

أما جوابي على السؤال الثاني، فهو أن إيران هددت بأنها ستتدخل إلى جانب سوريا في حال شملتها الحرب، فلماذا نعتبر هذا التهديد أمراً طبيعياً ونتفهم دوافع معاهدة الدفاع المشترك السورية ـ الإيرانية ونندهش عندما نستفهم عن مبررات عدم تدخل إيران إلى جانب حزب اللَّه وهو مَن هو بالنسبة إلى إيران؟ لماذا نقبل تدخل إيران إلى جانب سوريا ولا نقبله إلى جانب حزب اللَّه؟

قبل أن أترك هذه النقطة أشير إلى أمرين: الأمر **الأول**، أنني أعتقد أن سوريا إن ضُربت فلن تتدخل إيران لاعتبارات تتعلق بالمصلحة القومية الإيرانية وليس بالانطباع السلبي الذي يمكن أن يتولد لدى أنظمة الحكم العربية مثلاً، أو لدى قطاع من

الشارع العربي. الأمر **الثاني**، أنني عندما أسأل لماذا لم تتدخل إيران فأنا لا أرفع العتب عن الدول العربية، فهي أيضاً لم تتدخل ولن تتدخل في أي مواجهة مع إسرائيل، لكني أسأل، لأن إيران هي التي ترفض الكيان الصهيوني وتدعم المقاومة، أما الدول العربية فموقفها من هذا الكيان أوضح من أن يحتاج إلى تفصيل، وتخاذلها في دعم مقاومته مثبوت بشواهد لا أكثر منها.

٢ ـ نوقش تصريح أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة وأثره على تطور موقف القاعدة من قضية الخلاف السُني/ الشيعي، وتلك نقطة مهمة لكن في الواقع فإنه ليس لدي أي وهم حول حدوث تغير انقلابي في موقف القاعدة من قضية الخلاف السُني/ الشيعي، ولم أرد تحميل تصريح الظواهري أكثر مما يحتمل، وما أردت أن أقوله إنه في حال الخطر الخارجي والإسرائيلي بالتحديد يمكن أن تتشكل محاور ولو مؤقتة ولأهداف محددة تتعلق بمواجهة هذا الخطر. وأهم من ذلك أننا إذا استمعنا لمسؤول القاعدة وهو يقلل من أهمية قضية الخلاف السُني/ الشيعي على الرغم من التعصب المذهبي الشديد المميز لهذا التنظيم، فإننا بالتأكيد سوف نستمع لمراجعة حركات إسلامية معتدلة لمواقفها من القضية نفسها بما قد يفتح المجال لتشكل محور على قدر من الاستقرار يرتفع فوق الاختلافات المذهبية.

٣ ـ أُثيرت قضية الشرق الأوسط الجديد، وجرى الاستفسار عن اقتصار الورقة على استعراض الأطروحتين الأمريكية والإيرانية للشرق الأوسط في الوقت الذي تتعدد فيه الأطروحات وتتنوع. ويمكن القول إن ما قصدت إليه الورقة هو التركيز على الرؤيتين المتنافستين فعلاً على رسم خريطة ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، وهو تنافس ينبثق من أوراق القوة التي تحوزها كل من الولايات المتحدة وإيران. ووفق هذا المنطق لم تجد الورقة حاجة إلى استعراض الرؤية التركية أو الرؤى العربية مثلاً للشرق الأوسط لسبب بسيط هو أنه لا تركيا ولا الدول العربية تملك آليات تنزيل رؤاها على أرض الواقع.

تبقى النقطة الأخيرة الخاصة بطبيعة النظام السياسي الإيراني، والاختلاف مع الورقة في وصفها النظام الإيراني بأنه نصف ديمقراطي ونصف متسلط، وهذا رأيي. قد يرى البعض أن الصلاحيات المطلقة للمرشد تضع النظام الإيراني في فئة النظم الدكتاتورية، وقد يرى آخرون أن تداول منصب رئيس الجمهورية يجعل النظام الإيراني نظاماً ديمقراطياً. قد يضيف أولئك وهؤلاء من خصائص النظام الإيراني ما يعززون به وجهة نظرهم في اتجاه أو في آخر، أما رأيي فهو أن الجمهورية الإسلامية مزيج من الديمقراطية والاستبداد.

الفصل السادس

التداعيات الإقليمية: تركيا(*)

محمد نور الدين(**)

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف: «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٧٣ ـ ٨٧.

(**) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

شكّلت الحرب الإسرائيلية على لبنان على مدى ٣٣ يوماً مناسبةً حتّى لا نقول فرصةً لعدد من الأطراف الإقليميين والدوليين لمحاولة القيام بأدوار خارج أراضيها. والساحة اللبنانية كانت على الدوام، في غياب مفهوم الوطن، مغرية لكُلّ أنواع التدخلات الخارجية. ولطالما كان النسيج اللبناني الطائفي مشجعاً لاستدراج الخارج. والأمثلة واضحة ومستمرة منذُ الأزمة الأولى (بعد الاستقلال) عام ١٩٥٨ وحتى اليوم.

تركيا واحدة من الدول التي دخلت متأخرة على خطّ الأزمة أو المسألة اللبنانية. وهذا يطرح تساؤلات كثيرة عن أبعاد المحاولة التركية في أن تكون جزءاً من الصراع اللبناني وتالياً الشرق أوسطي.

انتهج مصطفى كمال أتاتورك منذ العام ١٩٢٣ سياسة «سلام في الداخل سلام في العالم»، انطلاقاً من أن تركيا بعد العاصفة التي هدمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تحتاج إلى ترتيب بيتها الداخلي أولاً والتخلي عن المغامرات الإمبراطورية؛ علماً أن الحركة التركية التي قد تبدو خروجاً عن سياسة الانطواء، كانت تتصل أساساً بشؤون التحديد النهائي لحدود الوطن التركي (مثل قضيتي الموصل والإسكندرون)، وليس القيام بأدوار خارجية ولو كانت على مرمى حجر من الحدود.

لكن الاستقطابات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وموقع تركيا الاستراتيجي على خطّ تماس المعسكرين الغربي والشيوعي، أدخل تركيا طرفاً إلى جانب القوى الغربية والأطلسية، وفي مخططاتها على امتداد العالم. فكان الانتهاك الأول لسياسة أتاتورك المنكفئة في مشاركة تركيا في الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات، وخسارتها مئات القتلى كرمى لتثبيت خيارها الغربي. والخطوة الثانية كانت في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. بعد ذلك عادت تركيا إلى الشرق الأوسط عبر حلف بغداد، وقبل هذا وذاك إقامة أوثق العلاقات مع الكيان العبري منذُ تأسيسه وتشكيلها عامل ضغط على المشروع القومي العربي بمختلف تجلياته.

هنا تجدر الملاحظة أن مغامرات تركيا الخارجية لم تقتصر على اتجاه سياسي معيَّن

دون آخر، بل إن من المفارقات التي تحتاج إلى توقفٍ مَلي، أن المبادرات الخارجية سواء للتحالف أو الدخول في استقطابات، كانت من «إنجاز» الفئات العلمانية المحافظة ذات القواعد الإسلامية أو من الفئات الإسلامية نفسها، هذا، إذا استثنينا الاتفاق الأشهر بين المؤسسة العسكرية وإسرائيل عام ١٩٩٦؛ فالتحول العملي في اتجاه الغرب حصل في الخمسينيات في عهد عدنان مندريس الذي شنق عام ١٩٦٠ لميوله الإسلاميّة والذي حكم حزبه من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٠.

في وقتٍ لاحق ظهرت فكرة العثمانية الجديدة لتشمل «المحيط التاريخي» لتركيا في عهد الرئيس الأكثر تديناً طورغوت أوزال. وهي كانت أساساً لفكرة وشعار «من الأدرياتيك إلى سور الصين» التي رفعها في مطلع التسعينيات أيضاً الرئيس «المؤمن» وبطل مواجهة الشيوعية في الستينيات سليمان ديميريل.

مع نجم الدين أربكان كان التطلع إلى الخارج أكثر وضوحاً عبر مشروع إقامة اتحاد بين الدول الإسلاميّة.

التطلع إلى الخارج تجدد مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة خريف ٢٠٠٢، وبفضل سياسة انفتاح خارجية اعتمدت على المبادرة بدلاً من التفرج أو انتظار فعل ليردّ عليه. أما عدم تطبيق هذا النهج عشية غزو العراق وانكفاء أنقرة عن المشاركة في الاحتلال، فهو يرجع إلى أسباب عديدة كان قد داهم السلطة الجديدة فتخبطت في معارضة المشاركة في البداية، ثُمّ بعد وقوع الاحتلال، في إظهار الرغبة في المشاركة في جنود وقد أقرّ البرلمان التركي ذلك في خريف العام نفسه.

إلى الواقع الجغرافي القدري، تركيا، في سياقها التاريخي، جزء من محيط واسع يقع على امتداد ماضيها العثماني. ثُمّ خلال الحرب الباردة طرف في الاستقطاب الثنائي. ومع انتهاء الحرب الباردة تماوجت السياسة الخارجية التركية في أكثر من اتجاه من دون التخلي النهائي عن، أو البقاء العضوي الكامل في، المعسكر الغربي.

أحد أبرز تجليات هذا الواقع الجديد سياسة تعدد البُعد مع حزب العدالة والتنمية التي هي بمعنى ما التطلع إلى مجالات نفوذ متعددة. وقد كان وزير الخارجية عبد اللّه غول الأكثر وضوحاً في التعبير عن هذه السياسة بعبارته الشهيرة «إن تركيا لا يمكن أن تحبس داخل الأناضول». أما مشروع الشرق الأوسط الجديد والكبير والواسع والموسع، فقد وضعت تركيا نفسها في داخله على أساس أنّها نموذجه في الديمقراطية. بغض النظر عن دقة هذا الطرح التركي وبالرغم من كُلّ الإشكالات التي رافقت طرح الشرق أوسطية من جانب الغرب، إلا أن أنقرة لا تزال مصرّة على أن تكون جزءاً من هذا المشروع. بل أكثر من ذلك، وفي ذروة العدوان الصهيوني على لبنان، وقول وزيرة

الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إن العدوان فرصة لإقامة شرق أوسط جديد، كان أردوغان شخصياً يربط اهتمامه بلبنان وإرسال قوات تركية إليه بكون تركيا، أصلاً، داخل الشرق الأوسط الكبير: «نحن في الأساس داخل الشرق الأوسط الكبير.. وتركيا عليها مسؤوليات وفي ظلّ هذا الوضع لا بُدَّ أن تأخذ تركيا مكانها».

لقد حاولت أنقرة أن تؤكد صوابية هذا التوجه من خلال استخدام أو توظيف علاقاتها الجيدة مع أطراف الصراع المتناقضة: العرب وإسرائيل. لذا عندما أسرت حركة «حماس» جندياً إسرائيلياً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، كانت تركيا ورئيس حكومتها بالذات رجب طيب أردوغان من أكثر العاملين على التوسط بين حماس والحكومة الإسرائيلية، وإن لم تسفر هذه الوساطة عن تغيير الموقف الهمجي للدولة العبرية في تدمير غزة والتجزير بسكانها.

جاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز/ يوليو مناسبة أخرى لتجديد اهتمام حكومة حزب العدالة والتنمية بما يجري على مقربة من تركيا ومن بوابة محددة: المشاركة في قوة دولية محتملة للانتشار في جنوب لبنان.

من المفيد ربما الإشارة إلى الإطارات التالية:

١ ـ إن تركيا عضو في حلف شمالي الأطلسي وفي مفاوضات عضوية رسمية مع الاتحاد الأوروبي.

٢ ـ إن تركيا جزء من الذهنيات التي تتحكم في العالم الإسلامي وبالتالي من النظام الرسمي الإسلامي الذي يتولى أمانة منظمته الرسميّة شخصية تركية.

٣ ـ إن تركيا محكومة، لعوامل تاريخية، بثوابت لا يمكن المس بها جذرياً في علاقاتها مع محيطها المباشر سواء أكان إسلامياً أم مسيحياً.

أولاً: المسألة اللبنانية والداخل التركي

لا ينبغي تناول الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على لبنان بسلة واحدة. بل يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مستويات: الأهلي والسلطة الرسميّة والمعارضة الحزبية.

سجّل المجتمع المدني في تركيا أحد أروع صفحات التأييد والدعم والتضامن مع لبنان والمقاومة التي تولاها حزب اللّه ضدّ العدوان. فانطلقت التظاهرات والاعتصامات في كُلّ مكان. وصدرت عشرات البيانات المنددة بالإجرام الإسرائيلي من منظمات واتحادات مهنية وثقافية.

وكان التأثير المميَّز للإعلام المرئي والمكتوب الذي فضح حقيقة السلوك

الإسرائيلي بصور المجازر التي ارتكبها وبالتحقيقات الميدانية التي قام بها بشجاعة وإخلاص عدد كبير جداً من الصحافيين الأتراك. واعتبر العديد من الكتّاب المؤثرين أن مقاومة حزب اللّه للمشروع الصهيوني هو دفاع عن تركيا نفسها، وإلا فإن الدور سيأتي على تركيا. في الوقت الذي رأى فيه آخرون أن دفاع حزب اللّه عن القضية الفلسطينية قضى على الفتنة الشيعية السنّية التي كان يُراد لها أن تتعمم خارج العراق. وكان الدفاع عن حزب اللّه غير مسبوق في الإعلام التركي الذي كان يقارب في السابق مسألته بحذر سياسي ومذهبي.

وأظهرت استطلاعات الرأي وصول الكراهية تجاه إسرائيل وأمريكا إلى ما يزيد على ٩٠ في المئة وسط الشعب التركي.

أما على المستوى الرسمي، فقد جاء العدوان على لبنان مباشرة بعد الحصار والتدمير الإسرائيلي لغزة على أثر خطف جندي إسرائيلي هناك. وكان الموقف التركي من حدث غزة قوياً إدانة ومبادرة في الاتصال بمختلف الأطراف، بالرغم من أنّه لم يسفر عن نتيجة بسبب الصلف الإسرائيلي.

مباشرة بعد حادثة غزة جاءت عملية أسر حزب اللّه لجنديين إسرائيليين في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ومباشرة حصل العدوان الإسرائيلي.

لم تعرف الدبلوماسية التركية تحركاً مشابهاً لما فعلته حول غزة. ربما يعود ذلك إلى الإحباط التركي من الوساطة الأولى حول غزة وهي لا تريد تكرار الفشل خلال فترة وجيزة. أيضاً ليس لتركيا صلات أو تواصل مع حزب اللّه لكي تبادر إلى تحرك ما. لذلك اكتفت تركيا الرسميّة بعد عدة أيام على بدء العدوان باستنكار أعمال استهداف المدنيين من جانب إسرائيل. حين قال أردوغان متسائلاً: «هل مقابل خطف جنديين إسرائيليين يسقط كُلّ هذا العدد من المدنيين؟ إن هذا سلوك غير مقبول على الإطلاق».

وقد سعت الدبلوماسية التركية مع العواصم العالمية إلى وقف إطلاق النار عبر اتصالات هاتفية، كما عبَّر مؤتمر روما بتأييد خطة النقاط السبع للحكومة اللبنانية. إلا أن طرح فكرة مشاركة تركيا في قوة دولية في جنوب لبنان في وقت مبكر من مرحلة العدوان عدّل من بوصلة الاهتمام التركي الرسمي في اتجاه سبر غور ردود الفعل على هذا الاحتمال، وبخاصة أن أردوغان نفسه وأيضاً في وقت مبكر أعرب عن الموافقة أو الرغبة في المشاركة في هذه القوة بناء على شرطين: وقف إطلاق النار وصدور قرار عن مجلس الأمن.

أما بالنسبة إلى المعارضة الرسميّة فقد كان هناك استنكار للمجازر الإسرائيلية، لكن مع انتقال سريع للنقاش حول إمكانية مشاركة تركيا في القوة الدولية.

كيف يمكن أن تؤثر المسألة اللبنانية في الوضع الداخلي التركي؟

كان يمكن أن تمرَّ الأزمة اللبنانية كما مرَّت أحداث غزة وسط شجب واستنكار رسمي وشعبي للعدوان وازدياد نسبة الكراهية للأمريكيين والإسرائيليين على حدّ سواء، من دون انعكاسات مميزة أو بارزة على الوضع التركي الداخلي. لكن ظهور فكرة مشاركة تركيا في القوة الدولية وتأييد أردوغان لذلك، أدخل عاملاً جديداً على السياسة الداخلية وعنواناً آخر في الصراعات بين القوى المختلفة.

لا شكّ في أن القوى المعارضة لسلطة حزب العدالة والتنمية تنتظر أية دعسة ناقصة لهذه السلطة من أجل إضعافها ثم إطاحتها. وكان تصريح أردوغان عن الرغبة في المشاركة في القوة الدولية الشرارة التي أطلقت أساس الصراع بين حكومة وسلطة مؤيدة لهذه الخطوة، ومعارضات بالجملة، شعارها معارضة الخطوة وحشد البراهين على أنّها تتناقض مع مصالح تركيا.

كان رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزير واضحاً في اشتراطه الموافقة أن تحظى الخطوة بإجماع داخلي وألا تكون قوّة محاربة، ثُمّ عبّر علناً عن هذه المعارضة بالقول إنّه لا توجد أي مصلحة وطنية لتركيا في إرسال قوات إلى لبنان. هنا لا أحد يخفي ذلك الكباش المرير بين سيزير وسلطة العدالة والتنمية. إن اشتراط الإجماع الوطني هنا يوضح رغبة الرئيس في إفشال الخطوة لأنها ببساطة لا تحظى بالإجماع.

عصب المعارضة الأساسي هو حزب الشعب الجمهوري الذي أعلن زعيمه دينيز بايكال مختصراً كُلّ المسافات وضارباً على الوتر الحساس للفئات المتشددة من العلمانيين، من أن إرسال قوات تركية إلى لبنان سيزيد من شعبية حزب اللَّه في تركيا. لأن الرأي العام التركي يرى في القوة حماية لإسرائيل وأي صدام أو حتّى مجرد مشاركة في قوة اقترحتها إسرائيل سيضع الرأي العام تلقائياً في خانة حزب اللَّه.

رئيس كتلة نواب الحزب في البرلمان كمال أناضول برَّر معارضة إرسال القوات بأنَّه من الخطأ وضع الجيش التركي بين نارين.

أما رئيس كتلة نواب حزب الوطن الأم المعارض سليمان صاري باش، فقال إنه لا داع لسقوط مزيد من القتلى في صفوف الجيش فهم يسقطون كُلّ يوم في قبرص وشمالي العراق. أما نزهت كانديمير نائب رئيس حزب الطريق المستقيم، فقال إن على تركيا عدم الاستعجال، فنصُّ القرار ١٧٠١ ليس واضحاً بما فيه الكفاية.

لكن ما يخشاه حزب العدالة والتنمية هو تكرار ما جرى في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٣ حين صوّت حوالى مائة نائب من نواب حزب العدالة والتنمية نفسه،

ضدّ مذكرة حكومتهم التي رُفعت إلى البرلمان وأدت إلى سقوط المذكرة.

بوادر المعارضة الداخلية في الحزب لاحت من أكثر من نائب. بعضهم يعارض إرسال قوات تركية كمبدأ، وآخرون يشترطون أن تكون القوة لحماية سلام وليس لفرض سلام.

القرار النهائي بهذا الخصوص يعود إلى البرلمان وفقاً للمادة رقم ٩٢ من الدستور الذي يشترط موافقة نصف الأعضاء الحاضرين للجلسة زائد واحد. ومن المعروف أن حزب العدالة والتنمية يتمتع بأكثرية ساحقة تصل إلى ٣٥٥ نائباً وتوفّر نجاحاً أكيداً لأي قرار إذا كانت كلمة نواب الحزب واحدة. لكن السؤال هو أنّه إذا رفعت الحكومة مذكرة بهذا الخصوص، فهل تتكرر حادثة الأول من آذار/ مارس؟

كانت الحسابات داخل الحزب تبدو معقدة، فالاعتبار الوجداني الذي غلَّب في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ميل قيادة الحزب إلى التفاهم مع واشنطن، لن يتراجع، لكنه قد يغلِّب هذه المرة مصلحة بقاء الحزب في السلطة المتصلة في هذه المرحلة باستمرار التحسن في العلاقات مع واشنطن في ظلّ الهجمة الأمريكية المتزايدة في المنطقة، خصوصاً أن استحقاقين أساسيين يواجهان الحزب: **الأول**، انتخابات رئاسة الجمهورية في أيار/ مايو من العام ٢٠٠٧، و**الثاني**، الانتخابات النيابية العامة في خريف العام نفسه.

يواجه حزب العدالة والتنمية خيارات صعبة، إن عدم إرسال قوات إلى لبنان بعدما أعرب عن رغبته في القيام بذلك، سيُنظر إليه على أنّه تراجع وعدم تقدير الأمور جيداً من بداياتها، وهذا سينعكس سلباً على الثقة في القرارات التي تتخذها القيادة.

لكن المشاركة في القوة الدولية تحمل أكثر من مخاطرة ولا سيما لجهة احتمال سقوط جند أتراك قتلى في قضية لا تشكل أولوية ملحة للأمن القومي التركي، حيث لم تشارك تركيا في قضية أكثر مصيرية مثل العراق، في ما هي تقدم جنودها قرباناً إلى قضيةٍ تقف إسرائيل في الأساس خلفها.

إن عدم إرسال قوات إلى لبنان قد يحفظ وحدة الحزب الداخلية ويرضي قواعد الحزب المختلفة. لكن المشكلة في إبداء الرغبة ثُمّ التراجع عنها، ما يفقد قيادة الحزب بعض صدقيتها وعلى أنّها تحت الضغط قابلة للتراجع، وهذا هو الأمر السيِّئ.

إن عودة الجنود الأتراك بالتوابيت من لبنان سيكون له وقع الكارثة على تركيا والحزب الحاكم، إذ سيرتفع التساؤل فداء أية قضية يموتون؟ وهو سؤال جدي في تركيا.

إن مثل هذا السؤال متصل بقضية تركيا الأساسية وهي مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني المتمركز في مناطق في شمال العراق بحماية طرفين: الإدارة الكردية المحلية والولايات المتحدة الأمريكية، كونها صاحبة السلطة العليا في العراق عسكرياً وسياسياً وفي كُلّ الأُمور الأخرى، فلماذا يسقط الجندي التركي نتيجة قرار لمصلحة إسرائيل، ولا يسقط من أجل الدفاع عن الوطن ضدّ الأخطار التي تحددها علناً وثيقة الأمن الاستراتيجي التركية؟

بين عدم التراجع عن الرغبة في إرسال قوات وعدم الدخول في مغامرات تحتمل أخطاراً كامنة، يبدو موقف الحكومة التركية صعباً. وقد اختارت الحكومة الطريق الصعب من خلال إقناع نواب العدالة والتنمية بالتصويت على مذكرة إرسال القوات إلى لبنان في الخامس من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ بأكثرية ٣٤٠ صوتاً كلهم من العدالة والتنمية؛ ومعارضة ١٩٢ من أحزاب المعارضة مع امتناع صوت واحد. إن خوف النواب الحاليين لحزب العدالة والتنمية من عدم وضعهم على لوائح الترشيح في الانتخابات المقبلة، كان عاملاً أساسياً في عدم معارضتهم لـ «مذكرة لبنان». إن الرغبة في توجيه رسالة إيجابية إلى واشنطن كانت واضحة في تصريح لأردوغان في مطلع أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ من أن عدم مشاركة تركيا في غزو العراق جرّ على تركيا الويلات: «لو إننا دخلنا حينها». كما إنَّ إرسال قوات إلى لبنان هو رسالة إلى أوروبا بأن السياسة التركية الخارجية تتحرك ضمن السقوف الأوروبية، ما يشجع الاتحاد الأوروبي على تخفيف الشروط عن سلطة العدالة والتنمية التي رهنت مستقبلها بالمسار الأوروبي. إنّ إرسال قوات تركية إلى لبنان يحصل في ظلّ معارضة شاملة لقواعد حزب العدالة والتنمية، وهذا يطرح تساؤلات عن سبب إصرار القيادة على معارضة قواعدها. وبتقديري أنّه حتى لو أرسلت تركيا قوات ذات طبيعة غير عسكرية، أي طبّية واجتماعية وإعمارية، فإن الانعكاسات السلبية على صورة الحزب وحضوره في الداخل، ستترك تأثيراتها على وحدة الحزب وشعبيته خصوصاً في ظلّ المعارضة الشعبية الكبيرة جداً لخطوة إرسال القوات، حتّى لو لم يسقط أي جندي تركي ضحية لهذه المهمة. وستشكل هذه الخطوة مادة لحملات خصوم الحزب السياسيين ولا سيّما أن الانتخابات النيابية ستجري بعد حوالى السنة فقط.

ثانياً: المسألة اللبنانية والعلاقات التركية ـ العربية

لعل أبرز التداعيات التي قد تظهر بالنسبة إلى موقف تركيا من الأحداث اللبنانية، هو مدى تأثيرها في العلاقات التركية بالوطن العربي.

ومن المعروف للجميع أن هذه العلاقات مرّت بفترات توتر وشكوك على امتداد

عقود. ولم تبدأ بالتحسن الفعلي إلا منذُ سنوات عديدة. وقد عرفت اندفاعاً قوياً مع وصول حزب العدالة والتنمية نفسه إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، بسبب حمله في الأساس لتوجّه إسلامي، ومن ثَمّ جاء العدوان الأمريكي على العراق ليضع إسفيناً في العلاقات التركية مع أمريكا، ولتعرف العلاقات العربية ـ التركية مزيداً من التقارب ولا سيما لتقدير الرأي العام العربي عدم مشاركة تركيا في الاحتلال. ولم تقف تركيا «حزب العدالة والتنمية» عند هذا الحدّ، إذ شكلت تصريحات أردوغان ضدّ إرهاب الدولة العبرية عاملاً إضافياً لاستمرار التقدير ومضاعفته.

لا يمكن لأية خطوة تركية تجاه أية قضية عربية أن تتجاهل أو تقفز عن هذا الواقع الذي يصب في مصالح الشعبين العربي والتركي.

الفارق الآن في المسألة اللبنانية هو أن الطرف الأساسي في الصراع هو حزب لبناني ذُو انتماءات مذهبية شيعية، بخلاف طبيعة «حزب العدالة والتنمية» السُنية، ويعكس توجهات أُصولية (بالمفهوم التركي التقليدي) تواجه في تركيا حملات شديدة من جانب القوى المتشددة، وهي (التوجهات) النقيض للصورة المعتدلة التي يحاول حزب العدالة والتنمية تقديم نفسه فيها.

إن النظام في تركيا في ظلّ حزب العدالة والتنمية يبقى جزءاً من النظام العام في العالم الإسلامي، الذي يعتمد في صوغ توجهاته الأساسية على المقاربة السعودية للأمور، كون الرياض هي صاحبة الكلمة الأولى في منظمة المؤتمر الإسلامي. لذا فإن زيارة مثل التي قام بها الملك السعودي عبد اللّه إلى أنقرة في ذروة العدوان الإسرائيلي على لبنان، لا تنفصل عن سياسة المحاور التي يُراد أن تتشكل في المرحلة المقبلة على أُسس مذهبية، والتي هيأ لها بعض العرب الأرضية النفسية والمادية من خلال الحديث عن هلال شيعي وعدم انتماء الشيعة إلى أوطانهم، ومن ثَمّ تحميل حزب اللّه مسؤولية العدوان الإسرائيلي على لبنان، وعدم السعي الجدي لدى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى وقف العدوان الذي طال لمدة ٣٣ يوماً ولم تتوقف بعدُ أشكاله الأخرى. وترتفع التساؤلات بالنسبة إلى تركيا مع تولي شخصية تركية الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ذكرت صحف تركية أن الهدف الأساسي الذي جاء من أجله الملك عبد اللّه إلى أنقرة هو إقامة تحالف سُنّي في مواجهة حزب اللّه وإيران. وهذا يتناقض مع الدعم الشعبي في الشارع العربي السنّي لحزب اللّه، بل واعتبار السيد حسن نصر اللّه جمال عبد الناصر الجديد. إن تركيا من هذه الزاوية تقف على طرفي نقيض مع مزاج ومواقف الشارع العربي.

ثُمّ إن مشاركة تركيا في القوة الدولية التي يُنظر إليها (القوة الدولية) بشكوك في مهمتها، وعلى أنّها قوة إسرائيلية بالوكالة لنزع سلاح حزب اللّه، يهزّ بقوّة التقدير الذي يكنّه الشارع العربي لتركيا بعد رفضها المشاركة في احتلال العراق.

إن أي صِدام بين جنود أتراك وأي لبناني ستكون له تداعيات سلبية جداً، وسيظهر الأمر على أنه صدام بين الأتراك والعرب، فكيف إذا كان الصدام مع حركة تحرر عربية هي حزب اللّه؟ إن هذا إنْ حصل، ولا سيما في ساحة مفتوحة مثل لبنان حيث احتمال حصوله ممكن، سيكون في مصلحة إسرائيل مئة في المئة. ويتعارض مئة في المئة مع مصلحة تركيا والعالم العربي والعلاقة بين الشعبين.

أما على المستوى السوري، فإن الخطر الأكبر أن تتأذى هذه العلاقات من أية تطورات غير محسوبة في الملف اللبناني تكون تركيا طرفاً فيها. والمقصود هنا إرسال قوات تركية إلى لبنان.

تنسيق تركيا مع دمشق إزاء هذه الخطوة وجميع الخطوات المتعلقة بلبنان، يكتسب أهمية كبيرة لمنع أي تدهور في العلاقات الثنائية والعربية. إن لبنان يبقى بالرغم من كُلّ التراجع الذي أصاب النفوذ السوري في لبنان، أحد المجالات الحيوية لسوريا أو ما يسمى بـ «الحديقة الخلفية»، وأن أي دخول تركي على هذا الخطّ يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه الثابتة الاستراتيجية.

إن إجماع الأنظمة العربية على محاولة عزل سوريا وكسر شوكة أحد أهم حلفائها في لبنان، يجب ألا يشكل حافزاً لتركيا لقراءة خادعة لحقائق الواقع اللبناني والقفز عن العامل السوري في المعادلة اللبنانية. إن زيارة عبد اللّه غول وزير الخارجية التركي إلى دمشق في ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ مؤشر إيجابي إلى واقعية في السياسة الخارجية التركية. إن التنسيق الكامل بين تركيا وسوريا في المسألة اللبنانية أكثر من ضروري لتجنب أي تدهور في العلاقات العربية ـ التركية، التي تبعاً للحقائق الجغرافية، تشكل سوريا بوابتها الحتمية.

ثالثاً: المسألة اللبنانية والعلاقات التركية ـ الإيرانية

بدت تركيا خلال الأزمة اللبنانية، في موضع المتصارَع عليه بين القوى الإقليمية ولاسيّما بين إيران والسعودية. وقد تجسّد ذلك في الزيارة الضخمة التي قام بها الملك عبد اللّه إلى أنقرة أثناء العدوان، وضمت أكثر من ٣٠٠ شخص. وبدت الرغبة السعودية في كسب ودّ تركيا وحزب العدالة والتنمية بالتحديد من خلال الحديث عن استثمارات بقيمة ٢٥ مليار دولار تقوي الاقتصاد التركي وسلطة العدالة

والتنمية، ومن غير المنطقي ألا تكون المسألة اللبنانية احتلت حيّزاً بارزاً من المحادثات، أو يعقل أن يكون لبنان يحترق فيما تكون الزيارة للاستجمام والسياحة؟

المحاولة السعودية لجذب تركيا إلى جبهة القوى المعارضة لإيران وسوريا كانت واضحة، وهو ما استدعى زيارة عاجلة مضادة من وزير خارجية إيران منوشهر متّكي إلى أنقرة.

لا شكّ في أن تركيا في ظلّ سلطة حزب العدالة والتنمية أكثر حرجاً في علاقاتها مع السعودية من الحكومات العلمانية. لكن ذلك لا يعني أنّها تميل إلى اتباع سياسات أقل ودية مع إيران. بل لقد أثبتت سياسة العدالة والتنمية أنها حريصة جداً على قيام أفضل العلاقات مع طهران.

اليوم تدخل المسألة اللبنانية على خطّ العلاقات التركية ـ الإيرانية بصورة أقوى من أي وقت مضى، والنافذة التي تتورط تركيا من خلالها هي احتمال إرسال قوات تركية إلى لبنان.

إن العلاقات الخاصة بين إيران وحزب اللّه معروفة وليست سرية سواء الدينيّة أو السياسية أو غيرها. ولبنان بحكم الوجود الشيعي «مجال حيوي» لإيران، وإرسال قوات تركية إلى منطقة الوجود الشيعي في جنوب لبنان مسألة حساسة للجميع.

إن هذا يثير بالتأكيد هواجس إيران، وخارج التنسيق التركي مع إيران فإن أية خطوة تركية في هذا الاتجاه قد تسفر عن مضاعفات غير محسوبة، ولا سيما أن العامل الإسرائيلي جزء أساسي من اللعبة اللبنانية.

وصل متكي إلى أنقرة مذكّراً السلطات التركية بأهمية استمرار التعاون والتنسيق القائمين في مجال مكافحة الإرهاب، والمقصود هنا الحرب ضدّ حزب العمال الكردستاني.

إن تحرك تركيا في اتجاه لبنان من دون التشاور مع إيران أو في اتجاهات تتناقض مع المصالح الإيرانية ـ التركية المشتركة، يُدخل العلاقات الثنائية في مرحلة عدم استقرار ويؤثر في أكثر من ملف مشترك أو منفصل:

١ ـ إن أية مشاركة تركية في القوة الدولية خارج اتفاق جميع الأطراف المعنية ومنها إيران، يحمل العلاقات بين أنقرة وطهران إلى حقول توتر جديدة وخطيرة؛ منها الحساسية السُنّية ـ الشيعية التي أشار إليها وحذّر منها عدد كبير من المعلقين الأتراك، وهم يردّون ذلك إلى رغبة أمريكية واضحة. يقول، على سبيل المثال، الكاتب العلماني المعروف عصمت بركان، إن القوات التركية ستذهب إلى منطقة غير مستقرة

وستصطدم عاجلاً أم آجلاً مع حزب اللّه. إن فائدة تركيا من مثل هذه الخطوة هي موضع شبهة، وحزب اللّه في النهاية امتدادٌ إيراني، وهذا يعني الصدام مع إيران. فهل هذا هو الدور الذي تبحث عنه تركيا في الشرق الوسط؟ تيمور غوكسيل الناطق السابق بلسان قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان، وهو تركي، يرى الأمر نفسه؛ إذ ليس من مصلحة تركيا الصدام بصورة غير مباشرة مع إيران.

٢ ـ إن امتداد التوتر السُنّي ـ الشيعي في المنطقة، إلى العلاقات بين إيران الشيعية وتركيا العلمانية، يحمل مخاطر كبيرة على التجربة العلمانية في تركيا نفسها التي تمثل في مثل هذه الحالات مجال امتصاص لمثل هذه الحساسيات.

٣ ـ إن القرار رقم ١٧٠١ يقحم تركيا، شاءت أم أبت، في قلب المشكلات والمعادلات الشرق أوسطية؛ فالقرار لا يدعو فقط إلى تجريد حزب اللّه من سلاحه ضمناً جنوب نهر الليطاني، بل إنه يدعو علناً إلى منع وصول السلاح إليه. وهذا يعني أن لتركيا دوراً أساسياً في منع ما يشاع حول نقل السلاح إلى حزب اللّه على متن طائرات إيرانية تمرّ في الأجواء التركية. وأثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان، قيل إن تركيا أجبرت طائرتين إيرانيتين متوجهتين إلى سوريا على الهبوط في مطار ديار بكر لتفتيشهما، ويعتبر هذا مؤشراً على الصعوبات التي قد تواجهها العلاقات بين الطرفين.

٤ ـ لقد عملت تركيا طويلاً على التوسط والتقريب بين إيران والغرب بشأن الملف النووي الإيراني.إن دخول تركيا على خطّ المسألة اللبنانية دون التنسيق مع إيران، يؤثر سلباً في قدرتها على القيام بأدوار إقليمية تتطلب حسن العلاقات مع الجميع.

٥ ـ إن توتر العلاقات التركية مع إيران ينعكس سلباً على إمداد إيران لتركيا بالطاقة.

٦ ـ وكذلك ينعكس الأمر على الملف الأمني بخصوص حزب العمال الكردستاني.

٧ ـ في المقابل، إن إيران، بتوتر العلاقات مع تركيا، تفتقد نافذة سياسية واجتماعية مهمة على الغرب لا توفرها أية دولة عربية، كما إنَّ تركيا هي البوابة الجغرافية الوحيدة لإيران على أوروبا.

في المحصلة، إن مصلحة تركيا وإيران في أن تتشاورا وأن تنسقا في القضايا المستجدة المتصلة بلبنان، ولا سيما تلك المتعلقة بإرسال قوات تركية إلى لبنان.

رابعاً: المسألة اللبنانية والعلاقات التركية ـ الإسرائيلية

تقع العلاقات التركية مع إسرائيل في قلب الاستراتيجية التي تنتهجها أنقرة منذُ اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩. ورغم تعاقب الحكومات وتحوّل الموازين الدولية، فقد حافظت هذه العلاقات على طبيعتها التعاونية وكانت تصل أحياناً إلى مستوىً تحالفي.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، طرأ تبدل مهم على العلاقة التركية مع العرب ولا سيّما مع سوريا كما مع إيران، وقد فُسّر ذلك بأنّه على حساب العلاقات مع إسرائيل وهو الذي تبدّى عدم صحته؛ فالانتقادات التركية وخصوصاً من رجب طيب أردوغان بوصفه ممارسات إسرائيل بأنها إرهاب دولة، قد سبقه إليها بولنت أجاويد بوصفه ما تفعله إسرائيل ضدّ الفلسطينيين بأنَّه إبادة وهي عبارة أشد وقعاً. ثُمّ إن حزب العدالة والتنمية عاد ورفع من وتيرة العلاقات مع إسرائيل عبر زيارة ودّية قام بها أردوغان إلى إسرائيل طاوياً صفحة «إرهاب الدولة».

ومع بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان، استنكرت تركيا الرسميّة المجازر ضدّ المدنيين، واعتبر أردوغان أن خطف جنديين إسرائيليين لا يبرر كُلّ هذا القتل. ونشطت أنقرة من أجل إنهاء الحرب عبر الطرق الدبلوماسية من دون نتيجة ومن دون الضغط على إسرائيل أيضاً، بل إنها تجنبت استخدام أي عبارات قد تثير غضب إسرائيل.

وبخلاف التحرك الشعبي العارم ضدّ العدوان الإسرائيلي، لم تسعَ أنقرة إلى خطوات مستعجلة على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يتولى شخصٌ تركي أمانته العامة. وبدا خلال العدوان أن تركيا لا تتحرك خارج السقوف التي رسمها لنفسه النظامان العربي والإسلامي والتي لم تلحظ وقفاً فورياً للعدوان.

كان موقف أنقرة إيجابياً للغاية تجاه فكرة تشكيل قوة دولية كانت إسرائيل في مقدمة مقترحيها على أن تكون وفق قرار صادر عن مجلس الأمن، بل إن إسرائيل كانت تفضّل وبحرص مشاركة قوات تركية في تلك القوة، لأن تركيا دولة أطلسية وعلمانية وجيشها مدرب جيداً ومحترف للغاية.

كما ذكرنا كان الردّ التركي مبكراً من حيثُ القبول، لكن النقاشات الواسعة في تركيا بدأت تخفف من الاندفاع التركي المحسوبة جيداً وفق اعتبارات قيادة العدالة والتنمية، والتي عادت إلى القواعد التقليدية في السياستين الداخلية والخارجية التركية، وهو أن أي حزب قد يصل عبر انتخابات إلى السلطة، ولكنه لا يستطيع الاستمرار من دون الرضا الأمريكي، كما إنَّ المشكلات التي تعانيها تركيا سواء في ما خصّ حزب العمال الكردستاني أو قبرص، أو المسألة الأرمنية والاقتصاد عبر

صندوق النقد الدولي والملف الأوروبي عموماً، يقع مفتاح معظمها بيدّ الإدارة الأمريكية و«النظام الغربي». ومفتاحه الولاء للوبيات اليهودية وإسرائيل.

إن مقاربة تركيا الملف اللبناني بما هو متصل بحزب اللّه، يختلف جذرياً عن مقاربتها الملف الفلسطيني سواء مع حماس أو محمود عباس. لذا فإن الحساسية التركية تجاه لبنان من هذه الزاوية أقل بكثير منها في الملف الفلسطيني.

وحتى قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، كانت تركيا تتعاون مع طلبات إسرائيلية لتفتيش الطائرات الإيرانية. ولعبت تركيا دوراً سلبياً من خلال قاعدة إينجيرليك حيثُ ظهرت معلومات في أكثر من مناسبة عن نقل القوات الأمريكية أكثر من مائة صاروخ من طراز جي.بي.يو ٢٨ (gbu28) من تلك القاعدة إلى إسرائيل، وهي مخصصة لاختراق التحصينات الباطونية تحت الأرض تمهيداً لتدمير مخابئ قيادات حزب اللّه، كما ذكرت عدة صحف تركية في حينه.

لا شكّ في أن قيادة حزب العدالة والتنمية راغبة جداً في المساهمة في قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان، وتقع الرغبة في إبداء حسن النية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة في مقدمة اعتبارات هذه الخطوة. كما بدا واضحاً أن الوساطات التركية السابقة في الشرق الأوسط كانت تفشل بسبب الرفض الإسرائيلي. ولعل الخطوة التركية حتّى لو لم تتحقق أو لم تتحقق كاملة بادرة إيجابية تجاه إسرائيل تعزز الثقة الإسرائيلية في سلطة حزب العدالة والتنمية، وإمكانية قيامها بأدوار إقليمية أكثر قابلية للنجاح في ظلّ الرضا الإسرائيلي.

خلاصة

تواجه تركيا تحدياً جديداً وجدّياً في سياستها الخارجية الشرق أوسطية للمرة الثانية بعد احتلال العراق. ومع أن لبنان ليس مجالاً حيوياً لتركيا، إلا أنّه بدأ يتحول إلى ذلك بسبب التوجهات الإسلاميّة وامتداداتها إلى حزب العدالة والتنمية سواء داخل لبنان (العلاقة مع آل الحريري)، أو مع الدول الخليجية (عبر الاستثمارات المالية الهائلة داخل تركيا). هذه العوامل لم تكن موجودة قبل حزب العدالة والتنمية، وأغلب الظن أنّه لو كانت هناك حكومة غير إسلاميّة داخل تركيا لما كانت السلطة هناك تحاول القيام بدور شرق أوسطي غير واضح الآفاق أساساً، بالنسبة إلى المصالح التركية ولا سيما في لبنان.

أما وقد قررت الحكومة التركية إقحام تركيا في داخل اللعبة الشرق أوسطية ومن البوابة اللبنانية هذه المرة، فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية لتبني على الشيء مقتضاه:

١ ـ اتجاهات الرأي العام التركي المعارض بشدة لإرسال قوات تركية إلى لبنان.

٢ ـ الوحدة الداخلية التركية التي تفتقد الإجماع على خطوة إرسال القوات.

٣ ـ الحساسيات الشيعية ـ السُنّية؛ فالقوات التركية تذهب إلى منطقة شيعية في جنوب لبنان (وإن أعطت المذكرة الأولوية لإرسال قوات بحرية وهذا دليل على أهمية العامل المذهبي وإدراك تركيا هذه الحساسية). فمن جهة، تتميز تركيا ببنية مذهبية هشّة مع وجود ١٥ ـ ٢٠ مليون علوي فيها يشكّلون على الأقل خمس السكان، ومن جهة ثانية، تقع في محيط يشهد مثل هذه الحساسية كما في العراق، وحيُتجاورها الدولة الشيعية الأكبر أي إيران.

٤ ـ الحساسية العربية ـ التركية التي شهدت تحسناً مهماً في عهد حزب العدالة والتنمية، ولا يفترض بالحزب أن يعيد العلاقات إلى عقود التوتر من خلال الاصطدام بقوة هي حزب اللّه، تمثل الآن المثال الأعلى للعنفوان العربي على امتداد الساحة الشعبية العربية.

٥ ـ العلاقات مع إيران المجاورة جغرافياً وقدرياً مع تركيا، وحيثُ المصالح التركية مع إيران تتقدم على ما عداها من علاقات مع دول «بعيدة» ولو كانت ذات مصادر مالية مهمة لتركيا.

٦ ـ العلاقات مع سوريا التي هي بوابة تركيا إلى العالم العربي، ومن دون علاقات حسنة مع سوريا، تبقى تركيا خارج البيت العربي فضلاً عن المصالح التركية الكبيرة مع سوريا على مختلف الأصعدة.

٧ ـ العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة وأهميتها لتركيا في الملف الأوروبي والأرمني والاقتصادي، كما على مستقبل سلطة حزب العدالة والتنمية نفسها.

٨ ـ موقف الطائفة الأرمنية في لبنان نفسه وفي العالم المعارض، من خطوة إرسال قوات تركية إلى لبنان.

إنّ أي موقف تركي من المسألة اللبنانية والوضع في الشرق الأوسط عموماً بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، يتطلب توازنات دقيقة وصعبة ينعكس عدم أخذها في الاعتبار تداعيات في الداخل التركي وخارجه، أما وقد صدر القرار بإرسال القوات التركية فإنه من الضروري للتخفيف من أي تداعيات سلبية محتملة، أن تأخذ تركيا بعين الاعتبار على الأقل لبنانياً عدة عوامل منها: أن تبقى على مسافة واحدة من كُلّ المجموعات اللبنانية، وأن تبقى بمنأىً عن أي صدام مهما كان صغيراً أو غير مقصود مع حزب اللّه، أو مع أي مواطن لبناني.

ملحـق

رسالة مفتوحة إلى رئيس حكومة تركيا(*)

جانب رئيس حكومة تركيا السيد رجب طيب أردوغان المحترم

تحية من لبنان المنكوب

هذه الرسالة أوجهها إليك وأنا،

١ ـ من أشدّ المعجبين باستقامتك ونظافة كفك وديناميتك، ومن أكثر المدافعين عنك عندما سجنوك قبل أعوام بسبب إلقائك أبياتاً من الشعر. بل إن البوستر الذي يحمل صورتك وشعار «هذه الأغنية لن تنتهي هنا»، لا يزال معلقاً في غرفة عملي.

٢ ـ من أكثرالمواطنين في العالم العربي دفاعاً عن إقامة علاقات وثيقة مع تركيا حين كان التوتر سمة هذه العلاقات، لذا عندما انتهجتم سياسة انفتاح على العرب والمسلمين كنت أكثر الناس ابتهاجاً. وكبير مستشاريك الصديق البروفسور أحمد داوود أوغلو يعرف ذلك جيداً، وكتبت الكثير بهذا الصدد.

تنطلق رسالتي المفتوحة هذه إذاً من محبة ووعي بأهمية المسألة التي سأتحدث عنها.

السيد رئيس الحكومة

تتوارد الأنباء وعلى لسانك كذلك، أن تركيا قد تقرر المشاركة في «قوة دولية» محتملة إلى جنوب لبنان في حال توافر شرطين: صدور قرار عن الأمم المتحدة، ووقف إطلاق النار.

أحبّ هنا أن أورد الملاحظات التالية:

١ ـ إن توافر هذين الشرطين لا يكفي. إن المهم هو طبيعة عمل هذه القوة الدولية ووظيفتها ومهمتها وما إذا كانت لحماية سلام (خادع في الأساس)، أم لفرضه؟

٢ ـ إن تشكيل هذه القوة هو مطلب إسرائيلي بامتياز، فما عجزت إسرائيل عن القيام به بالعدوان على لبنان وتدميره، ألا وهو تدمير حزب اللّه، تحاول أن تنفذه عبر قوة دولية تتمركز في جنوب لبنان وتنزع سلاح حزب اللّه وتبعده عن الحدود مع إسرائيل، فهل تركيا تقبل المشاركة في مثل هذه الوظيفة؟

٣ ـ إن غياب سلام نهائي وشامل بين العرب وإسرائيل سيُبقي منطقة جنوب

(*) نشر محمد نور الدين هذه الرسالة في: **السفير وزمان** (تركيا)، ٦/ ٨/ ٢٠٠٦.

لبنان منطقة عدم استقرار. ولبنان، نظراً إلى تركيبته الطائفية، هو آخر دولة عربية قد توقع مثل هذا السلام. إن القوة الدولية المقترحة، لذلك، ستوجد في ظلّ مُناخ من عدم الاستقرار واحتمال الدخول في صدامات مسلحة مع قوى محلية لبنانية.

٤ ـ إن الدولة اللبنانية كانت ولا تزال ترفع شعار «قوة لبنان في ضعفه» لتبرر عدم تقوية الجيش اللبناني وتسليحه لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على امتداد خمسين عاماً. فقط مع حزب اللَّه استطاع هؤلاء السكان حماية أنفسهم من إسرائيل بل تحرير أرضهم بالقوة في أيار/ مايو من عام ٢٠٠٠، وإلحاق أول هزيمة عسكرية بإسرائيل منذُ قيامها المشؤوم عام ١٩٤٨. وهؤلاء السكان لن يثقوا بأية قوة دولية بأنها تستطيع حمايتهم خصوصاً إذا كان يقف وراء اقتراحها وتشكيلها إسرائيل نفسها والولايات المتحدة وفرنسا. وهؤلاء كانوا وراء إصدار قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩ الذي يدعو إلى نزع سلاح حزب اللَّه. إن نزع سلاح حزب اللَّه في ظلّ غياب سلام نهائي بين العرب وإسرائيل، يعني إبقاء جنوب لبنان وسكانه من دون قوة تحميه من غدر إسرائيل.

٥ ـ لذا سينظر سكان جنوب لبنان إلى أية قوة دولية تسعى إلى نزع السلاح الذي يحميهم أو إبعاده عن الحدود مع إسرائيل، على أنّها قوة معادية تعمل لخدمة المصالح الإسرائيلية، وعلى أنّها قوة احتلال إسرائيلية مغطاة بلباس الأمم المتحدة، فهل يمكن للحكومة التركية أن توافق على القيام بهذه المهمة القذرة؟

٦ ـ إننا بناءً على ذلك ندعوكم، من أجل اتّخاذ القرار المناسب، أن ترسلوا موفداً إلى لبنان (السفير التركي في لبنان يمكن له القيام كذلك بهذه المهمة) ويلتقي بالقوى الفاعلة والمؤثرة على الأرض، ولا سيّما في جنوب لبنان ويأخذ موقفها من مسألة القوة الدولية. وعندما نقول القوى المؤثرة ولا سيّما في جنوب لبنان، فإن حزب اللَّه في مقدمة هذه القوى (وهنا لا تدخلوا في حسابات وهمية حول «إرهاب» حزب اللَّه. فهذا الحزب سياسي وممثل في البرلمان والحكومة، وله قاعدة شعبية واسعة في لبنان وفي كُلّ العالم العربي والإسلامي، وهو اليوم يمثل أشرف حركة تحرر وطني في العالم الإسلامي، بل «شرف الإسلام»، كما قال المخرج السينمائي المصري الشهير والمسيحي يوسف شاهين). فإذا كان رأي سكان جنوب لبنان والقوى التي تمثلهم الموافقة على هذه القوة الدولية فسنقول لكم: أهلاً وسهلاً.

لكن إذا كان رأيهم عدم الموافقة فإياكم ثُمّ إياكم إرسال قوات تركية إلى جنوب لبنان. إن هذا يعني بكل بساطة الدخول في صدامات مع حزب اللَّه وما يمثله الآن من قيم تحررية وإسلامية ووطنية، وأنت رأيت بأم العين التظاهرات الحاشدة المؤيدة له ولزعيمه السيد حسن نصر اللَّه في تركيا وبين الإخوان المسلمين وفي مصر وفلسطين

والأردن بالتحديد، كما في سائر الدول الإسلاميّة. إننا لا نريد لتركيا وفي عهدك بالذات أن تكون في مواجهة الشارع الإسلامي في العالم. كما إنَّ القاعدة الإسلاميّة وغير الإسلاميّة التي انتخبتك عام ٢٠٠٣ لم تنتخبك من أجل الصدام مع المسلمين لا في لبنان ولا في غير لبنان. وأنت تذكر جيداً التقدير الذي حظي به قرار البرلمان التركي في ١ آذار/ مارس ٢٠٠٣، عندما رفض المشاركة في احتلال بلد عربي ومسلم هو العراق. ونحن لا نريد للشارع العربي أن يغيّر رأيه بكم وأن تعود العلاقات العربية ـ التركية إلى سابق عهدها من التوتر والشكوك والصدام. وأنت ترى بأم العين ماذا تفعل الولايات المتحدة هناك في العراق من فتن مذهبية وتقسيم للبلد، فهل تقبل الحكومة التركية أن تشارك في ما تخطط له إسرائيل وأمريكا للبنان في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ليس سوى كذبة كبيرة جوهرها المزيد من تفتيت المنطقة إلى كيانات عرقية (تراها تركيا بأم العين في شمال العراق) ومذهبية، ودعم الأنظمة الدكتاتورية وتحويل شعوب المنطقة إلى عبيد لإسرائيل والغرب؟ وأنت تعرف جيداً أن تركيا ليست في منأىً عن كُلّ هذه المخططات.

٧ ـ إن على تركيا، كما قلتم في تصريح مؤخراً، مسؤوليات تاريخية. نعم هذا صحيح، لكن قدر تركيا أن تكون كما كان أتاتورك خلال حرب التحرير الوطنية نصيراً للشعوب المظلومة ضدّ القوى الإمبريالية كما كان هو نفسه يسمّيها، فهل تقبل تركيا أن تكون اليوم في مطلع القرن الواحد والعشرين أقل مما كانت عليه في عشرينيات القرن العشرين؟ إن قدر تركيا أن تكون نصير الحقّ في فلسطين ولبنان وقبرص وفي كُلّ مكان، وليس أن تكون إلى جانب مشاريع النازيين الجدد في إسرائيل و «رسول الدماء» في البيت الأبيض.

أنني لا أُريد أن أرى الدمّ التركي يُراق على هضاب جبل عامل دفاعاً عن إسرائيل، بل إذا كان لا بُدَّ من ذلك، ففي فلسطين دفاعاً عن شعب الشهيد الشيخ أحمد ياسين، وعن أطفال قانا اللبنانيين المظلومين ضدّ «إرهاب الدولة»، كما وصفتها أنت بنفسك سابقاً، وضدّ «الإبادة»، كما وصفها سلفكم بولنت أجاويد، التي تمارسها إسرائيل.

السيد رئيس الحكومة

ختاماً اعذرني إن بدوت قاسياً في بعض الأحيان، لكنها كلمات محبّ من القلب إلى القلب ومن العقل إلى العقل. إن طريقنا المشترك واحد وطويل و«هذه الأغنية لن تنتهي هنا».

تعقيـــــب

سعد محيو(*)

ورقة الصديق محمد نور الدين عن تداعيات حرب لبنان على تركيا، تثير العديد من التساؤلات المنهجية.

فهي كانت إلى حد ما ذات «توّجه تسييسي» أكثر منه تحليلي. وهي ارتدت كلياً تقريباً الحلة العاطفية المشبوبة نفسها التي كانت عليها رسالة الصديق المفتوحة في **السفير** إلى صديقه أيضاً رجب أوردوغان.

ثم إنها كانت قاطعة كالسيف في اعتبارها مشاركة بعض القوات التركية في «اليونيفيل» خدمة لإسرائيل، ودفعاً للعلاقات التركية ـ الإيرانية إلى «حقول جديدة وخطيرة من التوتر، منها حقول الحساسية السُنّية ـ الشيعية التي حذّر منها عدد كبير من المعلقين الأتراك»، كما قال.

صحيح أن إسرائيل تريد قوات تركية في الجنوب، لأسباب أطلسية وأمريكية وأوروبية، لكن قيام أنقرة بمثل هذه الخطوة لا يجب أن يعزل عن التحولات الكبرى التي أدخلها حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية على العلاقات التركية ـ الإيرانية، والتي أخرجتها من نفق التبريد الجليدي إلى رحاب التعاون في كل المجالات تقريباً: التجارة تضاعفت أربع مرات خلال ٤ سنوات. ١٩ في المئة من استهلاك تركيا من الغاز الطبيعي بات يأتي من إيران، مقروناً بوعود من طهران بتسهيل تحقيق طموحات أنقرة لأن تتحّول إلى ممر رئيس للنفط والغاز الإيراني والروسي والقزويني إلى أوروبا وما بعدها.

(*) كاتب وصحافي.

هذا الازدهار الاقتصادي، ترافق مع شهر عسل سياسي حقيقي؛ فالبلدان رفضا الغزو الأمريكي للعراق، وتقاسما القلق من الصعود الكردي في شمال بلاد الرافدين، ونددا بشكل مشترك بالدعوات لحسم الصراع الإيراني ـ الأمريكي بالقوة العسكرية.

والأهم أن تركيا ـ أردوغان تتعرض حالياً لحملة أمريكية عنيفة، ربما تزداد عنفاً مع وصول رئيس أركان علماني متطرف إلى قيادة الجيش التركي. وهكذا كتبت **وول ستريت جورنال** الأمريكية النافذة مؤخراً: «حزب العدالة والتنمية الحاكم يسعى منذ استلامه السلطة العام ٢٠٠٢ لإستبدال الهوية القومية التركية بالهوية الأممية الإسلامية، ولإقامة « شرق أوسط إسلامي»، وأيضاً لنسف التحالف الاستراتيجي القديم بين أنقرة تل أبيب».

مسألة القوات التركية في لبنان (في حال إرسالها) كان يجب، إذاً، أن توضع في سياقات مختلفة عن تلك التي تضعها في السلة الإسرائيلية، وتعزلها عن التغييرات التي لحقت بالتوجهات التركية العامة منذ العام ٢٠٠٢، مثل رفض السماح للقوات الأمريكية بالانطلاق من الأناضول لغزو العراق، وإدانات أردوغان العنيفة للممارسات الإسرائيلية في فلسطين ولبنان، ثم استقباله خالد مشعل، وكذلك المواقف الحازمة من الهجوم الإسرائيلي على لبنان.

هذه نقطة.

وثمة نقطة ثانية كان يفترض بالورقة أن تلتفت إليها بشكل موضوعي: تركيا ليست ملحقة بالسياسة الخارجية الإيرانية لا في لبنان ولا في العراق ولا غيرهما. إنها قوة إقليمية كبرى يجب أن يكون لها دورها المميز في كل ما يجري في دول الجوار المحيطة بها. ثم إن لبنان ليس منطقة نفوذ إيرانية بحتة لمجرد وجود حزب اللّه فيه، كي يرى الباحث أن إرسال حفنة جنود أتراك إليه سيثير أزمة كبرى مع إيران.

ثم إنه منذ أن أطلت مسألة التسلح النووي الإيراني برأسها على الساحة، بدأ شيء من التوتر ينتاب العلاقات بين طهران وأنقرة، خاصة بعد أن قام رئيس مجلس الأمن القومي التركي يغيت ألبوغان بزيارة واشنطن في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ وأعلن من هناك «عدم سعادة أنقرة لنقص الشفافية في برنامج الأبحاث النووية الإيرانية». وقد قيل وقتئذٍ أن محادثات ألبوغان مع كبار المسؤولين الأمريكيين تركزّت على «تحديد دور تركيا في احتواء طموحات إيران النووية».

وبعدئذٍ جاءت خطوة تركية ثانية لا تقل أهمية: قرار ببناء خمس محطات نووية

دفعة واحدة، أولها سيبدأ العمل العام ٢٠١٢، ليس فقط لتوليد ١٠ في المئة من حاجات البلاد من الكهرباء، بل أولاً وأساساً لمواكبة التحّول السريع للجارة الشيعية الكبرى إلى قوة نووية.

وهذا ما أثار السؤال الكبير: هل يندلع سباق تسلح نووي بين تركيا وإيران؟

«المؤسسة الملكية للدراسات الدولية» البريطانية تبدو جازمةً في ردها: «حتماً. فتركيا ستشعر بأنها مجبرة على الانضمام إلى سباق التسلح النووي للحفاظ على توازن القوى مع جارتها القوية. وهذا سيتم على أساس مبدأ «الدمار المؤكد المتبادل» الذي ينص على أن حجم التدمير الهائل الذي تسببه الانفجارات النووية، يشجّع على ضبط النفس من جانب الدول التي تمتلك مثل هذه الأسلحة. ومن المحتمل أن يحكم هذا المبدأ، الذي ساد طيلة الحرب الباردة، إيران وتركيا الآن».

هذا، برأي المؤسسة، هو «الخيار المنطقي الوحيد ذو الصدقية الذي في حوزة تركيا الآن». وهو خيار يذكّرنا بأن تركيا، كما إيران، لاعب رئيس وكبير في كل ما يجري في الشرق الأوسط، بما في ذلك لبنان.

المناقشات

١ ـ أحمد عبيدات

لقد أصاب الدكتور محمد نور الدين كبد الحقيقة ووضع إصبعه على مكمن الخطر عندما قال مستهلاً حديثه عن التداعيات التركية للعدوان الإسرائيلي على لبنان، بأن الساحة اللبنانية كانت على الدوام في غياب مفهوم الوطن ساحةً مُغرية لكل أنواع التدخلات.

أهمية هذا الطرح بهذه المناسبة من شأنه أن يسعفنا كثيراً في فهم الحالة العربية إذا صح التعبير من خلال فهم العلاقة بين الحكام والمحكومين في معظم الأقطار العربية، حيثُ يغيب مفهوم المواطنة، هذه الحالة في ظل صراع المصالح للقوى العالمية، وبسبب أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية، أخذت تفرِّخ مشكلات لا تنتهي وتخلق حالات أخرى من الشك وضعف الانتماء وانتشار الفساد والاستبداد وسياسة «فرِّق تسد»، وانعدام الثقة بين جميع الأطراف، وخلق المزيد من التشتُّت والانقسامات الجهوية والإقليمية والمعرفية والطائفية إلى غير ذلك من المخاطر التي تجعل من الأقطار العربية ساحاتٍ مكشوفةً لمختلف أنواع التناقضات وصراع المصالح والتدفق الخارجي وضرب الوحدة الوطنية في الأقطار العربية لتصبح ساحات هشة عندما يقرر العدو توجيه ضربة أو شن عدوان على أي قطر عربي.

٢ ـ أحمد يوسف أحمد

أشكر الدكتور محمد نور الدين على بحثه القيِّم وعلى كتاباته العديدة عن تركيا التي نتعلم منها كثيراً، وأود أن أسأل في موضوع محدد استناداً إلى عدد من الحقائق التي وردت في البحث، وأختار منها **أولاً**، ما ورد بشأن زيادة نسبة كراهية الرأي العام التركي لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يزيد على ٩٠ في المئة وفقاً لاستطلاعات الرأي العام، و**ثانياً**، ما ورد في البحث أيضاً من أن السبب في الرغبة

التركية في المشاركة في القوة الدولية في لبنان هو إبداء حسن النية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا في أحد المعايير بلد ديمقراطي يستند الوصول إلى الحكم فيه إلى توجهات الرأي العام، فكيف نفسر الحرص على إبداء حسن النية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، إلى هذا الحد في ظل توجهات الرأي العام المعادية لهذين البلدين. من ناحية أخرى، تحدث الأستاذ عدنان عمران في تقديمه لهذه الجلسة عن الرغبة التركية في تكوين نظام إقليمي منها ومن إيران والدول العربية، وهنا أذكِّر بما اتفقنا عليه في الجلسات السابقة بخصوص الحضور الإيراني المتزايد في النظام العربي. ألا يمكن في إطار هذا كله أن نتوقع احتمال حدوث تحول استراتيجي ما في التوجهات التركية لمصلحة العرب حتى تتوازن هذه التوجهات مع حقائق الرأي العام في تركيا من ناحية، ومع ضرورات التنافس مع إيران ذات السياسة الواضحة العداء لإسرائيل من ناحية أخرى.

٣ ـ يوسف مكي

قدمت الورقة عرضاً جيداً لتطور السياسة التركية، فيما يخص العلاقة مع دول الجوار العربية، منذ عهد أتاتورك حتى يومنا هذا. وقد استثمر الباحث تراكم خبرته المعرفية، كأستاذ للتاريخ واللغة التركية، ليقدم لنا عرضاً بدا أكاديمياً ومتوازناً.

لكن مأخذي الخاص، وربما يشاطرني آخرون في ذلك، هو الطريقة التي جرى فيها تحليل المواقف والسياسات التي تتبناها تركيا، وتداعيات الأحداث في لبنان على تلك المواقف والسياسات.

هل صحيح، على سبيل المثال، أن سياسات لدول الجوار تتشكل على أساس طائفي؟ وهل ستقوم المواجهات المستقبلية بين دول المنطقة انطلاقاً من المواقف الطائفية؟ ولو افترضنا أن الأمر كذلك، لكن فما الذي تغيَّر في واقع المنطقة لكي ينتقل الصراع فيها من مواجهة بين قوى الممانعة للمشروع الإمبريالي الصهيوني وبين القوى التي تساند تلك المشاريع؟ أين يوضع تحالف حماس وحزب اللّه، والعلاقة بين حماس وإيران، وموقف الإخوان المسلمين في مصر المناهض للعدوان على لبنان، والمؤيد لحزب اللّه كفائد للمقاومة الوطنية اللبنانية، والموقف المتعاطف للسودان الرسمي مع حركة المقاومة؟

أعتقد أن الباحث قد وقع في محظور كان ينبغي أن لا يقع فيه؛ فالهلال الشيعي هو افتراض لا يسنده شيء على أرض الواقع، ورفعه من قِبل بعض المسؤولين العرب، يأتي في إطار التماهي مع مشروع التفتيت الإمبريالي الأمريكي. ولأنه لا

يستند إلى واقع فإن مصيره المحتوم هو نفسه المصير الذي واجهته الأوهام الأخرى، التي غيبت حقائق الجغرافيا والتاريخ.

فعلى أرض الواقع، التزمت تركيا الحديثة، منذ تأسيسها بنهج يقوم استراتيجياً على التحالف مع سياسات الغرب، ودخلت في معاهدات وأحلاف مع إيران الشاه، وعراق نوري السعيد، كحلف بغداد وحلف المعاهدة المركزية السنتو، وانتهت علاقة التحالف مع العراق، بقيام الجمهورية العراقية في نهاية الخمسينيات، ومع إيران بقيام الجمهورية الإسلامية في نهاية السبعينيات. لم يحدث تغيُّر ديمغرافي أو مذهبي في العراق أو إيران، وإنما الذي تغير هو السياسات وطبيعة الاصطفاف في هذا الخندق.

إن التحليل الصحيح للتداعيات على لبنان، ينبغي أن ينطلق من وعي حقيقة الصراع، وفهم العوامل المحرضة على تبني هذا الموقف أو ذاك، انطلاقاً من الفهم الخاص، وليس من خلال الشعارات واللافتات المرفوعة. ولعل تركيا تجد نفسها قريباً مضطرة إلى إقامة تحالف مع إيران لاحتواء مشاريع الانفصال الكردية، لأن هذه المشاريع تمس الأمن القومي لكلا البلدين، وربما ينسحب ذلك التحالف على سوريا أيضاً. إنها إذن قضية لا تحسب إلا على أساس المصالح، وهي بالتأكيد ذات صلة مباشرة بالسياسات والتحالفات الدولية، وبدرجة الاقتراب أو الابتعاد عن تلك التحالفات والسياسات.

٤ ـ محمد نور الدين (يرد)

تمثِّل تركيا نموذجاً ديمقراطياً خاصاً. الانتخابات، النيابية والبلدية، على حدّ سواء، تجري بصورة نزيهة تماماً. والحزب يستطيع أن يصل إلى السلطة ولكن ممارسته لرؤيته قد تتعثر إن لم تنسجم بشكل أو بآخر مع ثوابت «الدولة المتجذرة» الأتاتوركية وهي عبارة عن دولة موازية للدولة، أو دولة داخل الدولة، أو «الدولة الفعلية» وتمثلها مواقع رئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية والقضاء ومجلس التعليم العالي وبالطبع المؤسسة العسكرية، فضلاً عن مؤسسات أخرى أقل أهمية. إذاً نحن أمام ديمقراطية مقوننة ومستوعبة، خارج الآليات المعروفة للديمقراطية. إن تركيا لن تستطيع أن تكون نموذجاً لديمقراطية فعلية ما لم تأخذ إرادة الشعب طريقها عبر الانتخابات إلى القوانين والدستور، تبعاً لمفهوم الأكثرية والأقلية لا تبعاً لسلطة سرية لمؤسسات غير منتخبة.

أما بالنسبة إلى آفاق العلاقات التركية مع العالم العربي، فأرى أن الخيار الأوروبي شكل تحوّلاً استراتيجياً يحول دون توسيع آفاق هذه العلاقات إلى حدود قصوى؛

فالعضوية في الاتحاد الأوروبي قد تأخذ تركيا إلى حقول دولية وإقليمية جديدة تبعاً للشكل الذي ستأخذه السياسات الخارجية والدفاعية للاتحاد الأوروبي الذي لن يسمح لتركيا بإقامة علاقات وثيقة مع العالم العربي تستولد توازنات جديدة خارج السياسات الأوروبية.

أما بالنسبة إلى إمكانية إقامة منظومة إقليمية مثلثة: تركية ـ عربية ـ إيرانية، فهذا مسار استراتيجي بعيد المدى يبدأ، من تطور العلاقات وفتح الآفاق على صعيد المجتمع المدني الذي يشكل الأرضية الأكثر صلابة لبلورة سياسات سياسة رسمية مشتركة، وهذا مشروط في الوقت نفسه بالمدى الذي ستكون قد وصلت إليه العلاقات التركية ـ الأوروبية. وفي جميع الأحوال إن المصالح الاقتصادية هي الباب الأكثر إمكانية للتبلور خارج السياسات العلمانية التركية تجاه المحيط المشرقي ـ الإسلامي لتركيا.

أُثمِّن عالياً تعقيب الصديق سعد محيو وأود أن أوضح أن ورقتي قد تعطي انطباعاً بأنها تركز على الاعتبارات الأمريكية والإسرائيلية من الموقف التركي. في الواقع أن هذا العامل بدأ يُرى بشكل أقوى في الآونة الأخيرة حتى بات التساؤل عما إذا كان هناك من بداية تراجع عن سياسة تعدد البُعد التي انتهجها حزب العدالة والتنمية تجاه العرب والمسلمين. إن التركيز على هذا العامل ناتج كذلك عن حساسيتنا كعرب ومسلمين تجاه قوة نريدها على الأقل ألا تكون ضدنا وألا يطاح بالتحسن الذي شهدته العلاقات العربية التركية.

أما بالنسبة إلى البُعد الإيراني من السياسة الخارجية التركية فإن التنسيق مع إيران لا يلغي استقلالية قرار أنقرة وكون تركيا قوة إقليمية ودولية مؤثرة. لكن العلاقات مع إيران وما قد يسببه القرار التركي إرسال قوات إلى لبنان يجب أن يقارن من جانب تركيا بحساسية عالية نظراً لأهمية العلاقات التركية ـ الإيرانية على الاستقرار الإقليمي.

الفصل السابع

التداعيـــات الدوليـــة(*)

حسن نافعة(**)

(*) نُشرت هذه الدراسة ضمن ملف: «الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦)، ص ٨٨ ـ ١٠٣.

(*) أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تهدف هذه الورقة إلى بحث التداعيات الدولية للعدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، وفقاً لما جاء تحت **البند خامساً** من مخطط الندوة، والذي اقترح دراسة هذه التداعيات على ثلاثة محاور: **الأول**، محور النظام الدولي بما فيه الأمم المتحدة، و**الثاني**، محور العلاقات العربية ـ الأمريكية، و**الثالث**، محور العلاقات العربية ـ الأوروبية. وسأحاول الالتزام بمناقشة القضايا المقترحة في مخطط الندوة، ولكن ليس بالضرورة في الترتيب نفسه أو انطلاقاً من الرؤية نفسها التي تنطوي على افتراض ضمني بإمكانية الفصل بين هذه المحاور الثلاثة ومناقشتها كُلّ حدّة. وفي تقديري أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان تختلف عن كُلّ الحروب العربية ـ الإسرائيلية السابقة من ثلاث زوايا على الأقل: **الأولى**، تتعلق بطبيعة الدور الأمريكي فيها؛ الواقع أن الولايات المتحدة لم تكتفِ بمنح إسرائيل ضوءاً أخضر لشن هذه الحرب أو أنها اضطرت إلى التعامل معها بعد اندلاعها، كما اعتادت في الحروب السابقة، بل كانت شريكاً فيها ومحرضاً عليها وراعياً لها، إلى درجة أن البعض اعتبر هذه الحرب بالذات حرباً أمريكية تؤديها إسرائيل بالوكالة. و**الثانية**، تتعلق بالموقف الأوروبي منها وربما بالدور الأوروبي فيها؛ ففي هذه الحرب بالذات بدت الفجوة بين المصالح الأوروبية والمصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية ضيقة إلى درجة التلاشي، وباتت إدارة الأزمة أقرب ما تكون إلى عملية توزيع للأدوار بين أطراف رئيسة ثلاثة، هي إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تشارك فيها بدرجات مختلفة. و**الثالثة**، تتعلق بموقف الأمم المتحدة منها وبدورها فيها. وفي هذه الحرب استطاع التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ الأوروبي أن يقود المنظمة الأممية إلى الوجهة التي يريدها، بصرف النظر عن مدى اتساقها مع القانون الدولي أو مع المبادئ العامة وقواعد السلوك المنصوص عليها في الميثاق. وفي اعتقادي أنّه يصعب، في ضوء ما سبق من ملاحظات، الإلمام بمجمل التداعيات الدولية لهذه الحرب، من دون فهم جذورها، وتتبُّع مواقف القوى الدولية منها، وكيف تحولت الساحة اللبنانية إلى معمل لاختبار قدرة العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية على تجاوز الانشقاق الذي كان

الغزو الأمريكي للعراق قد أحدثه بين جناحي حلف شمال الأطلسي.

لذلك نقترح تقسيم هذه الورقة إلى ثلاثة محاور: **الأول**، يبحث في جذور الأزمة ويتتبع الأسباب التي أدت إلى أن تصبح الحرب على لبنان حرباً إسرائيلية ـ أمريكية ـ أوروبية ـ أُممية مشتركة. و**الثاني**، يبحث في الإدارة السياسية للحرب وكيف انتهت بصدور القرار رقم ١٧٠١ ودلالات هذا القرار. و**الثالث**، يستشرف التداعيات الدولية للحرب على لبنان من خلال المواقف المحتملة للقوى الدولية الرئيسة من المشكلات التي تعترض تطبيق هذا القرار.

أولاً: الجذور

تعود جذور حرب ٢٠٠٦، في تقديري، إلى عام ٢٠٠٠ الذي شهد حدَثين على جانب كبير من الأهمية: **الأول**، انتصار المقاومة اللبنانية بقيادة حزب اللّه، وتمكنها من تحرير الجنوب اللبناني وانسحاب إسرائيل منه دون قيد أو شرط لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. و**الثاني**، فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي دعا إليه كلينتون وجمع فيه إيهود باراك مع ياسر عرفات للبحث عن تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، فلأول وهلة بدا الحدثان وكأن لا رابط بينهما. غير أنهما تفاعلا معاً في الواقع ليؤثّرا بشكل معيَّن على مسار الأحداث اللاحقة، فلو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان قد نجح في التوصل إلى اتفاق يمهِّد الطريق لمعاهدة سلام فلسطينية ـ إسرائيلية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وتؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، لكانت الأحداث على الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية قد اتخذت مساراً مختلفاً عما حدث بالفعل، ولأمكن حينئذٍ تصوير الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وكأنه خطوة على طريق تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي على مختلف المسارات على أساس العودة التدريجية إلى حدود عام ١٩٦٧. غير أن مجمل أحداث المنطقة أخذت مساراً مختلفاً لأن الصفقة التي قدمها باراك وحاول كلينتون إدخال بعض التحسينات عليها لجعلها مقبولة، والتي اعتبرها البعض أقصى ما يمكن لزعيم عمالي في إسرائيل أن يقدمه، كانت في الواقع أقل من الحدّ الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي زعيم فلسطيني مهما بلغ اعتداله، وأكبر بكثير من الحدّ الأقصى الذي يمكن أن يقبل به اليمين الإسرائيلي. بعبارةٍ أخرى، يمكن القول إن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان كاشفاً لمأزق التسوية في الوقت نفسه الذي كان حزب اللّه قد قدم بانتصاره نموذجاً بديلاً. وفي تقديري أن تفاعل مأزق أوسلو على المسار الفلسطيني مع البديل الذي قدمه حزب اللّه على المسار اللبناني، مهَّد الطريق، من ناحية، أمام وصول اليمين الإسرائيلي بقيادة شارون إلى السلطة في إسرائيل،

وأسهم، من ناحية أخرى، في إشعال وربما عسكرة انتفاضة الأقصى.

بوصول اليمين الأمريكي المتطرف بقيادة بوش الابن إلى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٠، واليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة شارون إلى السلطة في بداية عام ٢٠٠١، دخلت عملية السلام برمتها في حالة موت سريري وبدأت محاولات عزل ومحاصرة ياسر عرفات سياسياً لرفضه تصفية المقاومة الفلسطينية المسلحة. وفي هذا السياق وقعت أحداث أيلول/ سبتمبر التي هزَّت الولايات المتحدة وغيَّرت مسار النظام العالمي؛ فقد منحت هذه الأحداث للمحافظين الجدد فرصة ذهبية لوضع مشروعهم عن «القرن الأمريكي الجديد» موضع التنفيذ، والتمكين للهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم؛ وفي الوقت نفسه منحت شارون الفرصة التي كان ينتظرها للحصول على ضوء أمريكي أخضر للانقضاض على المقاومة الفلسطينية المسلحة ومحاولة تصفيتها عسكرياً، والادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام، تمهيداً لتصفية ياسر عرفات نفسه. هكذا، وفي سياق «الحرب الكونية على الإرهاب» بدت إسرائيل وكأنها تقف في الخندق نفسه مع الولايات المتحدة، كما بدت كُلّ المنظمات التي تحمل السلاح ضدّ إسرائيل، بما فيها حزب اللَّه، مجرد تنظيمات إرهابية لا تختلف كثيراً عن تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن. وبينما انشغلت الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان بإسقاط طالبان وتصفية القاعدة، أطلقت يد شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليدمر كُلّ شيء بما في ذلك البنية الأساسية التي كان الاتحاد الأوروبي أبرز مموليها، والتي كان يُفترض أن تشكل العمود الفقري لدولة فلسطينية في المستقبل.

كان الاتحاد الأوروبي يتابع بقلق عنف ردّ فعل اليمين الأمريكي المتطرف على أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، واندفاع الآلة العسكرية الأمريكية بكل جبروتها في حرب اعتبرتها «مقدسة» على «الإرهاب». لكن أمام هول ما حدث لم يكن أمام الاتحاد الأوروبي من خيار سوى التضامن مع الولايات المتحدة إلى أقصى حدّ ممكن. ولذلك لم يكن غريباً أن تقدم الدول الأوروبية تأييدها ودعمها الكامل إلى الحرب الأمريكية على أفغانستان، وأن توافق على إرسال قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي لتثبيت الوضع هناك بعد الإطاحة بحكومة طالبان. ومع ذلك، لم يكن العديد من الدول الأوروبية مستعداً لمسايرة اليمين الأمريكي في كُلّ شطحاته، خصوصاً عندما راح يخطط لغزو العراق، ولذا ما لبثت الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية أن تصاعدت بشدة، إلى أن وصلت ذروتها، حين أصرت الولايات المتحدة على شنّ الحرب على العراق بموافقة أو من دون موافقة مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة تعاملت مع مجموعة الدول الأوروبية المناهضة لغزو العراق، بقيادة فرنسا وألمانيا، بصلف شديد وصل إلى حدّ التهكم حين راح رامسفيلد يتحدث عن أوروبا «جديدة» في مواجهة أوروبا «قديمة».

غير أن نجاح الولايات المتحدة في الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، وتحول العراق إلى بلد محتل تسيطر عليه قوات أمريكية يقترب تعدادها من ١٥٠٠٠٠ جندي، وتساندها قوات من دول أخرى عديدة من بينها دول من «أوروبا الجديدة» وضع العالم كُلّه، بما في ذلك مجموعة الدول الأوروبية المناهضة للحرب على العراق، أمام أمر واقع جديد بات عليه أن يتعامل مع نتائجه.

لم يكن الغزو الأمريكي للعراق سوى حلقة في سلسلة عمليات تستهدف التمكين للمشروع الإمبراطوري وفق تصور المحافظين الجدد له. وما أن سقط نظام صدام حسين، حتّى بدأت التكهنات تثار حول وجهة الهدف التالي من محور الشرّ، كوريا الشمالية أم إيران؟ وعلى الرغم من أن البرنامج النووي لكوريا الشمالية كان قد بدأ يثير قلق الإدارة الأمريكية، إلا أن أحداً لم يأخذ على محمل الجد احتمال وصول الأزمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية إلى درجة الصدام المسلح مهما بلغت درجة الاستفزازات الكورية. ولذلك سرعان ما عادت الأنظار لتتجه إلى الشرق الأوسط، حيثُ كان معظم المتابعين لما يدور في عقل المحافظين الجدد يدركون يقيناً أنّه يشكل بؤرة الاهتمام الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة بوش، وبخاصة بعد أحداث أيلول/ سبتمبر. وكان واضحاً أن المحافظين الجدد يسعون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

١ ـ الوجود العسكري المباشر والمكثف في المنطقة من أجل السيطرة على مصادر النفط باعتباره أحد أهم وسائل وآليات التحكم في موازين القوة في النظام العالمي.

٢ ـ التمكين لإسرائيل كقوة إقليمية باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به في المنطقة.

٣ ـ إزاحة النظم المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة كُلَّما حانت الفرصة، والضغط في الوقت نفسه على الأنظمة الحليفة لإجراء إصلاحات سياسية وثقافية جذرية تستهدف استئصال منابع الإرهاب، حتّى لو تطلب الأمر إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة. وفي هذا السياق بات واضحاً أن النظامين الإيراني والسوري يقتربان بسرعة من مرمى النيران الأمريكية التي أصبحت على مرمى حجر منهما؛ فإيران في الإدراك الأمريكي هي قِبلة التيارات الإسلامية الأصولية المعادية للولايات المتحدة في المنطقة، فضلاً عن أن برنامجها النووي يمكن أن يشكل على المدى الطويل تهديداً لإسرائيل حليفتها الأولى الموثوق بها في المنطقة؛ أما سوريا، والتي كان الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ قد فتح نافذة لتحسين علاقة الولايات المتحدة بها، فلم يعدْ لها الأهمية الاستراتيجية نفسها من المنظور الأمريكي، بعد إسقاط نظام صدام حسين واحتلال

العراق، خصوصاً أنها كانت أكثر الدول العربية معارضة للحرب على العراق، فضلاً عن تشدد موقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وارتباطها بعلاقات قوية مع إيران من ناحية، ومع بعض حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة، من ناحية أخرى.

في هذا السياق يمكن القول إن منطق الأمور كان يدفع بالإدارة الأمريكية نحو التفكير جدياً في توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أو سوريا أو إلى كليهما معاً، بمجرد استقرار أوضاعها في العراق. غير أن تعثُّر المشروع الأمريكي في العراق، أجبر الإدارة الأمريكية على مراجعة خططها وتغيير أساليبها في معالجة الملفين الإيراني والسوري، من دون التخلي عن أهدافها حيالهما. وهكذا تمَّ استبعاد الخيار العسكري مؤقتاً، وأصبح الملف النووي هو المدخل الملائم للضغط على إيران، كما أصبح الملف اللبناني هو المدخل الملائم للضغط على سوريا. ولأنه كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تلِج إلى أي من الملفين منفردة، فقد بدت في حاجة ماسة إلى تصحيح علاقاتها مع الدول «المتمردة» في أوروبا، وبخاصة فرنسا، وأصبحت أكثر استعداداً لطي صفحة الخلافات التي أثارتها الحرب على العراق.

كانت التطورات التي شهدها العالم والمنطقة في أعقاب الحرب على العراق، قد دفعت بالطرفين الفرنسي والأمريكي إلى البحث عن أرضية مشتركة، فمن ناحية، قدرت فرنسا أن الولايات المتحدة أصبحت، بعد أن تمكنت من غزو العراق واحتلاله رغم أنف الجميع، في وضع يمكّنها من التحكم الفعلي في مقادير الشرق الأوسط وفي احتياطاته النفطية الهائلة. من ناحية أخرى، اكتشفت الولايات المتحدة، خصوصاً بعد انهيار الدولة العراقية وتصاعد المقاومة فيها، أنها لم تعد قادرةً على التعامل المنفرد مع مستجدات ما بعد غزو العراق واحتلاله. ولأن اليمين الأمريكي المحافظ بقيادة بوش كان ينظر إلى غزو العراق باعتباره مجرد خطوة تتلوها أخرى ضمن استراتيجية «الحرب الشاملة على الإرهاب»، فقد أصبح أكثر اقتناعاً باستحالة تكرار سيناريو التعامل المنفرد مع الأحداث، مثلما حدث في العراق من قبل، وبات، من ثَمَّ، بحاجة ماسة إلى بناء توافق دولي يستحيل التوصل إليه من دون مشاركة فرنسية نشطة. ومن المحتمل أن تكون فرنسا قد استشعرت، على صعيد آخر، أن الولايات المتحدة لن ترحل عن العراق مهما كان الثمن، وستتمكن عاجلاً أو آجلاً من التغلب على الصعوبات التي تواجهها هناك، وأن المنطقة مقبلة على سايكس ـ بيكو جديدة ستقسم فيها غنائم لن يكون في مقدورها الحصول على أي نصيب فيها هذه المرة، ما لم تعثر لنفسها عن دور يؤهلها لذلك. وفي هذا السياق وحده يمكن فهم لماذا أصبحت الساحة اللبنانية هي المسرح الرئيس لدور فرنسي جديد أُريد له أن يكون متوافقاً تماماً مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وفي العالم.

في الواقع أن التقارب الأمريكي ـ الفرنسي بدأ مبكراً عقب زيارة سرية لدمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ قام بها موريس غوردو ـ مونتانييي (Maurice Gordo Montanie)، مبعوث الرئيس الفرنسي جاك شيراك؛ ففي هذه الزيارة قال المبعوث الفرنسي للرئيس بشّار الأسد، طبقاً لرواية دافيد إغناتيوس (David Ignatius) التي نشرها في صحيفة **الواشنطن بوست**[١]، إن المعطيات العالمية والإقليمية تغيَّرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والذي أصبح أمراً واقعاً، ومن ثَمَّ فقد بات مطلوباً من سوريا أن تتغيَّر هي أيضاً، واقترح عليه أن يقوم بمبادرة لإظهار حسن النية، كأن يبادر بزيارة القدس أو يقدم على خطوة جريئة مماثلة تسمح بانطلاقة جديدة لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وعندما سأله الرئيس الأسد عما إذا كان قد أصبح الآن يتحدث باسم الأمريكيين، أجابه: بأن تلك ليست وجهة نظر بوش وحده، وإنّما يشاطره فيها كُلٌّ من شيراك وبوتين وشرويدر أيضاً. كان المبعوث الفرنسي يدرك عن يقين أنّه يطلب المستحيل من الرئيس الأسد، وأن خطوة كهذه تساوي طلباً بالانتحار. غير أن الرفض السوري كان مطلوباً، فرنسياً، لتبرير الاقتراب من الموقف الأمريكي. وفي هذا السياق بدأت في آب/ أغسطس ٢٠٠٤ تتشكل قناة اتصال سرية رسمية بين الدولتين عبر موريس غوردو ـ مونتانييي، من ناحية، وستيفن هادلي (Steven Hadley) مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي من ناحية أخرى. وراحت اللقاءات السرية بين الرجلين تنتظم وتتكرر بمعدل مرة واحدة على الأقل كُلّ خمسة أو ستة أسابيع، إضافة إلى الاتصالات التليفونية التي كانت تجري بينهما بشكل شبه يوميّ.

ليس من المستبعد أن يكون الرئيس بشّار قد استشعر الخطر المحدق بسوريا في لبنان عقب زيارة المبعوث الفرنسي، وربما يكون الشعور بالخوف من هذا الخطر هو الذي دفعه إلى التشبُّث بمدِّ ولاية الرئيس إميل لحود. وبصرف النظر عن مدى سلامة هذا القرار من عدمه، إلا أنّه منح فرنسا مبرراً إضافياً للارتماء أكثر في أحضان الولايات المتحدة، لتبدأ عملية التنسيق التي أنتجت القرار رقم ١٥٥٩ والذي كان بداية تفجير الوضع برمته في لبنان. غير أنّه يلاحظ أن سوريا لم تأخذ القرار رقم ١٥٥٩ في البداية على محمل الجد؛ فلقد وصفته بعض التعليقات الرسميّة بأنَّه ضعيف وبلا «لون أو طعم أو رائحة». وربما كان ذلك صحيحاً من حيثُ الشكل أو من الناحية القانونية البحتة؛ فالقرار صدر بأغلبية ضعيفة؛ إذ امتنع عن التصويت عليه ستة أعضاء، من بينهم عضوان دائمان هما روسيا والصين، ولم يوجه إدانة صريحة إلى سوريا أو حتّى يشير إليها بالاسم، وبخاصة في فقراته العاملة، وصدر في إطار الفصل السادس

---

(١) *Washington Post*, 5/2/2005.

وليس السابع من الميثاق، ولذلك لم يأتِ مصحوباً بآليات تنفيذ أو بمهلة زمنية تُفرض بعدها عقوبات. يضاف إلى ذلك أن القرار برمته كان مشكوكاً في دستوريته، لأنه شكّل خرقاً واضحاً وفاضحاً للفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق، والتي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء إلا في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ومع ذلك فإن خطورة هذا القرار على سوريا ولبنان بدت واضحة منذُ اللحظة الأولى. أذكر أن صحيفة **الحياة** نشرت لي مقالة بعنوان: «لبنان في مهب الريح» جاء فيه بالنصّ: «إن القرار ١٥٥٩ رتب بمجرد صدوره، نتائج سياسية بالغة الأهمية ستثير تفاعلات خطيرة في المنطقة سوف يصعب على الحكومتين السورية واللبنانية السيطرة عليها. وربما تكون هذه التفاعلات مجرد التمهيد الذي يسبق العاصفة، والذي يهدد بانفجار جديد كبير يبدو أن إسرائيل تسعى إليه وتخطط له، وتعتقد الولايات المتحدة، خطأ كعادتها، أن في مقدورها أن تتحكم فيه وأن توجهه لخدمة أهدافها الاستراتيجية في المقام الأول؛ فالولايات المتحدة تدرك أكثر من غيرها أن الشروط المطروحة على سوريا تعجيزية ويستحيل عليها تنفيذها، فانسحاب سوريا كليا من لبنان، وتفكيك بنية المقاومة المسلحة التي يقودها حزب اللّه، وما يسمى بالسلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وطرد مكاتب المنظمات الفلسطينية الرافضة للتسوية بالشروط الإسرائيلية، لا يعني في نهاية المطاف، سوى شيء واحد، وهو تسليم لبنان بالكامل للنفوذ الإسرائيلي ـ الأمريكي المشترك، وتعريض أمن النظام والدولة والمجتمع في سوريا للتهديد المباشر».

لم يكن أحد يتصور أن العاصفة التي كان البعض يتوقع حدوثها، ستهبُّ من خلال عملية مدبرة لاغتيال الرئيس رفيق الحريري. وبصرف النظر عن الجهة التي وقفت وراء هذه العملية البشعة، إلا أنها أثارت سلسلة من التفاعلات أدت إلى انسحاب سوريا من لبنان في ظروف مُهينة، وكان يفترض لها أن لا تتوقف قبل أن تنتهي بنزع سلاح حزب اللّه والسلاح الفلسطيني في لبنان. غير أن التحرك السياسي السريع لحزب اللّه بالتنسيق مع قوى وطنية أخرى معادية للنفوذ الغربي في لبنان، ساعد على خلق وضع سياسي داخلي استحال معه تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ إلا في سياق توافق أو إجماع لبناني. ولأن الانتخابات التي جرت في لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري لم تؤدِ إلى انتصار حاسم لأي من الجبهتين المتصارعتين على الساحة اللبنانية، فضلاً عن أنها خلقت ظروفاً مواتية لمشاركة حزب اللّه في الحكومة التي تشكلت في أعقابها، فلم يكن هناك مناص من بدء حوار وطني لبناني حول كُلّ القضايا العالقة، بما في ذلك موضوع سلاح حزب اللّه. وعندما وصلت التفاعلات إلى هذه النقطة بدأ الإحساس ببداية تعثر المشروع الأمريكي ـ الفرنسي في لبنان. وأعتقد أن إدراك الولايات المتحدة

وإسرائيل استحالة نزع سلاح حزب اللّه بضغط سياسي من داخل لبنان، من ناحية، وتصاعد احتمالات المواجهة العسكرية مع إيران بسبب تطور برنامجها النووي ونجاحها في تخصيب اليورانيوم، من ناحية أخرى، هو الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أو سوريا أو إلى كليهما معاً، والولايات المتحدة وإسرائيل، للتفكير الجدي في البحث عن طريقة لتنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ بالقوة. وهكذا بدأت المشاورات بين البلدين للتخطيط لعمل عسكري ضدّ لبنان حتّى قبل أن يقدِّم حزب اللّه على عمليته العسكرية النوعية في ١٢ تموز/ يوليو الماضي، والتي قتل فيها ثمانية جنود إسرائيليين وجرح ثمانية عشر آخرين وتمَّ أسر اثنين.

لم تكن إسرائيل مضطرة، ولم يكن متوقعاً، إلى أن تردّ على هذه العملية المحدودة بمثل هذه الحرب الشاملة والهمجية. فقد أتيحت أمامها، نظرياً على الأقل، بدائل أخرى عديدة لاحتواء الأزمة، ربما كانت أقل كلفة وربما أكثر فعالية راوحت بين القبول بمبدأ تبادل الأسرى و/ أو التصعيد بالضغوط السياسية، إلى القيام بعملية عسكرية محدودة للإفراج عن الجنديين الأسيرين. غير أنها، ولأسباب كثيرة، فضّلت توظيف الأزمة لتنفيذ خطط كانت في طور الإعداد من قبل مع الولايات المتحدة لتغيير قواعد اللعبة برمتها. ويكفي أن نحيل هنا إلى تحقيق سيمور هيرش (Seymour Hersh) المنشور في صحيفة **نيويوركر**[٢]، وتقرير وين ماديسون الذي نشر بالصحيفة نفسها وترجمت صحيفة **السفير** اللبنانية مقتطفات مطولة منه[٣]، لنتأكد يقيناً أن اجتماعاً تمّ يومي ١٧ و١٨ حزيران/ يونيو الماضي في بيفر غريك (كولورادو)، تحت غطاء ندوة نظمها معهد أميريكان إنتربرايز (American Enterprise Institute)، شارك فيه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ورئيس وزراء إسرائيل الحالي إيهود أولمرت، إضافةً إلى ثلاثة وزراء إسرائيليين سابقين هم: نتنياهو وباراك وبيريس، وفي حضور النائب ناتان شارانسكي، تمّ فيه وضع اللمسات الأخيرة على خطط تدمير حزب اللّه عسكرياً. ولم يكن لذلك سوى معنىً واحد، وهو أن قرار الحرب على لبنان كان قراراً أمريكياً ـ إسرائيلياً مشتركاً، وجزءاً من عملية أوسع استهدفت تغيير قواعد اللعبة في المنطقة وليس في لبنان وحده، وهو ما أفصحت عنه كوندوليزا رايس بحديثها عن «شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمة اللبنانية». وفي اعتقادي أنّه جرى في هذا الاجتماع، والذي ربما لحقته وسبقته اجتماعات أخرى مماثلة لم يكشف عنها النقاب

---

(٢) Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interests in Israel's War,» *New Yorker* (14 August 2006).

(٣) انظر: «نيويوركر: نموذج كوسوفو في لبنان تمهيد إسرائيلي لحرب أمريكية على إيران،» **السفير**، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٦.

بعدُ، اتفاق على توزيع الأدوار، بحيث تتكفل إسرائيل بتحمل عبء المجهود الحربي، وبالتالي يعهد لها وحدها بحقّ اختيار التوقيت والمناسبة الملائمين لاتخاذ وإعلان قرار بدء العمليات العسكرية وفق ظروفها وأوضاعها الداخلية الخاصة، مع ضمانات بالطبع بالإبقاء على ترسانة السلاح الأمريكية مفتوحة على مصراعيها، لتغرف منها إسرائيل متى وكيفما شاءت، على أن تتكفل الولايات المتحدة بإدارة المعركة الدبلوماسية بطريقة تتيح لإسرائيل كُلّ ما تحتاجه من وقت، لإنجاز مهمتها وتحقيق أهدافها المعلنة وهي: تدمير البنية العسكرية لحزب اللّه ونزع سلاح مقاتليه وإبعادهم إلى ما وراء جنوب الليطاني والإفراج عن الأسيرين دون شروط، ثُمّ لتثبيت المنجزات العسكرية سياسياً على الأرض. أما الولايات المتحدة فتتولى هي بعد ذلك تقويم نتائج ما أُنجز عسكرياً وسياسياً، لبحث كيفية استثماره وتوظيفه في إطار خططها الخاصة بسوريا وإيران.

ثانياً: الإدارة السياسية للحرب ودلالة القرار رقم ١٧٠١

تكفلت الولايات المتحدة، في إطار التنسيق المسبق بين الطرفين على النحو السابق الإشارة إليه، بأن تتولى هي قيادة الإدارة الدبلوماسية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة. ويمكن القول إن الأهداف المعلنة لإسرائيل كانت تعتبر محدودة، بالقياس إلى الأهداف الخفية للولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد انحصرت الأهداف المعلنة لإسرائيل، وكما سبقت الإشارة، في: تدمير البنية العسكرية لحزب اللّه، ونزع سلاح مقاتليه وإبعادهم إلى ما وراء جنوب الليطاني، والإفراج عن الأسيرين من دون شروط، ثُمّ تثبيت المنجزات العسكرية سياسياً على الأرض ربما بإبرام معاهدة سلام مع لبنان، إن أمكن. أما الولايات المتحدة فكانت ترى في العمليات العسكرية الإسرائيلية نفسها نموذجاً مبكراً لما يمكن أن تقوم هي نفسها بتكراره بعد ذلك على نطاق واسع في إيران، عندما تحين اللحظة المناسبة وتستدعي الضرورة، ولذلك كان أحد أهم أهدافها منح إسرائيل كُلّ ما تحتاجه من وقت للقضاء المبرم على حزب اللّه كي تضمن تحييد الجبهة اللبنانية بالكامل، إذا ما اندلعت حرب مع إيران في مرحلة لاحقة، كي تضمن بقاء إسرائيل في حالة تسمح لها بتقديم مساعدات لوجيستية أو عسكرية إن اقتضت الضرورة. وكان تقدير الولايات المتحدة أن محو حزب اللّه من الخارطة اللبنانية، سيُضعف موقف سوريا إلى الدرجة التي تضطرها إلى التخلي عن تحالفها مع إيران، وربما مع المقاومة الفلسطينية، والقبول بشروط معقولة للتسوية مع إسرائيل، فإذا ما نجحت الولايات المتحدة بعد ذلك في تدمير برنامج إيران النووي، يصبح الشرق الأوسط برمته مهيَّأً لميلاد جديد على النحو الذي تريده الولايات المتحدة.

كان كُلّ شيء يبدو مرتَّباً على المسرح الدبلوماسي من دون أن تعترضه أية عقبات

من ذلك النوع الذي شهدته قبيل غزوها للعراق؛ فالاتحاد الأوروبي جاهز، خصوصاً بعد تغيُّر الحكومة في ألمانيا والتقارب الوثيق مع فرنسا. وبالرغم من أن التغيير السياسي الذي جرى في إيطاليا بعد سقوط حكومة برلسكوني بدأ مقلقاً بعض الشيء، إلا أنّه لم يكن بوسعه أن يشكل تياراً أوروبياً مناهضاً للحرب. وهكذا لم يكن على الولايات المتحدة سوى العمل على إبعاد وصول الملف اللبناني إلى مجلس الأمن، لأطول فترة ممكنة، ولم يكن هذا بالأمر الصعب في ظلّ التوافق الأمريكي ـ الأوروبي. لم يبقَ إذاً سوى توفير غطاء عربي للحرب، وهو أمر يبدو أنّه كان يشغل تفكير الإدارة الأمريكية منذُ فترة، ووجدت له الحلّ المناسب بطريقة تُظهر الحرب وكأنها تستهدف ضمن ما تستهدف مواجهة الخطر الإيراني وتحجيم نفوذ إيران المتزايد في المنطقة.

الواقع أن المتأمل لتطور الأحداث في المنطقة على مدى الشهور التي سبقت الحرب على لبنان، لا بُدَّ من أن يلحظ وجود أصابع خفية كانت تدفع بعدد من الدول العربية لتصوير إيران باعتبارها الخطر الرئيس على أمن المنطقة، واستخدام كُلّ الوسائل الشريفة وغير الشريفة لتعميق التناقضات العربية ـ الإيرانية إلى أقصى حدّ ممكن، حتّى لو تسبب ذلك في إثارة النعرات الطائفية. ولم يكن غريباً أن يقود الأردن الهجوم في هذا الاتجاه، وأن يتبعه في ذلك كُلٌّ من السعودية ومصر؛ إذ منذ شهور صدر عن ملك الأردن تصريحات حذر فيها من هلال شيعي تقوده إيران، ثُمّ تبعتها تصريحات وزير خارجية السعودية، الأمير سعود الفيصل، عن أخطاء السياسة الأمريكية التي حولت إيران إلى دولة إقليمية عظمى في المنطقة، قبل أن يدلي الرئيس المصري حسني مبارك لـ «قناة العربية» بتصريحاته الخطيرة، التي اتهم فيها شيعة العراق صراحةً بأن ولاءهم لإيران وليس للعراق. كما لم يكن غريباً، في السياق نفسه، أن تكون هذه الدول الثلاث هي الدول ذاتها التي قبلت توجيه اللوم علناً إلى حزب اللّه واعتبرته مسؤولاً عن اندلاع الحرب بسبب ما اعتبرته مغامرة عسكرية غير محسوبة، فإذا ربطنا بين تصريحات الأمس ومواقف الدول العربية الثلاث في بداية الحرب، لسهل علينا أن نكتشف أنها تندرج في إطار رؤية أمريكية استهدفت إقامة تحالف عربي سُني، في مواجهة تحالف شيعي تقوده إيران ويشكل حزب اللّه رأس حربته في لبنان. وهكذا جرت محاولة لتسويق حرب إسرائيل الهمجية على لبنان، وكأنها حرب تستهدف أهم ركائز النفوذ الإيراني في المنطقة وهو حزب اللّه، تمهيداً لمحاصرة واحتواء نفوذها في بقية الدول العربية التي يشكل فيها الشيعة أغلبية أو نسبة كبيرة من السكان.

في هذا السياق كان من الطبيعي أن تبدو الولايات المتحدة واثقة تماماً من قدرة آليتها الدبلوماسية على التعامل بفاعلية مع تطورات الأزمة لتحقيق الأهداف المرجوة. وكانت قمة مجموعة الدول الثماني التي انعقدت في مدينة سان بطرسبرغ يوم ١٦

تموز/ يوليو، هي أول منتدى دولي تفرض الأزمة نفسها عليه. ونجحت الدبلوماسية الأمريكية خلال هذا المؤتمر في أن تلقي بمسؤولية الحرب بالكامل «على حزب اللَّه وعلى حلفائه في سوريا وإيران»، واعتبرتهم «أساس عدم الاستقرار في الشرق الأوسط»، ورفضت كُلّ النداءات التي وجهت إليها لقيادة جهد دبلوماسي يستهدف وقف القتال، مؤكّدة «أن وقف إطلاق النار يجب ألاّ يتم إلا حين تصبح الظروف مواتية وتضمن عدم العودة إلى الوضع السابق غير المستقر».

غير أن نجاح الدبلوماسية الأمريكية في تحقيق أهدافها بالكامل توقف على تحقق شرطين أساسيين: **الأول**، نجاح إسرائيل خلال فترة زمنية معقولة في تدمير البنية العسكرية لحزب اللَّه. و**الثاني**، أن تؤدي الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية إلى انقلاب أغلبية الشعب اللبناني على حزب اللَّه، وتحميله مسؤولية الحرب، وبالتالي عزله سياسياً تمهيداً لقتله عسكرياً. ولم يتحقق أيٌّ من هذين الشرطين لسببين رئيسيين مترابطين: **الأول**، الصمود البطولي لمقاومي حزب اللَّه وقدرتهم على تحقيق إنجازات عسكرية فاقت كُلّ التوقعات وفاجأت الكثيرين، وعلى رأسهم إسرائيل نفسها، التي ظهرت في موقف المرتبك والعاجز بل والخائف والمهزوم أحياناً. و**الثاني**، حجم التدمير الذي أحدثته إسرائيل في بنية لبنان التحيّة، والمجازر التي ارتكبتها ضدّ المدنيين والتي شملت لبنان بأسره من دون تمييز، والتي أظهرت إسرائيل بمظهر الوحش الكاسر الذي لا تردعه قواعد أخلاقية أو قانونية، ولا يتردد في الانتقام من المدنيين العزل حين يعجز عن مواجهة المقاتلين في الميدان. وأدى تفاعل صمود المقاومة مع همجية آلة الحرب الإسرائيلية إلى إفراز ثلاث نتائج على جانب كبير من الأهمية، راحت تتفاعل تدريجياً في اتجاه إفشال المخططات الأمريكية: **النتيجة الأولى**، صمود الشعب اللبناني والتفافه إجمالاً حول المقاومة، ما أدّى إلى استمرار تماسك الحكومة اللبنانية وعزل العناصر والتيارات التي يخشى من تجاوبها وتعاطيها مع المخططات الأمريكية، في حال انهيار المقاومة. أما **النتيجة الثانية**، انفجار الشارع العربي وإعلان تأييده الكاسح للمقاومة في رسالة لا تخطئها العين على فشل مخطط لعب الورقة الطائفية. و**النتيجة الثالثة**، اضطرار بعض الحكومات العربية وغير العربية إلى تعديل مواقفها وبداية التحرك الأكثر جديةً من أجل التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار من دون شروط مسبقة.

حين انعقد مؤتمر روما، والذي كان يفترض أن يشكل منبراً لدعم الحكومة اللبنانية والبحث عن أنسب الوسائل لمساعدتها على بسط سلطتها على كامل التراب الوطني اللبناني، في مواجهة حزب لا ترى فيه الولايات المتحدة سوى منظمة إرهابية تسيطر على جزء من الأراضي اللبنانية على رغم أنف الحكومة وتمنعها عن نشر الجيش

فيه، يبدو أن الولايات المتحدة فوجئت بمشروع النقاط السبع التي طرحها فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية، والتي مثّلت الحدّ الأدنى للوفاق اللبناني كما عكسه إجماع التيارات المشاركة في الحكومة، بما فيها حزب اللّه. ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة سوى التسويف والعمل على منح إسرائيل المزيد من الوقت، لعلها تتمكن من حسم الموقف العسكري الذي يمكّنها من فرض شروط التسوية ووقف إطلاق النار في النهاية. ولأن قدرتها على تعطيل مشاورات مجلس الأمن باتت تضيق، فقد عملت بالتنسيق مع فرنسا على طرح مشروع قرار مشترك لمجلس الأمن أساسه تشكيل قوة دولية تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وتزوَّد بالصلاحيات اللازمة لتمكين الجيش اللبناني من السيطرة على الجنوب حتّى نهر الليطاني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة، بما فيها القرار رقم ١٥٥٩، وبالتالي نزع سلاح حزب اللّه بالقوة المسلحة، وهو ما رفضه حزب اللّه بالطبع، ولم يكن في مقدور الحكومة اللبنانية أن تقبله.

على صعيد آخر، لم يكن في مقدور الدبلوماسية الأمريكية، والتي كانت قد نجحت في إفشال انعقاد قمة عربية حتّى ذلك الوقت، أن تعطل العمل العربي المشترك أكثر من ذلك، لتتوافق الرؤى في النهاية حول انعقاد مؤتمر استثنائي في بيروت لوزراء الخارجية العرب، لاتّخاذ موقف جماعي أساسه موقف الحكومة اللبنانية ونقاطها السبع التي سبق أن طرحها السنيورة في مؤتمر روما، مع تشكيل وفد عربي للسفر إلى نيويورك للمشاركة في المشاورات الدائرة في مجلس الأمن، والعمل على تعديل مشروع القرار الأمريكي ـ الفرنسي المشترك على نحو يأخذ في اعتباره موقف الحكومة اللبنانية ونقاطها السبع. وفي تقديري يجب عدم المبالغة في ما أنجزه الوفد العربي، وإن كنا نعتقد أنّه أدى دوراً مفيداً، لأنه من دون الصمود البطولي للمقاومة ما كان يمكن لهذا الدور أن يمارس أي تأثير في مشروع القرار المطروح. وكانت المحصلة القرار رقم ١٧٠١.

في وسع مختلف الأطراف أن تقرأ القرار رقم ١٧٠١ كما يحلو لها. لكننا نود أن نميز هنا بين القراءة القانونية والقراءة السياسية؛ فالقراءة القانونية الصرفة تفضي إلى نتيجة مفادها أن القرار منحاز بالكامل للموقف الإسرائيلي، وأنه يمنح إسرائيل نتيجة للثقل السياسي الأمريكي ما عجزت هي عن الحصول عليه بوسائلها العسكرية في ميدان القتال، أما القراءة السياسية فتقول إن موازين القوى على الأرض لا تسمح بالتطبيق الحرفي للقرار وفقاً للتفسير الإسرائيلي والأمريكي أو حتّى الغربي له، وإن طريقة تطبيق القرار ستتوقف على تطور الأوضاع السياسية الإجمالية في المنطقة وفي العالم. الواقع أن جولة من جولات الصراع العسكري بين إسرائيل وحزب اللّه ربما

تكون قد انتهت، لكن الحرب لم تنتهِ بعدُ. بل ربما تكون الحرب الحقيقية، كما يقول روبرت فيسك (Robert Fisk)، قد بدأت الآن فقط[٤].

وقد استخلصنا من فحصنا القرار رقم ١٧٠١ أنّه منحاز كلياً إلى إسرائيل إذا ما قرأناه قراءة قانونية بحتة من خلال الشواهد التالية:

١ ـ تحميل حزب اللّه مسؤولية الحرب وما نجم عنها من أضرار، بما في ذلك تدمير البنية الأساسية للبنان، من دون أي إشارة إلى تجاوزات إسرائيلية، والتي اعتبرها العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان جرائم حرب؛ ومن دون أي إشارة إلى خرق إسرائيل للقواعد القانونية والأخلاقية المطبقة في الحروب والمنصوص عليها بشكل خاص في اتفاقيات جنيف. إن الفقرة الأولى من ديباجة القرار تقول «وإذ يعرب (مجلس الأمن) عن قلقه إزاء استمرار تصعيد الأعمال القتالية في لبنان وفي إسرائيل منذُ هجوم حزب اللّه على إسرائيل في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، والذي تسبب حتّى الآن في وقوع مئات من القتلى والجرحى على كلا الجانبين، وإلحاق أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية المدنية وتشريد مئات الآلاف في الداخل».

٢ ـ لم يطالب القرار بوقف كامل وغير مشروط لوقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، كما جرت العادة، وميز بين الالتزامات الواقعة على عاتق كُلّ من إسرائيل وحزب اللّه في هذا الصدد، فقد دعا القرار «إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب اللّه الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات الهجومية». والتفسير الحرفي لهذا النصّ يغل يدّ حزب اللّه تماماً عن أي عمليات عسكرية، لأن القرار يعتبرها «هجمات»، بينما يعطي لإسرائيل الحقّ في القيام بأعمال عسكرية إذا كانت تعتبرها دفاعية، وهي تعتبر جميع عملياتها العسكرية دفاعية على أي حال. وقد قامت إسرائيل بالفعل حتّى بعد دخول القرار حيِّز التنفيذ بعمليات إنزال بدعوى أنها تمت لمنع تسليم أسلحة لحزب اللّه، فضلاً عن أنها ما تزال تفرض حصاراً جوياً وبحرياً على لبنان من دون أن تعتبر ذلك خرقاً للقرار.

٣ ـ التمييز بين الأسرى الإسرائيليين، والذين يتحدث عنهم القرار بوصفهم جنوداً مختطفين، والأسرى اللبنانيين، والذين يتحدث عنهم القرار بوصفهم سجناء. وبينما يطالب القرار «بإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون شروط» في

(٤) Robert Fisk, «Lebanon's Pain Grows by the Hour as Death Toll Hits 1.300,» *Independent*, 17/8/2006.

إحدى فقراته التي تتحدث عن ضرورة معالجة الأسباب التي أدت إلى نشوب الأزمة، فإنه يكتفي «بتشجيع الجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين على وجه عاجل»، في فقرة تتحدث عن «إدراكه لحساسية مسألة السجناء».

٤ ـ بعد أن طالب القرار، في عدة فقرات، بضرورة احترام «الخطّ الأزرق» من جانب الطرفين، لم يذكر مزارع شبعا إلا في إطار مطالبة الأمين العام بالاتصال بالأطراف الدولية المعنية لتقديم مقترحات تتعلق بعدد من الأمور من بينها ترسيم الحدود الدولية للبنان ولا سيّما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوماً.

٥ ـ لم يطالب قرار مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل الفوري من جنوب لبنان، وربط ذلك الانسحاب بالتزامن مع انتشار قوات الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل.

٦ ـ على الرغم من أن القرار لم يشر صراحة إلى أنّه يتحرك بموجب الفصل السابع من الميثاق، إلا أنّه أشار في إحدى فقراته إلى «أن الحالة في لبنان تشكل تهديداً للسلم والأمن»، فضلاً عن أنّه منح قوات الأمم المتحدة صلاحيات واسعة «لاتّخاذ ما يلزم من إجراءات، لكفالة ألا تستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة مادية من أي نوع، ولمقاومة محاولة منعها بالقوة من القيام بواجباتها» (فقرة ١٢).

٧ ـ نصّ القرار، في إطار حديثه عن الحلّ الدائم أو طويل المدى، على ضرورة التنفيذ الكامل لعدد من القرارات، ومنها القرار رقم ١٥٥٩ «الذي يطالب بنزع سلاح كُلّ الجماعات المسلحة في لبنان، حتّى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية».

وفي سياق هذه القراءة القانونية، تستطيع إسرائيل أن تدّعي أنها حصلت على كُلّ ما تريد، بدءاً بالإفراج الفوري عن الجنديين المختطفين وحتى نوع سلاح حزب اللّه، مروراً بالمنطقة العازلة حتّى جنوب الليطاني.

غير أن القراءة السياسية المعتمدة على موازين القوى على الأرض تقول إن حزب اللّه لم يُهزم، بل على العكس يمكن القول إنّه حقق انتصاراً عسكرياً باهراً، وإنه ما زال يحتجز الجنديين الأسيرين، ويحتفظ بكامل قوته العسكرية (رغم انتشار الجيش اللبناني في الجنوب)، وإن مزارع شبعا بدأت تطرح رسمياً على ساحة المجتمع الدولي باعتبارها أرضاً محتلة، أو على الأقل متنازعاً عليها، والاعتراف بحساسية قضية الأسرى اللبنانيين وضرورة حلها في أسرع وقت. وما لم تقرر إسرائيل استئناف عملياتها العسكرية، وهذا وارد، فإن أي تسوية وفق موازين القوة الراهنة سوف تؤدي حتماً

إلى مبادلة الأسرى الإسرائيليين بالأسرى اللبنانيين، وإلى عودة مزارع شبعا إلى السيادة اللبنانية، وهما المطلبان الرئيسيان لحزب اللّه. أما نزع سلاح حزب اللّه فلن يتمّ إلا في إطار توافق سياسي لبناني يضمن قدرة الجيش اللبناني على الدفاع عن أراضيه، وربما ضمانات إضافية دولية لعدم تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ولحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهو ما نعتقد أنّه سيستغرق وقتاً طويلاً، وسيحتاج إلى آليات خاصة، الأرجح أنها ستتطلب مشاركة أطراف دولية أخرى ستعمل بالضرورة على ربطها ببقية عناصر الصراع العربي ـ الإسرائيلي المتشابكة.

وفي هذا السياق يمكن القول إن القراءة السياسية للقرار رقم ١٧٠١ توحي بأن الولايات المتحدة وإسرائيل لم يكسبا الحرب على لبنان، وربما يكونان في طريقهما لخسارتها إن لم يكونا قد خسراها بالفعل، فالحرب لم تنتهِ بعدُ على أية حال.

ثالثاً: التداعيات الدولية المحتملة واحتمالات تطبيق القرار رقم ١٧٠١

من الصعب حصر التداعيات الدولية لحرب لم تنته بعدُ، خصوصاً إذا كانت طبيعتها وأطرافها وأهدافها وتشابك المصالح المتضمنة فيها، على هذا القدر من الغموض والتعقيد. فمن حيثُ الشكل تبدو الحرب بين طرفين: أحدهما، دولة عضو في الأمم المتحدة، هي إسرائيل، تربطها علاقة قوية بالقوى الكبرى وبعدد كبير من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية من بينها دول عربية؛ وبين فاعل غير دولي، هو حزب اللّه، يُنظر إليه باعتباره منظمة إرهابية غير شرعية ارتكب عدواناً يبرر تدميره وإزالته من الوجود. لكن هذا الفاعل غير الدولي هو في الوقت نفسه حزب سياسي خاضَ الانتخابات التشريعية وله تمثيل قوي في البرلمان ويشارك في الحكومة اللبنانية بوزيرين، أي أنّه جزء من الحكومة التي تدّعي إسرائيل أن أحد أهداف حربها على لبنان، هو مساعدة حكومتها على تأكيد سيادتها واستقلالها وبسط سيطرتها على كامل أراضيها!

وحزب اللّه أحد طرفي الحرب، هو في حقيقة الأمر تنظيم شعبي مقاوم، نشأ أثناء احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني وبسببه، في وقت كانت فيه الدولة اللبنانية في حالة حرب أهلية وغير قادرة على تأدية وظائفها. ولعب دوراً رئيسياً في تحرير وطنه من الاحتلال وفي إعادة بناء دولته المنهارة. يضاف إلى ذلك أنّه تنظيم شرعي من منظور النظام السياسي اللبناني، وجزء من الحكومة ومن الدولة اللبنانية، وطرف أساسي في الحوار الوطني الذي لم يُستكمل بعدُ والذي يستهدف استكمال مقومات

بناء الدولة المركزية صاحبة قرار السلم والأمن، وتمكينها من القيام بكل وظائفها، بما فيها وظيفة الأمن التي كان عجز الدولة عن القيام بها في مرحلة من المراحل، أحد مبررات وجوده.

لكن الحرب الأخيرة لم تكن في الواقع قاصرة على طرفيها المباشرين، وإنَّما شارك فيها على نحو مباشر وغير مباشر أكثر من طرف دولي وإقليمي، وإن بدرجات متباينة؛ فالولايات المتحدة، الدولة المهيمنة على النظام الدولي، لم تكن في هذه الحرب مجرد حليف منحاز إلى إسرائيل، وإنَّما كانت طرفاً محرضاً على الحرب وشريكاً مباشراً فيها، على الأقل في ما يتصل بإمدادات السلاح وفي إدارتها السياسية والدبلوماسية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تدرج حزب اللَّه ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، أما الاتحاد الأوروبي فعلى الرغم من أنّه لا يعتبر حزب اللَّه منظمة إرهابية، إلا أن موقفه كان أقرب إلى موقف الحليف لإسرائيل منه إلى موقف المحايد، ربما بسبب اقتراب موقف فرنسا إلى درجة التطابق مع الموقف الأمريكي منذُ أزمة التجديد للرئيس العماد إميل لحود. أما روسيا الاتحادية والصين، فلم يكن موقفهما واضحاً أو فاعلاً في هذه الأزمة، على الرغم من مسحة الحياد الظاهر والقدرة على الحركة المستقلة نسبياً، ساهم في ذلك ضعف وتردد الموقف الرسمي العربي وانقسامه. على الناحية الأخرى، حظي حزب اللَّه بدعم رسمي قوي من جانب إيران وسوريا، وبدعم شعبي لا بأس به من جانب العديد من قوى المجتمع المدني في العالمين العربي والإسلامي.

في هذا السياق كان عدم التكافؤ السياسي والعسكري بين طرفي الأزمة وحلفائهما هائلاً، إلى درجة أن الصراع بدأ أقرب ما يكون إلى صراع بين نظام رسمي متحالف على المستويين العالمي والإقليمي، في مواجهة نظام شعبي عربي ـ إسلامي يقوده حزب اللَّه وتدعمه إيران وسوريا.

على صعيد آخر، يلاحظ أن الهوة بين أسباب الحرب وأهدافها المعلنة، وبين أسبابها وأهدافها الحقيقية، والتي تباينت دوافعها من طرف إلى آخر، كانت في واقع الأمر واسعة جداً؛ فبينما سعت إسرائيل، ضمن ما سعت، إلى الانتقام لهزيمتها من حزب اللَّه عام ٢٠٠٠ وتصفية المقاومة الفلسطينية، وجدت فيها فرنسا فرصة لاستعادة نفوذها القديم في لبنان، ووجدت فيها الولايات المتحدة فرصة لولادة شرق أوسط جديد، خالٍ ليس من حزب اللَّه فقط، ولكن أيضاً من حماس والجهاد، ومن طموحات إيران النووية وربما من النظامين السوري والإيراني نفسيهما. ولذلك يمكن القول دون أي تجاوز إن الحرب بين إسرائيل وحزب اللَّه كانت في الواقع حرباً بالأصالة عن الطرفين المتحاربين، وبالوكالة عن أطراف وقوى إقليمية وعالمية،

وبالتالي ذات تأثير على الأوضاع والمصالح العالمية والإقليمية. ولذلك فإن مجرد بقاء حزب اللّه واستمراره كتنظيم سياسي وعسكري بعد انتهاء العمليات العسكرية، يُعدّ إنجازاً كبيراً جداً له تداعياته ونتائجه المهمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، أقلها أنّه أصبح في استطاعته تجميد الأوضاع وعودتها إلى سابق عهدها، على الرغم من أن أحد أهم أهداف الحرب كان تغيير قواعد اللعبة.

ولأن الأمم المتحدة، كمنظمة مسؤولة عن حفظ السلم والأمن العالميين، بدت منحازة في مواقفها ومتنكرة لمبادئها، نتيجة لهيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن، فقد ساهمت هذه الحرب في إلحاق المزيد من الأضرار بهيبة وصدقية هذه المنظمة الدولية العتيدة، وأبرزت مرةً أخرى مدى الحاجة إلى إصلاحها، خصوصاً في ما يتعلق بتوسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن، ليصبح أصدق تمثيلاً لخريطة القوى العالمية، وكذلك في ما يتعلق بطريقة اتّخاذ القرارات فيه، بعد أن أصبح الفيتو وكأنه سيف مسلط على رقبة العدالة، وليس وسيلة للمحافظة على التوازنات الدولية؛ فخلال هذه الحرب بدأ التناقض واضحاً بين الفروع والهيئات المختلفة داخل الأمم المتحدة، من ناحية، وموقف المجتمع المدني العالمي، من ناحية أخرى. فبينما حمَّل مجلس الأمن مسؤولية الحرب لحزب اللّه وحده، ولم يُشر بكلمة واحدة إلى الجرائم والمجازر التي ارتكبتها إسرائيل، أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة هذه الجرائم والمجازر، وطالب بتشكيل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق فيها. على صعيد آخر، لم تتردد منظمة العفو الدولية في إدانة ما قامت به إسرائيل من انتهاكات والتنديد به، ولم تتردد في وصف بعض ما ارتكبته من مذابح بجرائم حرب.

على أي حال، يصعب حصر مختلف التداعيات الدولية لحرب نعتقد أنها لم تنتهِ بعدُ؛ فقد أدّى الصمود البطولي لحزب اللّه إلى فشل إسرائيل في حسم الحرب عسكرياً، وبالتالي إلى الفشل في تحقيق الأهداف التي من أجلها شنتها. كما فشلت الولايات المتحدة في حسمها سياسياً على الرغم من تمكنها من استصدار القرار رقم ١٧٠١ المنحاز بشكل فاضح إلى الموقف الإسرائيلي. وفي تقديري أن صدور هذا القرار في ظلّ عجز إسرائيل عن حسم الحرب عسكرياً، يضع النظام العالمي في مفترق طرق؛ فقد أثبتت هذه الحرب، ضمن ما أثبتت، مدى تشابك قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي بأبعاده المختلفة، مع العديد من القضايا الإقليمية والعالمية، ومنها قضايا الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والبرنامج النووي الإيراني، وقضايا الإرهاب والتطرف الدينيّ وغيرها. والإصرار على تنفيذ القرار رقم ١٧٠١ دون غيره من عشرات القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن أو الجمعية العامة من قبلُ، لن يكون له معنى فضلاً عن استحالته من الناحية العملية، وبخاصة أن القرار رقم

١٧٠١ نفسه يشير في فقرته قبل الأخيرة إلى ضرورة تنفيذ القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ اللذين اتخذهما مجلس الأمن منذُ ٣٨ و٣٣ عاماً على التوالي ولم ينفذا حتّى الآن.

لذلك فإن هذه الحرب، وبالرغم من الدمار الهائل الذي أحدثته، تتيح في الوقت نفسه فرصة ذهبية لمعالجة قضايا الشرق الوسط كلها مرةً واحدة وإلى الأبد. ولكي يصبح هذا الأمل ممكناً، فإن الأمر يتطلب عقد مؤتمر دولي تُدعى إليه كُلّ الأطراف، بما فيها سوريا وإيران، ويزود بكل الصلاحيات التي تمكنه من فرض ما يتم التوصل إليه من حلول على كُلّ الأطراف. غير أن الأمل بأن تنتهي الأزمة الراهنة إلى حلّ من هذا النوع، يُعدّ ضئيلاً في ظلّ الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة جورج بوش، والتي ترى الأمور بمنظار أيديولوجي وعقيدي يصعب أن تحيد عنه.

وفي تقديري أنّه في ظلّ استحالة التنفيذ الفعلي للقرار رقم ١٧٠١ بصورته الراهنة في ظلّ موازين القوة القائمة على الأرض، فإن تطور الأوضاع في لبنان في المرحلة القادمة سيتوقف إلى حدّ بعيد على طبيعة الخيارات التي ستقرر الولايات المتحدة اللجوء إليها في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فربما تجري محاولات لعزل سوريا عن إيران، وربما تجري محاولات لتهدئة الصراع العربي ـ الإسرائيلي مؤقتاً على أثر تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين، لكن الأرجح أن تنتهي هذه المحاولات بفشل ذريع، لأن إسرائيل تفتقر إلى رؤية واضحة للتسوية، فضلاً عن أنها تخلو في الوقت الراهن من قيادة سياسية قوية قادرة على طرح تسوية تستجيب للحدود الدنيا من الحقوق العربية. ومن دون توافر مثل هذه القيادة، تبدو احتمالات التسوية الحقيقية مستبعدة على المدى المنظور، في سباق سوف يظل الخيار العسكري في مواجهة إيران هو الخيار الأرجح والأقرب إلى تفكير الإدارة الأمريكية الحالية، على الرغم من كُلّ مخاطره، والذي قد يدفع العالم كُلّه، وليس المنطقة وحدها، إلى حرب ربما تصبح هذه المرة هي الترجمة العملية والتجسيد الحيّ لحرب الحضارات، والتي لم يكن من المستغرب أن يحذِّر منها الرئيس شيراك بشكل علني. إن مجرد التحذير من حرب الحضارات يعني أنها باتت محتملة وغير مستبعدة.

تعقيـــب (١)

بول سالم(*)

تتمتع دراسة الدكتور حسن نافعة بدرجة عالية جداً من الدقة والشمولية من حيث معالجتها للتداعيات الدولية في المراحل المتلاحقة من الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، بدايةً بالتحضير الأمريكي والإسرائيلي لهذه الحرب والدور الفرنسي، ومن ثم تعاطي الأطراف الدولية مع المرحلة الأولى من الحرب وصولاً إلى مؤتمر روما ومشروع الحكومة اللبنانية ذات النقاط السبع، ومن ثم تأخر وقف إطلاق النار من قِبل أمريكا حتى الوصول إلى القرار رقم ١٧٠١ الذي يتضمن بعض النقاط الأساسية من مشروع الحكومة اللبنانية، ولكن ينحاز عدد من بنوده بشكل واضح إلى مصلحة الإرادة الإسرائيلية. توضح الدراسة كيف أن الحرب الإسرائيلية ـ الأمريكية كان هدفها إلحاق ضربة قاضية بحزب اللَّه تمهيداً لأي مواجهة محتملة مع إيران وضرب حزب اللَّه المصنف منظمة إرهابية من قِبل الإدارة الأمريكية. يحلل الدكتور نافعة الدور الفرنسي في تقريب وجهات النظر الأوروبية ـ الأمريكية بعد خلافات حرب العراق، ويربط حرب «الـ ٣٣ يوماً» بما سبقها من انسحاب إسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠ واستصدار القرار رقم ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤ والأحداث التي عصفت بلبنان في السنتين الماضيتين.

تقدم الدراسة أرضية سليمة لمناقشة التداعيات الدولية لنتائج الحرب، ويتمحور التحليل حول الدور الأمريكي في كل هذا، نظراً إلى أن أمريكا هي المتحرك الأقوى ليس في العالم فقط، ولكن في الشرق الأوسط أيضاً. فكانت أمريكا الموجِّه الأساسي لقرارات مجلس الأمن والحليف الأقوى لأوروبا، كما إنها

(*) مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

كانت الداعم الرئيس لحرب إسرائيل الأخيرة على لبنان، والفاعل المباشر في احتلال العراق، واحتلال أفغانستان، والمحرك الرئيس اليوم في مواجهة إيران والضغط على سوريا... إلخ.

فمن المفيد محاولة إجراء قراءة أولية من منظار المحافظين الجدد حول نتائج هذه الحرب الأخيرة علماً بأن هذه القراءة لم تتبلور في تصاريح أو كتابات لهم حتى اليوم، وسأبدأ بما قد يترجم إيجابياً لديهم:

(١) رأب الصدع في السياسة الخارجية بين أمريكا وأوروبا، والتنسيق مع روسيا والصين، وصعود سلاح الدبلوماسية الأمريكية والتحكم في آلية مجلس الأمن، والقرار ١٧٠١ يخلق منطقة عازلة في الجنوب ويضع آلية لمنع إعادة تسليح حزب اللّه.

(٢) إلحاق ضربات بلبنان تحد من قدرة حزب اللّه على معاودة الحرب في القريب المنظور، أي تهميش حزب اللّه بعض الشيء والحؤول دون اشتراكه في أي مواجهات مع إيران أو سوريا.

(٣) زيادة الحصار والضغط على سوريا.

أما من المنظار السلبي على سوريا:

(١) انتصارات ميدانية لافتة للمقاومة تزعزع هيبة الآلة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة.

(٢) شعبية عارمة لحزب اللّه في العالمين العربي والإسلامي وإضعاف أمريكا وحلفائها في المنطقة.

(٣) إعادة النظر في مقدرة إسرائيل على قمع أعدائها وأعداء أمريكا في المنطقة.

(٤) اعتراف بضرورة إعادة النظر في العقيدة القتالية ومنظومة الأسلحة التي قد تُستعمل في المنطقة.

(٥) ضرورة إعادة النظر في فكرة ضربة عسكرية لإيران، فصدام لم يستطع أن يقاوم ولا أن يطلق صواريخ، أما إيران فتستطيع القيام بالعملين.

(٦) بعد فشل الخيار العسكري في العراق وأفغانستان وفلسطين ولبنان، هل شارفت سياسة الحروب الاستباقية على نهايتها؟

(٧) هل الرأي العام الأمريكي والأوروبي مهيّأ لحرب إضافية في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور؟

كيف تؤثر هذه التساؤلات والتداعيات في ملفات ثلاثة:

ـ المواجهة مع إيران؟

ـ الحرب على الإرهاب؟

ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

١ ـ المواجهة مع إيران

أ ـ بشكل عام يبعد الخيار العسكري نظراً إلى أداء المقاومة.

ب ـ يقرب المواجهة السياسية الدبلوماسية بعد انكشاف الولايات المتحدة واستعمال آليات السياسة والدبلوماسية والصفقات ومجلس الأمن.

ج ـ قد تستفيد من تجربة التعاون حول القرار رقم ١٧٠١ على الرغم من أن موضوع إيران أكثر صعوبة.

د ـ القرار رقم ١٧٠١ همش حزب اللّه ولبنان إلى حد ما.

هـ ـ زاد الضغط والحصار على سورية.

و ـ كما إن سوريا أيضاً بانتظار تقرير براميرتس حول اغتيال الحريري.

ز ـ تستفيد أمريكا أيضاً من تخويف الدول العربية من «الخطر الفارسي».

إذن، قد تواجه إيران المجتمع الدولي بمرحلة يكون حلفاؤها في لبنان وسورية في مواقع صعبة نسبياً والعالم العربي على الحياد.

قد يكون الاتجاه إذن، نحو محاولة الضغط السياسي والمحاصرة عبر بعض العقوبات واستمرار الضغط الخارجي والداخلي.

٢ ـ الحرب ضد الإرهاب

ـ كشف الفارق بين المقاومة والإرهاب.

ـ ضرب بعرض الحائط تصنيف أمريكا للمنظمات بأنها إرهابية حيث تبيّنت طبيعة حزب اللّه ومعها حماس.

ـ دحض المنطق القائل بأن الحروب تحل المشاكل السياسية.

ـ تأكيد ضرورة التفاوض والدبلوماسية وإيجاد الحلول الوسط.

ـ استعمال كوندوليزا رايس سلاح الدبلوماسية يُعيد الدبلوماسية إلى جعبة أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

ـ بروز أصوات في اليمين الأمريكي تقول بتخطي أيديولوجية «الحرب ضد الإرهاب» والتمييز الواقعي بين التنظيمات في العالم وأخذ سلاح التفاوض والدبلوماسية مأخذ الجد.

إذن، قد تساهم تداعيات هذه الحرب بإعادة النظر بعض الشيء في مقولة الحرب ضد الإرهاب.

٣ ـ تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام

ـ انتصارات حزب اللّه الميدانية خلقت إمكانية بروز توازن قوى جديد في المنطقة.

ـ كان التوازن السابق مبنياً، نوعاً ما، على أساليب ذهبت باتجاه الإرهاب، الأمر الذي كان موضع رفض من قسم واسع من الجمهور العربي، وأدى إلى عداوة كبيرة مع الغرب.

ـ أما حزب اللّه فقد طوَّر استراتيجية عسكرية ناجحة ضد إسرائيل، ولا علاقة لها بالإرهاب، وتقابل بالدعم الشامل من قِبل الشعوب الحاضنة لها، ولا تفسح المجال لأن تواجه بتهم الإرهاب من قِبل الغرب.

ـ قد يؤدي نموذج حزب اللّه إلى التفكير عند البعض في إسرائيل وأمريكا في أن مرحلة التفوق الإسرائيلي العسكري السهل شارفت على نهايتها.

ـ إمكانية بروز تنظيمات وتيارات تعيد تجربة حزب اللّه يقلق إسرائيل كما قد يقلق الأنظمة العربية الحاكمة. وذلك قد يؤدي إلى حركةٍ ما باتجاه عملية السلام في مرحلة لاحقة.

ـ لا تزال العقبات أمام عودة حقيقية لعملية السلام كبيرة جداً، بخاصة لدى إسرائيل وأمريكا، ولكن قد تتجه الأحداث في المنطقة إلى استنفاد الحلول العسكرية وبروز مصالح مشتركة بين الأنظمة تتجه باتجاه الحل التفاوضي.

في الختام، في ما يتعلق بلبنان، فقد تعاطت الحكومة بذكاء وديناميةٍ مع التداعيات والأبعاد الدولية للحرب، وكانت السباقة في رسم أُطر الحل الدبلوماسي للحرب، وحاولت قدر المستطاع دفع صيغة القرار ١٧٠١ باتجاهات مقبولة لبنانياً. يبقى تحدي التعاطي الحكيم في تطبيق بنود ١٧٠١ بشكل يتلاءم مع المصلحة الوطنية اللبنانية ومبني على توافق داخلي. علينا أن نتجنب إعادة إنتاج الانقسامات الدولية والإقليمية بانقسامات سياسية داخلية.

إن الوحدة الوطنية التي تجلّت في أسابيع الحرب ناقضت الانقسامات الحادة عند السياسيين وأكدت ضرورة الاحتكام إلى الاعتدال والتفاهم في رسم السياسة الخارجية. كما أكدت الحرب أن لا بديل عن الدولة وأنه إذا أراد اللبنانيون تفادي تداعيات الخلافات الدولية فعليهم تعزيز وحدتهم وبناء دولتهم، بما في ذلك من شراكة حقيقية في السياسة والأمن.

أخيراً، من مصلحة لبنان أيضاً أن يكون ناشطاً في ترجيح الدبلوماسية على العسكرية في العلاقات الدولية مع سوريا وإيران والمشاركة في إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية للمواجهات القائمة لتفادي حروب أكبر وأوسع قد لا ينجو منها لبنان.

تعقيـــب (٢)

سعد محيو

لا نستطيع إلا أن نتفق مع الخطوط العامة التي أوردتها ورقة الدكتور حسن نافعة حول التداعيات الدولية لحرب لبنان، ليس فقط بسبب منطقها القوي والمتماسك، بل لأنها أمسكت منذ اللحظة الأولى بالخيط التاريخي للصراع الراهن في الشرق الاوسط من رأسه، وسارت به إل الخواتيم المحتملة التي يمكن أن يصل إليها:

أ ـ فهي أصابت حين اعتبرت حرب لبنان حرباً أمريكية أدتّها إسرائيل بالواسطة، وتلاشت خلالها تقريباً الفجوة بين المصالح الأوروبية (وبخاصة الفرنسية) والمصالح الأمريكية.

ب ـ وهي نجحت في تعقب جذور الحرب إلى العام ٢٠٠٠ الذي شهد تحرير جنوب لبنان وفشل مؤتمر كامب ديفيد (٢).

ج ـ ثم إنها ذكَّرت بأن أهداف الحرب تبلورت مع المحافظين الجدد الأمريكيين بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وتمثلت في: السيطرة العسكرية المباشرة على مصادر النفط، وتعزيز القوة الإقليمية الإسرائيلية، وإعادة النظر في النظم السياسية في الشرق الأوسط «حتى ولو تطلب ذلك تغيير الخرائط».

د ـ وأخيراً، هي أعادت إلى الأذهان أن تحّرك حزب اللّه السياسي الذي أفشل تنفيذ القرار ١٥٥٩، إضافةً إلى تصاعد احتمالات المواجهة العسكرية مع إيران بسبب تطور برنامجها النووي، هو الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التفكير في تنفيذ القرار ١٥٥٩ بالقوة.

لكن الآن، وبعد قول كل شيء عن شمولية الورقة وجماليتها المنطقية، إشارةً إلى بعض القصور فيها. فهي كانت، إذا ما جاز التعبير، طريقاً ذا اتجاه واحد يطل على الحدث من زاوية أجندة وأهداف أحد أطرافه، ويُغفل أجندة وأهداف الطرف الآخر في الصراع، إلا لماماً. أمريكا وإسرائيل وأوروبا نالت الحيِّز الأكبر من الورقة، فتوارت إلى حد ما إيران وسوريا وحزب اللّه وحماس إلى الوراء. الطرف الأول يفعل، والطرف الثاني ينفعل. وهذه قد لا تكون الصورة الحقيقية للمشهد الراهن في المنطقة، وبخاصة بعد «الهجوم المعاكس» الذي شنّه التحالف الإيراني ـ السوري في كل الشرق الأوسط مع وصول محمود أحمدي نجاد إلى سدة الرئاسة، والذي تمثَّل أساساً في تدشين معركة «مسح إسرائيل عن خريطة الشرق الأوسط»، وتعزيز الدعم السوري المباشر (والإيراني غير المباشر) للمقاومة العراقية، والربط الاستراتيجي الذي تم خلال زيارة الرئيس نجاد إلى دمشق بين كل من حزب اللّه وحركتي حماس والجهاد. هذا بالطبع إضافةً إلى تصليب الموقف الإيراني إزاء مسألة البرنامج النووي.

هناك، إذن، جانبان للصورة. وجدولا أعمال. استراتيجيتان تتبادلان الكر والفر، الهجوم والدفاع، التقدم والتقهقر. البون الكبير في موازين القوى التقليدية بين الطرفين المتصارعين لا يعني بالضرورة، أو حتى البتة، وجود خلل لا شفاء منه في موازين القوى العامة لصالح الطرف الأمريكي. وهكذا، في وسع أمريكا، على سبيل المثال، توجيه ضربات عسكرية ماحقة إلى إيران، لكن هذه الأخيرة في المقابل، (وكما أكد التقرير الأخير لـ «المؤسسة الملكية للدراسات الدولية» البريطانية) قادرة على «إلحاق هزيمة مدمّرة» بأمريكا في العراق، تماماً كما فعل حزب اللّه بإسرائيل في لبنان.

وبالتالي، كان ثمة حاجة إلى استشرافٍ أكبر لآفاق وخطط وتوجهات الطرف الإيراني ـ السوري في الصراع، كي تكتمل الجمالية المنطقية للورقة.

أولاً: ثلاثة اجتهادات

الانطلاقة في مثل هذا الاستشراف كان يمكن أن تبدأ، مثلاً، من التساؤل: كيف يمكن أن نفكك شيفرة الصراع الراهن المعقد في الشرق الأوسط؟

هذا السؤال كان سيقودنا إلى مقاربات واجتهادات عدة:

١ ـ ثمة من يرى أن الصراع منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية العام ١٩٧٩ كان يدور (في حقيقته) بين القومية العربية، بغض النظر عن ألوانها العلمانية أو الإسلامية، وبين القومية الإيرانية بغض النظر أيضاً عن ألوانها الإسلامية أو الفارسية.

الحرب العراقية ـ الإيرانية، وفق هذا التقييم، كانت الانفجار الأول لهذا

الصراع، لكنه لم يكن الأخير. وهو، على أي حال، لم ينتهِ مع انتهاء هذه الحرب، بل تلاه سريعاً ارتداء الخلافات شكل الصدام الشيعي ـ السُنّي.

٢ ـ هناك من يعتبر أن النزاع الأهم ليس بين العرب والإيرانيين، بل بين الإيرانيين الإسلاميين واليهود. وفق هذا المنظور، خرج العرب من حرب ١٩٦٧ خاسرين في سباقهم مع اليهود للسيطرة على الشرق الأوسط. كما إنهم، وبعد حرب الكويت ثم بعد انهيار العراق الأوّلي تحت ضربات الغزو الأمريكي، خسروا نظامهم العربي الإقليمي برمته وباتوا موزعين أشتاتاً على الأنظمة الدولية والإقليمية الفرعية، الإسرائيلية والإيرانية.

هذا الغياب العربي عن ساح الفعل، أفسح في المجال واسعاً أمام تحوّل الصراع إلى سباق مكشوف على النفوذ بين إمبراطوريتين صاعدتين: العبرية في منطقة الهلال الخصيب على تخوم شبه الجزيرة العربية، والإيرانية في منطقة الخليج العربي ـ بحر قزوين على تخوم الهلال الخصيب.

تاريخياً، يبدو الصراع الإيراني ـ اليهودي ظاهرة جديدة؛ فالصدام في حقبات ما قبل المسيح كان أساساً بين العبرانيين (الذين أسموا كذلك لأنهم كانوا «يعبرون» مطرودين بين العراق وسوريا) والإسرائيليين (من أتباع إسحق حفيد إبراهيم)، وبين الشعوب الكنعانية في الهلال الخصيب. وحين أطل الفرس برأسهم في ذلك الصراع، فعلوا ذلك عبر انحيازهم إلى اليهود. وهكذا، حين قضى كوروش على الإمبراطورية الكلدانية عام ٥٣٩ (ق. م) ونقل سوريا إلى الحكم الهندو ـ أوروبي مدة ألف عام (٥٣٩ ق.م ـ ٦٣٣ م.)، سمح لليهود الذين سباهم نبوخذ نصر في ٥٩٧ و٥٨٦ ق.م بالعودة إلى فلسطين وإعادة بناء هيكل سليمان.

في القرن الحادي والعشرين اختلفت الصورة. أحفاد الكلدانيين والآشوريين هُزموا وانتصر العبرانيون في الهلال الخصيب، فيما برزت فارس إسلامية تسعى ليس فقط إلى مد نفوذها في كل الشرق الأوسط، بل أيضاً في مختلف أنحاء الشرق الإسلامي. وهذا ما جعلها في حال صدام دائم مع الإمبراطورية الإسرائيلية المهيمنة على منطقة الهلال وما بعدها.

٣ ـ ثم أخيراً هناك المقاربة التي تفسر ما يجري، على أنه أساساً صراع بين قوة أمر واقع عظمى هي أمريكا، وبين قوة إقليمية «مراجعة» (Revisionist) صاعدة هي إيران. وكما هو معروف، الدول «المراجعة» ترفض الأمر الواقع وتحاول تغييره لتحقيق أحد هدفين: إما فرض هيمنتها المنفردة، أو إجبار الآخرين على قبولها شريكاً في النظام الإقليمي أو الدولي.

مصر الناصرية في الخمسينيات كانت دولة مراجعة. وكذلك الأمر قبلها مع روسيا الشيوعية ويابان ميجي وألمانيا الآرية وفرنسا البونابرتية وأمريكا المونروية (من مونرو). . إلخ.

ثانياً: إيران المراجعة

أيٌّ من هذه المقاربات الأقوى حجة؟

لا أحد يمكن أن ينفي وجود «صراع على السلطة» بين «الإمبراطوريتين» الإسلامية الإيرانية والعبرية الإسرائيلية. ولا أحد أيضاً يشكك في وجود تنافس قديم وحديث بين العرب والإيرانيين.

كل هذا من منطق الأمور. فحين لا تتفق القوى الإقليمية الكبرى على تقاسم النفوذ في ما بينها، تتقاتل على هذا النفوذ. وهذا ما حدث، على أي حال، بين الإسلاميين العثمانيين والصفويين حين وجدوا أنفسهم في حال حرب نحو قرنين، قبل أن تلتهمهما معاً القوى الأوروبية الصاعدة حديثاً في القرن التاسع عشر.

بيد أن الصراعات الإقليمية الحالية لا تجري في فراغ دولي. ثمة إطار محدد لها كان اسمه خلال الحرب الباردة موازين القوى العالمية، وبات اسمه في نهايات هذه الحرب إطار القوة الإمبراطورية العالمية الأمريكية.

في العام ١٩٧٩ برزت إيران الإسلامية ـ القومية على الساحة لتطالب بحصة في النظام الإقليمي ـ الدولي، أكبر بكثير من تلك التي كان يحلم بها شاه إيران بالرغم من طموحاته الإمبراطورية الكبيرة. لكن، من سوء حظ إيران الثورية في الثمانينيات، تماماً مثل سوء حظ القومية العربية الناصرية في الخمسينيات، أن صعودها الإقليمي ترافق مع استمرار صعود القوة العالمية الأمريكية. وهكذا بات يتعيَّن على الناصرية والخمينية أن تقاتلا ليس فقط القوى الإقليمية الموجودة، بل أيضاً قوة عظمى هي أمريكا للعثور على مكان لهما تحت الشمس.

الناصرية منيت بهزيمة قاسية في هذا القتال. والخمينية تحاول الآن تجنّب هذا المصير عبر وسيلتين اثنتين: **الأولى**، الحصول بسرعة على القنبلة النووية التي يمكن أن تقدم لها حداً أدنى من هيبة الردع؛ و**الثانية**، إبراز عضلاتها «الثورية» في كل أنحاء الشرق الأوسط، من خلال الدعم الكثيف لمنظمات مثل حزب اللّه والجهاد الإسلامي وحماس وجيش المهدي. . إلخ. هذا بالطبع إضافةً إلى انتهاز فرصة ارتفاع أسعار النفط لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الضغوط الاقتصادية الغربية.

في المقابل، لا يبدو أن أمريكا في وارد قبول منح إيران الثورية أي دور إقليمي مميز قد يعطيها حق النقض (الفيتو) على بعض سياساتها في الشرق الاوسط. وهذا موقف قديم تأسس منذ اللحظة الأولى لانتصار الثورة الخمينية، حين استغلت واشنطن الحرب العراقية ـ الإيرانية لاستنزاف إيران في حرب مدمرة وإعادتها إلى «الصندوق» لخنقها بأنفاسها الداخلية.

بيد أن المجابهة الأمريكية ـ الإيرانية باتت أكثر خطورة بما لا يقاس، بعد أن قررت واشنطن إنهاء استراتيجية الاحتواء المزدوج لبغداد وطهران، ثم بعد أن دمّرت النظام العراقي لتحل مكانه في لعبة الصراع الإقليمي. حينها، تراجعت بقوة منظومة الصراع الإيراني ـ الإسرائيلي والإيراني ـ العربي، واندلعت مجابهة على المكشوف بين المشروعين الإمبراطوري العالمي الأمريكي، والإقليمي المحلي الإيراني. حينها أيضاً، تمّ فرز القوى العربية في المنطقة وفق منطوق هذه المجابهة، فانضم إلى واشنطن العديد من الأنظمة العربية، فيما اختارت طهران جذب الشعوب العربية إليها عبر تبني حلمها بنسف المشروع الصهيوني، وعبر التركيز على وحدة الموقف السُنّي ـ الشيعي ضد إسرائيل والغرب.

نعتقد أن كل ما يحدث في المنطقة يتم في هذا السياق المحدد: صدام بين مشروعين في إطار مجابهة مفتوحة.

ثالثاً: الحرب العالمية

حتى الآن، لا تزال هذه المجابهة تتم في إطار ضيق هو «حروب الواسطة» (Proxy Wars) في لبنان وفلسطين والعراق. لكن، وما لم تعثر واشنطن على طريقة لأكل العنب الإيراني من دون قتل الناطور الخميني (أي منح إيران دوراً ما إقليمياً وضمانات ما لنظامها)، ستكون المجابهة مشرعة ليس فقط على الحرب الإقليمية الواسعة، بل حتى أيضاً على ما يعتقد البعض أنها قد تكون الحرب العالمية الثالثة.

حرب عالمية؟ هل هذا معقول؟

هناك ثلاثة اجتهادات هنا: **أولها** يبدأ بنظرية المؤامرة، و**ثانيها** بالإيديولوجيا، و**ثالثها** بالتحليل الجيو ـ استراتيجي.

لنبدأ مع الاجتهاد **الأول**.

في رسالة يقال إنه بعث بها في ١٥ آب/ أغسطس ١٨٧١، قال ألبرت بايك، الرئيس العام للحركة الماسونية الأمريكية خلال الفترة بين ١٨٥٩ و١٨٩١، إن

«الطبقة المستنيرة» (ويقصد بها على الأرجح الماسونيين) في حاجة إلى «هندسة» ثلاث حروب عالمية لخدمة هدفها في استيلاد نظام عالمي جديد: الحرب **العالمية الأولى** ستقيم الشيوعية في روسيا، و**الثانية** ستفيد من الخلافات بين «الفاشيين والصهيونيين السياسيين» وستُضعف المسيحية، فيما ستعزز الشيوعية والصهيونية. أما الحرب العالمية الثالثة فستفيد من الخلافات بين الصهيونية والإسلام، وستضمن أن يدمّر كلاهما الآخر. وبعدها ستحتضن شعوب الأرض إبليس».

بايك كان من عبدة الشيطان. وأنصاره الكثر في أمريكا راهناً يعتبرون الحرب الأمريكية في العراق بداية الحرب العالمية الثالثة المرتقبة التي خطط لها من زمن بعيد (كما يقال أيضاً) تحالف المصارف العالمية و«الطبقة المستنيرة»، مستخدماً الأقليات واليهود والصهيونيين والماسونيين والشيوعيين والإناث المطالبات بالمساواة، لخدمة أهدافه.

خيال تآمري مرّوع؟ ربما. لكن الاجتهاد **الثاني** الإيديولوجي لا يقل ترويعاً عنه.

أصحاب هذا الاجتهاد ليسوا من عبدة الشيطان بل من عباد القوة العسكرية والإنجيلية المسيحية. إنهم المحافظون الجدد الأمريكيون.

فهؤلاء يعتبرون أيضاً أن الحرب العالمية الثالثة بدأت بالفعل انطلاقاً من الشرق الأوسط، وأن العدو فيها هو، وفق تعبير الرئيس بوش، «الفاشية الإسلامية»، والإرهاب، وكل من يعرقل عودة السيد المسيح إلى الأرض.

أحد أبرز منظري المحافظين الجدد، وليام كريستول، فاخر مؤخراً بالقول إن «حرب إسرائيل في لبنان هي حربنا، لأن تل أبيب تخوض المعركة ضد كل من يحاول خلخلة استقرار الغرب». ومن يحاول هنا ليس سوى الإسلام الذي «توقع» برنارد لويس وتلميذه صموئيل هانتنغتون منذ نهاية الحرب الباردة بأنه سيكون العدو العالمي الجديد.

الاجتهاد **الثالث** يبدو الأكثر منطقاً وتماسكاً. وهو يستند إلى الآتي:

١ ـ الحرب العالمية الثالثة بدأت، لكن ليس من أجل أهداف أخروية بل لهدفين دنيويين: **الأول**، الصراع على النفط الذي بات، أو أوشك أن يكون، سلعة نادرة. و**الثاني**، التنافس على التجارة والأسواق التجارية. هذان الهدفان قسما العالم إلى ثلاثة معسكرات متحاربة: أمريكا ومعها أستراليا واليابان وبالطبع إسرائيل، وتكتل «البريك» الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين، والاتحاد الاوروبي. وكل هذه المعسكرات تتناحر حالياً للسيطرة على النفط والموارد الطبيعية.

٢ ـ الشرق الأوسط يغلي الآن أكثر بكثير مما كان عليه عشية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وهو يعيد العالم بأسره إلى أجواء العام ١٩٣٨ التي سبقت اندلاع الحرب العالمية. أو هذا على الأقل ما رآه ريتشارد كوهن حين كتب قائلاً: «كلنا يحس بأن الحرب (العالمية) قادمة. إن غيوم ١٩٣٨ تتلبد بكثافة وقد تصبح قريباً ١٩١٤».

* * *

من السهل استبعاد الاجتهادين الأولين بسبب غلالتهما اللاعلمية، واعتماد الاجتهاد الأول لموضوعيته وواقعيته.

لكنْ مهلاً: الحروب العالمية لا تخاض برفع شعارات واقعية كالسيطرة على النفط والتجارة، بل بطرح أهداف نبيلة مثل «الحرب لإنهاء كل الحروب»، أو «نصرة الحرية ضد الفاشية»، أو «الإعلاء من شأن الديمقراطية وحقوق الإنسان». . أو مقاتلة «الإسلام الفاشي».

لكن، وبغض النظر عن الشعارات، ثمة حقيقة لا يمكن القفز فوقها: أزمة الشرق الأوسط الراهنة، بما تحفل به من صراعات نفطية، وإيديولوجية دينية، وتجارية، واستراتيجية، واستشهادية أو انتحارية، تمتلك حقاً كل مقومات الأزمة العالمية الشاملة.

وهذا على أي حال ما شدد عليه الدكتور نافعة في آخر فقرة من ورقته حين قال: «الخيار العسكري في مواجهة إيران، بالرغم من كل مخاطره، هو الخيار الأرجح والأقرب إلى تفكير الإدارة الأمريكية الحالية، وهو خيار قد يدفع العالم كله، وليس فقط المنطقة وحدها، إلى حرب ربما تصبح هذه المرة هي الترجمة العملية والتجسيد الحي لحرب الحضارات».

وبالمناسبة، حرب الحضارات، إذا ما حدثت، ستنشب فوق أرض قارَّتين أو ثلاث أو حتى أربع. والحرب العالمية، تعريفاً، لا تكون حرباً عالمية إلا إذا اندلعت فوق أراضي أكثر من قارَّتين.

المناقشات

١ ـ خالد السفياني

أود أن أبدي بعض الملاحظات الوجيزة حول عرض الدكتور حسن نافعة.

(١) وقع تغييب عنصر أساسي في التداعيات الدولية للانتصار التاريخي لحزب اللَّه في لبنان، وهو ما يمكن أن نسميه «بداية نهاية مرحلة الهيبة الأمريكية والصهيونية». صورة الغول الأمريكي والغول الإسرائيلي وأمريكا القدر «وإسرائيل» القدر بدأت تنهار مع الهزيمة العسكرية في لبنان، وعلينا أن نتأمل هذا الأمر جيداً، وأن نبحث في دورنا، الدور الشعبي العربي، في تعميق ذلك وفي العمل على ترتيب النتائج التي يمكن ترتيبها، إنْ على مستوى النظام العربي الرسمي واستمراره في الخضوع للإملاءات الأمريكية والصهيونية، أو على مستوى النخب التي عملت لمدى طويل على محاولة إقناعنا بما تسميه بالواقعية السياسية.

(٢) غيَّبت الورقة أيضاً التحولات التي بدأ يشهدها العالم، وبدايات الإستقطابات والتحالفات الجديدة، في حين أنه يجب الوقوف بإمعان أمام التحولات التي تعرفها أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية، ومدى إمكانية تعميق هذه التحولات، وأيضاً التحالفات في مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة العربية والعالم.

٢ ـ سعد ناجي جواد

بقدر ما أفرحني أداء مقاتلي حزب اللَّه وأبكاني فرحاً انتصارهم، بقدر ما يخيفني الموقف الدولي الذي تمَّ ترتيبه بطريقة تجعله جاهزاً للإجهاز على حزب اللَّه، بعد أن فشلت القوات العسكرية الإسرائيلية في أن تفعل ذلك كما وعدت وطلبت.

ما يجري الآن يذكِّرني بما حدث في العراق بعد نيسان/ أبريل ١٩٩٠، عندما

كانت هناك خطة إسرائيلية لضرب العراق الذي خرج منتصراً بقوة عسكرية كبيرة، حين ظهر الرئيس العراقي السابق صدام حسين على شاشات التلفزيون ليقول بأنه سيجعل النار تأكل نصف إسرائيل إذا ما تجرأت على مهاجمة العراق. ومنذ ذلك الحين طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل أن تتنحى جانباً وتترك المهمة للقوة الأمريكية، التي تمكنت من أن تخلق الأجواء المناسبة لضرب العراق وتدميره وحصاره، بعد أن أعطاها النظام العراقي آنذاك الذريعة لفعل ذلك. هذا السيناريو تذكرته اليوم وأنا أشاهد الكيفية التي يتمُّ بها الحديث والتطبيق للقرار ١٧٠١، والتصريح اليوم الصادر من الإدارة الأمريكية الذي يقول إن مهمة نزع سلاح حزب اللَّه هي مهمة الجيش اللبناني والقوات الدولية. وهذه الإضافة الجديدة والزيادة الهائلة للقوات الدولية، كيف يمكن لحزب اللَّه والحركة الوطنية اللبنانية أن يتفادا ذلك، هذا هو الامتحان العسير القادم.

النقطة الأخرى التي ذكرها الأخ الدكتور حسن نافعة في بحثه القيِّم هي الضغط على سوريا والرئيس السوري من أجل أن يعقد صلحاً مع إسرائيل. هذا الأمر ذكَّرني أيضاً بما حدث قبل احتلال العراق حين زار مندوب بابوي بغداد عام ٢٠٠٢ والتقى الرئيس العراقي آنذاك وقال له بصراحة: إن فك الحصار وإلغاء خطط إسقاط النظام يمكن أن يكون ممكناً في حالة اعتراف العراق بإسرائيل أو التصالح معها. وبرفض الرئيس العراقي هذه الفكرة بعنف وبشدة أُغلقت كل أبواب الحل السلمي للحصار على العراق وتم تسريع الخطوات نحو احتلاله. لا أخفيكم القول بأن الوضع يخيفني، ونظراً لكوني من المتشائمين نتيجة الظروف العراقية التي نعيشها منذ عام ٢٠٠٣، أجدني وبحرص عربي وطني أضع تخوفاتي هذه أمامكم وأمام الحركة الوطنية اللبنانية.

٣ ـ عصام نعمان

أَتفق مع الباحث في تحليله المعمق والمتكامل وما انتهى إليه من استنتاجات. غير أنه استوقفني، في تحليله القرار ١٧٠١، قوله إن «القراءة القانونية الصرفة تفضي إلى نتيجة مفادها أن القرار منحاز بالكامل للموقف الإسرائيلي وأنه يمنح إسرائيل، نتيجة الثقل السياسي الأمريكي، ما عجزت هي عن الحصول عليه بوسائلها العسكرية في ميدان القتال». في هذا السياق يستخلص الباحث أن القرار ١٧٠١ أدى إلى «تحميل حزب اللَّه مسؤولية الحرب وما نجم عنها من أضرار، بما في ذلك تدمير البنية الأساسية للبنان، من دون أي إشارة إلى تجاوزات إسرائيلية اعتبرها العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان جرائم حرب».

أكرر أنني أَتفق مع الباحث، بصورة عامة، في استنتاجاته. غير أنني وزملاء لي

من المحامين قاموا بدرس فقرات القرار ١٧٠١ في إطار «المركز العربي للتوثيق والملاحقة القانونية» التابع لاتحاد المحامين العرب، توصلنا إلى بعض الملاحظات الجديرة بمزيدٍ من الدرس والمتابعة:

١ ـ آلمنا جداً عدم تحفظ مجلس الوزراء اللبناني، عند موافقته على القرار ١٧٠١، عن بضع فقرات تمهيدية وأخرى تنفيذية في القرار المذكور. من أبرز الفقرات التي كان يقتضي التحفظ في شأنها الفقرة التمهيدية، الرقم ٢ والفقرتان التنفيذيتان الرقم ١٤ و١٦. إزاء هذا التقصير الفاضح، سارعتُ إلى الاتصال برئيس الجمهورية العماد إميل لحود ولفتّه إليه طالباً استدراك التقصير في اجتماع مقبل لمجلس الوزراء يجري التأكيد فيه أن الملاحظات التي أبداها في شأن القرار ١٧٠١ هي بمثابة تحفظات. وإذا تعذر ذلك يقوم هو بالتحديد، بصفته رئيس الدولة المؤتمن على «استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه» (المادة ٤٩ من الدستور)، وبصفته رئيساً لجلسة مجلس الوزراء التي تمت فيها الموافقة على القرار ١٧٠١، بإصدار بيان بالتحفظات المطلوبة. وبالفعل صدر عنه بتاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ تصريح رسمي جاء فيه: «يهم لبنان إعلام الأمين العام للأمم المتحدة بأنه، خلال جلسة مجلس الوزراء التي ترأسها رئيس الجمهورية، اتفق بالإجماع على القرار ١٧٠١ مع تسجيل سلسلة ملاحظات وبالإجماع أيضاً منها التحفظ عن تحميل المقاومة الوطنية مسؤولية التصعيد في الأعمال الحربية في لبنان وما نجم عنها من أضرار فادحة في البنى التحتية المدنية وأدى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص. وعليه فإن لبنان الذي تحفظ عن هذه الفقرة من القرار، عازم على مطالبة إسرائيل بتعويضات تتناسب والخسائر التي مني بها في الأرواح والممتلكات»...

٢ ـ تنص الفقرة ٢ من القرار ١٧٠١، التي تحفظ عنها رئيس الجمهورية، على الآتي:

«إذ يعرب عن قلقه الشديد حيال التصعيد المستمر للأعمال الحربية في لبنان وإسرائيل منذ هجوم حزب اللّه على إسرائيل في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ والذي أدى حتى الآن إلى سقوط مئات القتلى والجرحى لدى الطرفين، وسبّب أضراراً فادحة في البنى التحتية المدنية وأدى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص في الداخل».

إن نظرةً متفحصة إلى هذا النص توحي بتفسير مغاير وبالتالي مخالف لتفسير الباحث الدكتور حسن نافعة؛ فالنص يتحدث عن «التصعيد المستمر للأعمال الحربية في لبنان وإسرائيل منذ هجوم حزب اللّه على إسرائيل في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦»، الأمر الذي يوحي بأن الضمير المستتر في هذه العبارة يعود إلى «التصعيد المستمر للأعمال الحربية» وليس إلى هجوم حزب اللّه على إسرائيل في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦، وبالتالي فإن

المسؤولية المترتبة على ذلك تكون واقعة على الجهة التي قامت بالتصعيد، وهي إسرائيل، وليس حزب اللّه، وعلى كل حال ليس لبنان. وفي أسوأ الاحتمالات فإن مسؤولية التصعيد تكون مشتركة على الطرفين وليس على حزب اللّه وحده أو على لبنان.

ثم إن النص يتضمن عبارة «التصعيد المستمر للأعمال الحربية في لبنان وإسرائيل» . . . إنّ ذكر لبنان قبل إسرائيل يوحي بأن التصعيد بدأته إسرائيل وانصبّت مفاعيله على لبنان بدليل الدمار الشامل الذي أصاب بنى لبنان التحتية المدنية، وهو دمار أوسع وأكبر وأقسى بكثير من الدمار الذي أصاب إسرائيل.

أخيراً وليس آخراً، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى ان مجلس الأمن الدولي مرجعية سياسية وليس مرجعية قضائية، وبالتالي فلا مفعول ثبوتياً قضائياً لقراراته بل لها، في أحسن حالاتها، مفعول سياسي أو تأثير معنوي ليس إلاّ.

٣ ـ قد ينتهي عدوان إسرائيل على لبنان خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ٢٠٠٦ إلى معركة قضائية دولية. وقد توصلنا مبدئياً، بالاشتراك مع الزملاء المحامين في «المركز العربي للتوثيق والملاحقة القانونية»، إلى أن أفضل ملاحقة للمعتدين الإسرائيليين إنما تتمثل في طريقتين:

الأولى، قيام المواطنين اللبنانيين والعرب وغيرهم ممن يحملون، إلى جانب جنسيتهم الأساسية (اللبنانية أو العربية)، جنسية إحدى دول الاتحاد الأوروبي برفع قضايا إفرادية أمام المحاكم الوطنية المختصة في الدول المشار اليها ضد المسؤولين الإسرائيليين السياسيين والعسكريين من مرتكبي الجرائم الجزائية والمدنية والمتسببين بالأضرار التي لحقت بهم.

الثانية، قيام لبنان والدول العربية بطلب عقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل النظر في عدوان إسرائيل السافر عليه وبالتالي إدانتها، وإقرار حق لبنان بتعويضات عمّا ألحقه عدوانها به من أضرار، وتقرير إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتوقيع العقوبات الملائمة بحقهم وتحديد التعويضات المتوجبة للبنان بسبب عدوان إسرائيل على شعبه وأرضه وممتلكاته.

إن دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه القضية يمكن أن تستند إلى قرارها التاريخي الرقم ٣٧٧/ ٥٠ تاريخ ٣/ ١١/ ١٩٥٠ المعروف باسم «الاتحاد من أجل السلام» والمتخذ، بناءً على طلب الولايات المتحدة، لتوفير قوات من الدول الأعضاء تحت راية الأمم المتحدة لرد عدوان كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية. صحيح أن الولايات المتحدة ستستخدم جميع الحجج والعوائق القانونية والسياسية

للحؤول دون انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن ثمة سوابق عديدة في قضايا مختلفة تربو على العشر اتخذت فيها الجمعية العامة قرارات تمتعت بقوة تنفيذية، الأمر الذي يسهّل إنشاء محكمة دولية خاصة سنداً للمادة ٢٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المطلوب توليد إرادة سياسية للنهوض إلى صنع قرار تاريخي لمصلحة لبنان والعرب. لكن، هل وفّر انتصار المقاومة اللبنانية لدولة لبنان وسائر الدول العربية الظروف والعزيمة اللازمة لتوليد الإرادة السياسية المطلوبة؟ هذا هو السؤال.

٤ ـ غسان بن جدو

تقول قيادة حزب اللّه إنها بدأت تعد العدّة للمعركة مع إسرائيل منذ اليوم التالي لتحرير جنوب لبنان (٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠) لأنها كانت تنطلق من اقتناع هو أن إسرائيل لن تغفر هزيمتها تلك. . أسأل اليوم: هل يمكن أن تغفر الولايات المتحدة ما حصل لإسرائيل في عدوانها الأخير؟ هل ستسكت الإدارة الأمريكية عن الإذلال الذي لحق بإسرائيل وبانتكاسة واشنطن ذاتها بخاصة أنها بدت كأنها هي التي تقاتل وتحارب وليس إسرائيل؟ ظني أن واشنطن لن تتوقف عن توسل أي سبيل لضرب حزب اللّه والمقاومة وليس بالضرورة حزب اللّه/ الحالة أو التنظيم.

بناءً على هذا، فالسؤال هنا: هل يمكن أن تُدفع الأمور إلى التصعيد؟ والسؤال الملحق: هل ستكون أوروبا تابعة لواشنطن وقتذاك، أم أن المثال الإيطالي مع رومانو برودي المخالف لسلفه برلسكوني سيدفعها إلى أن تعاند أمريكا ومن ثم تمنع هذا الالتحاق الأوروبي الكامل بأمريكا. . . إنني أشعر بقلق بالفعل من أن يتم التصرف دولياً (أي أمريكياً) في المرحلة المقبلة لا على قاعدة المنطق والواقعية والتواضع واستيعاب الدرس اللبناني الأخير، بل بمنطق ثأري كيدي ما يدفع إلى المجهول.

أخيراً، ملاحظة استطرادية في ختام هذه الندوة:

إن حزب اللّه/ المقاومة بات نموذجاً حقيقياً على الساحتين العربية والإسلامية وحتى لأحرار العالم، لكن يمكن أن يبقى كذلك إذا «تلبنن» وحشر نفسه بالكامل في الزواريب اللبنانية القطرية؟ وهل يمكن «أن يبقى السيد حسن نصر اللّه رمزاً تاريخياً وقائداً في نظر الجماهير العربية والإسلامية إذا تحول فقط إلى زعيم لحزب اللّه، الحزب السياسي اللبناني المحلي المعني بما يُعرف بـ «الحرتقات» اللبنانية المعروفة؟ إن هناك تحديات كبرى أمام حزب اللّه، وهذه مفارقة غريبة، أي أن يواجه طرف انتصر على إسرائيل تحديات محلية وصعوبات استثمار انتصاره أو حتى الدفاع عنه.

إن حزب اللّه يحتاج إلى مراجعة ذاتية وأن يستمع لغيره ليس فقط في ما يتعلق

بالمعركة العسكرية، بل بمستقبل كيانه وخطابه ونهجه واستراتيجيته. . . لقد بات حزب اللّه حزباً عملاقاً عربياً وإسلامياً. ولا يجوز أن يتحول إلى حزب قزم داخل الساحة اللبنانية، مع ضرورة أن يفكر في لبنان طبعاً، لكن ربما أمامه فرصة تاريخية ليوسع من دائرة تنظيمه أو أن ينشئ حزباً سياسياً آخر يُعنى بالقضايا السياسية الجزئية.

٥ ـ عبد الإله بلقزيز

خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان، كان في وسعنا أن نلحظ تطورات طفيفة ونسبية في الموقف الدولي منذ اجتماع الثمانية الكبار في سان بيترسبرغ في الأيام الأولى للحرب مروراً باجتماع روما وانتهاءً بصدور القرار ١٧٠١، عن مجلس الأمن، أي منذ كانت «الأجندة» الدولية متطابقة تماماً مع «الأجندة» الأمريكية في سان بيترسبرغ وصولاً إلى ما بدا وكأنه هامش من التناقض أو من الاختلاف أو من التباين بين الموقفين الأمريكي والعالمي. كان في وسعنا أن نلحظ ذلك، وما زال في وسعنا أن نقول باطمئنان إن تطوراً طرأ على الموقف الدولي، وفي التمايز المتنامي داخل قُواه، حيال الأوضاع في لبنان، والحرب الإسرائيلية عليه. ولكن هل يجوز أن نبني على ذلك فرضية استنتاجية إلى الحد الذي نقول فيه باطمئنان إن تغيُّراً ما سيطرأ على نظام العلاقات الدولية في امتداد نتائج الحرب؟

أعتقد أن من المبكر جداً أن نذهب إلى مثل هذا الاستنتاج في الظرف الراهن، وقراءتي على ذلك عديدة:

أولها القرار ١٧٠١. لقد وضعت المقاومة اللبنانية والسياسة الرسمية اللبنانية في حوزة الموقف الدولي (الأوروبي والروسي والصيني) إمكانياتٍ حقيقيةً لانفكاكه عن الموقف الأمريكي وبخاصّة مع تبيُّن فشل أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان. ومع ذلك، لم نجد إسقاطات لذلك في صلب القرار ١٧٠١. نعم، لا شك في أن مسودة مشروع القرار الفرنسي ـ الأمريكي الأول تختلف صيغةً عن نص القرار ١٧٠١، وأن القرارَ أتى يصحّح الكثير ممّا في تلك المسوَّدة، والفضل في ذلك يعود إلى المقاومة والدبلوماسية اللبنانية. لكن القرار ١٧٠١ خرج إلى الوجود في شكل نص ملغوم بكل أنواع الألغام السياسية، وعلى نحوٍ يضع احتكار تأويله في يد الدولة الأقوى في النظام الدولي المتحكمة في مجلس الأمن. فإذن، هذا دليل على أنه كان في حوزة الموقف الدولي انتصار عسكري ودبلوماسي للبنان يضع تحت تصرف هذا الموقف الدولي إمكانيةً نادرةً لتحجيم الرغبة الأمريكية في مصادرة القرار الدولي، ومع ذلك لم يحصل الانتقال إلى هذه الحال من الاستقلالية في القرار الدولي عن سلطان السياسة الأمريكية.

لذلك، علاقة في ما أعتقد بمسألتينْ تضافرتا لكي يخرج القرار ١٧٠١ على النحو الذي خرج به.

المسألة الأولى، هي أن ثمة شراكة أمريكية ـ فرنسية منذ سنتين على الأقل في إخراج الوضع الإقليمي، بخاصة في الساحتين اللبنانية والسورية وهي بدأت منذ صدور القرار ١٥٥٩، وما تزال السياستان الأمريكية والفرنسية تدوران في إطار هذه الشراكة الدولية التي ترعى الوضع في لبنان، بعد أن كانت رعايتُه قائمة على شراكةٍ سورية ـ سعودية: بدأت منذ «اتفاق الطائف» وانتهت باغتيال الرئيس رفيق الحريري (مع منزعٍ سوريّ إلى الوصاية). ولذلك لم يكن في إمكان القرار ١٧٠١ أن يعيد النظر في أولياتٍ تلك الشراكة الدولية الجديدة.

المسألة الثانية، ثمة إجماع دولي ضد إيران وضد سعيها إلى حيازة قدرة نووية. وهذا الإجماع كان له أثرٌ كبير في عدم حصول التباين بين الموقف الأمريكي والموقف الدولي. وأَحْدَثُ دليلٍ لدينا اليوم على أن نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان بخساراتها الكبيرة على الولاياتِ المتحدة الأمريكية وإسرائيل لم تترجم نفسها تبايناً في الموقف العالمي، هو صدور قرار بالإجماع في مجلس الأمن بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور في السودان على الرغم من رفض حكومة الخرطوم، وتحفُّظ مصر والجامعة العربية، والتمسك العربي والإقليمي بصيغة قوات «الاتحاد الأفريقي». بناءً على هذا، يكون صدور القرار، في التحليل الأخير، إجازةً للقرار الأمريكي وللسياسة الأمريكية تجاه السودان. من المبكر تماماً أن نتحدث عن تحولات في الموقف الدولي إذن. ولكن ليس من المبكر تماماً أن نتحدث عن تحولات في الساحة الشعبية العالمية إزاء السياسات الأمريكية والسياسات التي تصطف وراء السياسة الأمريكية في مقاربة قضايا العالم. إن لم نلتفت إلى هذا الموضوع وإلى الأثر الذي يمكن أن تحدثه حركات من قبيل حركة مناهضة العولمة ومن قبيل حركة التضامن مع شعوب العالم الثالث، وإذا لم ننتبه إلى هذا المتغير الكبير الذي يتعاظم باستمرار، سوف نحبس أنفسنا في أطر ضيقة لا نستطيع فيها أن نرى إلى المشهد الدولي بصورة شاملة ودقيقة، وإلى الديناميات الجديدة والعميقة التي باتت تصنعه خارج إطار مؤسسات القرار التقليدية في دول الغرب.

٦ ـ عبد الخالق عبد اللّه

أطرح ثلاثة تساؤلات سريعة على ورقة الزميل الدكتور حسن نافعة:

أولاً: هل صحيح أن قرار ١٧٠١ قد أسس لفصل جديد في ميثاق الأمم المتحدة هو الفصل ٦,٥، هل صحيح أن هذا القرار يجمع بين الفصل السادس والسابع ويأتي بفصل جديد هو الفصل الـ ٦,٥. وما معنى هذا الفصل الجديد على أرض الواقع؟

ثانياً: هل تصب نتائج الحرب على لبنان في سياق زيادة إنهاك أمريكا المنهكة أصلاً في أكثر من موقع والمنشغلة أصلاً في أكثر من جبهة. أمريكا المنهمكة عسكرياً وسياسياً ومالياً وأخلاقياً في العراق، هل أصبحت الآن أكثر انهماكاً؟ وإلى أي مدى يصب هذا الأمر في سياق رغبات قوى دولية منافسة لأمريكا كالصين وروسيا التي ترى أن حقل هذا الانهماك الأمريكي يصب في مصلحتها وتعمل خفياً من أجل تعميقه.

ثالثاً: كان العراق درساً في التواضع بالنسبة إلى أمريكا. هل يشكل لبنان درساً في التواضع بالنسبة إلى الكيان الصهيوني؟ بمعنى آخر، هل أصبح لبنان لا يمس من قِبل إسرائيل وأصبح خطاً أحمر وبالتالي ستكون هذه الحرب آخر الحروب التي تشنها إسرائيل على لبنان؟

٧ ـ أمين حطيط

١ ـ في تقييمنا للوضع الذي ظهر بعد الحرب يجب ان نتحلى بالدقة والواقعية، ونقول بهذا المنطق إن حزب اللّه حقق نصراً عسكرياً بكل معايير القياس العسكري للنصر، وهو من الناحية العسكرية أيضاً يعد نصراً استراتيجياً وتاريخياً كما بدأ الكل يصفه أو يشهد له، لكن هذا لا يكفي؛ إذ إن النصر هذا بحاجة إلى عمل سياسي حثيث ليثبَت نهائياً وليقدر أن يحدث المفاعيل السياسية أو يكون قابلاً للاستثمار السياسي لأن الحرب ليست إلا أداة تحقيق الأهداف السياسية. وهنا يجب أن نتوخى الحذر ويجب أن نكون واقعيين ونقول إن أمريكا خسرت معركة في الميدان لكنها مازالت تمسك بأوراق كثيرة قد تجهض النصر إذا استعملتها وهي قطعاً ستحاول.

أما العمل الأمريكي والإسرائيلي المرتقب فإنني أراه سيسلك خطين يعملان في آنٍ معاً:

ـ **الخط السياسي**: عبر مجلس الأمن والمنظمات الدولية للتضييق ومحاصرة حزب اللّه، ومنعه من استعادة قدرته على العمل العلني الحر والمطمئن ومحاربة كل ما يتعلق به وفي كل القطاعات.

ـ **الخط العسكري**: وفيه كما أرى الفرعين المزدوجين:

ـ **الأمن الداخلي**: لإرباكه وو تصفية قياداته، وإلباسه تهم الإخلال بالأمن والمسؤولية عن جرائم قد ترتكب في لبنان.

ـ **الحرب المباشرة في اللحظة الحاسمة**، وإن كنت أرى أن هذا الاحتمال بات مستبعداً في المدى المنظور.

٢ ـ يهمني أن أتوقف عند محطات سياسية ثلاث بحاجة إلى النظر والاهتمام:

ـ **الأولى** تصريح ويلش (الخارجية الأمريكية) بأن مهمة نزع سلاح حزب اللّه هي على عاتق الجيش اللبناني وقوات اليونيفل المعززة، وهذا ما كنت أحذّر منه عندما قلت إن القوات الدولية هي الآن في عملية تحشد وإن المهمة ستأتي لاحقاً وها هو ويلش يبدأ بالإفصاح عنها.

ـ **الثانية**، ما قاله ساركوزي (الرئيس المحتمل لفرنسا بعد شيراك) إن تدخل فرنسا في لبنان هو لمنع تحوله إلى دولة شيعية، وإن حزب اللّه ليس حركة وطنية بل إنه ذو طابع إرهابي. ما يثير الاهتمام والتساؤل حول التحول في الموقف الفرنسي على الرغم من أن ذلك لا يتطابق مع مواقف فرنسية أخرى تبعد فرنسا عن أمريكا.

ـ **الثالثة**، قبول رئيس الحكومة اللبناني بمبدأ المساعدات المشروطة، في استكهولم ونحن نعلم ما هي الشروط، وهي تُختصر في نزع سلاح حزب اللّه.

و هنا نطرح السؤال: هل أن أمريكا تريد أن تعطي رئيس الحكومة اللبناني «قوات ردع دولي» ليحوّل لبنان إلى عراق آخر؟

وهنا نذكّر بما قلناه بالأمس عن الخريطة العسكرية الأمنية اللبنانية حيث إن الجيش أصبح في ٨٠ في المئة من قواه القتالية على الحدود والجنوب وأُفرغ الداخل للقوى الأمن الداخلي التي نعلم قدراتها وتبعيتها.

إن الشهرين القادمين وحتى نهاية رمضان المقبل مهلة من الزمن ليست بالسهلة.. فينبغي الحذر والاستعداد للمواجهة.

٨ ـ محمد فايق

ـ من الواضح أن إسرائيل ارتكبت العديد من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، هذا، إضافةً إلى جريمة العدوان. ولكن القرار ١٧٠١ لم يشر إلى أي من هذا، الأمر الذي يحتم علينا أن نلاحق إسرائيل على جرائمها. وبهذه المناسبة أود أن أوضح ما قامت به المنظمة العربية لحقوق الإنسان في هذا المجال.

ـ قامت المنظمة بالاتفاق مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان منذ بدأت الحرب بتوثيق الجرائم والمجازر التي ارتكبتها إسرائيل، وأصبح بالفعل لدينا توثيق جيد.

ـ إذا كان من الصعب إصدار قرار يدين إسرائيل، فإنه يمكن وفقاً للقانون الجنائي الدولي محاكمة الأفراد الذين ارتكبوا هذه الجرائم.

ولذلك فلقد شكّلنا لجنةً من رجال القانون الدولي المتخصصين في القانون

الجنائي الدولي سنضع أمامهم كل ما جمعناه من توثيق للجرائم والمجازر، وسيطلب منهم **أولاً** توصيف الجرائم التي ارتكبت أثناء هذه الحرب واستكمالها بإركان هذه الجرائم و**ثانياً** تحديد أسماء الذين ارتكبوا هذه الجرائم من خلال معرفة التسلسل القيادي في المستوى السياسي والمستوى العسكري، وتحديد أي أسماء تصلنا معلومات عن اشتراكهم في أي من الجرائم المتركبة.

وسوف تقوم المنظمة بوضع قائمة بأسماء مجرمي الحرب. ونحن نعرف أنه يصعب تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لأن كلاً من دولتي لبنان وإسرائيل لم تُصدقا على هذه الاتفاقية، وكذلك سيكون من الصعب استصدار قرار من مجلس الأمن بإحالتهم إلى هذه المحكمة، ولكن يمكن ملاحقتهم في حالة ذهابهم إلى أي دولة تسمح قوانينها بمحاكمة مجرمي الحرب مثل معظم دول أوروبا.

أيضاً سيوضح إعلان أسماء مجرمي الحرب أن معظم قادة إسرائيل السياسيين والعسكرين هم مجرمو حرب.

يمكن أيضاً استغلال هذه القوائم على المستوى الدبلوماسي.

٩ ـ خالد السفياني

ورد في بعض المداخلات حديث عن إجراءات ملاحقة الكيان الصهيوني عن جرائمه ضد لبنان، وأود أن أخبر الإخوة بأننا في المغرب، بعد أن تبيَّن لنا أن وزير الحرب الصهيوني عمير بيريتس يحمل الجنسية المغربية، وأن القضاء المغربي مختص في النظر في ما يرتكبه من جرائم ولو خارج التراب المغربي، تقدمنا بشكاية ضده إلى القضاء المغربي، بعد أن جَرَدْنَا وصنَّفنا ما قام بارتكابه من جرائم ضد فلسطين ولبنان، والشكاية تأخذ مجراها الآن.

لذلك فإن المطلوب الآن ليس انتظار القضاء الدولي أو الأوروبي، بل اللجوء إلى كل قضاء مختص إن بالجنسية أو بمكان ارتكاب الجرائم. . . إلخ من أجل متابعة هذه الجرائم، مع الاستمرار بالعمل على التهيؤ للجوء إلى القضاء الدولي أو الأوروبي.

١٠ ـ خير الدين حسيب

الأخ غسان بن جدو أثار موضوعاً حول مستقبل دور حزب اللَّه كحزب في لبنان. أنا في الدراسة التي أعددتها والمنشورة في **المستقبل العربي** عالجت هذا الموضوع، وتساءلت بعدما تحدثت عن حزب اللَّه وزعيمه السيد حسن نصر اللَّه، قائلاً: «ويبقى أنه إذا كان «حزب الله» قد استطاع بقناعة وبنجاح «**تعريب**» **مقاومته**، فإلى أي حد سيستطيع، إنْ كان راغباً في ذلك، **أن يحوِّل حزبه إلى حزب وطني لبناني**

يتجاوز طائفته إلى الأفق الوطني اللبناني الواسع؟ وإلى أي مدى يستطيع أن يطوّر أيديولوجيته لهذا الغرض إذا كان راغباً في هذا التحول؟ وهو ما يحتاجه لبنان للخروج من «الطائفة ـ الحزب»؟ ذلك تحدّ يحتاج إلى وقت ليس بالقصير لأنه سيكون بحاجة إلى «**تربية حزبية**» مختلفة لأعضائه وتياره، ستمكنه إن استطاع الإقدام عليها أن «**يدخل التاريخ**» من بابه الواسع، وسيكون لها آثار تتجاوز حدود لبنان إلى نطاق عربي أوسع»[1].

١١ ـ حسن نافعة (يرد)

شكراً سيادة الرئيس على هذا الكرم،

أريد أن أبدأ بالقضية التي أثيرت وأثارها الدكتور عصام نعمان حول الفقرة الثانية من القرار ١٧٠١ وموضوع جرائم الحرب. يجب أن نتذكر **أولاً** أن مجلس الأمن ليس محكمة دولية وأنه لا يصدر أحكاماً قضائية وإنما قرارات سياسية. وبالتالي فهذه القرارات ليست بالضرورة عادلة أو تقوم على منطق أو يمكن الاعتداد بها وإثبات حجيتها القانونية مثلاً أمام المحاكم الدولية ومنها محكمة العدل الدولية مثلاً أو شيء من هذا القبيل. وفي تقديري أن الفقرة التي وردت في القرار ١٧٠١ والتي يفهم منها تحميل حزب اللّه مسؤولية الحرب لم يكن المقصود منها بالضبط تحميل حزب اللّه شخصياً مسؤولية ما وقع من جرائم بقدر ما كانت مرتبطة، في تفسيري الشخصي، بتبرير التمييز بين إسرائيل وحزب اللّه في ما يتعلق بمسؤوليات كل منهما عن السلوك المجرم بعد وقف القتال. أي أنها مرتبطة في الواقع بفقرة أخرى من القرار تطالب بوقف كامل «للأعمال العدائية» لكنها تميز بين الالتزامات الواقعة على عاتق كل من إسرائيل وحزب اللّه في هذا الصدد. فعندما تحدث القرار عن حزب اللّه في هذه الفقره دعاه إلى «الوقف الفوري لجميع الهجمات» لكنه عندما تحدث عن إسرائيل دعاها إلى الوقف الفوري «لجميع العمليات العسكرية الهجومية». وحيث إن إسرائيل لم تعترف في أي يوم من الأيام بارتكابها أي عدوان أو قيامها بأعمال هجومية وإن جميع ما تقوم به يعد أعمالاً دفاعية وبالتالي تدخل في إطار الدفاع الشرعي عن النفس.

في هذا السياق يمكن فهم الفقرة الأولى التي جاءت في القرار على أن الهدف منها تبرير العدوان الذي قامت به إسرائيل واعتبار أن كل ما قامت به إسرائيل من

---

(١) انظر: خير الدين حسيب، «حول «الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١٠.

أعمال عسكرية يندرج في إطار حق الدفاع الشرعي عن النفس وليس في إطار آخر. معنى ذلك أن الفقرة الموجودة في البند (٢) لا تصلح في تقديري كحجة يمكن الاستناد إليها من الناحية القانونية لإعفاء إسرائيل من جرائم الحرب التي ارتكبتها في لبنان. فقرار مجلس الأمن هو قرار سياسي يعكس المواقف السياسية للدول الأعضاء فيه، وبخاصة الدول الخمس دائمة العضوية، وليس حكماً قضائياً يعفي إسرائيل مما قامت به من جرائم حرب فعلية.

يتعيَّن على المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان أن توثق الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل وأن تقوم بالاتصال بكل الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة. وأظن أن مهمتها في هذا الإطار أصبحت أسهل، بخاصة أن منظمة العفو الدولية، وهذا تطور مهم، أصدرت منذ أيام بيانات وتقارير أكدت فيها صراحةً ارتكاب إسرائيل وبشكل متعمد جرائم حرب في لبنان. وفي اعتقادي أنه يمكن الاعتداد بمواقف وأقوال هذه المنظمات أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية لإثبات جرائم الحرب أكثر مما يعتد بقرار مجلس الأمن. فحتى إذا افترضنا أن حرب إسرائيل على لبنان كانت حرباً شرعية تدخل في عداد الدفاع الشرعي عن النفس، وهو ما يوحي به قرار مجلس الأمن على الرغم من أن ذلك ليس هو الموقف الصحيح من الناحية القانونية البحتة، إلا أن ذلك لا يعطيها الحق في ارتكاب جرائم حرب. فحتى في الحرب الشرعية يتعين الالتزام بالضوابط التي يفرضها القانون الدولي، وبخاصة القواعد المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والاتفاقات المكملة لها.

طبعاً، مطلوب من منظمات المجتمع المدني العربية أن توثق كل ما قامت به إسرائيل من جرائم حرب، لأنه إذا أمكن إقامة الدعوى أمام محاكم بعض الدول، وقد سمعت من بعض المتداخلين هنا أن هناك ٢٥ دولة على الأقل تسمح بإقامة الدعاوى المتعلقة بجرائم الحرب أمام محاكمها المحلية، وبالتالي يمكن مقاضاة القيادات الإسرائيلية المسؤولة عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال العدوان الأخير على لبنان أمامها. ومن المفهوم طبعاً أننا لا نستطيع مقاضاة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية لأن إسرائيل ليست طرفاً في هذه المحكمة، كما إن الولايات المتحدة ليست طرفاً فيها أيضاً. لكننا نستطيع على الأقل خلق رأي عام ضاغط على إسرائيل، وهذه قضية مهمة جداً، بمساعدة منظمات المجتمع المدني العربي والدولي. وعلى الحقوقيين في العالم العربي أن يعطوا هذه القضية ما تستحقه من اهتمام من دون أن يخشوا من وجود الفقرة المشار إليها في قرار مجلس الأمن. فهذا القرار لا يعطي إسرائيل أي حقوق قانونية في ما يتعلق بهذه المسألة. وهذا اجتهاد شخصي من باحث سياسي وليس قانونياً.

أنتقل الآن إلى الإجابة عن بعض التساؤلات الأخرى، وجميعها يثير قضايا مهمة في الواقع، لكنني مضطر إلى الانتقاء منها بحكم ضغوط الوقت.

وأبدأ بتساؤل له طبيعة فنية بعض الشيء، وهو تساؤل الأخ الدكتور عبد الخالق عبد اللَّه حول ما يسميه «الفصل ستة ونصف». طبعاً لا يوجد فصل في الميثاق اسمه فصل ستة ونصف. هناك الفصل السادس من الميثاق، وهو لا يجيز استخدام القوة، وهناك الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة. الفصل السابع من الميثاق هو الفصل الذي يتحدث عن حالات وقوع عدوان وحالات خرق أو تهديد السلم والأمن الدوليين. وحين يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق تصبح له صلاحيات هائلة جداً، يمكن أن تبدأ بفرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية وتتدرج إلى أن تصل حد إمكانية استخدام القوة المسلحة أو التصريح باستخدامها ضد كل من ينتهك السلم والأمن الدوليين أو ضد من يرتكب عدواناً. وعلى الرغم من أن القرار ١٧٠١ لم يشر صراحة إلى الفصل السابع من الميثاق إلا أنه حاول في الفقرة الثانية عشرة، على وجه التحديد، منح قوات اليونيفيل صلاحيات ليس من المعتاد منحها لقوات حفظ السلام الدولية والتي تُقتصر مهمتها الأساسية في العادة على الفصل بين المتحاربين وإبلاغ مجلس الأمن عن الانتهاكات الخاصة بقرار وقف إطلاق النار، من دون أن يكون لها صلاحية استخدام القوة. غير أن الفقرة ١٢ من القرار ١٧٠١ منحت اليونيفيل ٢ صلاحيات إضافية غير تلك التي منحها القرار ٤٢٥ لقوات يونيفيل ١ تمكنها من استخدام القوة في حالات معينة. لكنني أعتقد أن القراءة الدقيقة للنص مطلوبة جداً هنا لمعرفة طبيعة ونطاق هذه الصلاحيات الإضافية. وفي تقديري أن القرار ١٧٠١ يكفل ليونيفيل ٢ صلاحية استخدام القوة في حالة واحدة فقط وهي حالة عرقلة أداء مهامها ومحاولة منعها من أداء هذه المهام بالقوة المسلحة. فإذا حاول طرف أن يعرقل أداء قوات اليونيفيل وعملها بالقوة المسلحة تستطيع قوات اليونيفيل أن ترد عليه باستخدام القوة المسلحة أيضاً.

بعبارةٍ أخرى، يمكن القول بوضوح تام إن القرار ١٧٠١ لا يمنح قوات اليونيفيل ٢ أي صلاحيات لتعقب مقاتلي حزب اللَّه أو البحث عن سلاحه أو تدمير هذا السلاح أو نزعه بالقوة. صحيح أن بعض فقرات هذا القرار تتحدث عن نزع سلاح حزب اللَّه، ولكن هذا يجب أن يتم في إطار آلية سياسية أخرى تتعلق بالحل الطويل المدى أو الحل الدائم وليس في إطار صلاحيات اليونيفيل، وبالتالي يمكن القول باطمئنان إن القرار ١٧٠١ يعترف ضمناً بأن موضوع نزع سلاح حزب اللَّه لا يحل إلا في إطار عملية سياسية تأتي في ظل وفاق أو اتفاق لبناني.

غير أنه يتعين علينا أن ندرك في الوقت نفسه، إذا ما حاولنا البحث في مستقبل

الصراع في لبنان والاحتمالات المستقبلية لتطور الصراع، أن فلسفة القرار ١٧٠١ تقوم على افتراض أن حزب اللَّه منظمة إرهابية وأن المجتمع الدولي جاء ليساند الدولة اللبنانية ويساند الحكومة اللبنانية في مواجهة هذه المنظمة الإرهابية، وهذا موقف سياسي فرضته اعتبارات خاصة بموازين القوى المختلة في نظام دولي تهيمن عليه قوة وحيدة هي الولايات المتحدة. لكن هذا الوضع يثير مفارقة مهمة وهي هنا أن حزب اللَّه هو في الوقت نفسه حزب سياسي له كتلة برلمانية ويشارك في الحكومة، وبالتالي هو جزء من الحكومة والدولة اللبنانية التي يدعي القرار أنه صدر لمعاونتهما. وعلى هذا الأساس، وكما قلت في إحدى مداخلاتي السابقة، فإن تنفيذ القرار ١٧٠١ سيتوقف في نهاية المطاف أولاً وأخيراً على موقف الحكومة اللبنانية ومدى سلامة واتساق مواقفها الداخلية.

ولهذا لن يستطيع المجتمع الدولي، في تقديري، أن يفرض على الحكومة اللبنانية شيئاً لا تريده، بصرف النظر عن أي تفسيرات أمريكية أو إسرائيلية للقرار. المشكلة ستثور إذا حدث انقسام داخل الحكومة وتصرفت الحكومة باعتبارها جهة تريد تصفية حزب اللَّه أو نزع سلاحه بالقوة وبالتالي تطلب مساعدة قوات اليونيفيل في أداء تلك المهمة. هنا يمكن أن يصبح الموقف خطراً وتصبح مهمة نزع سلاح حزب اللَّه إحدى المهام الموكلة لقوات اليونيفيل بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ والذي يمنح الحكومة اللبنانية سلطة واسعة في تحديد طبيعة المهام الموكلة لقوات الأمم المتحدة.

لذلك أعتقد أن المخاوف التي تحدث عنها السيد العميد مشروعة وأتفق معه تماماً فيها ولكنها لن تصبح واقعاً أو حقيقة إلا في حالة حدوث شرخ داخل الحكومة اللبنانية يؤدي إلى انقلاب هذه الحكومة على حزب اللَّه والاستقواء بالمجتمع الدولي وبنصوص القرار ١٧٠١ لتحويل حزب اللَّه من شريك في الحكومة والسلطة إلى خصم وإلى طرفٍ معادٍ يتعين تصفيته. هذا هو سيناريو الحرب الأهلية التي سيتحول فيها الموقف لغير صالح لبنان دولة وحكومة ومجتمعاً، ولغير صالح الاستقرار فيها. ولذلك أقول إن موقف الحكومة اللبنانية سيكون هو الموقف المفتاح والمتحكم الفعلي في التطورات المستقبلية للصراع. فإذا بقيت الحكومة اللبنانية موحدة ومتماسكة فسيكون في وسعها أن تصمد أمام الضغوط الدولية وأن تُفشل كل محاولات التآمر على المقاومة وعلى لبنان.

هذه هي النقطة الجوهرية. طبعاً أنتم أدرى مني بتفاصيل الوضع الداخلي اللبناني، ولكني لا أستبعد شخصياً أن تحاول أطراف داخلية إحداث شرخ داخل الحكومة اللبنانية، وسوف تحاول أطراف عربية تغذية خلافات معيَّنة داخل الحكومة اللبنانية ودعم بعض الفرقاء في مواجهة فرقاء آخرين لتسهيل مهمة تصفية حزب

اللَّه؛ فهناك قوى داخل وخارج لبنان وعلى الساحة العربية ليست مرتاحة لصمود حزب اللَّه وليست مرتاحة أيضاً لنموذج التعايش الذي يقدمه المجتمع اللبناني والذي أسهم في بناء هذا الصمود. فهناك قوى تتصرف بفكر طائفي، وهذه هي القوى التي تشكل خطراً حقيقياً وأخشى منها خشية شديدة. وفي تقديري الشخصي أنه يجب على كل القوى الوطنية سواء داخل لبنان أو على مستوى الوطن العربي أن تدرك أن الحرص على وحدة الحكومة اللبنانية هو السبيل الوحيد لدعم المقاومة وهو ما يجب أن يكون هاجس الجميع. ولحسن الحظ فإن السيد حسن نصر اللَّه، والذي يجب أن نوجه إليه تحيةً حارة من هذا المكان ليس لأنه صمد عسكرياً وقدم نموذجاً عربياً مشرفاً إلى البطولة والفداء فقط ولكن أيضاً وعلى وجه الخصوص لأنه أظهر قدراً كبيراً من الحنكة والوعي السياسي أثناء المعركة، يبدو حريصاً جداً على تحقيق الحد الأدنى اللازم من الانسجام داخل الحكومة اللبنانية وبما يساعد على قطع الطريق أمام كل القوى التي تحاول الآن أن تنتزع بالسياسة ما عجزت عن الحصول عليه في ميدان القتال. وهذه هي النقطة المفصلية التي أرجو أن ينتبه لها الجميع لأنها هي المفتاح الذي سيحكم التداعيات القادمة في المنطقة.

أما في ما يتعلق بسؤال الأستاذ غسان المهم حول ما إذا كنا مقدمين على مرحلة مواجهة أم مرحلة تسوية، ففي تقديري أن هذا سيتوقف، ضمن أشياء أخرى كثيرة، على الطريقة التي ستحل بها أزمة البرنامج النووي الإيراني؛ فهناك قوى كثيرة على الصعيدين الدولي والإقليمي تعتبر أن الخطر الأساسي يكمن في إيران، أو بالأحرى في برنامجها النووي. وأعتقد أنك متابع جيد للملف الإيراني. وهنا يثور سؤال مهم حول إمكانية وضع حد للتحالف السوري الإيراني وإبعاد سوريا عن إيران وما الذي يمكن أن تقدمه إسرائيل في هذا الصدد. ففي إطار المحاولات الدولية والإقليمية الجارية حالياً لمحاصرة الخطر الإيراني يرى البعض، بمن في ذلك أوساط سياسية مؤثرة داخل إسرائيل، أن من الضروري العمل على سلخ سوريا أو إبعادها عن إيران. فهل يمكن فعلاً أن تنسلخ سوريا عن إيران في غياب تصور لتسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي؟ وهل إسرائيل مستعدة لتقديم الثمن المطلوب لإغراء سوريا؟

نحن نعلم جميعاً أن اللعب على الخلافات العربية ـ العربية كان أحد التكتيكات التقليدية التي استخدمتها وما تزال تستخدمها إسرائيل لضرب المسارات بعضها ببعض. وفي فترة من الفترات كان يُستخدم الإيحاء بالتقدم على المسار الفلسطيني كوسيلة للضغط على سوريا لتقديم تنازلات، والعكس صحيح. وهكذا كان اللعب على التناقضات بين المسارات لعبة تمارسها إسرائيل بإتقان أو بنجاح ملحوظ فيما مضى. لكن أظن أن هذه اللعبة قد انتهت وهي غير قابلة للتكرار. واعتقادي

الشخصي أن سوريا ليست مستعدة لأن تلعب هذه اللعبة الآن، بخاصة أنها تعلم يقيناً أن موضوع مياه بحيرة طبرية مسألة مهمة جداً بالنسبة إلى إسرائيل ومن الصعب أن تقدم فيها تنازلات حقيقية. ومن المعروف أن هذا الموضوع كان قد تسبب بإفشال قمة جنيف التي جمعت بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس كلينتون؛ فإسرائيل لا تريد أن يعود الجنود السوريون ليرابطوا على شاطئ بحرية طبرية، وبالتالي لا تريد العودة إلى خطوط ١٩٦٧، وهو مطلب سوريا الأساسي. ولا أستطيع أن ألمح حتى الآن ما يشير إلى احتمالات تشكل توافقاً إسرائيلياً حول هذه المسألة في المستقبل القريب. لذلك أعتقد أن احتمال بدء عملية تسوية شاملة تساعد على فصل التحالف السوري الإيراني هو أمر مستبعد الآن على الأقل.

في سياقٍ كهذا أتصور أنه من الأرجح، وهذه كلها احتمالات لا يستطيع أحد أن يقطع بأي منها، أن الضغوط ستتواصل على سوريا لعزلها عن إيران، لكن إلى جانب هذه الضغوط سيتم التلويح بجزرة عودة الجولان كثمن لهذا الابتعاد. لكن هذه الضغوط والإغراءات ستظل محصورة في نطاق المناورات الضيقة التي تستهدف سلخ سوريا عن إيران، لكن في غياب رؤية أو تصور لحل سياسي شامل؛ فإسرائيل ليست ولن تكون في المستقبل القريب مستعدة لدفع الثمن وهو العودة إلى حدود ١٩٦٧ على كل المسارات وبخاصة على المسار السوري. ولا أتصور أن سوريا يمكن أن تقع في هذه اللحظة في المصيدة أو تقبل أن تبيع القضية الفلسطينية لأغراض تكتيكية من هذا النوع.

لذلك أعتقد أن التحالف المقاوم، إن صح التعبير، والمشكَّل من إيران وسوريا وحزب اللَّه وحماس والجهاد، سيصمد لأن جميع أطرافه يدركون أن مصيرهم واحد وأن العدو الذي يواجهونه واحد وأن عليهم أن يتكاتفوا وأن يتحركوا معاً في نسق موحد قدر الإمكان. ولكن إذا نظرنا إلى الناحية الأخرى، بخاصة على الصعيد الأمريكي فسنجد أن المشكلات بدورها كثيرة جداً ومعقدة يا أستاذ غسان، لأن الولايات المتحدة أصبحت لاعباً أساسياً في المنطقة والعديد من شؤون الشرق الأوسط أصبحت قضايا أمريكية داخلية وستتأثر بالتالي بنتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس والتي ستجري في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل؛ فالكثير مما يجري على الساحة الشرق أوسطية نتاج فكر محافظ متطرف بدأ يواجه مشاكل حقيقية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وكثيرون داخل الولايات المتحدة بدأوا يعتقدون أن هذا الفكر قارب أو أوشك على الإفلاس. إدارة المحافظين الجدد سمحت لإسرائيل، بل شجعتها وحرضتها كما ذكرت في ورقتي، على شن الحرب على لبنان كبروفة لشنّ حرب على إيران وربما كانت تخطط لتوجيه ضربتها

العسكرية للمنشآت النووية الإيرانية قبل تشرين الثاني/ نوفمبر على أمل كسب الانتخابات المقبلة. ويبدو أن احتمالات توجيه هذه الضربة، وبخاصة قبل تشرين الثاني/ نوفمبر، تراجعت الآن بعد الفشل الذي تحقق في لبنان. ولهذا سيصبح الرئيس بوش في موقف لا يحسد عليه خلال السنتين المقبلتين؛ فمن الصعب تصور أنه يستطيع أن ينجز ما لم يستطع أن ينجزه على مدى السنوات الست السابقة. ولأن هذه الإدارة تفكر بطريقة أيديولوجية وليس بطريقة براغماتية، ففي تقديري الشخصي أن السياسة الأمريكية ستبقى كما هي ولن تتغير. ومن المؤكد أنها ستحاول أن تعوض بالوسائل الدبلوماسية ما خسرته على صعيد المواجهة العسكرية، لكن نهجها الأساسي سيظل هو نهج المواجهة والعدوان، وبالتالي لا أظن أن المنطقة مرشحة للدخول في عملية تسوية سياسية شاملة كما يتصور أو يأمل البعض، وأعتقد بأنه عندما سيذهب العرب إلى مجلس الأمن خلال الأيام المقبلة فلن يجدوا لدى هذا الأخير جديداً أو شيئاً جاداً يمكن الركون إليه لاستعادة الأمل في تسوية دائمة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي أو توافر النية لديه لفرض حل شامل على جميع الأطراف.

هناك نقاط كثيرة وأشياء أخرى كنت أود أن أتحدث فيها لكن رئيس الجلسة ينظر إليّ ويطلب مني أن أتوقف. على أي حال شكراً على كل التعليقات التي استفدتُ منها شخصياً.

كلمتـــا الختـــام

(١)

نيفين مسعد

على مدار يومين اجتمعنا في هذه القاعة لنتداول حول تداعيات العدوان على لبنان، وهو سبقٌ يحسب للمركز كونه يقارب الموضوع ولّما يُرْفع الركام بعدُ عن ضاحية لبنان وجنوبه، ومن هنا احتفظت انطباعاتنا كمشاركين بزخمها وربما بطابعها الأولي أو المبكر أيضاً، وهو سلاح ذو حدين. لكن في كل الأحوال نجح المشاركون على مدار يومين في إثارة حملة تساؤلات بالغة الأهمية، وبعضها بالغ الحساسية، ومن ذلك:

١ ـ ما هو تقييم ما تحقق بعد ثلاثة وثلاثين يوماً من المعارك الضارية؟ هل هو نصر كامل لحزب اللَّه؟ هل هو نصر مقسوم بين حزب اللَّه في الشق العسكري وإسرائيل في الشق السياسي؟ بل هل تحقق نصر فعلاً أم هو نصر بالمعنى المجازي على أساس أن عدم تحقيق إسرائيل أهدافها من الحرب هو النصر؟

٢ ـ أي موضع لحزب اللَّه في لبنان ما بعد ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦؟ هل نحن إزاء حرب أهلية يتم تجهيز الساحة السياسية لها أم أن هناك سقفاً للتصعيد المتبادل من قِبل الأطراف المتراشقة على أساس أن من يقدر على تهديد الوحدة الوطنية يحرص عليها ومن يستخف بها لا يستطيع تهديدها؟ هل توطأت أطراف لبنانية في التحريض على الحرب؟ هل ضيقت الحرب الفجوة بين طرفي التجاذب السُني/ الشيعي أم أن

الحرب كانت ظرفاً مؤقتاً فيما الهواجس المتبادلة بين الطرفين أقدم وأدعم؟

٣ ـ ما هو مستقبل الدولة القوية التي هي كيان تأسيسي على أكتاف جيشه؟ وأي دور مقبل للمؤسسة العسكرية فيه؟ وكيف سينعكس التشدد المنتظر من كل أطراف الصراع على مستقبل هذا الصراع؟ ما هي التأثيرات المحتملة على خطة الانسحاب من طرف واحد وعلى الجدار العازل؟ كيف سيُصفّي الكيان الصهيوني حساباته مع الدولة الإيرانية؟ كيف سيلجأ إلى التنفيس عن مشاعر الإحباط والانكسار والغضب التي انتابت جنوده ومدنييه؟

٤ ـ إلى أي مدى يختلف أداء النظام العربي في حرب تموز/ يوليو عن سوابق هذا الأداء اعتباراً من عام ١٩٩٠؟ أي تطور أصحاب التحالفات العربية من جراء الحرب؟ كيف نقيم التكامل على المستوى الشعبي كما ظهر أيام الحرب عابراً للمذاهب والطوائف؟ هل يمثّل الشرق الأوسط الجديد امتداداً للصيغ الشرق الأوسطية السابقة، أم أن فيه جديداً والفعل يرصد؟

٥ ـ هل كان يجب على إيران أن تتدخل في الحرب؟ وكيف ستوظف إيران نصر حزب اللّه إضافةً إلى نجاحاتها الأخرى في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية؟ وأي دور لها في الشرق الأوسط الجديد وأي أثر لهذا الدور على علاقتها بتركيا؟ ما هو مصير ملفها النووي: وهل هو صائر إلى مزيد من التفاوض حوله أم سيفضي إلى معاقبة إيران وأي شكل من العقوبات يُنْتَظر؟ أي أثر لحرب لبنان على الداخل التركي وموقفه من المشاركة في القوات الدولية؟ هل يمكن أن تصب الحرب في اتجاه تعزيز المد الإسلامي في تركيا؟

٦ ـ أين موضع الحرب على إيران من تنفيذ المشروع الإمبراطوري الأمريكي كما تصوره المحافظون؟ وإلى أي مدى كشفت الحرب عن حدود الاتفاق والاختلاف بين الموقفين الأوروبي والأمريكي؟ وكيف يمكن قراءة القرار ١٧٠١ في ضوء التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي من جهة والتوافق الأوروبي ـ الأمريكي من جهة أخرى.

من الصعب تلخيص ما دار في أكثر من خمس عشرة ساعة توزعت عليها جلسات المؤتمر في دقائق خمس، وأظنني لست بحاجة إلى أن أفعل ونحن على وعد من الدكتور خير الدين حسيب بإصدار مجمل وقائع هذه الندوة أبحاثاً ونقاشاً ومعلومات.

لكن قبل أن أختم أتوجه باسمنا جميعاً بشكر خاص إلى الدكتور خير الدين حسيب على تنظيم هذه الندوة، والتي ما كانت لتخرج على هذا النحو إلا بعد جهد شاق يزيد من تقديرنا له ولاسيما أنه كان يتم في ظروف بالغة القسوة والاستثنائية، لكن مركز دراسات الوحدة العربية هو مركز استثنائي في مكانته ورسالته وتقاليده وليس في ظروفه، وإن عَسُرَت.

كما أتوجه باسمنا جميعاً بشكر خاص إلى سكرتارية الندوة التي باشرت ـ كما هي عادتها ـ عملها الدؤوب بإخلاص ودقة وإتقان، والتي لمسنا توسيعاً لمهامها في هذه الندوة بما يشمل التصوير أيضاً إضافةً إلى كل مهامها المعتادة، فلها منا كل تحية.

(٢)

خير الدين حسيب

شكراً سيدي الرئيس،

الأخوات والإخوة، أود من أعماق قلبي أن أشكر لكم جميعاً ـ باحثين ومعقبين ومداخلين ـ ما قمتم به وقدمتموه إلى هذه الندوة. ومن حقكم أن تتساءلوا إلى أي حد حقق مركز دراسات الوحدة العربية أهدافه من هذه الندوة، وأقول بقدر كبير من التواضع إن حصيلة هذه الندوة جاءت في حدود توقعاتي وإذا كانت هناك أبحاث لم تستوف كل ما هو مطلوب منها، فإن المناقشات أغنت الكثير ممّا كان مطلوباً.

وكما وعدتكم، هناك مدة أسبوع للإخوة الباحثين الذين يريدون إعادة النظر في أبحاثهم بالإضافة أو الحذف أو التعديل. أما بالنسبة إلى المداخلات، فقد طلبنا من الجميع أن يدوِّنوها كي تطبعها سكرتاريا المؤتمر. أما الذين جاءوا من الخارج فلن يُسمح لهم بمغادرة بيروت قبل تسليم مداخلاتهم، بينما الإخوة في بيروت، فستتم المتابعة معهم. وكما وعدتكم إن شاء اللّه فإن وقائع هذه الندوة ستصدر قريباً عن المركز في كتابٍ يجمع كلَّ تفاصيلها.

تبقى هناك نقطة لم أستطع معالجتها في الورقة التي نشرتها في المجلة، وكنت أتمنى أن تتناولها الورقة. المركز وأنا حريص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، ولذلك كان هناك موضوع يستحق المناقشة، هل كان تصرف حزب اللّه بتخويل من الحكومة أم لا؟ البيان الوزاري للحكومة اللبنانية التي أخذت الثقة من مجلس النواب على أساسه، جاء فيه ما يلي بالحرف: «إن المقاومة اللبنانية هي تعبير

صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية».

أنا أترك التفسير لكم وآمل إذا كان هناك من يريد أن يعلِّق ويرسل إلينا مداخلات حول هذا الموضوع فليفعل ذلك.

ختاماً أشكر لكم جميعاً تلبية هذه الدعوة، وأعتقد أن حصيلة هذه الندوة ستضيء أكثر من شمعة على طريق المقاومة، وعلى طريق التحرر من الاحتلال الأمريكي، وعلى طريق استئناف مسيرة النهضة العربية، وشكراً لكم جميعاً.

البرنامج النهائي للندوة

الأربعاء ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٦

١٩,٠٠ ـ ٢١,٠٠	حفل استقبال يقيمه الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، في فندق «البريستول»، على شرف السادة المشاركين والصحافيين والمراقبين في الندوة.

الخميس ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦

٨,٠٠ ـ ١٠,٠٠	التسجيل للمشاركين والصحافيين والمراقبين (الذين لم يُسجلوا بعدُ).

الجلسة الصباحية — **رئيس الجلسة: أ. محمد فايق**

١٠,٠٠ ـ ١٠,٢٠	افتتاح الندوة كلمة الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية. كلمة الدكتور سليم الحص، رئيس وزراء لبنان الأسبق.
١٠,٢٠ - ١٢,٠٠	البحث الأول - التداعيات على لبنان (مركز/ ندوة٤٢/ ١) **مقدم البحث**: د. زياد الحافظ (لم يحضر) **المعقبان**: أ. محمد صفوت الزيات أ. جوزيف سماحة **مناقشة عامة**
١٢,٠٠ - ١٢,٣٠	استراحة
١٢,٣٠- ١٣,٣٠	متابعة المناقشة العامة للبحث الأول
١٣,٣٠ - ١٦,٠٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة: أ. عبد الحميد مهري**
١٦,٠٠ ـ ١٧,٣٠	البحث الثاني ـ التداعيات على إسرائيل (مركز/ ندوة ٤٢/ ٢) **مقدم البحث**: د. عزمي بشارة (لم يحضر) **المعقبان**: أ. حلمي موسى أ. إلياس حنا **مناقشة عامة**
١٧,٣٠ - ١٨,٠٠	استراحة
١٨,٠٠ - ١٩,٠٠	متابعة المناقشة العامة للبحث الثاني

الجمعة ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

الجلسة الصباحية الأولى	**رئيس الجلسة: أ. أحمد عبيدات**
٩,٠٠ - ١٢,٠٠	البحث الثالث - التداعيات العربية (مركز/ ندوة٤٢/ ٣) **مقدم البحث**: د. أحمد يوسف أحمد **المعقبان**: د. عبد الخالق عبد اللّه أ. معن بشور **مناقشة عامة**
١٢,٠٠ - ١٢,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة: أ. شفيق الحوت**
١٢,٣٠ - ١٤,٠٠	البحث الرابع ـ التداعيات على إيران (مركز/ ندوة ٤٢/ ٤) **مقدمة البحث**: د. نيفين مسعد **المعقب**: د. طلال عتريسي **مناقشة عامة**
١٤,٠٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر — **رئيس الجلسة: أ. عدنان عمران**

١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠ البحث الخامس ـ التداعيات على تركيا
(مركز/ ندوة ٤٢/ ٥)
مقدم البحث: د. محمد نور الدين
المعقب: أ. سعد محيو (لم يحضر)
مناقشة عامة

١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠ استراحة

الجلسة المسائية — **رئيس الجلسة: د. محمد المسفر**

١٨,٣٠ ـ ٢٠,٠٠ البحث السادس ـ التداعيات الدولية
(مركز/ ندوة ٤٢/ ٦)
مقدم البحث: د. حسن نافعة
المعقبان: د. بول سالم
أ. سعد محيو
مناقشة عامة

٢٠,٠٠ ـ ٢٠,٣٠ اختتام الندوة

فهـــــــــرس

ـ أ ـ

الأبطحي، محمد علي: ٣٤٣

ابن لادن، أسامة: ٣٨٣

أبو مصعب الزرقاوي: ١٢١

الاتحـــاد الأوروبي: ٧٧، ٩٩، ١٠٦، ١٠٨، ١١٣، ١٢٥، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٦، ٤١٤

اتفاق إعلان المبادىء بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (١٩٩٣: واشنطن): ١٩٦، ٢٠١

اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل (١٩٤٩): ٦١، ١٤١

اتفاقيات جنيف الأربع: ٣٩٣، ٤٢٢

اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي (١٩٥٠): ٢٤٥، ٢٥١، ٢٦٠، ٣٣٤

أجاويد، بولنت: ٣٦٦، ٣٧١

اجتماع روما الوزاري لبحث الأزمة اللبنانية (٢٠٠٦): ٤٥، ٤٧، ١٠٦، ١٢٠، ٢٣٤، ٣٥٨، ٣٩١-٣٩٢، ٣٩٩، ٤١٦

اجتماع وزراء الخارجية العرب (٢٠٠٦: بيروت): ٤٥، ٢٥٤، ٢٨٢، ٢٩٦-٢٩٧، ٣٩٢

اجتماع وزراء الخارجية العرب (٢٠٠٦: القاهرة): ٤٤، ٢٥٦

الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان (١٩٧٨) (عملية الليطاني): ٢٧، ١٤٢

الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢): ١٥٠، ١٧٣، ١٩٦، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٢٥

احتكار السلاح النووي: ١٨٤

الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣): ١٨، ٤٦، ٧١، ١٠٠، ١١١، ١١٧، ١٤٤، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٥، ٣٤٠، ٣٤٣-٣٤٤، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٨٥-٣٨٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٢، ٤٣٤

أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٢٠٩، ٢١٩، ٢٦٣، ٣٠٣، ٣٥١، ٣٨٣-٣٨٤، ٤٠٤

أحمد، أحمد يوسف: ٣، ٦، ٢١، ١٣٥، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٣-٢٨٥، ٢٨٧-٢٨٨، ٢٩٠-٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٧٥، ٤٣٦

أربكان، نجم الدين: ٣٥٦

أردوغان، رجب طيب: ٣٥٧-٣٥٩، ٣٦١-٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٢-٣٧٣

أرسلان، طلال: ٥٨

الإرهاب: ١٢١، ١٤٨، ١٩٢-١٩٣، ١٩٧، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٨-٢١٩، ٢٤٩، ٢٦٢، ٢٧١، ٢٨٣، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٨-٣١٩، ٣٢٦، ٣٦٤، ٣٨٣-٣٨٥، ٣٩٦-٣٩٧، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٩، ٤٢٤

الازدهار الاقتصادي: ٢٦٢-٢٦٣، ٣٧٣

أزمة الباخرة المصرية كليوباترا (١٩٦٠): ٢٥٧

أزمة التجديد للرئيس اللبناني إميل لحود: ٣٩٦

استراتيجية الدفاع الإسرائيلية: ٣٩

الأسد، بشار: ١٢٠، ٢٢٠، ٢٢٩

الأسد، حافظ: ١٩٧، ٣٢٨، ٤٢٦

أسعار النفط: ٧٨، ٤٠٧

إسكندر، مروان: ٢٣٤

الإسلام: ٢٩، ٥٨، ٧٢، ٧٨، ٨٦، ١٠١، ١٠٦، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٣-١٣٤، ١٤٠-١٤١، ١٤٣، ١٦٣، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٩-٢٧١، ٢٧٥-٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢-٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٩-٣٠٢، ٣٠٧-٣٠٩، ٣١١-٣١٧، ٣١٩-٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٣-٣٣٥، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٤١-٣٤٣، ٣٤٦-٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥١-٣٥٢، ٣٥٦-٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٦-٣٦٧، ٣٧٠-٣٧٣، ٣٧٧-٣٧٨، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٥-٤٠٧، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٥، ٤٣٠

الإسلام السياسي: ٢٨٠-٢٨١

الأسلحة الحديثة المضادة للدروع: ٢١٢

أسلحة الدمار الشامل: ٣٠٤، ٣٣٣

الإصلاح الاقتصادي: ٨١، ١٠٥

الإصلاح السياسي: ٨١، ١٠٥، ٢٣٨

إعادة إعمار لبنان: ٧٨، ١٠٤، ١٠٦، ١١٥

الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان (١٩٧٢): ١٤١

الإعلام الإسرائيلي: ٤٢، ١٧٢، ١٧٤، ٣١٠

الإعلام التركي: ٣٥٨

الإعلام الرسمي الإيراني: ٣١٠

إغناتيوس، دافيد: ٣٨٦

أفواج المقاومة اللبنانية (أمل): ١٤٢

الاقتصاد الإسرائيلي: ١٧، ١٨١

الاقتصاد الأمريكي: ٣٣١

الاقتصاد التركي: ٣٦٣

الاقتصاد الريعي: ٨٧

الاقتصاد اللبناني: ٥٣، ٦٠، ٧٦، ١٠٣، ١٠٥-١٠٦
الأكثرية النيابية اللبنانية: ٥٣، ٥٩، ٦٢-٦٣، ٦٥-٦٦، ٦٨-٦٩، ٧٢، ٩٨، ١٠٢
الأكراد: ٣٢١
ألبوغان، يغيت: ٣٧٣
إلدار، عكيفا: ٤٠، ١٧١
الإمبريالية: ٩٦، ٣٧١
الأمم المتحدة: ٨، ١٥، ٢٦-٢٧، ٣٢، ٣٧، ٥٥-٥٦، ٦١-٦٢، ٧١، ١٠٣، ١٠٨-١٠٩، ١١٤، ١٤٤، ١٥٠-١٥١، ١٥٣، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٩-٢٤٠، ٢٥٢، ٣٠٣، ٣١٣، ٣٣٣، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦٧، ٣٦٩-٣٧٠، ٣٨١، ٣٩٤-٣٩٥، ٣٩٧، ٤١٣-٤١٥، ٤١٧، ٤٢٤
ـ الأمانة العامة: ٥٥-٥٦، ٦٢، ١٠٨-١٠٩، ١٥٠، ٤١٣
ـ الجمعية العامة: ٣٩٧، ٤١٤-٤١٥
ـ ـ القرار رقم (١٨١): ٢٢٧
ـ ـ القرار رقم (١٩٤): ٧٥
ـ ـ القرار رقم (٣٧٧/ ٥٠): ٤١٤
ـ ـ مجلس حقوق الإنسان: ٣٩٧
ـ قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان (اليونيفيل): ٥٤-٥٥، ٦٠-٦١، ١٠٨، ١١٣، ١٥٠، ١٥٥، ١٧٥، ٢٢٩، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٩٤، ٤١٩، ٤٢٣-٤٢٤
ـ مجلس الأمن الدولي: ٢٧، ٣٢، ٣٥، ٤٥، ٤٧، ٥٥-٥٦، ٦٠-٦٢، ٨٧، ٩٠، ١٠١، ١٠٧-١٠٨، ١١١-١١٤، ١٢٨، ١٣٨-١٣٩، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٦، ١٧٥-١٧٦، ١٧٩، ١٨٦، ١٩٣، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٦، ٣١٨، ٣٣٣، ٣٥٨، ٣٦٦-٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٢-٣٩٤، ٣٩٧-٤٠١، ٤١٤، ٤١٦-٤١٨، ٤٢٠-٤٢٤، ٤٢٧
ـ ـ القرار رقم (٢٤٢): ١٥، ٢٧، ١٤٤، ٢٧٩، ٣٩٨
ـ ـ القرار رقم (٣٣٨): ٣٩٨
ـ ـ القرار رقم (٤٢٥): ١٥، ٢٧، ٩٢، ١٤٤، ٤٢٣
ـ ـ القرار رقم (١٤٨٣): ٢٤٧
ـ ـ القرار رقم (١٥٥٩): ٥٥، ٦١، ٦٣، ٧٤، ٩٠، ٩٣، ١١١، ١٢٨، ١٤٤-١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٦١، ١٧٥، ١٨٦، ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٩٠، ٣٣٧، ٣٧٠، ٣٨٦-٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٤، ٤١٧
ـ ـ القرار رقم (١٦٨٠): ٦١
ـ ـ القرار رقم (١٦٩٦): ٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٦
ـ ـ القرار رقم (١٧٠١): ٧، ٢٦-٢٧، ٣٧، ٤٧، ٥٤-٥٦، ٦٠-

٦٣، ٧٤، ٨٧، ٩٣، ١٠٧-١٠٨، ١٢٢-١٢٤، ١٢٦، ١٢٨-١٢٩، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٩-١٥٠، ١٥٢-١٥٣، ١٥٧، ١٦١، ١٦٥-١٦٦، ١٧١، ١٧٥، ١٧٧، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٨٦-٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٤-٢٩٥، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٦، ٣٣٨، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٨٢، ٣٨٦-٣٨٩، ٣٩٢-٣٩٥، ٣٩٧-٤٠٢، ٤١٢-٤١٣، ٤١٦-٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣-٤٢٤، ٤٣٠

ـ الميثاق: ٢٧، ٣٢، ٥٥، ٢٥٢، ٣٠٣، ٣٣٣، ٤١٧

ـ ـ الفصل السادس: ٦، ٢٧، ٣٥٣، ٣٨٦، ٤١٧، ٤٢٣

ـ ـ الفصل السابع: ٦، ٢٧، ٥٥، ٦٠، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٢٣

الأمن الإسرائيلي: ٣٩، ١٢٠، ٣٠٤، ٣١٦

الأمن السوري: ٦٤-٦٥

الأمن القومي العربي: ١٣٠، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٥

الأمن الوطني اللبناني: ٢٦، ١٠٧، ١٦٦

أناضول، كمال: ٣٥٩

أنان، كوفي: ٧١، ١٠٨، ٢١٥، ٢٢٩

انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠): ٧٩، ١٥٨، ٢٦٥، ٢٧٤، ٣٨٣

أنديك، مارتن: ٢٩٦

الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (٢٠٠٠): ٣٣، ١٣٩، ١٦١، ١٨٨، ٢٩٠، ٣٢٣، ٣٩٩

الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦١): ٢٥٩

أوزال، طورغوت: ٣٥٦

أولمرت، إيهود: ٤٠، ٤٢، ٥٤، ١٧٢-١٧٥، ١٧٩، ١٩٠-١٩٣، ١٩٥-١٩٦، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٣، ٢١٤، ٢١٨-٢١٩، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٨٨

إيلون، عامي: ١٩١

ـ ب ـ

الباجه جي، عدنان: ٣٤٨

باراك، إيهود: ١٨٤، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٠-٢٠١، ٣٠٥، ٣٨٢، ٣٨٨

باول، كولن: ٧١، ١٩٣

بايك، ألبرت: ٤٠٨

بايكال، دينيز: ٣٥٩

براميرتس، سيرج: ٥٧، ٧٢، ٤٠١

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ١٠٣

البرنامج النووي الإيراني: ٧٩، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٦، ٣٧٣، ٣٨٩، ٣٩٧-٣٩٨، ٤٢٥

البرنامج النووي لكوريا الشمالية: ٣٨٤

برودي، رومانو: ٤١٥

بري، نبيه: ٦٨، ٧٠

البزري، عبد الرحمن: ٥٨
بشارة، عزمي: ٣، ٥، ٢٢، ١٧١، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٣١، ٢٣٤، ٣٠٥، ٤٣٦
بشور، معن: ٣، ٥-٦، ٢٣، ٧٣، ٨٥، ٩٨، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٩٤-٢٩٧، ٤٣٦
البطالة: ١٠٣
بقرادوني، كريم: ٢٩٤
بلقزيز، عبد الإله: ٣، ٥، ٧، ٢٢، ٢٩، ١١٨، ١٣٠، ١٦٩، ٢٩٧، ٤١٦
بلير، توني: ٨٠، ١٩٩، ٢٠٢، ٣٠٩
بن، ألوف: ١٧٢
بن جدو، غسان: ٢٢، ١٣٦، ١٦٠، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٨٨، ٢٩٧-٢٩٨، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٤٨، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٥
بن غوريون، ديفيد: ٢١١-٢١٢، ٢١٤
بنبنشتي، ميرون: ١٧٧
بنك الاستثمار الأوروبي: ١٠٦
البنك الدولي: ١٠٦-١٠٧
بوش (الأب)، جورج: ١٩٣
بوش (الإبن)، جورج: ٨٠، ٩١-٩٢، ٩٥-٩٦، ٩٨، ١١٣، ١١٩-١٢٠، ١٢٨، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٨٧، ٣٠١، ٣٢٩، ٣٨٣، ٣٨٥-٣٨٦، ٣٩٨، ٤٢٧
بولتون، جون: ١٠١، ١١٤
بومدين، هواري: ٣٤٠
بيدس، يوسف: ١٠٥
بيريتس، عمير: ٤٠، ٤٢، ١٧٢، ١٩٠-١٩٢، ٢١٨، ٣٠٥، ٤٢٠
بيريس، شمعون: ١٢٠، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٧، ٢٠٨
بيغن، مناحيم: ١٩٥
بيكر، جيمس: ١٩٣
بيلين، يوسي: ١٩١

ـ ت ـ

تجمع اللجان والروابط الشعبية (لبنان): ٥٨، ٩٨
تركماني، حسن: ٣٠٩
التركيبة الطائفية في لبنان: ٦٣، ٩٠
التسلح الإسرائيلي: ٣٥٠
التسلح الإيراني: ٣٥٠
تسيمح، مينه: ١٨٩
تشيني، ديك: ٢٣٠، ٣٠٥، ٣٨٨
تصدير الثورة: ٢٩٩، ٣٤٦
التعددية السياسية: ٢٩١
تفاهم نيسان/ أبريل (١٩٩٦) (حزب الله / إسرائيل): ١٤٣، ٣٢٨
التفوق الإسرائيلي العسكري: ٤٠٢
تكتل الليكود (إسرائيل): ١٩٠، ١٩٣-١٩٤، ٢٠٨، ٢٢٨
تمير، يولي: ١٩١
التنظيم الشعبي الناصري (لبنان): ٥٨
تنظيم القاعدة: ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٥١-٣٥٢، ٣٨٣

توطين الفلسطينيين في لبنان: ٦٧، ٧٤-٧٥، ١٤٨، ١٥٣
التيار العلماني المركزي الإسرائيلي: ١٨٧
تيار المردة (لبنان): ٩٣
تيار المستقبل (لبنان): ٥٨-٥٩، ٦٢، ٩٩-١٠٠، ١١٥
التيار الوطني الحر (لبنان): ٥٣، ٦٣، ٩٣-٩٧، ١٠٢، ١١٥، ١٢٤

- ث -

الثقافة السياسية الطائفية: ٩٢
الثقافة الطائفية: ٨٦
ثقافة القناصل: ٩٠، ٩٢، ١٠٤
ثقافة المقاومة: ١٦-١٧، ١٣٥، ١٦٣، ٢٦٥، ٢٩١، ٣٢٧
ثقافة الهزيمة: ٨٣، ٩٩، ٢٨٠
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ٢٩٩، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٤٢-٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥١، ٤٠٥، ٤٠٨
ثورة الجزائر (١٩٥٤): ٢٤٩
ثورة اليمن الجنوبي (١٩٦٣): ٢٤٩

- ج -

جامعة الدول العربية: ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٧٥، ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٦٢، ٤١٧
جبر، صالح: ٣٤٤
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ١٥
جعجع، سمير: ٥٩
الجعفري، إبراهيم: ٣٤٨
الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان: ٤١٩
جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (لبنان): ٥٨
الجميل، أمين: ٦٣، ١٢٥
جنبلاط، وليد: ٦٣، ١٠١-١٠٢
جهاز الشاباك (إسرائيل): ١٩٢
جواد، سعد ناجي: ٢٢، ٢٨١، ٢٨٤، ٣٤٠، ٣٤٧، ٤١١
الجيش الإسرائيلي: ٣١، ٤٠، ٨٩، ١٠٧، ١٣٩، ١٤١، ١٥٦-١٥٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٨١، ١٨٣-١٨٤، ١٨٨، ٢٠٦-٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢-٢١٤، ٢٣١، ٢٣٦، ٣٥٠
الجيش اللبناني: ٥٥، ٥٩-٦٠، ١٠٩، ١٢٨، ١٤١، ١٥٠-١٥١، ١٥٦-١٥٧، ١٦٦-١٦٧، ١٧٥، ١٨٦، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٩٠، ٣٧٠، ٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٥، ٤١٢، ٤١٩
جيش المهدي (العراق): ٣٠٦، ٤٠٧
جينات، رافي: ١٧٨

- ح -

الحافظ، زياد: ٣، ٥، ٢٢، ٨٣، ٩٩، ١١٤، ٤٣٥
الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦): ٤-٥، ٧-٩، ١٥-١٨، ٢٥، ٣١، ٣٣، ٣٨، ٤١، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٨٥، ١٠٣، ١١٨، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٣-١٣٥، ١٤٨، ١٥٦، ١٦٤، ٢٠٥، ٢١٧-٢١٩، ٢٣٤-٢٣٦،

٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٥-٢٤٧، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٥-٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٨، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٥-٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٩، ٤١٦-٤١٧، ٤٢١-٤٢٢

ـ تدمير البارجة الإسرائيلية (ساعر) على الساحل اللبناني (٢٠٠٦): ١٧٦، ٣٠٢، ٣٠٩

ـ مجزرة قانا الثانية (٢٠٠٦): ١٧٧

ـ معركة بنت جبيل (٢٠٠٦): ١٧٧-١٧٨، ٢٣١

الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣): ١١١، ٢٣٣، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٧

الحرب الأمريكية على أفغانستان (٢٠٠١) (عملية الحرية الدائمة): ٢٣٢، ٣٣٥

الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥): ٨٧-٨٨، ٩١، ٩٧، ١١٠، ١١٥، ١٤٢، ١٥٦، ٢٩١، ٣٤٥، ٤٢٤

حرب، بطرس: ٩٨

حرب الحضارات: ٣٩٨، ٤١٠

حرب الخليج (١٩٩٠- ١٩٩١): ١٩٦-١٩٧، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٨١، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٥٠، ٣٨٤، ٤٣٠

حرب السويس (١٩٥٦): ١١٥، ١٥٦، ٢٦٠

الحرب ضد الإرهاب: ١٩٢-١٩٣، ١٩٧، ٢١٩، ٤٠١-٤٠٢

الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨): ٢٦٢

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ١٥، ١٨١، ٢٦٠، ٢٧٩

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ١٤١، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٦٠-٢٦١، ٢٧٩، ٤٠٦، ٤١٠

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٧٧، ١٨١، ١٩٩، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٦، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٨٠

حرب العصابات: ١٢١، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٦٦، ٣٠٥

الحرب النظامية: ١٢١

الحرس الثوري الإيراني: ٣٠١، ٣٠٩

حركة أمل (لبنان): ٥٩، ٦٣، ٦٨، ٩٣-٩٤، ١٤٢، ٣٠٨، ٣٢٤

حركة الجهاد الإسلامي: ٤٠٧

حركة حماس: ١٥، ٤٦، ٧١، ١٠١، ١٢٠، ١٢٧، ٢٠٣، ٢١٤، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٦

حركة السلام الآن (إسرائيل): ١٩١، ١٩٥، ١٩٨

حركة شاس (إسرائيل): ١٧٨، ١٩٠

حركة الشعب (لبنان): ٥٨، ٢٧٤-٢٧٦

حركة طالبان (أفغانستان): ٣٨٢-٣٨٣
حركة فتح: ١٥، ٧٥، ٢٩٨
حركة المحرومين (لبنان): ١٤٢
حركة الناصريين المستقلين (المرابطون) (لبنان): ٥٨
حركة اليسار الديمقراطي اللبناني: ٩٨
الحريات العامة: ١٧
حرية التعبير: ١٢، ١٤
حرية الرأي: ١٢، ١٤
الحريري، رفيق: ٥٧، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧٢، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٨-١٠١، ١٠٤، ١١١، ١١٧، ١٤٣، ١٤٥، ١٧٣، ٣٥١، ٣٨٧، ٤١٧
الحريري، سعد: ٩٩-١٠١
حزب الاتحاد (العراق): ٥٨
حزب الاستقلال (العراق): ٣٤٤
حزب الله (لبنان): ٢٩-٣٠، ٣٢، ٣٧، ٤٧، ٦٣، ٨٤، ٩٢، ١٠٧، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٨، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٢، ١٧١-١٧٧، ١٧٩، ١٨٢-١٨٤، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٣، ٢٠٣، ٢١٣-٢١٤، ٢١٨-٢١٩، ٢٥٠، ٢٩٢، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٢، ٣٢٤، ٤٢٠
حزب البعث العربي الاشتراكي: ٩٧، ٢٥٢، ٣٤٤
الحزب التقدمي الاشتراكي (لبنان): ٥٨-٥٩، ٦٢
الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ٢٣٠
حزب الدعوة (العراق): ٣٤٧
الحزب السوري القومي الاجتماعي: ٥٨
حزب الشعب الجمهوري (تركيا): ٣٥٩
الحزب الشيوعي اللبناني: ٥٨، ٩٣، ٩٧
حزب الطريق المستقيم (تركيا): ٣٥٩
حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي: ٥٨
حزب العدالة والتنمية (تركيا): ٣٥٦-٣٥٧، ٣٥٩-٣٦٤، ٣٦٦-٣٦٨، ٣٧٢-٣٧٣، ٣٧٨
حزب العمال الكردستاني: ٣٦١، ٣٦٤-٣٦٦
حزب العمل (إسرائيل): ٣٨، ٤٣، ١٩١-١٩٤، ١٩٧
حزب القوات اللبنانية: ٥٩، ٩٧-٩٨، ١٠٢
حزب الكتائب اللبنانية: ١٠٢
حزب المفدال (إسرائيل): ٤٣، ١٩٠
حزب ميرتس (إسرائيل): ١٩٠-١٩١
حزب الوطن الأم (تركيا): ٣٥٩
حزب يهدوت هتوراه (إسرائيل): ٤٣، ١٩٠
حسب الرسول، محمد: ٢٣، ٢٤٠، ٢٨٩
الحسن بن طلال: ٣٤٢
حسيب، خير الدين: ٣، ٥-٦، ٨-٩، ١١، ٢٢، ٢٥-٢٦، ٨٥، ١١٨، ١٢٧، ١٣٣، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٤١، ٣٤٦-٣٤٩، ٤٢٠-٤٢١، ٤٣٠-٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥

حسين، صدام: ٢٩٩، ٣٢١، ٣٤٤، ٣٨٤، ٤١٢
الحص، سليم: ١٤، ٢٢، ٣٥، ٥٨، ٦٩، ٩٣، ٩٨، ٤٣٥
الحضارة العربية الإسلامية: ٣٤١
حطيط، أمين: ٢١، ١٤١، ١٦٠، ٢٢٥، ٣٣٧، ٤١٨
حقوق الإنسان: ١٧، ٢٢٤، ٢٧٨، ٢٨٣، ٣١١-٣١٢، ٣١٤، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٢
الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان: ٧٤
حقوق المواطنة: ١٣٢
الحكومة اللبنانية
ـ مشروع النقاط السبع: ٤٥، ٢٩٠، ٣١٢، ٣٥٨، ٣٩٢، ٣٩٩
الحكيم، عبد العزيز: ٣٤٨
الحكيم، محمد باقر: ٣٤٧
حلف بغداد (١٩٥٥): ٢٥٨، ٢٦٢، ٣٥٥، ٣٧٧
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ١٢٥، ١٨٥، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٨٢-٣٨٣
حلف المعاهدة المركزية (السنتو): ٣٧٧
حلوتس، دان: ١٨٥، ١٩٠-١٩١
الحمد، جواد: ٢١، ١٢٩، ٢٢١، ٢٣٩
حنا، الياس: ٥، ٢١، ٢٠٩
الحوار الوطني اللبناني: ٧٤، ٨٧، ١٤٧، ٢١٠، ٣١٣
حوجي، جاكي: ٤٢

ـ خ ـ

خاتمي، محمد: ٣٤٦
خارطة الطريق (الفلسطينية ـ الإسرائيلية): ٢٠٠، ٢٠٢
خالد، حسن (المفتي): ٩٩
خامنئي، علي: ٣١١
خروج الجيش السوري من لبنان (٢٠٠٥): ٦٦، ١١١، ١٤٥
خروج الفلسطينيين من لبنان (١٩٨٢): ١٥١
خريطة الألغام الإسرائيلية في لبنان: ٢٦-٢٧، ٣٧
الخصخصة: ١٩٤
خضر، جورج: ٩٥، ١١٠
الخطاب الإعلامي للأنظمة العربية: ٤٥
الخطاب القومي العربي: ٨٦
الخميني (آية الله): ١٢١، ٤٠٧-٤٠٨
الخمينية: ٤٠٧-٤٠٨

ـ د ـ

داوود أوغلو، أحمد: ٣٦٩
دجان، مئير: ١٧٩
الدرك اللبناني: ١٠٩
درور، يحزقئيل: ١٦٤
دنكنر، أمنون: ١٧٨
ديان، يعقوب: ٤٠، ٢٢٠
الديمقراطية: ١٧، ٢٩، ٦٩، ٧٣، ٩١، ١٠٥، ١٢٢، ١٧٤، ١٨٨-١٨٩، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٢٠-٢٢١،

٢٦٢-٢٦٤، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٢٦، ٣٤١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٤١٠
الديمقراطية الإسرائيلية: ١٧٤، ١٨٨-١٨٩، ١٩٤
ديميريل، سليمان: ٣٥٦

- ر -

الرابطة المارونية (لبنان): ٦٧
رابين، إسحق: ١٩٧، ٢٠١
الرافعي، عبد المجيد: ٥٨
رامسفيلد، دونالد: ٢٣٤، ٢٣٦، ٣٨٣
رامون، حاييم: ١٧٨
الرأي العام الأمريكي: ١٩٩، ٢٣٧، ٤٠٠
الرأي العام التركي: ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٧٥
الرأي العام العربي: ١٦٠، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٨١، ٢٨٨، ٣١١، ٣٢٩، ٣٦٢
الرأي العام اللبناني: ١٧٧
رايس، كوندوليزا: ٨، ١١٩، ١٥٥، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٣٤، ٢٣٩، ٣٠٥، ٣٥٧، ٣٨٨، ٤٠١
رفسنجاني، هاشمي: ٣٠٨
رود لارسن، تيري: ١٠٩، ١٥٠
ريغان، رونالد: ٢٩٩

- ز -

الزيات، محمد صفوت: ٢٣، ١٦٢، ٢٣١، ٢٣٥، ٣٣٤، ٤٣٥

- س -

السادات، أنور: ١٩٥-١٩٨، ٢٥٩، ٢٨٥
ساركوزي، نيكولا: ٤١٩
سالم، بول: ٦، ٢١، ٣٩٩، ٤٣٧
سعد، أسامة: ٢١، ٥٨
سعود الفيصل: ٣٩٠
سعيد، فارس: ٩٨
السعيد، نوري: ٣٤٤، ٣٧٧
السفياني، خالد: ٢٢، ٢٩٣، ٤١١، ٤٢٠
سلامة، غسان: ٩٦
سماحة، جوزيف: ٢١، ٨٥، ١٣٥، ٤٣٥
السنيورة، فؤاد: ٤٥، ٦٣، ١٠٩، ١١٩، ٢٠٨، ٢٥٤، ٣١٢، ٣٩٢
سوبول، يهوشواع: ١٨٧
السياسة الخارجية التركية: ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٧٨
سيزير، أحمد نجدت: ٣٥٩
السيستاني، علي الحسيني (آية الله): ٣٤٤

- ش -

شاتيلا، كمال: ٥٨
شارانسكي، ناتان: ٣٨٨
شارون، آرييل: ١١٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩١-١٩٤، ٢٠٠-٢٠١، ٢١١، ٣٨٢-٣٨٣
شامير، إسحق: ١٩٣
شاهين، يوسف: ٣٧٠

شحادة، سمير: ٥٩
الشرع، فاروق: ٣١١
الشرق أوسطية: ٧١، ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٤، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٧، ٤٢٦
شرويدر، غيرهارد: ٣٨٦
شمعون، دوري: ٩٨
شهاب، فؤاد: ٧٣، ٩١، ١٠٥
شيراك، جاك: ١٠٨-١٠٩، ١١١-١١٢، ٣٨٦، ٣٩٨
شيف، زئيف: ٣١، ٣٩، ١٧٥، ١٨٤، ٢٣٤
الشيوعية: ٣٥٦، ٤٠٧، ٤٠٩

- ص -

صاري باش، سليمان: ٣٥٩
الصالح، صبحي: ٩٩
صان تسو: ٢١٠
الصحافة الإسرائيلية: ٢٨٨
الصدر، مقتدى: ٣٢١
الصدر، موسى (الإمام): ١٤١، ٢٩٤
الصراع العربي - الإسرائيلي: ١٥، ٨٦، ١٩٧، ٤٠٢
الصلح، رياض: ٨٢
صلوخ، فوزي: ٣٠٩
صندوق النقد الدولي: ١٠٧، ٣٦٧
الصهيونية: ١٣، ١٨، ٥٣-٥٤، ٧١، ٨٦، ٨٩، ٩٣، ١٠١، ١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١٢٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ٢٠٥، ٢٤١، ٢٧٨، ٢٨٠-٢٨١، ٢٩٨، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٣٤، ٤٠٩، ٤١١
الصواريخ الحديثة المضادة للدروع: ٢٠٧
الصواريخ من طراز زلزال: ٢١٩
الصياد، منير: ٢٣، ١٥٧

- ط -

الطائفة السنية: ٩، ٢٥، ٣٨، ٥١، ٩٩، ١١١، ١١٤، ١٢١، ١٣٣-١٣٤، ١٦٠، ١٧٣، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٩٧، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٧٩، ٤٢١
الطائفة الشيعية: ٢٩، ٤٧، ٧٩، ٩٤، ١٠١، ١٢١، ١٣٤، ١٤٠، ١٦٠، ١٧٣، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٢-٢٩٣، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٨-٣٤٢، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٤٧، ٣٦٢، ٣٩٠
الطائفية: ٤٧، ٥٢، ٥٧-٥٨، ٦٦، ٨٦-٨٨، ٩٠-٩٣، ١٠٤-١٠٥، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٨، ١٦٢، ٢٢١، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٢٢، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٧٠، ٣٧٥-٣٧٦، ٣٩٠-٣٩١
الطائفية السياسية: ٦٦، ١٣٢

- ظ -

الظواهري، أيمن: ١٢١، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٣٩، ٣٥٢

- ع -

عباس، محمود (أبو مازن): ٣٦٧
عبد الله، عبد الخالق: ٦، ٢٢، ٢٦٧، ٢٨٤-٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٤-٢٩٦، ٣٤٢، ٣٤٦-٣٤٨، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٣٦

عبد الناصر، جمال: ٣٠، ٧٣، ١٢١، ٢١٤، ٣٤٢، ٣٦٢
عبيدات، أحمد: ٢١، ١٣٥، ٣٧٥، ٤٣٦
عتريسي، طلال: ٦، ٢٢، ١٥٩، ٣٢٣، ٣٥١، ٤٣٦
العثمانية الجديدة: ٣٥٦
العدالة الاجتماعية: ١٤٢
العدوان الإسرائيلي على لبنان (١٩٩٣) (عملية تصفية الحساب): ٢٠٦
العدوان الإسرائيلي على لبنان (١٩٩٦) (عملية عناقيد الغضب): ١٤٣، ٢٠٦، ٣٢٨
عرفات، ياسر: ٢٧٥، ٣٨٢-٣٨٣
العروبة: ١٧-١٨، ٨١، ٨٦، ٢٥٣، ٢٩٣، ٣٤١-٣٤٢، ٣٤٤
عزيز، جان: ٢١، ١٢٤، ١٥٩، ٢١٧
العصبيات الفئوية: ١٨
العقلانية: ١١٠، ١٨٢، ٢٠٤، ٢٦٥، ٣٤١
العلاقات الإيرانية ـ الخليجية: ٣٤٦
العلاقات التركية ـ الأمريكية: ٣٦٢
العلاقات العربية ـ الإيرانية: ٣٣٢
العلاقات العربية ـ التركية: ٣٦٦، ٣٧٨
العلاقات اللبنانية ـ الأمريكية: ١١٣
العلاقات اللبنانية ـ الأوروبية: ١١١
العلاقات اللبنانية ـ الإيرانية: ١١٧
العلاقات اللبنانية ـ السورية: ١١٥
العلاقات اللبنانية ـ الفرنسية: ١١١
العلمانية: ١٨٧-١٨٨، ١٩٤-١٩٥، ٢٩٦، ٣٤١، ٣٥٦، ٣٦٤-٣٦٥، ٣٧٨، ٤٠٥
عماد، عبد الغني: ٢٢، ١٦٠، ٢٢٨، ٢٩٠
عمران، عدنان: ٢٢، ٢٨٥، ٣٣٢، ٣٧٦، ٤٣٧
عملية أسر الجندي الإسرائيلي في غزة (٢٠٠٦) (عملية الوهم المتبدد): ١٨، ٣٥، ١٧٢
عملية اغتيال رفيق الحريري (٢٠٠٥): ٥٧، ٦٣، ٦٥، ٦٨، ٧٢، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٨، ١٠٠-١٠١، ١١٧، ١٤٥، ٣٥١، ٣٨٧، ٤٠١، ٤١٧
ـ التحقيق الدولي في عملية الاغتيال: ٦٨
عملية انتشار الجيش اللبناني في الجنوب (٢٠٠٦): ٣٩٤
عملية تبادل الأسرى بين إسرائيل ولبنان (٢٠٠٤): ٣٠٦
عملية خطف الأسيرين الإسرائيليين في جنوب لبنان (عملية الوعد الصادق): ١٨، ٣٣-٣٥، ٣٩، ١٧٨، ٢١٧-٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٥٦، ٢٩٩-٣٠٠، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٠، ٣٢٨، ٣٩٣-٣٩٥
عوز، عاموس: ١٨٧
العولمة: ٩٦، ١٢١، ١٦٣، ٤١٧
عون، ميشال: ٥٣، ٥٨-٥٩، ٦٣-٦٤، ٧٠، ٩٢-٩٦

ـ غ ـ

غاندي (المهاتما): ١٧
غوكسيل، تيمور: ٣٦٥

ـ ف ـ

فابر، جان: ١٠٣
فائق، محمد: ٢٣، ٤١٩، ٤٣٥
الفتنة الفئوية: ١٨
فرنجية، سليمان: ٥٨، ٩٣، ٩٧
فرنجية، سليمان (الرئيس اللبناني): ٩٧
فرنجية، سمير: ٩٨
فرنجية، طوني: ٩٧
الفساد: ٧٨-٧٩، ٨٩، ٩٢، ٩٥، ١٠٤، ١٨٢، ١٨٤، ٣٧٥
فضيحة إيران جيت: ٣٣٤
الفوضى البناءة: ٢٦٣
فون كلوزفيتز، كارل: ٢١١
فيسك، روبرت: ٣٩٣

ـ ق ـ

قرم، جورج: ٨٥، ٩٠، ١٠٥
قضية الأسرى اللبنانيين في السجون الاسرائيلية: ٢٥٣، ٣١٣، ٣٩٤
قضية إطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية: ٢٦-٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٤، ١٢٣، ١٥٩، ١٧٨، ١٩٣، ٢٠١، ٢٤٨، ٢٦٦، ٣٠٦-٣٠٧، ٣١٢-٣١٣، ٣٢٣، ٣٨٨
قضية تحرير مزارع شبعا: ٨، ١٥، ٢٦-٢٨، ٣٥، ٣٧، ٥٥، ٦١-٦٢، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٩، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٥٣، ٣١٢، ٣٩٤-٣٩٥
القضية الفلسطينية: ٤٦، ٨٦، ٨٩، ١١٢، ٢٣٩، ٣٤٣، ٣٥٨، ٤٢٦
قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: ١٣٦، ٣٩٥
قضية نزع سلاح حزب الله: ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٦٢-٦٣، ٦٩، ٧٥-٧٦، ٨٠، ٨٦، ٨٩، ١٠٨، ١٣١، ١٣٩-١٤١، ١٤٤-١٤٨، ١٥٢، ١٥٦-١٥٧، ١٥٩، ١٦١-١٦٢، ١٦٦-١٦٧، ١٧٣، ١٧٧، ١٧٩
قضية نزع السلاح الفلسطيني: ٧٤
قضية نشر القوات الدولية على الحدود السورية اللبنانية: ٥٧، ١٠٩
قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى (٢٠٠٤): ٢٦٣
ـ (٢٠٠٦: سان بيترسبرغ): ٤٧-٤٨، ٧٧، ١٧١، ٣٩٠، ٤١٦
قوة الردع الإسرائيلية: ١٨٣-١٨٤
القوة الصاروخية لحزب الله: ١٧٥
القومية الإيرانية: ٣٥١، ٤٠٥
القومية العربية: ٢٩، ٩٧، ٣٤١-٣٤٢، ٣٤٤، ٤٠٥، ٤٠٧
القومية الفارسية: ٣٤٢، ٣٤٧
قوى ١٤ آذار (لبنان): ٥٣، ٨٩، ٩١، ٩٨-٩٩، ١٢٢، ١٢٨، ٢٦١

ـ ك ـ

كارتر، جيمي: ٢٩٩
كالمن، ماثيو: ٢١٧

كانديمير، نزهت: ٣٥٩
كرامي، رشيد: ٩٩
كرامي، عمر: ٥٨، ٧٠، ٩٣
كريستوفر، وارن: ٣٢٨
كريستول، وليام: ٤٠٩
كلينتون، بيل: ٣٨٢، ٤٢٦
كمال، مصطفى (أتاتورك): ٣٥٥
كوردسمان، أنتوني: ٣٨، ٣٤٥
كوهن، ريتشارد: ٤١٠
كيسنجر، هنري: ٣٠٠، ٣١٨

ـ ل ـ

لاريجاني، علي: ٣٠١، ٣١١
لحود، إميل: ٦٨، ٩٢، ١١١، ١١٥، ١٤٣-١٤٤، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤١٣
لحود، نسيب: ٩٨
لقاء قرنة شهوان (لبنان): ٩٨، ١٠٢
اللقاء الوطني اللبناني: ٥٨، ٩٣
لواء جولاني الإسرائيلي: ١٧٨، ١٩٤، ٢٠٦
اللوبي الصهيوني: ٦٧
لويس، برنارد: ٤٠٩
ليبرمان، أفيغدور: ١٩٠-١٩١، ١٩٨
ليساك، موشي: ٢١٣
ليفني، تسيبي: ٤٠

ـ م ـ

ماديسون، وين: ٣٨٨
ماركوس، يوئيل: ١٨٤
مانديلا، نيلسون: ٣٠
مبارك، حسني: ٤٤، ١١٩، ٢٨٢، ٣٩٠
متكي، منوشهر: ٣١١-٣١٢
المجتمع المدني: ١٠٦، ١٤٢، ٢٤٧، ٢٥٦-٢٥٧، ٢٧٧، ٣٥٧، ٣٧٨، ٣٩٦-٣٩٧، ٤٢٢
المجتمع المدني العربي: ٢٥٧، ٤٢٢
مجذوب، محمد: ٩٨
مجزرة صبرا وشاتيلا (١٩٨٢): ٧٥، ١٤٢، ١٥١
المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (العراق): ٣٢١، ٣٤٧
المجلس الأعلى للعلاقات اللبنانية ـ السورية: ١١٦
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٢٥٩، ٣٢٠، ٣٤٨
مجلس الحكم الانتقالي (العراق): ٢٤٧، ٣٤٥
المجموعة الأوروبية: ٤٨
المحافظون الجدد (الولايات المتحدة): ٦٧، ١٢٥، ١٧٢-١٧٣، ١٧٧، ١٩٩، ٢٢٩، ٢٣٩-٢٤١، ٣٠٤، ٣٨٤، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤٢٦
المحكمة الجنائية الدولية: ٤٢٠، ٤٢٢
محكمة العدل الدولية: ٣٤٢، ٤٢١
محيو، سعد: ٦، ٢٢، ٣٧٢، ٣٧٨، ٤٠٤، ٤٣٧
المخابرات السورية: ٦٦
المخلافي، عبد الملك: ٢٢، ٢٨٤

المذهبية: ١٨، ٤٧، ٥٢، ٥٧، ٧٩، ٨٧، ٩٣، ١٠٤، ١١٤، ١٣٤، ١٦٢، ١٧٣، ٢٧٥، ٣٢١، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٥٢
مراد، عبد الرحيم: ٢٢، ٥٨
مرجليت، دان: ١٧٨
مركز بيروت للأبحاث والمعلومات: ٣٦
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (الولايات المتحدة): ٣٤٥
مركز دراسات الوحدة العربية: ٣-٤، ٨، ١١، ١٤، ٢٩، ٧٣، ٨١، ١٣٣، ٢٤٧، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٤٢-٣٤٣، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥
المركز العربي للتوثيق والملاحقة القانونية: ٤١٣-٤١٤
مرهج، بشارة: ٢١، ٢٨٦، ٢٩٧
المسألة الأرمنية: ٣٦٦
المساواة: ٥٢، ٤٠٩
مسعد، نيفين: ٣، ٦، ٢٣، ٢٩٩، ٣٢٤-٣٢٧، ٣٣٢، ٣٤١، ٣٥١، ٤٢٩، ٤٣٦
المسفر، محمد: ٢٣، ٢٩١، ٢٩٧-٢٩٨، ٣٤٠، ٣٤٨، ٤٣٧
مشروع آيزنهاور: ٢٦٢
مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: ٣٤٢، ٣٤٧
المشروع الأمريكي ـ الفرنسي المقدم إلى مجلس الأمن: ٢٩٠
مشروع جونستون: ٢٦٢
مشروع الشرق الأوسط الجديد: ٨، ١٧-١٩، ٩٥-٩٦، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٦٣-٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٨٧، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٣٩، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٧١، ٤٣٠
مشروع الشرق الأوسط الكبير: ١٧-١٨، ٢٣٨، ٢٦٣، ٢٨٣، ٣٥٧
مشعل، خالد: ٣١١، ٣٧٣
المشنوق، نهاد: ٢٣، ١٢٧
مصنع آراك (إيران): ٣١٧
مطران، الياس: ٢١، ٢٨٦، ٢٩٨
مظاهرة ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ (بيروت): ١٠٠
معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية (١٩٩٤: عمان): ١٦
معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩): ١٦، ١٩٦
معاهدة منع الانتشار (NPT): ٣٣٣
المعلم، وليد: ٢٧، ٣١١
معوض، نائلة: ٩٨
مفاوضات كامب ديفيد (٢٠٠٠): ٣٨٢، ٤٠٤
مفاوضات واي بلانتيشن (سوريا/ إسرائيل) (١٩٩٦): ٢٠١
المقاومة العراقية: ١٣، ٣٠-٣١، ٤٦-٤٨، ٧١، ١١١، ٢٦٤، ٢٧٥-٢٧٦، ٣٢١
المقاومة الفلسطينية: ١٣، ٣٠-٣١، ٤٦، ٥٧، ١٤١-١٤٢، ١٥١، ٢٢١-٢٢٢، ٢٣٣، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٦٤، ٢٩١، ٣٠٦، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٦

المقاومة في لبنان: ١٣، ١٥-١٦، ٢٦-٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٧-٣٩، ٤٢-٤٨، ٥٥، ٦٠، ٧٠-٧١، ٧٥، ٧٩-٨٠، ٨٣-٨٤، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٦، ١٦٠-١٦١، ١٦٥-١٦٦، ١٧٣، ١٨١، ١٨٣، ١٩٧-١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢١٨-٢١٩، ٢٢١-٢٢٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩١، ٣١٠، ٣٢٩، ٣٥٠، ٣٨٢، ٤١٥-٤١٦، ٤٣٣

مكافحة الفساد: ٨٩، ٩٢، ٩٥

مكي، يوسف: ٢٣، ٢٣٨، ٢٧٩، ٣٧٦

الملف النووي الإيراني: ٣٠١-٣٠٣، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٦-٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٦٥

منبر الوحدة الوطنية (لبنان): ٥٨، ٩٣، ٩٨

المنتدى القومي العربي (لبنان): ٥١، ٩٨، ١١٤

مندريس، عدنان: ٣٥٦

منطق الحرب التقليدية: ١٦

منطق المقاومة: ١٦، ١٢١، ٢٥١

منظمة التحرير الفلسطينية: ٧٥، ١٩٦-١٩٧، ٢٤٩

منظمة العفو الدولية: ٣٩٧، ٤٢٢

منظمة المؤتمر الإسلامي: ٣١٢، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٦٢، ٣٦٦

مهري، عبد الحميد: ٢٢، ١٥٦، ٣٣٩، ٤٣٦

المواطنة: ٥٢، ٩١، ١٣٢، ١٨٢، ٣٧٥

مواعدة، محمد: ٢٣، ١٣٣، ٢٨٢

مؤتمر استوكهولم لإعمار لبنان (٢٠٠٦): ٧٧

المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١: مدريد): ٨، ١٣٠

المؤتمر الشعبي اللبناني: ٥٨

المؤتمر العربي لدعم المقاومة (٤: ٢٠٠٦: بيروت): ٢٧٥

مؤتمر الفرنكوفونية (٢٠٠٦: بوخارست): ١١١

مؤتمر القمة العربية (١٩٨٢: فاس): ٢٥١، ٢٩٧

ـ (٢٠٠٠: القاهرة): ٢٤٦

ـ (١٤: ٢٠٠٢: بيروت): ٨٨، ١٢٣، ٢٥١

ـ (١٥: ٢٠٠٣: شرم الشيخ): ٢٤٦

الموساد الإسرائيلي: ٦٠، ١٧٩

موسى، حلمي: ٥، ٢١، ١٠٧، ٢٠٤، ٤٣٦

موفاز، شاؤول: ١٩١

المولوي، فيصل: ٢٣، ٥٨، ١٣٨

ميركل، أنغيلا: ١٠٨

ـ ن ـ

الناصرية: ٤٠٧

نافعة، حسن: ٣، ٦، ٢١، ١٢٨، ٣٨١، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٠-٤١٣، ٤١٧، ٤٢١، ٤٣٧

نتنياهو، بنيامين: ١٩٠-١٩١، ١٩٧-١٩٨، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٦٦، ٣٨٨
نجاد، محمود أحمدي: ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٢-٣١٣، ٣١٥، ٣٤٦، ٤٠٥
نصر الله، حسن: ١٤، ٢٦، ٢٩-٣٠، ٣٣، ٣٩، ٤٦-٤٧، ٥٢-٥٣، ٧٠، ٧٩، ١٢٠-١٢١، ١٣٤، ١٦٠، ٢١٠، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٦٢، ٣٧٠، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٥
النظام الطائفي: ٩١-٩٢، ١٣٢
نظرية الردع الإسرائيلية: ١٨٤، ٢٢٨
نعمان، عصام: ٢٢، ١٢٦، ٢١٨، ٢٣٥، ٣٢٩، ٤١٢، ٤٢١
نغروبونتي، جون: ٣١٨
النمو الاقتصادي: ١٨٠
نور الدين، محمد: ٣، ٦، ٢٣، ٣٥٥، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٧، ٤٣٧

- هـ -

هابر، كوبي: ١٨٠
هادلي، ستيفن: ٣٨٦
هارت، ليدل: ٢١١
هانتنغتون، صموئيل: ٤٠٩
هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل: ٢٠٥
الهراوي، الياس: ١٤٣
هرئيل، عاموس: ١٧٦
همانه، كاظم وزيري: ٣١٠
الهندي، توفيق: ٢١، ١٢٠
هورووِيتز، دان: ٢١٣
الهوية القومية التركية: ٣٧٣
هيرش، سيمور: ٢١٧، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٢٣
هيرش، مايكل: ١٢٠
هيرشزون، إفراهام: ٢١٨
هيكل، محمد حسنين: ١٣٣، ٣٠٥
هيئة العمل الإسلامي (لبنان): ٥٨
الهيئة الوطنية لإعداد مشروع الانتخابات (لبنان): ٦٦

- و -

واكيم، نجاح: ٥٨
وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (١٩٨٩: الطائف): ٥٢، ٥٦، ٦٠-٦٧، ٧٣-٧٤، ٨٦، ٩١، ٩٩، ١٢٢-١٢٤، ١٢٦-١٢٧، ١٣٢، ١٤٥، ١٥٢، ٢٩٣، ٤١٧
الوحدة الوطنية: ٢٦، ٣٦، ٤٧، ٥٨، ٨٥، ٨٩، ٩٣-٩٨، ١٠٠، ١١٠، ١٢٦، ١٦٥، ٢٢٨-٢٢٩، ٢٨١، ٣٧٥، ٤٠٣، ٤٢٩
وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون): ٣١، ١٩٧، ٢٣٣-٢٣٤
وسائل الإعلام العربية: ١٩٤
وكالة الطاقة الدولية: ٣٣٣
ولايتي، علي أكبر: ٣٢٨

وولفوويتز، بول: ١٢٥
وولفي، ريتشارد: ١١٩
ويلش، ديفيد: ٤١٩

- ي -

يادلين، عاموس: ٢١٩
يارجين، دانييل: ٣٣٠
ياسين، أحمد: ٣٧١
اليسار الصهيوني: ١٧٢، ١٩١
يشاي، إيلي: ١٧٨
يعلون، بوجي: ١٩١
يكن، فتحي: ٥٨
اليماني، أحمد زكي: ٣٤٢
يهوشواع، أ. ب.: ١٨٧
يوسف، عوباديا: ١٧٨
يوسف، غازي: ١٠١